مُشكِلُ إعرابِ القرآن

المكتبة اللغوية

مُشكِل إعراب القرآن

لأبي محمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ
(ت ٤٣٧ هـ)

تحقيق
محمّد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
٢٥٩٢٢٦٢٠-٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مكى بن حموش ، مكى بن ابى طالب ، ٩٦٦-١٠٤٥
مشكل اعراب القران / لابى محمد مكى بن ابى طالب القيسى ، تحقيق : محمد عثمان
- ط ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٩
٤٠٠ ص : ٢٤ سم
تدمك :٩٧٧ - ٣٤١ - ٤٠٧٨
١- القران ، اعراب
٢- عثمان ، محمد (محقق)
ا-العنوان

ديوى: ٢٢٤/٢

رقم الايداع : ٢٠٠٨/١٧٧٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضل فلن يجد له مرشدا .

وصلى الله على أشرف الخلق سيد المرسلين والعالمين محمد بن عبد الله ، مبلغ الرسالة ومؤدي الأمانة وناصح الأمة وكاشف الغمة .

وبعد ، فهذا كتاب جليل الشأن في إعراب مشكل القرآن وقد كان صاحبنا مصنف هذا الكتاب من السابقين إلى هذا التصنيف ، وقد قال في مقدمة مصنفه : وقد رأيت أكثر من أُلف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزمْ ، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول ، واسم إنَّ وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ ، وأغفل كثيرا مما يحتاج إلى معرفته مِنْ المشكلات ، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب ، وذكر علله وصعبه ونادره ، ليكون خفيف المحمل ، سهل المأخذ ، قريب المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به .

فليس في كتاب الله عز و جل إعراب مشكل إلا وهو فيه منصوص ، أو قياسه موجود فيما ذكرته ، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصارا أفهم ، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم .

والمتصفح لهذا الكتاب سينهل منه ويستفاد أعظم استفادة لما وجدناه فيه من العلم الثمين ولما قدمه مصنفه وبذله في تبسيط المعلومة للقارئ العادي وليس المتخصص في فن الإعراب ، فهو كتاب مفيد للجميع . . نفعنا الله وإياكم به .

عملنا في الكتاب :

كانت البداية أننا بحثنا عن مخطوط للكتاب والحمد لله وفقنا إلى نسخة مخطوطة وهي محفوظة في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٧٧٢٣ علوم قرآن) ، وقد كتبت بخط نسخ معتاد من خطوط القرن الثامن الهجري وفيها بعض الشكل وعليها حواشي مأخوذة من كتاب التبيان للعكبري ؛ وذلك كما أشار الناسخ ، وقد كتبت العناوين وأسماء السور ورءوس الفقرات باللون الأحمر .

وتبلغ عدد أوراق هذه المخطوطة ١٤٨ ورقة ومسطرتها ٢١ سطرا ومقياس الورقة ٢٦ x ١٨ سم .

وقد أهملنا هذه الشروح التي على ورقات المخطوط وكذلك الحواشي التي كتبت عليها حتى لا يطول بنا الكتاب ويصاب القارئ بالملل والاكتئاب ، ولم تحرم هذه النسخة من آثار الرطوبة والتلف وبها ترميم في أولها وآخرها .

وقد قمنا بمطابقتها على النسخة المكتوبة لدينا وتم تصحيح ما وجدناه من أخطاء سواء كانت من الطباعة أو كانت من غيرها ، ولا نلوم على أحد من سابقينا بالعمل في هذا الفن فهو مجال شائك يصعب الخوض فيه ، وجل من تنزه عن الخطأ .

وفي داخل الكتاب قمنا بتخريج الآيات القرآنية ووضعنا رقم الآية بين قوسين معكوفين قبل الآية أو الكلمة المراد الحديث عنها أو شرحها ، أما الآيات أو الكلمات القرآنية التي تأتي على سبيل الاستشهاد وسط الكلام فقد خرجناها بعد ورودها مباشرة حتى يعرف القارئ العزيز الفرق بين آية السورة التي يتناولها المصنف بالحديث عنها ، والآية التي ترد على سبيل الاستشهاد .

ثم قمنا بتخريج الأحاديث الموجودة في متن الكتاب والإشارة إلى أماكن وجودها في مصادرها .

ثم شرحنا كثيرا من الكلمات الصعبة والكلمات الغريبة وعلقنا على الكثير من متن الكتاب ، وسقنا آراء بعض المفسرين والمتكلمين في هذا النوع من التفسير .

وحتى يكون العمل كاملا قمنا بضبط ما أشكل من الكلمات التي قابلتنا في متن الكتاب وكذلك آيات الذكر الحكيم ليتسنى لقارئنا العزيز الاستفادة الكاملة من هذا الكتاب الجليل .

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه وأن يغفر لنا زلاتنا ويحشرنا وإياكم في زمرة الشهداء والنبيين . .آمين

المحقق

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه وكنيته :

مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي المقرئ ؛ يكنى : أبا محمد . ويلقب بحموس[1] .

مولده :

ولد لتسع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاث مائة . عند طلوع الشمس أو قبل طلوعها بقليل ، وكان مولده بالقيروان .

شيوخه :

سمع بمكة من : أبي الحسن أحمد بن فراس العبقسي ،

وأبي الطاهر بن محمد بن محمد من جبريل العجيفي ،

وأبي القاسم السقطي ،

وأبي الحسن بن زريق البغدادي ،

وأبي بكر أحمد بن إبراهيم المروزي ،

وأبي العباس السوي .

وسمع بمصر من : أبي الطيب ابن غلبون وقرأ عليه القرآن وعلى ابنه طاهر .

وسمع بالقيروان من : أبي محمد بن أبي زيد الفقيه ،

وأبي الحسن القابسي وغيرهما .

مكانته العلمية :

قال صاحبه أبو عمر أحمد بن محمد بن مهدي المقرئ : كان نفعه الله من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، حسن الفهم والخلق ، جيد الدين والعقل ، كثير التأليف في علوم القرآن ، محسناً لذلك ، مجوداً للقراءات السبع ، عالماً بمعانيها .

رحلاته وتنقلاته :

سافر إلى مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة في سنة ثمان وستين وثلاث مائة . واختلف بمصر إلى المؤدبين في الحساب .

---

(1) لفظ "حموش" يقال في بلاد المغرب لمن اسمه محمد تحببا .

ثم رجع إلى القيروان وكان إكماله لاستظهار القرآن بعد خروجه من الحساب وغيره من الآداب في سنة أربع وسبعين وثلاث مائة ، وأكمل القراءات على غير أبي الطيب سنة ست وسبعين .

ثم نهض إلى مصر ثانية بعد إكماله القراءات بالقيروان في سنة سبع وسبعين وثلاث مائة .

حج تلك السنة حجة الفريضة عن نفسه ثم ابتدأ بالقراءات على أبي الطيب في أول سنة ثمان وسبعين فقرأ عليه بقية سنة ثمان وبعض سنة تسع .

ورجع إلى القيروان وقد بقي عليه بعض القراءات ، ثم عاد إلى مصر ثالثة في سنة اثنتين وثمانين فاستكمل ما بقي عليه في سنة اثنتين وبعض سنة ثلاث .

ثم عاد إلى القيروان في سنة ثلاث وثمانين وأقام بها يقرئ إلى سنة سبع وثمانين .

ثم خرج إلى مكة فأقام بها إلى آخر سنة تسعين وحج أربعة حجج متوالية نوافل .

ثم قدم من مكة سنة إحدى وتسعين إلى مصر ثم قدم من مصر إلى القيروان في سنة اثنتين ، ثم قدم إلى الأندلس في رجب سنة ثلاث وتسعين .

ثم جلس للإقراء بجامع قرطبة فانتفع على يديه جماعات ، وجودوا القرآن ، وعظم اسمه في البلدة وجل فيها قدره .

نزل أبو محمد مكي بن أبي طالب المقرئ أول قدومه قرطبة في مسجد النخيلة في الرقاقين عند باب العطارين فأقرأ به ، ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبي عامر إلى جامع الزاهرة وأقرأ فيه حتى انصرمت دولة آل عامر . فنقله محمد بن هشام المهدي إلى المسجد الجامع بقرطبة وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها إلى أن قلده أبو الحزم بن جهور الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع بعد وفاة القاضي يونس بن عبد الله .

وكان قبل ذلك يستخلفه القاضي يونس على الخطبة ، وكان ضعيفاً عليها على أدبه وفهمه .

وبقي خطيباً إلى أن مات رحمه الله . وكان خيراً فاضلاً ، متواضعاً ، متديناً ، مشهوراً بالصلاح وإجابة الدعوة . من ذلك ما حكاه عنه أبو عبد الله الطرفي المقرئ قال : كان عندنا بقرطبة رجلٌ فيه بعض الحدة وكان له على الشيخ أبي محمد مكي المقرئ تسلط . كان يدنو منه إذا خطب فيغمزه ، ويحصي عليه سقطاته . وكان الشيخ كثيراً ما يتلعثم ويتوقف . فجاء ذلك الرجل في بعض الجمع وجعل يحد النظر إلى الشيخ ويغمزه ، فلما خرج ونزل معنا في

موضعه الذي كان يقرأ فيه قال لنا : امنوا على دعائي . ثم رفع يديه وقال : اللهم اكفينه ، اللهم اكفينه ، اللهم اكفينه فأمنا . قال : فاقعد ذلك الرجل وما دخل الجامع بعد ذلك اليوم .

مصنفاته :

قال الزركلي في الأعلام : له كتب كثيرة ، منها

١- مشكل إعراب القرآن ، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

٢- والكشف عن وجوه القراآت وعللها - خ ، رأيت منه السفر الثاني على الرق في خزانة الرباط (٢٦٨٩ ك) وهو شرح التبصرة .

٣- والهداية إلى بلوغ النهاية - خ ،

٤- بضعة أجزاء في سبعين جزءا ، في معاني القرآن وتفسيره .

٥- والتبصرة في القراآت السبع - خ .

٦- والمنتقى في الاخبار ، أربعة أجزاء .

٧- والايضاح للناسخ والمنسوخ - خ ، في خزانة القرويين بفاس .

٨- والموجز في القراآت .

٩- والايجاز في الناسخ والمنسوخ - خ .

١٠- والرعاية لتجويد التلاوة - خ .

١١- والابانة في القراآت - خ .

١٢- وشرح كلا وبلى ونعم - خ .

١٣- وفهرس جامع لرحلته ، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه .

وقد بلغت تآليفه أكثر من ثمانين مصنفا ، وما ذكرناه هو غيض من فيض .

وفاته :

توفي رحمه الله يوم السبت ودفن ضحى يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة ، ودفن بالربض وصلى عليه ابنه أبو طالب محمد بن مكي .

مصادر الترجمة :

الأعلام للزركلي ٧ / ٢٨٦

الوفيات لابن قنفذ ١/ ٨

جذوة المقتبس ٣٥١

ترتيب المدارك ٤ / ٧٣٧

نزهة الالباء : ٣٤٧

الصلة ٢ / ٦٣١ – ٦٣٣

بغية الملتمس ٤٦٩

معجم الادباء ١٩ / ١٦٧ – ١٧١

إنباه الرواة ٣ / ٣١٣ – ٣١٩

وفيات الاعيان ٥ / ٢٧٤ – ٢٧٧

معالم الايمان ٣ / ٢١٣

دول الاسلام ١ / ٢٥٨

معرفة القراء الكبار ١ / ٣١٦ – ٣١٧

عيون التواريخ ١٢ / ٢١٧

مرآة الجنان ٣ / ٥٧ ، ٥٨

الديباج المذهب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣

غاية النهاية ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٠

طبقات ابن قاضي شهبة ٢٥٧ ، ٢٥٨

النجوم الزاهرة ٥ / ٤١

بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨

مفتاح السعادة ١ / ٤١٩

كشف الظنون ١ / ٣٣ ، ١٢١ ، ١٧٤

شذرات الذهب ٣ / ٢٦٠ ، ٢٦١

إيضاح المكنون ١ / ٨٥

هدية العارفين ٢ / ٤٧٠ ، ٤٧١ .

صور المخطوط

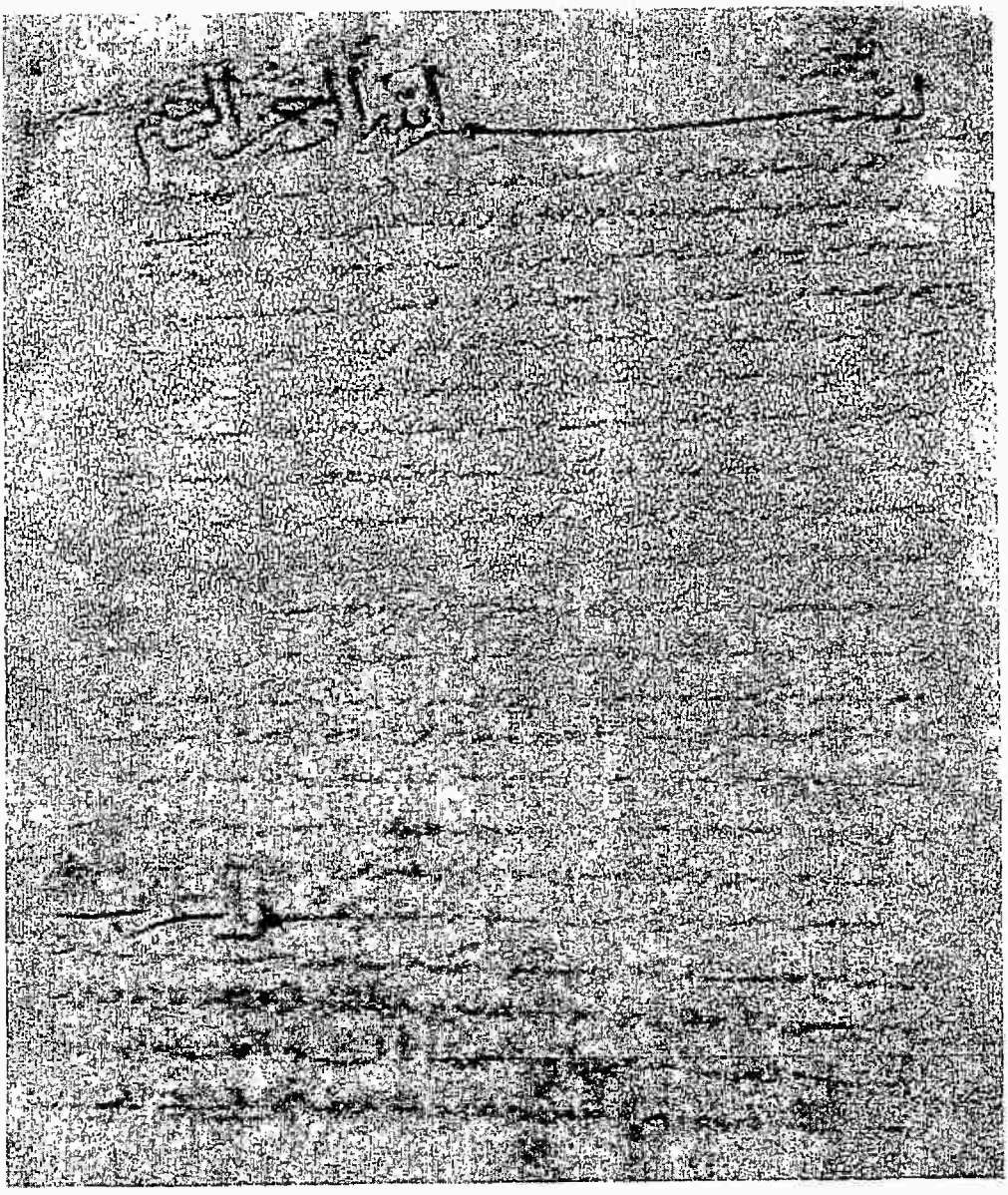

الورقة الأولى من المخطوط

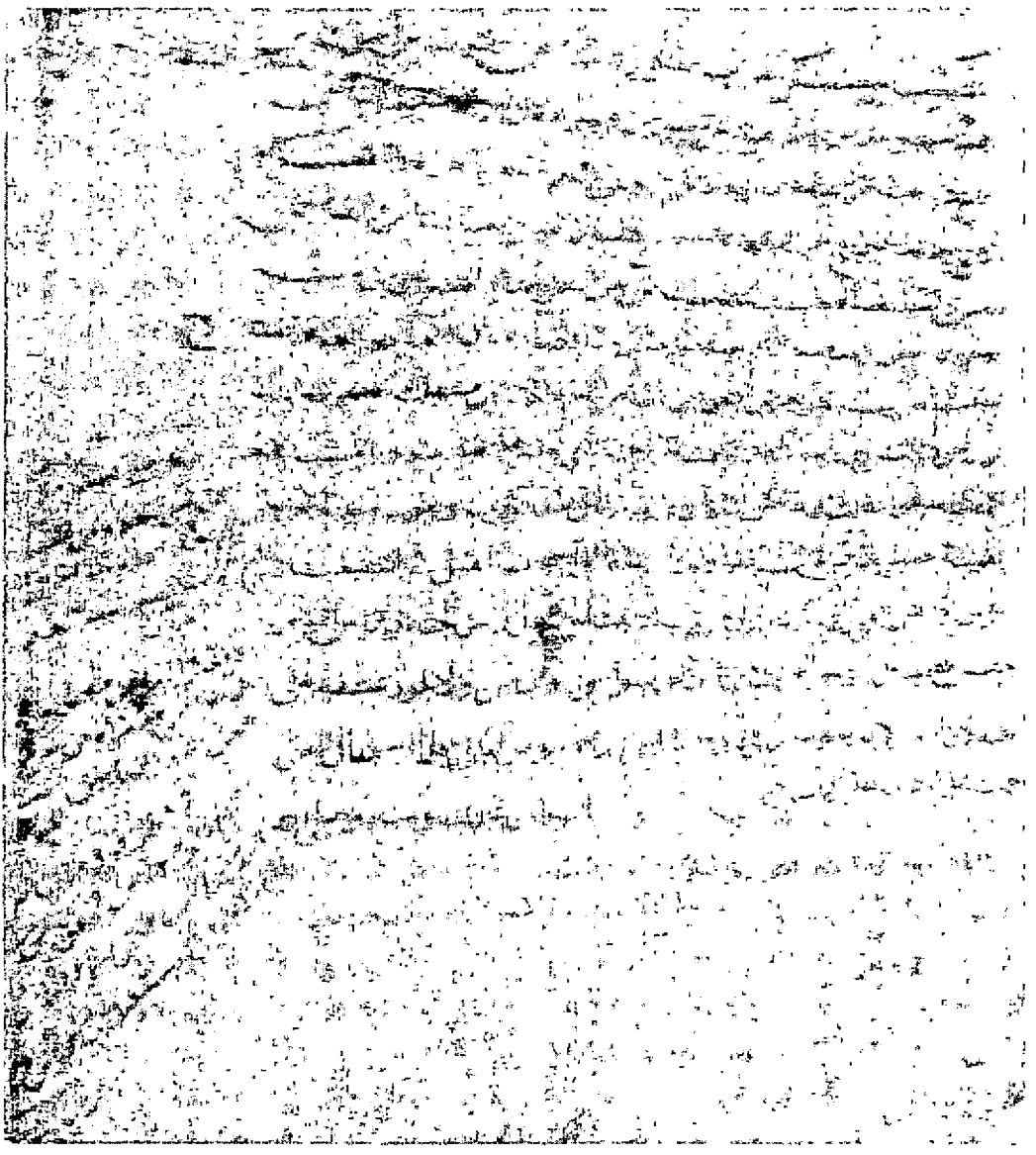

الورقة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أخبرنا الشيخ الإمام صابر الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي ، قال : أنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ، إجازة ، قال : حدثني الفقيه المقرئ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي رضي الله عنه قراءة مني عليه في أصله وهو يسمع ، قُلْتَ رضي الله عنك :

أما بعد حمد الله جل ذكره ، والثناء عليه بما هو أهله ، والصلاة على محمد صلى الله عليه وعلى آله ، فإني رأيت أفضل علم صرفت إليه الهمم ، وتعبت فيه الخواطر ، وسارع إليه ذوو العقول ، علم كتاب الله تعالى ذكره ؛ إذ هو الصراط المستقيم ، والدين المبين ، والحبل المتين ، والحق المنير ، ورأيت مِنْ أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن ، الراغب في تجويد ألفاظه ، وفهم معانيه ، ومعرفة قراءاته ولغاته ، وأفضل ما القارئ إليه محتاج ، معرفة إعرابه ، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ، ليكون بذلك سالما مِنْ اللحن فيه ، مستعينا على أحكام اللفظ به ، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات ، متفهما لما أراد الله به من عباده ؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني ، وينجلي الإشكال ، فتظهر الفوائد ، ويفهم الخطاب ، وتصح معرفة حقيقة المراد .

وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم ، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول ، واسم إنَّ وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ ، وأغفل كثيرا مما يحتاج إلى معرفته مِنْ المشكلات ، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب ، وذكر علله وصعبه ونادره ، ليكون خفيف المحمل ، سهل المأخذ ، قريب المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به .

فليس في كتاب الله عز و جل إعراب مشكل إلا وهو فيه منصوص ، أو قياسه موجود فيما ذكرته ، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصارا أفهم ، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم .

ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم مِنْ النحو إلا الخافض والمخفوض ، والفاعل والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه ، والنعت والمنعوت ، في أشباه لهذا .

إنما ألفناه لمن شدا طرفا منه ، وعلم ظواهره وجملا مِنْ عوامله ، وتعلق بطرف من أصوله .

وبالله نستعين على ذلك ، وإياه أسأل التوفيق والأجر على ما توليته منه ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وصلواته على محمد المخصوص بالقرآن العظيم ، والسبع المثاني ، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا .

مشكل إعراب الاستفتاح
﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

كسرت (الباء)[١] من : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ : لتكون حركتها مشبهة لعملها .

وقيل : كسرت لتفرق بين ما يخفض ولا يكون إلا حرفا ، نحو : (الباء واللام) ، وبين ما يخفض وقد يكون اسما ، نحو : (الكاف) .

وإنما عملت : (الباء وأخواتها) الخفض ؛ لأنها لا معنى لها إلا في الأسماء ، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء ، وهو الخفض .

وكذلك الحروف التي تجزم الأفعال ، إنما عملت الجزم ؛ لأنها لا معنى لها إلا في الأفعال ، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأفعال ، وهو الجزم .

وحذفت (الألف) مِنْ الخط في : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ لكثرة الاستعمال[٢] .

وقيل : حذفت لتحرك السين في الأصل ؛ لأن أصل السين الحركة ، وسكونها لعلة دخلتها .

وقيل : حذفت للزوم (الباء) هذا الاسم ، فإن كتبت : (بسم الرحمن) ، أو (بسم الخالق) حذفت الألف أيضا عند الأخفش والكسائي .

---

(١) قال أبو حيان : باء الجر تأتي لمعان : للإلصاق ، والاستعانة ، والقسم ، والسبب ، والحال ، والظرفية ، والنقل . فالإلصاق : حقيقة مسحت برأسي ، ومجازاً مررت بزيد . والاستعانة : ذبحت بالسكين . والسبب : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا ﴾ والقسم : بالله لقد قام . والحال : جاء زيد بثيابه . والظرفية : زيد بالبصرة . والنقل : قمت بزيد . وتأتي زائدة للتوكيد : شربن بماء البحر . والبدل : فليت لي بهم قوماً أي بدلهم . والمقابلة : اشتريت الفرس بألف . والمجاوزة : تشقق السماء بالغمام أي عن الغمام . والاستعلاء : من أن تأمنه بقنطار . وكنى بعضهم عن الحال بالمصاحبة ، وزاد فيها كونها للتعليل . وكنى عن الاستعانة بالسبب ، وعن الحال ، بمعنى مع ، بموافقة معنى اللام . ويقال اسم بكسر همزة الوصل وضمها ، وسم بكسر السين وضمها ، وسمي كهدي ، والبصري يقول : مادته سين وميم وواو ، والكوفي يقول : واو وسين وميم ، والأرجح الأول [البحر المحيط : ١/ ٥٥] .

(٢) قال الأخفش : "اسم "في التسمية صلة زائدة ، زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم الى قصد التبرّك ، لان اصل الكلام "بالله "وحذفت الألف من "بسم "من الخط تخفيفاً لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الالصاق في اللفظ والخط فلو كتبت "باسم الرحمن "او "باسم القادر "أو "باسم القاهر "لم تحذف الالف .

والألف في "اسم "ألف وصل ، لانك تقول : "سُمَيّ "وحذفت لانها ليست من اللفظ (اب) اسمٌ ، لانك تقول اذا صغّرته : "سُمَيّ "، فتذهب الاف [معاني القرآن : ١/ ٣٥] .

وقال الفراء : لا تحذف إلا في : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ فقط ، فإن أدخلت على : (اسم الله) غير (الباء) مِنْ حروف الخفض ، لم يجز حذف الألف عند أحد ، نحو قولك : ليس اسم كاسم الله . وقولك : لاسم الله حلاوة .

وموضع : (بسم) موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ ، تقديره : (ابتدائي بسم الله) ، (فالباء) على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت (الباء) مقامه ، تقديره : (ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله أو نحوه) . ولا يحسن تعلق (الباء) بالمصدر الذي هو مضمر ؛ لأنه يكون داخلا في صلته فيبقى الابتداء بغير خبر .

وقال الكوفيون : (بسم الله) : في موضع نصب على إضمار فعل ، تقديره : (ابتدأت باسم الله) ، (فالباء) على هذا متعلقة بالفعل المحذوف .

و (اسم) أصله : (سمو) ، وقيل : (سُمو) ، وهو عند البصريين مشتق من : (سما يسمو) ؛ ولذلك ضمت السين في أصله في : (سُم) .

وقيل : هو مشتق من : (سمي يسمى) ؛ ولذلك كسرت السين في : (سم) ، ثم حذف آخره وسكن أوله اعتلالا على غير قياس ، ودل على ذلك قولهم : (سُمَيّ) في التصغير ، وجمعه : (أسماء) ، وجمع أسماء : (أسامي) ، وهو عند الكوفيين مشتق من السمة ؛ إذ صاحبه يعرف به ، وأصله : (وسم) ، ثم أُعِلَّ بحذف الفاء وحركت العين على غير قياس أيضا .

ويجب على قولهم أَنْ يصغر ، فيقال : (وُسَيْم) ، ولم يقله أحد ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهم مقال يطول ذكره .

وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف .

وحذفت (الألف) في الخط مِنْ (اسم الله) استخفافا ، وقيل : حذفت لئلا يشبه هجاء اللات في قول مَنْ وقف عليها بالتاء ، وقيل : لكثرة الاستعمال ؛ وكذلك العلة في حذف (ألف) (الرحمن) .

والأصل في اسم الله عز وجل : (إلاه) ، ثم دخلت (الألف واللام) فصار : (الإلاه) ، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام الأولى ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، ولزم الإدغام والحذف للتعظيم والتفخيم .

وقيل : بل حذفت الهمزة حذفا وعوض منها الألف واللام ولزمتا للتعظيم .

وقيل : أصله : (لاه) ، ثم دخلت (الألف واللام) عليه فلزمتا للتعظيم ، ووجب الإدغام لسكون الأول مِنَ المثلين ، ودل على ذلك قولهم : لهي أبوك ، يريدون : لله أبوك ، فأخروا العين في موضع اللام لكثرة استعمالهم له .

ويدل عليه أيضا قوله :

لاهِ ابنُ عَمـــــــــــك

يريدون : (لله) .

وقد ذكر الزجاج في بعض أماليه عن الخليل أَنَّ أصله : (وِلاه) ، ثم أبدل من الواو همزة كإِشاح ووِشاح ، والألف في : (لاه) منقلبة عن ياء ، دل على ذلك قولهم : لهي أبوك ، فظهرت الياء عوضا مِنَ الألف ، فدل على أَنَّ أصل الألف الياء . وإنما أشبعنا الكلام في هذين الاسمين ليقاس عليهما شبههما مما لعلنا نغفل عن ذكره ، فكذلك نفعل في كل ما هو مثل هذا فاعلمه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحمد

(السورة) : يحتمل أَنْ يكون معناها : الرفعة مِنْ : (سورة البناء) ، فكأنها منزلة شرف ، فلا يجوز همزها ، ويحتمل أَنْ يكون معناها : قطعة مِنَ القرآن ، مِنْ قولك : (أسأرت في الإناء) ، أي : أبقيت فيه بقية ، فيجوز همزها على هذا . وقد أجمع القراء على ترك همزها ، فتحتمل الوجهين جميعا .

قوله عز وجل : [١] ﴿ الْحَمْدُ ﴾[1] : رفع بالابتداء . و﴿ لله ﴾ : الخبر . والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به ، وهو خلو الاسم المبتدأ مِنَ العوامل اللفظية . ويجوز نصبه على المصدر .

وكسرت (اللام) من : ﴿ لله ﴾ ، كما كسرت (الباء) في : (بِسْمِ) ، العلة واحدة .

وقد قال سيبويه : أصل (اللام) أَنْ تكون مفتوحة بدلالة انفتاحها مع المضمر ، والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإنما كسرت مع الظاهر ؛ للفرق بينها وبين لام التأكيد .

قال أبو محمد : وفيها نظر يطول ذكره ، و(اللام) متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت مقامه ، كما كانت (الباء) في : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ ، تقديره : (الحمد ثابت لله أو مستقر ، وشبهه) .

ويجوز نصب : [٢] ﴿ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ على النداء أو على المدح .

---

(١) الجمهور على رفع الحمد بالابتداء ولله الخبر واللام متعلقة بمحذوف أي واجب أو ثابت ويقرأ الحمد بالنصب على انه مصدر فعل محذوف أي احمد الحمد والرفع أجود لأن فيه عموما في المعنى ويقرأ بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام كما قالوا المعيرة ورغيف وهو ضعيف في الاية لأن فيه اتباع الإعراب البناء وفي ذلك ابطال للإعراب ويقرأ بضم الدال واللام على اتباع اللام الدال وهو ضعيف أيضا لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ولا نظير له في حروف الجر المفردة الا أن من قرأ به فر من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفردا عما بعده والرب مصدر رب يرب ثم جعل صفة كعدل وخصم وأصله راب وجره على الصفة أو البدل وقرىء بالنصب على إضمار أعنى وقيل على النداء وقرىء بالرفع على إضمار هو العالمين جمع تصحيح واحدة عالم والعالم اسم موضوع للجمع ولا واحد له في اللفظ واشتقاقه من العلم عند من خص العالم بمن يعقل أو من العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات وفي الرحمن الرحيم الجر والنصب والرفع وبكل قرىء على ما ذكرناه في رب [التبيان في إعراب القرآن :١/ ٢٧] .

ويجوز رفعه على : (هو رب العالمين) . فكذلك : [٤] ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، و﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ : ظرف جعل مفعولا على السعة فلذلك أضيف إليه : ﴿ مَلِكِ ﴾ .

وكذلك في قراءة مَنْ قرأ : ﴿ مَالِكِ ﴾ بالألف . فأما مَنْ قرأ : ﴿ مَالِكِ ﴾ ، فلا بد مِنْ تقدير مفعول محذوف ، تقديره : (مالك يوم الدين الفصل والقضاء ، ونحوه) ؛ لأنه متعد .

وجمع مالك : مُلاَّك ومُلَّك ، وجمع مَلِك : أملاك وملوك .

وقد قرأ أبو عمرو : ﴿ مَلْك ﴾ : (بإسكان اللام) ، كما يقال : فَخِذ وفَخْذ ، وجمعه على هذا : أملُك وملوك .

وقد يجوز النصب في : ﴿ مَلِك ﴾ على الحال ، أو على النداء ، أو على المدح ، وعلى النعت لرب على قول مَنْ نصبه .

وإنما نذكر هذه الوجوه ليعلم تصرف الإعراب ومقاييسه لا لأن يقرأ به ، فلا يجوز أَنْ يقرأ إلا بما روي وصح عن الثقات المشهورين عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ووافق خط المصحف .

قوله عز وجل : [٥] ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[1] : (إيا) عند الخليل وغيره اسم مضمر أضيف إلى (الكاف) ، وهو شاذ ، لا يعلم اسم مضمر أضيف غيره .

وحكى ابن كيسان : أَنَّ (الكاف) هي الاسم ، و(إيا) أتي بها لتعتمد (الكاف) عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ إياك ﴾ الجمهور على كسرة الهمزة وتشديد الياء وقرىء شاذا بفتح الهمزة والاشبه ان يكون لغة مسموعة وقرىء بكسر الهمزة وتخفيف الياء والوجه فيه انه حذف احدى الياءين لاستثقال التكرير في حرف العلة وقد جاء ذلك في الشعر قال الفرزدق :

تنظرت نصرا والسماكين أيهما . . . على مع الغيث استهلت مواطره

وقالوا في أما ايا فقلبوا الميم ياء كراهية التضعيف وايا عند الخليل وسيبويه اسم مضمر فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لا موضع لها ولا تكون اسما لأنها لو كانت اسما لكانت ايا مضافة إليها والمضمرات لا تضاف وعند الخليل هي اسم مضمر أضيفت ايا إليه لأن ايا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والمفاعل ولطولها بكثرة حروفها وحكى عن العرب إذا بلغ الرجل الستين فأباه وايا الشواب وقال الكوفيون إياك بكمالها اسم وهذا بعيد لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال إياي وإياك وإياه وقال قوم الكاف اسم وايا عماد له وهو حرف وموضع إياك نصب بنعبد [التبيان في إعراب القرآن :١/ ٤١] .

وقال المبرد : (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعرف اسم مبهم مبني أضيف غيره .

ومن أصل المبهم إذا أضيف أنْ يكون نكرة ، وأن يعرب ، نحو : غير ، وبضع ، وكل .

وقال الكوفيون : ﴿ إِيَّاكَ ﴾ بكماله اسم مضمر ، ولا يعرف اسم مضمر يتغير آخره فتقول فيه : (إياه ، وإياها ، وإياكم) غير هذا . وهو منصوب بـ (نعبد) مفعول مقدم ، ولو تأخر لم ينفصل ، ولصار كافا متصلة ، فقلت : (نعبدك) .

قوله : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ : وزنه : (نستفعل) ، وأصله : (نَسْتَعْوِن) ؛ لأنه من العون ، فألقيت حركة الواو على العين ، فانكسرت العين وسكنت الواو ، فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها ؛ إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة ، ولا ياء ساكنة قبلها ضمة ، وإنما أعل لاعتلال الماضي ، والمصدر : (استعانة) ، وأصله : (استعوان) ، فألقيت حركة الواو على العين ، وقلبت الواو ألفا ، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، قيل : الأولى . وقيل : الثانية ، ودخلت الهاء عوضا من المحذوف .

ويجوز كسر النون ، والتاء ، والألف في أول هذا الفعل وفي نظيره في غير القرآن ، ولا يحسن ذلك في الياء .

قوله جل وعلا : [٦] ﴿ اهْدِنَا ﴾[1] : طلب وسؤال ، ومجراه في الإعراب مجرى الأمر ، لكنه مبني عند البصريين ، حذف الياء منه بناء ، ومعرب عند الكوفيين ، حذف الياء منه جزم ، والألف ألف وصل كسرت في الابتداء لسكونها وسكون ما بعدها ؛ لأنها اجتلبت ليبدأ بها ، ولاحظ لها في الحركات .

وقيل : كسرت بكسر الثالث ، ولم تضم لثقل الخروج مِنْ ضم إلى كسر ، ولم تفتح لئلا تشبه ألف المتكلم ، وهذه علة ألف الوصل حيث وقعت في الأفعال والأسماء . فإن كان

---

(١) ﴿ اهدنا ﴾ : دعاء وطلب في موضع جزم عند الفراء ، ووقف عند البصريين ، ولذلك حذفت الياء والألف ألف وصل ؛ لأن أول المستقبل مفتوح ، وكسرتها ؛ لأنه من يهدي ، والنون والألف مفعول أول ، و﴿ الصراط ﴾ مفعول ثان ، وجمعه في القليل : (أصرطة) ، وفي الكثير صرط ، قال الأخفش : أهل الحجاز يؤنثون الصراط ، وقرأ ابن عباس : ﴿ السراط ﴾ بالسين ، وبعض قيس يقولها : بين الصاد والزاي ، ولا يجوز أن يجعل زايا إلا أن تكون ساكنة ، قال قطرب : إذا كان بعد السين في نفس الكلمة طاء أو قاف أو خاء أو غين ، فلك أن تقلبها صادا ، ﴿ المستقيم ﴾ نعت للصراط .[إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ٢٠] .

الثالث مِنَ الفعل مضموما ضمت الألف للاتباع ، فحركتها لالتقاء الساكنين ، واختيرت الضمة لانضمام الثالث ، نحو : ادخل واخرج .

فأما ألف الوصل التي مع لام التعريف في : (الرجل والغلام) ، فهي مفتوحة في الابتداء للفرق بين دخولها على الأفعال والأسماء ودخولها على الحروف .

و ﴿ اهْدِنَا ﴾ : يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز الاقتصار على أحدهما ، وهما في هذا الموضع (نا) ، و(الصراط) .

قوله : [٦] ﴿ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، أصله : (الْمُسْتَقْوِم) ، واعتلاله في الاسم والمصدر ، كاعتلال : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ : بدل من : (الصراط الأول) .

و (الذين) [١] : اسم مبهم مبني ناقص ، يحتاج إلى صلة وعائد ، فهو غير معرب في الواحد والجمع ، ويعرب في التثنية لصحة التثنية ؛ إذ لا تختلف ولا تأتي في جميع الأسماء إلا على مثال واحد ، وليس كذلك الجمع .

وعلة بناء : (الذي) : أنه شابه الحروف لإبهامه ووقوعه على كل شيء ، فمنع الإعراب كما منعته الحروف . وقيل : إنما بني لأنه ناقص يحتاج إلى صلة ، فهو كبعض اسم ، وبعض الاسم مبني أبدا ؛ لأن الإعراب إنما يكون في أواخر الأسماء والأفعال . وقد قيل : إنَّ (الذين) اسم للجمع وليس بجمع .

وواحد الذين : (لذِ) ، كعمٍ وشجٍ ، فلما دخلته الألف واللام ولزمتا ، عادت الياء كما تعود في قاض ، فقلت : الذي . وأصله : أنْ يكتب بلامين ، إلا أنهم حذفوا إحدى اللامين لكثرة الاستعمال تخفيفا ، وجرى الجمع على الواحد ؛ إذ هو مبني مثله ؛ وإذ هو أقرب إليه في الإعراب ، وكتبت التثنية بلامين على الأصل .

وصلة : (الذين) قوله : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، (والهاء والميم) تعود عليهم .

قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ : (غير) اسم مبهم إلا أنه أعرب للزومه الإضافة ، وخفضه على البدل من : (الذين) ، أو على النعت لهم ؛ إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص

---

(١) اسم موصول ، والأفصح كونه بالياء في أحواله الثلاثة ، وبعض العرب يجعله بالواو في حالة الرفع ، واستعماله بحذف النون جائز ، وخص بعضهم ذلك بالضرورة ، إلا إن كان لغير تخصيص فيجوز في غيرها ، وسمع حذف أل منه فقالوا : لذين ، وفيما تعرف به خلاف ذكر في النحو ، ويخص العقلاء بخلاف الذي ، فإنه ينطلق على ذي العلم وغيره .

بأعيانهم ، فجروا مجرى النكرة ، فجاز أنْ يكون : ﴿ غَيْرِ ﴾ نعتا لهم . ومن أصل (غير) أنها نكرة وإن أضيفت إلى معرفة ؛ لأنها لا تدل على شيء معين .

وقد روي نصب (غير) عن ابن كثير وغيره ، ونصبها على الحال من (الهاء والميم) في : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، أو من : (الَّذِينَ) ؛ إذ لفظهم لفظ المعرفة .

وإن شئت نصبته على الاستثناء المنقطع عند البصريين ، ومنعه الكوفيون لأجل دخول (لا) .

وإن شئت نصبته على إضمار : أعني .

و ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ الثاني : في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله للمغضوب ؛ لأنه بمعنى : الذين غضب عليهم ، ولا ضمير فيه ؛ إذ لا يتعدى إلا بحرف جر بمنزلة : مر بزيد ؛ ولذلك لم يجمع .

قوله : ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾[1] : (لا) زائدة للتوكيد عند البصريين ، وبمعنى : (غير) عند الكوفيين .

ومن العرب مَنْ يبدل مِنَ الحرف الساكن الذي قبل المشدد همزة ، فيقول : (ولا الضأّلين) وذلك إذا كان ألفا ، وبه قرأ أيوب السختياني ، أراد أنْ يحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فلم يمكن تحريكها ، فأبدل منها حرفا مواخيا لها قريب المخرج منها ، أجلد منها وأقوى ، وهو الهمزة .

---

(١) لا زائدة عند البصريين للتوكيد وعند الكوفيين هي بمعنى غير كما قالوا جئت بلا شيء فأدخلوا عليها حرف الجر فيكون لها حكم غير وأجاب البصريون عن هذا بأن لا دخلت للمعنى فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام والجمهور على ترك الهمز في الضالين وقرأ أيوب السختياني بهمزة مفتوحة وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين [التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٥٧] .

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكل إعراب سورة البقرة

قوله تبارك وتعالى : [١] ﴿ الم ﴾[1] : أحرف مقطعة محكية لا تعرب إلا أنْ تخبر عنها ، أو تعطف بعضها على بعض ، فتقول : هذا ألف ، وألفك حسنة ، وفي الكتاب ألف ولام وميم وعين .

وموضع : ﴿ الم ﴾ : نصب على معنى : إقرأ ألم .

ويجوز أنْ يكون موضعها رفعا على معنى : هذا ألم أو ذلك أو هو ، ويجوز أنْ يكون موضعها خفضا على قول مَنْ جعله قسما .

والفراء : يجعل ﴿ الم ﴾ : ابتداء ، [٢] و(ذلك) : الخبر ، تقديره عنده : (حروف المعجم يا محمد ذلك الكتاب) ، وأنكره الزجاج .

و (ذلك) : في موضع رفع على إضمارا مبتدأ ، أو على الابتداء ، وتضمر الخبر .

و (ذا) : اسم مبهم مبني ، والاسم عند الكوفيين : (الذال والألف) ، زيدت لبيان الحركة وللتقوية ، و(ذا) بكماله هو الاسم عند البصريين ، وجمعه : (أولاء) ، و(اللام) لام التأكيد دخلت لتدل على بعد المشار إليه .

وقيل : دخلت لتدل على أنَّ (ذا) ليس بمضاف إلى (الكاف) .

وكسرت (اللام) ؛ للفرق بينها وبين (لام) الملك ، إذا قلت : ذا لك ، أي : في ملكك . وقيل : كسرت لسكونها وسكون الألف قبلها .

و (الكاف) للخطاب لا موضع لها مِنَ الإعراب ؛ لأنها لا تخلو أنْ تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض ، فلا يجوز أنْ تكون في موضع رفع ؛ لأنه لا رافع قبلها ، وليست

---

(١) مذهب الخليل ، وسيبويه في : ﴿ الم ﴾ وما أشبهها : أنها لم تعرب ؛ لأنها بمنزلة حروف التهجي ، فهي محكية ولو أعربت ذهب معنى الحكاية ، وكان قد أعرب بعض الاسم ، وقال الفراء : إنما لم تعرب ؛ لأنك لم ترد أن تخبر عنها بشيء ، وقال أحمد بن يحيى : لا يعجبني قول الخليل فيها ؛ لأنك إذا قلت : (زاي) فليست هذه الزاي التي في زيد ؛ لأنك قد زدت عليها ، قال أبو جعفر : هذا الرد لا يلزم ؛ لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه ، قال ابن كيسان : ﴿ الم ﴾ في موضع نصب بمعنى : اقرأ : ﴿ الم ﴾ ، أو عليك ﴿ الم ﴾ ، ويجوز أن يكون موضعه رفعا بمعنى : هذا الم ، أو هو ، أو ذاك [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١/ ٢٣] .

الكاف مِنْ علامات المضمر المرفوع ، ولا يجوز أَنْ تكون في موضع نصب ؛ إذ لا عامل قبلها ينصبها .

ولا يجوز أَنْ تكون في موضع خفض ؛ لأن ما قبلها لا يضاف وهو المبهم ، فلما بطلت الوجوه الثلاثة علم أنها للخطاب لا موضع لها مِنْ الإعراب .

و ﴿ الْكِتَابُ ﴾ بدل من : (ذا) ، أو عطف بيان ، أو خبر : (ذَلِكَ) .

وقوله : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾[1] : لا تبرئة ، فهي وريب كاسم واحد ، ولذلك بني (ريْبَ) على الفتح ؛ لأنه مع (لا) كخمسة عشر ، وهو في موضع رفع خبر (ذلك) .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ : في موضع نصب على الحال مِنْ : (ذا) ، أو من : ﴿ الْكِتَابُ ﴾ ، أو مِنْ : المضمر المرفوع في : (فِيهِ) .

والعامل (فيه) إذا كان حالا مِنْ : (ذا) ، أو مِنَ : ﴿ الْكِتَابُ ﴾ معنى الإشارة ، فإن كان حالا من المضمر المرفوع في : (فيه) ، فالعامل فيه معنى الاستقرار .

---

(١) ﴿ ذلك ﴾ : فيه ستة أوجه :يكون بمعنى : (هذا) ذلك الكتاب ، فيكون خبر هذا ، ويكون بمعنى : (الم ذلك) هذا قول الفراء ؛ أي : حروف المعجم ذلك الكتاب ، واجتزىء ببعضها من بعض ويكون هذا رفعا بالابتداء و﴿ الكتاب ﴾ خبره ، والكوفيون يقولون : رفعنا هذا بهذا وهذا بهذا ، ويكون : "الكتاب "عطف البيان الذي يقوم مقام النعت و﴿ هدى ﴾ خبرا ، ويكون : ﴿ لا ريب فيه ﴾ الخبر ، والكوفيون يقولون : الهاء العائدة الخبر ، والوجه السادس : أن يكون الخبر : ﴿ لا ريب فيه ﴾ ؛ لأن معنى لا شك : حق ، ويكون التمام على هذا لا ريب ، ويقال : ذلك ، ولغة تميم : ذاك ، ولم تعرب ذلك ولا هذا ؛ لأنها لا يثبتان على المسمى ، قال البصريون : اللام في ذلك توكيد ، وقال الكسائي ، والفراء : جيء باللام في ذلك لئلا يتوهم : أن ذا مضاف إلى الكاف ، وقيل : جيء باللام بدلا من الهمزة ، ولذلك كسرت ، وقال علي بن سليمان : جيء باللام لتدل على شدة التراخي ، قال أبو إسحاق : كسرت فرقا بينها وبين لام الجر ولا موضع للكاف ، والاسم عند البصريين : (ذا) ، وعند الفراء : (الذال) ، ثم قال الله جل وعز : ﴿ لا ريب فيه ﴾ : نصب ريب : لأن (لا) عند البصريين مضارعة لأن ، فنصبوا بها وأن (لا) لم تعمل إلا في نكرة ؛ لأنها جواب نكرة فيها معنى من بنيت مع النكرة فصيرا شيئا واحدا ، وقال الكسائي : سبيل النكرة : أن يتقدمها أخبارها ، فتقول : قام رجل فلما تأخر الخبر في التبرئة ، نصبوا ولم ينونوا ؛ لأنه نصب ناقص ، وقال الفراء : سبيل (لا) : أن تأتي بمعنى : غير ، تقول : مررت بلا واحد ولا اثنين ، فلما جئت بها بغير معنى (غير) وليس ، نصبت بها ولم تنون لئلا يتوهم : أنك أقمت الصفة مقام الموصوف ، وقيل : إنما نصبت ؛ لأن المعنى : لا أجد ريبا ، فلما حذفت الناصب حذفت التنوين ، ويجوز : ﴿ لا ريب فيه ﴾ تجعل (لا) بمعنى : ليس [إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١/ ٢٣-٢٤] .

ويجوز أَنْ يكون : ﴿ هُدًى ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، و(فيه) الخبر ، فتقف على هذا القول على : ﴿ لا رَيْبَ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون مرفوعا على إضمار مبتدأ ، أو على أنه خبر : (ذلك) ، أو على أنه خبر بعد خبر .

قوله : [٣] ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، (الذين) : في موضع خفض نعت للمتقين ، أو بدل منهم ، أو في موضع نصب على إضمار أعني ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو على الابتداء ، والخبر : [٥] ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ، وأصل : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ : (يؤأمنون) بهمزتين ، الأولى مفتوحة ، وهي زائدة ، فحذفت الزائدة لاجتماع همزتين فيه ، ولاجتماع ثلاث همزات في الإخبار عن النفس ، وأتبعوا سائر الأفعال الملحقة بالرباعية هذا الحذف ، وإن لم تجتمع فيه همزتان ، نحو : يكرم ويلهي ، كما قالوا : يعد ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم اتبعوا سائر الباب ذلك ، وإن لم يكن فيه ياء ، نحو : تعد وتزن ، كما أدخلوا : هو وأنت ونحوها ، فاصلة بين الخبر والنعت في قولك : إنَّ زيدا هو العاقل ، وكان زيد هو العاقل ، ثم أدخلوها فاصلة فيما لا يمكن فيه النعت ، نحو : زيد كان هو العاقل ، وكنت أنت العاقل .

وكما أدخلوا المجهول مع (إنَّ) ، وكان إذا وقع بعدهما ما لا يليها ولا يعملان فيه ، نحو : إنه قام زيد ، وكان يقوم عمر ، وكان لا أحد في الدار ، ثم اتبعوا ذلك سائر الباب ، وإن لم يكن فيه تلك العلة ، فقالوا : إنه زيد قائم ، وإنما وجب أَنْ يكون أصل : (يؤمنون) وشبهه بهمزتين ؛ لأن حق هذه الحروف الزوائد أَنْ تتضمن ما كان في الماضي ، وقد كان في الماضي همزتان الأولى زائدة ، وذلك قولك : (أأمن) ، وعلى هذا يقاس ما شابهه وعلته كعلته فقسه عليه .

قوله : ﴿ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ، وزنه : (المفتعلين) ، وأصله : (الموتقيين) ، ثم أدغمت الواو في التاء فصارت تاء مشددة ، وأسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة عليها ، ثم حذفت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها .

قوله : [٣] ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ ﴾ ، أصله : (يُؤقِمون) ، فحذفت الهمزة ثم ألقيت حركة الواو على القاف ، وانكسرت وانقلبت الواو ياء لسكونها ولانكسار ما قبلها ، ووزنه : (يُفْعلون) ، مثل : يؤمنون .

قوله : [٥] ﴿ أُولَئِكَ ﴾ خبر : (الذين) ، أو مبتدأ إنْ لم تجعل (الذين) مبتدأ ، والخبر : ﴿ عَلَى هُدًى ﴾ ، و(هدى) : اسم مقصور منصرف ، وزنه : (فُعَل) ، وأصله : (هُدَيَ) ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والألف ساكنه والتنوين ساكن ،

فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعا لفتحه الدال ، فلا يتغير في كل الوجوه .

وكذلك العلة في جميع ما كان مثله . و(أولئك) : اسم مبهم للجماعة ، وهو مبني على الكسر لا يتغير ، وبني لمشابهته الحروف والكاف للخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب .

وواحد (أولئك) : ذلك ، وإذا كان للمؤنث فواحدة : (ذي) ، أو (تي) ، أو (ذه) .

قوله : ﴿ الصَّلاةَ ﴾ ، أصلها : (صَلَوَةٌ) ، دل على ذلك قولهم : صلوات ، فوزنها : فَعَلَةٌ .

قوله : [٦] ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ : ابتداء ، وما بعده مِنْ ذكر الإنذار خبره ، والجملة خبر : (إنَّ) . و(الذين) اسم (إنَّ) ، وصلته : ﴿ كَفَرُوا ﴾ .

وألف : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾[1] ألف تسوية ؛ لأنها أوجبت أنَّ الإنذار لمن سبق له في علم الله الشقاء وتركه سواء عليهم لا يؤمنون أبدا ، ولفظها لفظ الاستفهام ، ولذلك أتت بعدها (أم) .

ويجوز أنْ يكون (سواء) خبر (إنَّ) وما بعده موضع رفع بفعله وهو : (سواء) .

ويجوز أَنْ يكون خبر (إنَّ) : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ ، إنما وحد ولم يجمع كما جمعت القلوب والأبصار ؛ لأنه مصدر .

وقيل : تقديره : (وعلى مواضع سمعهم) .

وقوله : ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ .

---

(١) قَرَأَ عَاصِمٌ ، وَحَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ ﴿ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ بِهَمْزَتَيْنِ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى أَلِفُ التَّسْوِيَةِ عَلَى لَفْظِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ أَلِفُ الْقَطْعِ .

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿ آأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ بِهَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ وَأَنْ يَحْذِفَ إِحْدَاهُمَا . قَالَ الشَّاعِرُ ، شَاهِدًا لِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ :

تَطَالَلْتُ فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ ... فَقُلْتُ لَهُ آأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَاقِمِ

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ، وَنَافِعٌ ، وَابْنُ كَثِيرٍ "آنْذَرْتَهُمْ "كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ فَلَيَّنُوا الثَّانِيَةَ ، كَمَا تَقُولُ : آمَنَ ، وَآدَمَ ، وَآزَرَ ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ أَقْصَرُ مَدًّا مِنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَنَافِعٍ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

آنْ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ .

والوقف على : ﴿ سَمْعِهِمْ ﴾ حسن . وقد قرأ عاصم : (بالنصب على إضمار فعل) ، كأنه قال : وجعل على أبصارهم غشاوة .

والوقف على : ﴿ سَمْعِهِمْ ﴾ يجوز في هذه القراءة ، وليس كحسنه في قراءة مَنْ رفع .

قوله : [٨] ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ : فتحت نون (مِنَ) للقائها الساكن ، وهو لام التعريف ، وكان الفتح أولى بها مِنَ الكسر ؛ لانكسار الميم وكثرة الاستعمال . وأصل : ﴿ النَّاسِ ﴾ عند سيبويه : (الأناس) ، ثم حذفت الهمزة كحذفها في (إلاه) ، ودخلت لام التعريف .

وقيل : بل أصله : (ناس) لقول العرب في التصغير : (نويس) ، قال الكسائي : هما لغتان .

قوله : ﴿ مَنْ يَقُولُ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، وما قبله خبر .

و (يقول) وزنه : (يَفْعُل) ، وأصله : (يقول) ، ثم ألقيت حركة الواو على القاف ؛ لأنها قد اعتلت في : قال ، وإنما أذكر لك مثالا من كل صنف لتقيس عليه ما يأتي من مثله ؛ إذ لا يمكن ذكر كل شيء أتى منه كراهة التكرير والإطالة .

ولو جاء في الكلام : (ومن الناس من يقولون) لجاز حمله على المعنى ، كما قال جل ذكره : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ .

والمدة في : (آمن) أصلها : همزة ساكنة ، وأصله : (أأمن) ، ثم أبدلت من الهمزة الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها ، والمدة في الآخر ألف زائدة لبناء فاعل وليس أصلها همزة .

قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1] : (هم) اسم (ما) ، و(مؤمنون) الخبر ، و(الباء) زائدة ، دخلت عند البصريين لتأكيد النفي ، وهي عند الكوفيين دخلت جوابا لمن قال : إنَّ زيداً لمنطلق ، فـ"ما "بإزاء "إنَّ "، و "الباء "بإزاء "اللام "؛ إذ اللام لتأكيد الإيجاب ، والباء لتأكيد النفي .

قوله : [٩] ﴿ يُخَادِعُونَ اللهَ ﴾ : يجوز أَنْ تكون حالا من (مَنْ) فلا يوقف دونه ، ويجوز أَنْ يكون لا موضع له من الإعراب فيوقف دونه .

قوله : [١٠] ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ : ابتداء وخبر .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : (هم) اسم (ما) على لغة أهل الحجاز ، ومبتدأ على لغة بني تميم ، ﴿ بمؤمنين ﴾ خفض بالباء ، وهي توكيد عند البصريين ، وجواب لمن قال : إن زيدا لمنطلق عند الكوفيين .

وكذلك : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ : نعت للعذاب ، وهو فعيل بمعنى : مفعول ، أي : مؤلم .

قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا ﴾ : (الباء) متعلقة بالاستقرار ، أي : وعذاب مؤلم مستقر لهم بكونهم يكذبون بما أتى به نبيهم ، و "ما والفعل ": مصدر ، و﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ : خبر كان .

قوله : [١١] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ : (إذا) ظرف ، فمن النحويين مَنْ أجاز أَنْ يكون العامل فيه : (قيل) . ومنهم مَنْ منعه وقدر فعلا مضمرا يدل عليه الكلام يعمل في : إذا ، وكذلك قياس ما هو مثله ، ويجوز أَنْ يكون العامل : ﴿ قَالُوا ﴾ وهو جواب : (إذا) .

وقيل : أصلها : (قُوِل على فُعِل) ، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف ، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وفيها لغات مِنْ إشمام القاف الضم ، ومنهم مَنْ يضم على أصلها ، فتبقى الواو على حالها ، وكذلك قياس ما شابهه . وأجاز الأخفش : (قُيِل) بالياء وضم القاف ، وهذا شاذ لا قياس له . وكان ابن كيسان يسمي الإشمام : إشارة وهو لا يسمع ، وكان يسمي الروم : إشماما وهو يسمع بصوت خفي . و(لهم) : في موضع رفع مفعول لم يسم فاعل لقيل .

قوله : [١٢] ﴿ أَلا إِنَّهُمْ ﴾ : كسرت (إِنَّ) ؛ لأنها مبتدأ بها ، ويجوز فتحها إذا جعلت (ألا) بمعنى : حقا .

قوله : [١١] ﴿ نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[1] : ابتداء وخبر ، و(ما) في : (إنما) كافه "لإن "عن العمل ، و(نحن) اسم مضمر مبني ، يقع للاثنين والجماعة والمخبرين عن أنفسهم وللواحد الجليل .

---

(١) قوله : ﴿ انما نحن ﴾ (ما) ههنا كافة لان عن العمل لأنها هيأتها للدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى وهي انما عملت لاختصاصها بالاسم وتفيد انما حصر الخبر فيما أسند إليه الخبر كقوله : ﴿ انما الله اله واحد ﴾ وتفيد في بعض المواضع اختصاص المذكور بالوصف المذكور دون غيره كقولك : انما زيد كريم ، أي ليس فيه من الاوصاف التي تنسب إليه سوى الكرم ومنه قوله تعالى : ﴿ انما أنا بشكر مثلكم ﴾ لأنهم طلبوا منه مالا يقدر عليه البشر فأثبت لنفسه صفة البشر ونفى عنه ما عداها قوله : ﴿ نحن ﴾ هو اسم مضمر منفصل مبني على الضم وإنما بنيت الضمائر لافتقارها إلى الظواهر التي ترجع إليها فهي كالحروف في افتقارها إلى الاسماء وحرك آخرها لئلا يجتمع ساكنان وضمت النون لأن الكلمة ضمير مرفوع للمتكلم فأشبهت التاء في قمت وقيل ضمت لأن موضعها رفع وقيل النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو ونحن ضمير المتكلم ومن معه وتكون للاثنتين والجماعة ويستعمله المتكلم الواحد العظيم وهو في موضع رفع بالابتداء ومصلحون خبره .

وانما ضمت نون (نُحن) دون أنْ تكْسر أو تفتح ؛ لأنه اسم مضمر يقع للجْمع ، والواو من علامات الجمع ، والضمة أخت الواو ، فكانت الضمة أولى به .

وقيل : هو كقبل وبعد ؛ إذ هي تدل على الإخبار عن اثنين وعن أكثر ، وقيل : هي مثل (حيث) تحتاج إلى شيئين ، فقويت بالضمة ؛ إذ هي أقوى الحركات ، وقيل : هي من علامات المرفوع ، فحركت بما يشبه الرفع وهو الضم ، وقيل : إنَّ أصلها : (نحُن) بضم الحاء ، فنقلت حركة الحاء إلى النون .

قوله : [١٢] ﴿ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خبر (إنَّ) . ويجوز أنْ تكون (هم) فاصلة لا موضع لها مِنَ الإعراب ، أو تكون توكيدا (للهاء والميم) في : (إنهم) ، و(المفسدون) الخبر .

قوله : [١٣] ﴿ كَمَا آمَنَ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (قالوا أنؤمن إيمانا مثل ما آمن السفهاء) ، وكذلك الكاف الأولى .

قوله : [١٥] ﴿ يَعْمَهُونَ ﴾ : حال مِنَ المضمر المنصوب في : ﴿ وَيَمُدُّهُمْ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ ﴾ أصله : (اشتريوا) ، فقلبت الياء ألفا . وقيل : أسكنت استخفافا ، والأول أحسن وأجرى على الأصول ، ثم حذفت في الوجهين لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ، وحركت الواو في : (اشتروا) لالتقاء الساكنين ، واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية ، نحو : ﴿ وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا ﴾ .

وقال الفراء : حركت بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها .

وقال ابن كيسان : الضمة في "الواو "أخف من الكسر ، فلذلك اختيرت ؛ إذ هي من جنسها .

وقال الزجاج : اختير لها الضم ؛ إذ هي واو جمع ، فضمت كما ضمت النون في : ﴿ نَحْنُ ﴾ ؛ إذ هو جمع أيضا .

وقد قرئ بالكسر على الأصل ، وأجاز الكسائي : همزها لانضمامها ، وفيه بعد ، وقد قرئت بفتح الواو استخفافا .

قوله : [١٧] ﴿ أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ ، (ما) : في موضع نصب بـ (أضاءت) ، و(النار) فاعلة ، وهي مضمرة في : (أضاءت) ، وجواب : (فلما) محذوف ، تقديره : (فلما أضاءت ما حوله طفئت) .

قوله : ﴿ لا يُبْصِرُونَ ﴾ : في موضع الحال من الهاء والميم في : ﴿ وَتَرَكَهُمْ ﴾ .

قوله : [١٨] ﴿ صُمٌّ ﴾ : مرفوع على إضمار مبتدأ ، وكذلك ما بعده .

ويجوز نصب ذلك كله على الحال مِنَ المضمر في : ﴿ وَتَرَكَهُمْ ﴾ ، وهي قراءة : ابن مسعود وحفصة ، ويجوز نصب ذلك على إضمار : أعني .

قوله : ﴿ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال أيضا مِنَ المضمر في : ﴿ وَتَرَكَهُمْ ﴾ .

قوله : [١٩] ﴿ كَصَيِّبٍ ﴾[1] ، أصله : (صَيْوِب) على وزن : (فيعل) ، ثم أدغمت الواو في الياء . ويجوز التخفيف في الياء .

وقال الكوفيون : هو : (فعيل) ، أصله : (صويب) ثم أدغم ، ويلزمهم الإدغام في طويل وعويل ، وذلك لا يجوز .

قوله : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾ : ابتداء وخبر مقدم ، والجملة في موضع النعت للصيب .

و(الكاف) من : ﴿ كَصَيِّبٍ ﴾ في موضع رفع عطف على الكاف في قوله : [١٧] ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي ﴾ ، أو هي في موضع رفع خبر لقوله : ﴿ مثلهم ﴾ ، تقديره : (مثلهم مثل الذي استوقد نارا أو مثل صيب) . وإن شئت أضمرت مبتدأ تكون (الكاف) خبره ، تقديره : (أو مثلهم مثل صيب) .

قوله : [١٩] ﴿ يَجْعَلُونَ ﴾ : في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَتَرَكَهُمْ ﴾ ، أي : تركهم في ظلمات غير مبصرين غير عاقلين جاعلين أصابعهم .

وان شئت جعلت هذه الأحوال منقطعة عن الأول مستأنفة ، فلا يكون لها موضع من الإعراب .

وقد قيل : إن ﴿ يَجْعَلُونَ ﴾ : حال من المضمر في : (فِيهِ) ، وهو يعود على (الصيب) ، كأنه قال : جاعلين أصابعهم في آذانهم من صواعقه ، يعني : الصيب .

قوله : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ : مفعول من أجله .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : الأصل عند البصريين : صيوب ثم أدغم مثل : ميت ، وعند الكوفيين الأصل : صويب ، ثم أدغم ، ولو كان كما قالوا لما جاز إدغامه كما لا يجوز إدغام طويل ، وجمع صيب : صيايب ، والتقدير في العربية : (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ، أو كمثل صيب) ، ﴿ فيه ظلمات ﴾ ابتداء ، ﴿ ورعد وبرق ﴾ معطوف عليه ، ﴿ يجعلون ﴾ مستأنف ، وإن شئت كان حالا من الهاء التي في (فيه) ؛ فإن قيل : كيف يكون حالا ولم يعد على الهاء شيء ؟ فالجواب : أن التقدير : (في صواعقه) مثل : ﴿ يصهر به ما في بطونهم والجلود ﴾ .

قوله : ﴿ وَاللهُ مُحِيطٌ ﴾ : ابتداء وخبر . وأصل (محيط) : (محوط) ، فنقلت كسرة الواو إلى الحاء ، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

قوله : [٢٠] ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ ﴾[1] : (يكاد) فعل للمقاربة إذا لم يكن معه نفي قارب الوقوع ، ولم يقع نحو هذا . وإذا صحبه نفي فهو واقع بعد إبطاء ، نحو قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، أي : فعلوا الذبح بعد إبطاء .

و (كاد) الذي للمقاربة ، أصله : (كَوِدَ ، ويكاد ، يكود) فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : كخاف يخاف .

قوله : ﴿ كُلَّمَا ﴾ : نصب على الظرف بـ (مشوا) ، وإذا كانت : ﴿ كُلَّمَا ﴾ ظرفا ، فالعامل فيها : الفعل الذي هو جواب لها ، وهو : ﴿ مَشَوْا ﴾ ؛ لأن فيها معنى الشرط ، فهي تحتاج إلى جواب ، ولا يعمل فيها ﴿ أَضَاءَ ﴾ ؛ لأنه في صلة : (ما) ، ومثله : [٢٥]

---

(١) قال أبو حيان : يكاد : مضارع كاد التي هي من أفعال المقاربة ، ووزنها فعل يفعل ، نحو خاف يخاف ، منقلبة عن واو ، وفيها لغتان : فعل كما ذكرنا ، وفعل ، ولذلك إذا اتصل بها ضمير الرفع لمتكلم أو مخاطب أو نون إناث ضموا الكاف فقالوا : كدت ، وكدت ، وكدن ، وسمع نقل كسر الواو إلى الكاف ، مع ما إسناده لغير ما ذكر قول الشاعر :

وكيدت ضباع القف يأكلن جثتي وكيد خراش عند ذلك يبتم يريد

وكادت ، وكاد ، وليس ، من أفعال المقاربة ما يستعمل منها مضارع إلا : كاد ، وأوشك . وهذه الأفعال هي من باب كان ، ترفع الإسم وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها لا يكون إلا مضارعاً ، ولها باب معقود في النحو ، وهي نحو من ثلاثين فعلاً ذكرها أبو إسحاق البهاري في كتابه «شرح جمل الزجاجي» وقال بعض المفسرين : يكاد فعل ينفي المعنى مع إيجابه ويوجبه مع النفي ، وقد أنشدوا في ذلك شعراً يلغز فيه بها ، وهذا الذي ذكر هذا المفسر هو مذهب أبي الفتح وغيره ، والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي وإيجابها إيجاب ، والاحتجاج للمذهبين مذكور في كتب النحو . كل : للعموم ، وهو اسم جمع لازم للإضافة ، إلا أن ما أضيف إليه يجوز حذفه ويعوض منه التنوين ، وقيل : هو تنوين الصرف ، وإذا كان المحذوف معرفة بقيت كل على تعريفها بالإضافة ، فيجيء منها الحال ، ولا تعرف باللام عند الأكثرين ، وأجاز ذلك الأخفش ، والفارسي ، وربما انتصب حالاً ، والأصل فيها أن تتبع توكيداً كأجمع ، وتستعمل مبتدأ ، وكونها كذلك أحسن من كونها مفعولاً ، وليس ذلك بمقصور على السماع ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعمه . وإذا أضيفت كل إلى نكرة أو معرفة بلام الجنس حسن أن تلي العوامل اللفظية ، وإذا ابتدىء بها مضافة لفظاً إلى نكرة طابقت الأخبار وغيرها ما تضاف إليه وإلى معرفة ، فالأفصح إفراد العائد أو معنى لا لفظاً ، فالأصل ، وقد يحسن الإفراد وأحكام كل كثيرة . وقد ذكرنا أكثرها في كتابنا الكبير الذي سميناه بـ«التذكرة» ، وسردنا منها جملة لينتفع بها ، فإنها تكررت في القرآن كثيراً .

﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا ﴾ الجواب : ﴿ قَالُوا ﴾ وهو العامل في كل . و(ما) : اسم ناقص صلته الفعل الذي يليه ، وفي (كلما) معنى الشرط .

قوله : ﴿ لَذَهَبَ ﴾ وأذهب بمعنى ، لكن الباء تحذف إذا دخلت الهمزة .

قوله : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، أي : منادى مفرد مضموم ، والناس نعت له .

ولا يجوز نصب : (الناس) عند أكثر النحويين ؛ لأنه نعت لا يجوز حذفه ، فهو المنادى في المعنى ، كأنه قال : يا ناس ، وأجاز المازني : نصبه على الموضع ، كما يجوز : يا زيد الظريف على الموضع .

قوله : [٢٢] ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ﴾ ، (الذي) : في موضع نصب نعت لـ(ربكم) أو (للذي) ، أو مفعول لـ (تتقون) ، أو على إضمار : أعني ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو على الابتداء ويضمر الخبر .

قوله : [٢١] ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ ، أصله : (تَوْتَقيون) ، فأدغمت الواو في التاء بعد أنْ قلبت تاء ، وألقيت حركة الياء على القاف وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع بعدها وهو : (تفتعلون) ، وكذلك نظيره حيث وقع .

قوله : [٢٢] ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَجْعَلُوا ﴾ .

قوله : [٢٥] ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : (به) .

و (الهاء) في قوله : [٢٣] ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ تعود على القرآن ، وقيل : على محمد صلى الله عليه وسلم .

قوله : [٢٤] ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : ﴿ النَّارَ ﴾ .

و (الوقود) بالفتح : الحطب ، وبالضم : (المصدر) وهو التوقد ، كالوضوء بالفتح الماء ، والوضوء بالضم المصدر : وهو اسم حركات المتوضئ .

قوله : [٢٦] ﴿ أَنْ يَضْرِبَ ﴾ : (أنْ) في موضع نصب ، تقديره : (من أنْ يضرب) ، فلما حذفت مِنْ تعدي الفعل ، وهو : ﴿ لا يَسْتَحْيِي ﴾ فنصب (أنْ) .

قوله : ﴿ مَا بَعُوضَةً ﴾[1] : (ما) زائدة ، و(بعوضة) بدل من : مثل .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ما بعوضة ﴾ : في نصبها ثلاثة أوجه : تكون (ما) زائدة ، و(بعوضة) بدلا من مثل ، ويجوز أن تكون(ما) في موضع نصب نكرة ، و(بعوضة) نعتا لما ، وصلح : أن تكون نعتا ؛

ويجوز أَنْ تكون : (ما) في موضع نصب نكرة بدل من : (مثل) ، و(بعوضة) نعت لـ (ما) .

قوله : ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ : (ما) عطف على (ما الأولى) ، أو على : (بعوضة) إنْ جعلت (ما) زائدة .

ويجوز رفع (بعوضة) على أَنْ تجعل (ما) بمنزلة الذي ، فتضمر هو ، فتكون (بعوضة) خبرا له .

قوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : (أما) حرف فيه معنى الشرط ، ويقع بعده الابتداء والخبر ؛ ولذلك دخلت الفاء بعده ، فـ (الذين) رفع بالابتداء ، و﴿ فَيَعْلَمُونَ ﴾ ، ومابعده الخبر ، وكذلك (أما) الثانية .

قوله : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ ﴾ : (ما وذا) اسم واحد للاستفهام في موضع نصب بـأراد ، تقديره : (أي شيء أراد الله بهذا المثل) .

وإن شئت جعلت (ذا) بمعنى : الذي ، فتكون (ما) في موضع رفع الابتداء ، وما بعدها خبرها . ولا يعمل فيها : (أراد) ؛ لأنه في صلة : (الذي) ، ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ولا في الموصول ، فـ (ذا) وصلته في موضع رفع خبر (ما) ، ومع : (أراد) ، (هاء) محذوفة تعود على : (الذي) ، تقديره : (أي شيء الذي أراده الله بهذا المثل) .

=

لأنها بمعنى : قليل ، والوجه الثالث : قول الكسائي ، والفراء قالا : التقدير : (أن يضرب مثلا ما بين بعوضة) ، حذفت (بين) وأعربت بعوضة بإعرابها والفاء بمعنى : (إلى) ؛ أي : إلى ما فوقها ، ومعنى ضربت له مثلا : مثلت له مثلا ، وهذه الأبنية على ضرب واحد ؛ أي : على مثال واحد ﴿ فما فوقها ﴾ عطف على (ما) الأولى ، وحكي : أنه سمع رؤبة يقرأ : ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة ﴾ بالرفع ، وهذه لغة تميم ، جعل (ما) بمعنى : الذي ورفع بعوضة على إضمار ابتداء ، والحذف في ما أقبح منه في الذي ؛ لأن الذي إنما له وجه واحد ، والاسم معه أطول ، ﴿ فأما الذين آمنوا ﴾ : (الذين) رفع بالابتداء وخبره ما بعد الفاء ، فلا بد من الفاء في جواب (أما) ؛ لأن فيها معنى الشرط ؛ أي : مهما يكن من شيء فالأمر كذا ، ﴿ فيعلمون أنه الحق ﴾ : (أن) في موضع نصب بـ (يعلمون) ، والهاء اسمها ، و(الحق) خبرها ، ﴿ من ربهم ﴾ خفض بـ (من) ، ﴿ وأما الذين كفروا ﴾ ، ولغة تميم ، وبني عامر : (أيما) يبدلون من إحدى الميمين ياءا كراهية التضعيف ، وعلى هذا ينشد بيت عمر بن أبي ربيعة :

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر [إعراب القرآن :١/ ٤٠] .

و ﴿ مَثَلًا ﴾ : نصب على التفسير ، وقيل : هو حال من : (ذا) في هذا ، والعامل فيه الإشارة والتنبيه .

قوله : ﴿ أَنْ يُوصَلَ ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب بدل من : (ما) ، وقيل : نصب (أَنْ) على معنى : لئلا يوصل . وإن شئت في موضع خفض بدل من (الهاء) في : (به) ، وهو أحسنها .

قوله : ﴿ مِيثَاقِهِ ﴾ : هو اسم في موضع المصدر ؛ لأنه بمعنى : إيثاقه .

قوله : [٢٨] ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ : (كيف) في موضع نصب بـ (تكفرون) ، و(الهاء) في قوله : ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ : تعود على الله جل ذكره . وقيل : بل تعود على الأحياء .

قوله : [٢٩] ﴿ جَمِيعًا ﴾ : نصب على الحال من (ما) والعامل فيه : ﴿ خَلَقَ ﴾ .

قوله : ﴿ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾[1] : (سبع) بدل من : (الهاء والنون) . وقيل : هو مفعول (لسوى) ، تقديره : (فسوى منهن سبع سماوات) ، فحرف الجر محذوف مع الهاء والنون ، كما قال : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ ، أي : من قومه ، ثم حذف الحرف فانتصب ما بعده ؛ وإنما عاد الضمير بلفظ الجمع على (السماء) ولفظها واحد ؛ لأنه جمع : (سماوة وسماءة) ، كتمرة وتمر ، فهو جمع بينه وبين واحده الهاء ، فلما حذفت الهاء في الجمع انقلبت الواو همزة ، كما قلبوها في الدعاء والكساء ، فأصل الهمزة : الواو ؛ لأنه من : دعا يدعو ، وكسا يكسو .

---

(١) قال أبو حيان : قد أعرب بعضهم سبع سموات بدلاً من الضمير على أن الضمير عائد على ما قبله ، وهو إعراب صحيح ، نحو : أخوك مررت به زيد ، وأجازوا في سبع سموات أن يكون منصوباً على المفعول به ، والتقدير : فسوى منهن سبع سموات ، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى . أما من حيث اللفظ فإن سوى ليس من باب اختار ، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام ، وأما من حيث المعنى فلأنه يدل على أن السموات كثيرة ، فسوى منهن سبعاً ، والأمر ليس كذلك ، إذ المعلوم أن السموات سبع . وأجازوا أيضاً أن يكون مفعولاً ثانياً لسوى ، ويكون معنى سوى : صير ، وهذا ليس بجيد ، لأن تعدي سوى لواحد هو المعلوم في اللغة ، ﴿ فسواك فعدلك ﴾ (الانفطار : ٧) ، قادرين على أن نسوّي بنانه ﴾ (القيامة : ٤) . وأما جعلها بمعنى صير ، فغير معروف في اللغة . وأجازوا أيضاً النصب على الحال ، فتلخص في نصب سموات أوجه البدل باعتبارين ، والمفعول به ، ومفعول ثان ، وحال ، والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ، ويترجح البدل بعدم الاشتقاق .

قوله : [٣٠] ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ : (إذ) في موضع نصب بإضمار فعل ، تقديره : (واذكر يا محمد إذ قال) ، ولا تعمل فيها : (قال) ؛ لأن (إذ) مضافة إلى الجملة التي بعدها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

قوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ ، (الألف) : ألف الاسترشاد ، وسؤال عن فائدة ، وليس هو إنكارا ، ولفظه لفظ الاستفهام . وقيل : هو تعجب ، تعجبت الملائكة من قدرة الله .

قوله : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ ، يحسن أَنْ يكون (أعلم) فعلا للمخبر عن نفسه ؛ لأن قبله إخبارا عن النفس وهو : (إني) . ويجوز أَنْ يكون اسما بمعنى فاعل ، فيقدر فيه التنوين ، ولكن لا يتصرف فتنصب (ما) به .

قوله : [٣٣] ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ ﴾ : يجوز أَنْ يكون (أعلم) فعلا كما كان (ما) قبله ، فـ (ما) في موضع نصب به . ويجوز أَنْ يكون اسما بمعنى : عالم ، فتكون (ما) في موضع خفض بإضافة أعلم إليها ، كما يضاف اسم الفاعل ، ويجوز تقدير التنوين في اسم الفاعل لكنه لا ينصرف ، فتكون (ما) في موضع نصب ، كما تقول : هؤلاء حواج بيت الله ، فتنصب : (بيتا) بتقدير التنوين في حواج .

قوله : [٣٤] ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ مثل : [٣٠] ﴿ وَإِذْ قَالَ ﴾ .

قوله : [٣٢] ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ : منصوب على المصدر ، و(التسبيح) : التنزيه لله من السوء ، فهو يؤدي عن نسبحك تسبيحا ، أي : ننزهك من السوء تنزيها ونبرئك منه .

قوله : [٣٤] ﴿ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ : هو جمع : ملك ، وأصل (ملك) : (مألك) ، ثم قلبت الهمزة فردت في موضع اللام ، فصارت : ملأك ، فأصل وزنه : (مَفْعَل) مقلوب إلى مَعْفَل ، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام ، فصارت : ملك ، فلما جمع رد إلى أصله بعد القلب ؛ فلذلك وقعت الهمزة بعد اللام في : (ملائكة) ، ولو جمع على أصله قبل القلب ، لقلت : (مآلكة) على (مفاعلة) ، فملائكة وزنه : (معافلة) ، وأصله : (مفاعلة) ، فـ (الهمزة) فاء الفعل في أصله ، و(اللام) عين الفعل ، و(الكاف) لام الفعل ؛ لأنه مشتق من الألوكة وهي الرسالة .

وقال ابن كيسان : هو مشتق من : (ملكت) ، والهمزة زائدة عنده كزيادتها في : (شمأل) ، فيكون وزن (ملك) : (فعل) ، ووزن (ملائكة) : (فعائلة) ؛ لأن الميم أصلية والهمزة زائدة .

وقال أبو عبيد : هو مشتق من : (لأك) إذا أرسل ، فالهمزة عين ، ولا قلب فيه على قول أبي عبيد .

فوزن لفظ : (ملائكة) على قول الجماعة : (معافلة) ؛ لأنه مقلوب ، والهمزة فاء الفعل ، وعلى قول ابن كيسان : (فعائلة) ؛ لأن الميم أصلية ، فالهمزة زائدة عنده ، وعلى قول أبي عبيد : (مفاعلة) ؛ لأن الهمزة عنده عين الفعل .

قوله : [٣٢] ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ ﴾ ، إن شئت جعلت (أنت) في موضع نصب تأكيدا للكاف ، وإن شئت جعلتها مرفوعة مبتدأة ، و﴿ الْعَلِيمُ ﴾ : خبرها ، وهي وخبرها خبر : (إنَّ) . وإن شئت جعلتها فاصلة لا موضع لها من الإعراب . و﴿ الْحَكِيمُ ﴾ : نعت (للعليم) . وإن شئت جعلته خبرا بعد خبر (لأن) .

قوله : [٣٤] ﴿ إِلا إِبْلِيسَ ﴾[1] : (إبليس) نصب على الاستثناء المنقطع ، ولم ينصرف ؛ لأنه أعجمي معرفة .

وقال أبو عبيد : هو عربي مشتق من (أبلس) إذا يئس من الخير ؛ لكنه لا نظير له في الأسماء ، وهو معرفة فلم ينصرف لذلك .

و (الهاء) في [٣٠] ﴿ خَلِيفَةً ﴾ ، و(ملائكة) للمبالغة .

وقيل : لتأنيث الصيغة . و(خليفة) (فعيلة) بمعنى : فاعلة ، أي : يخلف بعضهم بعضا .

[٣٥] و(آدم) أفعل مشتق من : (الأدمة) وهو اللون ، فلم ينصرف ؛ لأنه معرفة ، وأصله : الصفة ، وهو على وزن الفعل .

وقيل : هو مشتق من أديم الأرض وهو وجهها ، وهذا بعيد ؛ لأنه يحتمل أنْ يكون وزنه : (فاعلا) كطابق ، فيجب صرفه ؛ إذ ليس فيه مِنْ معنى الصفة شيء ، وأفعل أصله : الصفة .

قوله : ﴿ رَغَدًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (أكلا رغدا) ، وهو في موضع الحال عند ابن كيسان أعني المصدر المحذوف .

---

(١) ﴿ الا إبليس ﴾ استثناء منقطع لأنه لم يكن من الملائكة ، وقيل : هو متصل لأنه كان في الابتداء ملكا وهو اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف وقيل هو عربي واشتقاقه من الابلاس ولم ينصرف للتعريف وأنه لا نظير له في الاسماء وهذا بعيد على أن في الاسماء مثله نحو اخريط وايجفيل واصليت ونحوه وأبى في موضع نصب على الحال من إبليس تقديره ترك السجود كارها له ومستكبرا وكان من الكافرين مستأنف ويجوز أن يكون في موضع حال أيضا[التبيان في إعراب القرآن :١/ ٧٠] .

وحذفت (النون) مِنْ : ﴿ فَتَكُونَا ﴾ ؛ لأنه منصوب جواب للنهي . ويجوز أَنْ يكون حذف (النون) للجزم ، فهو عطف على : ﴿ وَلا تَقْرَبَا ﴾ .

قوله : [٣٦] ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[1] : ابتداء وخبر منقطع من الأول ، وإن شئت في موضع الحال من الضمير في : ﴿ اهْبِطُوا ﴾ ، وفي الكلام حذف (واو) استغني عنها للضمير العائد على المضمر في : ﴿ اهْبِطُوا ﴾ ، تقديره : (قلنا اهبطوا وبعضكم لبعض عدو) ، أي : اهبطوا وهذه حالكم . واثباتها في الكلام حسن ، ولو لم يكن في الكلام عائد لم يجز حذف الواو ، ولو قلت : لقيتك وزيد راكب لم يجز حذف الواو ، فإن قلت : راكب إليك جاز حذف الواو وإثباتها .

قوله : [٣٧] ﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ : (هو) في وجوهها بمنزلة : (أنت) في : [٣٢] ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ .

قوله : [٣٨] ﴿ جَمِيعًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ اهْبِطُوا ﴾ .

قوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ : (إما) حرف للشرط يجزم الأفعال وهي : (إنْ) التي للشرط زيدت معها (ما) للتأكيد ، ودخلت النون المشددة للتأكيد أيضا ، لكن الفعل مع النون مبني غير معرب .

قوله : ﴿ هُدًى ﴾ : في موضع رفع بفعله وقد تقدم ذكر أصله .

قوله : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ : (من) اسم تام للشرط مرفوع بالابتداء يجزم ما بعده من الأفعال المستقبلة وجوابها ، ويكون الماضي بعده في موضع جزم ، ولا تغيره مَنْ ولا غيرها من حروف الشرط ، بل يغيرن معناه فيصير معناها الاستقبال ولا يتغير لفظه .

---

(١) قال العكبري : ﴿ اهبطوا ﴾ الجمهور على كسر الباء وهي اللغة الفصيحة وقرىء بضمها وهي لغة بعضكم لبعض عدو جملة في موضع الحال من الواو في اهبطوا أي اهبطوا متعادين واللام متعلقة بعدو لأن التقدير بعضكم عدو لبعض ويعمل عدو عمل الفعل لكن بحذف الجر ويجوز أن يكون صفة لعدو فلما تقدم عليه صار حالا ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة وأما افراد عدو فيحتمل أن يكون لما كان بعضكم مفردا في اللفظ أفرد عدو ويحتمل أن يكون وضع الواحد موضع الجمع كما قال فانهم عدو لي ولكم في الارض مستقر يجوز أن يكون مستأنفا ويجوز أن يكون حالا أيضا وتقديره اهبطوا متعادين مستحقين الاستقرار ومستقر يجوز أن يكون مصدرا بمعنى الاستقرار ويجوز أن يكون مكان الاستقرار وإلى حين يجوز أن يكون في موضع رفع صفة لمتاع فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون في موضع نصب بمتاع لأنه في حكم المصدر والتقدير وأن تمتعوا إلى حين [التبيان في إعراب القرآن :١/ ٧١] .

قوله : [٣٩] ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من ﴿ أَصْحَابُ ﴾ ، أو من ﴿ النَّارِ ﴾ ، كما تقول : زيد ملك الدار وهو جالس فيها ، فقولك : وهو جالس حال من المضمر في ملك ، أي : ملكها في حال جلوسه فيها ، وإن شئت جعلته حالا من الدار ؛ لأن في الجملة ضميرين ، أحدهما : يعود على زيد ، والآخر يعود على الدار ، فحسن الحال منهما جميعا لأجل الضمير . ولو قلت : زيد ملك الدار وهو جالس ، لم يكن إلا حالا من المضمر في ملك لا غير ؛ إذ لا ضمير في الجملة يعود على الدار .

ولو قلت : زيد ملك الدار وهي مبنية لم تكن الجملة إلا في موضع الحال من الدار ؛ إذ لا ضمير يعود على المضمر في ملك ، فإن زدت : من ماله ونحوه ، جاز أنْ يكون حالا من المضمر ومن الدار .

فكذلك الآية لما كان في قوله : ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ : ضميران جاز أنْ يكون حالا منهما جميعا فقس عليهما ما شابههما فانه أصل يتكرر في القرآن كثيرا ، وقد منع بعض النحويين وقوع الحال من المضاف إليه ، لو قلت رأيت غلام هند قائمة ، لم يجز عنده ؛ إذ لا عامل يعمل في الحال ، وأجازه بعضهم ؛ لأن لام الملك مقدرة مع المضاف إليه ، فمعنى الملك : هو العامل في الحال ، أو معنى الملازمة ، أو معنى المصاحبة ، فعلى قول مَنْ منع الحال مِنَ المضاف إليه لا يكون ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ : حالا من النار . ومثله في القياس : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة :٨٢] .

قوله : [٤٠] ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ، اسم معرفة أعجمي ، ولذلك لم ينصرف . والعلل التي تمنع الأسماء من الصرف عشرة هي : التعريف ، ووزن الفعل ، والصفة ، والعجمة ، وألف التأنيث الممدودة والمقصورة ، والتأنيث الذي لا مذكر له من لفظه ، والعدل ، والألف والنون الزائدتان ، والاسمان يجعلان اسما واحدا ، وما كان في الأبنية.لا نظير له في الواحد .

فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل لم ينصرف ، وإذا انفردت واحدة انصرف ، فاجعل هذا أصلا تقيس عليه كل الكلام ، وقد زاد قوم في العلل لزوم العلة الواحدة .

قوله : ﴿ وَأَوْفُوا ﴾[1] ، أصله : (أوفيوا) على أفعلوا ، فردت حركة الياء على الفاء ، وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو بعدها .

قوله : ﴿ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ : جزم لأنه جواب الأمر .

قوله : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ : (إياي) منصوب بإضمار فعل هو الاختيار لأنه أمر .

ويجوز : وأنا فارهبون على الابتداء والخبر ، وهذا بمنزلة قولك : زيد فاضربه ؛ لأن الياء المحذوفة من (فارهبون) ، كالهاء في اضربه ، لكن يقدر الفعل الناصب (لإياي) بعده ، تقديره : (وإياي ارهبوا فارهبون) ، ولو قدرته قبله لاتصل به ، فكنت تقول : وارهبوني فارهبون .

قوله : [٤١] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ : حال من (الهاء) المحذوفة من ﴿ أَنْزَلْتُ ﴾ ، تقديره : (أنزلته) ؛ لأن (ما) بمعنى : الذي . وإن شئت جعلته حالا من (ما) في : (بِمَا) .

قوله : ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ ﴾ : (أول) اسم لم ينطق منه بفعل عند سيبويه ، وزنه : (أفعل) ، فاؤه واو وعينه واو ، ولذلك لم يستعمل منه فعل لاجتماع الواوات .

وقال الكوفيون : هو أفعل من (وأل) إذا نجا ، فأصله : (أَوْ أَل) ، ثم خففت الهمزة الثانية بأن أبدل منها واو ، وأدغمت الأولى فيها ، كما قالوا في تخفيف مقروءة : مقروة ، أجرى الحرف الأصلي مجرى الزائد في مقروءة . وكان الأحسن لو خففت على القياس أَنْ يقال : أول ، تلقى حركة الهمزة على الواو ، كما قالوا في تخفيف ضوء ضو ، ولا تجب علة الواو ؛ لأن الحركة عارضة . وقيل : إنَّ (أول) (أفعل) من : آل يئول ، فأصله : (أأول) ثم

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِى أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ وانجزام المضارع بعد الأمر نحو : اضرب زيداً يغضب ، يدل على معنى شرط سابق ، وإلا فنفس الأمر وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئاً آخر ، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول : أضرب زيداً ، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً ، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه . وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضمنت معنى الشرط ، فإذا قلت : اضرب زيداً يغضب ، ضمن اضرب معنى : أن تضرب ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف . وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومعنى النيابة أنه كان التقدير : اضرب زيداً ، إن تضرب زيداً يغضب ، ثم حذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها . وعلى القول الأول ليس ثم جملة محذوفة ، بل عملت الجملة الأولى الجزم لتضمن الشرط ، كما عملت من الشرطية الجزم لتضمنها معنى إن . وعلى القول الثاني عملت الجزم لنيابتها مناب الجملة الشرطية ، وفي الحقيقة ، العمل إنما هو للشرط المقدر ، وهو اختيار الفارسي والسيرافي ، وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل . والترجيح بين القولين يذكر في علم النحو . .

قلب فردت الفاء في موضع العين ، فصار (أو أل) وزنه : (أَعْفَل) فصنع به من التخفيف والبدل والإدغام ما صنع في القول الأول ، فوزنه بعد القلب أفعل .

والكلام على أولى كالكلام على أول في الوجهين جميعا ؛ إذ هي مؤنث أول . وانتصب (أول) على خبر كان . و(كافر) نعت لمحذوف ، تقديره : (أول فريق كافر) ؛ ولذلك أتى بلفظ التوحيد والخطاب لجماعة ، وقيل : تقديره : (أول من كفر به) .

قوله : [٤٢] ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ : (تكتموا) منصوب ؛ لأنه جواب النهي . وحذف النون علم النصب والجزم فيه وفيما كان مثله . ويجوز أَنْ يكون مجزوما عطفا على : (تلبسوا) .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : (تكتموا) ؛ وكذلك : [٤٤] ﴿ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَتَنْسَوْنَ ﴾ ، وأصل (تنسون) : (تنسيون) ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، وبقيت السين مفتوحة لتدل على الألف المحذوفة . وكذلك قياس ما كان مثله مما يأتي المستقبل منه على يفعل بفتح العين ولامه ياء أو واو ، نحو : يخشون ويرضون وشبهه .

قوله : [٤٣] ﴿ وَأَقِيمُوا ﴾ وزنه : (أفعلوا) ، وأصله : (أقوموا) ، ألقيت حركة الواو على القاف فانكسرت الواو ، فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها . والمصدر منه : (إقامة) ، وعلته كعلة : استعانة .

قوله : [٤٥] ﴿ وَاسْتَعِينُوا ﴾ : قياسه في علته مثل : نستعين . و(الهاء) في قوله : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ تعود على الكعبة . وقيل : بل تعود على الاستعانة ، ودل على الاستعانة قوله : ﴿ وَاسْتَعِينُوا ﴾ ، ويدل على الكعبة ذكره للصلاة ، وقيل : بل تعود على ﴿ وَالصَّلَاةِ ﴾ ، وهذا أبين الأقوال لقربها منها .

و (الهاء) في قوله : ﴿ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ : تعود على الله جل ذكره . وقيل : بل تعود على اللقاء ، لقوله : ﴿ مُلَاقُو رَبِّهِمْ ﴾ .

قوله : [٤٨] ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي ﴾[1] : (يوما) مفعول بـ (اتقوا) . و﴿ لَا تَجْزِي ﴾ وما بعده من الجمل التي في أولها (لا) كلها صفات لـ (يوم) ، ومع كل جملة ضمير

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ وانتصاب يوماً ، إما على الظرف والمتقى محذوف تقديره : اتقوا العذاب يوماً ، وإما على المفعول به اتساعاً أو على حذف مضاف ، أي عذاب

محذوف يعود على (يوم) ، ولولا ذلك لم تجز الصفة ، تقديره : (لا تجزي نفس فيه ، ولا يقبل منها شفاعة فيه ، ولا يؤخذ منها عدل فيه ، ولا هم ينصرون فيه) .

وقيل التقدير : (لا تجزيه نفسه) ، تجعل الظرف مفعولا على السعة ، ثم تحذف الهاء من الصفة ، وحذف (الهاء) أحسن من حذف (فيه) ، ولولا تقدير هذه الضمائر لأضفت يوما إلى ﴿ لا تَجْزِي ﴾ كما قال : ﴿ يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾ [المرسلات :٣٥] ، و﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ [الانفطار :١٩] ، وهو كثير ، فإذا أضفته فلا يكون ما بعده صفة له ، ولا تحتاج إلى تقدير ضميره محذوف . وقد أجمع القراء على تنوينه . وقد ذكرنا أصل : (اتقوا) وعلته في : [٢١] ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

قوله : [٤٩] ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ ﴾ ، [٥٣] ﴿ وَإِذْ آتَيْنَا ﴾ ، [٥٤] ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾ ، [٥٠] ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا ﴾ : (إذ) في موضع نصب في ذلك كله عطف على ﴿ نِعْمَتِيَ ﴾ ، أي : واذكروا إذ نجيناكم ، واذكروا إذ فرقنا ، يعدد سبحانه عليهم نعمه المتقدمة على آبائهم .

قوله : [٤٩] ﴿ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ : معرفة أعجمي ؛ فلذلك لا ينصرف ، و(آل) أصله : (أهل) ثم أبدل من الهاء همزة فصارت : (أأل) ، ثم أبدل من الهمزة ألف لانفتاح ماقبلها وسكونها ، فإذا صغرته رددته إلى أصله : فقلت : (أُهَيْل) ، وحكى الكسائي : (أُوَيْل) فإذا جمعته قلت : آلون . فأما (الآل) الذي هو السراب ، فجمعه : (آوال) على (أفعال) .

قوله : ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ : في موضع الحال من (آل) .

و ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ حال من (آل) أيضا ، وإن شئت من المضمر في : (يسومون) . وكذلك : ﴿ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ .

قوله : [٥١] ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى ﴾ : (موسى) مفعل من : (أوسيت) . وقيل : هو (فُعْلَى) من ماس يميس . وتفتح السين في الجمع المسلم في الوجهين عند البصريين لتدل على الألف المحذوفة . وقد قال الكوفيون : إنْ جعلته (فُعْلَى) ضممت السين في الرفع في الجمع وكسرتها في النصب والخفض كقاض .

قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، تقديره : (تمام أربعين ليلة) ، فهو مفعول به ثان .

=

يوم ، أو هول يوم . وقيل معناه : جيئوا متقين ، وكأنه على هذا التقدير لم يلحظ متعلق الاتقاء ، فإذ ذاك ينتصب يوماً على الظرف .

قوله : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ : المفعول الثاني (لاتخذ) محذوف ، وكذلك قوله : [٥٤] ﴿ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ ، تقديره : (ثم اتخذتم العجل من بعده إلها) .

قوله : [٥١] ﴿ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في (اتخذتم) ، وكذا : [٥٥] ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ : في موضع الحال من المضمر في : (أخذتكم) .

قوله : [٥٤] ﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ، القول في : ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾ كالقول في : [٣٢] ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ هو كأنت .

قوله : [٥١] ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على : (موسى) ، وقال مقاتل : تعود على انطلاق موسى عليه السلام .

قوله : [٥٥] ﴿ جَهْرَةً ﴾ : مصدر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ قُلْتُمْ ﴾ .

قوله : [٥٨] ﴿ رَغَدًا ﴾ : مثل الأول .

قوله : ﴿ سُجَّدًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ ادْخُلُوا ﴾ .

قوله : ﴿ حِطَّةٌ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (سؤالنا حطة أو رغبتنا ونحوه) ، وقيل : هو حكاية أمروا بقولها مرفوعة فحكوها ، ولو أعملت القول لنصبت .

قوله : ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] جمع : (خطيئة) ، وأصله عند الخليل : (خطائئ) الهمزة الأولى بدل من : الياء الزائدة في خطيئة ، والهمزة الثانية هي لام الفعل ، ووزنه : (فعائل) فاستثقل الجمع بين همزتين في كلمة واحدة ، والكلمة جمع وهو ثقيل ، فقلبت الياء الزائدة

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قال الخليل رحمه الله : الأصل في جمع خطيئة ، أن تقول : خطايِيء ، ثم قلب فقيل : خَطَاءِي بهمزة بعدها ياء ، ثم تبدل من الياء ألفا بدلا لازما ، فتقول : خطاءَى ، وقد كان هذا البدل يجوز في غير هذا القول : عذارى ، إلا أنه زعم هاهنا تخفيفا ، فلما اجتمعت ألفان بينهما همزة ، والهمزة من جنس الألف ، صرت كأنك قد جمعت بين ثلاث ألفات ، فأبدلت من الهمزة ياءا ، فقلت : خطايا ، وأما سيبويه : فمذهبه : أن الأصل : خطايِيء مثل الأول ، ثم وجب عنده : أن تهمز الياء كما همزتها في مدائن ، فتقول : خطائئ ، ولا تجتمع همزتان في كلمة ، فأبدلت من الثانية ياء ، فقلت : خطاءِي ، ثم عملت كما علمت في الأول ، وقال الفراء : خطايا جمع : خطية بلا همز ، كما تقول : هدية وهدايا ، قال : ولو جمعت خطيئة مهموزة لقلت خطاءِيء .

وقال الكسائي : لو جمعتها مهموزة ، لأدغمت الهمزة في الهمزة كما قلت : دواب ، وقرأ مجاهد : ﴿ تغفر لكم خطاياكم ﴾ فأنث على الجماعة ، وقرأ الحسن ، وعاصم الجحدري : ﴿ تغفر لكم خطيئتكم ﴾ ، والبيّنُ : ﴿ نغفر لكم ﴾ ؛ لأن بعده ﴿ وسنزيد ﴾ بالنون ، وخطاياكم اتباعا للسواد ، وإنه على بابه . .

بعد الهمزة التي هي لام الفعل ، فصار (خطائي) بهمزة بعدها ياء ، ثم أبدل من الياء ألفا بدلا لازما مسموعا من العرب ب في هذا المثال من الجمع ، فانفتحت الهمزة فصار خطاءا ، فاجتمع ألفان بينهما همزة ، فأبدل من الهمزة ياء ، فصار خطايا ، فوزنها : (فعالا) ، محولة من : (فعالي) مقلوبة من فعائل .

وسيبويه يرى أنه لا قلب فيه ، ولكنه أبدل من الهمزة الثانية التي هي لام الفعل ياء ، ثم أبدل منها ألفا ، فوزنه عند سيبويه : (فعالى) محولة من فعائل ، وقال الفراء : خطايا جمع : خطية بغير همزة ، كهدية وهدايا .

قوله : [٦١] ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ ﴾ : المفعول محذوف ، تقديره : (يخرج لنا مأكولا) . وقيل : المفعول هو (ما) ، و(من) زائدة .

قوله : ﴿ مِنْ بَقْلِهَا ﴾ : بدل من : (ما) بإعادة الخافض ، فَمِنْ الأولى للتبعيض ، والثانية للتخصيص ، على قول ابن كيسان .

قوله : ﴿ الَّذِي هُوَ أَدْنَى ﴾ ، قيل : الألف بدل من : (همزة) ، وهو من الدناءة ، فالألف على هذا في : (أدنى) بدل من : همزة . وقيل : هو من الدون ، وأصله : (أدون) ، ثم قلبت . وقيل : هو من الدنو ، أي : أقرب ، فيكون من دنا يدنو .

قوله : ﴿ مِصْرًا ﴾ إنما صرفت لأنها نكرة . وقيل : لأنها اسم للبلد فهو مذكر . وقال الكسائي : صرفت لخفتها .

قوله : ﴿ مَا سَأَلْتُمْ ﴾ : (ما) في موضع نصب اسم (إنَّ) .

قوله : [٦٢] ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾[1] : (مَنْ) رفع بالابتداء وهي للشرط . ﴿ فَلَهُمْ ﴾ : جواب الشرط وهو خبر الابتداء ، والجملة خبر : (إنَّ) ، ويجوز أنْ تجعل (مَنْ) بدلا من : (الذين) فيبطل الشرط ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، وتكون (الفاء) في :

---

(١) قال العكبري : ﴿ من آمن ﴾ من هنا شرطية في موضع مبتدأ والخبر آمن والجواب فلهم أجرهم والجملة خبر ان الذين والعائد محذوف تقديره من آمن منهم ويجوز أن يكون من بمعنى الذي غير جازمة ويكون بدلا من اسم ان والعائد محذوف ايضا وخبر ان فلهم أجرهم وقد حمل على لفظ من آمن وعمل فوجد الضمير وحمل على معناها فلهم أجرهم فجمع وأجرهم مبتدأ ولهم خبره وعند الأخفش أن أجرهم مرفوع بالجار وعند ظرف والعامل فيه معنى الاستقرار ويجوز أن يكون عند في موضع الحال من الاجر تقديره فلهم أجرهم ثابتا عند ربهم والاجر في الأصل مصدر يقال أجره الله يأجره أجرا ويكون بمعنى المفعول به لأن الاجر هو الشيء الذي يجازى به المطيع فهو مأجور به [التبيان في إعراب القرآن :٧٨] .

﴿ فَلَهُمْ ﴾ : دخلت لجواب الإبهام كما تدخل مع الذي ، تقول : إنَّ الذي يأتيك فله درهم .

وقال الله جل ذكره : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة :٨] . ولا بد من محذوف يعود على : (الذين) من خبرهم إذا جعلت من مبتدأه ، تقديره : (من آمن منهم) .

قوله : [٦٣] ﴿ مَا آتَيْنَاكُمْ ﴾ ، العائد على (ما) محذوف ، تقديره : (ما آتيناكموه) . و(ما) منصوبة بخذوا ، و(ما) بمعنى الذي .

قوله : [٦٤] ﴿ فَلَوْلا فَضْلُ الله ﴾ : (فضل) مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (فلولا فضل الله عليكم تداركَكم) . ولا يجوز إظهاره عند سيبويه ، استغنى عن إظهاره لدلالة الكلام عليه ، و﴿ لَكُنْتُمْ ﴾ : جواب (لولا) .

قوله : [٦٥] ﴿ خَاسِئِينَ ﴾ : خبر ثان لـ (كان) . وإن شئت جعلته (نعتا) لـ (قردة) ، وإن شئت حالا من المضمر في : ﴿ كُونُوا ﴾ . والهاء في قوله : [٦٦] ﴿ فَجَعَلْنَاهَا ﴾ : تعود على (القردة) . وقيل : بل تعود على المسخة التي دل عليها الخطاب . وقيل : بل تعود على العقوبة التي دل عليها الكلام . وكذلك الاختلاف في (الهاء) في : ﴿ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

قوله : [٦٨] ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ ، لغة بني عامر : (ادْعِ لنا) بكسر العين لسكونها وسكون الدال قبلها ، كأنهم يقدرون أنَّ العين لام الفعل فيجزمونها ، وهو فعل مجزوم عند الكوفيين ومبني عند البصريين .

قوله : [٦٩] ﴿ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾[1] : (ما) استفهام مرفوع بالابتداء ، و(لونها) الخبر . ولم يعمل فيها : (يبين) ؛ إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولو جعلت (ما) زائدة نصبت : (لونها) ، كما قال الله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ ، فخفضت الأجلين بإضافة : (أي) إليهما ، و(ما) زائدة ، ونصبت (أيا) بـ (قضيت) .

قوله : [٦٨] ﴿ لا فَارِضٌ ﴾ : يجوز رفعة على إضمار مبتدأ ، أي : لا هي فارض ، ويجوز أنْ يكون نعتا لـ (بقرة) . ومثله : ﴿ وَلا بِكْرٌ ﴾ ، ومثله : [٧١] ﴿ لا ذَلُولٌ ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ : ابتداء وخبره ، ويجوز ﴿ ما لونها ﴾ على أن تكون (ما) زائدة وتنصبه بـ (يبين) ، ﴿ بقرة صفراء ﴾ لم تنصرف صفراء ؛ لأن فيها ألف التأنيث وهي ملازمة ، فخالفت الهاء ؛ لأن ما فيه الهاء ينصرف في النكرة ، ﴿ فاقع ﴾ نعت ، ﴿ لونها ﴾ رفع بـ ﴿ فاقع ﴾ .

قوله : [٦٨] ﴿ عَوَانٌ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هي عوان ، ويجوز أن يكون نعتا لـ (بقرة) . وعلى إضمار مبتدأ أحسن لبعد المنعوت .

قوله : [٧٠] ﴿ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ : (إنْ) شرط ، وجوابها : (إنْ وما عملت فيه) .

وقال المبرد : الجواب محذوف .

قوله : [٧١] ﴿ تُثِيرُ الأَرْضَ ﴾ : (تثير) في موضع الحال من المضمر في (ذلول) .

﴿ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ : في موضع النعت للـ (بقرة) ، وإن شئت جعلته خبر ابتداء محذوف ، أي : ولا هي تسقي الحرث .

قوله : ﴿ مُسَلَّمَةٌ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، أي : هي مسلمة .

وقوله : ﴿ لا شِيَةَ فِيهَا ﴾ : خبر ثان لـ (هي) المضمرة .

وإن شئت جعلت : ﴿ لا شِيَةَ فِيهَا ﴾ في موضع النعت للـ (بقرة) . وكذلك : ﴿ مُسَلَّمَةٌ ﴾ ، وأصل (شية) : (وشية) ، ثم حذفت (الواو) كما حذفت من : (يشي) أصله : (يوشي) ، ونقلت كسرة الواو إلى الشين في : (شية) .

قوله : ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ : (الآن) ظرف للزمان الذي أنت فيه ، وهو مبني لمخالفته سائر ما فيه الألف واللام إذ دخلتا فيه لغير عهد ولا جنس . وقيل : أصل (آن) : (أوان) ، ثم أبدلوا من الواو ألفا ، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين .

قوله : [٧٣] ﴿ كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف .

قوله : [٧٤] ﴿ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ﴾ ، و﴿ لَمَا يَشَّقَّقُ ﴾ ، و﴿ لَمَا يَهْبِطُ ﴾ : (ما) في ذلك كله في موضع نصب بـ (إنَّ) ، و(اللامات) لامات توكيد ، والمجرور خبر : (إنَّ) .

قوله : [٧٥] ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾[1] : (أَنْ) في موضع نصب ، تقديره : (في أَنْ يؤمنوا) ، فلما حذف الخافض تعدى الفعل فنصب .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ : فعل مستقبل ، (أن) في موضع نصب ؛ أي : في أن ، ﴿ يؤمنوا ﴾ نصب بـ (أن) ، فلذلك حذفت منه النون ، ﴿ وقد كان فريق ﴾ قال الخليل : (قد) للتوقع ، ﴿ فريق ﴾ اسم (كان) ، والخبر ﴿ يسمعون ﴾ ويجوز أن يكون الخبر منهم ، ويكون : ﴿ يسمعون ﴾ نعتا لـ ﴿ فريق ﴾ ، وجمع ﴿ فريق ﴾ في أدنى العدد : أفرقة والكثير : أفرقاء ، قال

وقال الكوفيون : (أنْ) في موضع خفض بإضمار الخافض المقدر فيه . وكذلك الاختلافات في (أنْ) حيث وقعت إذا حذف معها حرف الجر .

قوله : ﴿ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللهِ ﴾ : (يسمعون) خبر (كان) . و﴿ مِنْهُمْ ﴾ : نعت لـ (فريق) .

قوله : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : (يحرفون) .

قوله : [٧٦] ﴿ لِيُحَاجُّوكُمْ ﴾ : (اللام) لام (كي) ناصبة للفعل بإضمار (أنْ) ، وهي (لام الجر) التي تدخل في الأسماء . و(أن) المضمرة والفعل مصدر ، فهي داخلة في اللفظ على الفعل وفي المعنى على الاسم . وبنو العنبر يفتحون (لام كي) .

وبعض النحويين يقول : أصلها : الفتح ، وكذلك تفتح مع المضمر في قولك : هذا لك وله ولهم ولكم . وأكثرهم يقول : أصلها : الكسر على ما قدمناه من العلة في (الباء) في : ﴿ بسم الله ﴾ ، وإنما فتحت مع المضمر ؛ استثقالا للكسر بعده ضم ، بعده واو ، وأيضا فإن الكلام ليس فيه فعل ، ففتحت مع المضمر لذلك .

قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ : ابتداء وخبر ، و﴿ لا يَعْلَمُونَ ﴾ : نعت (لأميين) .

قوله : ﴿ إِلا أَمَانِيَّ ﴾ : استثناء ليس من الأول .

قوله : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ ﴾ : (إِنْ) بمعنى : (ما) ، و(ما) بعده ابتداء وخبر . و(إلا) تحقيق النفي . و(حيثما) رأيت (إِنْ) مكسورة مخففة وبعدها (إلا) ، فـ (إِنْ) بمعنى : (ما) ، نحو : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك : ٢٠] ، وشبهه حيث وقع .

قوله : [٧٩] ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ﴾ : ابتداء وخبر . ويجوز نصب : (ويل) بفعل مضمر على معنى : ألزمهم الله ويلا . و(ويل) مصدر لم يستعمل منه فعل ؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة ، وهو مما يدل على أَنَّ الأفعال مشتقة من المصادر ، ولو كان المصدر مشتقا من الفعل ما قال الكوفيون لوجد لهذا المصدر فعل يشتق منه . ومثله : ويح ، وويس .

قوله : [٨١] ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ ﴾ : (بلى) بمنزلة (نَعَمْ) ، إلا أَنْ (بلى) لا تكون إلا جوابا لنفي تقدم ، و(نعم) لا تكون إلا جوابا لا يجاب تقدم .

=

سيبويه : واعلم أن ناسا من ربيعة يقولون : (منهم) أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم .

و (الهاء) في : ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ : تعود على (مَنْ) . وقيل : تعود على الكسب .

و (مَنْ) رفع بالابتداء وهي شرط . و(أولئك) ابتداء ثان ، و﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ : خبره ، والجملة خبر عن (مَنْ) .

و ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من : ﴿ أَصْحَابُ ﴾ ، أو من : ﴿ النَّارِ ﴾ على اختلاف في ذلك قد تقدم شرحه . ومثله في التفسير : [٨٢] ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ خَالِدُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللهَ ﴾ ، تقديره عند الأخفش : (أَنْ لا تعبدوا) ، فلما حذفت (أَنْ) ارتفع الفعل . وقيل : هو قسم معناه : والله لا تعبدون .

قوله : ﴿ إِحْسَانًا ﴾ : مصدر ، أي : أحسنوا إحسانا . وقيل : هو مفعول بمعنى : استوصوا بالوالدين إحسانا .

وقوله : ﴿ لا تَعْبُدُونَ ﴾ : في موضع الحال من : ﴿ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ، أي : أخذنا ميثاقهم موحدين . ومثله في جميع وجوهه : [٨٤] ﴿ لا تَسْفِكُونَ ﴾ .

قوله : [٨٣] ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[1] ، تقديره : (قولا ذا حسن) ، فهو مصدر . ومن فتح : (الحاء والسين) جعله نعتا لمصدر محذوف ، تقديره : (قولا حسنا) . وقيل : إنَّ القراءتين على لغتين لمصدر محذوف .

قوله : [٨٥] ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ ﴾ : (أنتم) مبتدأ ، وخبره : ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ، و(هؤلاء) في موضع نصب بإضمار أعني . وقيل : (هؤلاء) بمعنى : (الذين) فيكون خبرا (لأنتم) ، وما بعده صلته . وقيل : (هؤلاء) منادى ، أي : يا هؤلاء ولا يجيزه سيبويه .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وقولوا للناس حسنا ﴾ : مبني على فعل ، وحكى الأخفش : ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾ على فعلى ، قال أبو جعفر : وهذا لا يجوز في العربية ، لا يقال من هذا شيء إلا بالألف واللام ، نحو : الفضلى والكبرى والحسنى ، هذا قول سيبويه ، وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ وقولوا للناس حُسُنا ﴾ بضمتين ، وهذا مثل الحلم ، وقرأ الكوفيون : ﴿ حَسَنا ﴾ ؛ أي : قولا حسنا ، قال الأخفش سعيد : حسن وحسن مثل : بخل وبخل ، قال محمد بن يزيد : يقبح في العربية أن تقول : مررت بحسنٍ على أن تقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأنه لا يعرف ما أردت ، ﴿ ثم توليتم إلا قليلا ﴾ منصوب على الاستثناء ، والمستثنى عند سيبويه : منصوب ؛ لأنه مشبه بالمفعول ، وقال محمد بن يزيد : هو مفعول على الحقيقة ، المعنى : استثنيت قليلا .

وقيل : (هؤلاء) خبر : (أنتم) ، و(تقتلون) حال من (أولاء) لا يستغنى عنها ، كما أنْ نعت المبهم لا يستغنى عنه فكذلك حاله .

وقال ابن كيسان : (أنتم) مبتدأ ، و(تقتلون) الخبر ، ودخلت (هؤلاء) ليخص بها المخاطبين ؛ إذ نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون .

قوله : ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ : من خفف حذف إحدى التائين ، والمحذوفة هي الثانية عند سيبويه ، وهي الأولى عند الكوفيين .

وأجاز أبو إسحاق : (أسارى) [1] بفتح الهمزة مثل : سكارى ، ومنعه أبو حاتم . وأجاز المبرد : أسراء كظرفاء ، وهو في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ يَأْتُوكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ : (هو) كناية عن الخبر ، و(الحديث) مبتدأ ، و(الإخراج) مبتدأ ثان ، و(محرم) خبره ، والجملة خبر (هو) . وفي : (محرم) ضمير المفعول الذي لم يسم فاعله يعود على الإخراج . وإن شئت رفعت (محرما) بالابتداء ولا ضمير فيه ، و(إخراجهم) مفعول لم يسم فاعله يسد مسد خبر (محرم) ، والجملة خبر : (هو) . وإن شئت جعلت (هو) يعود على الإخراج لتقدم ذكر : ﴿ وَتُخْرِجُونَ ﴾ ، و(محرم) خبره ، و(إخراجهم) بدل من : (هو) . ولا يجوز أنْ يكون (هو) فاصلة ؛ إذ لم يتقدم قبلها شيء ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص :١] ، أي : الأمر الحق الله أحد .

قوله : ﴿ فَمَا جَزَاءُ ﴾ : (ما) استفهام رفع بالابتداء ، و(جزاء) وما بعده خبره . وإن شئت جعلت (ما) نفيا .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ : ظرف منصوب بـ (يردون) .

قوله : [٨٩] ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ : جواب لـ (ما) محذوف ، تقديره : (نبذوه أو كفروا به) . وقيل : ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ ، المتلو جواب (لما) الأولى والثانية .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الجمهور والسبعة ﴿ أسرى ﴾ على وزن فعلى وهو قياس فعيل بمعنى مفعول إذا كان آفة كجريح وجرحى ، وقرأ يزيد بن القعقاع والمفضل عن عاصم أسارى وشبه فعيل بفعلان نحو كسلان وكسالى كما شبهوا كسلان بأسير فقالوا فيه جمعاً كسلى قاله سيبويه وهما شاذّان ، وزعم الزجاج أن أسارى جمع أسرى فهو جمع جمع وقد تقدم لنا ذكر الخلاف في فعلى أهو جمع أو اسم جمع وأنّ مذهب سيبويه أنه من أبنية الجموع ومدلول أسرى وأسارى واحد ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء الأسرى هم غير الموثوقين عندما يؤخذون والأسارى هم الموثقون ربطاً ، وحكى أبو حاتم أنه سمع ذلك من العرب وقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأخفش ، وقال العرب : لا تعرف هذا كلاهما عندهم سواء .

قوله : [٩٠] ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا ﴾ ، (ما) : في موضع رفع بـ (بئس) .

و ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ : بدل من : (ما) في موضع رفع . وقيل : (أَنْ) بدل من : (الهاء) في (به) ، وهي في موضع خفض . وقيل : هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ .

وقال الكوفيون : (بئس وما) اسم واحد في موضع رفع ، وقال الأخفش : (ما) نكرة موضعها نصب على التفسير ، وقيل : (ما) نكرة ، و﴿ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ : نعت لـ (ما) .

و (أَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، أو على إضمار مبتدأ ، كما تقول : بئس رجلا ظريفا زيد .

وقال الكسائي : (الهاء) في : (به) تعود على : (ما) المضمرة ، و(ما) الظاهرة موضعها نصب ، وهي نكرة تقديره : (بئس شيئا ما اشتروا به) .

قوله : ﴿ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ ﴾ : (بغيا) مفعول من أجله ، وهو مصدر . و(أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر منه ، تقديره : (لأن ينزل الله) .

قوله : [٩١] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ : حال من (الحق) مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام ، كما لا يجوز : هو زيد قائما ؛ لأن زيدا قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله ، والحق لا يخلو أَنْ يكون مصدقا لكتب الله .

قوله : [٩٤] ﴿ خَالِصَةً ﴾ : خبر كان ، وإن شئت نصبتها على الحال من : ﴿ الدَّارُ ﴾ ، وجعلت : ﴿ عِنْدَ اللهِ ﴾ : خبر كان .

قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ : شرط ، وما قبله جوابه .

قوله : [٩٦] ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ : هو كناية عن أحدهم مبتدأ ، و﴿ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ : في موضع رفع ؛ لأنه فاعل رفعته بـ (مزحزح) والجملة خبر (هو) .

ويجوز أَنْ يكون (هو) كناية عن التعمير مبتدأ ، و(أَنْ يعمر) بدلا من : (هو) . و(بمزحزحه) خبر الابتداء . وأجاز الكوفيون أَنْ يكون (هو) مجهولا مبتدأ بمعنى الحديث والأمر ، وما بعده ابتداء وخبر في موضع خبر (هو) .

ودخول (الباء) في : ﴿ بِمُزَحْزِحِهِ ﴾ تمنع من هذا التأويل ؛ لأن المجهول لا يفسر إلا بالجمل السالمة من حروف الخفض .

قوله : [١٠٠] ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا ﴾[1] ، (الواو) : عند سيبويه واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام .

وقال الأخفش : (الواو) زائدة . وقال الكسائي : هي : (أو) ، حركت الواو منها تسهيلا ، ولا قياس لهذا القول . ونصبت (كلما) على الظرف ، والعامل فيه فعل دل عليه (نبذه) .

قوله : [١٠١] ﴿ كَأَنَّهُمْ ﴾ ، (الكاف) : حرف تشبيه لا موضع لها من الإعراب ، وموضع الجملة موضع رفع نعت لـ (فريق) .

قوله : [١٠٢] ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ ﴾ : (هو) في موضع الحال من ﴿ الشَّيَاطِينَ ﴾ ، أو من المضمر في : ﴿ كَفَرُوا ﴾ وهو أولى وأحسن ، أي : كفروا في حال تعليمهم السحر للناس .

وإن شئت جعلته خبرا ثانيا (للكن) في قراءة من شدد النون . وإن شئت جعلت : (يعلمون) بدلا من : (كفروا) ؛ لأن تعليم السحر كفر في المعنى .

قوله : ﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴾ ، (ما) : في موضع نصب عطف على (السحر) ، أو على (ما) في قوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا ﴾ . وقيل : هي حرف ناف ، أي : لم ينزل على الملكين ببابل شيء .

قوله : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ معطوف على : ﴿ يُعَلِّمَانِ ﴾ .

وقيل تقديره : (فيأتون فيتعلمون) ، ولا يجوز أنْ يكون جوابا لقوله : ﴿ فَلا تَكْفُرْ ﴾ . وقيل : هو معطوف على : (يعلمون) ، ومنع هذا أبو إسحاق ، وهذه مسألة فيها نظر وبحث عن المعاني التي بها يتم الإعراب ، وأحسنه أنْ يكون : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ مستأنفا .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَهَدُوا عَهْدًا ﴾ وقرأ الجمهور : أو كلما ، بفتح الواو . واختلف في هذه الواو فقيل : هي زائدة ، قاله الأخفش . وقيل : هي أو الساكنة الواو ، وحركت بالفتح ، وهي بمعنى بل ، قاله الكسائي . وكلا القولين ضعيف . وقيل : واو العطف ، وهو الصحيح . وقد تقدّم أن مذهب سيبويه والنحويين : أن الأصل تقديم هذه الواو ، والفاء ، وثم ، على همزة الاستفهام ، وإنما تقدّمت الهمزة لأن لها صدر الكلام . وأن الزمخشري يذهب إلى أن ثم محذوفاً معطوفاً عليه ، مقدّراً بين الهمزة وحرف العطف ، ولذلك قدّره هنا أكفروا بالآيات البينات؟ ﴿ وكلما عاهدوا ﴾ . وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة .

قوله : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : ﴿ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ﴾ : فـ (من خلاق) مبتدأ ، و(مِنْ) زيدت لتأكيد النفي ، و(له) خبر الابتداء ، والجملة خبر (مِنْ) ، و(اللام) لام الابتداء ، وهي (لام التوكيد) تقطع ما بعدها مما قبلها ، ولا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها كحرف الاستفهام وكالأسماء التي يجزم بها في الشرط ، وإنما يعمل في ذلك ما بعده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء :٢٢٧] ، فـ (أي) نصب بـ (ينقلبون) ، لا بـ(سيعلم) .

قوله : [١٠٣] ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾ ، (أنَّ) في موضع رفع بفعل مضمر ، تقديره : (ولو وقع إيمانهم) ، و(لو) حقها أنْ يليها الفعل إما مضمرا ، أو مظهرا ؛ لأن فيها معنى الشرط ، والشرط بالفعل أولى .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ : (أحد) مرفوع بفعل مضمر ، تقديره : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) .

وكذلك عند البصريين : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق :١] ، و﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير :١] ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار :١] ، وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر ؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة ، فهي بالفعل أولى ، فالفعل مضمر بعدها ، وهو الرافع للاسم ، وهو كثير في القرآن ، فاعرفه .

ولا بد (للو) من جواب مضمر ، أو مظهر ؛ وإنما لم تجزم (لو) على ما فيها من معنى الشرط ؛ لأنها خالفت حروف الشرط ؛ وذلك أنها لا ترد الماضي بمعنى الاستقبال كما ترده حروف الشرط ؛ إذ الشرط لا يكون إلا بمستقبل ، فامتنعت من العمل لذلك .

قوله : ﴿ لَمَثُوبَةٌ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ : خبره ، و(اللام) جواب (لو) .

قوله : [١٠٤] ﴿ رَاعِنَا ﴾ : في موضع نصب بالقول ، ومن نونه جعله مصدرا ، أي : لا تقولوا رعونة .

قوله : [١٠٥] ﴿ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، (خير) : في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله بـ (ينزل) ، و(مِنْ) زائدة لتأكيد النفي . و﴿ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ : (من) لابتداء الغاية ، متعلقة بـ (ينزل) .

قوله : [١٠٦] ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا ﴾[1] : (ما) شرط ، فهي في موضع نصب بـ (ننسخ) ، و(مِنْ) زائدة للتأكيد . وموضع ﴿ آيَةٍ ﴾ : نصب بـ (ننسخ) . ﴿ أَوْ نُنْسِهَا ﴾ : عطف على (ننسخ) . ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ : جواب الجزاء .

قوله : [١٠٨] ﴿ كَمَا سُئِلَ مُوسَى ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (سؤالا كما) .

قوله : [١٠٩] ﴿ كُفَّارًا ﴾ : مفعول ثان بـ (يردونكم) . وإن شئت جعلته حالا من الكاف والميم في : ﴿ يَرُدُّونَكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ حَسَدًا ﴾ : مصدر . قوله : ﴿ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ : (مِنْ) متعلقة بـ (حسد) ، فيجوز الوقف على ﴿ كُفَّارًا ﴾ ، ولا يوقف على ﴿ حَسَدًا ﴾ .

وقيل : هي متعلقة : بـ (ود كثير) فلا يوقف على : ﴿ كُفَّارًا ﴾ ولا على ﴿ حَسَدًا ﴾ .

قوله : [١١١] ﴿ هُودًا ﴾ جمع : هائد ، وهو : التائب . وقيل : هود واحد ، وحد على لفظ (من) .

وقال الفراء : (هود) أصله : (يهودي) ثم حذف . ولا قياس يعضد هذا القول .

قوله : [١١٤] ﴿ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بدل من : ﴿ مَسَاجِدَ ﴾ وهو بدل الاشتمال . وقيل : هو مفعول من أجله .

قوله : ﴿ إِلا خَائِفِينَ ﴾ : حال من المضمر المرفوع في : ﴿ يَدْخُلُوهَا ﴾ .

قوله : [١١٣] ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ ﴾ : في الموضعين (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : قولا مثل ذلك قال الذين . ويجوز أَنْ يكونا في موضع رفع على الابتداء ، وما بعد ذلك الخبر . ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ : نصب بـ (قال) ، وإن شئت جعلته نعتا لمصدر محذوف .

قوله : [١١٧] ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، من نصبه جعله جوابا لكن وفيه بعد في المعنى ، ومن رفعه قطعه على معنى : فهو يكون . وقد شرحناه في سورة النحل بأشبع من هذا .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ : شرط ، والجواب : ﴿ نأت ﴾ ، وقوله : ﴿ أو ننسها ﴾ عطف على (ننسخ) ، وحذفت الياء للجزم ، ومن قرأ : ﴿ أو نَنْسَأها ﴾ حذف الضمة من الهمزة للجزم ، ﴿ ألم تعلم أن ﴾ جزم بـ (لم) ، وحرف الاستفهام لا يغير عمل العامل ، وفتحت أن ؛ لأنها في موضع اسم .

قوله : [١١٩] ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ : حالان من (الكاف) في : ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ .

قوله : [١٢١] ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ ﴾[1] ، (الذين) : مبتدأ ، وخبره : ﴿ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ . و(يتلون) حال من (الكتاب) ، أو من المضمر المنصوب في : (آتيناهم) . ولا يجوز أَنْ يكون الخبر : يتلونه ؛ لأنك توجب أَنْ يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته ، وليس هم كذلك ؛ إلا أَنْ نجعل الذين أوتوا الكتاب الأنبياء ، ،فيجوز ذلك .

و ﴿ حَقَّ تِلاوَتِهِ ﴾ : مصدر ، أو نعت لمصدر محذوف ، وهو أحسن .

قوله : [١٢٣] ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي ﴾ مثل الأولى في حذف الضمير من النعت متصلا أو منفصلا ، وقد تقدم أصل : (اتقوا) .

قوله : [١٢٦] ﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ ﴾ : (مِنَ) بدل من : (أهله) ، بدل بعض من كل .

قوله : ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ : (من) في موضع نصب ، أي : وأرزق من كفر فأمتعه . ويجوز أَنْ تكون (مَنْ) للشرط ، ونصبها بفعل مضمر بعدها ، أي : ومن كفر أرزق .

---

(١) قال أبو حيان : و﴿ الذين ﴾ : مبتدأ ، فإن أريد به الخصوص في من اهتدى ، صح أن يكون ﴿ يتلونه ﴾ خبراً عنه ، وصح أن يكون حالاً مقدرة إما من ضمير المفعول ، وإما من الكتاب ، لأنهم وقت الإيتاء لم يكونوا تالين له ، ولا كان هو متلواً لهم ، ويكون الخبر إذ ذاك في الجملة من قوله : ﴿ أولئك يؤمنون به ﴾ . وجوز الحوفي أن يكون يتلونه خبراً ، وأولئك وما بعده خبر بعد خبر . قال مثل قولهم : هذا حلو حامض ، وهذا مبني على أنه هل يقتضي المبتدأ الواحد خبرين؟ ألم لا يقتضي إلا إذا كان في معنى خبر واحد كقولهم : هذا حلو حامض ، أي مز ، وفي ذلك خلاف . وإن أريد بالذين آتيناهم الكتاب العموم ، كان الخبر أولئك يؤمنون به ، قالوا ، ومنهم ابن عطية : ويتلونه حال لا يستغنى عنها ، وفيها الفائدة ، ولا يجوز أن يكون خبراً ، لأنه كان يكون كل مؤمن يتلو الكتاب ، وليس كذلك بأي تفسير فسرت التلاوة . ونقول : ما لزم في الامتناع من جعلها خبراً ، يلزم في الحال ، لأنه ليس كل مؤمن يكون على حالة التلاوة بأي تفسير فسرتها . وانتصب ﴿ حق تلاوته ﴾ على المصدر ، كما تقول : ضربت زيداً حق ضربه ، وأصله تلاوة حقاً . ثم قدّم الوصف ، وأضيف إلى المصدر ، وصار نظير : ضربت شديد الضرب ، إذ أصله : ضرباً شديداً . وجوزوا أن يكون وصفاً لمصدر محذوف ، وأن يكون منصوباً على الحال من الفاعل ، أي يتلونه محقين . وقال ابن عطية : وحق مصدر والعامل فيه فعل مضمر ، وهو بمعنى ، ولا يجوز إضافته إلى واحد معرّف ، وإنما جازت عنا لأن تعرف التلاوة بإضافتها إلى الضمير ليس بتعرّف محض ، وإنما هو بمنزلة قولهم : رجل واحد أمه ، ونسيج وحده . انتهى كلامه .

﴿ فَأُمَتِّعُهُ ﴾ : جواب الشرط ارتفع لدخول الفاء . ويجوز أنْ تكون (مَنْ) رفع بالابتداء ، و﴿ فَأُمَتِّعُهُ ﴾ : خبره ، والكلام شرط أيضا وجواب .

قوله : [١٣٠] ﴿ إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ، أي : في نفسه ، فنصب لما حذف حرف الجر . وقيل : معنى سفه : جهل وضيع ، فتعدى فنصب نفسه . وقال الفراء : نصب نفسه على التفسير .

قوله : ﴿ وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ : (في) متعلقة بمضمر ، تقديره : وإنه صالح في الآخرة لمن الصالحين . ولا يحسن تعلق (في) بالصالحين ؛ لأن فيه تقديم صلة على موصول . وقيل : قوله : ﴿ فِي الآخِرَةِ ﴾ : بيان متقدم على ذلك . وقيل : الألف واللام في (الصالحين) ليستا بمعنى الذي ، إنما هما للتعريف ، فحسن تقدم حرف الجر عليه ، وهو متعلق به ، وإن كان مقدما عليه .

قرأ مجاهد ، ويحيى بن يعمر ، وعاصم الجحدري ، وغيرهم : ﴿ وإله أبيك ﴾[1] : (بلفظ الواحد) ، فيحتمل أنْ يكون واحدا . و(إبراهيم) بدل منه ، و(إسماعيل وإسحاق) عطف عليه . ويحتمل أنْ يكون (أبيك) جمع مسلم ، فيبدل ما بعده من الأسماء منه ، أو ينصب إبراهيم على إضمار أعني ويعطف عليه ما بعده ، وهي أسماء لا تنصرف للعجمة والتعريف .

وجمع إبراهيم : براهيم ، وإسماعيل : سماعيل . وقيل : براهمة وسماعلة ، والهاء بدل من : ياء .

وقال المبرد : جمعها أباره وأسامع ، وأباريه وأساميع ، فأما إسرائيل فجمعه : أساريل .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ : هذه قراءة الجمهور . وقرأ أبي : وإله إبراهيم ، بإسقاط آبائك . وقرأ ابن عباس ، والحسن ، وابن يعمر ، والجحدري ، وأبو رجاء : وإله أبيك . فأما على قراءة الجمهور ، فإبراهيم وما بعده بدل من آبائك ، أو عطف بيان . وإذا كان بدلاً ، فهو من البدل التفصيلي ، ولو قرىء فيه بالقطع ، لكان ذلك جائزاً . وأجاز المهدوي أن يكون إبراهيم وما بعده منصوباً على إضمار ، أعني : وأما قراءة أبيّ فظاهرة ، وأما على قراءة ابن عباس ، ومن ذكر معه ، فالظاهر أن لفظ أبيك أريد به الإفراد ويكون إبراهيم بدلاً منه ، أو عطف بيان . وقيل : هو جمع سقطت منه النون للإضافة ، فقد جمع أب على أبين نصباً وجراً ، وأبون رفعاً ، حكى ذلك سيبويه ، وقال الشاعر :

فلما تبين أصواتنا بكين وفدّينا بالأبينا

وعلى هذا الوجه يكون إعراب إبراهيم مثل إعرابه حين كان جمع تكسير .

وقال الكوفيون : أسارله وأساريل .

قوله : ﴿ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ بدل من : (إلهك) . وإن شئت جعلته حالا منه .

قوله : [١٣٤] ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ : ابتداء وخبر ، و(قد خلت) نعت لـ (أمة) ، وكذلك : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ : نعت (لأمة) أيضا . ويجوز أَنْ يكون منقطعا لا موضع له من الإعراب .

قوله : [١٣٥] ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، انتصبت (ملة) على إضمار فعل ، تقديره : (بل نتبع ملة إبراهيم) . و(حنيفا) حال من (إبراهيم) ؛ لأن معنى : بل نتبع ملة إبراهيم : بل نتبع إبراهيم . وقيل : انتصب على إضمار أعني ؛ إذ لا يقع الحال من المضاف إليه .

قوله : [١٣٨] ﴿ صِبْغَةَ الله ﴾ : بدل من : (ملة إبراهيم) . وقيل : هو منصوب على الإغراء ، أي : اتبعوا صبغة الله ، أي : دين الله . وقيل : (صبغة) نصب على التمييز .

قوله : [١٤٣] ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ، (كبيرة) : خبر (كان) ، و(اسم كان) مضمر فيها ، أي : وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام لكبيرة ، و(إِنْ) بمعنى : (ما) ، و(اللام) بمعنى : (إلا) .

قوله : [١٤٧] ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ، أي : هو الحق ، أو هذا الحق .

فـ (هو) خبر ابتداء محذوف ، وإن شئت رفعته بالابتداء وأضمرت الخبر ، تقديره : (الحق من ربك يتلى عليك أو يوحى إليك ونحوه) . وروي عن علي رضي الله عنه ، أنه قرأ : ﴿ الحقَّ ﴾ (بالنصب) ، نصبه بـ (يعلمون) .

قوله : [١٤٨] ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ : (وجهة) مبتدأ ، (ولكل) الخبر ، أي : ولكل أمة قبلة . ﴿ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[1] : ابتداء وخبر ، أي : الله موليها إياهم ، فالمفعول الثاني لـ (مولي) محذوف .

---

(١) قال العكبري : ﴿ هو موليها ﴾ يقرأ بكسر اللام وفي هو وجهان أحدهما هو ضمير اسم الله والمفعول الثاني محذوف أي الله مولي تلك الجهة ذلك الفريق أي يأمره بها والثاني هو ضمير كل أي ذلك الفريق مولي الوجهة نفسه ويقرأ مولاها بفتح اللام وهو على هذا هو ضمير الفريق ومولى لما لم يسم فاعله والمفعول الاول هو الضمير المرفوع فيه وها ضمير المفعول الثاني وهو ضمير الوجهة وقيل للتولية ولا يجوز أن يكون هو على هذه القراءة ضمير اسم الله لاستحالة ذلك في المعنى والجملة صفة لوجهة وقرىء في الشاذ ولكل وجهة بإضافة كل لوجهة فعلى هذا تكون اللام زائدة والتقدير كل وجهة الله موليها أهلها وحسن زيادة اللام تقدم المفعول وكون العامل اسم فاعل أينما ظرف لـ (تكونوا) .

وقوله : (هُوَ) : ضمير اسم الله جل ذكره . وقيل : هو ضمير كل ، أي : هو موليها نفسه .

فأما قراءة ابن عامر : ﴿ هو مولاها ﴾ فلا يقدر في الكلام حذف ؛ لأن الفعل قد تعدى إلى مفعولين في اللفظ ، أحدهما : مضمر قام مقام الفاعل ، مفعول لم يسم فاعله ، والثاني : هو الهاء والألف ، وهما يرجعان على الوجهة .

وقيل : (الهاء) للمصدر ، أي : مولى التولية ، و(اللام) في (لكل) تتعلق بمولى ، وهي زائدة كزيادتها في : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل :٧٢] ، أي : ردفكم ، وهو ضمير فريق أو قبيل ونحوه ، كأنه قال : الفريق مولى لكل وجهة ، أي : مولى كل وجهة . هذا التقدير : على قول من جعل (الهاء) للمصدر .

قوله : [١٥١] ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (اهتداء مثل ما أرسلنا أو إتماما مثل ما أرسلنا) ؛ لأن قبلها (تهتدون) وقبلها (ولأتم) ، فتحملها على مصدر أيهما شئت . وإن شئت جعلتها نعتا لمصدر : (اذكروني) ، وفيه بعد لتقدمه . وإن شئت جعلت (الكاف) في موضع نصب على الحال من الكاف والميم في : (عليكم) .

قوله : [١٥٤] ﴿ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ : ارتفعا على إضمار مبتدأ لكل واحد ، أي : هم أموات بل هم أحياء .

قرأ ابن عباس رضي الله عنه : [١٥٨] ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يطاف بهما ﴾ ، وأصله : (يتطوف) على وزن : (يتفعل) ، ثم أبدل من تاء الافتعال طاء ، وأدغم الطاء فيها ، وقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

قوله : [١٨٤] ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ ﴾ : يحتمل أَنْ تكون للشرط ، فموضع (تطوع) جزم ، ومعناه : الاستقبال ، وجواب الشرط : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ . ويحتمل أَنْ تكون (مَنْ) بمعنى : (الذي) فيكون (تطوع) فعلا ماضيا على بابه ، ودخلت الفاء في : (فهو) لما في (الذي) من معنى الإبهام ، هذا على قراءة من خفف الطاء ، فأما من شددها وقرأ بالياء ، فـ (مَنْ) للشرط لا غير ، والفعل مجزوم به .

قوله : [١٦١] ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ الله ﴾ : (لعنة) مبتدأ ، و(عليهم) خبره ، والجملة خبر (أولئك) . وقرأ الحسن : ﴿ عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون ﴾ ، عطف (الملائكة والناس) على موضع اسم (الله) ؛ لأنه في موضع رفع ، تقديره : (أولئك

يلعنهم الله) ، كما تقول : كرهت قيام زيد وعمرو وخالد ، فترفع عمرا وخالدا ؛ لأن زيدا في موضع رفع ، بمعنى : كرهت أنْ يقوم زيد وعمرو وخالد .

قوله : [١٦٢] ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ : حال من المضمر في : (عليهم) ، وكذلك : ﴿ لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ ﴾ : هو حال من المضمر في : (خالدين) ، وكذلك : ﴿ وَلا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ : هو ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : (خالدين) ، أو من المضمر في : (عنهم) ، وإن شئت جعلت : ﴿ لا يُخَفَّفُ ﴾ وما بعده منقطعا من الأول لا موضع له من الإعراب .

قوله : [١٦٣] ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ : ابتداء وخبر ، (وإله) بدل من : (إلهكم) ، أي : معبودكم معبود واحد ، كما تقول : عمرو شخص واحد .

قوله : [١٦٥] ﴿ يُحِبُّونَهُمْ ﴾ : في موضع الحال من المضمر في : (يتخذ) ، والمضمر عائد على : (من) ، فوحد على لفظ : (من) ، وجمع (من) في : (يحبون) رده على معنى : (مَنْ) . وإن شئت جعلته نعتا (لأنداد) . وإن شئت جعلته في موضع رفع نعتا (لمن) على أنْ تجعل (من) نكرة ؛ وإنما حسن هذا كله لأجل أنْ فيه ضميرين ، أحدهما : يعود على : (الأنداد) ، والآخر : على (مَنْ) ، و(مَنْ) هو الضمير في : (يتخذ) .

قوله : ﴿ كَحُبِّ اللهِ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : حبا مثل حبكم لله .

قوله : ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لله ﴾[1] : (أَنَّ) في موضع نصب بـ (يرى) على قراءة من قرأ : (بالياء) ، و(يرى) بمعنى : (يعلم) ، وسدت (أَنْ) مسد المفعولين . وإن شئت جعلت :

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لله جَمِيعًا وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ : وأيضاً فقدر جواب لو ، وهو غير مترتب على ما يلي لو ، لأن رؤية السامع ، أو النبي صلى الله عليه وسلم الظالمين في وقت رؤيتهم ، لا يترتب عليها إقرارهم أن القوة لله جميعاً . وصار نظير قولك : يا زيد لو ترى عمراً في وقت شربه ، لأقر أن الله قادر عليه ، وإقراره بقدرة الله ليست مترتبة على رؤية زيد . وعلى من قرأ : ولو يرى ، بالياء من أسفل وفتح ، أن يكون تقدير الجواب : لعلموا أن القوة لله جميعاً ، وإن كان فاعل يرى هو الذين ظلموا ، وإن كان ضميراً يقدر ولو يرى هو ، أي السامع ، كان التقدير : لعلم أن القوة لله جميعاً . ومنهم من قدر الجواب محذوفاً بعد قوله ﴿ وأن الله شديد العذاب ﴾ ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، وأبي العباس المبرد ، وتقديره : على قراءة ولو ترى بالخطاب ، لاستعظمت ما حل بهم ، وعلى قراءة ولو يرى للغائب ، فإن كان فيه ضمير السامع كان التقدير : لاستعظم ذلك ، وإن كان الذين ظلموا هو الفاعل ، كان التقدير : لاستعظموا ما حل بهم . وإذا كان الجواب مقدراً آخر الكلام ، وكانت

(يرى) من رؤية العين . فتكون (أَنْ) مفعولها ، وجواب (لو) محذوف ، تقديره : (لندموا أو لخسروا) .

فأما من قرأ : ﴿ ترى ﴾ : (بالتاء) فهو من رؤية العين ، ولا يجوز أَنْ يكون بمعنى : علمت ؛ لأنه يجب أَنْ يكون مفعولا ثانيا ، والثاني في هذا الباب هو الأول ، وليس الأمر على ذلك ، والخطاب للنبي عليه السلام .

﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ : مفعول (ترى) ، و(أَنَّ) مفعول من أجله . وقيل : (أَنَّ) في موضع نصب على إضمار : (فعل) دلت عليه : (لو) ؛ لأنها تطلب الجواب ، فجوابها هو الناصب ؛ لأن تقديره : (ولو ترى يا محمد الذين ظلموا حين يرون العذاب ، لعلمت أَنَّ القوة لله جميعا ، أو لتعلموا أَنْ القوة لله) ، والعامل في : (إذ) (ترى) ، وإنما جاءت (إذ) هنا وهي لما مضى ومعنى الكلام لما يستقبل ؛ لأن أخبار الآخرة من الله عز وجل كالكائنة الماضية لصحة وقوعها وثبات كونها على ما خبر به الصادق لا إله إلا هو ، فجاز الإخبار عنها بالمضي ؛ إذ هي في صحة كونها كالشيء الذي قد كان ومضى ، وهو كثير في القرآن .

والعامل في (إذ الثانية) : ﴿ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ ، أي : الله شديد العذاب حين تبرأ .

ويجوز أَنْ يكون العامل فعلا مضمرا ، أي : اذكر يا محمد إذ تبرأ ، وهو مثل الأول في وقوع (إذ) لما يستقبل ، ومعناها الذي وضعت له الماضي .

=

أن مفتوحة ، فتوجيه فتحها على تقديرين : أحدهما أن تكون معمولة ليرى في قراءة من قرأ بالياء ، أي ولو رأى الذين ظلموا أن القوة لله جميعاً . وأما من قرأ بالتاء ، فتكون أن مفعولاً من أجله ، أي لأن القوة لله جميعاً ، ومن كسر أن مع قراءة التاء في ترى ، وقدر الجواب آخر الكلام ، فهي ، وإن كانت مكسورة على معنى المفتوحة ، دالة على التعليل ، تقول : لا تهن زيداً إنه عالم ، ولا تكرم عمراً إنه جاهل ، فهي على معنى المتفوحة من التعليل ، وتكون هذه الجملة كأنها معترضة بين لو وجوابها المحذوف . وأما قراءة من قرأ بالياء من أسفل وكسر الهمزتين ، فيحتمل أن تكون معمولة لقول محذوف هو جواب لو ، أي لقالوا إن القوة ، أو على سبيل الاستئناف والجواب محذوف ، أي لاستعظموا ذلك ، ومفعول : ترى محذوف ، أي ولو رأى الظالمون حالهم . وترى في قوله : ولو ترى ، يحتمل أن تكون بصرية ، وهو قول أبي علي ، ويحتمل أن تكون عرفانية . وإذا جعلت أن معمولة ليرى ، جاز أن تكون بمعنى علم التعدية إلى اثنين ، سدت أن مسدهما ، على مذهب سيبويه . والذين ظلموا ، إشارة إلى متخذي الأنداد ، ونبه على العلية ، أو يكون عاماً ، فيندرج فيه هؤلاء وغيرهم من الكفار . لكن سياق ما بعده يرشد إلى أنهم متخذو الأنداد . وقراءة ابن عامر : إذ يرون ، مبنياً للمفعول ، هو من أريت المنقولة من رأيت ، بمعنى أبصرت . ودخلت إذ ، وهي للظرف الماضي ، في أثناء هذه المستقبلات ، تقريباً للأمر وتصحيحاً لوقوعه ، كما يقع الماضي المستقبل في قوله : ﴿ ونادى أصحاب النار ﴾ (الأعراف : ٥٠) .

قوله : [١٦٧] ﴿ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (تبرأً مثل ما تبرءوا منا) ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على الحال من المضمرين في : (تبرأ) ، تقديره : (فنتبرأ منهم مشبهين تبرأهم منا) .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ ﴾ ، (الكاف) : في موضع رفع خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (الأمر كذلك) ، فيحسن الوقف عليها والابتداء بها على هذا .

وقيل : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (رؤية مثل ذلك يريهم الله) ، فلا يقف عليها ولا يبتدئ بها .

و ﴿ حَسَرَاتٍ ﴾ : نصب على الحال ؛ لأن (يريهم) من رؤية البصر ، وهو حال من الهاء والميم في : (يريهم) ، ولو كان من العلم لكان (حسرات) مفعولا ثالثا .

قوله : [١٦٨] ﴿ حَلالا طَيِّبًا ﴾ : هو نعت لمفعول محذوف ، أي : كلوا شيئا حلالا طيبا من المأكول الذي في الأرض . وقيل تقديره : (كلوا مما في الأرض أكلا حلالا طيبا) .

قوله : [١٧٠] ﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ ﴾ : (الواو) واو عطف ، و(الألف) للتوبيخ ولفظها لفظ الاستفهام ، وجواب (لو) محذوف ، تقديره : (أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون يتبعونهم على خطاياهم وضلالهم .

قوله : [١٧١] ﴿ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ : نصب بـ (يسمع) ، و﴿ صُمٌّ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هم صم .

قوله : [١٧٣] ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾[1] : (ما) كافة (لأن) عن العمل ، ونصب (الميتة وما بعدها) بـ (حرم) . ولو جعلت (ما) بمعنى : (الذي) لأضمرت (هاء) مع (حرم) ، ولرفعت (الميتة) وما بعدها على خبر (إنَّ) .

---

(١) قال العكبري : قوله تعالى : ﴿ انما حرم عليكم الميتة ﴾ تقرأ الميتة بالنصب فتكون ما هاهنا كافة والفاعل هو الله ويقرأ بالرفع على أن تكون ما بمعنى الذي والميتة خبر ان والعائد محذوف تقديره حرمه الله ويقرأ حرم على مالم يسم فاعله فعلى هذا يجوز أن تكون ما بمعنى الذي والميتة خبر ان ويجوز أن تكون كافة والميتة المفعول القائم مقام الفاعل والأصل الميتة بالتشديد لأن بناءه فيعلة والأصل ميوتة فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فمن قرأ بالتشديد أخرجه على الأصل ومن خفف حذف الواو التي هي عين ومثله سيد وهين في سيد وهين ولام الدم ياء محذوفة حذفت لغير علة والنون في خنزير أصل وهو على مثال غريبب وقيل هي زائدة وهو مأخوذ من الخزر فمن اضطر من في موضع رفع وهي شرط واضطر في موضع جزم بها والجواب فلا اثم عليه ويجوز أن تكون من بمعنى الذي ويقرأ بكسر النون على أصل التقاء الساكنين وبضمها اتباعا لضمة الطاء والحاجز غير حصين لسكونه

قوله : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : (اضطر) ، و(باغ وعاد) بمنزلة قاض .

قوله : [١٧٥] ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، (ما) : في موضع رفع بالابتداء ، و(ما) بعدها خبرها . ويحتمل أَنْ تكون استفهاما ، وأن تكون تعجبا يعجب الله المؤمنين من الكفار على عمل يقربهم إلى النار ، وكذلك معنى الاستفهام .

قوله : [١٧٧] ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا ﴾[1] : (البر) اسم : (ليس) ، و﴿ أَنْ تُوَلُّوا ﴾ الخبر . ومن نصب (البر) جعل : (أَنْ تولوا) اسم (ليس) .

قوله : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ ﴾ ، (البر) : بمعنى : البار ، أو بمعنى : البَرّ ، فهو من في المعنى . وقيل التقدير : (ولكن البِرَّ برُّ من آمن بالله) ، ثم حذف المضاف . و(البر الأول هو : الثاني) . وقيل : التقدير : (ولكن ذا البر من آمن) ، ثم حذف المضاف أيضا . ومن شدد النون من : (لكن) نصب (البر) ، والتقديرات على حالها ؛ وإنما احتيج إلى هذه

=

وضمت الطاء على الأصل لأن الأصل اضطر ويقرأ بكسر الطاء ووجهها أنه نقل كسرة الراء الأولى إليها غير باغ نصب على الحال ولا عاد معطوف على باغ ولو جاء في غير القرآن منصوبا عطفا على موضع غير جاز [التبيان في إعراب القرآن :١/ ١٠٢] .

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ليس البر ﴾ : اسم ليس ، والخبر : ﴿ أن تولوا ﴾ وقرأ الكوفيون : ﴿ ليس البر أن تولوا ﴾ جعلوا (أن) في موضع رفع والأول بغير تقديم ولا تأخير ، وفي قراءة أبي ، وابن مسعود : ﴿ ليس البر بأن تولوا ﴾ فلا يجوز في البر هاهنا إلا الرفع ، ﴿ ولكن البر ﴾ ، وقرأ الكوفيون : ﴿ ولكنِ البرُّ ﴾ رفع بالابتداء ، ﴿ من آمن بالله ﴾ الخبر ، وفيه ثلاثة أقوال : يكون التقدير : (ولكن البر بر من آمن بالله) ثم حذف ، كما قالت الخنساء : فإنما هي إقبال وإدبار أي : ذات إقبال ، ويجوز أن يكون التقدير : (ولكن ذو البر من آمن بالله) ، ويجوز أن يكون البر بمعنى : البار والبر ، كما يقال : رجل عدل ، وفي الآية إشكال من جهة الإعراب لأن بعد هذا ، ﴿ والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين ﴾ : فيه خمسة أقوال : يكون : ﴿ والموفون ﴾ رفعا عطفا على (من) ، و﴿ الصابرين ﴾ على المدح ؛ أي : وأعني الصابرين ، ويكون : ﴿ والموفون ﴾ رفعا بمعنى ، وهم الموفون مدحا للمضمرين و﴿ الصابرين ﴾ عطفا على : ذوي القربى ، ويكون : ﴿ والموفون ﴾ رفعا على وهم الموفون ، ﴿ والصابرين ﴾ ؛ بمعنى : وأعني الصابرين ، فهذه ثلاثة أجوبة لا مطعن فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب ، وأنشد سيبويه :

لا يبعدن قومي الذين ... هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

وإن شئت قلت : النازلون والطيبين ، وإن شئت رفعتهما جميعا ، ويجوز نصبهما .

التقديرات ليصح أنْ يكون الابتداء هو الخبر ؛ إذ الجثث لا تكون خبرا عن المصادر ولا المصادر خبرا عنها .

قوله : ﴿ وَالْمُوفُونَ ﴾ : عطف على المضمر في : (آمن) ، أو على (من) في قوله : ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ . وقيل : ارتفعوا على إضمار وهم على المدح للمضمرين ، والمدح داخل في الصلة .

قوله : ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ : نصب على إضمار : أعني ، أو على العطف على : (ذوي القربى) ، فإذا عطفهتم على : (ذوي القربى) لم يجز أنْ ترفع ، (والموفون) إلا على العطف على المضمر في : (آمن) ليكون داخلا في صلة : (من) ، ولا ترفع على العطف على (من) ولا على (وهم) ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول ، فتعطف : (والموفون) على المضمر في : (آمن) فيجوز أنْ تعطف : (والصابرين) على : (ذوي) ، فإن نصبت : (الصابرين) على أعني ، جاز عطف : (الموفون) على (من) وعلى الضمير في : (آمن) ، و(أنْ) ترفع على : (وهم) .

قوله : ﴿ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ، (الهاء) : تعود على : المؤمن المعطي للمال ، والمفعول محذوف ، أي : على حبه للمال . وقيل : (الهاء) تعود على المال ، أي : وآتى المال على حب المال الرجل ، فأضيف المصدر إلى المفعول ، كما تقول : عجبت من أكل الخبز زيد .

وقيل : (الهاء) ترجع على الإيتاء ، أي : وآتى المال على حب الإيتاء ، فإذا كانت (الهاء) للمؤمن جاز أنْ تنصب (ذوي القربى) بالحب ، أي : على حب المؤمن ذوي القربى ، وفي الوجه الآخر تنصب (ذوي القربى) بـ (آتى) .

وقيل : (الهاء) تعود على (الله) ، جل ذكره ، أي : وآتى المال على حب الله ، وعاد الضمير على (الله) لتقدم ذكره في قوله : (من آمن بالله) .

قوله : [١٧٨] ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ : (الهاء) في : (له) تعود على (مَنْ) ، و(مَنْ) اسم القاتل ، وكذلك (الهاء) في : (أخيه) ، والأخ ولي المقتول ، وشيء يراد به الدم . وقيل : (مَنْ) اسم للولي ، والأخ هو القاتل ، وشيء يراد به الدية ، وترك القصاص . ونكر (شيء) ؛ لأنه في موضع عفو ، و(عفو) نكرة .

قوله : [١٨٠] ﴿ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾[1] : (الوصية) رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : فعليكم الوصية . ويبعد رفعها بـ (كتب) ؛ لأنها تصير عاملة في : (إذا) ، فإذا كانت (إذا) في صلة الوصية فقد قدمت الصلة على الموصول ، والمفعول الذي لم يسم فاعله لـ (كتب) مضمر ، دلت عليه الوصية ، تقديره : (كتب عليكم الإيصاء إذا حضر) .

فـ (الايصاء) عامل في : (إذا) وما قبل (إذا) جواب لها ، و(إذا وجوابها) وجواب الشرط في قوله : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ .

وقد قال الأخفش : إنَّ (الفاء) مضمرة مع (الوصية) وهي جواب الشرط ، كأنه قال : فالوصية للوالدين ، فإن جعلت (الوصية) اسما غير مصدر جاز رفعها بـ (كتب) ، ولا يجوز أنْ يكون (كتب) عاملا في (إذا) ؛ لأن الكتاب لم يكتب على العبد وقت موته ، بل هو شيء تقدم في اللوح المحفوظ ، فالايصاء هو الذي يكون عند حضور الموت ، فهو العامل في : (إذا) .

وأجاز النحاس رفع الوصية بـ (كتب) على أَنْ تقدرها بعد لفظ الموت ، وتجعلها وما بعدها جوابا للشرط ، فينوى لها التقدم ؛ وهذا بعيد لا يجوز أَنْ يكون الشيء في موضعه ورتبته فينوى به غير موضعه . وأيضا فإنه ليس في الكلام ما يعمل في : (إذا) إذا رفعت الوصية بـ (كتب) ، وفيه نظر .

قوله : [١٨٠] ﴿ حَقًّا ﴾ : مصدر ، ويجوز في الكلام الرفع على معنى : هو حق .

قوله : [١٨٣] ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (كتبا كما كتب أو صوما كما كتب) . ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من الصيام ، تقديره : (كتب عليكم الصيام مشبها لما كتب على الذين من قبلكم) .

ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع نعت لـ (صيام) ؛ إذ هو عام اللفظ لم يأت بيانه إلا فيما بعده .

---

(١) قال الفراء : كان الرجل يوصى بما أحبّ مِن ماله لِمن شاء من وارثٍ أو غيره ، فنسختها آيةُ المواريث . فلا وصِية لوارثٍ ، والوصيَّة فى الثلث لا يجاوَز ، وكانوا قبل هذا يوصى بماله كلّه وبما أحبَّ مِنه .
و "الوصِيَّة "مرفوعة بـ "كُتِب "، وإن شئت جعلت "كُتِب "فى مذهب قِيل فترفع الوصية باللام فى "الوالدين "كقوله تبارك وتعالى : ﴿ يوصِيكم الله فِى أولادِكم لِلذكر مِثل حظّ الأنثيين ﴾ . [معاني القرآن١/ ٩٩] .

فإذا جعلت (الكاف) نعتا لـ (صوم) نصبت : [١٨٤] ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ بـ (الصيام) ؛ لأنه كله داخل في صلته ، ولا يجوز نصب : ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ بـ (الصيام) على الأوجه الأخرى التي في (الكاف) ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول ؛ إذ (الكاف وما بعدها) لا تكون داخلة في صلة الصيام ، و(أياما) إذا نصبتها بـ (الصيام) وهي داخلة في صلة الصيام فقد فرقت بين الصلة والموصول ، ولكي تنصب (أياما) بـ (كتب) تجعلها مفعولا على السعة .

وإن جعلت نصب (الأيام) على الظرف ، والعامل فيها : (الصيام) جاز جميع ما امتنع إذا جعلت الأيام مفعولا بها ؛ لأن الظروف يتسع فيها وتعمل فيها المعاني ، وليس كذلك المفعولات ، وفي جواز ذلك في الظروف اختلاف .

و(الهاء) في قوله : [١٨١] ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ ﴾ ، وما بعدها من الهاءات الثلاث تعود على الايصاء ؛ إذ الوصية تدل على الايصاء . وقيل : بل تعود على الكتب ؛ لأن كتب تدل على الكتب .

قوله : [١٨٤] ﴿ فَعِدَّةٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (فعليه عدة) ، ولو نصب في الكلام جاز على تقديره : (فليصم عدة) .

قوله : ﴿ فِدْيَةٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (فعليه فدية) . ومن نون جعل (طعاما) بدلا من : (فدية) ، ومن لم ينون أضاف (الفدية) إلى (طعام) .

قوله : [١٨٥] ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ ﴾ : خبره ، ومن نصبه فعلى الإغراء ، أي : صوموا شهر رمضان ، ويكون (الَّذِي) نعته . ولا يجوز نصبه بـ (تصوموا) ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بخبر (أَنْ) وهو : [١٨٤] ﴿ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

و(الهاء) في قوله : [١٨٥] ﴿ أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ ﴾ : تعود إلى شهر رمضان على معنيين ، أحدهما : أَنْ يكون المعنى الذي أنزل القرآن إلى سماء الدنيا جملة فيه ، فيكون (فيه) ظرفا لنزول القرآن .

والثاني : أَنْ يكون المعنى الذي أنزل القرآن بفرضه ، كما تقول : قد أنزل الله قرآنا في عائشة رضي الله عنها فلا يكون فيه ظرفا لنزول القرآن ؛ إنما يكون يتعدى إليه الفعل بحرف ، كقوله : ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ [النساء :٣٤] ، أي : من أجل تخلفهن عن المضاجع ، فليس في المضاجع ظرفا للهجر ؛ إنما هو سبب للهجر فتعدى إليه الهجر .

وقوله : ﴿ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ ﴾ : حالان من القرآن .

قوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ ﴾ : (الشهر) نصب على الظرف ، ولا يكون مفعولا به ؛ لأن الشهادة بمعنى : الحضور في المصر ، والتقدير : (فمن حضر منكم المصر في الشهر) .

قوله : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ ، أي : يريد الله لتكملوا العدة . وقيل المعنى : ولتكملوا العدة ، فعلى ذلك ؛ فـ (اللام) متعلقة بفعل مضمر في أول الكلام أو في آخره .

قوله : [١٨٦] ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ﴾ : خبر ثان (لإن) ، و(قريب) خبر أول .

قوله : [١٨٧] ﴿ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ : (ليلة) ظرف (للرفث) ، وهو : الجماع ، والعامل فيه : ﴿ أُحِلَّ ﴾ ، و(الرفث) مفعول لم يسم فاعله .

قوله : [١٨٨] ﴿ وَتُدْلُوا بِهَا ﴾ : جزم على العطف على : (تأكلوا) . ويجوز أنْ يكون : (تدلوا) منصوبا تجعله جوابا للنهي بالواو .

قوله : [١٨٧] ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ تُبَاشِرُوهُنَّ ﴾ .

قوله : [١٨٨] ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ لِتَأْكُلُوا ﴾ . [١٨٩] ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ : مثل الأول في جميع وجوهه .

وأما قوله : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ ﴾ فلا يجوز في (البر) إلا الرفع لدخول (الباء) في الخبر .

قوله : [١٩٦] ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾[1] ، (ما) : في موضع رفع بالابتداء ، أي : فعليه ما استيسر ، ويجوز أنْ تكون في موضع نصب على تقدير : (فليهد ما استيسر) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وما ، من قوله : ﴿ فما استيسر ﴾ موصولة ، وهي مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : فعليه ما استيسر ، قاله الأخفش ، أو : في موضع نصب : فليهدِ ، قاله أحمد بن يحيى ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالواجب له استيسر ، واستيسر هو بمعنى الفعل المجرد ، أي : يسر ، بمعنى : استغنى وغني ، واستصعب وصعب ، وهو أحد المعاني التي جاءت لها استفعل .

ومن ، هنا تبعيضية ، وهي في موضع الحال من الضمير المستكن في استيسر العائد على ما ، فيتعلق بمحذوف التقدير : كائناً من الهدي ، ومن أجاز أن يكون : من ، لبيان الجنس ، أجاز ذلك هنا . والألف واللام في : الهدي ، للعموم .

وأما المجاز ففي المفعول ، فالتقدير : شعر رؤوسكم ، فهو على حذف مضاف .

قوله : [١٩٧] ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ : ابتداء وخبر ، وفي الكلام حذف مضاف ليكون الابتداء هو الخبر في المعنى ، تقديره : (أشهر الحج أشهر معلومات) ، ولولا هذا الإضمار لكان القياس نصب (أشهر) على الظرف ، كما تقول : القتال اليوم والخروج الساعة .

قوله : ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ ﴾ : من نصب فعلى التبرئة ، مثل : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ، ومن رفع جعل (لا) بمعنى : (ليس) ، وخبر ليس محذوف ، أي : ليس رفث فيه .

قوله : [١٩٨] ﴿ عَرَفَاتٍ ﴾ : أجمع القراء على تنوينه ؛ لأنه اسم لبقعة ، وقياس النحو : أنك لو سميت امرأة بمسلمات لتركت التنوين على حاله ولم تحذفه ؛ لأنه لم يدخل في هذا الاسم فرقا بين ما ينصرف ومالا ينصرف ، ولا يجب حذفه اذا كان اسما لما لا ينصرف ؛ إنما هو كحرف من الأصل .

وحكى سيبويه : أَنْ بعض العرب يحذف التنوين من (عرفات) ، لما جعلها اسما معرفة حذف التنوين وترك التاء مكسورة في النصب والخفض .

وحكى الأخفش والكوفيون : (فتح التاء من غير تنوين) في النصب والخفض ، أجروها مجرى هاء التأنيث في : فاطمة وعائشة .

قوله : [١٩٨] ﴿ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ، [٢٠٠] و﴿ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ : (الكاف) فيهما في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : ذكرا كما ، وذكرا كذكركم . ويجوز أَنْ تكون (الكاف) في : (كذكركم) في موضع الحال من المضمر في : ﴿ فَاذْكُرُوا ﴾ ، أي : فاذكروه مشبهين ذكركم آباءكم .

قوله : ﴿ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ ، (أشد) : في موضع خفض عطف على ﴿ كَذِكْرِكُمْ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون منصوبا على إضمار فعل ، تقديره : (واذكروه ذكرا أشد ذكرا من ذكركم لآبائكم) ، فيكون نعتا لمصدر في موضع الحال ، أي : اذكروه مبالغين في الذكر له .

قوله : [٢٠٣] ﴿ لِمَنِ اتَّقَى ﴾ : (اللام) متعلقة بالمغفرة ، أي : المغفرة لمن اتقى الصيد . وقيل تقديره : الإباحة فيه في التأخير والتعجيل لمن اتقى . وقيل : السلامة لمن اتقى . وقيل : الذكر لمن اتقى .

قوله : [٢٠٤] ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ هو جمع : (خصم) . وقيل : هو مصدر (خاصم) .

قوله : [٢٠٨] ﴿ كَافَّةً ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ ادْخُلُوا ﴾ ، ومعناه : لا يمتنع أحد منكم من الدخول ، أي : يكف بعضكم بعضا من الامتناع .

قوله : [٢١١] ﴿ كَمْ آتَيْنَاهُمْ ﴾ ، (كم) : في موضع نصب بإضمار فعل بعدها ، تقديره : (كم آتينا آتيناهم) . قوله : ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ : في موضع المفعول الثاني لـ (آتيناهم) ، ويجوز أنْ تجعل (كم) مفعولا ثانيا : لـ (آتيناهم) . وإن شئت جعلتها في موضع رفع على إضمار عائد ، تقديره : (كم أتيناهموه) ، وفيه ضعف لحذف الهاء ، وهو بمنزلة قولك : أيها أعطيتكه فترفع ، والاختيار النصب بإضمار فعل بعد أي ، تقديره : أيها أعطيتك أعطيتكه ، ويقبح الرفع مع حذف الهاء ، ولم يجزه سيبويه إلا في الشعر .

ولا يجوز أنْ يعمل ﴿ سَلْ ﴾ في : ﴿ كَمْ ﴾ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فالرفع في : (كم) بعيد لحذف (الهاء) ، ولا يعمل في : (كم) ما قبلها وهو : (سل) ؛ لأن لها صدر الكلام ؛ إذ هي استفهام ، ولا يعمل ما قبل الاستفهام فيه ، وإنما دخلت (مِنْ) مع (كم) وهي استفهام للتفرقة بينها وبين المنصوب ، و(كم) اسم غير معرب لمشابهته الحروف ؛ لأنه يستفهم به كما يستفهم بالألف . ولو حذفت (مِنْ) لنصبت (آية) على التفسير إذا جعلت (كم) مفعولا ثانيا لـ (آتيناهم) .

قوله : [٢١٣] ﴿ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ : حالان من النبيين .

قوله : ﴿ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ : مفعول من أجله .

قوله : [٢١٤] ﴿ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ : (أَنْ) في موضع المفعولين لـ (حسب) .

قوله : ﴿ حَتَّى ﴾ : كتبت (بالياء) لأنها أشبهت سكرى ، وقد أمالها نصير عن الكسائي . ولا تكتب إلا بالياء ؛ لأنها تشبه إلى ، ولا تكتب إما بالياء قياسا على حتى ؛ لأنها إنْ ضمت إليها (ما) . قوله : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[1] ، من رفع يقول : فلأنه فعل قد

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ هذه قراءة أهل الحرمين ، وقرأ أهل الكوفة ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو عمرو : ﴿ حتى يقولَ الرسولُ ﴾ بالنصب ، وهو اختيار أبي عبيد وله في ذلك حجتان : إحداهما : عن أبي عَمْرو قال : (زلزلوا) فعل ماض و(يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب ، والحجة الأخرى : حكاها عن الكسائي قال : إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل ، قال أبو جعفر : أما الحجة الأولى بأن (زلزلوا) ماض و(يقول) مستقبل فشيء ليس فيه علة الرفع ولا النصب ، لأن حتى ليست من حروف العطف في الأفعال ، ولا هي البتة من عوامل الأفعال ؛ وكذا قال الخليل ، وسيبويه في نصبهم ما بعدها على إضمار(أن) إنما حذفوا أن ، لأنهم قد علموا : أن حتى من عوامل الأسماء هذا معنى قولهم ، وكأن هذه الحجة غلط وإنما تتكلم بها في باب الفاء ، وحجة الكسائي : بأن الفعل إذا تطاول صار بمنزلة المستقبل كلا حجة ، لأنه لم يذكر العلة في النصب ولو كان الأول مستقبلا لكان السؤال بحاله ، ومذهب سيبويه في (حتى) : أن النصب فيما بعدها من جهتين ، والرفع من جهتين : تقول : سرت حتى أدخلها على أن السير والدخول جميعا قد مضيا ؛ أي : سرت إلى أن

ذهب وانقضى ؛ وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى ، فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى ، فـ (حتى) داخلة على جملة في المعنى ، وهي لا تعمل في الجمل ، ويجوز في الكلام أنْ يرفع ويخبر عن الحال التي هو (الآن) ، وهو مثل قولك : مرض حتى لا يرجونه ، أي : مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى ، فتحكي الحال التي هو عليها ، فلا سبيل للنصب في هذا المعنى . ولو نصبت لانقلب المعنى وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا وذهبا ولست تحكي حالا كان عليها ، وتقديره : (أنْ تحكي حالا كان عليها النبي) ، فتقديره : (وزلزلوا حتى قال الرسول) ، كما تقول : سرت حتى أدخلها ، أي : قد كنت سرت فدخلت فصارت حتى (داخلة) على جملة ، هي لا تعمل في الجمل ، فارتفع الفعل بعدها ولم تعمل فيه .

فأما وجه من نصب فانه جعل (حتى) غاية بمعنى : (إلى أنْ) فنصب بإضمار (أنْ) وجعل قول الرسول عليه السلام غاية لخوف أصحابه ؛ لأن زلزلوا معناه : خوفوا ، فمعناه : وزلزلوا إلى أنْ قال الرسول ، فالفعلان قد مضيا .

قوله : ﴿ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾ : (قريب) خبر : (إنَّ) ، ويجوز قريبا نجعله نعتا لظرف محذوف ، أي : مكانا قَريبا ، ولا يثنى ولا يجمع في هذا المعنى ولا يؤنث ، فإن قلت :

=

أدخلها ، وهذا غاية وعليه قراءة من قرأ بالنصب ، والوجه الآخر في النصب في غير الآية : سرت حتى أدخلها ؛ أي : كي أدخلها ، والوجهان في الرفع : سرت حتى أدخُلُها ؛ أي : سرت فأدخلها وقد مضيا جميعا ؛ أي : كنت سرت فدخلت ولا تعمل حتى هاهنا بإضمار أن لأن بعدها جملة ، كما قال الفرزدق :

فيا عجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع

فعلى هذه القراءة بالرفع وهي أبين ، وأصح معنى ؛ أي : وزلزلوا حتى الرسول يقول ؛ أي : حتى هذه حاله ، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى ، والوجه الآخر في الرفع في غير الآية : سرت حتى أدخلها على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن ، وحكى سيبويه : مرض حتى ما يرجونه ، ومثله : سرت حتى أدخلها لا أمنع ، ﴿ متى نصر الله ﴾ رفع بالابتداء على قول سيبويه ، وعلى قول أبي العباس : رفع بفعله ؛ أي : متى يقع نصر الله ، ﴿ ألا إن نصر الله قريب ﴾ اسم إن وخبرها ، ويجوز في غير القرآن : إن نصر الله قريبا ؛ أي : مكانا قريبا ، والقريب لا تثنيه العرب ولا تجمعه ولا تؤنثه في هذا المعنى قال عز وجل : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ ، وقال الشاعر :

له الويل إن أمسى ولا أم هاشم قريب ولا بسباسة ابنة يشكرا

هو قريب مني ، تريد المكان لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فإن أردت النسب ثنيت وجمعت وأنثت .

قوله : [٢١٥] ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾ ، (ما) : استفهام ؛ ولذلك لم تعمل فيها : (يسألونك) ، فهي في موضع رفع بالابتداء ، و(ذا) بمعنى : (الذي) وهو الخبر ، و(الهاء) محذوفة من : (ينفقون) لطول الاسم ؛ لأنه صلة (الذي) ، تقديره : (يسألونك أي شيء الذي ينفقونه) .

وإن شئت جعلت (ما وذا) اسما واحدا لتكون (ما) في موضع نصب بـ (ينفقون) ولا تقدر هاء محذوفة ، كأنك قلت : يسألونك أي شيء ينفقون .

قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ ، (ما) : شرط في موضع نصب بـ (أنفقتم) ، وكذلك : ﴿ وَمَا تُنفِقُوا ﴾ ، و(الفاء) جواب الشرط فيهما .

قوله : [٢١٧] ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ : (قتال) بدل من : (الشهر) وهو بدل الاشتمال .

وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير ، تقديره عنده : (عن الشهر عن قتال) ، وكذا قال الفراء : هو مخفوض بإضمار (عن) . وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار .

قوله : ﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ الله ﴾ : ابتداء ، (وكفر وإخراج) عطف على (صد) ، و﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ الله ﴾ : خبره . وقالَ الفراء : (وصد وكفر) عطف على : ﴿ كَبِيرٌ ﴾ .

فيوجب ذلك أَنْ يكون القتال في الشهر الحرام كفر ، وأيضا فإن بعده : ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ الله ﴾ ، ومحال أَنْ يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر بالله .

وقيل : إنَّ (الصد) مرفوع بالابتداء ، و(كفر) عطف عليه ، والخبر محذوف ، تقديره : (كبيران عند الله) لدلالة الخبر الأول عليه ، ويجب على هذا القول : أَنْ يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر ، وإخراجهم منه إنما هو بعض خلال الكفر .

قوله : ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ : عطف على سبيل الله ، أي : قتال في الشهر الحرام كبير ، وهو صد عن سبيلِ الله وعن المسجد .

وقال الفراء : و(المسجد) معطوف على (الشهر الحرام) وفيه بعد ؛ لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرام ؛ إنما سألوا عن الشهر الحرام هل يجوز فيه القتال ؟ فقيل لهم : القتال فيه كبير الإثم ، ولكن الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام والكفر بالله وإخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثما من القتال في الشهر الحرام ، ثم قيل لهم : والفتنة أكبر من

القتل ، أي : والكفر بالله الذي أنتم عليه أيها السائلون أعظم إثما من القتل في الشهر الحرام الذي سألتم عنه وأنكرتموه ، فهذا التفسير يبين إعراب هذه الآية .

قوله : [٢١٩] ﴿ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ : هو مثل الأول إلا أنك إذا جعلت (ذا) بمعنى : (الذي) رفعت العفو ؛ لأن (ما) في موضع رفع بالابتداء ، فجوابها مرفوع مثلها ، وأضمرت (الهاء) مع ينفقون تعود على الموصول وحذفها لطول الاسم . وإذا جعلت (ما وذا) اسما واحدا في موضع نصب بـ (ينفقون) نصبت (العفو) ؛ لأنه جواب (ما) ، فوجب أنْ يكون إعرابه مثل إعرابها ولم تضمر هاء .

قوله : [٢١٩] ﴿ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ ، [٢٢٠] ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ : (في) متعلقة بـ (تتفكرون) ، فهما ظرفان للتفكر ، تقديره : (تتفكرون في أمور الدنيا والآخرة وعواقبها) .

وقيل : (في) متعلقة بـ (يبين) ، تقديره : (كذلك ليبين الله لكم الآيات في أمور الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون) . و(الكاف) من (كذلك) في موضع نعت لمصدر محذوف ، أي : تبيينا مثل ذلك يبين الله لكم الآيات .

قوله : ﴿ فإخوانكم ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (فهم إخوانكم) .

قوله : ﴿ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[1] : اسمان شائعان لم تدخل الألف اللام فيهما للتعريف ، إنما دخلتا للجنس ، كما تقول : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ لم يرد دينارا بعينه ، ولا درهما بعينه ، ولا إنسانا بعينه ؛ وإنما أردت هذا الجنس . كذلك معنى قوله : ﴿ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ، أي : يعلم هذين الصنفين .

قوله : [٢٢٤] ﴿ أَنْ تَبَرُّوا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب على معنى : في أَنْ تبروا ، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل . وقيل : تقديره : (كراهة أَنْ) . وقيل : لئلا .

وقال الكسائي : موضع (أَنْ) خفض على إضمار الخافض . ويجوز أَنْ يكون موضعها رفعا بالابتداء والخبر محذوف ، تقديره : (أَنْ تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أولى أو أمثل) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ومن ، متعلقة بيعلم على تضمين ما يتعدّى بمن ، كأن المعنى : والله يميز بعلمه المفسد من المصلح .
وظاهر الألف واللام أنها للاستغراق في جميع أنواع المفسد والمصلح ، والمصلح في مال اليتيم من جملة مدلولات ذلك ، ويجوز أن تكون الألف واللام للعهد ، أي : المفسد في مال اليتيم من المصلح فيه ، والمفسد بالإهمال في تربيته من المصلح له بالتأديب .

قوله : [٢٢٩] ﴿ الطَّلاقُ مَرَّتَانِ ﴾ : ابتداء وخبر ، تقديره : (عدد الطلاق الذي تجب بعده الرجعة مرتان) .

قوله : ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ﴾ : ابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (فعليكم إمساك) . ومثله : ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ ، ولو نصب على المصدر في غير القرآن لجاز .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ يَخَافَا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب استثناء ليس من الأول .

قوله : ﴿ أَلَّا يُقِيمَا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب لعدم حرف الجر ، تقديره : (من أَنْ لا يقيما ، وبأن لا يقيما ، وعلى أَنْ لا يقيما) .

قوله : [٢٣١] ﴿ ضِرَارًا ﴾ : مفعول من أجله .

قوله : [٢٣٣] ﴿ أَنْ يَنْكِحْنَ ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب بـ (تعضلوهن) ، أي : لا تمنعوهن نكاح أزواجهن .

قوله : ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ ﴾ : (والدة) مفعول لم يسم فاعله ، و(تضار) بمعنى : تضارر ، ويجوز أَنْ ترفع بفعلها على أَنْ تكون (تضار) بمعنى : تفاعل ، وأصله : (تضارر) ، ويقدر مفعول محذوف ، تقديره : (ولا تضارر والدة بولدها أباه ، ولا يضارر مولود له بولده أمه) .

﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ ، أي : على وارث المولود أَنْ لا يضارر أمه ولا أباه . وقيل معناه : وعلى الوارث الإنفاق على المولود .

قوله : [٢٣٤] ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ : (الذين) مبتدأ . وفي تقدير خبر الابتداء خلاف لعدم ما يعود على المبتدأ من خبره .

قال الأخفش : الخبر : (يتربصن) ، وفي الكلام حذف العائد على المبتدأ ، تقديره : (يتربصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم) ، ثم حذف إذ قد علم أَنْ التربص إنما يكون بعد موت الأزواج .

وقال الكسائي : تقدير الخبر : (يتربصن أزواجهم) .

وقال المبرد : التقدير : (ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن بأنفسهن) .

وقيل : الحذف إنما هو في أول الكلام ، تقديره : (وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن بأنفسهن) .

وقياس من قول سيبويه : إنَّ الخبر محذوف ، تقديره : (فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم ، مثل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة :٣٨] .

قوله : [٢٣٥] ﴿ وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ، أي : على سر ، أي : على نكاح . فإن جعلته من السر الذي هو الإخفاء كان نصبا على الحال من المضمر في : (تواعدوهن) ، تقديره : (ولكن لا تواعدوهن النكاح متسارين ولا مظهرين له) .

وقوله : ﴿ إِلا أَنْ تَقُولُوا قَوْلا مَعْرُوفًا ﴾ ، (أنْ) : في موضع نصب استثناء ليس من الأول .

قوله : ﴿ وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[1] ، أي : على عقدة النكاح ، فلما حذف الحرف نصب ، كما تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، أي : على الظهر والبطن . وقيل : (عقدة) منصوب على المصدر ، و(تعزموا) بمعنى : (تعقدوا) .

قوله : [٢٣٦] ﴿ مَتَاعًا ﴾ : نصب على المصدر . وقيل : حال .

قوله : [٢٣٧] ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ : (نصف) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (فعليكم نصف ما فرضتم) ، ولو نصب في الكلام جاز على معنى : فأدوا نصف ما فرضتم .

قوله : [٢٤٠] ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾ : (الذين) رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (يوصون وصية) ، وإن رفعت وصية ، فتقديره : (فعليهم وصية) ، ترفع (وصية) بالابتداء ، و(عليهم) المضمر خبرها ، والجملة خبر : (الذين) .

قوله : ﴿ مَتَاعًا ﴾ : (مصدر) عند الأخفش ، و(حال) عند المبرد على تقدير : (ذوي متاع) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَـبُ أَجَلَهُ ﴾ وانتصاب : عقدة ، على المفعول به لتضمين : تعزموا ، معنى ما يتعدّى بنفسه ، فضمن معنى : تنووا ، أو معنى : تصححوا ، أو معنى : توجبوا ، أو معنى : تباشروا ، أو معنى : تقطعوا ، أي : تبتوا . وقيل : انتصب عقدة على المصدر ، ومعنى تعزموا تعقدوا . وقيل : انتصب على إسقاط حرف الجر ، وهو على هذا التقدير : ولا تعزموا على عقدة النكاح . وحكى سيبويه أن العرب تقول : ضرب زيد الظهر والبطن ، أي على الظهر والبطن ، وقال الشاعر :

ولقد أبيت على الطوى وأظله

حتى أنال به كريمَ المأكلِ الأصل وأظل عليه ، فحذف : على ، ووصل الفعل إلى الضمير فنصبه ، إذ أصل هذا الفعل أن يتعدّى بعلى ، قال الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسوّد من يسود .

قوله : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ : نصب (غيراً) على المصدر عند الأخفش ، تقديره : (لا إخراجا) ، ثم جعل (غيرا) موضع (لا) فأعربها بمثل إعراب ما أضيف إليه وهو الإخراج .

وقيل : (غير) انتصب لحذف الجار ، كان تقديره : (مِنْ غير إخراج) ، فلما حذف مِنْ انتصب انتصاب المفعول به . وقيل : انتصب (غير) على الحال من الموصين المتوفين ، تقديره : (متاعا إلى الحول غير ذوي إخراج) ، أي : غير مخرجين لهن .

قوله : [٢٤١] ﴿ حَقًّا ﴾ : مصدر ، و(على) متعلقة بالفعل المضمر الناصب لـ (حق) .

قوله : [٢٤٥] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ ﴾[1] : (مَنْ) مبتدأ ، و(ذا) خبره . (الذي) نعت لـ (ذا) أو بدل منه ، ومثله : [٢٥٥] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾ ، ولا يحسن أَنْ تكون (ذا ومَنْ) اسما كما كانت مع (ما) ؛ لأن (ما) مبهمة ، وزيدت (ذا) معها ؛ لأنها مبهمة مثلها ، وليس (مَنْ) كذلك في الإبهام .

قوله : ﴿ قَرْضًا ﴾ : اسم للمصدر .

قوله : ﴿ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ : من رفعه عطفه على ما في الصلة وهو : (يقرض) ، ويجوز رفعه على القطع مما قبله ، ومن نصبه حمله على العطف بالفاء على المعنى دون اللفظ فنصبه ، ووجه نصبه له أنه حمله على المعنى ، وأضمر بعد الفاء (أَنْ) ليكون مع الفعل مصدرا ، فتعطف مصدرا على مصدر ، فلما أضمرت (أَنْ) نصبت الفعل .

ومعنى حمله له على المعنى : أَنْ معنى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا ﴾ : من يكن منه قرض يتبعه أضعاف ، فلما كان معنى صدر الكلام المصدر جعل الثاني المعطوف (بالفاء) مصدرا ليعطف مصدرا على مصدر ، فاحتاج إلى إضمار (أَنْ) لتكون مع الفعل مصدرا

---

(١) قال أبو حيان : قال ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ وقال بعضهم ﴿ فَيُضَعِّفُه لَهُ ﴾ . وتقرأ نصبا أيضاً اذا نويت بالأول الاسم لانه لا يكون أن تعطف الفعل على الاسم ، فأضمر في قوله ﴿ فيُضاعِفَهَ ﴾ "أنْ "حتى تكون اسما فتُجْريه على الأوّل إذا نوى به الاسم . والرفع لغة بني تميم لانهم لا يَنْوون بالأول الاسم فيعطفون فعلا على فعل . وليس قوله ﴿ يُقْرِضُ اللهَ ﴾ لحاجة بالله ولكن هذا كقول العرب : "للكَ عِنْدي قرضُ صِدْقٍ "و"قَرْضُ سَوءٍ "لأمر تأتي فيه مسرَّتُه أو مساءته . قال الشاعر :

لا تَخْلِطَنَّ خَبِيثاتٍ بِطَيِّبَةٍ ... واخْلَعْ ثيابك مِنْها وانجُ عُرْيانا

كُلُّ امرِىءٍ سوفَ يُجْزى قرضَهُ حَسَناً * أَوْ سَيِّئاً أَوْ مَدِينا مثلَ ما دانا فـ"القَرْض ": ما سلف من صالح او من سيء .

فنصب الفعل ، (فالفاء) عاطفة للترتيب على أصلها في باب العطف ، ولا يحسن أنْ تجعل : (فيضاعفه) في قراءة من نصب جوابا للاستفهام بـ(الفاء) ؛ لأن القرض غير مستفهم عنه ، إنما الاستفهام فاعل القرض ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أزيد يقرضني فأشكره ، لم يجز النصب على جواب الاستفهام ، وجاز على الحمل على المعنى كما مر في تفسير الآية ؛ لأن الاستفهام لم يقع على القرض إنما وقع على زيد .

لو قلت : أيقرضني زيد فأشكره ، جاز النصب على جواب الاستفهام ؛ لأن الاستفهام عن القرض وقع . وقيل : إنَّ النصب في الآية على جواب الاستفهام محمول على المعنى ؛ لأن مَنْ يقرض الله ، ومَنْ ذا الذي يقرض الله سواء في المعنى ، والأول عليه أهل التحقيق والنظر والقياس .

قوله : [٢٤٦] ﴿ نُقَاتِلْ ﴾ : جزم ؛ لأنه جواب الطلب ، ولو رفع في الكلام لجاز على معنى : ونحن نقاتل . فأما ما روي عن الضحاك وابن أبي عبلة : أنهما (قرءا بالياء) ، فالأحسن فيه الرفع ؛ لأنه نعت لـ (ملك) وكذلك قرءا . ولو جزم على الجواب لجاز ، فالجزم من النون أجود ، والرفع يجوز ، والرفع مع الياء أجود ، والجزم يجوز .

قوله : ﴿ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب خبر (عسى) ، وهي وما بعدها مصدر لا يحسن اللفظ به بعد (عسى) ؛ لأن المصدر لا يدل على زمان محصل ، و(عسى) تحتاج إلى أنْ يؤتى بعدها بلفظ المستقبل ، ولا تستعمل (عسى) إلا مع (أَنْ) إلا في الشعر .

قوله : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الخافض ، تقديره : (وما لنا في أَنْ لا نقاتل) . وقال الأخفش : أَنْ زائدة .

قوله : [٢٤٧] ﴿ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ : (ملكا) نصب على الحال من : (طالوت) .

قوله : [٢٤٨] ﴿ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من التابوت ، وكذلك : ﴿ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ : في موضع الحال منه أيضا .

قوله : [٢٤٩] ﴿ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ ﴾ : (مَنِ) في موضع نصب على الاستثناء من المضمر في : ﴿ يَطْعَمْهُ ﴾ .

قوله : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ ﴾[1] : (كم) في موضع رفع بالابتداء ، وهي خبر ، وغلبت خبرها .

---

(١) قال العكبري : كم من فئة كم هنا خبر وموضعها رفع بالابتداء وغلبت خبرها ومن زائدة ويجوز أن تكون في موضع رفع صفة لكم كما تقول عندي مائة من درهم ودينار وأصل فئة فيئة لأنه من فاء يفيء إذا

قوله : [٢٥١] ﴿ بِبَعْضٍ ﴾ : في موضع المفعول ، بمنزلة : مررت زيد .

قوله : [٢٥٣] ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ ﴾ : (مَنْ) ابتداء ، و(منهم) الخبر ، و(الهاء) محذوفة من كلم ، أي : كلمه .

قوله : ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ ، أي : إلى الدرجات ، فلما حذف (إلى) نصب .

قوله : [٢٥٢] ﴿ تِلْكَ ﴾ : اسم مبهم ، و(التاء) هو الاسم ، و(اللام) دخلت لتدل على بعد المشار إليه ، و(الكاف) للخطاب لا موضع لها من الإعراب . وأصل (تلك) : (تيلك) ، فلما توالت كسرتان بينهما ياء أسكنت اللام تخفيفا ، وحذفت الياء لسكونها وسكون اللام ، وأصل : (اللام الفتح) ؛ لأنها لام تأكيد ، ولكن كسرت في هذا للفرق بينها وبين (لام الملك) ، إذا قلت : تي لك ، أي : هذه لك . وقد قيل : إنَّ (اللام) إنما دخلت لتفرق بين المبهم والكاف لئلا يظن أنه مضاف إلى الكاف ، فأصلها على هذا القول السكون ؛ لأنه حرف معنى ، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون اللام . و(الاسم) عند الكوفيين (التاء والياء) كما قالوا في ذلك : إنَّ الاسم الذال والألف .

وقال البصريون : الاسم الذال . ويلزم من قال في (اللام) هذا القول أنْ لا يجيز حذفها ، وهو جائز عند الجميع ، تقول : تيك آيات الله .

قوله : ﴿ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ ﴾ : في موضع الحال من آيات الله .

قوله : [٢٥٣] ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ : ابتداء ، و(الرسل) عطف بيان ، و(فضلنا وما بعده) الخبر .

قوله : [٢٥٤] ﴿ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ ﴾[1] ، كل هذه الجمل في موضع النعت المكرر لـ (يوم) ، (والفتح والرفع) في هذا بمنزلة : ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ ﴾ ؛ إذ هو كله أصله الابتداء والخبر ، والجملة في موضع النعت لـ (يوم) .

=

رجع فالمحذوف عينها وقيل أصلها فيوة لأنها من فأوت رأسه إذا كسرته فألفئة قطعة من الناس بإذن الله في موضع نصب على الحال والتقدير بإذن الله لهم وان شئت جعلتها مفعولا به [التبيان في إعراب القرآن :١/ ١٢٠] .

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ﴾ جعلت (لا) بمعنى : ليس ، وإن شئت رفعت ما بعدها بالابتداء ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني بغير تنوين وبتنوين ، ويجوز نصب الأول بغير تنوين ، ورفع الثاني بتنوين ونصبه بتنوين . قال الأخفش : خِلالُ : جمع خُلَّةٍ . وقال أبو عبيد : هو مصدر ، مثل : القتال . وأنشد :

قوله تعالى : [٢٥٥] ﴿ اللهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾[1] : ابتداء وخبر ، وهو بدل من : موضع (لا إله) ، وحقيقته : أنَّ (الله) مبتدأ ، و(لا إله) ابتداء ثان ، وخبره محذوف ، أي : الله لا إله معبود إلا هو ، و(إلا هو) بدل من : موضع (لا إله) ، والجملة خبر عن (الله) . وكذلك قولك : (لا إله إلا الله) في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، و(إلا الله) بدل من : موضع (لا إله) وصفة له على الموضع ، وإن شئت جعلت : (إلا) خبر : (لا إله) ، ويجوز النصب على الاستثناء .

قوله : ﴿ الْقَيُّومُ ﴾ هو : (فيعول) من قام ، وأصله : (قيووم) فلما سبقت الياء الواو والأول ساكن أبدل من الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكان الرجوع إلى الياء أخف من رجوع الياء إلى الواو ، وهو نعت : (الله) أو خبر بعد خبر ، أو بدل من : (هو) ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، ومثله : ﴿ الْحَيُّ ﴾ . ولو نصب في غير القرآن لجاز على المدح .

قوله : ﴿ سِنَةٌ ﴾ ، أصله : (وسنة) ، ثم حذفت الواو كما حذفت في : (يسن) ، ونقلت حركة الواو إلى السين .

قوله : [٢٤٥] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ ﴾ مثل قوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ ﴾ .

قوله : [٢٥٦] ﴿ بِالطَّاغُوتِ ﴾[2] : هو اسم يكون للواحد والجمع ، ويذكر ويؤنث ، وهو مشتق من طغى ، لكنه مقلوب ، وأصله : (طغيوت) على وزن : (فعلوت) ، مثل : جبروت ، ثم قلبت (الياء) في موضع (الغين) فصار : (طَيَغُوتاً) ، فانقلبت الياء ألفا

=

ولست بمقلي الخلال ولا قال .

(١) قال أبو حيان : ﴿ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ وجوّزوا رفع الحي على أنه صفة للمبتدأ الذي هو : الله ، أو على أنه خبر بعد خبر ، أو على أنه بدل من : هو ، أو من : الله تعالى ، أو : على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو ، أو : على أنه مبتدأ والخبر : لا تأخذه ، وأجودها الوصف ، ويدل عليه قراءة من قرأ : الحيَّ القيومَ بالنصب ، فقطع على إضمار : أمدح ، فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع ، ولا يقال : في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، لأن ذلك جائز حسن ، تقول : زيد قائم العاقل .

(٢) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي "الطَّاغُوتِ "فَقَالَ قَوْمٌ : يَكُونُ مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا ، وَجَمْعًا وَوَاحِدًا ، وَقَدْ بَيَّنَ اللهُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : ﴿ الَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ فَأَنَّثَ ، وَقَالَ : ﴿ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ ﴾ فَجَمَعَ

وَقَالَ آخَرُونَ : الطَّاغُوتُ : وَاحِدٌ ، وَجَمْعُهَا طَوَاغِيتُ ، وَإِنَّمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ ﴾ كَمَا قَالَ : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ فَاجْتَزَأَ بِالْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ [إعراب القراءات السبع :١/١٤٨] .

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (طاغوتا) ، فأصله : (فعلوت) مقلوب إلى : فلعوت ، وقد يجوز أَنْ يكون أصل لامه : (واوا) ، فيكون أصله : (طغووت) ؛ لأنه يقال : طغا يطغو أو يطغى وطغيت وطغوت . ومثله في القلب والاعتلال والوزن (حانوت) ؛ لأنه من حنا يحنو ، وأصله : (حنووت) ثم قلب وأعل ، ولا يجوز أَنْ يكون من حان يحين لقولهم في الجمع حوانيت .

قوله : [٢٥٨] ﴿ أَنْ آتَاهُ اللهُ ﴾ : (أَنْ) مفعول من أجله .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ ، العامل في : (إذ) : (تر) ، و(الهاء) في : (ربه) تعود على : (الذي) ، وهو : نمروذ لعنه الله ، كذا قال مجاهد .

قوله : [٢٥٦] ﴿ لا انْفِصَامَ لَهَا ﴾ : يجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من : (العروة الوثقى) ، وهي : لا إله إلا الله في قول ابن عباس رضى الله عنه .

قوله : [٢٥٩] ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾ : (الكاف) في موضع نصب معطوفة على معنى الكلام ، تقديره عند الفراء والكسائي : (هل رأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مر على قرية) .

قوله : ﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ : (كم) في موضع نصب على الظرف ، فهي ههنا ظرف زمان يسأل بها عن قدر الزمان الذي لبث عزير عليه السلام في موته .

قوله : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[1] : يحتمل أَنْ يكون معناه : لم يتغير ريحه ، من قولهم : تسنى الطعام إذا تغير ريحه أو طعمه ، فيكون أصله : (يتسنن) على وزن (يتفعل) بثلاث نونات ، فأبدل من الثالثة (ألفا) لتكرر الأمثال ، فصار : (يتسنى) ، فحذفت (الألف) للجزم ، فبقي (يتسن) ، فجيء (بالهاء) لبيان حركة النون في الوقف .

ويحتمل أَنْ يكون معناه : لم تغيره السنون ، فتكون (الهاء) فيه أصلية لام الفعل ؛ لأن أصل : (سنة : سنهة) ، ويكون سكونها للجزم ، فلا يجوز حذفها في الوصل ولا في الوقف .

---

(١) قال أبو عمر الشيباني : ﴿ لم يتسنه ﴾ لم يتغير من قوله تعالى : ﴿ من حمأ مسنون ﴾ ثم أبدل من احدى النونين ياء كما قيل تقصيت وتظنيت وقصيت اظافري بين قال أبو جعفر والقولان خطأ لو كان من قولهم أسن الماء إذا انتن لكان يتأسن قال أبو اسحاق وليس مسنون لان مسنونا مصبوب على سنة الارض قال أبو جعفر والصحيح انه من السنة أي لم تغيره السنون .

قوله : [٢٦٠] ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْـرَاهِيمُ ﴾ : العامل في : (إذ) فعل مضمر ، تقديره : (واذكر يا محمد إذ قال إبراهيم) .

قوله : ﴿ كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ : (كيف) في موضع نصب ، وهي سؤال عن حال ، تقديره : (رب أرني بأي حال تحيي الموتى) .

قوله : ﴿ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ ، (اللام) : متعلقة بفعل مضمر ، تقديره : (ولكن سألتك ليطمئن قلبي ، أو ولكن أرني ليطمئن قلبي) .

قوله : ﴿ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ ، أي : على كل جبل من كل واحد جزءاً ، وذلك أعظم في القدرة .

قوله : ﴿ سَعْيًا ﴾ : مصدر في موضع الحال .

قوله : [٢٦١] ﴿ مِائَةُ حَبَّةٍ ﴾ : ابتداء وما قبله خبره ، ويجوز في الكلام : (مائةً) بالنصب على معنى : أنبتت مائة حبة .

قوله : [٢٦٣] ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ : ابتداء ونعته ، والخبر محذوف ، تقديره : (قول معروف أولى بكم) .

قوله : ﴿ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾ : ابتداء وخبر ، و(يتبعها) نعت للصدقة في موضع خفض . و(أذى) مقصور لا يظهر فيه الإعراب (كهدى) ، وموضعه رفع بفعله .

قوله : [٢٦٤] ﴿ كَالَّذِي يُنْفِقُ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (إبطالا كالذي) ، وكذلك : ﴿ رِئَاءَ ﴾ نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (إنفاقا رياء) . ويجوز أنْ يكون (رياءً) مفعولا من أجله ، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال .

قوله : ﴿ أَصَابَهَا وَابِلٌ ﴾ : في موضع خفض على النعت لـ (جنة) أو لـ (ربوة) ، كما تقول : مررت بجارية في دار اشتراها زيد .

قوله : [٢٦٦] ﴿ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ : في موضع رفع نعت (للجنة) ، و﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ﴾ : نعت ثان ، أو في موضع نصب على الحال من (جنة) ؛ لأنها قد نعتت ، ويجوز أنْ تكون خبر كان .

قوله : [٢٦٤] ﴿ عَلَيْهِ تُرَابٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خفض نعت لـ (صفوان) .

قوله : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيتًا ﴾ : كلاهما مفعول من أجله .

و (الصفوان) عند الكسائي واحد ، وجمعه : (صِفوان ، وصُفِيّ ، وصِفِيّ) . وقيل : يجوز أَنْ يكون جمعا وواحدا . وقيل : (صفوان) بكسر الأول جمع (صفا) ، كأخ وإخوان .

وقال الأخفش : (صفوان) بالفتح جمع : (صفوانة) ، وإنما قال : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ ؛ لأن الجمع يذكر .

قوله : [٢٦٨] ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ ﴾ : (شيطان) فيعال من : (شطن) إذا بعد ، ولا يجوز أَنْ يكون (فعلان) من تشيط وشاط ؛ لأن سيبويه حكى : (شيطنته فتشيطن) ، فلو كان من (شاط) لكان شيطته على وزن : (فعلته) ، وليس هذا البناء في كلام العرب ، فهو إذا : (فَيْعَلْته) كبيطرته ، فالنون أصليه والياء زائدة ، فلا بد أَنْ يكون (النون) (لاما) ، وأن يكون : (شيطان) فيعالا من (شطن) إذا بعد ، كأنه لما بعد من رحمة الله سمي بذلك .

قوله : [٢٧٠] ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ ، [٢٧٢] ﴿ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ : (ما) في ذلك في موضع نصب لوقوع الفعل الذي بعده عليه ، وهو شرط .

فأما : ﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ ﴾ فـ (ما) حرف ناف ، و(الهاء) في قوله : [٢٧٠] ﴿ فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ ﴾ تعود على : النذر ، أو على الإنفاق .

قوله : [٢٧١] ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [(١)] ، في : (نِعْم) أربع لغات :

(نَعِمَ) مثل : عَلِمَ ، و(نعِمَ) بكسر النون اتباعا لكسرة العين ؛ لأنه حرف حلق ينبعه ما قبله في الحركة في أكثر اللغات . و(نَعْم) بترك النون مفتوحة على أصلها ، وتسكن العين استخفافا . و(نِعْم) بكسر النون لكسرة العين ، ثم تسكن العين استخفافا ، فمن (كسر النون والعين) من القراء احتمل أَنْ يكون (كسر العين) على لغة من كسرها وأتبع النون بها ، ويحتمل أَنْ يكون على لغة من (أسكن العين وكسر النون) ؛ لكن (كسر العين) لالتقاء الساكنين . فأما (إسكان العين مع الإدغام) فمحال لا يجوز ولا يمكن في النطق . ومن (فتح النون وكسر العين) جاز أَنْ يكون قرأ على لغة من قال : (نعم مثل علم) .

---

(١) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ فَقَالَ قَوْمٌ : "مَا "هِيَ صِلَةٌ كَقَوْلِهِ ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ، أَيْ عَنْ قَلِيلٍ ، وَقَالَ آخَرُونَ : "مَا "اسْمٌ يَرْتَفِعُ بِنِعْمَ مِثْلَ "ذَا "بِـ "حَبَّ "ثُمَّ جَعَلُوا حَبَّذَا وَنِعِمَّا اسْمًا وَاحِدًا ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : الْأَصْلُ : ﴿ فَنِعْمَ مَا هِيَ ﴾ فَحَذَفُوا "مَا "الْأَخِيرَةَ اخْتِصَارًا ، وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فِنِعْمَ مَا هِيَ ﴾ وَرَوَى الْحُلْوَانِيُّ ، عَنْ عَاصِمٍ (فَنِعِمَّا) مُخَفَّفًا ، وَأَخْطَأَ[إعراب القراءات السبع :١/ ١٠٣] .

ويجوز أَنْ يكون (أسكن العين) استخفافا ، فلما اتصلت بالمدغم كسرها لالتقاء الساكنين ، و(ما) في موضع نصب على التفسير . وفي : (نعم) ضمير مرفوع بـ (نعم) وهو ضمير الصدقات . (هي) مبتدأ ، وما قبلها الخبر ، تقديره : (إنْ تبدوا الصدقات فهي نعم شيئا) .

قوله : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ : (من) جزمه عطفه على موضع (الفاء) في قوله : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ : ومن رفع فعلى القطع ، فمن قرأ : (بالنون) ورفع قدره : (ونحن نكفر) . ومن قرأ : (بالياء) ورفع قدره : (والله يكفر عنكم) .

قوله : [٢٧٢] ﴿ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من (الكاف والميم) في : (إليكم) .

قوله : [٢٧٣] ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ : (اللام) متعلقة بمحذوف ، تقديره : (أعطوا للفقراء) .

قوله : ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر في : (أحصروا) ، و(يحسبهم) حال من الفقراء أيضا ، وكذلك : ﴿ تَعْرِفُهُمْ ﴾ ، وكذلك : ﴿ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ . ويحسن أَنْ يكون ذلك حالا من المضمر في : ﴿ أُحْصِرُوا ﴾ .

ويحتمل أَنْ يكون ذلك كله منقطعا مما قبله لا موضع له من الإعراب . و﴿ إِلْحَافًا ﴾ : مصدر في موضع الحال .

قوله : [٢٧٤] ﴿ سِرًّا وَعَلانِيَةً ﴾ : حالان من المضمر في : (ينفقون) .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ : ابتداء وخبر .

قوله : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ : ابتداء وخبر أيضا . ودخلت (الفاء) لما في (الذين) من الإبهام ، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط ، فدخلت (الفاء) في خبره على المشابهة بالشرط . وإنما تشابه الذي الشرط إذا كان في صلته فعل نحو : الذي يأتيني فله درهم . ولو قلت : الذي زيد في داره فله درهم قبح ، دخول (الفاء) في خبره ؛ إذ لا فعل في صلته ولا يكون هذا في الذي إلا إذا لم يدخل عليه عامل يغير معناه ، فإن دخل عليه عامل يغير معناه لم يجز دخول (الفاء) في خبره ، نحو : لعل الذي يقوم زيد ، وليت الذي يخرج عمرو . ولا يجوز دخول (الفاء) في خبره لتغير معناه بما دخل عليه ، فافهمه .

قوله : [٢٧٥] ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ ﴾ : ابتداء ، وخبر : ﴿ لا يَقُومُونَ ﴾ وما بعده .

قوله : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ : ذكر جاء حمله على المعنى ؛ لأنه بمعنى : فمن جَاءه وعظ . وقيل : ذكر ؛ لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي ؛ إذ لا ذكر لها من لفظها . وقيل : ذكر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبينه بـ (الهاء) .

قوله : ﴿ الرِّبَا ﴾ من الواو ، وتثنيته : (رِبَوان) عند سيبويه ، وتكتب بالألف .

وقال الكوفيون : يكتب بالياء ، ويثنى بالياء ؛ لأجل الكسرة التي في أوله ، وكذلك يقولون في : (ذوات) الواو الثلاثية إذا انكسر الأول أو انضم ، نحو : ربا وضُحى ، فإن (انفتح الأول) كتبوه (بالألف وثنوه بالواو) ، كما قال البصريون ، نحو : صفا .

قوله : [٢٨٠] ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (كان) : تامة لا تحتاج إلى خبر ، تقديره : (وإن وقع ذو عسرة) وهو شائع في كل الناس ، ولو نصبت (ذا) على خبر (كان) لصار مخصوصا في قوم بـ (أعيانهم) ، فلهذه العلة أجمع القراء المشهورون على رفع (ذو) .

فأما قوله : [٢٨٢] ﴿ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ : فمن رفع (تجارة) جعل (كان) بمعنى : وقع وحدث ، و﴿ تُدِيرُونَهَا ﴾ : نعت للتجارة . وقيل : خبر كان ، ومن نصب (تجارة) أضمر في كان اسمها ، تقديره : (إلا أنْ تكون التجارة تجارة مدارة بينكم) . و(أَنْ) من : (إلا أنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

قوله : [٢٨٠] ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[1] : ابتداء وخبر ، وهو من التأخير .

ومن قرأ : ﴿ مَيْسُرِهِ ﴾ (بالإضافة) فهو بعيد ؛ إذ ليس في الكلام مفعُل ، فأما (مفعلة) فقد جاء في الكلام ، وهو قليل ، ولم يقرأ به غير نافع ، و(مَفْعَل ومَفْعَلة) في الكلام كثير .

قوله : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ خبره .

قوله : [٢٨١] ﴿ تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ : في موضع نصب نعت لـ (يوم) .

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ ميسرة ﴾ أفصح اللغات ، وهي لغة أهل نجد ، و﴿ ميسرة ﴾ وإن كانت لغة أهل الحجاز ، فهي من الشواذ لا يوجد في كلام العرب مفعلة ، إلا حروف معدودة شاذة ليس منها شيء ، إلا يقال فيه : مفعلة ، وأيضا فإن الهاء زائدة ، وليس في كلام العرب مفعل البتة ، وقراءة من قرأ : ﴿ إلى ميْسُرة ﴾ لحن لا يجوز ، قال الأخفش سعيد : ولو قرءوا : (إلى ميسِرة) لكان أشبه ، والذي قال الأخفش حسن ، يقال : جلست مجلسا ومفعل كثير ، قال الأخفش : ويجوز : (إلى موسرة) ، مثل : مدخلة [إعراب القرآن :١/ ١٣٦] .

قوله : [٢٨٢] ﴿ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ ﴾ : ابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (فرجل وامرأتان يقومان مقام الرجلين) ، وفي : (يكونا) ضمير الشهيدين ، وهو اسم (كان) ، و(رجلين) خبرها . وقيل التقدير : (فرجل وامرأتان يشهدون) ، وهذا الخبر المحذوف هو العامل في : ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ .

قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ : موضع (أَنْ) نصب ، والعامل فيه الخبر المحذوف وهو : (يشهدون) على تقدير : (لأن) ، كما تقول : أعددت الخشبة ليميل الحائط فأدعمه ، وهو كقول الشاعر[1] : [المتقارب]

فَلِلمَوتِ ما تَلِدُ الوالِـــــــدَه

قوله : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ ﴾ : في موضع رفع صفة (لرجل وامرأتين) ، ولا يدخل معهم في الصفة ، قوله : ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ ؛ لاختلاف الإعراب في الموصوفين ، ولا يحسن أَنْ يعمل في : (أَنْ تضل)

﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ﴾ ؛ لأنهم لم يؤمروا بالإشهاد ؛ لأن تضل إحدى المرأتين .

قوله : ﴿ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب ، تقديره : (وأدنى من أَنْ لا ترتابوا) .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ تَكُونَ ﴾ : في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

قوله : ﴿ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ ، (أَنْ) : في موضع نصب ، تقديره : (فليس عليكم جناح في أَنْ لا تكتبوها) .

قوله : ﴿ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ ﴾ : يجوز أَنْ يكونا فاعلين ، ويكون : (يضار) يفاعل ، ويجوز أَنْ يكونا مفعولين لم يسم فاعلها ، ويكون (يضار) يفاعل ، والأحسن أَنْ يكون يفاعل ؛ لأن بعده : ﴿ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾ يخاطب الشهداء .

و(الهاء) في : ﴿ وَلِيُّهُ ﴾ : تعود على الدين . وقيل : تعود على صاحب الدين ، وهو : (اليتيم والعيي) . وقيل : تعود على المطلوب .

قوله : [٢٨٣] ﴿ فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾[2] ، ﴿ فَرِهَانٌ ﴾ : مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (فرهان مقبوضة تكفى من ذلك) .

---

(١) البيت لشتيم بن خويلد الفزاري ، ت ١٢ق هـ ، شاعر جاهلي ، له قطع متفرقة ، وأشهر بيت له :
فَإِن يَكُنِ المَوتُ أَفنَاهُمُ فَلِلمَوتِ ما تَلِدُ الوالِدَه

و (رهان) جمع (رَهْن) ، كبغل وبغال . ومن قرأ : ﴿ فَرُهُنٌ ﴾ فهو جمع : (رهـان) ، ككتاب وكتب . ومن (أسكن الهاء) فعلى الاستخفاف . وقد قيل : إنَّ (رُهُناً) جمع (رَهْـن) كسقف وسقف .

قوله : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ : (الياء) التـي في اللفـظ في : (الـذي) في قـراءة ورش (بدل) من الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل في : (اؤتمـن) ، (ويـاء الـذي) حـذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت إذا خففت الهمزة .

قوله : ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[1] : (آثم) خبر (إنَّ) ، و(قلبه) رفع بفعله وهـو : (الآثـم) . ويجوز أَنْ ترفع : (آثما) بالابتداء ، و(قلبه) بفعله ويسد مسد الخبر ، والجملـة خـبر : (إنَّ) . ويجوز أَنْ تجعل (آثما) خبر : (إنَّ) ، و(قلبه) بدلا من الضمير في : (آثم) ، وهو بدل البعض من الكل .

وأجاز أبو حاتم نصب : (قلبه) بـ (آثم) ، ثم نصبه على التفـسير ، وهـو بعيـد ؛ لأنـه معرفة .

قوله : [٢٨٤] ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ : مـن جـزم عطـف عـلى ﴿ يُحَاسِبْكُمْ ﴾ الذي هو جواب الشرط .

وروي عن ابن عباس ، والأعرج أنهما قرءاه (بالنصب) على إضمار (أَنْ) ، وهو عطـف على المعنى كما قدمنا في : ﴿ فَيُضَاعِفَهُ ﴾ ، فـ (الفاء) لعطف مصدر على مصدر حملا عـلى المعنى الأول ، وقد فسرناه . وقرأ عاصم ، وابن عامر : (بالرفع) على القطع من الأول .

=

(١) ﴿ فِرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو (فَرُهُنٌ) . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (فَرِهَانٌ) وَهُمَا جَمْعَانِ فِـ (رَهْنٍ) وَ(رِهَانٍ) كَبَحْرٍ وَبِحَارٍ ، وَأَمَّا "رَهْنٌ "فَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ : أَنَّ رِهَانًا جَمْعُ رَهْنٍ ، ثُمَّ جُمِعَ الرِّهَانُ رُهُنًا ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ [إعراب القراءات السبع :١/ ١٠٥] .

(٢) ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ فيه وجوه : إن شئت رفعت آثما على أنه خبر (إن) و(قلبه) فاعل سد مسد الخبر ، وإن شئت رفعت (آثما) على الابتداء و(قلبه) فاعل وهما في موضع خبر (إن) ، وإن شئت رفعت (آثما) على أنه خبر الابتداء يُنْوَى به التأخير ، وإن شئت كان (قلبه) بدلا من (آثم) ، كما تقول : هو قلب الآثم ، وإن شئت كان بدلا من المضمر الذي في (آثم) ، وأجاز أبو حاتم : ﴿ فإنه آثم قلبه ﴾ قال : كما تقول : هو آثم قلب الإثم ، قال : ومثله : أنت عربي قلبا على المصدر ، قال أبو جعفر : وقد خُطِّئَ أبو حاتم في هذا لأن قلبه معرفة ، ولا يجوز ما قال في المعرفة ، لا يقال : أنت عربي قلبه [إعراب القرآن :١/ ١٤٠] .

قوله : [٢٨٥] ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِالله ﴾ : ابتداء وخبر ، ووحد (آمن) ؛ لأنه حمل على لفظ (كل) ، ولو حمل على المعنى ، لقال : آمنوا .

قوله : [٢٨٦] ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، ﴿ وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا ﴾ ، ﴿ وَلا تُحَمِّلْنَا ﴾ لفظه كله لفظ النهي ، ومعناه : الطلب ، وهو مجزوم .

قوله : ﴿ وَاغْفِرْ لَنَا ﴾ ، ﴿ وَارْحَمْنَا ﴾ ، ﴿ فَانْصُرْنَا ﴾ لفظه كله لفظ الأمر ، ومعناه : الطلب ، وهو مبني على الوقف عند البصريين ، ومجزوم عند الكوفيين . وحكى الأخفش : أخذه الله بذلك ، وواخذه لغتان .

قوله : ﴿ رَبَّنَا ﴾ : نداء مضاف .

قوله : ﴿ سَمِعْنَا ﴾ ، معناه : قبلنا ما أمرتنا به ، ومنه قول المصلي : سمع الله لمن حمده ، أي : قبل منه حمده . ولفظه لفظ الخبر ، ومعناه : الدعاء والطلب ، مثل قولك : غفر الله لي ، معناه : اللهم اغفر لي .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة آل عمران

قوله تعالى : [١] ﴿ الم ﴾ مثل : ﴿ الم . ذَلِكَ ﴾ [البقرة :١-٢] . فأما (فتحة الميم) : فيجوز أَنْ تكون فتحت لسكونها وسكون اللام بعدها . ويجوز أَنْ تكون فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ، ولم ينو عليها الوقف . ويجوز أَنْ تكون فتحت ؛ لأنه نوى عليها الوقف فألقى عليها حركة ألف الوصل المبتدأ بها ، كما قالوا : واحد اثنان ثلاثة أربعة ، فألقوا حركة الهمزة من أربعة على الهاء من ثلاثة ، وتركوها على حالها ولم يغلبوها تاء عند تحريكها ؛ إذ النية فيها الوقف .

وقال ابن كيسان : (ألف الله) (١) وكل ألف مع لام التعريف : (ألف قطع) بمنزلة : قد ؛ وإنما وصلت لكثرة الاستعمال ، فمن حرك الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي بمنزلة القاف من (قد) من (الله) ، ففتحها بفتحة الهمزة .

وأجاز الأخفش : كسر الميم لالتقاء الساكنين ، وهو غلط لا قياس له لثقله .

قوله : [٢] ﴿ اللهُ لا إِلَـهَ إِلا هُـوَ ﴾ : (الله) مبتدأ ، وخبره : [٣] ﴿ نَـزَّلَ عَلَيْـكَ الْكِتَابَ ﴾ . ﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ : (لا إله) في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف ، و﴿ إِلا هُوَ ﴾ : بدل من : موضع : ﴿ لا إِلَهَ ﴾ . وقيل : هو ابتداء وخبر في موضع الحال من الله . وقيل : من المضمر في نزل ، تقديره : (نزل الله عليك الكتاب متوحدا بالربوبية) . وقيل : هو بدل من : موضع لا إله .

---

(١) قرأ الحسن ، وعمرو بن عبيد ، وعاصم بن أبي النجود ، وأبو جعفر الرؤاسي : ﴿ الم أله ﴾ بقطع الألف ، قال الأخفش سعيد : ويجوز : ﴿ الم الله ﴾ بكسر الميم لالتقاء الساكنين ، قال أبو جعفر : القراءة الأولى قراءة العامة ، وقد تكلم فيها النحويون القدماء ، فمذهب سيبويه : أن الميم فتحت لالتقاء الساكنين ، واختاروا لها الفتح لئلا يجمعوا بين كسرة وياء وكسرة قبلها ، قال سيبويه : ولو أردت الوصل ، لقلت : ﴿ الم الله ﴾ ففتحت الميم لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بأين وكيف ، قال الكسائي : حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف ، فقلت : (الم الله) و(الم) اذكروا و(الم) اقتربت ، وقال الفراء : الأصل : (الم أله) ، كما قرأ الرؤاسي ألقيت حركة الهمزة على الميم ، وقال أبو الحسن بن كيسان : الألف التي مع اللام بمنزلة : (قد) ، وحكمها حكم ألف القطع لأنهما حرفان جاءا لمعنى ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال ، فلهذا ابتدئت بالفتح ، قال أبو إسحاق : الذي حكاه الأخفش من كسر الميم خطأ لا يجوز ، ولا تقوله العرب لثقله [إعراب القرآن :١/ ١٤٣] .

قوله : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ : في موضع الحال من الكتاب ، فـ (الباء) متعلقة بمحذوف ، تقديره : (نزل عليك الكتاب ثابتا بالحق) ، ولا تتعلق (الباء) بـ (نزل) ؛ لأنه قد تعدى إلى مفعولين ، أحدهما : بحرف ، فلا يتعدى إلى ثالث . وكذلك : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ، تقديره : (نزل عليك الكتاب محققا مصدقا لما بين يديه) ، وهما حالان مؤكدان .

قوله : [٢] ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ : نعتان لله ، و(القيوم) : فيعول ، من قام بالأمر ، وقد ذكر .

قوله : [٣] ﴿ التَّوْرَاةَ ﴾ : وزنها : (فَوْعَلَة) ، وأصلها : (وَوْرِيَة) مشتقة من : وَرِيَ الزندُ ، فـ (التاء) بدل من : (واو) . ومن وَرِيَ الزندُ ، قوله : ﴿ تُورُونَ ﴾ [الواقعة :٧١] ، وقوله : ﴿ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ [العاديات :٢] . وقلبت (الياء) (ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : وزنها : (تَفْعِلَة) ، من وَرِيَ الزندُ أيضا ، و(التاء) غير منقلبة عندهم من (واو) ، وأصلها : (تورية) ، وهذا قليل في الكلام ، و(فَوْعَلَة) كثير في الكلام ، فحمله على الأكثر أولى ، وأيضا فإن (التاء) لم تكثر زيادتها في أول الكلام كما كثرت زيادة (الواو) ثانية .

قوله : [٧] ﴿ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ : مفعولان من أجلهما .

قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : عطف على الله جل ذكره ، فهم يعلمون المتشابه ؛ ولذلك وصفهم الله تعالى بالرسوخ في العلم ، ولو كانوا جهالا بمعرفة المتشابه لما وصفوا بالرسوخ في العلم .

فأما ما روي عن ابن عباس أنه قرأ : ﴿ ويقول الراسخون في العلم آمنا به ﴾ ، فهي (قراءة تخالف المصحف) ، وإن صحت ؛ فتأويلها : (ما يعلمه إلا الله والراسخون في العلم ويقولون آمنا به) ، ثم أظهر الضمير الذي في : (يقولون) ، فقال : ويقول الراسخون .

وقد أفردنا لهذه المسألة كتابا لسعة الكلام فيها .

و (الهاء) في : ﴿ تَأْوِيلَهُ ﴾ تعود على المتشابه . وقيل : تعود على الكتاب وهو القرآن كله .

قوله : [١١] ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف ، تقديره عند الفراء : (كفرت العرب كفرا ككفر آل فرعون) . وفي هذا القول إبهام للتفرقة بين الصلة والموصول .

قوله : [١٣] ﴿ فِئَةٌ ﴾ ، أي : إحداهما فئة .

قوله : ﴿ تُقَاتِلُ ﴾ : في موضع النعت لـ (فئة) ، ولو خفضت (فئة) على البدل من (فئتين) لجاز ، وهي قراءة الحسن ، ومجاهد ، وتكون أخرى في موضع خفض .

قوله : ﴿ وَأُخْرَى ﴾ : في موضع رفع على خبر الابتداء ، وهي صفة قامت مقام الموصوف وهو : ﴿ فِئَةٌ ﴾ ، تقديره : (والأخرى فئة أخرى كافرة) . ويجوز النصب فيهما على الحال ، أي : التقتا مختلفتين .

قوله : ﴿ ترونهم ﴾ : من قرأ بـ (التاء) فموضعه نصب على الحال من : (الكاف والميم) في : (لكم) ، أو في موضع رفع على النعت (لأخرى) ، أو في موضع خفض على النعت (لأخرى) إنْ جعلتها في موضع خفض على العطف على : (فئة) في قراءة من خفضها على البدل من : (فئتين) .

والخطاب في : ﴿ لَكُمْ ﴾ لليهود . وقيل : للمسلمين . وفي هذه الآية وجوه من الإعراب والمعاني على قدر الاختلاف في رجوع الضمائر في قوله : ﴿ ترونهم مثليهم ﴾ ، وعلى اختلاف المعاني في قراءة من قرأ بـ (الياء) في : ﴿ ترونهم ﴾ يطول ذكرها وقد رسمنا لشرحها كتابا مفردا .

قوله : ﴿ مِثْلَيْهِمْ ﴾ : نصب على الحال من : (الهاء والميم) في : ﴿ ترونهم ﴾ ؛ لأنه من رؤية البصر بدلالة قوله : ﴿ رَأْيَ الْعَيْنِ ﴾ . والمضمر المنصوب في : (ترونهم) يعود على : الفئة الأخرى الكافرة ، والمرفوع في قراءة من قرأ بـ (التاء) يعود على : (الكاف والميم) في : (لكم) ، وفي قراءة من قرأ بـ (الياء) يعود على : (الفئة المقاتلة في سبيل الله) ، و(الهاء والميم) في : ﴿ مِثْلَيْهِمْ ﴾ يعودان على : (الفئة المقاتلة في سبيل الله) ، هذا أبين الأقوال ، وفيها اختلاف كثير .

قوله : [١٤] ﴿ وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴾ ، (الله) : ابتداء ، و(حسن) : ابتداء ثان ، و(عنده) خبر : (حسن) ، و(حسن وخبره) : خبر عن اسم الله . و(المآب) وزنه : (مَفْعَل) ، وأصله : (مأوَب) ثم قلبت حركة الواو على الهمزة ، وأبدل من الواو ألف ، مثل : مقال ومكان .

قوله : [١٥] ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ : ابتداء ، و﴿ لِلَّذِينَ ﴾ : الخبر ، و(اللام) متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت (اللام) مقامه ، بمنزلة قولك : لله الحمد . ويجوز الخفض في : (جنات) على البدل من : ﴿ بِخَيْرٍ ﴾ على أنْ تجعل (اللام) في : (الَّذِينَ) متعلقة بـ (أنبئكم) ، أو تجعلها صفة لـ (خير) ، ولو جعلت (اللام) متعلقة بمحذوف قامت مقامه لم

يجز خفض (جنات) ؛ لأن حروف الجر والظروف إذا تعلقت بمحذوف تقوم مقامه صار فيها ضمير مقدر مرفوع ، واحتاجت إلى ابتداء يعود عليه ذلك الضمير ، كقولك : لزيد مال ، وفي الدار زيد ، وخلفك عمرو ، فلا بد من رفع جنات إذا تعلقت اللام بمحذوف .

ولو قدرت أنْ تتعلق (اللام) بمحذوف على أنْ لا ضمير فيها لرفعت (جنات) بفعلها ، وهو مذهب الأخفش في رفعه ما بعد الظروف وحروف الخفض بالاستقرار ، وإنما يحسن ذلك عند حذاق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها ، فحينئذ يتمكن ويحسن رفع الاسم بالاستقرار .

وقد شرحناه بأبين من هذا في مواضع أخرى في هذا الكتاب ، ومثلناه بأمثله . وكذلك إنْ كانت أحوالا مما قبلها .

قوله : [١٦] ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ ﴾ : (الذين) في موضع خفض بدل من : ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ، وإن شئت في موضع رفع على : هم ، وإن شئت في موضع نصب على المدح .

وقوله : [١٧] ﴿ الصَّابِرِينَ ﴾ بدل من : (الذين) على اختلاف الوجوه المذكورة .

قوله : [١٨] ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ : حال من (هو) مؤكدة .

قوله : [١٩] ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ ﴾ : من فتح (إنَّ) ، وهي قراءة : (الكسائي) ، جعلها بدلا من : (أنْ الأولى) في قوله : [١٨] ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ ﴾ وهو بدل الشيء من الشيء وهو هو ، ويجوز أنْ يكون البدل بدل الاشتمال على تقدير اشتمال الثاني على الأول ؛ لأن الإسلام يشتمل على شرائع كثيرة ، منها التوحيد المتقدم ذكره ، وهو بمنزلة قولك : سلب زيد ثوبه .

ويجوز أنْ تكون (أنَّ) في موضع خفض بدلا من : القسط بدل الشيء من الشيء وهو هو .

قوله : [١٩] ﴿ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ : مفعول من أجله . وقيل : حال من : (الذين) .

قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ ﴾ : (من) شرط في موضع رفع بالابتداء .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ : خبره ، و(الفاء) جواب الشرط ، والعائد على المبتدأ من خبره محذوف ، تقديره : (سريع الحساب له) . ويجوز رفع ﴿ يَكْفُرْ ﴾ على أن تجعل (مَنْ) بمعنى : (الذين) ، وتقدر حذف لهم من الخبر .

قوله : [٢٠] ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ : (مَنِ) في موضع رفع عطف على (التاء) في : (أسلمت) . ويجوز أَنْ يكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (ومن اتبعن أسلم وجهه لله) . ويجوز أَنْ يكون في موضع خفض عطفا على (الله) .

قوله : [٢١] ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ ﴾[1] خبر : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ ﴾ ، ودخلت (الفاء) للإبهام الذي في : (الذين) مع كون الفعل في صلة (الذين) ، مع أَنَّ (الذين) لم يغير معناها ، العامل فلا يتم دخول (الفاء) في خبر الذي حتى يكون الفعل في صلته ، ويكون لم يدخل عليه عامل يغير معناه . فبهذين الشرطين تدخل (الفاء) في خبر (الذي) ، فمتى نقصا أو نقص واحد منهما لم يجز دخول (الفاء) في خبره . وقد تقدم ذكر هذا .

قوله : [٢٣] ﴿ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع النعت لـ (فريق) ، أو في موضع الحال ؛ لأن النكرة قد نعتت ؛ ولأن (الواو) واو الحال .

قوله : [٢٥] ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ ﴾ : (كيف) سؤال عن حال ، وهي هنا تهدد ووعيد ، وموضعها نصب على الظرف ، والعامل فيها المعنى الذي دلت عليه (كيف) ، تقديره : (فعلى أي حال يكونون حين يجمعون ليوم لا شك فيه) ، والعامل في : (إذا) ما دلت عليه (كيف) ، والظروف متسع فيها ، تعمل فيها المعاني التي يدل عليها الخطاب بخلاف المفعولات . فهذا أصل يكثر دوره في القرآن والكلام .

قوله : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ : في موضع خفض نعت لـ (يوم) .

قوله : ﴿ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في : (كسبت) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ وهذه الجملة هي خبر : إن ، ودخلت الفاء لما يتضمن الموصول من معنى اسم الشرط كما قدّمناه ، ولم يعب بهذا الناسخ لأنه لم يغير معنى الابتداء ، أعني : إن . ومع ذلك في المسألة خلاف : الصحيح جواز دخول الفاء في خبر : إن ، إذا كان اسمها مضمناً معنى الشرط ، وقد تقدّمت شروط جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ ، وتلك الشروط معتبرة هنا ، ونظير هذه الآية في دخول الفاء ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ﴾ ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ﴾ ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾ . ومن منع ذلك جعل الفاء زائدة ، ولم يقس زيادتها . .

قوله : [٢٦] ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾[1] : نصب على النداء المضاف ، ولا يجوز عند سيبويه أنْ يكون نعتا لقوله : ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ ، ولا يوصف عنده : ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ لأنه قد تغير بما في آخره . وأجاز غيره من البصريين والكوفيين أنْ يكون : ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ صفة : ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ كما جاز مع : (يالله) .

قوله : ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ : في موضع الحال من المضمر في : ﴿ مَالِكَ ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَتُعِزّ ﴾ ، ﴿ وَتُذِلُّ ﴾ . ويجوز أنْ يكون هذا كله خبر ابتداء محذوف ، أي : أنت تؤتي الملك وتنزع الملك .

قوله : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ مَالِكَ ﴾ . ويجوز أنْ تكون الجملة خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (أنت بيدك الخير) .

قوله : [٢٧] ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ ، مثل : ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ في وجهيه ، وكذلك : ﴿ وَتُخْرِجُ ﴾ ، ﴿ وَتَرْزُقُ ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ تُقَاةً ﴾ : وزنها : (فُعَلَة) ، وأصلها : (وُقَيَة) ، ثم أبدلوا من (الواو) (تاء) ، كتُجاه وتُكَأَة ، فصارت : تُقَيَة ، ثم قلبت (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : (تقاة) .

قوله : [٣٠] ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ : (يوم) منصوب بـ (يحذركم) ، أي : ويحذركم الله نفسه في يوم تجد ، وفيه نظر . ويجوز أنْ يكون العامل فيه فعلا مضمرا ، أي : اذكر يا محمد يوم تجد .

ويجوز أنْ يكون العامل فيه المصير ، أي : وإليه المصير في يوم تجد . ويجوز أنْ يكون العامل فيه : (قديرا) ، أي : قدير في يوم تجد .

---

(١) ﴿ مالك الملك تؤتي الملك من تشاء ﴾ وهذا لا يقدمه أحد بين يدي دعائه ، ﴿ مالك الملك ﴾ منصوب عند سيبويه على أنه نداء ثان ، ولا يجوز أن يكون عنده صفة لقوله : ﴿ اللهم ﴾ من أجل الميم ، وخالفه محمد بن يزيد ، وإبراهيم بن السري في هذا ، وقالا : يجوز أن يكون صفة كما يكون صفة إذا جئت بيا ، ﴿ تؤتي الملك من تشاء ﴾ روى محمد بن إسحاق ، عن محمد بن جعفر بن الزبير : أن وفد نجران أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقرأ عليهم : سورة آل عمران وفسر لهم من أولها إلى رأس الثمانين ، فقال : تؤتي الملك من تشاء (ملك النبوة) ، قال ابن إسحاق : وكانوا نصارى فأعلم الله جل وعز بعنادهم وكفرهم ، وأن عيسى صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الله جل وعز أعطاه آيات تدل على نبوته من إحياء الموتى وغير ذلك ، فإن الله عز وجل منفرد بهذه الأشياء[إعراب القرآن :١/ ١٥٠] .

قوله : ﴿ مُحْضَرًا ﴾ : حال من المضمر المحذوف من صلة (ما) ، تقديره : (ما عملته من خير محضرا) .

قوله : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوَءٍ ﴾ : (ما) في موضع نصب عطف على (ما الأولى) ، و﴿ تَوَدُّ ﴾ : حال من المضمر المرفوع في : (عملت الثاني) . فإن قطعتها مما قبلها وجعلتها للشرط جزمت : (تود) تجعله جوابا للشرط وخبرا لـ (ما) . ويجوز أنْ تقطعها من الأول على أنْ تكون بمعنى : (الذي) في موضع رفع بالابتداء . و﴿ تَوَدُّ ﴾ الخبر .

قوله : [٣٤] ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾ : نصب على الحال من الأسماء التي قبلها بمعنى متناسبين بعضهم من بعض . وقيل : هي بدل مما قبلها .

قونه : [٣٥] ﴿ إِذْ قَالَتِ ﴾ ، العامل في : (إذ) ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، أي : والله سميع عليم حين قالت . وقيل : العامل : اصطفى ، أي : واصطفى آل عمران إذ قالت ، وفيه نظر .

وقيل : العامل فيه مضمر ، تقديره : (واذكر يا محمد إذ قالت) ، فعلى هذا التقدير يحسن الابتداء بها ، ولا يحسن على غيره .

قوله : ﴿ مُحَرَّرًا ﴾ : حال من : (ما) . وقيل : تقديره : (غلاما محررا) ، أي : خالصا لك ، ووقعت (ما) لمن يعقل للإبهام ، كما قالت العرب : خذ من عبيدي ما شئت .

وحكى سيبويه : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، وكما قال الله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء :٣] ، و(الهاء) في : [٣٦] ﴿ وَضَعَتْهَا ﴾ تعود على (ما) ومعناها : التأنيث .

قوله : ﴿ وَضَعَتْهَا أُنْثَى ﴾ : (أنثى) حال من المضمر المنصوب في : (وضعتها) ، ويجوز أنْ يكون بدلا منه .

قوله : ﴿ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ : من (ضم التاء وأسكن العين) لم يبتدئ بقوله : ﴿ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ ؛ لأنه من كلام أم مريم ، ومن (فتح العين وأسكن التاء) ابتدأ به ؛ لأنه ليس من كلام أم مريم ، ومثله : من كسر التاء وأسكن العين ، وهي قراءة تروى عن ابن عباس .

قوله : [٣٧] ﴿ زكرياء ﴾ : (همزة) زكرياء (للتأنيث) ، ولا يجوز أنْ تكون للإلحاق ؛ لأنه ليس في أصول الأبنية مثال على وزنه فيكون ملحقا به ، ولا يجوز أنْ تكون منقلبة ؛ لأن الانقلاب لا يخلو أنْ يكون من حرف من نفس الكلمة أو من حرف الإلحاق ، فلا يجوز أنْ

يكون من نفس الكلمة ؛ لأن (الياء والواو) لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف ، ولا يجوز أنْ يكون من حرف الإلحاق ؛ إذ ليس في أصول الأبنية بناء يكون هذا ملحقا به ، فلا يجوز أنْ تكون الهمزة إلا للتأنيث ، وكذلك الكلام على قراءة من قصر (الألف) التي هي للتأنيث لهذه الدلائل .

قوله : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ ﴾ : (كلما) ظرف زمان ، والعامل فيه : (وجد) ، أي : أي وقت دخل عليها وجد عندها رزقا .

قوله : [٣٨] ﴿ هُنَالِكَ ﴾(١) : ظرف زمان ، والعامل فيه : (دعا) ، أي : دعا زكريا ربه في ذلك الحين . وقد تكون : (هنالك) في موضع آخر ظرف مكان وهو أصلها . وإنما اتسع فيها فوقعت للزمان بدلالة الحال والخطاب ، وربما احتملت الوجهين جميعا نحو قوله : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لله ﴾ [الكهف :٤٤] ، ويدل على أنْ أصلها المكان ، أنك تقول : اجلس هنالك ، تريد المكانَ ، ولا يجوز سر هنالك تريد الزمان . و(الظرف) هنا و(اللام) للتأكيد ، و(الكاف) للخطاب لا موضع لها من الإعراب .

قوله : ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾ ، وزنها : (فُعُّولَة) ، من : ذرأ الله الخلق ، وكان أصلها على هذا : (ذروءة) ، فأبدلوا من (الهمزة) (ياء) ، فاجتمع (ياء وواو) والأول ساكن ، فأدغموا (الياء في الواو) على إدغام الثاني في الأول (استثقالا للواوات) ، وكسرت (الراء) لتصح (الياء الساكنة) المدغمة . وقيل : (ذرية) (فعيلة) من الذر ، فكان أصل الذرية أنْ يكون اسما لصغار ولد الرجل ، ثم اتسع فيه فكان أصلها على هذا ذريرة ، ثم أبدلوا من (الراء الأخيرة) (ياء) ، وأدغمت الأولى فيها وذلك لاجتماع الراءات ، كما قالوا : تظنيت في تظننت لاجتماع النونات . وقيل : وزن : (ذرية) (فعولة) من ذروت ، فأصلها على هذا : (ذرورة) ، ثم فعل بها مثل الوجه المتقدم الذي قبل هذا ، وكسرت الراء المشددة لتصح الياء الساكنة .

قوله : [٣٩] ﴿ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي ﴾(٢) : ابتداء وخبر في موضع الحال من (الهاء) في : ﴿ فَنَادَتْهُ ﴾ . و(يصلي) في موضع الحال من المضمر في : (قائم) .

---

(١) ﴿ هنالك ﴾ في موضع نصب ، لأنه ظرف يتضمن المكان وأحوال الزمان ، وهو مبني لأنه بمنزلة : ذلك ، وهنا بمنزلة : هذا ، وبنو تميم يقولون : هناك بمنزلة : هنالك ، واللام مكسورة لالتقاء الساكنين .

(٢) قال أبو حيان : في قوله : ﴿ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ قالوا : دلالة على جواز قيام الإمام في محرابه ، وقد كرهه أبو حنيفة ، وقال : كان ذلك شرعاً لمن قبلنا .

قوله : [٤٠] ﴿ عَاقِرٌ ﴾ : إنما جاء بغير (هاء) على النسبة ، ولو أتى على الفعل لقال : عقيرة بمعنى : معقورة ، أي : بها عقر يمنعها من الولد .

قوله : [٣٩] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ : حال من : (يحيى) ، وهي حال مقدرة ، وكذلك : ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا ﴾ .

قوله : [٤٠] ﴿ كَذَلِكَ اللهُ يَفْعَلُ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب على تقدير : (يفعل الله ما يشاء فعلا مثل ذلك) .

قوله : [٤١] ﴿ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾ : (اجعل) بمعنى : صير ، فهو يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما : بحرف ، وهما : (لي وآية) .

قوله : ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ : (أنْ لا) في موضع رفع خبر : (آيتك) ، ويجوز رفع (تكلم) على أنْ تضمر (الكاف مع أنْ) ، أي : آيتك أنك لا تكلم الناس . و﴿ ثَلَاثَةَ ﴾ : ظرف .

قوله : ﴿ إِلا رَمْزًا ﴾ : استثناء ليس من الأول ، وكل استثناء ليس من جنس الأول فالوجه فيه النصب .

قوله : ﴿ كَثِيرًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، أي : ذكرا كثيرا .

قوله : [٤٢] ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ : (إذ) معطوفة على : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ إذا جعلتها في موضع نصب على : (اذكر) .

قوله : [٤٤] ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾[1] : ابتداء وخبر ، والجملة في موضع نصب بفعل دل عليه الكلام ، تقديره : (إذ يلقون أقلامهم ينظرون أيهم يكفل مريم) ، ولا يعمل في لفظ أي ؛ لأنها استفهام ، ولا يعمل في الاستفهام ما قبله .

قوله : [٤٥] ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ : العامل في : (إذ) ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ ، أي : يختصمون حين قالت الملائكة ، ويجوز أنْ يعمل فيها : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ الثاني كما عمل الأول في : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ ﴾ .

=

ورقق وَرش راء : المحراب ، وأمال الراء ابن ذكوان إذا كانت : المحراب ، مجروراً ونسب ذلك أبو علي إلى ابن عامر . ولم يقيد بالجر .

(١) قال أبو حيان : ارتفع ﴿ أيهم يكفل مريم ﴾ على الابتداء والخبر ، وهو في موضع نصب إما على الحكاية بقول محذوف ، أي : يقولون أيهم يكفل ، ودل على المحذوف : ﴿ يلقون أقلامهم ﴾ .

قوله : ﴿ وَجِيهًا ﴾ ، قوله : ﴿ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ، قوله : ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ﴾ ، قوله : ﴿ وَكَهْلًا ﴾ ، قوله : ﴿ وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، كل ذلك حال من (عيسى) ، وكذلك قوله : [٤٨] ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ﴾ ، وقوله : [٤٩] ﴿ وَرَسُولًا ﴾ . وقيل تقديره : (ونجعله رسولا) فهو مفعول به . وقيل : هو حال ، تقديره : (و يكلمهم رسولا) ، ومن جعل قوله : ﴿ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : ٤٥] الكلمة اسما لـ (عيسى) جاز على قوله في غير القرآن (وجيهٍ) بالخفض على النعت لـ (كلمة) .

﴿ أَنِّي أَخْلُقُ ﴾ : (أنّ) بدل من : (أنّ الأولى) ، والأولى في موضع نصب على تقدير حذف حرف الخفض ، تقديره : (بأني قد جئتكم) . ومن كسر (أني) فعلى القطع والابتداء ، ويجوز أنْ يكون مَنْ فتح : (أني أخلق) جعلها بدلا من : ﴿ آيَةٍ ﴾ ، فتكون (أنّ) في موضع خفض ، ويجوز أنْ تكون (أنّ) في موضع رفع على تقدير حذف مبتدأ ، تقديره : (هي أني أخلق) .

قوله : [٥٠] ﴿ وَمُصَدِّقًا ﴾ : نصب على الحال من (التاء) في : (جئتكم) ، أي : جئتكم مصدقا ، ولا يحسن أنْ يعطف ﴿ وَمُصَدِّقًا ﴾ على ﴿ وَجِيهًا ﴾ ؛ لأنه يلزم أنْ يكون اللفظ : (لما بين يديه) ، والتلاوة : (لما بين يدي) .

قوله : [٤٩] ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ ﴾[1] : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (خلقا مثل هيئة الطير) ، و(الهاء) في : (فيه) تعود على المهيأ ؛ لأن

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ أَنِي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ قرأ الجمهور : أني أخلق ، بفتح الهمزة على أن يكون بدلاً من : آية ، فيكون في موضع جر ، أو بدلاً من قوله : أني قد جئتكم ، فيكون في موضع نصب أو جر على الخلاف ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي ، أي : الآية أني أخلق ، فيكون في موضع رفع . وقرأ نافع بالكسر على الاستئناف ، أو على إضمار القول ، أو على التفسير للآية . كما فسر المثل في قوله : ﴿ كمثل آدم ﴾ بقوله : ﴿ خلقه من تراب ﴾ .
وقرأ بعضهم فأنفخها ، أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة . إذ يكون التقدير : هيئة كهيئة الطير ، أو : على الكاف على المعنى ، إذ هي بمعنى : مماثلة هيئة الطير ، فيكون التأنيث هنا كما هو في المائدة في قوله : ﴿ فتنفخ فيها ﴾ ويكون في هذه القراءة قد حذف حرف الجرّ . كما قال :

ما شق جيب ولا قامتك نائحة ولا بكتك جياد عند إسلاب

يريد : ولا قامت عليك ، وهي قراءة شاذة نقلها الفراء . وقال النابغة :

كالهبرقيّ تنحّى ينفخ الفحماء

فعدى : تنفخ ، لمنصوب ، فيمكن أن يكون على إسقاط حرف الجر ، ويمكن أن يكون على التضمين ، أي : يضرم بالنفخ الفحم ، فيكون هنا ناقصة على بابها ، أو بمعنى : تصير .

(النفخ) إنما كان في المهيأ ، وهي : الصورة ، والهيئة إنما هي المصدر اسم الفعل لا نفخ فيها ، لكن وقع المصدر موقع المفعول ، كما قال : ﴿ هَـذَا خَلْقُ اللهِ ﴾ [لقمان :١١] ، أي : مخلوقة ، وهذا درهم ضرب الأمير ، أي : مضروبه .

وقد يجوز أَنْ تعود (الهاء) على المخلوق ؛ لأن أخلق يدل عليه ؛ إذ هو دال على الخلق من حيث كان مشتقا منه ، والخلق يدل على المخلوق ، ويجوز أَنْ تعود (الهاء) على (الكاف) في : ﴿ كَهَيْئَةِ ﴾ ؛ إذ هي بمعنى : (مثل) .

قوله : [٥٥] ﴿ إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ﴾ : (إذ) في موضع نصب بـ (اذكر) مضمرة .

قوله : ﴿ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ ﴾ : (جاعل) غير معطوف على ما قبله ؛ لأنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والأول : لعيسى . وقيل : هو معطوف على الأول ، وكلاهما لعيسى عليه السلام .

قوله : [٦٠] ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ خبر ابتداء محذوف ، أي : هو الحق ، أو هذا الحق .

قوله : [٦٢] ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا اللهُ ﴾ ، ﴿ إِلَهٍ ﴾ : مبتدأ ، ﴿ إِلا اللهُ ﴾ : خبره ، كما تقول : ما من أحد إلا شاكرك ، فأحد في موضع رفع بالابتداء ، و(مَنْ) زائدة للتوكيد ، و(إلا) شاكرك خبر الابتداء . ويجوز أَنْ يكون خبر الابتداء محذوفا ، و﴿ إِلا اللهُ ﴾ بدل من : ﴿ إِلَهٍ ﴾ على الموضع ، تقديره : (ما إله معبود أو موجود إلا الله) .

قوله : [٦٤] ﴿ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾[1] : (سواء) نعت لـ (كلمة) . وقرأ الحسن : ﴿ سواء ﴾ (بالنصب) على المصدر ، فهو في موضع استواء ، أي : استوت استواء .

=

وقرأ نافع ويعقوب هنا وفي المائدة : طائراً ، وقرأ الباقون : طيراً ، وانتصابه على أنه خبر : يكون ، ومن جعل : يكون ، هنا تامّة ، و : طائراً ، حالاً فقد أبعد . وتعلق بإذني الله ، قيل : بيكون . وقيل : بطائر .

(١) قال أبو حيان : ﴿ قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَبِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ عبر بالكلمة عن الكلمات ، لأن الكلمة قد تطلقها العرب على الكلام ، وإلى هذا ذهب الزجاج ، إما لوضع المفرد موضع الجمع ، كما قال :

بها جيفُ الحسرى ، فأما عظامها فبيض ، وأما جلدها فصليب

وإما لكون الكلمات مرتبطة بعضها ببعض ، فصارت في قوة الكلمات الواحدة إذا اختلّ جزء منها اختلت الكلمة ، لأن كلمة التوحيد : لا إله إلا الله ، هي كلمات لا تتم النسبة المقصودة فيها من حصر الإلهية في الله إلا بمجموعها .

وقرأ الجمهور : سواء ، بالجر على الصفة . وقرأ الحسن : سواء ، بالنصب ، وخرجه الحوفي والزمخشري على أنه مصدر . قال الزمخشري : بمعنى استوت استواء ، فيكون : سواء ، بمعنى استواء ، ويجوز أن

قوله : ﴿ ألا نعبد ﴾ ، (أَنْ) : في موضع خفض بدل من : ﴿ كَلِمَةٍ ﴾ ، وإن شئت في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (هي أَنْ لا نعبد) ، ويجوز أَنْ تكون بمعنى : أي مفسرة ، على أَنْ تجزم (نعبد) و(نشرك) بـ(لا) ، ولو جعلتها مخففة من الثقيلة رفعت (نعبد) (نشرك) ، وأضمرت (الهاء) مع (أَنْ) .

قوله : [٦٨] ﴿ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴾ ، رفعت : ﴿ النَّبِيُّ ﴾ على النعت لـ(هذا)، أو على البدل ، أو على عطف البيان .

﴿ وَهَذَا ﴾ في موضع رفع على العطف على : (الذين) . ولو قيل في الكلام : (وهذا النَبِيَ) بالنصب لحسن أَنْ يعطفه على (الهاء) في : ﴿ اتَّبَعُوهُ ﴾ .

قوله : ﴿ وَلا تُؤْمِنُوا إِلا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ، ثم قال : [٧٣] ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا ﴾ : (أَنْ) مفعول بـ(تؤمنوا) ، وتقدير الكلام : (ولا تؤمنوا أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم) ، فـ(اللام) على هذا (زائدة) ، و(من) في موضع نصب استثناء ليس من الأول .

وقيل التقدير : (ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم بأن يؤتى أحد) .

وقال الفراء : انقطع الكلام عند قوله : ﴿ دِينَكُمْ ﴾ ، ثم قال لمحمد عليه السلام : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ ، فـ(لا) مقدرة ، ويجوز أَنْ تكون (اللام) غير زائدة ، وتتعلق بما دل عليه الكلام ؛ لأن معنى الكلام : لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم ، فيتعلق الحرفان بـ(تقروا) ، كما تقول : أقررت لزيد بألف .

وجاز ذلك ؛ لأن الأول كالظرف ، فصار بمنزلة قولك : مررت في السوق بزيد ، وإنما دخلت (أحد) لتقدم لفظ النفي في قوله : ﴿ وَلا تُؤْمِنُوا ﴾ فهو نهي ، ولفظه : لفظ النفي ، فأما مَنْ مده واستفهم ، وهي قراءة : (ابن كثير) ، فإنه أتى به على معنى الإنكار من اليهود : أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتوا حكاية عنهم ، فيجوز أَنْ تكون أَنْ في موضع رفع بالابتداء ؛ إذ

=

ينتصب على الحال من : كلمة ، وإن كان نكرة ذو الحال ، وقد أجاز ذلك سيبويه وقاسه ، والحال والصفة متلاقيان من حيث المعنى ، والمصدر يحتاج إلى إضمار عامل ، وإلى تأويل : سواء ، بمعنى : استواء ، والأشهر استعمال : سواء ، بمعنى اسم الفاعل ، أي : مستو ، وقد تقدّم الكلام على سواء في أول سورة البقرة والظاهر انتصاب الظرف بسواء .

لا يعمل في (أَنْ) ما قبلها لأجل الاستفهام ، وخبر المبتدأ محذوف ، تقديره : (أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون ، أو تقرون ، ونحوه) .

وحسن الابتداء بـ (أَنْ) ؛ لأنها قد اعتمدت على حرف الاستفهام ، فهو في التمثيل بمنزلة : أزيد ضربته ؟ ويجوز أَنْ تكون (أَنْ) في موضع نصب ، وهو الاختيار ، كما كان في قولك : أزيدا ضربته ، النصب الاختيار ؛ لأن الاستفهام عن الفعل ، فتضمر فعلا بين الألف وبين (أَنْ) ، تقديره : (أتذيعون أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، وأتشيعون ، وأتذكرون) ، ونحوها مما دل عليه الإنكار الذي قصدوا إليه بلفظ الاستفهام ، ودل على قصدهم لهذا المعنى قوله تعالى عنهم فيما قالوا لأصحابهم : ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة :٧٦] ، يعنون : أتحدثون المسلمين بما وجدتم من صفة نبيهم في كتابكم ليحاجوكم به عند ربكم . و﴿ أحد ﴾ في قراءة من مد بمعنى : واحد ؛ وإنما جمع في قوله : ﴿ لِيُحَاجُّوكُمْ ﴾ ؛ لأنه رده على معنى : أحد ؛ لأنه بمعنى : الكثرة ، لكن (أحد) إذا كان في النفي أقوى في الدلالة على الكثرة منه إذا كان في الإيجاب ، وحسن دخول أحد بعد لفظ الاستفهام ؛ لأنه بمعنى الإنكار والجحد ، فدخلت (أحد) بعده كما تدخل بعد الجحد الملفوظ به ، فيصلح على هذا أَنْ تكون على أصلها في العموم وليست بمعنى واحد .

قوله : [٧٥] ﴿ دُمْتَ ﴾ من ضم (الدال) جعله : (فَعَلَ يَفْعُل) ، مثل : قال يقول ، ودام يدوم ، ومن كسر الدال جعله : (فَعَلَ يَفْعَل) ، مثل : خاف يخاف على دام يَدام ، وكذلك : (مُتّ) فيمن كسر الميم أو ضمها ، قرأ حميد : [٧٨] ﴿ يَلْوُنَ ﴾ (بواو واحدة مع ضم اللام) ، وأصل هذه القراءة : ﴿ يَلْوُونَ ﴾ ، ثم همز الواو الأولى لانضمامها ، ثم ألقى حركة الهمزة على اللام على أصل التخفيف المستعمل في كلام العرب .

قوله : [٨٠] ﴿ وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ﴾[1] : مَنْ نصب (يأمركم) عطفه على [٧٩] ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ ﴾ ، أو على : ﴿ ثُمَّ يَقُولَ ﴾ ، والضمير في : (يأمركم) للبشر ، ومن رفعه قطعه مما قبله ، وجعل (لا) بمعنى : ليس ، ويكون الضمير في : (يأمركم) لله جل ذكره .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلَئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ أَرْبَابًا ﴾ وقرأ عاصم وابن عامر ، وحمزة ولا يأمركم ، بنصب الراء ، وخرجه أبو علي وغيره على أن يكون المعنى : ولا له أن يأمركم ، فقد روا : أن ، مضمرة بعد : لا ، وتكون : لا ، مؤكدة معنى النفي السابق ، كما تقول : ما كان من زيد إتيان ولا قيام . وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد ، فلا للتوكيد في النفي السابق ، وصار المعنى : ما كان من زيد إتيان ولا منه قيام .

قوله : [٨١] ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ : من (كسر اللام) ، وهو حمزة علقها بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لما أعطوا من الكتاب والحكمة ؛ لأن من أوتي ذلك فهو الأفضل وعليه يؤخذ الميثاق ، و(ما) بمعنى : الذي . فأما من (فتح اللام) فهي : (لام) الابتداء ، وهي جواب لما دل عليه من معنى القسم ؛ لأن أخذ الميثاق إنما يكون بالأيمان والعهود ، فـ (اللام) جواب القسم ، و(ما) بمعنى : (الذي) في موضع رفع بالابتداء ، و(الهاء) محذوفة من : (آتيتكم) ، تقديره : (للذي آتيتكموه من كتاب) ، والخبر : من كتاب وحكمة ، و(من) زائدة . وقيل : الخبر : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ : وهو جواب قسم محذوف ، تقديره : (والله لتؤمنن به) ، والعائد من الجملة المعطوفة على الصلة محمول على المعنى عند الأخفش ؛ لأن (لما معكم) معناه : لما آتيتموه من الكتاب ، كما قال : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف :٩٠] ، فحمله على المعنى في الضمير ؛ إذ هو بمعنى : فإن الله لا يضيع أجرهم ، ولا بد من تقدير هذا العائد في الجملة المعطوفة على الصلة ، وهي : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ ﴾ فهما جملتان لموصولين ، حذف الثاني للاختصار وقام حرف العطف مكانه ، فلا بد من عائد في الصلتين على الموصولين ، ألا ترى أنك لو قلت : الذي قام أبوه ثم زيد منطلق عمرو ، لم يجز حتى تقول : إليه أو من أجله عمرو ونحو ذلك ، فيكون في الجملة المعطوفة ما يعود على (الذي) هو المحذوف كما كان في الجملة التي هي صلة (الذي) ، ثم تأتي بخبر الابتداء بعد ذلك .

ويحتمل أنْ يكون العائد من الصلة الثانية محذوفا ، تقديره : (ثم جاءكم رسول به) ، أي : بتصديقه ، أي : بتصديق ما آتيتكموه ، وهذا الحذف على قياس ما أجاز الخليل من قولك : ما أنا بالذي قائل لك شيئا ، أي : بالذي هو قائل ، وكما قرئ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام :١٥٤] بالرفع ، أي : هو أحسن ، ثم حذف الضمير من الصلة ، وإنما بعد هذا الحذف عند البصريين لاتصال الضمير بحرف الجر ، فالمحذوف من الكلام هو ضمير وحرف فبعد لذلك . ويجوز أنْ تكون (ما) في قراءة من (فتح اللام) للشرط ، فتكون (في) موضع نصب بـ (آتيتكم) ، و﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ معطوف عليه في موضع جزم أيضا ، وتكون (اللام) في : (لما) (لام) تأكيد ، وليست بجواب القسم كما كانت في الوجه الأول ، ولكنها دخلت لتلقى القسم بمنزلة (اللام) في : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [الأحزاب :٦٠] ، فهي تنذر بإتيان القسم بعدها ، وهو قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾ ، كما كانت : (لئن) إنذارا للقسم في قوله : ﴿ لَنُغْرِيَنَّكَ ﴾ ، فهي توطئة للقسم وليست بجواب القسم كما كانت في الوجه الأول ؛ لأن الشرط غير متعلق بما قبله ولا يعمل فيه ما قبله ، فصارت منقطعة مما قبلها بخلاف (ما) إذا جعلت (ما) بمعنى : (الذي) ؛ لأنه كلام متصل

بما قبله وجواب له ، وحذفها جائز ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [المائدة :٧٣] . فإذا كانت (ما) للشرط لم تحتج الجملة المعطوفة إلى عائد كما لم تحتج إليه الأولى ، ولذلك اختاره الخليل وسيبويه ، لما لم يريا في الجملة الثانية عائدا جعلا (ما) للشرط ، وهذا تفسير المازني وغيره لمذهب الخليل وسيبويه .

وقد تأول قوم : أَنَّ مذهب سيبويه أَنَّ (ما) بمعنى : الذي ، و(الهاء) في : (به) تعود على (ما) إذا كانت بمعنى : (الذي) ، ولا يجوز أَنْ تعود على (رسول) ، و(الهاء) في : ﴿ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ تعود على (رسول) في الوجهين جميعا ، وهذه آية غريبة الإعراب فافهمها .

قوله : [٨٣] ﴿ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ : مصدران في موضع الحال ، أي : طائعين ومكرهين .

قوله : [٨٤] ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللهِ ﴾ ، أي : قل : قولوا آمنا ، فالضمير في : (آمنا) للمأمورين ، والآمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوز أَنْ يكون الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم يراد به أمته .

قوله : [٨٥] ﴿ دِينًا ﴾ : نصب على البيان ، و﴿ غَيْرَ ﴾ : مفعول بـ (يبتغي) .

ويجوز أن يكون ﴿ غَيْرَ ﴾ : حالاً ، و﴿ دِينًا ﴾ : مفعول (يبتغي) .

قوله : ﴿ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾[1] : الظرف متعلق بما دل عليه الكلام ، أي : وهو خاسر في الآخرة من الخاسرين ، ولا يحسن تعلقه بـ (الخاسرين) لتقدم الصلة على الموصول ، إلا أَنْ يجعل (الألف واللام) للتعريف لا بمعنى : (الذي) فيحسن .

قوله : [٨٧] ﴿ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع خبر ﴿ جَزَاؤُهُمْ ﴾ ، و﴿ جَزَاؤُهُمْ ﴾ وخبره خبر : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ . ويجوز أَنْ يكون : ﴿ جَزَاؤُهُمْ ﴾ بدلا من : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ بدل الاشتمال ، و(أَنْ) خبر : ﴿ جَزَاؤُهُمْ ﴾ .

قوله : [٨٨] ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ : حال من المضمر المخفوض في : [٨٧] ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ .

قوله : ﴿ لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ﴾ مثله ، ويجوز أَنْ يكون منقطعا من الأول .

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ قال هشام : أي : وهو خاسر في الآخرة من الخاسرين ، ولولا هذا لفرقت بين الصلة والموصول ، وقال المازني : الألف واللام مثلهما في الرجل ، وقال محمد بن يزيد : الظرف متعلق بمصدر محذوف .

قوله : [٩١] ﴿ وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من الضمير في : ﴿ وَمَاتُوا ﴾ .

قوله : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ : ابتداء وخبر ، و(ما) نافية ، و(من) زائدة ، والجملة في موضع الحال من المضمر المخفوض في : (لهم) الأول .

قوله : [٩٦] ﴿ مُبَارَكًا وَهُدًى ﴾ : حالان من المضمر في موضع نصب . ويجوز الرفع على : (هو مبارك) ، ويجوز الخفض على النعت لـ (بيت) .

قوله : [٩٧] ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، أي : من الآيات مقام إبراهيم ، فهو مبتدأ محذوف خبره ، ويجوز أَنْ يكون ﴿ مَقَامُ ﴾ بدلا من الآيات ، على أَنْ يكون مقام إبراهيم الحرم كله ففيه آيات كثيرة ، وهو قول مجاهد ، ودليله : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ يريد الحرم بلا اختلاف . وقيل : ارتفع على إضمار مبتدأ ، أي : هي مقام إبراهيم .

قوله : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ : (من) معطوفة على : (مقام) على وجوهه ، ويجوز أَنْ تكون مبتدأة منقطعة ، و﴿ كَانَ آمِنًا ﴾ الخبر .

قوله : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا ﴾ : (مَنِ) في موضع خفض بدل مَنِ : (الناس) ، وهو بدل بعض مَنِ : (كل) . وأجاز الكسائي : أَنْ يكون (مَنِ) شرطا في موضع رفع بالابتداء ، و(استطاع) في موضع جزم بـ (مَنِ) ، والجواب محذوف ، تقديره : (فعليه الحج) ، ودل على ذلك قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ ﴾ هذا شرط بلا اختلاف ، والأول مثله ، وهو عند البصريين منقطع من الأول ، مبتدأ شرط . و(الهاء) في : (إليه) تعود على : (البيت) . وقيل : على (الحج) .

قوله : [٩٩] ﴿ وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَبْغُونَهَا ﴾ .

قوله : [١٠١] ﴿ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَكْفُرُونَ ﴾ ، ومثله : ﴿ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾ .

قوله : [١٠٢] ﴿ تُقَاتِهِ ﴾ ، أصله : (وُقَيَة) ، وقد تقدمت علته في : (تقاة) .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَمُوتُنَّ ﴾ ، أي : الزموا هذه الحال حتى يأتيكم الموت وأنتم عليها .

قوله : [١٠٣] ﴿ جَمِيعًا ﴾ : حال ، و﴿ إِخْوَانًا ﴾ خبر : (أصبح) .

قوله : [١١١] ﴿ إِلا أَذًى ﴾ : استثناء ليس من الأول في موضع نصب .

قوله : [١١٣] ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ : (اسم ليس) : فيها ، و(سواء) : خبرها ، أي : ليس المؤمنون والفاسقون المتقدم ذكرهم سواء .

قوله : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ ﴾[1] : ابتداء وخبر ، وأجاز الفراء : رفع (أمة) بـ (سواء) ، فلا يعود على اسم ليس من خبره شيء ، وهذا لا يجوز مع قبح عمل سواء ؛ لأنه ليس بجار على الفعل مع أنه يضمر في : (ليس) مالا يحتاج إليه ؛ إذ قد تقدم ذكر الكافرين .

وقال أبو عبيدة : ﴿ أُمَّةٌ ﴾ اسم : (ليس) ، و(سواء) : خبرها ، وأتى الضمير في : (ليس) على لغة من قال : أكلوني البراغيث ؛ وهذا بعيد ؛ لأن المذكورين قد تقدموا قبل (ليس) ولم يتقدم في : (أكلوني) شيء ، فليس هذا مثله .

قوله : ﴿ يَتْلُونَ آيَاتِ الله ﴾ : في موضع رفع نعت (لأمة) ، وكذلك : ﴿ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ موضع الجملة رفع نعت (لأمة) ، وإن شئت جعلت موضعها نصبا على الحال من المضمر في : ﴿ قَائِمَةٌ ﴾ ، أو من : ﴿ أُمَّةٌ ﴾ إذا رفعتها بـ (سواء) ، وتكون حالا مقدرة ؛ لأن التلاوة لا تكون في السجود ولا في الركوع ، والأحسن في ذلك أنْ تكون جملة لا موضع لها من الإعراب ؛ لأن النكرة إذا قويت بالنعت قربت من المعرفة ، فحسن الحال منها ، كما قال : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف :١٢] .

قوله : [١١٤] ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ : في موضع النعت (لأمة) أيضا ، أو في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يَسْجُدُونَ ﴾ ، أو من المضمر في : ﴿ يَتْلُونَ ﴾ ، أو من المضمر في : ﴿ قَائِمَةٌ ﴾ . ومعنى قائمة : مستقيمة ، ومثله : و(يأمرون ، وينهون ، ويسارعون) ، ويجوز أَنْ يكون كل ذلك مستأنفا .

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ :

﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ : تم الكلام ، ﴿ من أهل الكتاب أمة ﴾ : ابتداء ، إلا أن للفراء فيه قولا : زعم أنه يرفع أمة بسواء ، وتقديره : (ليس تستوي أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون آيات الله وأمة كافرة) ، قال أبو جعفر : وهذا القول خطأ من جهات :

إحداها : أنه يرفع أمة بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء يرفع بها ليس جاريا على الفعل ، ويضمر ما لا يحتاج إليه لأنه قد تقدم ذكر الكافرين فليس لإضمار هذا وجه ، وقال أبو عبيدة : هذا مثل قولهم : أكلوني البراغيث ، وهذا غلط لأنه قد تقدم ذكرهم ، وأكلوني البراغيث لم يتقدم لهن ذكر ، قال ابن عباس : من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله من آمن مع النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الأخفش : التقدير : (من أهل الكتاب ذو أمة) ؛ أي : ذو طريقة حسنة ، وأنشد :

. . . . . وهل يأثمن ذو أمة وهو طائع .

قوله : [١١٣] ﴿ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ : نصب على الظرف ، فهو ظرف زمان بمعنى : ساعاته ، وواحده : (إنَى) ، وقيل : (إنْيٌ) ، وقيل : (أنَى) .

قوله : [١١٧] ﴿ فِيهَا صِرٌّ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خفض على النعت لـ (ريح) ، وكذلك : ﴿ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ﴾ .

قوله : ﴿ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ : الجملة في موضع خفض نعت لـ (قوم) .

قوله : [١١٨] ﴿ خَبَالا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : ﴿ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا ﴾ : في موضع نصب نعت لـ (بطانة) ، وكذلك : ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾ ، ولا يحسن أنْ يكون : ﴿ وَدُّوا ﴾ : (حالا) إلا بإضمار (قد) ؛ لأنه ماض .

قوله : [١١٩] ﴿ هَأَنْتُمْ ﴾[1] : يجوز أنْ تكون (الهاء) بدلا من : همزة ، ويجوز أن تكون (ها) التي للتنبيه إلا في قراءة : قنبل عن ابن كثير : ﴿ هأنتم ﴾ (بهمزة مفتوحة بعد الهاء) ، فلا تكون إلا بدلا من : همزة .

قوله : ﴿ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ : في موضع الحال من المبهم ، أو صلة له إنْ جعلته بمعنى : الذي ، وهو مثل الذي في البقرة : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ ﴾ [البقرة :٨٥] ، وقد شرح .

قوله : ﴿ وَتُؤْمِنُونَ ﴾ عطف على : ﴿ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ .

قوله : [١٢٠] ﴿ لا يَضُرُّكُمْ ﴾ : من شدده وضم الواو ، احتمل أنْ يكون مجزوما على جواب الشرط ، لكنه لما احتاج إلى تحريك المشدد حركه بالضم وأتبعه ضم ما قبله ، كما قيل : لم يردها بالضم . وقيل : هو مرفوع على إضمار الفاء .

وقيل : هو مرفوع على نية التقديم قبل : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا ﴾ ، كما قال : [الرجز]

إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

فرفع : (تصرع) على نية التقديم ، والأول أحسنها على أنْ فيه بعض الإشكال .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةِ قُنْبُلٍ ﴿ هَأَنْتُمْ ﴾ عَلَى وَزْنِ هَعَنْتُمْ ، وَالْأَصْلُ : أَأَنْتُمْ ، فَقَلَبَ مِنَ الْهَمْزَةِ هَاءً ، كَرَاهَةَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا . وَقَرَأَ نَافِعٌ بِرِوَايَةِ وَرْشٍ مِثْلَ قُنْبُلٍ .
وَقَرَأَ قَالُونُ ، وَأَبُو عَمْرٍو ﴿ هَاأَنْتُمْ ﴾ يُمِدَّانِ وَلَا يَهْمِزَانِ ، وَإِنَّمَا مَدَّا ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ بَيْنَ بَيْنَ فَمَدَّا تَمْكِينًا لَهَا ، وَالْهَاءُ مُبْدَلَةٌ أَيْضًا مِنْ هَمْزَةٍ فِي قِرَاءَتِهِمَا [إعراب القراءات السبع :١/ ١١٤] .

وقد حكي عن عاصم أنه قرأ : (بفتح الراء مشددة) وهو أحسن من الضم ، ومن خفف جزم الراء ؛ لأنه جواب الشرط ، وهو من : ضاره يضيره . وحكى الكسائي : يضوره ، فوجب أنْ يجوز ضم الضاد .

قوله : [١٢١] ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ ﴾ : (إذ) في موضع نصب بـ (اذكر) مضمرة ، وقوله : ﴿ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : في موضع الحال من (التاء) في : ﴿ غَدَوْتَ ﴾ .

قوله : [١٢٢] ﴿ إِذْ هَمَّتْ ﴾ : (إذ) في موضع نصب ، والعامل فيه : ﴿ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ . وقيل : العامل فيه : ﴿ تُبَوِّئُ ﴾ ، والأول أحسن .

قوله : [١٢٣] ﴿ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من : (الكاف والميم) في : ﴿ لا يَضُرُّكُمْ ﴾ .

قوله : [١٢٤] ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾ : العامل في : (إذ) : (يضركم) .

قوله : ﴿ أَنْ يُمِدَّكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع فاعل ليكفي ، تقديره : (ألن يكفيكم إمداد ربكم إياكم بثلاثة الآف) .

قوله : ﴿ مُنْزَلِينَ ﴾ : نعت لـ (ثلاثة) ، [١٢٥] و﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ : نعت لـ (خمسة) .

قوله : [١٢٦] ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللهُ ﴾ : (الهاء) تعود على : الإمداد ، ودل عليه : ﴿ يُمْدِدْكُمْ ﴾ . وقيل : تعود على المدد ، وهم الملائكة . وقيل : تعود على التسويم ، ودل عليه : ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ ، والتسويم : التعليم ، أي : معلمين تعرفونهم بالعلامة . وقيل : تعود على الإنزال ، دل عليه : ﴿ مُنْزَلِينَ ﴾ . وقيل : تعود على العدد ، دل عليه : خمسة آلاف وثلاثة آلاف ، وذلك عدد .

قوله : [١٢٧] ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا ﴾ : (اللام) متعلقة بفعل دل عليه الكلام ، تقديره : (ليقطع طرفا يضركم) ، ويجوز أنْ تتعلق بـ (يمدكم) .

قوله : ﴿ أَوْ يَكْبِتَهُمْ ﴾ : الأصل فيه عند كثير من العلماء : (يكبدهم) ، ثم أبدل من (الدال) (تاء) ، كما قالوا : هرت الثوب وهرده ، إذا خرقه ، فهو مأخوذ من : أصاب الله كبده بشر ، أو حزن ، أو غيظ .

قوله : [١٢٨] ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ : هذا معطوف على : ﴿ لِيَقْطَعَ ﴾ ، وفي الكلام تقديم وتأخير . وقيل : هو نصب بإضمار (أَنْ) ، معناه : وأن يتوب أو أَنْ يعذبهم .

قوله : [١٣٠] ﴿ أَضْعَافًا ﴾ : نصب على الحال ، أو مصدر في موضع الحال ، و﴿ مُضَاعَفَةً ﴾ : نعته .

قوله : [١٣٣] ﴿ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خفض نعت لـ (جنة) ، وكذلك : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ .

قوله : [١٣٦] ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ﴾ : (تجري) في موضع رفع نعت لـ (جنات) .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ حال من : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ .

قوله : [١٤٠] ﴿ قَرْحٌ ﴾ : (من ضمه) أراد : ألم الجراح ، و(من فتحه) أراد : الجرح نفسه . وقيل : هما لغتان ، بمعنى : الجراح .

قوله : ﴿ نُدَاوِلُهَا ﴾ : في موضع نصب حال من : (الأيام) .

وقرأ مجاهد : [١٤٣] ﴿ مِنْ قَبْلُ أَنْ تَلْقَوْهُ ﴾[1] : (بضم اللام) من : (قبلُ) ، جعلها غاية ، فيكون موضع (أنْ) موضع نصب على البدل من : (الموت) ، وهو بدل الاشتمال ، ومن كسر (لام قبل) فموضع (أنْ) موضع خفض بإضافة ﴿ قَبْلِ ﴾ إليها ، و(الهاء) في : ﴿ تَلْقَوْهُ ﴾ راجعة على (الموت) ، وكذلك التي في : ﴿ رَأَيْتُمُوهُ ﴾ ، ويعني بالموت هنا : لقاء العدو ؛ لأنه من أسباب الموت ، والموت بنفسه لا تعاين حقيقته .

قوله : [١٤٢] ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾ : نصب بإضمار (أنْ) .

قوله : [١٤٥] ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ ﴾ : (أنْ) في موضع رفع اسم كان . ﴿ إِلا بِإِذْنِ اللهِ ﴾ : الخبر ، و﴿ لِنَفْسٍ ﴾ : تبيين مقدم .

قوله : ﴿ كِتَابًا مُؤَجَّلا ﴾ : مصدر .

قوله : [١٤٦] ﴿ وَكَأَيِّنْ ﴾[2] هي : أي ، دخلت عليها : (كاف التشبيه) فصار الكلام بمعنى : (كم) ، وثبت في المصاحف بعد الياء (نون) ؛ لأنها كلمة نقلت عن أصلها ،

---

(١) ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ وقرأ النخعي والزهري : تلاقوه ومعناها ومعنى تلقوه سواء ، من حيثُ أنّ معنى لقي يتضمن أنه من اثنين ، وإنْ لم يكنْ على وزن فاعل . وقرأ مجاهد من قبلُ بضم اللام مقطوعاً عن الإضافة ، فيكون موضع أنْ تلقوه نصباً على أنه بدل اشتمال من الموت .

(٢) قال الخليل وسيبويه : هي (أي) دخلت عليها كاف التشبيه ، فصارت بمعنى : (كم) . قال أبو جعفر : ولا يجوز الوقف عليها إلا وكأي . كما تقول : أنت كزيدٍ . ولا يقول أحد من العرب : أنت كزيدنْ . بنون . وقد اعتل النحويون لهذا ، فقالوا : لا يوقف على التنوين ، لئلا يشبه النون التي يقع عليها الإعراب ، إلا أنه يجوز الروم والإشمام في المرفوع ، والروم في المخفوض ، والإسكان في المخفوض أجود ، وأكثر ما جاء في كلام العرب وأشعارها (كائن) من رجل قد رأيته على وزن كاعٍ . وقرأ بهذه اللغة جماعة

فالوقف عليها بالنون اتباعا للمصحف . وعن أبي عمر وأنه وقف بغير نون على الأصل ؛ لأنه تنوين .

فأما من أخر الهمزة وجعله مثل : فاعل ، وهو ابن كثير ، فقيل : إنه فاعل من الكون ، وذلك بعيد ؛ لإتيان (مِنْ) بعده ولبنائه على السكون . وقيل : هي (كاف التشبيه) دخلت على أي ، وكثر استعمالها بمعنى : (كم) ، فصارت كلمة واحدة ، فقلبت (الياء قبل الهمزة) فصارت : (كيء) ، فخفف المشدد كما خففوا ميتا وهينا ، فصارت : (كيء) ، مثل : فَيْعل ، فأبدلوا من : (الياء الساكنة ألفا) ، كما أبدلوا في : (آية) ، وأصلها : (أأية) ، فصارت : (كأين) ، وأصل النون التنوين ، فالقياس حذفه في الوقف ، ولكن من وقف بالنون ؛ اعتل بأن الكلمة تغيرت وقلبت ، فصار التنوين حرفا من الأصل .

وقال بعض البصريين : الأصل في هذه القراءة : (وكأي) ، ثم قدمت إحدى الياءين في موضع الهمزة ، فتحركت بالفتح كما كانت الهمزة ، فصارت (الهمزة) ساكنة في موضع (الياء) المتقدمة ، فلما تحركت (الياء) وانفتح ما قبلها قلبت (ألفا) ، و(الألف ساكنة) بعدها : (همزة ساكنة) ، فكسرت (الهمزة) لالتقاء الساكنين ، وبقيت (إحدى الياءين) متطرفة ، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها استثقالا ، كما تحذف (ياء) قاض وغاز ، فصارت : (كاء) ، مثل : جاء فاعل من جاء ، وحكي هذا القول عن الخليل .

قوله : ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ : في موضع خفض صفة لـ (نبي) إذا أسندت القتل إلى (النبي) وجعلته صفة له ، و(ربيون) على هذا مرفوع بالابتداء ، أو بالظرف ، وهو أحسن ؛ لأن الظرف صفة لما قبله ، ففيه معنى الفعل فيقوى الرفع به ؛ وإنما يضعف الرفع بالاستقرار إذا لم يعتمد الظرف على شيء قبله ، كقولك : في الدار زيد ، فإن قلت : مررت برجل في الدار أبوه حسن رفع الأب بالاستقرار لاعتماد الظرف على ما قبله ، فيتبين فيه معنى الفعل ، والفعل أولى بالعمل من الابتداء ؛ لأن الفعل عامل لفظي والابتداء عامل معنوي ، واللفظي أقوى من المعنوي فافهمه ليتبين لك معنى الآية ، و(الهاء) في : (معه) تعود على : (نبي) .

=

من أئمة المسلمين : منهم : أبي بن كعب ، وعبد الله بن عباس ، ومجاهد ، وابن كثير ، وأبو جعفر ، وشيبة ، والأعرج ، والأعمش . وروي عن ابن محيصن : ﴿ وكئن ﴾ على وزن كعن . وفُعِلَ هذا بهذا الحرف لكثرته في كلامهم . وقد روي عن الحسن : ﴿ وكاين ﴾ بغير همز .

ويجوز أنْ تجعل : ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : (نبيّ) ، أو من المضمر في : ﴿ قُتِلَ ﴾ ، وتكون (الهاء) في : (معه) تعود على المضمر في : ﴿ قُتِلَ ﴾ ومعه في الوجهين تتعلق بمحذوف قامت مقامه ، وفيه ذكر من المحذوف ، كأنك قلت : مستقر معه ربيون . فإن أسندت الفعل إلى : ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ ارتفعوا (بقتل) وصار معه متعلقا (بقتل) ، فيصير : (قتل وما بعده) صفة لـ (نبي) ، وفي الوجه الأول كانا صفتين له ، أو (قتل) صفة ، و(معه ربيون) حال من : (نبي) ، أو من المضمر في : (قتل) ، وهو أحسن .

فأما خبر : (كأين) ، فإنك إذا أسندت (قتل) إلى (نبي) جعلت : ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ الخبر ، وإن شئت جعلته صفة لـ (نبي) ، أو حالا من المضمر في : (قتل) ، أو من : (نبي) ؛ لأنك قد وصفته على ما ذكرناه ، وأضمرت الخبر ، تقديره : (وكأين من نبي مضى أو في الدنيا) ، ونحوه . وإذا أسندت (قتل) إلى : (الربيين) جعلت : ﴿ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ الخبر ، وإن شئت جعلته صفة لـ (نبي) وأضمرت الخبر كما تقدم .

وكذلك تقدير هذه الآية على قراءة من قرأ : ﴿ قاتل ﴾ ، الأمر واحد فيهما . و(كأين) بمعنى : (كم) ، وليس في : (الكاف) معنى تشبيه في هذا ، وهو أصلها ؛ لكنها تغيرت عنه ، وجعلت مع أي كلمة واحدة تدل على ما تدل عليه (كم) في الخبر ، فهي زوال معنى التشبيه عنها ، بمنزلة قولك : له كذا وكذا ، أصل : (الكاف التشبيه) لكنها جعلت مع : (ذا) كلمة واحدة ، فزال معنى التشبيه منها .

وأجاز الفراء : [١٥٠] ﴿ بَلِ اللهَ مَوْلاكُمْ ﴾ : (بالنصب) على معنى : بل أطيعوا الله .

قوله : [١٥١] ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلْ ﴾ : (ما) مفعول بـ (أشركوا) .

قوله : [١٥٤] ﴿ أَمَنَةً نُعَاسًا ﴾[1] : مفعول بـ (أنزل) ، و﴿ نُعَاسًا ﴾ : بدل من : ﴿ أَمَنَةً ﴾ .

وقيل : (آمنة) : مفعول من أجله ، و(نعاس) : منصوب بـ (أنزل) .

---

(١) ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا ﴾ ، ﴿ أمنة ﴾ منصوبة بـ ﴿ أنزل ﴾ ، و(نعاس) بدل منها ، ويجوز أن يكون : ﴿ أمنة ﴾ مفعولا من أجله و﴿ نعاسا ﴾ بـ ﴿ أنزل ﴾ يغشى للنعاس ، وتغشى للأمنة [إعراب القرآن : ١/ ١٨٥] .

قوله : ﴿ وَطَائِفَةٌ ﴾ ابتداء ، والخبر : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ ، والجملة في موضع نصب على الحال ، وهذه (الواو) قيل : هي (واو) الابتداء . وقيل : (واو) الحال . وقيل : هي بمعنى : (إذ) .

قوله : ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ، و﴿ يَقُولُونَ ﴾ : كلاهما في موضع رفع على النعت لـ (طائفة) ، أو في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في : ﴿ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ كُلَّهُ لله ﴾ : من نصبه جعله تأكيدا للأمر ، و(لله) خبر : (إنَّ) .

وقال الأخفش : هو بدل من : (الأمر) . ومن رفعه فعلى الابتداء ، و(لله) خبره ، والجملة : خبر (إنَّ) .

قوله : ﴿ وَلِيَبْتَلِيَ اللهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ ﴾ : (اللام) متعلقة بفعل دل عليه الكلام ، تقديره : (وليبتلي الله ما في صدوركم فرض عليكم القتال) ، ﴿ وَلِيُمَحِّصَ ﴾ عطف على : ﴿ وَلِيَبْتَلِيَ ﴾ .

قوله : [١٥٩] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾ : (رحمة) مخفوضة بـ (الباء) ، و(ما) زائدة للتوكيد .

وقال ابن كيسان : (ما) نكرة في موضع خفض (بالباء) ، و(رحمة) بدل من : (ما) أو نعت لها .

ويجوز رفع (رحمة) على أنْ تجعل (ما) بمعنى : الذي ، وتضمر (هو) في الصلة وتحذفها ، كما قرئ : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام :١٥٤] ، و(الهاء) في : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ تعود على : الله جل ذكره . وقيل : تعود على : (الخذلان) .

قوله : [١٦١] ﴿ أَنْ يَغُلَّ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع اسم (كان) ، فمن قرأ : ﴿ أَنْ يَغُلَ ﴾ : (بفتح الياء وضم الغين) ، فمعناه : ما كان لنبي أَنْ يخون أحدا في مغنم ولا غيره .

ومن قرأ : (بضم الياء وفتح الغين) ، معناه : ما كان لنبي أَنْ يوجد غالا ، كما تقول : أحمدت الرجل : وجدته محمودا ، وأحمقته : وجدته أحمق . وقيل معناه : ما كان لنبي أَنْ يخان ، أي : يخونه أصحابه في مغنم ولا غيره .

قوله : [١٦٨] ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ﴾ : (الذين) في موضع نصب على النعت (للذين نافقوا) ، أو على البدل ، أو على إضمار : أعني ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ .

قوله : [١٧٠] ﴿ فَرِحِينَ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يُرْزَقُونَ ﴾ ، ولو كان في الكلام لجاز (فرحون) على النعت (لأحياء) .

قوله : ﴿ أَلَّا خَوْفٌ ﴾ : (أَنْ) في موضع خفض بدل من : (الذين) ، وهو بدل الاشتمال ، ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على معنى : (بأن لا) .

قوله : [١٧٢] ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾ : ابتداء ، وخبره : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون : (الذين) في موضع خفض بدلا من : [١٧١] ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، أو من : [١٧٠] ﴿ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ .

قوله : [١٧٣] ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ بدل من : ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾ .

قوله : [١٧٨] ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾[1] : (أَنْ) تقوم مقام مفعولي (حسب) ، و(الذين) فاعلون ، و(ما) في : (أنما) بمعنى : (الذي) ، و(الهاء) محذوفة من : (نملي) ، هذا على قراءة من قرأ : (بالياء) ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ : خبر (أَنْ) . وإن شئت جعلت (ما) ، و(نملي) مصدرا فلا تضمر (هاء) ، تقديره : (ولا يحسبن الذين كفروا أَنْ الإملاء خير لهم) .

فأما من قرأ : (بالياء) وكسر (إنْ) من : (إنما) ، فإنما يجوز على أَنْ يعلق حسب ويقدر القسم كما تفعل (بلام الابتداء) في قولك : لا يحسبن زيد لأخوه أفضل من عمرو ، كأنك قلت : والله لأخوه أفضل من عمرو . فأما من قرأ : (بالتاء) ، وهو حمزة ؛ فإنه جعل : (الذين) : (مفعولا أول) لـ (تحسبن) ، والفاعل هو : المخاطب ، وهو النبي عليه السلام ، وجعل : (أنما وما بعدها) بدلا من : (الذين) ، فيسد مسد المفعولين ، كما مضى في قراءة من قرأ : (بالياء) . و(ما) بمعنى : (الذي) في هذه القراءة ، و(الهاء) محذوفة من ﴿ نُمْلِي ﴾ ، ولا يحسن أَنْ تجعل (أَنْ) مفعولا ثانيا لـ (حسب) ؛ لأن الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى إلا أَنْ تضمر محذوفا ، تقديره : (ولا تحسبن شأن الذين كفروا أنما نملي لهم) ، فتجعل (ما) ، و(نملي) مصدرا على هذا . فإن لم تقدر محذوفا فجوازه على أَنْ تكون (أَنْ) بدلا من :

---

(١) قرأ يحيى بن وثاب : ﴿ إنما نملي لهم ﴾ بكسر (إن) فيهما جميعا ، قال أبو حاتم : وسمعت الأخفش يذكر كسر (إن) يحتج به لأهل القدر لأنه كان منهم ، ويجعله على التقديم والتأخير ؛ أي : ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم ليزدادوا إثما إنما نملي لهم خير لأنفسهم ، قال : ورأيت في مصحف في المسجد الجامع قد زادوا فيه حرفا فصار : (إنما نملي لهم ليزدادوا إيمانا) ، فنظر إليه يعقوب القارئ فتبين اللحق فحكه ، قال أبو جعفر : التقدير على قراءة نافع :

(أن (أنَّ) تنوب عن المفعولين) ، وأما قراءة حمزة ، فزعم الكسائي ، والفراء : أنها جائزة على التكرير ؛ أي : ولا تحسبن الذين كفروا لا تحسبن إنما نملي لهم ، قال أبو إسحاق : (أنَّ) بدل من (الذين) ؛ أي : ولا يحسبن أنما نملي لهم خير لأنفسهم ؛ أي : إملاءنا للذين كفروا خيرا لأنفسهم ، كما قال :

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما .

(الذين) ويسد مسد المفعولين ، و(ما) بمعنى : (الذي) ، وفي جواز (ما والفعل) مصدر ، و(أَنْ) بدل من : (الذين) نظر .

وقد كان في وجه القراءة لمن قرأ : (بالتاء) أَنْ يكسر (أنما) ، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني ولم يقرأ به أحد علمته .

وقد قيل : أَنْ من قرأ : (بالتاء) فجوازه على التكرير ، تقديره : (لا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملي لهم) ، فـ (أنما) سدت مسد المفعولين لـ (تحسب الثاني) ، و(هي وما) عملت فيه مفعول ثان لـ (تحسب الأول) ، كما أنك لو قلت : الذين كفروا لا تحسبن إنما نملي لهم خير لأنفسهم لجاز ، فيدخل (تحسب الأول) على المبتدأ .

قوله : [١٨٠] ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ ، من قرأه : (بالياء) جعل : ﴿ الَّذِينَ ﴾ فاعلين لـ (حسب) ، وحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه ، و(هو) فاصلة ، و﴿ خَيْرًا ﴾ : مفعول ثان ، تقديره : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل خيرا لهم) ، فدل ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ على البخل فجاز حذفه .

فأما من قرأ : (بالتاء) وهو حمزة ، فإنه جعل المخاطب هو الفاعل ، وهو : النبي عليه السلام .

و (الذين) : مفعول أول على تقدير حذف مضاف ، وإقامة (الذين) مقامه ، و(هو) فاصلة ، و﴿ خَيْرًا ﴾ : مفعول ثان ، تقديره : (ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون خيرا لهم) ، ولا بد من هذا الإضمار ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، وفيها نظر ، لجواز (ما) في الصلة تفسير ما قبل الصلة على أَنْ في هذه القراءة مزية على القراءة (بالياء) ؛ لأنك حذفت (المفعول) وأبقيت (المضاف إليه) يقوم مقامه ، وحذفت المفعول في : (قراءة الياء) ولم يبق ما يقوم مقامه . وفي القراءة (بالياء) أيضا مزية على القراءة (بالتاء) ؛ وذلك أنك حذفت (البخل) بعد تقدم (يبخلون) ، وفي القراءة (بالتاء) حذفت (البخل) قبل إتيان (يبخلون) ، وجعلت (ما) في صلة (الذين) تفسير ما قبل الصلة ، والقراءتان متوازيتان في القوة والضعف .

قوله : [١٨٣] ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ﴾ : (الذين) في موضع خفض بدل من : (الذين) في قوله : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ ﴾ ، أو في موضع نصب على إضمار : أعني ، أو في موضع رفع على إضمار هم .

قوله : ﴿ أَلَّا نُؤْمِنَ ﴾[1] : (أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، أي : بأن لا نؤمن ، و(أنْ) تكتب منفصلة من (لا) إنْ أدغمتها في الكلام بغنة ، فإن أدغمتها بغير غنة كتبتها متصلة ، هذا قول الملهم : (صاحب الأخفش) .

وقال غيره : بل تكتب منفصلة على كل حال . وقيل : إنْ قدرتها مخففة من الثقيلة كتبتها منفصلة ؛ لأن معها مضمرا يفصلها في النية مما بعدها ، وإن قدرتها الناصبة للفعل كتبتها متصلة ؛ إذ ليس بعدها مضمر مقدر .

قوله : [١٨٨] ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ ، من قرأه : (بالياء) جعل الفعل غير متعد ، و﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ : فاعلون . ومن قرأ : ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ : (بالياء) جعله بدلا من : ﴿ لا يحسبن الذين يفرحون ﴾ على قراءة من قرأ : (بالياء ، والفاء) في : (فلا) زائدة فلم تمنع من البدل ، ولما تعدى : (فلا يحسبنهم) إلى مفعولين استغنى بذلك عن تعدي : ﴿ لا يحسبن الذين يفرحون ﴾ ؛ لأن الثاني بدل منه . فوجه القراءة لمن قرأ : ﴿ لا يحسبن الذين يفرحون ﴾ : (بالياء) أَنْ يقرأ : ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ : (بالياء) ليكون بدلا من : الأول ، فيستغني بتعديه عن تعدى الأول . فأما من قرأ : (الأول : بالياء) ، و(الثاني : بالتاء) ، فلا يحسن فيه البدل لاختلاف فاعليهما ، ولكن يكون مفعولا الأول (حذفا) لدلالة مفعولي الثاني عليهما .

فأما من قرأ : ﴿ ولا يحسبن الذين يفرحون ﴾ : (بالياء) وهم الكوفيون ، فإنهم أضافوا (الفعل) إلى (المخاطب) وهو النبي عليه السلام ، و﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ : (مفعول أول) لـ (حسب) ، وحذف (الثاني) لدلالة ما بعده عليه ، وهو : ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ، وقد قيل : إنَّ ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ : هو المفعول الثاني لـ (حسب الأول) على تقدير التقديم ، فيكون المفعول الثاني لـ (حسب الثاني) (محذوفا) لدلالة الأول عليه ، تقديره : (لا تحسبن يا محمد الذين يفرحون بما أوتوا بمفازة من العذاب ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) ، ثم حذف الثاني ، كما تقول : ظننت زيدا ذاهبا وظننت عمرا ، تريد ذاهبا ، فتحذفه لدلالة الأول عليه .

---

(١) ﴿ ألا نؤمن ﴾ في موضع نصب ، قال الملهم صاحب الأخفش : من أدغم بغنة كتب أن لا منفصلا ، ومن أدغم بغير غنة كتب ألا متصلا ، وقيل : بل يكتب منفصلا لأنها (أن) ، دخلت عليها (لا) ، وقيل : من نصب الفعل كتبها متصلة ، ومن رفع كتبها منفصلة .

ويجوز أنْ يكون : ﴿ تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ في قراءة من قرأ : (بالتاء) بدلا من : ﴿ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ في قراءة من قرأ : (بالتاء) أيضا لاتفاق الفاعلين والمفعولين ، و(الفاء) زائدة لا تمنع من البدل .

فأما من قرأ الأول : (بالتاء) ، والثاني : (بالياء) فلا يحسن في الثاني البدل ؛ لاختلاف فاعليهما ، ولكن يكون المفعول الثاني لـ (حسب الأول) محذوفا لدلالة ما بعده عليه ، أو يكون : ﴿ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ : هو المفعول الثاني له ، ويكون المفعول الثاني لـ (حسب الثاني) محذوفا كما ذكرنا أولا .

قوله : [١٨٥] ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ ﴾[1] : (ما) كافة (لأن) عن العمل ، ولا يحسن أنْ تكون (ما) بمعنى : (الذي) ؛ لأنه يلزم رفع ﴿ أُجُورَكُمْ ﴾ ، ولم يقرأ به أحد ؛ لأنه يصير التقدير : (وإن الذي توفونه أجوركم) ، كما تقول : إنّ الذي أكرمته عمرو ، وأيضا فإنك تفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء .

قوله : [١٩١] ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ ﴾ : (الذين) في موضع خفض بدل من : (أولي) ، أو في موضع نصب على : أعني ، أو في موضع رفع على : (هم الذين) ، وواحد (أولي) ذي المضاف ؛ فإن كان منصوبا ، نحو : ﴿ يَا أُولِي الأَلْبَابِ ﴾ [البقرة :١٧٩] ، فواحدهم (ذا) المضاف ، وإن كان مرفوعا ، نحو : ﴿ أُولُو بَقِيَّةٍ ﴾ [هود :١١٦] فواحدهم (ذو) المضاف ، وقد ذكرنا أنّ (واحد أولئك) (ذا) المبهم من قولك : (هذا) .

قوله : [١٩١] ﴿ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ : حال منه أيضا في موضع نصب ، فكأنه قال : ومضطجعين .

قوله : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ ﴾ : عطف على : ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ داخل في صلة : (الذين) .

قوله : ﴿ بَاطِلا ﴾ : مفعول من أجله ، أي : للباطل .

قوله : ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ : منصوب على المصدر في موضع تسبيحا ، أي : نسبحك تسبيحا ، ومعناه : ننزهك تنزيها من السوء ، ونبرئك منه تبرئة .

قوله : [١٩٣] ﴿ أَنْ آمنوا ﴾ : (أنْ) في موضع نصب على حذف حرف الخفض ، أي : بأن آمنوا .

---

(١) ﴿ وإنما توفون أجوركم يوم القيامة ﴾ : (ما) كافة ، ولا يجوز أن تكون بمعنى : الذي ، ولو كان ذلك لقلت : أجوركم ، فرفعت على خبر إن وفرقت بين الصلة والموصول .

قوله : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ ﴾ ، أي : توفنا أبرارا مع الأبرار ، كما قال[1] [الوافر] :

كَأَنَّكَ مِن جِمَالِ بَنِي أُقَيشٍ ... يُقَعقَعُ خَلفَ رِجلَيهِ بِشَنِّ

أي : كأنك جمل من جمال بني أقيش . وواحد (الأبرار) : (بار) ، ويجوز أنْ يكون واحدهم (برا) ، وأصله : (برر) مثل : كتف .

قوله : [١٩٥] ﴿ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ ﴾ : (أنْ) في موضع نصب ، أي : بأني . وقرأ ابن عمر : ﴿ إني ﴾ : (بالكسر) على تقدير : فقال إني لا أضيع .

قوله : ﴿ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللهِ ﴾ : نصب على المصدر عند البصريين ، فهو مصدر مؤكد .

وقال الكسائي : هو منصوب على القطع ، أي : على الحال . وقال الفراء : هو منصوب على التفسير .

قوله : ﴿ وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ : (الله) مبتدأ ، و(حسن) ابتداء ثان ، و(عنده) خبر (حسن) ، و(حسن وخبره) خبر عن (اسم الله عز وجل) .

قوله : ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا ﴾ : مبتدأ ، وخبره : ﴿ لأُكَفِّرَنَّ ﴾ .

قوله : [١٩٧] ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾ : رفعه على إضمار مبتدأ ، أي : هو متاع ، أو ذلك متاع ، ونحوه .

قوله : [١٩٨] ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ : في موضع رفع على النعت لـ (جنات) ، وإن شئت في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ لَهُمْ ﴾ ؛ إذ هو كالفعل المتأخر بعد الفاعل إنْ رفعت : (جنات) بالابتداء ، فإن رفعتها بالاستقرار لم يكن في : ﴿ لَهُمْ ﴾ ضمير مرفوع ؛ إذ هو كالفعل المتقدم على فاعله ، فافهمه .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ : حال من المضمر المخفوض في : ﴿ لَهُمْ ﴾ ، والعامل في الحال الناصب لها أبدا ، هو العامل في صاحب الحال ؛ لأنها هو .

قوله : ﴿ نُزُلا ﴾ : القول فيه والاختلاف ، مثل : ﴿ ثَوَابًا ﴾ .

قوله : [١٩٩] ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ يُؤْمِنُ ﴾ ، أو في : ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ ، وكذلك : ﴿ لا يَشْتَرُونَ ﴾ مثل : ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ .

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ت ١٨ ق .هـ ، وهو شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، كانت تضرب له قبة في سوق عكاظ ، فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها .

مشكل إعراب سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى : [١] ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾[1] ، أي : نداء مفرد ، ولذلك ضم ، وضمه : (بناء) وليس بإعراب ، وموضعه : موضع نصب ؛ لأنه مفعول في المعنى .

و ﴿ النَّاسُ ﴾ : نعت (لأي) ، وهو نعت لا يستغنى عنه ؛ لأنه هو المنادى في المعنى ، ولا يجوز عند سيبويه نصبه على الموضع ، كما جاز في : يا زيد الظريف ، و(الظريف) على الموضع ؛ لأن هذا نعت قد يستغنى عنه .

وقال الأخفش : (الناس) صلة (لأي) ؛ فلذلك لا يجوز حذفه ولا نصبه . وأجاز المازني : نصب : (الناس) قياسا على : يا زيد الظريف .

قوله : ﴿ وَالأَرْحَامَ ﴾ : من نصبه عطفه على : (اسم الله تعالى) ، أي : واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها ، ويجوز أنْ يكون عطفه على موضع : (به) ، كما تقول : مررت بزيد وعمرا بعطفه على موضع بزيد ؛ لأنه مفعول به في موضع نصب ، وإنما ضعف الفعل فتعدى بحرف .

ومن خفضه عطفه على : (الهاء) في : (به) وهو قبيح عند سيبويه ؛ لأن المضمر المخفوض بمنزلة التنوين ؛ لأنه يعاقب التنوين في مثل : غلامي وغلامك ، وداري ودارك ، ونحوه . ويدل على أنه كالتنوين : أنهم حذفوا الياء في النداء ؛ إذ هو موضع يحذف منه التنوين ، تقول : يا غلام أقبل ، فلا تعطف على ما قام مقام التنوين ، كما لا تعطف على التنوين .

وقال المازني : كما لا يعطف الأول على الثاني ؛ إذ لا ينفرد بعد حرف العطف ، كذلك لا يعطف الثاني على الأول ، فهما شريكان لا يجوز في أحدهما إلا ما يجوز في الآخر .

---

(١) ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ : (يا) حرف ينادى به ، وقد يجوز أن يحذف إذا كان المنادى يعلم بالنداء ، و(أي) نداء مفرد ، و(ها) تنبيه ، (الناس) نعت لـ (أي) ، لا يجوز نصبه على الموضع لأن الكلام لا يتم قبله إلا على قول المازني ، وزعم الأخفش : أن (أيا) موصولة بالنعت ، ولا تعرف الصلة إلا جملة ، ﴿ اتقوا ربكم ﴾ أمر ، فلذلك حذفت منه النون ، ﴿ الذي خلقكم ﴾ : في موضع نصب على النعت ، ﴿ من نفس واحدة ﴾ أنثت على اللفظ ، ويجوز في الكلام : من نفس واحد ، وكذا : ﴿ وخلق منها زوجها وبث منهما ﴾ المذكر والمؤنث في التثنية على لفظ واحد في العلامة ، وليس كذا الجمع لاختلافه واتفاق التثنية [إعراب القرآن :١/ ١٩٨] .

قوله : [٤]﴿ نِحْلَةً ﴾ : مصدر . وقيل : هو مصدر في موضع الحال .

قوله : ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ : حالان من (الهاء) في : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ، تقول : هنأني ومرأني ، فإن أفردت : مرأني ، لم تقل إلا : أمرأني . والضمير المرفوع في : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ : يعود على الأزواج .

وقيل : على الأولياء ، و(الهاء) في : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ : تعود على شيء .

قوله : [٥]﴿ قِيَامًا ﴾ : من قرأه : (بغير ألف) جعله جمع : (قيمة) ، ويدل على أنه اعتل فانقلبت واوه ياء لانكسار ما قبلها ، ولو كان مصدرا لم يعتل كما لم يعتل الحول والعور ، فمعناه : التي جعلها الله لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم .

وإنما قال : ﴿ الَّتِي ﴾ ، ولم يقل : (اللاتي) ؛ لأنه : (جمع لا يعقل) ، فجرى على لفظ الواحد ، كما قال : ﴿ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي ﴾ [هود :١٠١] ، وقال : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي ﴾ [مريم :٦١] . ولو كان لما يعقل ، لقال : اللاتي ، كما قال : [٢٣]﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي ﴾ ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي ﴾ ، ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي ﴾ [النور :٦٠] ، وهذا هو الأكثر في كلام العرب ، وقد يجوز فيما لا يعقل : (اللاتي) ، وفيما يعقل : (التي) ، وقد قرئ : ﴿ أموالكم اللاتي ﴾ : (بالجمع) .

ومن قرأ : ﴿ قِيَامًا ﴾ جعله اسما من أقام الشيء ، وإن شئت مصدرا لقام يقوم قياما ، وقد يأتي في معناه قوام فلا يعتل . قال الأخفش : فيه ثلاث لغات : القيام والقوام والقيم ، كأنه جعل من قرأ : ﴿ قِيَمًا ﴾ مصدرا أيضا .

قوله : [٣]﴿ مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ : (ما والفعل) مصدر ، أي : فانكحوا الطيب ، أي : الحلال . و(ما) تقع لما لا يعقل ، ولنعوت ما يعقل ، فلذلك وقعت هنا لنعت ما يعقل .

قوله : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[1] : (مثنى) في موضع نصب بدل من : (ما) ، ولم ينصرف لأنه معدول عن اثنين دال على التكرير ؛ ولأنه معدول عن مؤنث ؛ لأن العدد مؤنث .

---

(١) ﴿ مثنى وثلاث ورباع ﴾ في موضع نصب على البدل من (ما) ، ولا ينصرف عند أكثر البصريين في معرفة ولا نكرة لأن فيه علتين :

إحداهما : أنه معدول . قال أبو إسحاق : والأخرى : أنه معدول عن مؤنث .

وقال غيره : العلة : أنه معدول يؤدي عن التكرير صح أنها لا تكتب ، وهذا أولى ، قال الله عز وجل : ﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾ ، فهذا معدول عن مذكر ، وقال الفراء : لم ينصرف لأن فيه معنى

وقال الفراء : لم ينصرف ؛ لأنه معدول عن معنى الإضافة ، وفيه تقدير دخول الألف واللام ، وجاز صرفه في العدد على أنه نكرة .

وقال الأخفش : إنْ سميت به صرفته في المعرفة والنكرة لأنه قد زال عنه العدل . وقيل : لم ينصرف ؛ لأنه معدول عن لفظه وعن معناه . وقيل : امتنع من الصرف ؛ لأنه معدول ، ولأنه صفة . وقيل : امتنع ؛ لأنه معدول ، ولأنه جمع .

وقيل : امتنع ؛ لأنه معدول ، ولأنه عدل على غير أصل العدل ؛ لأن الأصل في العدل إنما هو للمعارف ، وهذا نكرة بعد العدل . ﴿ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ مثل : ﴿ مَثْنَى ﴾ في جميع علله .

قوله : ﴿ فَوَاحِدَةً ﴾ : من نصب ، فمعناه : فانكحوا واحدة . وقرأ الأعرج : (بالرفع) على تقدير : (فواحدة تقنع) ، فهو ابتداء محذوف الخبر .

قوله : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ عطف على : ﴿ فَوَاحِدَةً ﴾ في الوجهين جميعا ، و﴿ مَا مَلَكَتْ ﴾ : مصدر ، فلذلك وقعت (ما) لمن يعقل ، فهو لصفة من يعقل .

قوله : [٤] ﴿ نَفْسًا ﴾ : تفسير ، وتقديمه لا يجوز عند سيبويه البتة ، وأجازه المبرد والمازني إذا كان العامل متصرفا .

قوله : [٦] ﴿ إِسْرَافًا ﴾ : مفعول من أجله . وقيل : هو مصدر في موضع الحال ، و﴿ وَبِدَارًا ﴾ مثله .

قوله : ﴿ أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ (بدار) .

قوله : [٧] ﴿ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ : حال . وقيل : هو مصدر موضع الحال .

قوله : [٨] ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ : (الهاء) تعود على المقسوم ؛ لأن لفظ القسمة دل عليه .

قوله : [١١] ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع نصب تبيين للوصية وتفسير لها .

=

الإضافة والألف واللام ، وأجاز الكسائي ، والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة ، وزعم الأخفش : أنه إن سمي به صرفه في المعرفة والنكرة لأنه قد زال عنه العدل .

قوله : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾[1] : (في كان) : اسمها ، و(نساء) : خبرها ، تقديره : (فإن كان المتروكات نساء فوق اثنتين) ، وإنما أعطي للإبنتين الثلثان بالسنة ، ودلالة النص في الأختين أنْ لهما الثلثين ، وليس في النص ههنا لهما دليل على أخذهما الثلثين ، لكن في النص على الثلثين للأختين دليل ؛ إذ قد جعل الله الأخت الواحدة كالبنت الواحدة ، وبين أنْ للأختين الثلثين ، وسكت عن البنتين ، فحملا على حكم الأختين بدليل النص والسنة .

قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ : (من رفع) جعل (كان تامة) لا تحتاج إلى خبر بمعنى : وقع وحدث ، فرفع : (واحدة) بفعلها ، وهي قراءة نافع وحده ، ومن نصب : (واحدة) جعل كان هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر ، فجعل (واحدة) خبرها ، وأضمر في كان (اسمها) ، تقديره : (وإن كانت المتروكة واحدة) .

قوله : ﴿ السُّدُسُ ﴾ : رفع بالابتداء ، وما قبله خبره ، وكذلك : ﴿ الثُّلُثُ ﴾ ، و﴿ السُّدُسُ ﴾ ، وكذلك : [١٢] ﴿ نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ، وكذلك : ﴿ فَلَكُمُ الرُّبُعُ ﴾ ، وكذلك : ﴿ فلهن الربع ﴾ ، و﴿ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ ﴾ ، و﴿ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .

قوله : [١١] ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ، أي : وصية لا دين معها ؛ لأن الدين هو المقدم على الوصية .

قوله : ﴿ نَفْعًا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : ﴿ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ ﴾ : نصب على المصدر .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ واسم كان الضمير العائد على أحد قسمي الأولاد ، والخبر نساء بصفته الذي هو فوق اثنتين ، لأنه لا تستقل فائدة الأخبار بقوله : نساء وحده ، وهي صفة للتأكيد نساء خبراً ثانياً ، لكان ، وليس بشيء ، لأن الخبر لا بد أن تستقل به فائدة الإسناد . ولو سكت على قوله فإن كن نساء لكان نظير ، أن كان الزيدون رجالاً ، وهذا ليس بكلام . وقال بعض البصريين : التقدير وإن كان المتروكات نساء فوق اثنتين . وقدره الزمخشري : البنات أو المولودات . وقال الزمخشري : (فإن قلت) : هل يصح أن يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ، ويكون نساء وواحدة تفسيراً لهما على أن كان تامة؟ (قلت) : لا أبعد ذلك انتهى . ونعني بالإبهام أنهما لا يعودان على مفسر متقدّم ، بل يكون مفسرهما هو المنصوب بعدهما ، وهذا الذي لم يبعده الزمخشري هو بعيد ، أو ممنوع ألبتة . لأن كان ليست من الأفعال التي يكون فاعلها مضمراً يفسره ما بعده ، بل هو مختص من الأفعال بنعم وبئس وما جرى عليهما ، وفي باب التنازع على ما قرر في النحو . .

قوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً ﴾[1] : (كان) بمعنى : (وقع) ، و(يورث) نعت لـ (رجل) ، و(رجل) رفع بـ (كان) ، و﴿ كَلالَةً ﴾ نصب على التفسير . وقيل : هو نصب على الحال ، على أنْ (الكلالة) هو الميت في هذين الوجهين . وقيل : هو نصب على أنه (نعت لمصدر محذوف) ، تقديره : (يورث وراثة كلالة) ، على أنْ (الكلالة) هو : (المال الذي لا يرثه ولد ولا والد) ، وهو قول عطاء . وقيل : هو : (خبر كان) على أنْ (الكلالة) اسم للورثة ، وتقديره : (ذا كلالة) . فأما من قرأ : ﴿ يورِثُ ﴾ : (بكسر الراء ، أو بكسرها والتشديد) ، فـ (كلالة) مفعولة بـ (يورث) ، وكان بمعنى : وقع .

قوله : ﴿ غَيْرَ مُضَارٍّ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يُوصَى ﴾ .

قوله : ﴿ وَصِيَّةً ﴾ : مصدر .

قوله : [١٣] ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ : الجملة في موضع نصب على النعت لـ (جنات) .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ : حال من (الهاء) في : ﴿ يُدْخِلْهُ ﴾ ، وإنما جمع ؛ لأنه حمل على معنى : (مِنْ) .

قوله : [١٤] ﴿ خَالِدًا فِيهَا ﴾ : حال من (الهاء) في : ﴿ يُدْخِلْهُ ﴾ ، ووحد لأنه حمل على لفظ (مَنْ) ، ولو جعلت : ﴿ خَالِدًا ﴾ نعتا لـ (نار) لجاز في الكلام ، لكنك تظهر الضمير الذي في : (خالد) ، فتقول : خالدا هو فيها ، وسترى أصل هذا مبينا .

قوله : [١٦] ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾[2] ، الاختيار عند سيبويه في : (اللذان) الرفع وإن كان معنى الكلام الأمر ؛ لأنه لما وصل الذي بالفعل تمكن معنى الشرط فيه ؛ إذ لا يقع على شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط ، فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار ، كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر أو مظهر ، فلما بعد أنْ يعمل في

---

(١) قال الأخفش سعيد في : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ : إن شئت نصبت كلالة على أنه خبر (كان) ، وإن شئت جعلت (كان) بمعنى وقع ، وجعلت يورث : صفة لرجل ، وكلالة نصب على الحال ، كما تقول : يضرب قائما ، قال أبو جعفر : تكلم الأخفش على أن الكلالة هو الميت ، فإن كان للورثة قدرته ذا كلالة .

(٢) ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾ : الأولى : أن يكون هذا للرجلين ، فأما أن يكون للرجل والمرأة على أن يغلب المذكر على المؤنث فبعيد ، لأنه لا يخرج الشيء إلى المجاز ، ومعناه صحيح في الحقيقة ، وزعم قوم : أن قوله : ﴿ فآذوهما ﴾ منسوخ ، وقيل : وهو أولى إنه ليس بمنسوخ ، وإنه واجب أن يؤذيا بالتوبيخ ، فيقال لهما : فجرتما ، وفسقتما ، وخالفتما أمر الله جل وعز .

اللذين ما قبلهما من الإضمار لم يحسن الإضمار ، فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لنصبهما ، رفعا بالابتداء كما ترفع الشرط ، والنصب جائز على تقدير : إضمار فعل ؛ لأنه إنما أشبه الشرط ، وليس المشبه بالشيء كالشيء في حكمه ، فلو وصلت (اللذين) بظرف بعد شبهه بالشرط ، فيصير النصب هو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي ، نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما ، النصب فيه الاختيار ، ويجوز الرفع ، والرفع فيما وصل بفعل الاختيار ، ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره الخبر ويقبح أنْ يفسره ما في الصلة ، ولو حذفت (الهاء) من الخبر لم يحسن عمله في (اللذين) ؛ لأن (الفاء) تمنع من ذلك ؛ إذ ما بعدها منقطع مما قبلها .

قوله : [١٩] ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بـ (يحل) ، وهو نهي عن تزويج المرأة مكرهة ، وهو شيء كان يفعله أهل الجاهلية ، فيكون الابن أو القريب أولى بزوجة الميت من غيره ، وإن كرهت ذلك المرأة .

و ﴿ كَرْهًا ﴾ : مصدر في موضع الحال ، ومثله : [٢٠] ﴿ بُهْتَانًا ﴾ .

قوله : [١٩] ﴿ إِلا أَنْ يَأْتِينَ ﴾ : (أَنْ) استثناء ليس من الأول في موضع نصب .

قوله : ﴿ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بـ (عسى) ؛ لأن معناها : قربت كراهتكم لشيء وجعل الله فيه خيرا كثيرا ، فـ (أَنْ والفعل) مصدر .

قوله : [٢٢] ﴿ إِلا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ : (ما) في موضع نصب استثناء منقطع .

قوله : [٢٣] ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع عطف على : ﴿ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ، أي : وحرم عليكم الجمع بين الأختين ، وكذلك : [٢٤] و ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ رفع عطف على : ﴿ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ : نصب على المصدر على قول سيبويه ؛ لأنه لما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ علم أنّ ذلك مكتوب ، فكأنه قال : كتب الله عليكم كتابا .

وقال الكوفيون : هو منصوب على (الإغراء) بـ (عليكم) ، وهو بعيد ؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو : ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وقد تقدم في هذا الموضع . ولو كان النص : (عليكم كتاب الله) ، لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر .

قوله : ﴿ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الاستثناء ، و ﴿ مَا مَلَكَتْ ﴾ : مصدر ، ولذلك وقعت (مَنْ) لمن يعقل ؛ لأن المراد بها : (صفة من يعقل) ، و(ما) يسأل بها : (عما لا يعقل ، وعن صفات من يعقل) .

قوله : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على البدل من : (ما) في قوله : ﴿ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ ﴾ : أو في موضع رفع على قراءة من قرأ : ﴿ وأُحِلَّ ﴾ على ما لم يسم فاعله بدل من : (ما) أيضا .

قوله : ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ : حال من المضمر في : (تبتغوا) ، وكذلك : ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ ﴾ : (ما) رفع بالابتداء ، وهي شرط ، وجوابه : ﴿ فَآتُوهُنَّ ﴾ ، وهو خبر الابتداء .

قوله : ﴿ فَرِيضَةً ﴾ : حال . وقيل : مصدر في موضع الحال .

قوله : [٢٥] ﴿ أَنْ يَنْكِحَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، تقديره : (إلى أَنْ ينكح ، ولأن ينكح) .

قوله : ﴿ مُحْصَنَاتٍ ﴾ : حال من (الهاء والنون) في : ﴿ مِنْهُنَّ ﴾ ، وكذا : ﴿ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ ، وكذا : ﴿ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ .

قوله : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ ﴾ : (ذلك) مبتدأ ، و(ما) بعده خبره ، أي : الرخصة في نكاح الإماء لمن خشي العنت .

قوله : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ خير ﴾ خبره ، تقديره : (والصبر عن تزويج الإماء خير لكم) .

قوله : [٢٨] ﴿ ضَعِيفًا ﴾ : نصب على الحال ، أي : خلق يغلبه هواه وشهوته وغضبه ورضاه ، فاحتاج إلى أَنْ يخفف الله عنه .

قوله : [٢٩] ﴿ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ﴾[1] : من رفع جعل (كان) تامة بمعنى : (وقع) ، ومن نصب جعلها : (خبر كان) ، وأضمر في : (كان اسمها) ، تقديره : (إلا أَنْ تكون الأموال أموال تجارة) ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقيل تقديره : إلا أَنْ تكون التجارة تجارة ، والتقدير الأول أحسن لتقدم ذكر الأموال . و(أَنْ) في قوله : ﴿ إِلا أَنْ ﴾ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . ومثل : تجارة ، قوله : [٤٠] ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً ﴾ : في الرفع والنصب .

---

(١) ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة ﴾ (أن) في موضع نصب استثناء ليس من الأول ، قال الأخفش : أي : إلا أن تقع تجارة ، وقال غيره : ﴿ تديرونها ﴾ الخبر ، وقرأ عاصم : ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة ﴾ ؛ أي : إلا أن تكون المداينة تجارة حاضرة .

قوله : [٣٠] ﴿ عُدْوَانًا وَظُلْمًا ﴾ : مصدران في موضع الحال ، كأنه قال : متعديا ظالما .

قوله : [٣١] ﴿ مُدْخَلاً ﴾ : مصدر ، فمن (فتح الميم) جعله : (مصدر دخل) ، ومن (ضمها) جعله : (مصدر أدخل) . وقوله : ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ ﴾ يدل على أدخل .

قوله : [٣٣] ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا ﴾ : المضاف إليه محذوف مع : (كل) ، تقديره : (ولكل أحد أو نفس) . وقيل تقديره : (ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالي) ، أي : ورآثا له .

قوله : [٣٤] ﴿ بِمَا حَفِظَ اللهُ ﴾ ، أي : بحفظ الله لهن . وقرأ ابن القعقاع : ﴿ اللهَ ﴾ : (بالنصب) على معنى : بحفظهن الله .

قوله : ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ ، ليس في المضاجع ظرف للهجران ، إنما هو سبب للتخلف ، معناه : واهجروهن من أجل تخلفهن عن المضاجعة معكم .

قوله : [٣٧] ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ : في موضع نصب بدل من : (مَنْ) في قوله : ﴿ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ ﴾ .

قوله : [٣٨] ﴿ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ : (رئاء) مفعول من أجله ، ويجوز أنْ يكون مصدرا في موضع الحال من : (الذين) ، فيكون : ﴿ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ ﴾ ، منقطعا غير معطوف على : ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ ؛ لأن الحال من (الذين) غير داخل في صلته ، فيفرق بين الصلة والموصول بالحال إنْ عطفت : ﴿ وَلا يُؤْمِنُونَ ﴾ على : ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ .

وإن جعلته حالا من المضمر في : ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ ، جاز أنْ يكون ﴿ وَلا يُؤْمِنُونَ ﴾ معطوفا على : ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ داخلا في الصلة ؛ لأن الحال من : (الذين) داخلة في الصلة ؛ إذ هي حال لما هو في الصلة .

قوله : [٤١] ﴿ شَهِيدًا ﴾ : حال من (الكاف) في : (بك) .

قوله : [٤٢] ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ العامل فيه : ﴿ يَوَدُّ ﴾ .

قوله : [٤٣] ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ لا تَقْرَبُوا ﴾ ، ﴿ وَلا جُنُبًا ﴾ : (حال) أيضا منه ، وكذلك : ﴿ إِلا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ بمعنى : إلا مسافرين فتيممون للصلاة ، وتصلون وأنتم جنب . وقيل معناه : إلا مجتازين على أنْ الصلاة يراد بها موضع الصلاة .

قوله : [٤٤] ﴿ يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ ﴾ : في موضع الحال من : (الذين) ، ومثله : ﴿ وَيُرِيدُونَ ﴾ .

قوله : [٤٥] ﴿ وَكَفَى بِاللهِ ﴾ : (الباء) زائدة ، و(الله) في موضع رفع بـ (كفى) ، وإنما زيدت (الباء مع الفاعل) ليؤدي الكلام معنى الأمر ؛ لأنه في موضع : (اكتفوا بالله) ، فدلت (الباء) على هذا المعنى .

قوله : ﴿ وَلِيًّا ﴾ و﴿ نَصِيرًا ﴾ : تفسيرين ، وإن شئت حالين .

قوله : [٤٦] ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ : (مِنَ) متعلقة بـ (نصير) ، أي : اكتفوا بالله ناصرا لكم من الذين هادوا .

قوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ : (حال) من : ﴿ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ، فلا تقف على : ﴿ نَصِيرًا ﴾ على هذا القول . وقيل : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ : متعلقة بمحذوف ، وهو : (خبر ابتداء محذوف) ، تقديره : (من الذين هادوا قوم يحرفون) ، فيتعلق (مِنَ) بمحذوف ، كما تتعلق حروف الجر إذا كانت أخبارا . وقد مضى شرح هذا الأصل ، فيكون : ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ : نعتا للابتداء المحذوف ، فتقف على : ﴿ نَصِيرًا ﴾ في هذا القول .

وقيل : (مِنَ) متعلقة [٤٤] بـ ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ﴾ بين أنهم : (من الذين هادوا) ، فلا يقف على ﴿ نَصِيرًا ﴾ أيضا .

وقيل التقدير : (من الذين من يحرف الكلم) ، فـ (من) ابتداء محذوف ، و(من الذين هادوا) خبر مقدم ، فتقف على : ﴿ نَصِيرًا ﴾ على هذا . ومثله في حذف من قوله : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الصافات :١٦٤] ، أي : من له مقام معلوم .

قوله : [٤٦] ﴿ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾[1] : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ وَاسْمَعْ ﴾ ، والمراد في نياتهم لعنهم الله : واسمع لاسمعت يظهرون أنهم ، إنما يريدون بهذا اللفظ : واسمع غير مسمع مكروها . وقيل : إنهم يريدون غير مسمع منك ، أي : غير مجاب .

قوله : ﴿ لَيًّا ﴾ : مصدر ، وأصله : (لوي) ، ثم أدغمت (الواو في الياء) . وقيل : هو مفعول من أجله ، ومثله : ﴿ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ﴾ .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ ﴾ وانتصاب غير مسمع على الحال من المضمر في اسمع ، وتقدم إعراب الزمخشري إياه مفعولاً في أحد التقادير ، وانتصاب ليا وطعنا على المفعول من أجله .
وقيل : هما مصدران في موضع الحال أي : لاوين وطاعنين .

قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا ﴾ : (أنّ) بعد (لو) في موضع رفع أبدا بالابتداء عند سيبويه ، ولم يجز سيبويه وقوع الابتداء إلا مع أنّ خاصة لوجود لفظ الفعل بعد (أنّ) ، فإن وقع بعد (لو) اسم ارتفع بإضمار فعل عنده .

وقال غيره : (أن وغيرها) لا ترتفع بعد (لو) إلا بإضمار فعل .

قوله : ﴿ إِلا قَلِيلا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (إلا إيماناً قليلا) ؛ وإنما قلّ لأنهم يتمادون عليه ، ولأن باطنهم خلاف ما يظهرون ، ولو كان على الاستثناء لكان الوجه رفع (قليل) على البدل من المضمر في : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

فإن جعلته مستثنى من : (لعنهم) لم يحسن ؛ لأن من كفر ملعون لا يستثنى منهم أحد .

قوله : [٤٧] ﴿ كَمَا لَعَنَّا ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (لعنا مثل لعنتنا لأصحاب السبت) .

قوله : [٥١] ﴿ سَبِيلا ﴾ : نصب على التفسير ، وقولنا : نصب على التفسير وعلى التمييز سواء ، إلا أنّ التمييز يستعمل في الأعداد .

قوله : [٥٣] ﴿ فَإِذًا لا يُؤْتُونَ ﴾ ، لا يجوز عند حذاق النحويين أنْ تكتب (إذن) إلا بالنون ؛ لأنها مثل : لن ، وليس في الحروف تنوين .

وأجاز الفراء : أنْ تكتب بالألف ، و(إذن) هنا ملغاة غير عاملة لدخول (فاء العطف) عليها ، وهي الناصبة للفعل عند سيبويه ، إذا نصبت ، والناصب عند الخليل (أنْ) مضمرة .

قوله : [٥٥] ﴿ مَنْ آمَنَ بِهِ ﴾ ، و﴿ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ﴾ : كلاهما مبتدأ ، و(ما) قبل كل مبتدأ خبره .

قوله : ﴿ سَعِيرًا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [٥٦] ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ : الناصب لـ (كلما) قوله : ﴿ بَدَّلْنَاهُمْ ﴾ .

قوله : [٥٧] ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ﴾ : في موضع نصب نعت لـ (جنات) .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ : (حال) من : (الهاء والميم) في : ﴿ سَنُدْخِلُهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ ﴾ : ابتداء ، وخبره : ﴿ لَهُمْ ﴾ ، والجملة يحتمل موضعها من الإعراب ما يحتمل : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ .

قوله : [٥٨] ﴿ أَنْ تُؤَدُّوا ﴾ ، و﴿ أَنْ تَحْكُمُوا ﴾ : (أَنْ) فيهما في موضع نصب بحذف الخافض ، أصله : (بأن تؤدوا وبأن تحكموا) .

قوله : [٥٩] ﴿ وَأُولِي الأَمْرِ ﴾ : واحد (أولي) : (ذا المضاف) ؛ لأنه منصوب ، وواحد (أولو) : (ذو) من غير لفظه ، كذلك : واحد : (أولات) : (ذات) .

قوله : ﴿ تَأْوِيلا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [٦١] ﴿ صُدُودًا ﴾ : اسم للمصدر عند الخليل ، والمصدر : (الصد) ، فهو نصب على المصدر .

قوله : [٦٦] ﴿ إِلا قَلِيلٌ ﴾ : رفع على البدل من المضمر في : ﴿ مَا فَعَلُوهُ ﴾ . وقرأ ابن عامر : (بالنصب على الاستثناء) وهو بعيد في النفي ، لكنه كذلك بالألف في مصاحف أهل الشام .

قوله : ﴿ تَثْبِيتًا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [٦٨] ﴿ صِرَاطًا ﴾ : مفعول ثان لـ (هدينا) .

قوله : [٦٩] ﴿ رَفِيقًا ﴾ [٧٠] و﴿ عَلِيمًا ﴾ : تفسيران .

وقال الأخفش : ﴿ رَفِيقًا ﴾ : حال ، و﴿ أُولَئِكَ ﴾ : في موضع رفع بـ (حسن) .

قوله : [٧١] ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ انْفِرُوا ﴾ في اللفظين ، و(ثبات) مفترقين ، واحدها : (ثُبة) ، وتصغيرها : (ثُبَيّة) ، فأما (ثُبة الحوض) وهو : وسطه ، فتصغيرها : (ثُوَيْبَة) .

قوله : [٧٣] ﴿ فَأَفُوزَ فَوْزًا ﴾ : نصبه على جواب التمني في قوله : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾[1] : اعتراض بين القول والمقول ، وليس هو من قول الذي أبطأ عن الجهاد ، والمراد به : التأخير بعد جواب التمني ، و(مودة) اسم :

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾ هذه الجملة : إمّا أن يكون لها موضع من الإعراب نصب على الحال من الضمير المستكن في ليقولن ، أو نصب على المفعول بيقولن على الحكاية ، فيكون من جملة المقول ، وجملة المقول هو مجموع الجملتين : جملة التشبيه ، وجملة التمني . وضمير الخطاب للمتخلفين عن الجهاد ، وضمير الغيبة في وبينه للرسول . وعلى الوجه الأول ضمير الخطاب للمؤمنين ، وضمير الغيبة للقائل . وإمّا أن لا يكون لها موضع من الإعراب لكونها اعتراضاً في الأصل بين جملة الشرط وجملة القسم وأخرت ، والنية بها التوسط بين الجملتين . أو لكونها اعتراضاً بين : ليقولن ومعموله الذي هو جملة

(تكن) ، و(بينكم) الخبر ، ولا يحسن كون يكون بمعنى يقع ؛ لأن الكلام لا يتم معناه دون بينكم وبينه ، فهو الخبر وبه تتم الفائدة .

قوله : [٧٥] ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله ﴾ : (لا تقاتلون) في موضع نصب على الحال من : (لكم) ، كما تقول : مالك قائما ، وكما قال الله : [٨٨] ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ ، و﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر :٤٩] ، و(ما) في جميع ذلك مبتدأ ، و(المجرور) خبره .

قوله : ﴿ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ ، عطف على اسم (الله) في موضع خفض .

وقيل : هو معطوف على : ﴿ سَبِيلِ ﴾ .

قوله : ﴿ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[1] : نعت (للقرية) ، وإنما جاز ذلك والظلم ليس لها للعائد عليها من نعتها ، وإنما وحد (لجريانه على موحد) ، ولأنه : (لا ضمير فيه) ؛ إذ قد رفع ظاهرا بعده وهو : (الأهل) . ولو كان فيه ضمير لم يجز استتاره ، ولظهر ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خبرا ، أو صفة ، أو حالا لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير البتة ، ولا بد من إظهاره ، وكذلك إنْ عطف على غير من هو له ، والفعل بخلاف ذلك ؛ يستتر فيه الضمير لقوته ، وإن كان خبرا ، أو صفة ، أو حالا لغير من هو له ، فافهمه فإنه مشكل غريب لطيف المعنى .

قوله : [٧٧] ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ ، ﴿ فَرِيقٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ مِنْهُمْ ﴾ نعت لـ (فريق) في موضع رفع ، و﴿ يَخْشَوْنَ ﴾ خبر الابتداء .

=

التمني ، وليس اعتراضاً يتعلق بمضمون هذه الجملة المتأخرة ، بل يتعلق بمضمون الجملتين ، والضمير الذي للخطاب هو للمؤمنين ، وفي بينه للقائل . واعترض به بين أثناء الجملة الأخيرة ، ولم يتأخر بعدها وإنْ كان من حيث المعنى متأخراً إذ معناه متعلق بمضمون الجملتين ، لأن معمول القول النية به التقديم ، لكنه حسن تأخيره كونه وقع فاصلة . ولو تأخرت جملة الاعتراض لم يحسن لكونها ليست فاصلة ، والتقدير : ليقولن يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً كأنْ لم يكن بينكم وبينه مودة ، إذ صدر منه قوله وقت المصيبة : قد أنعم الله عليّ إذ لم أكن معهم شهيداً . وقوله : وقت الغنيمة يا ليتني كنت معهم ، وهذا قول من لم تسبق منه مودة لكم .

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ من هذه القرية الظالم أهلها ﴾ نعت للقرية وإن كان الفعل للضمير ، كما تقول : مررت بالرجل العاقل أبوه ، ولم يقل : الظالمين ، لأنه نعت يقوم مقام الفعل ؛ أي : التي ظلم أهلها ، ﴿ واجعل لنا من لدنك وليا ﴾ ؛ أي : يستنقذنا منهم ، ﴿ واجعل لنا من لدنك نصيرا ﴾ ؛ أي ؛ ينصرنا عليهم .

قوله : ﴿ كَخَشْيَةِ الله ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (خشية مثل خشيتهم الله) .

قوله : ﴿ أَوْ أَشَدَّ ﴾ : نصب عطف على (الكاف) .

قوله : [٧٨] ﴿ أَيْنَمَا ﴾ : (أين) ظرف مكان ، فيه معنى الاستفهام والشرط ، ودخلت (ما) ليتمكن الشرط ويحسن ، و﴿ تَكُونُوا ﴾ : جزم بالشرط ، و﴿ يُدْرِكْكُمُ ﴾ : جوابه .

قوله : [٧٩] ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ ﴾[1] ، ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ ﴾ : (ما) فيهما بمعنى : (الذي) ، وليست للشرط ؛ لأنها نزلت في شيء بعينه وهو الجدب والخصب ، والشرط لا يكون إلا مبهما ، يجوز أَنْ يقع ويجوز أَنْ لا يقع . وإنما دخلت (الفاء) للإبهام الذي في (الذي) مع أن صلته فعل ، فدل ذلك على أَنَّ الآية ليست في المعاصي والطاعات ، كما قال أهل الزيغ ، وأيضا فإن اللفظ : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ ، ولم يقل : (ما أصبت) .

قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا ﴾ : (رسولا) مصدر مؤكد بمعنى : (ذا رسالة) ، و﴿ شَهِيدًا ﴾ : تفسير . وقيل : حال . ومثله : ﴿ وَكِيلا ﴾ .

قوله : ﴿ طاعة ﴾ : رفع على خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (ويقولون أمرنا طاعة) ، ويجوز في الكلام النصب على المصدر .

قوله : [٨٢] ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ وله نظائر في كتاب الله تعالى كله يدل على الحض في طلب معاني القرآن والبحث عن فوائده وأمثاله ، وتفسيره ومضمراته ، وعجائب مراداته وأحكامه ، وناسخه ومنسوخه في أشباه لذلك من علومه التي لا تحصى ، وكل ذلك لا سبيل إلى الإطلاع على حقائقه إلا بمعرفة إعرابه وتصرف حركاته وأبنيته .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ : قال الأخفش : (ما) بمعنى : (الذي) ، وقيل : هو شرط ، والصواب : قول الأخفش لأنه نزل في شيء بعينه من الجدب ، وليس هذا من المعاصي في شيء ، ولو كان منها لكان وما أصبت من سيئة ، وروى مجاهد ، عن ابن عباس : (ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك) ، وهذه قراءة على التفسير .

(٢) ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ﴾ ، يقال : تدبرت الأمر ، أي : نظرت في عاقبته . والتدبير : قيس دبر الكلام بقبله لينظر هل يختلف ؟ ثم جعل كل تمييز تدبرا .[التبيان في تفسير غريب القرآن :١/ ٢٩٦] .

قوله : [٨٣] ﴿ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إلا قَلِيلا ﴾ ، ﴿ قَلِيلا ﴾ : منصوب على الاستثناء من الجمع المضمر في : ﴿ أَذَاعُوا ﴾ . وقيل : من : (الكاف والميم) في : ﴿ عَلَيكُمْ ﴾ ، على تقدير : (لولا فضل الله عليكم بأن بعث فيكم رسوله فآمنتم به لكفرتم إلا قليلا منكم وهم الذين كانوا على الإيمان قبل بعث الرسول عليه السلام) . و(لولا) يقع بعدها الابتداء ، والخبر محذوف ، فـ(فضل) مبتدأ ، والخبر محذوف ، وإظهاره لا يجوز عند سيبويه .

قوله : ﴿ تحية ﴾ : وزنها : (تَفْعِلَة) ، وأصلها : (تَحْيِيَة) ، فألقيت حركة (الياء على الحاء) وأدغمت في الثانية .

قوله : [٨٧] ﴿ اللهُ لا إِلَهَ إلا هُوَ ﴾ ، ﴿ اللهُ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ لا إِلَهَ ﴾ مبتدأ ثان ، و(خبره) محذوف ، والجملة خبر عن : (الله) ، و﴿ إلا هُوَ ﴾ بدل من : موضع ﴿ لا إِلَهَ ﴾ .

قوله : [٨٨] ﴿ فِئَتَيْنِ ﴾ : نصب على الحال من : (الكاف والميم) في : ﴿ لَكُمْ ﴾ ، كما تقول : مالك قائما .

قوله : [٨٩] ﴿ كَمَا كَفَرُوا ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : كفرا مثل كفرهم .

قوله : [٩٠] ﴿ إلا الَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ : في موضع نصب استثناء من : (الهاء والميم) في : ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1] ، لا تكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ حالا من المضمر المرفوع في : ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ إلا أنْ تضمر معه : (قد) ، فإن لم تضمر (قد) فهو : دعاء ، كما تقول : لعن الله الكافر . وقيل : حصرت في موضع خفض نعت لقوم .

---

(١) ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ ؛ أي : ضاقت ، وللنحويين فيه على هذه اللغة أربعة أقول : قال الفراء : أي : قد حَصِرَت ، فأضمر قد ، وقال محمد بن يزيد : هو دعاء ، كما تقول : لعن الله الكافرين ، وقيل : هو خبر بعد خبر ، والقول الرابع : أن يكون (حَصِرَت) في موضع خفض على النعت لقوم ، وفي حرف أبي : ﴿ إلا الذين يَصِلونَ إلى قوم بَينكُم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم ﴾ ليس فيه : ﴿ أو جاءوكم ﴾ ، وقرأ الحسن : ﴿ أو جاءوكم حَصِرةً صدورهم ﴾ نصبا على الحال ، ويجوز خفضه على النعت ورفعه على الابتداء والخبر ، وحكى : ﴿ أو جاءوكم حصرات صدورهم ﴾ ، ويجوز الرفع ، ﴿ يقاتلوكم ﴾ في موضع نصب ؛ أي : من أن يقاتلوكم .[إعراب القرآن :١/ ٢٣١] .

فأما من قرأ : ﴿ حَصِرَةً ﴾ (بالتنوين) فجعله : (اسما) فهو : (حال) من المضمر المرفوع في : ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ ، ولو خفض على النعت لـ (قوم) جاز .

قوله : ﴿ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : [٩٢] ﴿ أَنْ يَقْتُلَ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع (اسم كان) ، و﴿ إِلا خَطَأً ﴾ استثناء منقطع ، ومثله : (أَنْ) في : ﴿ إِلا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ .

قوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ : ابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : (فعليه تحرير رقبة) ، ﴿ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ ﴾ مثله . وكذلك : ﴿ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ ، أي : فعليه صيام شهرين .

قوله : ﴿ تَوْبَةً مِنَ اللهِ ﴾ : نصب على المصدر ، أو على المفعول من أجله ، والرفع في الكلام جائز على تقدير : (ذلك توبة) .

قوله : [٩٥] ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾[1] : من نصب : (غيراً) فعلى (الاستثناء من القاعدين) ، وإن شئت من (المؤمنين) ، وإن شئت نصبته على (الحال من القاعدين) ، أي : لا يستوى القاعدون في حال صحتهم . ومن رفع : (غيراً) جعله (نعتا للقاعدين) ؛ لأنهم غير معنيين لم يقصد بهم قوم بأعيانهم ، فصاروا كالنكرة ، فجاز أَنْ يوصفوا بـ (غير) ،

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾ ويستوى من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد .

وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة : غير برفع الراء . ونافع ، وابن عامر ، والكسائي : بالنصب ، ورويا عن عاصم . وقرأ الأعمش وأبو حيوة : بكسرها . فأما قراءة الرفع فوجهها الأكثرون على الصفة ، وهو قول سيبويه ، كما هي عنده صفة في ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ ومثله قول لبيد :

وإذا جوزيت قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى غير الجمل

كذا ذكره أبو عليّ ، ويروى : ليس الجمل . وأجاز بعض النحويين فيه البدل . قيل : وهو إعراب ظاهر ، لأنه جاء بعد نفي ، وهو أولى من الصفة لوجهين : أحدهما : أنهم نصوا على أنَّ الأفصح في النفي البدل ، ثم النصب على الاستثناء ، ثم الوصف في رتبة ثالثة . الثاني : أنه قد تقرر أنّ غيراً نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت إلى معرفة هذا ، هو المشهور ، ومذهب سيبويه . وإن كانت قد تتعرف في بعض المواضع ، فجعلها هنا صفة يخرجها عن أصل وضعها إما باعتقاد التعريف فيها ، وإما باعتقاد أنّ القاعدين لما لم يكونوا ناساً معينين ، كانت الألف واللام فيه جنسية ، فأجرى مجرى النكرات حتى وصف بالنكرة ، وهذا كله ضعيف . وأما قراءة النصب فهي على الاستثناء من القاعدين . وقيل : استثناء من المؤمنين ، والأول أظهر لأنه المحدث عنه . وقيل : انتصب على الحال من القاعدين . وأما قراءة الجر فعلى الصفة للمؤمنين ، كتخريج من خرج غير المغضوب عليهم على الصفة من ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ ومن المؤمنين في موضع الحال من قوله : القاعدون . أي : كائنين من المؤمنين .

وجاز الحال منهم ؛ لأن لفظهم لفظ المعرفة . وقد تقدم نظيره في نصب : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ [الفاتحة :٣] وخفضه ، والأحسن أنْ يكون الرفع في : (غير) على البدل من : (القاعدين) . وقد قرأ أبو حيوة : ﴿ غيرِ ﴾ (بالخفض) (نعتا للمؤمنين) . وقيل : هو بدل من : المؤمنين .

قوله : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾ : (كلا) نصب بـ (وعد) .

قوله : ﴿ أَجْرًا ﴾ : نصب بـ (فضل) ، وإن شئت على المصدر .

قوله : [٩٦] ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ : نصب على البدل من : (أجر) .

قوله : [٩٧] ﴿ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ : نصب على الحال من : (الهاء والميم) في : ﴿ تَوَفَّاهُمُ ﴾ ، وحذفت (النون) للإضافة .

قوله : ﴿ فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ : حذفت (ألف ما) لدخول حرف الجر عليها ؛ (للفرق بين الخبر والاستفهام) ، فتحذف (الألف في الاستفهام) ، و(تثبت في الخبر) ، ومثله : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿ ١ ﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾ [النبأ :١-٢] ، و﴿ لِمَ أَذِنْتَ ﴾ [التوبة :٤٣] ، و﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر :٥٤] ، وشبهه .

قوله : [٩٨] ﴿ إِلا الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ ، استثناء في موضع نصب من : [٩٧] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ﴾ .

قوله : [٩٨] ﴿ لا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : ﴿ الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلا ﴾ .

قوله : [١٠٠] ﴿ مُهَاجِرًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يَخْرُجْ ﴾ .

قوله : [١٠١] ﴿ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ ﴾ : (أنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، تقديره : (في أنْ تقصروا) .

قوله : ﴿ عَدُوًّا ﴾ ، إنما وحد وقبله جمع ؛ لأنه بمعنى المصدر ، وتقديره : (كانوا لكم ذوي عداوة) .

قوله : [١٠٣] ﴿ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ فَاذْكُرُوا ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَعَلَى جُنُوبِكُمْ ﴾ ؛ لأنه في موضع (مضطجعين) .

قوله : [١٠٥] ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ ، ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ : في موضع الحال من (الكتاب) ، وهي حال مؤكدة ، ولا يجوز أنْ يكون تعدى إليه : ﴿ أَنْزَلْنَا ﴾ بحرف ؛ لأنه قد تعدى إلى مفعول بغير حرف وإلى آخر بحرف .

قوله : [١٠٩] ﴿ هَأَنْتُمْ هَـؤُلاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ ، هو مثل قوله : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَـؤُلاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة :٨٥] ، وقد مضى شرحه والاختلاف فيه ، إلا أنك في هذا لا تجعل ﴿ جَادَلْتُمْ ﴾ حالا إلا أنْ تضمر معه (قد) .

قوله : [١١٤] ﴿ إِلا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع إنْ جعلت : ﴿ نَجْوَاهُمْ ﴾ اسما لما يتناجون به ، ومعنى قولنا : الاستثناء المنقطع ، والاستثناء الذي ليس من الأول : هما شيء واحد .

وإن جعلت : ﴿ نَجْوَاهُمْ ﴾ بمعنى : جماعتهم الذين يتناجون كانت ، (مَنْ) في موضع خفض على البدل من : ﴿ نَجْوَاهُمْ ﴾ ، وهو : (بدل بعض من كل) .

قوله : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ الله ﴾ : (ابتغاء) مفعول من أجله .

قوله : [١١٥] ﴿ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [١٢٢] ﴿ قِيلا ﴾ : نصب على التفسير أيضا ، يقال : قيلا ، وقولا ، وقالا بمعنى .

قوله : [١٢٣] ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ﴾[1] : (اسم ليس) فيها : (مضمر) يعود على : (ما ادعت عبدة الأوثان من أنهم لن يبعثوا ، وعلى ما قالت اليهود والنصارى : ﴿ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة :١١١] ، فأنزل الله : (ليس ذلك بأمانيكم يا عبدة الأوثان ، ولا بأماني أهل الكتاب) ، والمعنى : ليس الكائن من أموركم يوم القيامة ما تتمنون . وقيل : تقديره : (ليس ثواب الله بأمانيكم) .

قوله : [١٢٥] ﴿ حَنِيفًا ﴾ : (حال) من المضمر في : ﴿ واتَّبَعَ ﴾ .

قوله : [١٢٧] ﴿ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ : (ما) في موضع رفع عطف على (اسم الله) تعالى ، أي : الله يفتيكم ، والمتلو في الكتاب يفتيكم وهو القرآن .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ وقرأ أبو جعفر المدني : ﴿ ليس بأمانِيْكم ولا أماني أهل الكتاب ﴾ بتخفيف الياء فيهما جميعا ، ومن أحسن ما روي فيه : ما رواه الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قالت اليهود والنصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان منا ، وقالت قريش : ليس نبعث ، فأنزل الله جل وعز : ﴿ ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب ﴾ ، ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ ، قال : والسوء هنا : الشرك ، وقال الضحاك : السوء : الكفر وما يجزى عليه مما لم يتب منه .

قوله : ﴿ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ : مخفوض عطف على ﴿ يَتَامَى النِّسَاءِ ﴾ ومثله : (أَنْ) في قوله : ﴿ وَأَنْ تَقُومُوا ﴾ ، التقدير : (الله يفتيكم في النساء ، والقرآن الذي يتلى عليكم في يتامى النساء ، وفي المستضعفين من الولدان ، وفي أَنْ تقوموا لليتامى بالقسط ، يفتيكم أيضا ، وهو ما قصه الله من ذكر اليتامى في أول السورة .

وقال الفراء : (ما) في : ﴿ وَمَا يُتْلَى ﴾ : في موضع خفض عطف على الضمير في : ﴿ فِيهِنَّ ﴾ ، وذلك غير جائز عند البصريين ؛ لأنه عطف ظاهر على مضمر مخفوض . وقيل : (ما) رفع بالابتداء ، والخبر : (يفتيكم) ، وهو محذوف .

قوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف الخافض ، تقديره : (في أَنْ تنكحوهن) .

قوله : [١٢٨] ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ ﴾ : رفع عند سيبويه بفعل مضمر ، تقديره : (وإن خافت امرأة خافت) ، وقد تقدم شرحه ، وهي رفع بالابتداء عند غيره .

قوله : ﴿ أَنْ يصالحا ﴾ مثل : ﴿ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ، أي : في أَنْ يصالحا .

قوله : ﴿ صُلْحًا ﴾ : مصدر على تقدير : (إلا أَنْ يصالحا بينهما) ، فيصلح الأمر صلحا .

قوله : [١٣١] ﴿ أَنِ اتَّقُوا اللهَ ﴾ ، أي : بأن اتقوا الله .

قوله : [١٣٥] ﴿ شُهَدَاءَ ﴾ : نعت لـ (قوامين) ، أو خبر ثان ، ويجوز أَنْ يكون حالا من المضمر في : ﴿ قَوَّامِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ أَنْ تَعْدِلُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف الخافض ، أي : في أَنْ لا تعدلوا ، و(لا) مقدرة .

قوله : ﴿ وَإِنْ تَلْوُا ﴾[1] : من قرأ : (بضم اللام وواو واحدة) احتمل أَنْ يكون من : ولي يلي ، وأصله : (تَوْلِيُوا) ، ثم أعل بحذف الواو لوقوعها بين (ياء وكسرة) ، ثم ألقى

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قرأ ابن عامر ، والكوفيون : ﴿ وإن تلوا أو تعرضوا ﴾ ، وقد ذكرناه ، والفعل منه : لوى ، والأصل فيه : لوي ، قلبت الياء ألفا بحركتها وحركة ما قبلها ، والمصدر : ليا ، والأصل : لويا وليانا ، والأصل : لوياانا ، ثم أدغمت الواو ، وفي الحديث : "لي الواجد يحل عقوبته وعرضه "قال ابن الأعرابي : عقوبته : حبسه وعرضه شكايته ، وزعم بعض النحويين : أن من قرأ : (تلوا) بمعنى : (تلووا) ، والأصل : تلؤوا ، همزت الواو ، كما يقال : ﴿ أقتت ﴾ ، فصار تلؤوا ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على اللام فوجب أن تحذف ، فصار تلو .

حركة (الياء على اللام) ، وحذف الياء (لسكونها وسكون الواو بعدها) ، ويحتمل أَنْ يكون من : لوى يلوي ، فأصله : (تلووا) كقراءة الجماعة ، إلا أنه أبدل من (الواو الأولى همزة لانضمامها) ، وألقى حركتها على (اللام) فصارت مضمومة .

قوله : ﴿ بِهِمَا ﴾ : مثنى وقبله الإيجاب لأحد الشيئين بـ (أو) ، و(أو) عند الأخفش في موضع (الواو) . وقيل تقديره : (أَنْ يكون الخصمان غنيين أو فقيرين فالله أولى بهما) . وقيل : هو مثل قوله : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ . وقيل : لما كان المعنى : (فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير) ، رد الضمير عليهما . وقيل : إنما رجع الضمير إليهما ؛ لأنه لم يقصد قصد فقير بعينه وغني بعينه .

قوله : [١٤٠] ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله على قراءة من قرأ : ﴿ نُزِّلَ ﴾ : (بالضم) . فأما من قرأ : (بالفتح) ، فـ (أَنْ) مفعول به بـ (نزل) .

قوله : [١٤٢] ﴿ كُسَالَى ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ قَامُوا ﴾ .

وكذلك : ﴿ يُرَاءُونَ ﴾ : حال أيضا ، ومثله : ﴿ وَلا يَذْكُرُونَ ﴾ ، ومثله : ﴿ مُذَبْذَبِينَ ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ . ومعنى : ﴿ مُذَبْذَبِينَ ﴾ : مضطربين لا مع المسلمين ولا مع الكافرين .

قوله : [١٤٦] ﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : (أولئك) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (فأولئك مؤمنون مع المؤمنين) .

قوله : [١٤٧] ﴿ مَا يَفْعَلُ اللهُ ﴾ : (ما) استفهام في موضع نصب بـ (يفعل) .

قوله : [١٤٨] ﴿ إِلا مَنْ ظُلِمَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب استثناء ليس من الأول ، ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع على البدل من المعنى ؛ لأن معنى الكلام : لا يحب الله أَنْ يجهر أحد بالسوء إلا من ظلم ، فجعل (من) بدلا من : (أحد) المقدرة .

قوله : [١٥٠] ﴿ بين ذلك سبيلا ﴾ : (ذلك) تقع إشارة لواحد ولاثنين ولجماعة ، فلذلك أتت إشارة بعد شيئين في هذه الآية ، وهما : ﴿ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ﴾ ، ومعناه : يريدون أَنْ يتخذوا طريقا بين الإيمان والكفر .

قوله : ﴿ جَهْرَةً ﴾ : (حال من المضمر) في : (قالوا) ، أي : قالوا ذلك مجاهرين ، ويجوز أَنْ يكون : (نعتا لمصدر محذوف) ، تقديره : (رؤية جهرة) .

قوله : [١٥٤] ﴿ سُجَّدًا ﴾ : (حال من المضمر) في : ﴿ ادْخُلُوا ﴾ .

قوله : [١٥٥] ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ : (ما) زائدة للتأكيد ، و﴿ نَقْضِهِمْ ﴾ : (خفض بالباء) . وقيل : (ما) نكرة في موضع خفض ، و﴿ نَقْضِهِمْ ﴾ بدل من : (ما) .

قوله : [١٥٦] ﴿ بُهْتَانًا ﴾ : (حال) . وقيل : مصدر .

قوله : [١٥٧] ﴿ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ : نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول . ويجوز في الكلام (رفعه) على البدل من موضع : ﴿ مِنْ عِلْمٍ ﴾ ؛ لأن (مِنْ) زائدة ، و(علم) رفع بالابتداء .

قوله : ﴿ يَقِينًا ﴾ : فيه تقديران ، قيل : قال الله هذا قولا يقينا ، وقيل : وما علموه علما يقينا .

قوله : [١٦٠] ﴿ كَثِيرًا ﴾ : (نعت) لمصدر محذوف ، أي : صدودا كثيرا .

قوله : [١٦٢] ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ ﴾[1] : (انتصب على المدح) عند سيبويه .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ في نصبه ستة أقوال :
فسيبويه : ينصبه على المدح ؛ أي : وأعني : المقيمين ، قال سيبويه : هذا باب ما ينصب على التعظيم ومن ذلك المقيمين الصلاة ، وأنشد :

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميرا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يظعنوا أحدا والقائلون لمن دار نخليها

وأنشد :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

وهذا أصح ما قيل في المقيمين ، وقال الكسائي : (والمقيمين) معطوف على (ما) ، قال أبو جعفر : وهذا بعيد ؛ لأن المعنى يكون : ويؤمنون بالمقيمين ، وحكى محمد بن جرير : أنه قيل : إن المقيمين هنا : الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار ، واختار هذا القول ، وحكى : أن النصب على المدح بعيد ؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر ، وخبر : ﴿ الراسخون في العلم ﴾ في : ﴿ أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما ﴾ ، فلا ينتصب على المدح ولم يتم خبر الابتداء ؛ لأنه جعل (والمؤتون) عطفا ، وجعل الخبر ما ذكر ، ومذهب سيبويه غير ما قال ، وقيل : (والمقيمين) عطف على (الكاف) التي في : (قبلك) ؛ أي : من قبلك ومن قبل المقيمين ، وقيل : (والمقيمين) عطف على (الكاف) التي في : (أولئك) ، وقيل : هو معطوف على الهاء والميم ؛ أي : منهم ومن المقيمين ، وهذه الأجوبة الثلاثة لا تجوز ؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمر مخفوض ، والجواب السادس : أن يكون (والمقيمين) عطفا على (قبلك) ، ويكون المعنى : ومن قبل المقيمين ، ثم أقام المقيمين مقام قبل ، كما قال : ﴿ وسئل القرية ﴾ ، وقرأ سعيد بن جبير ، وعاصم الجحدري : ﴿ والمقيمون الصلاة ﴾ ، وكذا هو في حرف عبد الله بن مسعود ،

وقال الكسائي : هو في : (موضع خفض عطف على ما) في قوله : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ، وهو بعيد ؛ لأنه يصير المعنى : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة . وإنما يجوز أنْ تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة ، فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة ، لقوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ ﴾ . وقيل : (المقيمين) معطوفون على (الكاف) في : (قبلك) ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، وهو بعيد ؛ لأنه عطف ظاهر على مضمر مخفوض . وقيل : هو معطوف على : (الهاء والميم) في : ﴿ مِنْهُمْ ﴾ ، وكلا القولين فيه عطف ظاهر على مضمر مخفوض . وقيل : هو عطف على قبل ، كأنه قال : وقبل المقيمين ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن جعل نصب : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ على المدح ، جعل خبر الراسخين : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ فإن جعل الخبر : ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ ، لم يجز نصب (المقيمين) على المدح ؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام .

قوله : ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ : (رفع) عند سيبويه على : (الابتداء) . وقيل : على : (إضمار مبتدأ) ، أي : وهم المؤتون . وقيل : هو (معطوف) على المضمر في : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ . وقيل : على المضمر في : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ . وقيل : على الراسخين .

قوله : [١٦٤] ﴿ كَمَا أَوْحَيْنَا ﴾ : (الكاف) نعت لمصدر محذوف ، أي : إيحاء كما .

قوله : ﴿ وَرُسُلا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ ﴾ : نصب بإضمار فعل ، أي : وقصصنا رسلا قد قصصناهم عليك من قبل . وقيل : هو محمول على المعنى عطف على ما قبله ؛ لأن معنى (أوحينا) : (أرسلنا) ، فيصير تقديره : (إنا أرسلناك رسلا) .

قوله : [١٦٥] ﴿ رُسُلا مُبَشِّرِينَ ﴾ ، ﴿ رُسُلاً ﴾ : بدل من : ﴿ وَرُسُلا ﴾ . وقيل : هو نصب على إضمار فعل ، أي : أرسلنا رسلا مبشرين .

وقيل : هو (حال) ، و﴿ مُبَشِّرِينَ ﴾ و﴿ مُنْذِرِينَ ﴾ نعت لـ (رسل) .

=

فأما حرف أبي فهو فيه : ﴿ والمقيمين ﴾ ، كما في المصاحف ، ﴿ والمؤتون ﴾ فيه خمسة أقوال : قال سيبويه : وأما المؤتون فمرفوع بالابتداء ، وقال غيره : هو مرفوع على إضمار مبتدأ ؛ أي : فهم المؤتون الزكاة ، وقيل : هو معطوف على المضمر الذي في (المقيمين) ، وقيل : هو عطف على المضمر الذي في : (يؤمنون) ؛ أي : يؤمنون هم والمؤتون ، والجواب الخامس : أن يكون معطوفا على الراسخين .

قوله : [١٧٠] ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ، ﴿ خَيْرًا ﴾ : منصوب عند سيبويه على إضمار فعل ، تقديره : (ائتوا خيرا لكم) ؛ لأن (آمنوا) دل على إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه لهم .

وقال الفراء : هو نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (فآمنوا إيمانا خيرا لكم) . وقال أبو عبيدة : هو خبر كان مضمرة ، تقديره : (فآمنوا يكن خيرا لكم) ، أي : يكن الإيمان خيرا لكم .

قوله : [١٧١] ﴿ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ ﴾ ، ﴿ ثَلاثَةٌ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (آلهتنا ثلاثة) .

قوله : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ، ﴿ خَيْرًا ﴾ : عند سيبويه : (انتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) ؛ لأنك إذا قلت : (انته) ، فأنت تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر ، فكأنك قلت : ائت خيرا لك .

وقال الفراء : هو (نعت لمصدر محذوف) ، تقديره : (انتهوا انتهاء خيرا لكم) .

وقال أبو عبيدة : هو (خبر كان محذوف) ، تقديره : (انتهوا يكن خيرا لكم) . وحكي عن بعض الكوفيين : أَنْ (نصبه على الحال) ، وهو بعيد .

قوله : ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ : (ما) كافة (لإنَّ) عن العمل ، و(الله) مبتدأ ، و(إله) خبره ، و(واحد) نعت ، تقديره : (إنما الله منفرد في إلاهيته) .

وقيل : (واحد) تأكيد بمنزلة : ﴿ لا تتخذوا إلهين ﴾ [النحل :٥١] .

ويجوز أَنْ يكون : ﴿ إِلَهٌ ﴾ بدلا من : ﴿ اللهُ ﴾ ، و(واحد) خبره ، تقديره : (إنما المعبود واحد) . ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ : نصب على المصدر .

قوله : ﴿ أَنْ يَكُونَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، تقديره : (سبحانه عن أَنْ يكون ومن أَنْ يكون) ، أي : تنزيها له من ذلك وبراءة له .

قوله : ﴿ وَكِيلا ﴾ : نصب على البيان ، وإن شئت على الحال . ومعنى : (وكيل) : كاف لأوليائه .

قوله : [١٧٢] ﴿ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، أي : من أَنْ يكون .

قوله : [١٧٥] ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا ﴾ ، ﴿ صِرَاطًا ﴾ : نصب على إضمار فعل ، تقديره : (يعرفهم صراطا) ، ودل يهديهم على المحذوف . ويجوز أنْ يكون مفعولا ثانيا لـ (يهديهم) ، تقديره : (و يهديهم صراطا مستقيما إلى ثوابه وجزائه) .

قوله : [١٧٦] ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[1] ، إنما ثني الضمير في : ﴿ كَانَتَا ﴾ ، ولم يتقدم إلا ذكر واحدة ؛ لأنه محمول على المعنى ؛ لأن تقديره عند الأخفش : (فإن كان من ترك اثنتين) ، ثم ثنى الضمير على معنى : (مَنْ) .

قوله : ﴿ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ (يبين) ؛ إذ معناه : يبين الله لكم الضلال لتجتنبوه . وقيل : (لا) مقدرة محذوفة من الكلام ، تقديره : (يبين الله لكم لئلا تضلوا) . وقيل معناه : كراهة أنْ تضلوا ، فهي مفعول من أجله .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ وقال الزمخشري : (فإن قلت) : إلى مَن يرجع ضمير التثنية والجمع في قوله : فإن كانتا اثنتين ، وإن كانوا أخوة؟ (قلت) : أصله فإن كان من يرث بالأخوة اثنتين ، وإن كان من يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً . وإنما قيل : فإن كانتا ، وإن كانوا . كما قيل : من كانت أمك ، فكما أنث ضمير من لمكان تأنيث الخبر ، كذلك ثنى ، وجمع ضمير من يرث في كانتا وكانوا ، لمكان تثنية الخبر وجمعه انتهى . وهو تابع في هذا التخريج غيره ، وهو تخريج لا يصح ، وليس نظير من كانت أمك ، لأنَّ مَن صرّح بها ولها لفظ ومعنى . فمَن أنّث راعى المعنى ، لأن التقدير : أية أم كانت أمك . ومدلول الخبر في هذا مخالف لمدلول الاسم ، بخلاف الآية ، فإنّ المدلولين واحد ، . ولم يؤنث في مَن كانت أمك لتأنيث الخبر ، إنّما أنث مراعاة لمعنى من إذ أراد بها مؤنثاً . ألا ترى إنك تقول : من قامت فتؤنث مراعاة للمعنى إذا أردت السؤال عن مؤنث ، ولا خبر هنا فيؤنث قامت لأجله . والذي يظهر لي في تخريج الآية غير ما ذكر . وذلك وجهان : أحدهما : إنّ الضمير في كانتا لا يعود على أختين ، إنما هو يعود على الوارثين ، ويكون ثم صفة محذوفة ، واثنتين بصفته هو الخبر ، والتقدير : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات فلهما الثلثان مما ترك ، فيفيد إذ ذاك الخبر ما لا يفيد الاسم ، وحذف الصفة لفهم المعنى جائز . والوجه الثاني : أن يكون الضمير عائداً على الأختين كما ذكروا ، ويكون خبر كان محذوفاً لدلالة المعنى عليه ، وإن كان حذفه قليلاً ، ويكون اثنتين حالاً مؤكدة والتقدير : فإن كانت أختان له أي للمرء الهالك . ويدل على حذف الخبر الذي هو له ولد أخت ، فكأنه قيل : فإن كانت أختان له ، ونظيره أن تقول : إن كان لزيد أخ فحكمه كذا ، وإن كان أخوان فحكمهما كذا . تريد وإن كان أخوان له .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المائدة

قوله تعالى : [١] ﴿ إِلا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الاستثناء من : ﴿ بَهِيمَةُ ﴾ .

قوله : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ ، نصب على الحال من المضمر في : ﴿ أَوْفُوا ﴾ . وقيل : من (الكاف والميم) في : ﴿ لَكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر في : (محلين) ، و(نون محلين) سقطت لإضافته إلى : (الصيد) .

قوله : [٢] ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ في موضع نصب (لآمين) .

قوله : ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾[1] ، من كسر (أَنْ) معناه : إِنْ وقع صد لكم فلا يكسبنكم بعض من صدكم أَنْ تعتدوا فالصد منتظر ، ودل على ذلك أَنَّ حرف ابن مسعود : ﴿ إِنْ يصدوكم ﴾ ، فالمعنى : إِنْ وقع صد مثل الذي فعل بكم أولا فلا تعتدوا . ومثله عند سيبويه قول الشاعر[2] : [الطويل]

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أن صدوكم ﴾ في موضع نصب مفعول من أجله ؛ أي : لأن صدوكم ، وقرأ أبو عمرو ، وابن كثير : ﴿ إن صدوكم ﴾ بكسر (إن) ، وهو اختيار أبي عبيد ، وروي عن الأعمش : (إن يصدوكم) ، وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر على قول بعضهم ؛ لأن (إن) إذا عملت فلا بد في جوابها من الفاء والفعل ، وإن كان سيبويه قد أنشد :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

فإنما أجازه في الشعر ، وقد رد عليه قوله ، فأما (إن صدوكم) بكسر (إن) ، فالعلماء الجلة بالنحو ، والحديث ، والنظر يمنعون القراءة بها لأشياء منها : أن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان ، وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست ، فالصد كان قبل الآية ، وإذا قرىء بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده ، كما تقول : لا تعط فلانا شيئا إن قاتلك ، فهذا لا يكون إلا للمستقبل ، وإن فتحت كان للماضي ، فوجب على هذا ألا يجوز ، إلا أن صدوكم ، وأيضا فلو لم يصح هذا الحديث لكان الفتح واجبا ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ لا تحلو شعائر الله ﴾ إلى آخر الآية يدل على : أن مكة كانت في أيديهم ، وأنهم لا ينهون عن هذا إلا وهم قادرون على الصد عن البيت الحرام ، فوجب من هذا : فتح (أن) لأنه لما مضى ، وأيضا فلو كان للمستقبل لكان بعيدا في اللغة ، لأنك لو قلت لرجل يخاف من آخر الشتم والضرب والقتل : لا تغضب إن ضربك فلان لكان بعيدا ، لأنك توهم أنه يغضب من الضرب فقط [إعراب القرآن :١/ ٢٥٧] .

(٢) البيت للفرزدق ، ت١١٠هـ ، وهو همام بن غالب بن صعصعة التميمي أبو فراس ، شاعر من النبلاء ، من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة .

أَتَغضَبُ أَن أُذنا قُتَيبَةَ حُزَّتا

وذلك شيء قد كان وقع ، وإنما معناه : إنْ وقع مثل ذلك أتغضب ، وجواب الشرط ما قبله .

ومن قرأ : (بالفتح) ، فـ(أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله ، وعليه أتى التفسير ؛ لأن الصد قد كان وقع قبل نزول الآية ؛ لأن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان ، وصد المشركون المسلمين عن البيت الحرام عام الحديبية سنة ست ، فالفتح بابه وعليه يدل التفسير والتاريخ ؛ لأن (الكسر) يدل على أمر لم يقع ، و(الفتح) يدل على أمر قد وقع وكان وانقضى .

ونظير ذلك ، لو قال رجل لامرأته وقد دخلت داره : أنت طالق إنْ دخلت الدار ، فكسر (إنْ) لم تطلق عليه بدخولها الأول ؛ لأنه أمر ينتظر ، ولو فتح لطلقت عليه لأنه أمر قد كان . وفتح (أنْ) إنما هو علمه لما كان ووقع ، و(كسرها) إنما يدل على أمر ينتظر قد يكون أو لا يكون ، الوجهان حسنان على معنيهما .

قوله : ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ(يجرمنكم) ، و﴿ شَنَآنُ ﴾ مصدر ، وهو الفاعل لـ(يجرمنكم) ، والنهي واقع في اللفظ على (الشنآن) ويعني به المخاطبون ، كما تقول : لا أرينك ههنا ، فالنهي في اللفظ عن المتكلم ، والمراد به المخاطب .

ومثله : [البقرة :١٣٢] ﴿ فَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ، ومثله : [هود :٨٩] ﴿ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي ﴾ . ومن أسكن (الشنآن) جعلها اسما .

قوله : [٣] ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ ﴾ : (مَنْ) ابتداء وهي شرط ، والجواب : ﴿ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وهو الخبر ، ومعه مضمر محذوف ، تقديره : (فإن الله له غفور رحيم) .

قوله : [٤] ﴿ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ : (ما وذا) اسم في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ الخبر ، وإن شئت جعلت (ذا) بمعنى : (الذي) ، فيكون (هو) خبر الابتداء ، و﴿ أُحِلَّ لَهُمْ ﴾ صلته ، ولا يعمل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾ ، في : (ما) في الوجهين لأنها استفهام ، ولا يعمل في الاستفهام ما قبله .

قوله : ﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾ : (حال) من : (التاء والميم) في : ﴿ عَلَّمْتُمْ ﴾ .

قوله : [٥] ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ : حال من المضمر المرفوع في : ﴿ آتَيْتُمُوهُنَّ ﴾ . ومثله : ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ . ومثله : ﴿ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ وهو عطف على : ﴿ غَيْرَ

مُسَافِحِينَ ﴾ ولا تعطفه على : ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ لدخول (لا) معه تأكيدا للنفي المتقدم ولا نفي مع : ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ .

وإن شئت جعلت : ﴿ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي ﴾ : نعتا لـ (محصنين) ، أو حالا من المضمر في : ﴿ مُحْصِنِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ : العامل في الظرف محذوف ، تقديره : (وهو خاسر في الآخرة) ، ودل على الحذف قوله : ﴿ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ . فإن جعلت (الألف واللام) في : (الخاسرين) ليستا بمعنى : (الذين) جاز أَنْ يكون العامل في الظرف ﴿ الْخَاسِرِينَ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[1] ، من (نصبه) عطفه على الأيدي والوجوه ، ومن (خفضه) عطفه على الرءوس وأضمر ما يوجب الغسل ، فالآية محكمة ، كأنه قال : وأرجلكم غسلا .

وقال الأخفش وأبو عبيدة : الخفض فيه على الجوار ، والمعنى : الغسل ، وهو بعيد ، لا يحمل القرآن عليه .

وقال جماعة : هو عطف على الرءوس ، والآية منسوخة بالسنة بإيجاب غسل الأرجل ، وهي منسوخة على هذه القراءة .

وقيل : هو عطف على الرءوس محكم اللفظ ، لكن التحديد يدل على الغسل ، فلما حد غسل الأرجل إلى الكعبين كما حد غسل الأيدي إلى المرفقين علم أنه غسل كالأيدي .

وقيل : المسح في اللغة يقع بمعنى : الغسل . يقال : تمسحت للصلاة ، أي : توضأت ، فبينت السنة أَنّ المراد بمسح الأرجل إذا خفضت الغسل .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ﴾ ، فمن قرأ بالنصب جعله عطفا على الأول ؛ أي : واغسلوا أرجلكم ، وقد ذكرنا الخفض ، إلا أن الأخفش ، وأبا عبيدة يذهبان إلى : أن الخفض على الجوار ، والمعنى للغسل ، قال الأخفش : ومثله : هذا جحر ضب خرب ، وهذا القول غلط عظيم ؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام : أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط ونظيره الأقواء ، ومن أحسن ما قيل : أن المسح والغسل واجبان جميعا ، والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين ، وفي الآية تقديم وتأخير على قول بعضهم ، قال التقدير : (إذا قمتم إلى الصلاة أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) .

قوله : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا ﴾ ، من جعل (الصعيد) : الأرض ، أو وجه الأرض نصب (صعيدا) على الظرف . ومن جعل (الصعيد) : التراب ، نصبه على أنه مفعول به حذف منه حرف الجر ، أي : بصعيد ، و﴿ طَيِّبًا ﴾ نعته ، أي : نظيفا . وقيل : الطيب ، معناه : الحلال ، فيكون نصبه على المصدر أو على الحال .

قوله : [٨] ﴿ شُهَدَاءَ ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ قَوَّامِينَ ﴾ ، ويجوز أنْ يكون خبرا ثانيا لـ (كان) . وقيل : هو نعت لـ (قوامين) .

قوله : [٩] ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، أصل : (وعد) أنْ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، وكذلك وقع في هذه الآية يتعدى إلى مفعول واحد هو (الذين) ، ثم فسر المفعول المحذوف وهو العدة بقوله : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ .

قوله : [١٣] ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ كالذي في النساء .

قوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ : حال من أصحاب القلوب .

قوله : ﴿ إِلا قَلِيلا مِنْهُمْ ﴾ : استثناء من (الهاء والميم) في : ﴿ منهم ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾[1] : (مِنَ) متعلقة بـ (أخذنا) ، أي : وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، مثل قولك : من زيد أخذت درهما . ولا يجوز أنْ تنوي بـ (الذين) التأخير بعد الميثاق لتقدم المضمر على المظهر ، إنما تنوي به أنْ يكون بعد (أخذنا) وقبل (الميثاق) ؛ لأنهما مفعولان (لأخذنا) ، فليس لأحدهما مزية في التقديم على الأخر . و(الهاء والميم) يعودان على : (الذين) ، وليس موضع (الذين) أنْ يكون بعد (ميثاقهم) ، فلذلك جاز . ألا ترى أنك لو قلت : ضرب غلامه زيدا لم يجز ، ولا يجوز أنْ تنوي بالغلام التأخير ؛ لأنه في حقه ورتبته ؛ إذ حق الفاعل أنْ يكون قبل المفعول ، فلا ينوي به غير موضعه . فإنْ نصبت الغلام ورفعت زيدا جاز لأنك تنوي بالغلام والضمير التأخير ؛ لأن التأخير هو موضعه ، فتنوي به موضعه بعد الفاعل . ومنع الكوفيون أكثر هذا وقدروا الآية على الحذف ، تقديرها عندهم : (ومن الذين قالوا إنا نصارى من أخذنا ميثاقهم) ، (فالهاء والميم) يعودان على (مِنَ) المحذوفة ، وهي المقدرة قبل

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾ : قال سعيد الأخفش : هذا كما تقول : من زيد أخذت درهمه .

قال أبو جعفر : ولا يجيز النحويون : أخذنا ميثاقهم من الذين قالوا إنا نصارى ، ولا ألينها لبست من الثياب ، لئلا يتقدم مضمر على مظهر .

المضمر . وجاز عندهم حذف (مِنَ) كما جاز في قوله : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ ﴾ [الصافات :١٦٤] ، أي : من له ، وكما قال : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ﴾ [النساء :٤٦] ، أي : من يحرفون .

قوله : [١٥] ﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ ﴾ : (يبين) في موضع الحال من : ﴿ رَسُولُنَا ﴾ ، ومثله الثاني ، ومثله : ﴿ وَيَعْفُو ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ يَهْدِي بِهِ اللهُ ﴾ : (يهدي) في موضع رفع على النعت لـ (كتاب) ، وإن شئت في موضع نصب على الحال من (كتاب) ، لأنك قد نعته بـ (مبين) ، فقرب من المعرفة فحسنت الحال منه ، ومثله : ﴿ وَيُخْرِجُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَيَهْدِيهِمْ ﴾ .

قوله : ﴿ سُبُلَ السَّلامِ ﴾ : مفعول حذف منه حرف الجر ، أي : إلى سبل السلام .

قوله : [١٩] ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : [٢١] ﴿ خَاسِرِينَ ﴾ : حال من المضمر في : (تنقلبوا) .

قوله : [٢٣] ﴿ أَنْعَمَ اللهُ ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر في ﴿ يَخَافُونَ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع على النعت لرجلين . وكذلك قوله : ﴿ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ .

قوله : [٢٤] ﴿ أَبَدًا ﴾ : ظرف زمان ، و﴿ مَا دَامُوا ﴾ بدل من : ﴿ أَبَدًا ﴾ ، وهو بدل بعض من كل .

قوله : [٢٥] ﴿ إِلا نَفْسِي وَأَخِي ﴾ : (أخي) في موضع نصب عطف على : (نفسي) ، وإن شئت عطفته على اسم (إنَّ) ، ويحذف خبره لدلالة الأول عليه ، كأنه قال : وإن أخي لا يملك إلا نفسه ، وإن شئت جعلت الأخ في موضع رفع بالابتداء عطف على موضع (إنَّ وما عملت فيه) وتضمر الخبر كالأول ، وإن شئت عطفته على المضمر في : (أملك) ، فيكون في موضع رفع .

قوله : [٢٦] ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[1] : (أربعين) ظرف زمان ، والعامل فيه : ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ على أنْ تجعل التحريم لا أمد له كما جاء في التفسير أنه لم يدخلها أحد منهم وإنما دخلها أبناؤهم ، وماتوا كلهم في التيه ، فيكون ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ على هذا القول حالا من (الهاء والميم) في : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ . ولا تقف على : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ في هذا القول إلا أنْ تجعل ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ منقطعا مما قبله فتقف على : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ . وإن جعلت للتحريم أمدا وهو أربعون سنة نصبت أربعين بمحرمة ، ويكون : ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ : (حالا) من (الهاء والميم) أيضا في : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ولا يجوز الوقف على هذا القول على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ البتة ، ولا تقف على ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ في القول الأول البتة ، وتقف عليه في هذا القول إنْ جعلت : ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ : منقطعا غير حال .

قوله : [٢٩] ﴿ إِنِّي أُرِيدُ ﴾ : (وأني ، وإنا ، وأنا ، ولكني ، ولكنا ، وشبهه) كله أصله : ثلاث نونات ، ولكن حذفت واحدة استخفافا لاجتماع ثلاثة أمثال لا حاجز بينهن ، وقد استعملت في كثير من القرآن على الأصل بغير حذف ، ومذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه أنّ المحذوفة هي التي قبل الياء يريد (الثالثة) ، والذي يوجبه النظر وعليه أهل العلم هو أنّ المحذوفة من هذه النونات هي : (الثانية) ؛ لأنك لو حذفت (الثالثة) لوجب تغير (الثانية) إلى الكسر في : (إني ولكني) ، فيجتمع حذف وتغيير وذلك مكروه ، ولو حذفت (الأولى) لوجب إدغام (الثانية في الثالثة) بعد إزالة حركتها وإسكانها ، وذلك حذفان وتغيير ، فكان حذف (الثانية) أولى ، وأيضا فإن (إنَّ) قد تحذف منها (الثانية) وهما نونان ، فحذفها بعينها إذا صارت ثلاث نونات أولى من حذف غيرها ، ولو حذفت (الثالثة) من : (إني) لوجب حذف (الثالثة) في : (أننا ولكنا) ، فتحذف علامة المضمر ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه اسم ، والأسماء لا تحذف ولا يحذف بعضها لاجتماع أمثال .

قوله : [٣٢] ﴿ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ ﴾ : عطف على : (فساد) ، أو (بغير نفس) . وقرأ الحسن : (بالنصب) على معنى : أو أفسد فسادا ، فهو مصدر .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ ﴾ والظاهر أن العامل في قوله : أربعين محرمة ، فيكون التحريم مقيداً بهذه المدة ، ويكون يتيهون مستأنفاً أو حالاً من الضمير في عليهم . ويجوز أن يكون العامل يتيهون أي : يتيهون هذه المدة في الأرض .
وقال ابن عطية : يحتمل أن يكون العامل في أربعين مضمراً يدل عليه يتيهون المتأخر انتهى . ولا أدري ما الحامل له على قوله : إن العامل مضمر كما ذكر؟ بل الذي جوز الناس في ذلك أن يكون العامل فيه يتيهون نفسه ، لا مضمر يفسره قوله : يتيهون في الأرض .

قوله : [٣٣] ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع خبر : ﴿ جَزَاءُ ﴾ ؛ لأن (أَنْ وما بعدها) مصدر فهو مصدر خبر عن مصدر ، و(هو) هو ، و(أو) في قوله : ﴿ أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ ، وما بعده من : (أو) للتخيير للإمام على اجتهاده ، وللعلماء في ذلك أقوال .

قوله : [٣٤] ﴿ إِلا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ : نصب على الاستثناء .

قوله : [٣٨] ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾[1] : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف عند سيبويه ، تقديره : (وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة أو فيما فرض عليكم) ، وكان الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب ؛ لأنه أمر ، وهو بالفعل أولى . وبه قرأ عيسى بن عمر .

والاختيار عند الكوفيين : (الرفع) على قراءة الجماعة ؛ لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه ، فهو عندهم مثل : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا ﴾ [النساء :١٦] لا يراد به اثنان بأعيانهما ، فلذلك اختير الرفع ، وقد ذكرنا علة سيبويه في اختياره الرفع في : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا ﴾ ، وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ : ما في : (واللذان) من العلة .

قوله : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾ : مفعول من أجله ، وإن شئت مصدرا ، ومثله : ﴿ نَكَالا ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وعند سيبويه الخبر محذوف ، والتقدير عنده : (وفيما فرض عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، والرفع عند الكوفيين بالعائد ، وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ والسارقَ والسارِقة ﴾ نصبا ، وهو اختيار سيبويه ، قال : إلا أن العامة أبت إلا الرفع ، يريد بالعامة : الجماعة ، ونصبه بإضمار فعل ؛ أي : اقطعوا السارق والسارقة ، وإنما اختار النصب ؛ لأن الأمر بالفعل أولى ، وقد خولف سيبويه في هذا ، فزعم الفراء : أن الرفع أولى ؛ لأنه ليس يقصد به إلى سارق بعينه فنصب ، وإنما المعنى : كل من سرق فاقطعوا يده ، وهذا قول حسن غير مدفوع يدل عليه : أنهم قد أجمعوا على أن قرءوا : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ ، وهذا مذهب محمد بن يزيد ، فأما : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ، ولم يقل فيه : يديهما ، فقد تكلم فيه النحويون ، فقال الخليل : أرادوا أن يفرقوا بين ما في الإنسان منه واحد وما فيه اثنان ، فقال : أشبعت بطونها ، و﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ ، وقال الفراء : لما كان أكثر ما في الإنسان من الجوارح اثنين حملوا الأقل على الأكثر ، وقال غيرهما : فعل هذا ، لأن التثنية جمع ، وقيل : لأنه لا يشكل ، وأجاز النحويون التثنية على الأصل ، والتوحيد لأنه يعرف ، وأجاز سيبويه جمع غير هذا ، وحكى : وصغار حالهما يريد : رحلي راحلتين ، ﴿ جزاء بما كسبا ﴾ مفعول من أجله ، وإن شئت كان مصدرا ، وكذا : ﴿ نكالا من الله ﴾ .

قوله : [٤١] ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾ ، قوله : ﴿ سَمَّاعُونَ ﴾ و﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفتان لمحذوفين مرفوعين بالابتداء وما قبلهما الخبر ، تقديره : (فريق سماعون ، وفريق يحرفون الكلم ليكذبوا) ، لم يرد أنهم يسمعون الكذب ويقبلونه ، إنما أراد يسمعون ليكذبوا ويقولون ما لم يسمعوا ، ودل على ذلك قوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون : ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ : حالا من المضمر في : ﴿ سَمَّاعُونَ ﴾ وتكون هي الحال المقدرة ، أي : يسمعون مقدرين التحريف ، مثل قوله : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [٩٥] .

قوله : [٤١] ﴿ آخَرِينَ ﴾ و﴿ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ : صفتان لـ (قوم) .

قوله : ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ ، فيقف على ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ في هذا القول ، ويبتدئ : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ ﴾ ، وهو خبر الابتداء . وقد قيل : إنَّ ﴿ سَمَّاعُونَ ﴾ رفع على (هم سماعون) ابتداء وخبر ، فيقف على ﴿ هَادُوا ﴾ في هذا القول ، والقول الأول أحسن وأولى . فأما ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ الثاني فهو رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هم سماعون للكذب أكالون للسحت .

قوله : [٤٤] ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ : (الذين) صفة (للنبيين) على معنى المدح والثناء لا على معنى الصفة التي تأتي للفرق بين الموصوف وبين من ليس صفته . كذلك تقول : رأيت زيدا العاقل ، فتحتمل هذه الصفة أَنْ تكون جئت بها للثناء والمدح لا غير كالآية ، وتحتمل أَنْ تكون جئت بها لتفرق بين زيد العاقل وبين زيد آخر ليس بعاقل . وهذا لا يجوز في الآية لأنه لا يمكن أَنْ يكون لهم نبيون غير مسلمين كما يحتمل أَنْ يكون ثم زيد آخر غير عاقل ، فإن قلت : رأيت زيدا الأحمر ، فهذه صفة جئت بها لتفرق بين زيد الأحمر وبين زيد آخر ، أو زيود ليسوا بحمر ، فاعرفه . ولا تحتمل هذه الصفة غير هذا المعنى . ولو كان زيد لا يعرف إلا بالأحمر لم يجز حذف الأحمر ؛ لأنه كان من تمام اسمه .

قوله : [٤٥] ﴿ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾[1] ، وما بعده من الأسماء ، من نصبه عطفه على ما عملت فيه (أَنَّ) ، وهو : ﴿ النَّفْسَ ﴾ و﴿ بِالنَّفْسِ ﴾ خبر (أَنَّ) وكذلك كل مخفوض خبر لما قبله . ومن رفع (العين والأنف والسن) عطفه على المعنى ؛ لأن معنى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ قلنا لهم : النفس بالنفس ، فرفع على الابتداء . وقيل : هو مبتدأ مقطوع مما قبله . وقيل : هو معطوف على المضمر المرفوع في : ﴿ بِالنَّفْسِ ﴾ وإن كان لم يؤكد فهو جائز ، كما قال : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام :١٤٨] وليس في زيادة (لا) بعد حرف العطف حجة في أنها فصلت ؛ لأنها بعد حرف العطف والمخفوض خبر كل مبتدأ .

قوله : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ ، من نصبه عطفه على (النفس) ، و﴿ قِصَاصٌ ﴾ ، خبره على أنه مكتوب في التوراة ، ومن رفعه عطفه على موضع (أَنْ وما عملت فيه) فهو مبتدأ مكتوب أيضا ، و﴿ قِصَاصٌ ﴾ خبر الابتداء . وقيل : هو ابتداء منقطع مما قبله على أنه غير مكتوب ، وإنما يكون هذا منقطعا على قراءة من (نصب العين) ، وما بعده ورفع

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ وقرأ نافع ، وحمزة ، وعاصم : بنصب ، والعين وما بعدها من المعاطيف على التشريك في عمل أنّ النصب ، وخبر أنّ هو المجرور ، وخبر والجروح قصاص . وقدّر أبو عليّ العامل في المجرور مأخوذ بالنفس إلى آخر المجرورات ، وقدره الزمخشري أولاً : مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلها بغير حق ، وكذلك العين مفقوأة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مأخوذة مقطوعة بالأذن ، والن مقلوعة بالسن . وينبغي أن يحمل قول الزمخشري : مقتولة ومفقوأة ومجدوع مقطوعة على أنه تفسير المعنى لا تفسير الإعراب ، لأن المجرور إذا وقع خبراً لا بد أن يكون العامل فيه كوناً مطلقاً ، لا كوناً مقيداً . والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة ، فقدر ما يقرب من الكون المطلق وهو مأخوذ . فإذا قلت : بعت الشاء شاة بدرهم ، فالمعنى مأخوذ بدرهم ، وكذلك الحر بالحر ، والعبد بالعبد . التقدير : الحر مأخوذ بالحر ، والعبد مأخوذ بالعبد . وكذلك هذا الثوب بهذا الدرهم معناه مأخوذ بهذا الدرهم . وقال الحوفي : بالنفس يتعلق بفعل محذوف تقديره : يجب ، أو يستقر . وكذا العين بالعين وما بعدها مقدر الكون المطلق ، والمعنى : يستقر قتلها بقتل النفس . وقرأ الكسائي : برفع والعين وما بعدها . وأجاز أبو عليّ في توجيه الرفع وجوهاً . الأول : أنّ الواو عاطفة جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد ، فيكون والعين بالعين جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهي : وكتبنا ، فلا تكون تلك الجمل مندرجة تحت كتبنا من حيث اللفظ ، ولا من حيث التشريك في معنى الكتب ، بل ذلك استئناف إيجاب وابتداء تشريع . الثاني : أنّ الواو عاطفة جملة على المعنى في قوله : إن النفس بالنفس ، أي : قل لهم النفس بالنفس ، وهذا العطف هو من العطف على التوهم ، إذ يوهم في قوله : إن النفس بالنفس ، إنه النفس بالنفس ، والجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ . الثالث : أن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد ، وهو أن يكون : والعين معطوفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور ، أي بالنفس هي والعين وكذلك ما بعدها . وتكون المجرورات على هذا أحوالاً مبينة للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل ، إذ عطف على فاعل .

(الجروح) ، فأما من رفع (العين وما بعده) ورفع (الجروح) فهو كله معطوف بعضه على بعض ، وهي قراءة الكسائي .

قوله : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ الأول حال ، و﴿ وَمُصَدِّقًا ﴾ الثاني إنْ شئت عطفته على الأول حالا من عيسى أيضا على التأكيد ، وإن شئت جعلته حالا من الإنجيل . والإنجيل : (إفعيل) مشتق من النجل كأنه أصل الدين يرجع إليه ويأتم به ، والتوراة : مشتقة من : (وري الزند) ، وهو : ما يخرج منه من الضياء من ناره ، فكأنها ضياء يستضاء بها في الدين .

و (القرآن) مشتق من قريت الماء في الحوض إذا جمعته ، فكأنه قد جمع فيه الحكم والمواعظ والآداب والقصص والفروض ، وكملت فيه جميع الفوائد الهادية إلى طرق الرشاد ، ولذلك قال الله تعالى : [٣] ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً ﴾ : نصب عطف على : (مصدق) . وقد قرأ الضحاك : (برفع موعظة) ، ودل على أَنْ هذا في موضع رفع ، والرفع في ذلك على العطف على قوله : ﴿ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ .

قوله : [٤٨] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ و﴿ وَمُهَيْمِنًا ﴾ : حالان من : (الكتاب) .

قوله : [٤٩] ﴿ وَأَنِ احْكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب عطف على : (الكتاب) .

قوله : ﴿ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على البدل من (الهاء والميم) في : ﴿ وَاحْذَرْهُمْ ﴾ : وهو بدل الاشتمال ، وإن شئت جعلته مفعولا من أجله .

قوله : [٥٢] ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ(عسى) ، ولو قدمت فقلت : فعسى أَنْ يأتي الله ، لكانت في موضع رفع بـ(عسى) ، وتسد مسد خبر (عسى) .

قوله : [٥٣] ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : من نصبه عطفه على المعنى ، كأنه قدر قديم ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ بعد (عسى) فعطف عليه ؛ إذ معنى : فعسى أَنْ يأتي الله ، وعسى الله أَنْ يأتي واحد ، فعطف على المعنى ، ولو عطف على اللفظ على ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ ، وهو مؤخر بعد (اسم الله) لم يجز ، كما يبعد أَنْ تقول : عسى زيد أَنْ يقوم ويأتي عمرو ؛ إذ لا يجوز : عسى زيد أَنْ يأتي عمرو ، فأما إذا قدمت (أَنْ) بعد عسى فهو حسن ، كما تقول : زيد ويأتي عمرو ، فيحسن كما يحسن : عسى أَنْ يقوم زيد ويأتي عمرو ، ولو كان في الجملة الثانية ما يعود على الأول لجاز كل هذا ، نحو : عسى أَنْ يقوم زيد ويأتي أبوه ، وعسى زيد أَنْ يقوم ويأتي أبوه كل هذا حسن جائز خلاف الأول ؛ لأنك لو قلت : عسى زيد أَنْ يقوم أبوه حسن ، وهذا كله بمنزلة : ليس زيد بخارج ولا قائم عمرو ، وهذا لا يجوز ، وإن كان في موضع عمرو أبوه جاز فهو قياسه ، فقسه عليه .

وقد قيل : إنَّ ﴿ وَيَقُولُ ﴾ : معطوف على الفتح ؛ لأنه بمعنى : أَنْ يفتح ، فهو معطوف على اسم ، فاحتيج إلى إضمار (أَنْ) ليكون مع يقول مصدرا ، فيعطف اسما على اسم ، فيصير بمنزلة قول الشاعر[1] :[الوافر]

للبس عباءةٍ وتقرُ عيني ... أحبُ إلي من لِبسِ الشُفوفِ

والرفع في : ﴿ وَيَقُولُ ﴾ : على القطع .

قوله : ﴿ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ : نصب على المصدر ، وكسرت (إنَّ) من : ﴿ إِنَّهُمْ ﴾ على إضمار ، قالوا : إنهم ؛ لأن (اللام) في خبرها .

قوله : [٥٤] ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ نعت لـ (قوم) ، وكذلك : ﴿ أَذِلَّةٍ ﴾ و﴿ أَعِزَّةٍ ﴾ و﴿ يُجَاهِدُونَ ﴾ نعت أيضا لهم ، ويجوز أَنْ يكون حالا منهم ، والإشارة بالقوم الموصوفين في هذا الموضع هي للخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتبعهم ، وهذا مما يدل على على تثبيت خلافتهم ، رضي الله عنهم أجمعين .

قوله : [٥٥] ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَيُؤْتُونَ ﴾ ، أي : يعطون ما يزكيهم عند الله في حال ركوعهم ، أي : وهم في صلاتهم ، فـ (الواو واو الحال) ، والآية على هذا المعنى نزلت في علي رضي الله عنه . ويجوز أَنْ يكون (لا) موضع للجملة ، وإنما هي جملة معطوفة على الموصول ، وليست بـ (واو الحال) والآية عامة .

قوله : [٥٧] ﴿ وَالْكُفَّارَ ﴾ : من خفضه عطفه على (الذين) في قوله : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا ﴾ ، فيكونون موصوفين بـ (اللعب والهزء) ، كما وصف به (الذين أوتوا الكتاب) لقوله : ﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴾ [الحجر :٩٥] ، يريد به كفار قريش ، ومن نصبه عطفه على الذين في قوله : ﴿ لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ ﴾ ، ويخرجون من الوصف بالهزء واللعب .

قوله : [٥٩] ﴿ إلا أَنْ آمَنَّا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ (تنقمون) .

قوله : ﴿ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ ﴾ : عطف عليها .

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل بن أنيف بن قتافة بن عدي بن حارثة بن جناب ، شاعرة إسلامية تزوجها معاوية بن أبي سفيان ، ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى ، فقتله أخ له كان قد خطبها ، ثم تزوجها معاوية فولدت يزيد ، وطلقها وهي حامل به .

قوله : [٦٠] ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾[1] : من (فتح الباء) جعله فعلا ماضيا ونصب به الطاغوت ، وفي : (عبد) ضمير (من) في قوله : ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ ﴾ ولم يظهر ضمير جمع في : (عبد) حملا على لفظ (من) ، ومعناها الجمع ، ولذلك قال : ﴿ مِنْهُمُ ﴾ ، ولو حمل على المعنى ، لقال : عبدوا ، و(مَنْ) في قوله : ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ ﴾ : في موضع رفع على حذف المضاف ، وتقديره : (لعن من لعنه الله) ، أي : هو لعن ، فالابتداء والمضاف محذوفان . وقيل : (مَنْ) في موضع خفض على البدل من : ﴿ بِشَرٍّ ﴾ بدل الشيء من الشيء وهو هو . و﴿ مَثُوبَةً ﴾ : نصب على التفسير .

ومن (ضم الباء) من : (عبُد) جعله اسما على فعل مبنيا للمبالغة في عبادة الطاغوت ، كقولهم : رجل فطن ويقظ ، للذي تكثر منه الفطنة والتيقظ ، فالمعنى : وجعل منهم من بلغ في عبادة الطاغوت . وأصل هذا البناء للصفات ، و(عبد) أصله : الصفة ولكنه ؛ استعمل في هذا استعمال الأسماء وجرى في بناء الصفات على أصله ، كما استعملوا الأبرق والأبطح استعمال الأسماء ، فكسر تكسير الأسماء ، فقيل : الأباطح والأبارق ، ولم يصرفا كأحمر ، وأصلهما الصفة .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّغُوتَ ﴾ وقرأ الحسن في رواية : وعبد الطاغوت بإسكان الباء . وخرجه ابن عطية : على أنه أراد وعبداً منوّناً فحذف التنوين كما حذف في قوله : ﴿ ولا ذاكر الله إلا قليلاً ﴾ ولا وجه لهذا التخريج ، لأن عبداً لا يمكن أن ينصب الطاغوت ، إذ ليس بمصدر ولا اسم فاعل ، والتخريج الصحيح أن يكون تخفيفاً من عبد بفتحها كقولهم : في سلف سلف . وقرأ النخعي عبد مبنيا للمفعول والظاهر أنّ هذا المفعول معطوف على صلة من وصلت بلعنه ، وغضب ، وجعل ، وعبد ، والمبني للمفعول ضعفه الطبري وهو يتجه على حذف الرابط أي : وعبد الطاغوت فيهم أو بينهم . ويحتمل أن يكون وعبد ليس داخلاً في الصلة ، لكنه على تقدير من ، وقد قرأ بها مظهرة عبد الله قرأ ، ومن عبد فإما عطفاً على القردة والخنازير ، وإما عطفاً على من قوله : من لعنه الله .
وقرىء : وعبدة الطاغوت بالتاء نحو فاجر وفجرة ، فهذه ثمان قراءات بالجمع المنصوب عطفاً على القردة والخنازير مضافاً إلى الطاغوت . وقرىء وعابدي . وقرأ ابن عباس في رواية : وعابدوا . وقرأ عون العقيلي : وعابد ، وتأولها أبو عمرو على أنها عآبد . وهذان جمعا سلامة أضيفاً إلى الطاغوت ، فبالتاء عطفاً على القردة والخنازير ، وبالواو عطفاً على من لعنه الله أو على إضمارهم . ويحتمل قراءة عون أن يكون عابد مفرداً اسم جنس . وقرأ أبو عبيدة : وعابد على وزن ضارب مضافاً إلى لفظ الشيطان ، بدل الطاغوت .
وقال ابن عطية : عبد لفظ مبالغة كيقظ وندس ، فهو لفظ مفرد يراد به الجنس ، وبنى بناء الصفات لأن عبداً في الأصل صفة وإن كان يستعمل استعمال الأسماء ، وذلك لا يخرجه عن حكم الصفة ، ولذلك لم يمتنع أن يبني منه بناء مبالغة . وأنشد أبني لبيني البيت ، وقال : ذكره الطبري وغيره بضم الباء انتهى . وعد ابن مالك في أبنية أسماء الجمع فعلاً فقال : ومنها فعل كنحو سمر وعبد .

قوله : [٦١] ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ ، قوله : ﴿ بِالْكُفْرِ ﴾ في موضع الحال ، وكذلك : (به) ، والمعنى : دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ، لم يخبر عنهم أنهم دخلوا حاملين شيئا ، إنما أخبر عنهم أنهم دخلوا معتقدين كفرا .

قوله : [٦٤] ﴿ مَا أُنْزِلَ ﴾ : (ما) في موضع رفع بفعله ، وهو : ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ ﴾ ، و﴿ كُلَّمَا ﴾ ظرف ، والعامل فيه : ﴿ أَوْقَدُوا ﴾ ، وفيه معنى الشرط ، فلا بد له من جواب ، وجوابه : ﴿ أَطْفَأَهَا ﴾ .

قوله : [٦٩] ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ : مرفوع على العطف على موضع (إنَّ وما عملت فيه) ، وخبر (إنَّ) منوي قبل الصابئين ، فلذلك جاز العطف على الموضع ، والخبر هو : ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ ينوي به التقديم فحق ﴿ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ أَنْ يقعا بعد ﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ ، وإنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأن العطف في (إنَّ) على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (إنَّ) وخبرها ، فيعطف على موضع الجملة .

وقد قال الفراء : هو عطف على المضمر في : ﴿ هَادُوا ﴾ ، وهو غلط ؛ لأنه يوجب أَنْ يكون الصابئون والنصارى يهودا ، وأيضا فإن العطف على المضمر المرفوع قبل أَنْ يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين .

وقيل : (الصابئون) مرفوع على أصله قبل دخول (إنَّ) على الجملة . وقيل : إنما رفع (الصابئون) لأن (إنَّ) لم يظهر لها عمل في : (الذين) ، فبقي المعطوف مرفوعا على أصله قبل دخول (إنَّ) على الجملة .

وقيل : إنما رفع لأنه جاء على لغة : (بلحارث) الذين يقولون : رأيت الزيدان بالألف . وقيل : (إنَّ) بمعنى : نعم . وقيل : (إنَّ) خبر (إنَّ) محذوف مضمر دل عليه الثاني ، فالعطف بالصابئين إنما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إنَّ وخبرها . وإليه ذهب الأخفش والمبرد ، ومذهب سيبويه : أَنْ خبر الثاني هو المحذوف ، وخبر إنَّ هو الذي في آخر الكلام يراد به التقديم قبل الصابئين ، فيصير العطف على الموضع بعد خبر (إنَّ) في المعنى .

قوله : [٧١] ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[1] : من رفع (تكونُ) جعل (أَنْ) المخففة من الثقيلة ، وأضمر معها (الهاء) ، وتكون خبر (أَنْ) ، وجعل : ﴿ وَحَسِبُوا ﴾ بمعنى : أيقنوا ؛ لأن (أَنْ) للتأكيد ، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين ، فهو نظير وعديله ، و(أَنْ) في موضع نصب بحسب ، وسدت مسد مفعولي حسب ، تقديره : (أنه لا تكون فتنة) . وحق (أَنْ) أَنْ تكتب منفصلة على هذا التقدير ؛ لأن (الهاء) المضمرة تحول بين (أَنْ) و(لام لا) في المعنى والتقدير ، فيمتنع اتصالها (باللام) . ومن نصب (تكونَ) جعل (أَنْ) هي الناصبة للفعل ، وجعل (حسب) بمعنى : الشك ؛ لأنها لم يتبعها تأكيد ؛ لأن (أَنْ) الخفيفة ليست للتأكيد ، إنما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع ، فالشك نظير ذلك وعديله . والمشددة إنما تدخل لتأكيد أمر قد وقع وثبت ، فلذلك كان حسب مع أَنْ المشددة لليقين ومع الخفيفة للشك ، ولو كان قبل أَنْ فعل لا يصلح للشك لم يجز أَنْ تكون إلا مخففة من الثقيلة ، ولم يجز نصب الفعل بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ [طه :٨٩] ، و﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل :٢٠] ، و(لا والسين) عوض من حذف تشديد (أَنْ) ، ولو وقع قبل (أَنْ) فعل لا يصلح إلا لغير الاثبات لم يجز في الفعل إلا النصب ، نحو قولك : طمعت أَنْ تقوم ، وأشفق أَنْ تقوم ، وأخشى أَنْ تقوم ، هذا لا يجوز فيه إلا النصب بعد (أَنْ) ، ولا تكون (أَنْ) معه مخففة من الثقيلة ، فهذه ثلاثة أقسام : فعل بمعنى الثبات واليقين لا يكون معه إلا الرفع بعد (أَنْ) ولا تكون (أَنْ) إلا مخففة من الثقيلة .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ : هذه قراءة الكوفيين ، وأبي عمرو ، والكسائي ، وقرأ أهل الحرمين بالنصب ، قال سيبويه : حسبت أن لا تقول ذاك ؛ أي : حسبت أنه قال : وإن شئت نصبت ، قال أبو جعفر : الرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود ، كما قال امرؤ القيس :

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يشهد اللهو أمثالي

وإنما صار الرفع أجود ، لأن حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت ، وإنما يجوز النصب على أن تجعلهن بمنزلة : خشيت ، وخفت ، هذا قول سيبويه في النصب .

﴿ فتنة ﴾ اسم (تكون) ، والفتنة : الاختبار ، فإن وقعت لغيره فذلك مجاز ، والمعنى : وحسبوا أن لا يكون عقاب ، ﴿ فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ ، ولم يقل : عمي وصم ، والفعل متقدم ، ففي هذا أجوبة : منها : أن يكون كثير منهم بدلا من الواو ، قال الأخفش سعيد : كما تقول : رأيت قومك ثلثيهم ، وإن شئت كانت على إضمار مبتدأ ؛ أي : العمي والصم منهم كثير ، وجواب رابع : يكون على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، قال الأخفش : يجوز أن يكون هذا منها ، وأنشد :

ولكن ديا في أبو وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

ويجوز في غير القرآن : (كثيرا) بالنصب نعتا لمصدر محذوف .

وفعل بضد الثبات واليقين لا يكون معه إلا النصب بعد (أَنْ) ولا تكون (أَنْ) معه إلا غير مخففة من الثقيلة . وفعل ثالث يحتمل الوجهين ، فيجوز معه الوجهان ، هذه الأصول هي الاختيار عند أهل العلم ، وقد يجوز غير ما ذكرنا على مجاز وسعة .

قوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُّوا ﴾ ، إنما جمع الضمير ردا على المذكورين ، و﴿ كَثِيرٌ ﴾ بدل من : الضمير . وقيل : ﴿ كَثِيرٌ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ دل عليه : (عموا وصموا) ، تقديره : (العمي والصم كثير منهم) . وقيل التقدير : (العمي والصم منهم كثير) .

وقيل : جمع الضمير وهو متقدم على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، و﴿ كَثِيرٌ ﴾ رفع بما قبله ، ولو نصبت (كثيراً) في الكلام لجاز تجعله نعتا لمصدر محذوف ، أي : عمى وصمما كثيرا .

قوله : [٧٣] ﴿ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ : لا يجوز تنوين (ثالث) ؛ لأنه بمعنى : أحد ثلاثة ، فلا معنى للفعل فيه ، وليس بمنزلة : هذا ثالث اثنين ؛ لأن فيه معنى الفعل ؛ إذ معناه : بصير اثنين ثلاثة بنفسه ، فالتنوين فيه جائز .

قوله : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ : (إله) بدل من : موضع ﴿ مِنْ إِلَهٍ ﴾ ؛ لأن (مِنْ) زائدة فهو مرفوع ، ويجوز في الكلام النصب : إلا إلها واحدا على الاستثناء .

وأجاز الكسائي : الخفض على البدل من لفظ : (من إله) ، وهو بعيد ؛ لأن (مِنْ) لا تزاد في الواجب .

قوله : [٧٩] ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ : (ما) في موضع نصب نكرة ، أي : لبئس شيئا كانوا يفعلونه ، فما بعد (ما) صفة لها . وقيل : (ما) بمعنى الذي في موضع رفع ببئس ، أي : لبئس الشيء الذي كانوا يفعلونه ، و(الهاء) محذوفة من الصفة والصلة .

قوله : [٨٠] ﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (هو أَنْ سخط الله) .

وقيل : في موضع نصب على البدل من : (ما) على أَنْ (ما) نكرة . وقيل : على حذف اللام ، أي : لأن سخط الله .

قوله : [٨٢] ﴿ عَدَاوَةً ﴾ : نصب على التفسير ، ومثله : ﴿ مَوَدَّةً ﴾ .

قوله : [٨٣] ﴿ تَفِيضُ ﴾ : في موضع نصب على الحال من ﴿ أَعْيُنَهُمْ ﴾ ؛ لأن (ترى) من رؤية العين .

قوله : [٨٤] ﴿ لا نُؤْمِنُ ﴾ : في موضع نصب على الحال من المخبرين في : ﴿ لَنَا ﴾ ، كما تقول : مالك قائما .

قوله : [٨٥] ﴿ تَجْرِي ﴾ : في موضع نصب على النعت لـ (جنات) .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ : حال من (الهاء والميم) في : ﴿ فَأَثَابَهُمُ ﴾ .

قوله : [٨٩] ﴿ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ : رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : فعليه صيام ثلاثة أيام .

قوله : [٩٤] ﴿ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ﴾[1] : (من) للتبعيض ؛ لأن المحرم صيد البر خاصة ، ولأن التحريم إنما وقع في حال الإحرام خاصة . وقيل : (من) لبيان الجنس ، فلما قال : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ ﴾ ، لم يعلم من أي جنس هو ، فبين فقال : ﴿ مِنَ الصَّيْدِ ﴾ ، كما تقول : لأعطينك شيئا من الذهب .

قوله : [٩٥] ﴿ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ لا تَقْتُلُوا ﴾ . و﴿ مُتَعَمِّدًا ﴾ : حال من المضمر المرفوع في : ﴿ قَتَلَهُ ﴾ .

قوله : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ : جزاء مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أي : فعليه جزاء ، ومن نون (جزاء) جعل : ﴿ مِثْلُ ﴾ صفة له ، و﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾ صفة أخرى لـ (جزاء) .

ويجوز أنْ تكون ﴿ مِثْلُ ﴾ بدلا من : ﴿ فَجَزَاءٌ ﴾ .

و (مِنْ) في منزلة : ﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾ لا تتعلق بجزاء ؛ لأنها تصير في صلته ، والصفة لا تدخل في صلة الموصوف ، لأنها لا تكون إلا بعد تمام الموصوف بصلته ، فلو جعلت (مِنَ) متعلقة بـ(جزاء) دخلت في صلته ، وأنت قد قدمت مثل هذا وهو (بدل أو صفة) ، و(البدل والصفة) لا يأتيان إلا بعد تمام الموصول بصلته ، فيصير ذلك إلى التفرقة بين الصلة والموصول (بالبدل أو بالنعت) ، وليس هذا بمنزلة : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ ﴾ لام قسم ، وفي دخول (مِنْ) ثلاثة أجوبة تكون لبيان الجنس ، كما تقول : لأمتحننك بشيء من الذهب ، وكما قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، ويجوز أن تكون (من) للتبعيض ، لأن المحرم صيد البر خاصة ، ويجوز أن يكون التبعيض ، لأن الصيد إنما منع في الإحرام خاصة ، وواحد الحرم : حرام ؛ أي : محرم ومحرم ، يقع على ضربين : أحدهما : بالحج أو العمرة ، والآخر : أنه يقال : أحرم إذا دخل الحرم ، ﴿ ليعلم الله ﴾ لام كي .

[يونس :٢٧] في جواز تتعلق (الباء بجزاء) ؛ لأنه لم يوصف ولا ابدل منه ، إنما أضيف والمضاف إليه داخل في الصلة ، ومن تمام المضاف وكل داخل في الصلة ، فذلك حسن جائز .

و﴿ مِثْلُ ﴾ في هذه القراءة بمعنى : مماثل ، والتقدير : (فجزاء مماثل لما قتل) ، يعني : في القيمة أو في الخلقة على اختلاف العلماء في ذلك . ولو قدرت مثلا على لفظه ، لصار المعنى : فعليه جزاء مثل المقتول من الصيد ، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله ؛ لأنه إذا أدى جزاء مثل المقتول في الصيد صار إنما يؤدي جزاء ما لم يقتل ؛ لأن مثل المقتول لم يقتله ، فصح أنْ المعنى فعليه جزاء مماثل للمقتول يحكم به ذوا عدل ، ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة ؛ لأنها توجب أنْ يلزم القاتل جزاء مثل الصيد الذي قتل ، وإنما جازت الإضافة عندهم على معنى قول العرب : إني لأكرم مثلك ، يريدون : أكرمك ، فعلى هذا أضاف الجزاء إلى مثل المقتول يراد المقتول بعينه ، فكأنه في التقدير : (فعليه جزاء المقتول في الصيد) ، وعلى هذا تأول العلماء قول الله تعالى : ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام :١٢٢] ، معناه : كمن هو في الظلمات . ولو حمل على الظاهر لكان مثل الكافر في الظلمات والمثل والمثل واحد .

و ﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾[1] ، في قراءة من أضاف (الجزاء إلى مثل) صفة لـ (جزاء) ويحسن أنْ تتعلق (مِنَ) بالمصدر فلا تكون صفة له وإنما المصدر معدى إلى ﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾ .

وإذا جعلته صفة فـ (مِنَ) متعلقة بالخبر المحذوف وهو فعليه ، وإذا لم تجعلها صفة تعلقت بـ (جزاء) ، كما تعلقت في قوله : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ؛ لأن الجزاء لم يوصف ولا أبدل منه ، فلا تفرقه بين الصلة والموصول ، فأما إذا نونت ﴿ فَجَزَاءٌ ﴾ فلا يحسن تعلق (مِنَ) بـ (جزاء) لما قدمنا .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الحسن ﴿ من النعم ﴾ سكن العين تخفيفاً كما قالوا الشعر ، وقال ابن عطية هي لغة و﴿ من النعم ﴾ صفة لجزاء سواء رفع ﴿ جزاء ﴾ و﴿ مثل ﴾ أو أضيف ﴿ جزاء ﴾ إلى ﴿ مثل ﴾ أي كائن من النعم ويجوز في وجه الإضافة أن يتعلق من النعم بجزاء إلا في وجه الأول لأن جزاء مصدر موصوف فلا يعمل . ووهم أبو البقاء في تجويزه أن يكون من النعم حالاً حل الضمير في قتل يعني من الضمير المنصوب المحذوف في قتل العائد ، على ما قال لأن المقتول يكون من النعم وليس المعنى على ذلك .

قوله : ﴿ هَدْيًا ﴾ : انتصب على الحال من (الهاء) في : (به) ، ويجوز أنْ يكون انتصب على البيان أو على المصدر . و﴿ بَالِغَ ﴾ نعت لـ (هدي) ، والتنوين مقدر فيه ، فلذلك وقع نعتا لنكرة .

قوله : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ ﴾ : عطف على ﴿ فَجَزَاءٌ ﴾ ، أي : أو عليه كفارة . ومن نون (كفارة) رفع الطعام على البدل من كفارة . و﴿ صِيَامًا ﴾ : نصب على البيان .

قوله : [٩٦] ﴿ مَتَاعًا ﴾ : نصب على المصدر ؛ لأن قوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ ﴾ بمعنى : أمتعتكم به إمتاعا بمنزلة : ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء :٢٤] ، و﴿ حُرُمًا ﴾ خبر دام .

قوله : [٩٧] ﴿ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا ﴾ : (ذا) في موضع رفع على معنى : الأمر ذلك ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على معنى : فعل الله ذلك لتعلموا .

قوله : [١٠١] ﴿ لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ ، قال الخليل وسيبويه والمازني : (أشياء) أصلها : (شيئاء) على وزن : (فعلاء) ، فلما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف ، فنقلت الهمزة الأولى وهي : (لام الفعل قبل فاء الفعل) وهو : (الشين) ، فصارت : (أشياء) على وزن : (لَفْعاء) ، ومن أجل أنْ أصلها : (فعلاء) كحمراء امتنعت من الصرف ، وهي عندهم اسم للجمع ، وليست بجمع شيء .

وقال الكسائي وأبو عبيد : لم تنصرف ؛ لأنها أشبهت حمراء ؛ لأن العرب تقول في الجمع : (أشياوات) كما تقول : حمراوات ، ويلزمهما أنْ لا يصرفا اسما ولا ابنا لقول العرب في الجمع : اسماوات وابناوات .

وقال الأخفش والفراء والزيادى : (أشياء) وزنها : (أفْعِلاء) ، وأصلها : (أشيئاء) كهين وأهوناء ، فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف ؛ لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي (لام الفعل ياء) لانكسار ما قبلها ، ثم حذفت استخفافا لكثرة الاستعمال ، فـ (شيء) عندهم أصله : (شَيِّيء) على وزن : (فَيْعِل) ، كهين أصله : هين على : فيعل ، وكان أصله قبل الإدغام : هَيْوِن على : فَيْعِل ، كميت ثم خفف إلا أنْ عين الفعل من شيء ياء وعين الفعل من هين واو ؛ لأنه من : هان يهون كميت ، وهذا الجمع لا نظير له ؛ لأنه لم يقع (أفْعِلاء) جمعا لـ (فَيْعِل) فيكون هذا نظيره ، و(هين وأهوناء) شاذ لا يقاس عليه ، وأيضا فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس ، فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع ، وأيضا فإنه يلزمهم أنْ يصغروا أشياء على شويات أو على شييئات ، وذلك لم يقله أحد ، إنما تصغيره أشياء ، وإنما لزمهم ذلك في التصغير ؛ لأن كل جمع ليس من أبنية أقل

العدد فحكمه في التصغير أَنْ يرد إلى واحده ، ثم يصغر الواحد ، ثم يجمع مصغرا (بالألف والتاء) أو (بالواو والنون) إنْ كان ممن يعقل ، فأفعلاء ليس من أبنية أقل العدد ، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة أبنية وهي : (أَفْعال ، وأَفْعِلَة ، وأَفْعُل ، وفِعْلَة) ، فهذه تصغر على لفظها ولا ترد إلى الواحد .

وقال المازني : سألت الأخفش عن تصغير : (أشياء) فقال : (أُشَيّاء) ، قال المازني : فقلت له يجب على قولك أنها (أفعلاء) أَنْ ترد إلى الواحد فتصغره ثم تجمعه فانقطع الأخفش .

وقال أبو حاتم : (أشياء) : (أفعال) جمع : (شيء) كبيت وأبيات ، وكان يجب أَنْ ينصرف إلا أنه سمع غير مصروف . وهذا القول جار على القياس في الجمع ؛ لأن (فَعْلاً) يقع جمعه كثيرا على (أفعال) ، إلا أنه خارج عن القياس في ترك صرفه ، فلم يقع في كلام العرب أفعال غير مصروف ، فيكون هذا نظيره .

وقال بعض أهل النظر : (أشياء) أصلها : (أشيئاء) على وزن : (أَفْعِلاء) كقول الأخفش إلا أَنَّ واحدها فعيل كصديق وأصدقاء ، فأعل على ما تقدم من تخفيف الهمزة وحذف العوض ، وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد ، وإنما حذفت من الواحد تخفيفا لكثرة الاستعمال ؛ إذ شيء يقع على كل مسمى من عرض أو جسم أو جوهر ، فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع ، وهذا قول حسن جار في الجمع ، وترك الصرف على القياس لولا أَنْ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش .

قوله : ﴿ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ : شرط وجوابه ، والجملة في موضع خفض على النعت (لأشياء) .

قوله : [١٠٣] ﴿ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾[1] : (مِنْ) زائدة للتأكيد ، و﴿ بَحِيرَةٍ ﴾ : في موضع نصب بـ (جعل) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ مَا جَعَلَ اللهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ ﴾ وقال ابن عطية و﴿ جعل ﴾ في هذه الآية لا يتجه أن تكون بمعنى خلق الله لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها ولا هي بمعنى صير لعدم المفعول الثاني ، وإنما هي بمعنى ما سن ولا شرع ، ولم يذكر النحويون في معاني جعل شرع ، بل ذكروا أنها تأتي بمعنى خلق وبمعنى ألقى وبمعنى صير ، وبمعنى الأخذ في الفعل فتكون من أفعال المقاربة . وذكر بعضهم بمعنى سمى وقد جاء حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها إلا أنه قليل والحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى لم يثبت في لسان العرب فيحتمل أن يكون المفعول الثاني محذوفاً ، أي ما صير الله بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حامياً مشروعة بل هي من شرع غير الله .

قوله : [١٠٤] ﴿ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا ﴾ : ابتداء ، وخبره : ﴿ مَا وَجَدْنَا ﴾ .

قوله : [١٠٦] ﴿ إِذَا حَضَرَ ﴾ ، العامل في : (إذا) : ﴿ شَهَادَةُ ﴾ ، ولا تعمل فيها ﴿ الْوَصِيَّةِ ﴾ ؛ لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وأيضا فإن (الوصية) : (مصدر) فلا يقدم ما عمل فيه عليه ، والعامل في : ﴿ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ : أسباب الموت ، كما قال : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ ﴾ [المؤمنون :٩٩] ، والقول لا يكون منه بعد الموت ، ولكن معناه : حتى إذا جاء أحدهم أسباب الموت قال . وقيل : العامل في : ﴿ حِينَ ﴾ : (حضر) . وقيل : هو بدل من : (إذا) فيكون العامل في : ﴿ حِينَ ﴾ الشهادة أيضا .

قوله : ﴿ اثْنَانِ ﴾ : مرفوع على خبر ، ﴿ شَهَادَةُ ﴾ على حذف مضاف ، تقديره : (شهادة اثنين) ؛ لأن الشهادة لا تكون هي الاثنان ؛ إذ الجثث لا تكون خبرا عن المصدر ، فأضمرت مصدرا ليكون خبرا عن مصدر ، وكذلك : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ : عطف على ﴿ اثْنَانِ ﴾ على تقدير حذف مضاف إليه ، تقديره : (أو شهادة آخرين) .

وقيل : ﴿ إِذَا حَضَرَ ﴾ هو خبر : (شهادة) ، و﴿ اثْنَانِ ﴾ ارتفعا بفعلهما وهو : (شهادة) .

قوله : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلاةِ ﴾ : صفة (لآخران) في موضع رفع .

قوله : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ ﴾[1] إلى قوله : ﴿ الْمَوْتِ ﴾ اعتراض بين الموصوف وصفته ، فاستغني عن جواب (إذا) التي هي الشرط بما تقدم من الكلام ؛ لأن معنى : ﴿ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ، معنى الأمر بذلك ولفظه لفظ الخبر ، واستغني عن جواب (إذا) أيضا بما تقدم من الكلام ، وهو قوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ ؛ لأن معناه : ينبغي أنْ تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَوةِ ﴾ صفة لآخران واعترض بين الموصوف والصفة بقوله ﴿ إن أنتم . . . إلى الموت ﴾ وأفاد الاعتراض أن العدول إلى آخرين من غير الملة أو القرابة ، حسب اختلاف العلماء في ذلك ، إنما يكون مع ضرورة السفر وحلول الموت فيه استغنى عن جواب إن لما تقدم من قوله ﴿ وآخران من غيركم ﴾ انتهى . وإلى أن ﴿ تحبسونهما ﴾ صفة ذهب الحوفي وأبو البقاء وهو ظاهر كلام ابن عطية إذ لم يذكر غير قول أبي علي الذي قدّمناه .

قوله : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللهِ ﴾ : (الفاء) لعطف جملة على جملة ، ويجوز أَنْ يكون جواب جزاء ؛ لأن ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾ معناه : الأمر بذلك ، فهو جواب الأمر الذي دل عليه الكلام ، كأنه قال : إذا حبستموهما أقسما ؛ إذ معنى : ﴿ إِنِ ارْتَبْتُمْ ﴾ ، أي : شككتم في قول الآخرين من غيركم .

قوله : ﴿ لا نَشْتَرِي ﴾ : جواب لقوله : ﴿ فَيُقْسِمَانِ ﴾ ؛ لأن أقسم يجاوب بما يجاوب به القسم .

قوله : ﴿ لا نَشْتَرِي بِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على المعنى ؛ لأن التقدير : لا نشتري بتحريف شهادتنا (ثمنا) ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقيل : (الهاء) تعود على : (الشهادة) ، لكن ذكرت لأنها قول ، كما قال : ﴿ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ ، فرد (الهاء) على المقسم لدلالة القسمة على ذلك .

قوله : ﴿ لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا ﴾ ، معناه : ذا ثمن ؛ لأن الثمن لا يشترى إنما يشترى ذو الثمن وهو المُثَمَّنْ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا ﴾ [التوبة :٣] ، أي : ذا ثمن .

قوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ في : (كان اسمها) ، أي : ولو كان المشهود له ذا قربى من الشاهد .

قوله : ﴿ وَلا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ ﴾[1] ، إنما أضيفت (الشهادة) إلى (الله) ؛ لأنه هو أمر بأدائها ونهى عن كتمانها .

قوله : [١٠٧] ﴿ فَآخَرَانِ ﴾ : رفع بفعل مضمر أو بالابتداء . و﴿ يَقُومَانِ ﴾ نعت لهما . و﴿ مِنَ الَّذِينَ ﴾ خبره .

قوله : ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ : من رفعه وثناه جعله بدلا من : (آخران) ، أو من المضمر في : (يقومان) . وقيل : هو مفعول لم يسم فاعله لاستحق على قراءة من (ضم التاء) على تقدير حذف مضاف ، تقديره : (مِنَ الذين استحق عليهم إثم الأوليين) . ويكون : ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ بمعنى : فيهم .

---

(١) قال الفراء : قوله ﴿ ولا نَكْتُم شهادةَ اللهِ ﴾ لو نوّنت فى الشهادة جاز النصب فى إعراب (الله) على : ولا نكتم اللهَ شهادةً . وأمّا من استفهم بالله فقال (اللهِ) فإنما يخفض (اللهَ) فى الإعراب كما يخفض القسم ، لا على إضافة الشهادة إليه .

ومن قرأ : ﴿ الأَوَّلِين ﴾ على جمع : (أوّل) ، فهو في موضع خفض على البدل من : (الذين) ، أو من : (الهاء والميم) في : ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾ .

قوله : ﴿ لَشَهَادَتُنَا ﴾ : (اللام) جواب القسم في قوله : ﴿ فَيُقْسِمَانِ ﴾ .

قوله : [١٠٨] ﴿ أَنْ يَأْتُوا ﴾ : في موضع نصب على حذف حرف الجر ، تقديره : (بأن يأتوا) ، ومثله : ﴿ أَنْ آمنوا ﴾ .

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب رضي الله عنه : هذه الآية من أشكل ما في القرآن في إعرابها ، ومعناها ، وتفسيرها ، وأحكامها ، وقد أفردت لها كتابا بيناها فيه .

قوله : [١١٠] ﴿ إِنْ هَذَا إِلا سِحْرٌ ﴾ : (إنْ) بمعنى : (ما) ، و(هذا) إشارة إلى ما جاء به عيسى عليه السلام . ويجوز أَنْ يكون (هذا) : إشارة إلى النبي عليه السلام على تقدير حذف مضاف ، تقديره : (إنَّ هذا إلا ذو سحر) .

فأما من قرأ : ﴿ ساحر ﴾ : (بألف) ، فهذا إشارة إلى النبي عليه السلام بغير حذف ، ويحتمل أَنْ يكون إشارة إلى الإنجيل ، فيكون اسم الفاعل في موضع مصدر ، كما قالوا : عائذا بالله من شرها ، يريدون : عياذا بالله .

قوله : ﴿ فَتَنْفُخُ فِيهَا ﴾ : (الهاء) تعود على : الهيئة ، والهيئة مصدر في موضع المهيأ ؛ لأن النفخ لا يكون في الهيئة إنما يكون في المهيأ . ويجوز أَنْ يعود على الطير لأنه مؤنث . ومن قرأ : ﴿ طائراً ﴾ جاز أَنْ يكون (طائر) جمعا كالحامل ، فيؤنث الضمير في : ﴿ فِيهَا ﴾ لأجل رجوعه على الجماعة .

قوله : [١١٧] ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ : (أَنْ) مفسرة لا موضع لها من الإعراب بمعنى : أي . ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب على البدل من : (ما) .

قوله : ﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيه : (شهيد) .

قوله : [١١٦] ﴿ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ، [١١٨] و﴿ أَنْتَ الْعَزِيزُ ﴾ : (أنت) تأكيدا (للكاف) ، أو (مبتدأ) ، أو (فاصلة لا موضع لها من الإعراب) .

قوله : [١١٩] ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾ : من رفع (يوما) جعله خبرا لـ (هذا) ، و(هذا) إشارة إلى يوم القيامة ، والجملة في موضع نصب بالقول .

فأما من نصب (يوما) فإنه جعله ظرفا للقول ، وهذا إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم ، أي : يقول الله هذا الكلام في يوم ينفع ، فهذا إشارة إلى ما تقدم من القصص ، وهو

قوله : [١١٦] ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ﴾ إلى قوله : ﴿ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ ، فأخبر الله عما لم يقع بلفظ الماضي لصحة كونه وحدوثه ، وجاز أنْ يقع ﴿ يَوْمُ ﴾ خبرا عن ﴿ هَـذَا ﴾ ؛ لأنه إشارة إلى حدث ، فظروف الزمان تكون خبرا عن الحدث .

ويجوز على قول الكوفيين أنْ يكون : ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾ : مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع على ما تقدم من التفسير . وإنما يقع البناء في الظرف إذا أضيف إلى الفعل عند البصريين إذا كان الفعل مبنيا ، فأما إذا كان معربا فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ : حال من (الهاء والميم) في : ﴿ لَهُمْ ﴾ .

و ﴿ أَبَدًا ﴾ : ظرف زمان . (والياء) في : ﴿ رَضِيَ ﴾ بدل من : (واو) لانكسار ما قبلها ؛ لأنه من الرضوان ، وأصل : ﴿ وَرَضُوا ﴾ : (رضوُوا) ، فألقيت حركة الواو الأولى على الضاد وحذفت لسكونها ، وسكون الواو التي هي ضمير الجماعة بعدها .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأنعام

قوله تعالى : [٣] ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، إنْ جعلت : ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ : متعلقا بما قبله وقفت على : ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ ورفعت ﴿ يَعْلَمُ ﴾ على الاستئناف ، تقديره : (وهو المعبود في السموات وفي الأرض) ، وإن جعلت : ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ متعلقا بـ (يعلم) وقفت على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ : (كم) في موضع نصب بـ (أهلكنا) لا بـ (يروا) ؛ لأن الاستفهام وما جرى مجراه وضارعه لا يعمل فيه ما قبله .

قوله : ﴿ مِدْرَارًا ﴾ : نصب على الحال من : (السماء) .

قوله : [١٠] ﴿ مَا كَانُوا بِهِ ﴾ : في موضع رفع بـ (حاق) ، وتقديره : (عقاب ما كانوا) ، أي : عقاب استهزائهم .

قوله : [١١] ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ﴾ : (عاقبة) اسم : (كان) ، و(كيف) خبر : (كان) ، ولم يقل : (كانت) ؛ لأن عاقبتهم بمعنى : مصيرهم ؛ ولأن تأنيث العاقبة غير حقيقي .

قوله : [١٢] ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ في موضع نصب على البدل من : ﴿ الرَّحْمَةَ ﴾ ، و(اللام) لام القسم ، فهي جواب : ﴿ كَتَبَ ﴾ ؛ لأنه بمعنى : أوجب ذلك على نفسه ، ففيه معنى القسم .

قوله : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ : (الذين) رفع بالابتداء ، و﴿ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خبر : (الذين) .

وأجاز الأخفش : أنْ يكون (الذين) في موضع نصب على البدل من : (الكاف والميم) في : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ، وهو بعيد ؛ لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب ، لا تقول : رأيتك زيدا على البدل .

قوله : [١٦] ﴿ مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ ﴾ ، من (فتح الياء وكسر الراء) في : ﴿ يَصرِف ﴾ أضمر الفاعل في : (يصرف) وهو الله جل ذكره ، وأضمر مفعولا محذوفا ، تقديره : (من يصرف الله عنه العذاب يومئذ) ، ومن ضم الياء وفتح الراء أضمر مفعولا لم يسم فاعله لا غير ، تقديره : (من يصرف عنه العذاب يومئذ) ، فهذا أقل إضمارا من الأول ، وكلما قل الإضمار عند سيبويه كان أحسن .

قوله : [١٩] ﴿ شَهَادَةً ﴾ : نصب على البيان .

قوله : ﴿ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب عطف على (الكاف والميم) في : ﴿ لأُنْذِرَكُمْ ﴾ ، أي : وأنذر من بلغه القرآن . وقيل : من بلغ الحلم .

قوله : [٢٠] ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ ﴾ ، (الذين) مبتدأ ، وخبره : ﴿ يَعْرِفُونَهُ ﴾ .

قوله : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هم الذين خسروا .

قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، وهي استفهام بمعنى التوبيخ ، متضمنة معنى النفي ، تقديره : (لا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا) ، و﴿ أَظْلَمُ ﴾ خبر الابتداء إلا أنه يحتاج إلى تمام ؛ لأن ﴿ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا ﴾ تمام (أظلم) . وكذلك أفعل من كذا حيث وقع ، (مَنْ) وما بعدها من تمام أفعل .

قوله : [٢٣] ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾[1] : من قرأ : ﴿ تَكُنْ ﴾ : (بالتاء) أنث لتأنيث لفظ الفتنة ، وجعل الفتنة اسم كان ، و﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ خبر كان . ومن قرأ : ﴿ يكن ﴾ : (بالياء) ونصب الفتنة جعلها خبر كان ، و﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ اسم كان . ومن قرأ : ﴿ تَكُنْ ﴾ : (بالتاء) ونصب (الفتنة) جعلها خبر كان ، وأنث (تكن) على المعنى ؛ لأن (أَنْ) وما بعدها هو الفتنة في المعنى ؛ لأن اسم كان هو الخبر في المعنى ؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر ، وجعل (أَنْ) اسم كان هو الاختيار عند أهل النظر ؛ لأنها لا تكون إلا معرفة ؛ لأنها لا توصف ، فأشبهت المضمر ، والمضمر أعرف المعارف ، فكان الأعرف اسم كان أولى مما هو دونه في التعريف ؛ إذ الفتنة إنما تعرفت بإضافتها إلى المضمر ، فهي دون تعريف أَنْ بكثير .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ . قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ ﴿ يَكُنْ ﴾ بِالْيَاءِ وَنَصَبَا ﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ .

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ، وَابْنُ عَامِرٍ بِالتَّاءِ ، وَرَفْعِ الْفِتْنَةِ ، فَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْفِتْنَةَ اسْمَ الْكَوْنِ ، وَالْخَبَرُ ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، وَتَلْخِيصُهُ : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا قَوْلَهُمْ .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ وَنَصْبِ الْفِتْنَةِ ، فَأَمَّا حَمْزَةُ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ الِاسْمَ ، وَالْفِتْنَةَ الْخَبَرَ ، وَهُوَ الِاخْتِيَارُ لِعِلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ الْفِتْنَةَ تَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً .

وَأَمَّا حُجَّةُ أَبِي عَمْرٍو وَمَنْ تَبِعَهُ ، قَالَ : لَمَّا كَانَتِ الْفِتْنَةُ هِيَ الْقَوْلُ ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْفِتْنَةُ جَازَ أَنْ تَحِلَّ مَحَلَّهُ [إعراب القراءات السبع : ١/ ١٥٣] .

ومن قرأ : ﴿ يكن ﴾ : (بالياء) ورفع (الفتنة) ذكر ؛ لأن تأنيث (الفتنة) غير حقيقي ؛ ولأن (الفتنة) يراد بها المعذرة ، والمعذرة والعذر سواء ، فحمله على المعنى فذكره ؛ لأن الفتنة هي القول في المعنى ، فذكر حملا على المعنى .

قوله : [٢٥] ﴿ أَسَاطِيرُ ﴾ واحدها : أسطورة ، وقيل : إسطارة ، وقيل : هو جمع الجمع واحده : أسطار ، وأسطار جمع سطر ، و﴿ أَكِنَّةً ﴾ جمع : كنان .

قوله : ﴿ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ : (مَنْ) مبتدأ ، وما قبله خبره وهو : ﴿ وَمِنْهُمْ ﴾ ووحد (يستمع) ؛ لأنه حمله على لفظ (مَنْ) ، ولو جمع في الكلام على المعنى لحسن ، كما قال في يونس : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس :٤٢] .

قوله : [٢٧] ﴿ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[1] : من رفع الفعلين عطفهما على : ﴿ نُرَدُّ ﴾ ، وجعله كله مما تمناه الكفار يوم القيامة ، تمنوا ثلاثة أشياء : أَنْ يردوا ، وتمنوا أَنْ لا يكونوا قد كذبوا بآيات الله في الدنيا ، وتمنوا أَنْ يكونوا من المؤمنين ، ويجوز أَنْ يرفع (نكذب) ، (ونكون) على القطع ، فلا يدخلان في التمني ، وتقديره : (يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب ونحن نكون من المؤمنين رددنا أو لم نرد) ، كما حكى سيبويه : (دعني ولا أعود) ، أي : وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني ولم يسأل أَنْ يجمع له الترك والعود . ويؤيد الرفع على القطع على المعنى الذي ذكرنا قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، فدل تكذيبهم أنهم إنما أخبروا عن أنفسهم بذلك ولم يتمنوه ؛ لأن التمني لا يقع جوابه التكذيب ، إنما يكون التكذيب في الخبر .

وقال بعض أهل النظر : الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة إنما يجوز في الدنيا ، وتأول قوله تعالى : [٢٨] ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، أي : كاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث ، فيكون ذلك حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا .

وقد أجاز أبو عمرو وغيره : وقوع التكذيب لهم في الآخرة ؛ لأنهم ادعوا أنهم لو ردوا لم يكذبوا بآيات الله وأنهم يؤمنون ، فعلم الله ما لا يكون لو كان كيف كان يكون ، وأنهم لو ردوا لم يؤمنوا ولكذبوا بآيات الله ، فأكذبهم الله في دعواهم .

---

(١) قال الأخفش : قال : ﴿ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ نصب لأنّه جواب للتمني وما بعد الواو كما بعد الفاء ، وان شئت رفعت وجعلته على مثل اليمين ، كأنهم قالوا "وَلاَ نُكَذِّبُ والله بآيات رَبِّنا وَنَكُونُ والله منَ المُؤمنين ". هذا اذا كان ذا الوجه منقطعاً من الأول . والرفع وجه الكلام وبه نقرأ الآية واذا نصبَ جعلها واو عطف ، فكأنهم قد تمنوا الا يكذبوا وان يكونوا . وهذا - والله أعلم - لا يكون ، لأنهم لم يتمنوا الايمان انما تمنوا الرد وأخبروا أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين .

فأما من نصب الفعلين فعلى جواب التمني ؛ لأن التمني غير واجب ، فيكون الفعلان داخلين في التمني كالأول من وجهي الرفع والنصب بإضمار (أَنْ) حملا على مصدر نرد ، فأضمرت (أَنْ) لتكون مع الفعل مصدرا ، فتعطف بالواو مصدرا على مصدر ، تقديره : (يا ليت لنا ردا وانتفاء من التكذيب وكونا من المؤمنين) .

فأما من رفع : (نُكَذِّبُ) ، ونصب ﴿ وَنَكُونَ ﴾ فإنه رفع : (نُكَذِّبُ) على أحد الوجهين الأولين ، إما أَنْ يكون داخلا في التمني فيكون كمعنى النصب ، أو يكون رفعا على الثبات والإيجاب كما تقدم ، أي : ولا نكذب رددنا أو لم نرد ، ونصب (ونكون) على جواب التمني على ما تقدم ، فيكون داخلا في التمني .

قوله : [٣١] ﴿ بَغْتَةً ﴾ : مصدر في موضع الحال ، ولا يقاس عليه عند سيبويه ، لو قلت : جاء زيد سرعة ، تريد : مسرعا لم يجز .

قوله : ﴿ سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ : (ما) نكرة في موضع نصب بـ (ساء) ، وفي (ساء) ضمير مرفوع يفسره ما بعده ، كنعم وبئس . وقيل : (ما) في موضع رفع بـ (ساء) .

قوله : [٣٢] ﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾[1] : (الدار) مبتدأ ، و(الآخرة) نعت للدار ، و(خير) خبر الابتداء ، وقد اتسع في الآخرة فأقيمت مقام الموصوف وأصلها الصفة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى ﴾ [الضحى :٤] .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَآ إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الأٓخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ واللهو صرف النفس عن الجدّ إلى الهزل يقال : لهيت عنه أي صرفت نفسي عنه ورد عليه المهدوي ، فقال هذا : فيه ضعف وبعد لأن الذي معناه الصرف لامه ياء بدليل قولهم : لهيان ولام الأول واو ؛ انتهى . وهذا التضعيف ليس بشيء لأن فعل من ذوات الواو تنقلب فيه الواو ياء كما تقول : شقي فلان وهو من الشقوة فكذلك لهي ، أصله لهو من ذوات الواو فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فقالوا : لهي كما قالوا : خلى بعيني وهو من الخلو وأما استدلاله بقولهم في التثنية لهيان ففاسد لأن التثنية هي كالفعل تنقلب فيه الواو ياء لأن مبناها على المفرد وهي تنقلب في المفرد في قولهم : له اسم فاعل من لهي كما قالوا : شج وهو من الشجو ، وقالوا في تثنيته : شجيان بالياء وقد تقدم ذكر شيء من هذا في المفردات . وقرأ ابن عامر وحده ولدار الآخرة على الإضافة ، وقالوا : هو كقولهم : مسجد الجامع فقيل هو من إضافة الموصوف إلى صفته . وقال الفراء : هي إضافة الشيء إلى نفسه كقولك : بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين ، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين ؛ انتهى . وقيل : من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي ولدار الحياة الآخرة ، ويدل عليه وما الحياة الدنيا وهذا قول البصريين ، وحسن ذلك أن هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء فوليت العوامل كقوله ﴿ وإن لنا للآخرة والأولى ﴾ وقوله ﴿ وللآخرة خير لك من الأولى ﴾ . وقرأ باقي السبعة ﴿ وللدار الآخرة ﴾ بتعريف الدار بأل ورفع ﴿ الآخرة ﴾ نعتاً لها و﴿ خير ﴾ هنا أفعل

فأما من قرأ : ﴿ ولدار ﴾ : (بلام واحدة) وأضافها إلى (الآخرة) فإنه لم يجعل (الآخرة) صفة للدار ، وإنما (الآخرة) صفة لموصوف محذوف ، تقديره : ولدار الساعة الآخرة ، ثم حذفت الساعة وأقيمت الصفة مقام الموصوف الدار إليها ، و(الآخرة والدنيا) أصلها الصفة ، لكن اتسع فيها فاستعملتا استعمال الأسماء ، فأضيف إليها .

قوله : [٣٣] ﴿ يُكَذِّبُونَكَ ﴾ : من شدده حمله على معنى : لا ينسبونك إلى الكذب ، كما يقال : فسقت الرجل وخطأته إذا نسبته إلى الفسق والخطأ . فأما من خففه فإنه حمله على معنى : لا يجدونك كاذبا ، كما يقال : أحمدت الرجل وأبخلته إذا أصبته بخيلا أو محمودا . وقد يجوز أنْ يكون معنى التخفيف والتشديد سواء ، كما يقال : قللت وأقللت وكثرت وأكثرت بمعنى واحد .

قوله : [٤٠] ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ : (الكاف والميم) للخطاب لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين . وقال الفراء : لفظها لفظ منصوب ، ومعناها معنى مرفوع . وهذا محال ؛ لأن (التاء) هي (الكاف) في : ﴿ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ ، فكان يجب أنْ تظهر علامة جمع في (التاء) ، وكان يجب أنْ يكون فاعلان لفعل واحد وهما لشيء واحد ، ويجب أنْ يكون قولك : أرأيتك زيدا ما صنع ، معناه : أرأيت نفسك زيدا ما صنع ؛ لأن (الكاف) هو المخاطب ، وهذا الكلام محال في المعنى ومتناقض في الإعراب ، والمعنى : لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام ، وتخاطب أولا ، ثم تأتي بغائب آخرا ؛ ولأنه يصير ثلاثة مفاعيل لرأيت ، وهذا كله لا يجوز . ولو قلت : أرأيتك عالما بزيد ، كانت (الكاف) في موضع نصب ؛ لأن تقديره : (أرأيت نفسك عالما بزيد) ، وهذا كلام صحيح ، وقد تعدى (رأيت) إلى مفعولين لا غير .

قوله : [٤٨] ﴿ إِلا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ : (حالان) من : ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ فَمَنْ آمَنَ ﴾ : (مَنْ) مبتدأ ، والخبر : ﴿ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ .

قوله : [٥٢] ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ ، إنما دخلت (الألف واللام) على (غداة) ؛ لأنها نكرة ، وأكثر العرب يجعل (غدوة) معرفة فلا ينونها ، وكلهم يجعل (غداة) نكرة فينونها ، ومنهم من يجعل (غدوة) نكرة وهم الأقل .

=

التفضيلوحسن حذف المفضل عليه لوقوعه خبراً والتقدير من الحياة الدنيا ، وقيل : ﴿ خير ﴾ هنا ليست للتفضيل وإنما هي كقوله : ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً ﴾ إذ لا اشتراك بين المؤمن والكافر في أصل الخير ، فيزيد المؤمن عليه بل هذا مختص بالمؤمن .

قوله : ﴿ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ : الأولى للتبعيض ، والثانية زائدة ، و﴿ شَيْءٍ ﴾ : في موضع رفع اسم (ما) ، ومثله : ﴿ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ .

قوله : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ : نصب لأنه جواب النفي ، و﴿ فَتَكُونَ ﴾ جواب النهي في قوله : ﴿ وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ ﴾ .

قوله : [٥٣] ﴿ لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ ﴾ : هذه (لام) كي ، وإنما دخلت على معنى أَنْ الله عز وجل قد علم ما يقولون قبل أَنْ يقولوا ، فصار إنما فتنوا ليقولوا على ما تقدم في علم الله ، فهو على سبيل الإنكار منهم . وقيل : بل على سبيل الاستخبار ، قالوا : أهؤلاء الذين من الله عليهم .

قوله : [٥٤] ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ ﴾ ، من فتح (أَنَّ) في الموضعين جعل الأولى بدلا من : ﴿ الرَّحْمَةَ ﴾ بدل الشيء وهو هو ، فهي في موضع نصب بـ (كتب) وأضمر للثانية خبرا وجعلها في موضع رفع بالابتداء أو بالظرف ، تقديره : (فله أَنْ ربه غفور له) ، أي : فله غفران ربه .

ويجوز أَنْ يضمر مبتدأ ، ويجعل (أَنْ) خبره ، تقديره : (فأمره أَنْ ربه غفور له) ، أي : فأمره غفران ربه . ومثله في التقدير والحذف والإعراب : ﴿ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ في سورة التوبة .

وقد قيل : إنَّ (أَنَّ) في قوله : ﴿ فَأَنَّهُ ﴾ تكرير ، فيكون في موضع نصب ردا على الأولى ، كأنها بدل من : الأولى ، وفيه بعد ؛ لأن (مَنْ) إنَّ كانت موصولة بمعنى : الذي ، وجعلت ﴿ فَأَنَّهُ ﴾ بدلا من : (أَنَّ) الأولى بقي الابتداء ، وهو (مَنْ) بغير خبر ، وإن كانت (مَنْ) للشرط بقي الشرط بغير جواب مع (أَنَّ) ، ثبات (الفاء) يمنع من البدل ؛ لأن البدل لا يحول بينه وبين المبدل منه بشيء غير الاعتراضات ، و(الفاء) ليست من الاعتراضات . فإن جعلت (الفاء) زائدة لم يجز ؛ لأنه يبقى الشرط بغير جواب إن جعلت (أَنَّ) الثانية بدلا من الأولى ، ويبقى المبتدأ بغير خبر إنْ جعلت (مَنْ) موصولة ، و(أَنَّ) بدلا من الأولى .

فأما الكسر فيهما فعلى الاستئناف أو على إضمار قال ، والكسر بعد (الفاء) أحسن ؛ لأن (الفاء) يبتدأ بما بعدها في أكثر الكلام ، فالكسر بعدها أحسن .

قوله : [٥٥] ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ﴾[1] : من قرأ (بالتاء) ونصب : (السبيلَ) جعل (التاء) علامة خطاب واستقبال ، وأضمر (اسم النبي) في الفعل . ومن قرأ (بالتاء) ورفع (السبيلُ) جعل (التاء) علامة تأنيث واستقبال ولا ضمير في الفعل ، ورفع (السبيل) بفعله . حكى سيبويه : استبان الشيء واستبنته أنا . فأما من قرأ : (بالياء) ورفع (السبيل) فإنه ذكر السبيل لأنه يذكر ويؤنث ورفعه بفعله . ومن قرأ : (بالياء) ونصب (السبيل) أضمر (اسم النبي) في الفعل وهو الفاعل ، ونصب (السبيل) ؛ لأنه مفعول به . و(اللام) في : ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ ﴾ متعلقة بفعل محذوف ، تقديره : ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها .

قوله : [٥٦] ﴿ أَنْ أَعْبُدَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف الخافض ، تقديره : (نهيت عن أَنْ أعبد) .

قوله : [٥٧] ﴿ وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على : (البينة) ، وذكرها لأنها بمعنى البيان .

قوله : [٥٨] ﴿ لَوْ أَنَّ عِنْدِي ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بفعله على إضمار فعل ، وقد تقدم ذكره .

قوله : [٥٩] ﴿ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾ : (مِنْ) زائدة للتأكيد أفادت العموم ، و﴿ وَرَقَةٍ ﴾ في موضع رفع بـ (تسقط) ، وكذلك : ﴿ وَلا حَبَّةٍ ﴾ ، ويجوز رفع (حبة) على الابتداء ، وكذلك : ﴿ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ ﴾ ، وقرأ الحسن ، وابن أبي إسحاق : (بالرفع) في : (رطب ويابس) على الابتداء ، والخبر : ﴿ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

قوله : [٦٢] ﴿ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ ﴾ ، ﴿ مَوْلاهُمُ ﴾ بدل من : (اسم الله) ، و(الحق) نعت لـ (مولاهم) . وقرأ الحسن : ﴿ الحَقَّ ﴾ (بالنصب) على المصدر ، أو على أعني .

قوله : [٦٣] ﴿ تَضَرُّعًا ﴾ : مصدر . وقيل : حال بمعنى : ذوى تضرع .

قوله : [٦٥] ﴿ شِيَعًا ﴾ : مصدر . وقيل : حال .

قوله : [٦٩] ﴿ وَلَكِنْ ذِكْرَى ﴾ : (ذكرى) في موضع نصب على المصدر ، أو في موضع رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (ولكن عليهم ذكرى) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ يقال : هذه اللام تتعلق بالفعل ، فأين الفعل الذي تعلقت به ؟ فالكوفيون يقولون : التقدير : وكذلك نفصل الآيات لتبين لكم ولتستبين سبيل المجرمين . قال أبو جعفر : وهذا الحذف كله لا يحتاج إليه . والتقدير : وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها . والسبيل يذكر ويؤنث ، والتأنيث أكثر .

قوله : [٧٠] ﴿ أَنْ تُبْسَلَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله ، أي : لئلا تبسل ومخافة أَنْ تبسل .

قوله : [٧١] ﴿ حَيْرَانَ ﴾ : نصب على الحال ، ولكن لا ينصرف ؛ لأنه كغضبان .

قوله : [٧٢] ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، تقديره : (وبأن أقيموا) . وقيل : هو معطوف على معنى : [٧١] ﴿ لِنُسْلِمَ ﴾ ؛ لأن تقديره : (لأن نسلم) . وقيل : هو معطوف على معنى : ﴿ ائْتِنَا ﴾ ؛ لأن معناه : أَنْ ائتنا .

قوله : [٧٣] ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ ، انتصب (يوم) على العطف على (الهاء) في : ﴿ وَاتَّقُوهُ ﴾ ، أي : اتقوه واتقوا يوم يقول .

ويجوز أَنْ يكون معطوفا على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، أي : خلق السموات وخلق يوم يقول . وقيل : هو منصوب على : واذكر يا محمد يوم يقول .

قوله : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] ، أي : فهو يكون ، فلذلك رفعه ، وفي : (يكون) اسمها ، وهي تامة لا تحتاج إلى خبر ، ومثلها : ﴿ كُنْ ﴾ ، والمضمر هو ضمير ﴿ الصُّورِ ﴾ الذي أتى ذكره بعده ، يراد به التقديم قبل ﴿ فيكون ﴾ . وقيل : تقدير المضمر في : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ ، فيكون جميع ما أراد . وقيل : ﴿ قَوْلُهُ ﴾ هو اسم : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ ، و﴿ الْحَقُّ ﴾ نعته . وقيل : ﴿ قَوْلُهُ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ الْحَقُّ ﴾ : خبره .

قوله : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ ، ﴿ يَوْمَ ﴾ بدل من : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ . وقيل : الناصب له : ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ ﴾ ، أي : له الملك في يوم ينفخ في الصور .

قوله : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ : نعت (للذي) ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو عالم الغيب . ويجوز رفعه حملا على المعنى ، أي : ينفخ فيه عالم ، كأنه لما قال : ﴿ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ ، وقيل له : من ينفخ فيه ، قيل : ينفخ فيه عالم الغيب ، كما قال الشاعر[2] : [الطويل]

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

---

(١) قال الزمخشري : كن فيكون ، من كان التامة . وقرأ الجمهور : فيكون بالرفع ، ووجه على أنه على الاستئناف ، أي فهو يكون ، وعزي إلى سيبويه . وقال غيره : فيكون عطف على يقول ، واختاره الطبري وقرره .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، يعد من الصحابة ، ومن المؤلفة قلوبهم .

كأنه قيل : من يبكيه ؟ فقيل : ضارع .

وقرأ الحسن والأعمش : ﴿ عَالِمِ الغَيْبِ ﴾ بالخفض على البدل من (الهاء) في : (له) .

قوله : [٧٤] ﴿ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾ ، من نصب ﴿ آزَرَ ﴾ جعله في موضع خفض بدلا من : (الأب) ، كأنه اسم له . وقد قرأ يعقوب وغيره : (بالرفع على النداء) ، كأنه جعل ﴿ آزَرَ ﴾ لقبا له ، تأويله : (يا معوج الدين أتتخذ أصناما آلهة) .

قوله : [٧٥] ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ المُوقِنِينَ ﴾ : (اللام) متعلقة بفعل محذوف ، تقديره : (وليكون من الموقنين أريناه الملكوت) .

قوله : [٨٠] ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ ، من خفف (النون) فإنما حذف الثانية التي دخلت مع (الياء) التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال وترك (النون) التي هي علامة الرفع ، وفيه قبح لأنه كسرها لمجاورتها الياء وحقها الفتح ، فوقع في الكلمة حذف وتغيير .

ومن شدد أدغم (النون) الأولى في الثانية وله نظائر . ومن زعم أنَّ الأولى هي المحذوفة فإنما استدل على ذلك بكسرة (النون الثانية) وذلك لا يجوز ؛ لأن (النون الأولى) علامة الرفع ، ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب ، ويدل على أنَّ الثانية هي المحذوفة دون الأولى أنَّ الاستثقال إنما يقع بالثاني ، ويدل عليه أيضا قولهم في (ليتني) : (ليتي) ، فيحذفون (النون) التي مع (الياء) .

قوله : ﴿ عِلْمًا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [٧٢] ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ﴾ ، (الذين) مبتدأ ، و﴿ أُولَئِكَ ﴾ بدل من : (الذين) ، أو ابتداء ثان ، و﴿ الأَمْنُ ﴾ : ابتداء ثالث أو ثان ، و﴿ لَهُمُ ﴾ : خبر ﴿ الأَمْنُ ﴾ ، و﴿ الأَمْنُ ﴾ وخبره خبر : ﴿ أُولَئِكَ ﴾ ، و﴿ أُولَئِكَ ﴾ وخبره خبر : (الذين) .

﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ : ابتداء وخبر .

قوله : [٨٣] ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾ ، من نون (درجات) أوقع ﴿ نَرْفَعُ ﴾ على : (مَنْ) ، ونصب ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ على الظرف ، أو على حذف حرف الجر ، تقديره : (إلى درجات) ، كما قال تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ [البقرة :٢٥٣] . ومن لم ينون نصب ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ بـ (نرفع) على المفعول به وأضافها إلى : (مَنْ) ، ومثلها التي في يوسف .

قوله : [٨٤] ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾ ، نصب (كلا) بـ (هدينا) ، وكذلك : ﴿ وَنُوحًا هَدَيْنَا ﴾ ، و﴿ دَاوُدَ ﴾ وما بعده عطف على (نوح) ، و(الهاء) في : ﴿ ذُرِّيَّتِهِ ﴾ تعود على (نوح) ، ولا يجوز أَنْ تعود على : ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ لأن بعده : ﴿ وَلُوطًا ﴾ ، و(لوط) إنما كان من ذرية نوح ، وكان في زمان إبراهيم ، فليس هو من ذرية إبراهيم . وقد قيل : إنه كان ابن أخي إبراهيم . وقيل : ابن أخته .

قوله : [٨٦] ﴿ وَالْيَسَعَ ﴾[1] : هو اسم أعجمي معرفة ، و(الألف واللام فيه زائدتان) . وقيل : هو فعل مستقبل سمي به ونكِّر ، فدخله حرفا التعريف . ومن قرأه : (بلامين) جعله أيضا اسما أعجميا على : (فَيْعل) ، ونكره فدخله حرفا للتعريف . وأصله : (ليسع) ، والأصل في القراءة الأخرى (يسع) ، فأصله على قول من جعله فعلا مستقبلا سمي به : يوسع ، ثم حذفت الواو كما حذفت في يعد ، ولم تعمل الفتحة في السين لأنها فتحة مجتلبة ، أوجبتها العين ، وأصلها : الكسر ، فوقع الحذف على تقدير الأصل .

قوله : [٨٩] ﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ : (الباء الأولى) متعلقة بـ (كافرين) ، و(الثانية) دخلت لتأكيد النفي وهو : (خبر ليس) .

قوله : [٩٠] ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ : (الهاء) دخلت لبيان حركه (الدال) وهي : (هاء السكت) . فأما من كسرها فيمكن أَنْ يكون جعلها (هاء الإضمار) أضمر المصدر . وقيل : إنه شبه (هاء) السكت بـ (هاء) الإضمار فكسرها ، وهذا بعيد .

قوله : [٩١] ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ، ﴿ شَيْءٍ ﴾ : في موضع نصب بـ (أنزل) ، و(مِنْ) زائدة للتأكيد والعموم .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الجمهور واليسع كأن أل أدخلت على مضارع وسع ، وقرأ الأخوان والليسع على وزن فيعل نحو الضيغم واختلف فيه أهو عربي أم عجمي ، فأما على قراءة الجمهور وقول من قال : إنه عربي فقال : هو مضارع سمي به ولا ضمير فيه فأعرب ثم نكر وعرف بأل ، وقيل سمي بالفعل كيزيد ثم أدخلت فيه أل زائدة شذوذاً كاليزيد في قوله :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً

ولزمت كما لزمت في الآن ، ومن قال : إنه أعجمي فقال : زيدت فيه أل ولزمت شذوذاً ، وممن نص على زيادة أل في اليسع أبو عليّ الفارسي وأما على قراءة الأخوين فزعم أبو عليّ أن أل فهي كهي في الحارث والعباس ، لأنها من أبنية الصفات لكن دخول أل فيه شذوذ عن ما عليه الأسماء الأعجمية إذ لم يجيء فيها شيء على هذا الوزن كما لم يجيء فيها شيء فيه أل للتعريف ، وقال أبو عبد الله بن مالك الجياني ، ما قارنت أل نقله كالمسمى بالنضر أو بالنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل ، فإن الأغلب ثبوت أل فيه وقد يجوز أن يحذف فعلى هذا لا تكون أل فيه لازمة واتضح من قوله : إن اليسع ليس منقولاً من فعل كما قال بعضهم .

قوله : ﴿ نُورًا وَهُدًى ﴾ : حالان من : (الكتاب) أو من : (الهاء) في : (به) ، فكذلك : ﴿ تَجْعَلُونَهُ ﴾ حال من : (الكتاب) .

و ﴿ تُبْدُونَهَا ﴾ : نعت (للقراطيس) ، والتقدير : (تجعلونه في قراطيس) ، فلما حذف الحرف نصب .

قوله : ﴿ وَتُخْفُونَ ﴾ : مبتدأ لا موضع له من الإعراب .

قوله : ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ : (حال) من (الهاء والميم) في : ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ .

قوله : [٩٢] ﴿ مُصَدِّقُ الَّذِي ﴾ : نعت (للكتاب) على تقدير حذف التنوين من : ﴿ مُصَدِّقُ ﴾ لالتقاء الساكنين ، و(الَّذِي) في موضع نصب بـ (مصدق) ، وإن لم تقدر حذف التنوين كان (مصدق الذي) خبرا بعد خبر ، و(الَّذِي) في موضع خفض .

قوله : ﴿ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى ﴾ : (اللام) متعلقة بفعل محذوف ، تقديره : (ولتنذر أم القرى أنزلناه) .

قوله : [٩٣] ﴿ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ ﴾ : (مَنْ) في موضع خفض عطف على (مَنْ) في قوله : ﴿ مِمَّنِ افْتَرَى ﴾ .

قوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من : (الظالمين) ، و(الهاء والميم) في : ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ للملائكة ، والتقدير : (والملائكة باسطوا أيديهم بالعذاب على الظالمين يقولون لهم اخرجوا أنفسكم) ، فالقول مضمر ودل على هذا المعنى قوله في موضع آخر : ﴿ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴾ .

ومعنى قوله : ﴿ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ ﴾ ، أي : خلصوا أنفسكم اليوم مما حل بكم ، فالناصب (ليوم) ﴿ أَخْرِجُوا ﴾ ، وعليه يحسن الوقف . وقيل : الناصب له : ﴿ تُجْزَوْنَ ﴾ ، فلا يوقف عليه ويبتدأ به . وجواب : (لو) محذوف ، تقديره : (ولو ترى يا محمد حين الظالمون في غمرات الموت لرأيت أمرا عظيما) .

قوله : [٩٤] ﴿ فُرَادَى ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ جِئْتُمُونَا ﴾ ، ولم ينصرف ؛ لأن فيه ألف التأنيث . وقد قرأ أبو حيوة : (بالتنوين) ، وهي لغة لبعض تميم . و(الكاف) في : (كَمَا) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (ولقد جئتمونا منفردين انفرادا مثل حالكم أول مرة) .

قوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[1] ، من رفع ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ جعله فاعلا لـ (تقطع وجعل البين بمعنى : الوصل ، تقديره : (لقد تقطع وصلكم) ، أي : تفرق ، وأصل بين الافتراق ؛ ولكن اتسع فيه استعمل اسما غير ظرف بمعنى الوصل . فأما من نصبه فعلى الظرف ، والعامل فيه ما دل عليه الكلام من عدم وصلهم ، فتقديره : (لقد تقطع وصلكم بينكم) ، فوصلكم المضمر هو الناصب لـ (بين) .

وقد قيل : إنَّ من نصب ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ ، جعله مرفوعا في المعنى بـ (تقطع) لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوبا تركه في حال الرفع على حاله ، وهو مذهب الأخفش . فالقراءتان على هذا بمعنى واحد ، ومنه عند الأخفش قوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن :١١] ، ومثله : ﴿ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [الممتحنة :٣] في قراءة من : (ضم الياء وفتح الصاد) ، فـ (دون ، وبين) استعملا في هذه المواضع أسماء غير ظروف ، لكن تركا على الفتح ، وموضعهما رفع من أجل أنّ أكثر ما استعملا بالنصب على أنهما ظرفان .

قوله : [٩٦] ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ : انتصبا عطفا على موضع الليل ؛ لأنه في موضع نصب . وقيل : بل على تقدير : (و جعل) . فأما من قرأ : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ ﴾ فهو عطف على اللفظ والمعنى .

قوله : ﴿ حُسْبَانًا ﴾ ، قال الأخفش ، معناه : بحسبان ، فلما حذف الحرف نصب . وقيل : إنَّ (حسبانا) مصدر : حسبت الشيء حسبانا وحسبا ، والحساب هو الاسم .

قوله : [٩٨] ﴿ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾[2] ، رفع بالابتداء والخبر محذوف ، أي : فمنكم مستقر ومنكم مستودع . ومن فتح (القاف) ، كان تقديره : فلكم مستقر ، أي : مستقر في

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ . قَرَأَ نَافِعٌ ، وَالْكِسَائِيُّ ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ، ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ بِالنَّصْبِ جَعَلُوهُ ظَرْفًا .

وَفِي حَرْفِ عَبْدِ اللهِ تَصْدِيقُهُ "لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ "وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ بَيْنُكُمْ ﴾ بِالضَّمِّ أَيْ : وَصْلُكُمْ ، جَعَلُوهُ اسْمًا ، كَمَا يُقَالُ : جَاءَنِي رَجُلٌ دُونَكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ دُونٌ أَيْ : خَسِيسٌ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

كَأَنَّ رِمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بِئْرٍ بَعِيدٍ بَيْنَ جَالَيْهَا جَرُورُ

يُقَالُ : بَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ ، وَبَيْنٌ بَعِيدٌ ، وَالْبَيْنُ : مَصْدَرُ بَانَ يَبِينُ بَيْنًا ، وَالْبِينُ بِالْكَسْرِ ، قَدْرُ مَدِّ الْبَصَرِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَنْشَدَ :

بِسَرْوِ حِمْيَرَ أَبْوَالُ الْبِغَالِ بِهِ أَنَّى تَسَدَّيْتُ وَهْنًا ذَلِكَ الْبِينَا

(٢) قال أبو جعفر النحاس : قرأ ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وأبو عمرو ، وعيسى ، والأعرج ، وشيبة ، والنخعي : ﴿ فَمُسْتَقِرٌّ ﴾ بكسر القاف .

الأرحام ، ومستودع في الأرض . وقيل : المستودع : ما كان في الصلب . وقيل : مستقر معناه : في القبر ، على قراءة من كسر (القاف) .

قوله : [٩٩] ﴿ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ ، من نصب : ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ عطفها على : ﴿ نَبَاتَ ﴾ . وقد روي الرفع عن عاصم على معنى : ولهم جنات على الابتداء ، ولا يجوز عطفه على ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ ؛ لأن الجنات لا تكون من النخل .

قوله : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ ﴾ : من قرأ : (بفتحتين) جعله جمع : ثمرة ، كبقرة وبقر ، وجمع الجمع على : ثمار ، كأكمة وآكام . ومن قرأ : (بضمتين) جعله أيضا جمع : ثمرة كخشبة وخشب . وقد قيل : هو جمع الجمع كأنه جمع ثمار ، كحمار وحمر ، وثمر جمع : ثمار ، وثمر جمع : ثمرة .

قوله : [١٠٠] ﴿ وَجَعَلُوا لله شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾[1] : (الجن) مفعول أول لـ (جعل) ، و﴿ شُرَكَاءَ ﴾ : مفعول ثان مقدم ، و(اللام) في : ﴿ لله ﴾ متعلقة بـ (شركاء) ، وإن شئت جعلت : ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ : مفعولا أول ، و﴿ الْجِنَّ ﴾ : بدلا من : ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ ،

=

وقرأ أبو جعفر ، ونافع ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ فمستقر ﴾ بفتح القاف ، والرفع بالابتداء فيها ، إلا أن التقدير فيمن كسر القاف : فمنها مستقر . والفتح بمعنى : فلها مستقر . قال عبد الله بن مسعود : فلها مستقر في الرحم ومستودع في الأرض . وهذا التفسير يدل على الفتح . وقال الحسن : فمستقر في القبر . وأكثر أهل التفسير يقولون : المستقر : ما كان في الرحم والمستودع ما كان في الصلب .

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَجَعَلُواْ للهِ شُرَكَآءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾ والجمهور على نصب ﴿ الجن ﴾ وأعربه الزمخشري وابن عطية مفعولاً أولاً بجعلوا ﴿ وجعلوا ﴾ بمعنى صيروا ﴿ وشركاء ﴾ مفعول ثان ولله متعلق بشركاء ، قال الزمخشري (فإن قلت) : فما فائدة التقديم (قلت) : فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك ، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء انتهى ، وأجاز الحوفي وأبو البقاء فيه أن يكون الجن بدلاً من ﴿ شركاء ﴾ و﴿ لله ﴾ في موضع المفعول الثاني و﴿ شركاء ﴾ هو المفعول الأول وما أجازاه لا يجوز ، لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً لو قلت وجعلوا لله الجن لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول : وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا وأجاز الحوفي أن يكون شركاء المفعول الأول والجن المفعول الثاني كما هو ترتيب النظم ، وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿ لله شركاء ﴾ حالاً وكان لو تأخر للشركاء وأحسن مما أعربوه ما سمعت من أستاذنا العلامة أبي جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي يقول فيه قال انتصب الجن على إضمار فعل جواب سؤال مقدّر كأنه قيل من ﴿ جعلوا لله شركاء ﴾ قيل : الجن أي جعلوا الجن ويؤيد هذا المعنى قراءة أبي حيوة ويزيد بن قطيب الجن بالرفع على تقديرهم الجن جواباً لمن قال : من الذي جعلوه شريكاً فقيل له : هم الجن .

و﴿ لله ﴾ في موضع المفعول الثاني ، و(اللام) متعلقة بـ (جعل) . وأجاز الكسائي رفع (الجن) على معنى : هم الجن .

قوله : [١٠٥] ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (ونصرف الآيات تصريفا) ، مثل : ما تلونا عليك .

قوله : ﴿ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ ﴾[1] : (اللام) متعلقة بمحذوف ، تقديره : (وليقولوا درست صرفنا الآيات) . ومثله : ﴿ وَلِنُبَيِّنَهُ ﴾ . ومعنى : ﴿ دَرَسْتَ ﴾ في قراءة من (فتح التاء) : تعلمت وقرأت . ومن أسكنها فمعناه : انقطعت وامحت . ومن قرأ : (بالألف) فمعناه : دارست أهل الكتاب ودارسوك .

قوله : [١٠٨] ﴿ عَدْوًا ﴾ : مصدر . وقيل : مفعول من أجله .

قوله : [١٠٩] ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ : من فتح (أَنَّ) جعلها بمعنى : لعل ، حكى الخليل عن العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي : لعلك . و(ما) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وفي : ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ ضمير الفاعل يعود على : (ما) ، والمعنى : وأي شيء يدريكم إيمانهم إذا جاءتهم الآية لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون . ففي الكلام حذف دل عليه ما بعده ، والمحذوف هو المفعول الثاني لـ (يشعركم) ، يقال : شعرت بالشيء : دريته ، ولو حملت أَنَّ على بابها لكان ذلك عذرا لهم ، لكنها بمعنى : لعل . وقد قيل : إنَّ (أَنَّ) منصوبة بـ (يشعركم) ، لكن (لا) زائدة في قوله : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، والتقدير : (وما يشعركم أَنْ الآية إذا جاءتهم يؤمنون) ، وهو خطاب

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وليقولوا درست ﴾ قال أبو جعفر : قد ذكرنا ما فيه من القراءات . وروى شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن التميمي ، عن ابن عباس : ﴿ وليقولوا درست ﴾ . قال : قرأت وتعلمت . وفي الكلام حذف ، أي : وليقولوا درست صرفناها . قال أبو إسحاق : هذا كما تقول : كتب فلان هذا الكتاب لحتفه . أي : آل أمره إلى ذا وكذا ، لما صرفت الآيات آل أمرهم إلى أن قالوا : درست وتعلمت . قال أبو جعفر : وفي المعنى قول آخر حسن ، وهو أن يكون معنى ﴿ نصرف الآيات ﴾ : نأتي بها آية بعد آية ليقولوا : درست علينا . فيذكرون الأول بالآخر ، فهذا حقيقة ، والذين قال أبو إسحاق مجاز . ومن قرأ : ﴿ درست ﴾ فأحسن ما قيل فيه أن المعنى : ولئلا يقولوا : انقطعت وامحت . وليس يأتي محمد صلى الله عليه وسلم بغيرها ، وأحسن ما قيل في : ﴿ دارست ﴾ أن معناه : دارستنا ، فيكون معناه كمعنى درست . وقيل : معناه : دارست أهل الكتاب . فهذا أيضا مجاز ، كما قال :

فللموت ما تلد الوالدة .

للمؤمنين ، يعني : أنَّ الذين اقترحوا الآية من الكفار لو اتتهم لم يؤمنوا ، فـ(أنَّ) هو المفعول الثاني لـ (يشعركم) على هذا القول ، ولا حذف في الكلام .

قوله : [١١٠] ﴿ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ : نصب على الظرف ، يعني : في الدنيا .

قوله : [١١١] ﴿ قُبُلًا ﴾ : من كسر (القاف وفتح الباء) نصبه على الحال من المفعول ، وهو بمعنى : معاينة أو عيانا ، أي : يقابلونه .

وكذلك من قرأ : (بضم القاف والباء) فهو نصب على الحال أيضا بمعنى : ضمناء ، أو بمعنى : قبيل قبيل .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

قوله : [١١٢] ﴿ شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ ﴾ : نصب على البدل من : (عدو) ، أو على أنه مفعول ثان لـ (جعل) .

قوله : ﴿ غُرُورًا ﴾ : نصب على أنه مصدر في موضع الحال .

قوله : [١١٤] ﴿ حَكَمًا ﴾ : نصب على البيان أو على الحال . و﴿ أَبْتَغِي ﴾ معدى إلى غير .

قوله : ﴿ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ : (بالحق) في موضع نصب على الحال من المضمر في : (منزل) ، ولا يجوز أنْ يكون مفعولا بـ (منزل) ؛ لأن (منزلا) قد تعدى إلى مفعولين ، أحدهما : بحرف جر ، وهو : ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ، والثاني مضمر في : (منزل) ، وهو الذي قام مقام الفاعل ، وهو مفعول لم يسم فاعله ، يعود على : (الكتاب) .

قوله : [١١٥] ﴿ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ : (مصدران) ، وإن شئت جعلتهما في موضع الحال بمعنى : صادقة وعادلة .

قوله : [١١٧] ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾[1] : (مَنْ) رفع بالابتداء ، وهي استفهام ، و﴿ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ الخبر . وقيل : (مَنْ) في موضع نصب بفعل دل عليه ﴿ أَعْلَمُ ﴾ وهي بمعنى : الذي ، تقديره : (وهو أعلم يعلم من يضل) . ويبعد أنْ تنصب (مَنْ) بـ

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ و﴿ من ﴾ قيل في موضع جر على إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله ، وهذا ليس بجيد لأن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو زيد أضرب السيف أي بالسيف . وقال أبو الفتح : في موضع نصب بأعلم بعد حذف حر الجر وهذا ليس بجيد ، لأن أفعل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به ، وقال أبو علي : في موضع نصب بفعل محذوف أي يعلم من يضل ودل على حذفه أعلم ومثله ما أنشده أبو زيد .

(أعلم) لبعده من مضارعة الفعل ، والمعاني لا تعمل في المفعولات كما تعمل في الظروف ، ولا يحسن أَنْ يكون فعلا للمخبر عن نفسه ؛ لأنه بلفظ الإخبار عن الغائب ، ولا يحسن أَنْ يكون بمعنى فاعل إذا لم يحسن أَنْ يكون فعلا ، وإنما يكون أفعل بمعنى فاعل إذا حسن أَنْ يكون فعلا للمخبر عن نفسه ، ولا يحسن تقدير حذف حرف الجر ؛ لأنه من ضرورات الشعر ، ولا يحسن فيه الإضافة ؛ لأنه كفر ؛ إذ أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ، فافهمه ، إلا أَنْ يكون بمعنى فاعل فيحسن إضافته إلى ما ليس هو بعضه ، نحو : ﴿ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ ﴾ [البقرة :٨] ؛ لأن التنوين والانفصال فيه مقدران .

قوله : [١١٩] ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بحذف حرف الجر . و(ما) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدها خبرها ، تقديره : وأي شيء لكم في أَنْ لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه .

قوله : ﴿ إِلا مَا اضْطُرِرْتُمْ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الاستثناء .

قوله : [١٢٢] ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا ﴾ : (مَنْ) بمعنى : الذي ، رفع بالابتداء ، (والكاف) في : ﴿ كَمَنْ ﴾ : خبره ، وفي : (كان : اسمها) يعود على : (مَنْ) ، و﴿ مَيْتًا ﴾ : خبر كان .

قوله : ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ : (مثله) مبتدأ ، و﴿ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ : خبره ، والجملة صلة (مَنْ) ، وتقديره : (كمن هو في الظلمات) .

قوله : ﴿ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله : ﴿ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ .

و (الكاف) في قوله : ﴿ كَذَلِكَ زُيِّنَ ﴾ : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (زين تزيينا مثل ذلك زين للكافرين عملهم) .

قوله : [١٢٣] ﴿ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ ، قوله : ﴿ مُجْرِمِيهَا ﴾ : في موضع نصب بـ (جعلنا) مفعول أول ، ويجعل ﴿ أَكَابِرَ ﴾ : مفعولا ثانيا عندنا هو المعنى الصحيح ، كما قال : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ [الإسراء :١٦] ، أي : كثرناهم . وكما قال : ﴿ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [المؤمنون :٣٣] ، أي : نعمناهم .

قوله : ﴿ لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾ : (اللام) لام كي ، ومعناها : أنه لما علم الله أنهم يمكرون ، صار المعنى : أنه إنما زين لهم ليمكروا ؛ إذ قد تقدم في علمه وقوع ذلك منهم .

قوله : [١٢٥] ﴿ ضَيِّقًا ﴾[1] : مفعول ثان لـ (جعل) . و﴿ حَرَجًا ﴾ : نعت له . وإن شئت جعلته مفعولا أيضا على التكرير ، كما جاز أَنْ يأتي خبر ثان فأكثر لمبتدأ واحد ، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد ، وإنما يكون هذا فيما يدخل على الابتداء والخبر . تقول : طعامك حلو حامض مر ، فهذه ثلاثة أخبار عن الطعام ، معناها : طعامك جمع هذه الطعوم .

فإن أدخلت على المبتدأ فعلا ناصبا لمفعولين ، نحو : ظننت ، أو كان ، أو إنَّ انتصبت الأخبار كلها وارتفعت على خبر (إنَّ) ، تقول : ظننت طعامك حلواً حامضاً مراً ، وكذلك كان ، فما جاز في الابتداء جاز فيما يدخل على الابتداء ، فكذلك (جعل) تدخل على الابتداء ، كأنه كان قبل دخولها صدره ضيق حرج ، فـ (ضيق حرج) خبر بعد خبر ، فلما دخلت (جعل) نصبت المبتدأ وخبريه ، هذا على قراءة من قرأ : (بكسر الراء) ؛ لأنه جعله اسم فاعل كدنف وفرق ، ومعنى حرج : كمعنى ضيق ، كرر لاختلاف لفظه للتأكيد . فأما من فتح (الراء) فهو مصدر . وقيل : هو جمع : حَرَجَة كقصبة وقصب .

قوله : ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ ﴾ : الجملة في موضع نصب على الحال من المضمر في حرج ، أو في ضيق .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (جعلا مثل ذلك يجعل الله) .

قوله : [١٢٦] ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ : نصب على الحال من : ﴿ صِرَاطُ ﴾ وهذه يقال لها : الحال المؤكدة ؛ لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيما ، فلم يؤت بها لتفرق بين حالتين ؛ إذ لا يتغير صراط الله عن الاستقامة أبدا ، وليست هذه الحال كالحال في قولك : هذا زيد راكبا ؛ لأن زيد قد يخلو من الركوب في وقت آخر إلى ضد الركوب ، وصراط الله لا يخلو من الاستقامة أبدا ، فاعرف معنى الحال المؤكدة من الحال المفرقة بين الأفعال التي تختلف وتتبدل

---

(١) قال الفراء : قوله : (يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرِجاً) قرأها ابن عبّاس وعمر (حرِجا) . وقرأها الناس : حَرَجا . والحرج - فيما فسر ابن عباس - الموضع الكثير الشجر الذى لا تصل إليه الراعية . قال : فكذلك صَدْر الكافر لا تصل إليه الحكمة . وهو فى كسره وفتحه بمنزلة الوحَد والوحِد ، والفَرَد والفرِد ، والدنَف والدنِف : تقوله العرب فى معنى واحد .

قوله : [١٢٨] ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ : (يوم) منصوب بفعل مضمر ، معناه : واذكر يا محمد يوم نحشرهم . وقيل : انتصب بـ (يقول) مضمرة . وقوله : ﴿ جَمِيعًا ﴾ : نصب على الحال من (الهاء والميم) في : ﴿ نَحْشُرُهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ إِلا مَا شَاءَ اللهُ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، فإن جعلت (ما) لمن يعقل لم يكن منقطعا .

قوله : [١٣٠] ﴿ يَقُصُّونَ ﴾ : في موضع رفع على النعت لـ (رسل) . ومثله : ﴿ وَيُنْذِرُونَكُمْ ﴾ .

قوله : [١٣١] ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ﴾ ، (ذلك) : في موضع رفع خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (الأمر ذلك) . وأجاز الفراء : أَنْ يكون (ذلك) في موضع نصب على تقدير : (فعل الله ذلك) . و(أَنْ) في موضع نصب ، تقديره : (لأن لم يكن) ، فلما حذفت الحرف انتصبت .

قوله : [١٣٣] ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُمْ ﴾ ، (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (استخلافا مثل ما أنشأكم) .

قوله : [١٣٤] ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ : (ما) بمعنى : (الذي) اسم (إنَّ) ، و(الهاء) محذوفة مع (توعدون) ، تقديره : (توعدونه) ، فحذفت لطول الاسم ، و﴿ لَآتٍ ﴾ خبر : (إنَّ) ، و(اللام) لام التوكيد .

قوله : [١٣٥] ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ ﴾ ، إنَّ جعلت (مَنْ) استفهاما كانت في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها ، والجملة في موضع نصب بـ (تعلمون) . وإن جعلتها بمعنى : الذي خبرا كانت في موضع نصب بـ (تعلمون) .

قوله : [١٣٦] ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ : (ما) في موضع رفع بـ (ساء) .

قوله : [١٣٧] ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ ﴾[1] : من قرأ : ﴿ زُيِّنَ ﴾ (بالضم) على ما لم يسم فاعله رفع ﴿ قَتْلُ ﴾ على أنه مفعول (ما) لم يسم فاعله ، وأضافه إلى (الأولاد) ، ورفع

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ وقرأ الجمهور : ﴿ زين ﴾ مبنياً للفاعل ونصب ﴿ قتل ﴾ مضافاً إلى ﴿ أولادهم ﴾ ورفع ﴿ شركاؤهم ﴾ فاعلاً بزين وإعراب هذه القراءة واضح ، وقرأت فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر ﴿ زين ﴾ مبنياً للمفعول ﴿ قتل ﴾ مرفوعاً مضافاً إلى ﴿ أولادهم شركاؤهم ﴾ مرفوعاً على إضمار فعل أي زينه شركاؤهم هكذا خرجه سيبويه ، أو فاعلاً بالمصدر أي ﴿ قتل أولادهم شركاؤهم ﴾

(الشركاء) حملا على المعنى ، كأنه قيل : من زينه لهم ؟ قال : شركاؤهم ، وأضيف الشركاء إليهم ؛ لأنهم هم استخرقوها وجعلوها شركاء لله ، تعالى الله عن ذلك ، فباستخراقهم لها أضيفت إليهم .

ومن قرأ هذه القراءة ، ونصب : (الأولاد) ، وخفض : (الشركاء) ، فهي قراءة بعيدة ، وقد رويت عن ابن عامر ، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر ، وأكثر ما يأتي في الظروف .

وروي عن ابن عامر أنه قرأ : (بضم الزاي) من : ﴿ زُيِّنَ ﴾ ، ورفع : ﴿ قَتْلُ ﴾ ، وخفض : (الأولاد والشركاء) ، وفيه أيضا بعد ، ومجازه أنْ يجعل الشركاء بدلا من : الأولاد ، فيصير (الشركاء) اسما لـ (لأولاد) لمشاركتهم الآباء في النسب والميراث والدين .

قوله : [١٣٨] ﴿ إِلا مَنْ نَشَاءُ ﴾ : (من) في موضع رفع بـ (يطعم) .

قوله : ﴿ افْتِرَاءً ﴾ : مصدر .

قوله : [١٣٩] ﴿ مَا فِي بُطُونِ ﴾ : (ما) في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ ، وإنما أنث الخبر ؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعام ، فحملت التأنيث على المعنى ، ثم قال : ﴿ وَمُحَرَّمٌ ﴾ فذكر حملة على لفظ (ما) ، وهذا نادر لا نظير له ، وإنما يأتي في (من) وما حمل الكلام على اللفظ أولا ، ثم على المعنى بعد ذلك ، وهذا أتى اللفظ أولا

=

كما تقول : حبب لي ركوب الفرس زيد هكذا خرجه قطرب ، فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما ذلك في القراءة الأولى ، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون . ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل ، وقرأت فرقة كذلك إلا أنهم خفضوا شركائهم وعلى هذا الشركاء هم المودودون لأنهم شركاء في النسب والمواريث ، أو لأنهم قسيمو أنفسهم وأبعاض منها . وقرأ ابن عامر : ﴿ كذلك ﴾ إلا أنه نصب ﴿ أولادهم ﴾ وجر شركائهم فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل .

محمولا على المعنى ، ثم حمل على اللفظ بعد ذلك ، فاعرفه ، فإنه قليل . وقيل : أنث على المبالغة كراوية وعلامة .

وقد قرأ قتادة : ﴿ خَالِصَةً ﴾[1] (بالنصب) على الحال من المضمر المرفوع في قوله : ﴿ فِي بُطُونِ ﴾ ، وخبر (ما) ﴿ لِذُكُورِنَا ﴾ ، ولا يجوز أَنْ تكون الحال من المضمر المرفوع في ذكورنا ؛ لأن الحال لا يتقدم على العامل عند سيبويه وغيره إذا كان لا ينصرف . لو قلت : زيد قائما في الدار لم يجز ، وقد أجازه الأخفش .

وقد قرأ ابن عباس : ﴿ خَالِصُهُ ﴾ (بالتذكير) ردا على لفظ (ما) ، ورفعه بالابتداء ، و﴿ لِذُكُورِنَا ﴾ الخبر ، والجملة خبر (ما) . ويجوز أَنْ يكون ﴿ خَالِصُهُ ﴾ بدلا من : (ما) بدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، و﴿ لِذُكُورِنَا ﴾ الخبر .

وقرأ الأعمش : ﴿ خَالِصْ ﴾ بغير (هاء) رده على لفظ (ما) ، ورفعه ، وهو ابتداء ثان ، و﴿ لِذُكُورِنَا ﴾ الخبر ، والجملة خبر (ما) .

قوله : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً ﴾ ، من نصب (ميتة) ، وقرأ : (بالياء) رده على لفظ (ما) ، وأضمر في : ﴿ يَكُنْ ﴾ اسمها ، و﴿ مَيْتَةً ﴾ خبرها ، تقديره : (وإن يكن ما في بطونها ميتة) .

ومن قرأ : ﴿ تكن ﴾ : (بالتاء) أنث على تأنيث الأنعام التي في البطون ، تقديره : (وإن تكن الأنعام التي في بطونها ميتة) . ومن رفع ﴿ مَيْتَةً ﴾ جعل كان بمعنى : وقع وحدث تامة ، لا تحتاج إلى خبر . وقال الأخفش : يضمر الخبر ، تقديره عنده : (وإن تكن ميتة في بطونها) .

قوله : [١٤٠] ﴿ سَفَهًا ﴾ : مصدر ، وإن شئت مفعول من أجله .

قوله : [١٤١] ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ ﴾ : عطف على : ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ ، و﴿ مُخْتَلِفًا ﴾ : حال ، تقديره : أي سيكون كذلك ؛ لأنها في أول خروجها من الأرض لا أكل فيها ،

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ خَالِصَةً ﴾ واختلفوا في إعراب خالصة ، فقيل : نصب على الحال ، ولم يحك الزمخشري غيره ، فيكون لكم إذ ذاك خبر كانت ، ويكون العامل في الحال هو العامل في المجرور ، ولا يجوز أن يكون الظرف إذ ذاك الخبر ، لأنه لا يستقل معنى الكلام به وحده . وقد وهم في ذلك المهدوي وابن عطية ، إذ قالا : ويجوز أن يكون نصب خالصة على الحال ، وعند الله خبر كان . وقيل : انتصاب خالصة على أنه خبر كان ، فيجوز في لكم أن يتعلق بكانت ، لأن كان يتعلق بها حرف الجر ، ويجوز أن يتعلق بخالصة . ويجوز أن تكون للتبيين ، فيتعلق بمحذوف تقديره : لكم ، أعني نحو قولهم : سقياً لك إذ تقديره : لك أدعو .

فتوصف باختلاف الطعوم ؛ لكن اختلاف ذلك يكون فيها عند إطعامها ، فهي حال مقدرة ، أي : سيكون الأمر على ذلك ، فأنت إذا قلت : رأيت زيدا قائما ، فإنما أخبرت أنك رأيته في هذه الحال ، فهي حال واقعة غير منتظرة . وإذا قلت : خلق الله النخل مختلفا أكله ، لم تخبر أنه خلق وفيه أكل مختلف اللون والطعم ، إنما ذلك شيء ينتظر أنْ يكون فيه عند إطعامه ، فهي حال منتظرة مقدرة . وكذلك إذا قلت : رأيت زيدا مسافرا غدا ، فلم تره في حال السفر ، إنما هو أمر تقدره أنْ يكون غدا ، فاعرف الفرق بين الحال الواقعة والحال المقدرة المنتظرة ، والحال المؤكدة التي ذكرنا في قوله : ﴿ صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ ، فهذه ثلاثة أحوال مختلفة المعاني فافهمها واعرفها ، ففي القرآن منه كثير . ومنه قوله : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ ﴾ [الفتح :٢٧] ، فـ (آمنين) حال مقدرة منتظرة ، ومثله كثير .

قوله : [١٤٢] ﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾ : نصب على العطف على (جنات) ، أي : وأنشأ من الأنعام حمولة ، وهي : الكبار المذللة ذات الطاقة على حمل الأثقال ، و﴿ وَفَرْشًا ﴾ وهي : الصغار .

قوله : [١٤٣] ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾[1] ، قال الكسائي : نصب ﴿ ثَمَانِيَةَ ﴾ بإضمار فعل ، تقديره : (أنشأ ثمانية) . وقال الأخفش : هو بدل من : (حمولة وفرش) .

وقال علي بن سليمان : هو نصب بفعل على مضمر ، تقديره : (كلوا لحم ثمانية أزواج) ، فحذف الفعل والمضاف وأقام المضاف إليه وهو الثمانية مقام المضاف وهو : لحم . وقيل : هو منصوب على البدل من (ما) في قوله : [١٤٢] ﴿ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ ﴾ على الموضع .

قوله : [١٤٣] ﴿ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ ﴾ : نصب بـ (حرم) ، و﴿ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ عطف على : ﴿ ءَالذَّكَرَيْنِ ﴾ ، و(ما) عطف أيضا عليه في قوله : ﴿ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ ﴾ .

قرأ أبو جعفر : [١٤٥] ﴿ عَلَى طَاعِمٍ يَطَّعِمُهُ ﴾ : (بتشديد الطاء وكسر العين) وتخفيفها ، وأصله : (يطتعمه) على وزن : (يفتعله) ، ثم أبدل من (التاء طاء) وأدغم فيها الطاء الأولى .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ في نصبه ستة أقوال : قال الكسائي : هو منصوب بإضمار أنشأ . وقال الأخفش سعيد : هو منصوب على البدل من حمولة وفرش ، وإن شئت على الحال . وقال الأخفش علي بن سليمان : يكون منصوبا بكلوا . أي : كلوا لحم ثمانية أزواج . ويجوز أن يكون منصوبا على البدل من ما على الموضع . ويجوز أن يكون منصوبا بمعنى : كلوا المباح ثمانية أزواج .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ : من قرأ (بالياء) ونصب : ﴿ مَيْتَةً ﴾ أضمر في كان مذكرا هو اسمها ، وتقديره : (إلا أنْ يكون المأكول ميتة ، أو ذلك ميتة) . ومن قرأ : (بالتاء) ، ونصب ﴿ مَيْتَةً ﴾ أضمر المأكولة .

وقرأ أبو جعفر : ﴿ إلا أَنْ تكون ﴾ : (بالتاء) ، ﴿ مَيْتَةٌ ﴾ بالرفع ، جعل (كان) بمعنى : وقع وحدث . و(أَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وكان يلزم أبا جعفر أنْ يقرأ : ﴿ أو دَمٌ ﴾ بالرفع ، وكذلك ما بعده لكنه عطفه على (أَنْ) ، ولم يعطفه على ﴿ مَيْتَةً ﴾ . ومن نصب ﴿ مَيْتَةً ﴾ : عطف : ﴿ أَوْ دَمًا ﴾ وما بعده عليها .

قوله : ﴿ أَوْ فِسْقًا ﴾ : عطف على : ﴿ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ وما قبله .

قوله : ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ : اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه يراد به التأخير بعد : ﴿ أَوْ فِسْقًا ﴾ .

قوله : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ اضْطُرَّ ﴾ .

قوله : [١٤٦] ﴿ أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا ﴾ : في موضع رفع عطف على ﴿ ظُهُورُهُمَا ﴾ . و(ما) في قوله : ﴿ إِلا مَا حَمَلَتْ ﴾ : في موضع نصب على الاستثناء من الشحوم .

قوله : ﴿ الْحَوَايَا ﴾[1] : واحدها : حويّة . وقيل : حاوية . وقيل : حاوياء ، مثل : نافقاء . و﴿ الْحَوَايَا ﴾ : في موضع رفع عند الكسائي على العطف على الظهور على معنى : إلا ما حملت الحوايا . وقال غيره : هي في موضع نصب عطف على (ما) في قوله : ﴿ إِلا مَا حَمَلَتْ ﴾ .

قوله : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ ﴾ ، (ذلك) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، التقدير : (الأمر ذلك) ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بـ (جزيناهم) .

قوله : [١٤٧] ﴿ ذُو رَحْمَةٍ ﴾ ، أصل (ذو) : ذوى ، مثل : عصى ، ولذلك قال في التثنية : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن :٢] .

قوله : [١٥٠] ﴿ هَلُمَّ ﴾ ، أصلها : (ها المُمْ) ، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام ، وأدغمت في الثانية ، فلما تحركت اللام استغني عن ألف الوصل ، فاجتمع ساكنان ، ألف

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ معطوف على ظهورها قاله الكسائي .
قال الزمخشري : وأو بمنزلتها في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ انتهى . وقال النحويون : أو في هذا المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما معاً وأن يجالس أحدهما ، والأحسن في الآية إذا قلنا إن ذلك معطوف على شحومهما أن تكون أوفية للتفصيل فصل بها ما حرم عليهم من البقر والغنم .

(ها) ولام (الم) ؛ لأن حركتها عارضة ، فحذفت ألفها لالتقاء الساكنين ، فاتصلت (الهاء) باللام مضمومة وبعدها (ميم) مشددة ، فصارت : هلم ، كما هي في التلاوة ، ولما تغيرت تغير معناها ، واستعملت بمعنى : تعال ، وبمعنى : اثت .

قوله : [١٥١] ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بدل من : (ما) في قوله : ﴿ أَتْلُ مَا ﴾ . ويجوز أَنْ تكون في موضع رفع على تقدير : ابتداء محذوف ، تقديره : (هو أَنْ لا تشركوا) .

قوله : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ ﴾ : ابتداء وخبر .

قوله : [١٥٣] ﴿ وَأَنَّ هَذَا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، أي : ولأن هذا . ومن كسرها جعلها مبتدأة . ومن فتح وخفف جعلها مخففة من الثقيلة في موضع نصب مثل الأول . و﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ : حال من : ﴿ صِرَاطِي ﴾ ، وهي الحال المؤكدة .

قوله : [١٥٤] ﴿ تَمَامًا ﴾ : مفعول من أجله ، أو مصدر .

قوله : ﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ، من رفع ﴿ أَحْسَنَ ﴾ أضمر هو مبتدأ ، و(أحسن) خبره ، والجملة صلة الذي . ومن فتح جعله فعلا ماضيا صلة : (الذي) ، وفيه ضمير يعود على الذي ، تقديره : (تماما على المحسن) . وقيل : لا ضمير في (أحسن) ، والفاعل محذوف ، و(الهاء) محذوفة ، تقديره : (تماما على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة) .

قوله : [١٥٦] ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : ﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾ : (إنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين ، واسمها مضمر معها ، تقديره : (وإنا كنا) . وقال الكوفيون : (إنْ) بمعنى : (إلا) ، تقديره : (وما كنا عن دراستهم إلا غافلين) .

قرأ ابن سيرين : [١٥٨] ﴿ لا تَنْفَعُ ﴾ : (بالتاء) على ما يجوز من تأنيث المصدر وتذكيره ؛ لأن الإيمان الذي هو فاعل (تنفع) مصدر . وقيل : إنما أنث الإيمان لاشتماله على النفس .

قوله : [١٦٠] ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ، من أضافه فمعناه : فله عشر حسنات أمثال حسنة .

ومن نون : (عشراً) ، وهي قراءة الحسن ، وابن جبير ، والأعمش ، قدره : (فله حسنات عشر أمثالها) ، وهو كله ابتداء ، والخبر له . ويزيد الله في التضعيف ما يشاء لمن يشاء . والعشرة هي أقل الجزاء ، والفضل بعد ذلك لمن يشاء الله .

قوله : [١٦١] ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾ : انتصب (دينا) بـ (هداني) مضمرة ، دلت عليها ﴿ هَدَانِي ﴾ الأولى . وقيل تقديره : (عرفني دينا) . وقيل : هو بدل من : ﴿ صِرَاطٍ ﴾ على الموضع ؛ لأن هداني إلى صراط ، وهداني صراطا بمعنى واحد ، فحمله على المعنى ، فأبدل : ﴿ دِينًا ﴾ من : ﴿ صِرَاطٍ ﴾ . ومن قرأ : ﴿ قَيِّمًا ﴾[1] : (مشددا) فأصله : (قيوم) على : (فَيْعِلْ) ، ثم أبدل من (الواو ياء) ، وأدغم (الياء في الياء) . ومن خففه بناه على : (فِعَلْ) ، وكان أصله أنْ يأتي بالواو ، فيقول : قِوَماً ، كما قالوا : عِوَض وحِوَل ، ولكنه شذ عن القياس .

قوله : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : بدل من : (دين) .

قوله : ﴿ حَنِيفًا ﴾ : حال من : (إبراهيم) . وقيل : هو نصب على إضمار : أعني .

قوله : [١٦٢] ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ : حق (الياء) أنْ تكون مفتوحة ، كما كانت (الكاف) في : رأيتك ، و(التاء) في : قمت ، لكن الحركة في الياء ثقيلة ، فمن أسكنها فعلى الاستخفاف لكنه جمع بين ساكنين ، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأول حرف مد ولين ؛ لأن المد الذي فيه يقوم مقام حركة يستراح عليها ، فيفصل بين الساكنين .

قوله : [١٦٤] ﴿ أَغَيْرَ اللهِ ﴾ : نصب بـ (أبغي) . و﴿ رَبًّا ﴾ : نصب على التفسير .

قوله : [١٦٥] ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ ، أي : إلى درجات ، فلما حذف الحرف نصب .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ وانتصب ﴿ ديناً ﴾ على إضمار عرفني لدلالة هداني عليه أو بإضمار هداني أو بإضمار اتبعوا وألزموا ، على أنه مصدر لهداني على المعنى كأنه قال : اهتداء أو على البدل من إلى صراط على الموضع لأنه يقال : هديت القوم الطريق . قال الله تعالى : ﴿ ويهديك صراطاً مستقيماً ﴾ . وقرأ الكوفيون وابن عامر قيماً وتقدم توجيهه في أوائل سورة النساء . وقرأ باقي السبعة قيماً كسيد وملة بدل من قوله : ﴿ ديناً ﴾ و﴿ حنيفاً ﴾ تقدم إعرابه في قوله : ﴿ بل ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ في سورة البقرة . وقال ابن عطية : و﴿ حنيفاً ﴾ نصب على الحال من إبراهيم .

مشكل إعراب سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

من جعل : [١] ﴿ المص ﴾[1] في موضع رفع بالابتداء كان : [٢] ﴿ كِتَابٌ ﴾ خبره .

ويجوز أَنْ تضمر الخبر وترفع (كتابا) على إضمار مبتدأ .

قوله : ﴿ وَذِكْرَى ﴾ : في موضع رفع على العطف على : (كتاب) ، وإن شئت على إضمار مبتدأ .

ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على المصدر ، أو على أَنْ تعطفها على موضع (الهاء) في : (به) . وقيل : ﴿ وَذِكْرَى ﴾ : في موضع خفض عطف على ﴿ لِتُنْذِرَ ﴾ ؛ لأن معناه : الإنذار ، فتعطف على المعنى .

قوله : [٣] ﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ، و﴿ قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ [الحاقة :٤١] ونحوه ، هو منصوب بالفعل الذي بعده ، و(ما) زائدة ، وتقدير النصب : أنه نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، تقديره : (تذكرا قليلا تذكرون ، أو وقتا قليلا تذكرون) ، فإن جعلت : (ما والفعل) مصدرا لم يحسن أَنْ تنصب ﴿ قَلِيلا ﴾ بالفعل الذي بعده ؛ لأنك تقدم الصلة على الموصول .

قوله : [٤] ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ : (كم) في موضع رفع بالابتداء لاشتغال الفعل بالضمير ، وهو : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ، وما بعدها خبرها ، وهي خبر . ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب بإضمار فعل بعدها ، تقديره : (وكم أهلكنا من قرية أهلكناها) . ولا يجوز أَنْ تقدر الفعل المضمر قبلها ؛ لأنها لا يعمل فيها ما قبلها لمضارعتها (كم) في الاستفهام ؛ ولأن لها صدر الكلام ؛ إذ هي نقيضة (رب) التي لها صدر الكلام أيضا ، وتقدير الآية : (وكم من

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ المص ﴿ ١ ﴾ كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ قال الكسائي : أي : هذا كتاب أنزل إليك . وقال الفراء : المعنى : الألف ، واللام ، والميم ، والصاد ، من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعا .

قال أبو إسحاق : هذا القول خطأ من ثلاث جهات : منها : أنه لو كان كما قال لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبدا كتاب ، وقد قال الله جل وعز : ﴿ الم الله لا إله إلا هو ﴾ . ومنها أنه لو كان كما قال ما لكانت : (الم) في غير موضع ، كذا (حم) ، ومنها أنه أضمر شيئين لأنه ، يحتاج أن يقدر (ألم) بعض حروف كتاب أنزل إليك ، ولا يكون هذا كقولك : ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفا ، لأن هذا اسم للسورة ، كما تقول : الحمد سبع آيات ، والدليل على هذا أنه لا يجوز ط ظ ر ن ثمانية وعشرون حرفا .

قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا) ، كما قال : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾ [النحل :٩٨] ، أي : فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله .

قوله : ﴿ بَيَاتًا ﴾ : مصدر في موضع الحال .

وقوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من : (القرية) .

قوله : [٥] ﴿ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب خبر كان ، و﴿ دَعْوَاهُمْ ﴾ الاسم .

ويجوز أَنْ تكون (أَنْ) في موضع رفع على اسم كان ، و﴿ دَعْوَاهُمْ ﴾ الخبر مقدما .

قوله : [٨] ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذِ الْحَقُّ ﴾[1] ، ﴿ الْحَقُّ ﴾ : نعت (للوزن) ، و﴿ وَالْوَزْنُ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ : خبره . وإن شئت جعلت : (الحق) خبرا عن : (الوزن) ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ظرف ملغى تنصبه بـ (الوزن) . ويجوز نصب (الحق) على المصدر ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ خبر (الوزن) ، فإذا جعلت (الحق) خبرا (للوزن) ، نصبت (يومئذ) على الظرف (للوزن) ، فهو عامل فيه ، وإن شئت على المفعول على السعة ، و(يومئذ) في صلة المصدر في الوجهين جميعا .

وإذا جعلت : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ خبرا عن (الوزن) لم يكن في الصلة ، وانتصب بمحذوف قام ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ مقامه ، تقديره : (والوزن الحق ثابت يومئذ أو مستقر يومئذ) ونحوه ، ويحسن أَنْ يكون ﴿ الْحَقُّ ﴾ على هذا الوجه بدلا من : المضمر الذي في الظرف ، فلا يحسن تقديمه على الظرف . وإن جعلت (الحق) نعتا (للوزن) ، والظرف خبرا (للوزن) ، جاز تقديم (الحق) على الظرف ، ولا يجوز تقديم (الحق) على (الوزن) في الوجهين . فإن جعلت (الحق) خبرا (للوزن) جاز تقديمه على (الوزن) ، ولا يجوز تقديمه على الظرف ؛ لأن الظرف في صلة (الوزن) ، وليس (الحق) الذي هو خبر الوزن في صلته ، فلا يفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء .

---

(١) قال الفراء : قوله : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ . ﴾ وإن شئت رفعت الوزن بالحقّ ، وهو وجه الكلام . وإن شئت رفعت الوزن بيومئذ ، كأنك قلت : الوزن فى يوم القيامة حقّاً ، فتنصب الحقّ وإن كانت فيه ألف ولام ؛ كما قال : ﴿ فالحقَّ والحقَّ أقول ﴾ الأولى منصوبة بغير أقول . والثانية بأقول .

قوله : [١٠] ﴿ مَعَايِشَ ﴾[1] جمع : معيشة ، ووزنه : (مفاعل) ، ووزن معيشة : (مَفْعِلَة) ، وأصلها : (معيشة) ، ثم ألقيت حركة الياء على العين ، والميم الزائدة ؛ لأنها من العيش فلا يحسن همزها ؛ لأنها أصلية ، كان أصلها في الواحد الحركة ، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع ، نحو : سفائن واحدها : سفينة على (فعيلة) ، فالياء زائدة أصلها : السكون ، وكذلك تهمز في الجمع إذا كان موضع الياء ألفا أو واوا زائدتين ، نحو : عجائز ورسائل ؛ لأن الواحد عجوز ورسالة . وقد روى خارجة ، عن نافع : همز (معايش) ، ومجازه : أنه شبه (الياء الأصلية بالزائدة) ، فأجراها مجراها ، وفيه بعد ، وكثير من النحويين لا يجيزه .

---

(١) قال أبو حيان : والمعائش جمع معيشة ويحتمل أن يكون وزنها مفعلة ومفعلة بكسر العين وضمّها قالهما سيبويه . وقال الفرّاء : معيشة بفتح عين الكلمة والمعيشة ما يعاش به من المطاعم والمشارب وغيرهما مما يتوصّل به إلى ذلك وهي في الأصل مصدر تنزّل منزلة الآلات . وقيل على حذف مضاف التقدير أسباب معايش كالزرع والحصد والتجارة وما يجري مجرى ذلك .

وقرأ الجمهور : معايش بالياء وهو القياس لأنّ الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز وإنما تهمز الزائدة نحو : صحائف في صحيفة ، وقرأ الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية : معائش بالهمزة وليس بالقياس لكنّهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله وشذّ هذا الهمز ، كما شذ في منابر جمع منارة وأصلها منورة وفي مصائب جمع مصيبة وأصلها مصوبة وكان القياس مناور ومصاوب . وقد قالوا مصاوب على الأصل كما قالوا في جمع مقامة مقاوم ومعونة معاون ، وقال الزّجاج : جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة . وقال المازنيّ : أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح في نحو هذا انتهى . ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة . وقال الفرّاء : ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهّمون أنها فعلية فيشبّهون مفعلة بفعيلة انتهى . فهذا نقل من الفرّاء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه وجاء به نقل القراءة الثقات ابن عامر وهو عربيّ صراح وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن والأعرج وهو من كبار قرّاء التابعين وزيد بن عليّ وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد ، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يجهل ، فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا ، وأما قول المازنيّ أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وأما قوله إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم وإعراب ﴿ قليلاً ما تشكرون ﴾ كإعراب ﴿ قليلاً ما تذكرون ﴾ .

قوله : ﴿ قَلِيلا مَا تَشْكُرُونَ ﴾ مثل : ﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف :٣] .

قوله : [١١] ﴿ إِلا إِبْلِيسَ ﴾ : نصب على الاستثناء من غير الجنس . وقيل : هو من الجنس .

قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[1] : (ما) استفهام معناه : الإنكار ، وهي رفع بالابتداء ، وما بعدها خبرها .

و (أَنْ) في موضع نصب بـ (منعك) مفعول بها ، و(لا) زائدة ، والتقدير : (أي شيء منعك من السجود) ، ففي : (منعك) ضمير الفاعل يعود على (ما) ، و(إذ) ظرف زمان ماض ، والعامل فيه : ﴿ تَسْجُدَ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ﴾ ، أي : على صراطك ، بمنزلة : ضرب زيد الظهر والبطن ، أي : على الظهر والبطن .

قوله : [١٨] ﴿ مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ اخْرُجْ ﴾ .

قوله : [١٩] ﴿ فَتَكُونَا ﴾ : نصب على جواب النهي .

قوله : [٢٠] ﴿ إِلا أَنْ تَكُونَا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف الخافض ، تقديره : (ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا كراهة أَنْ تكونا أو لئلا تكونا) .

و (الهاء) في : (هذه) بدل من : (ياء) وهي للتأنيث ، ومن أجل أنها بدل من : (ياء) انكسر ما قبلها ، وبقيت بلفظ (الهاء) في الوصل ، وليس في كلام العرب (هاء تأنيث) قبلها كسرة ، ولا (هاء تأنيث) تبقى بلفظ (الهاء) في الوصل غير هذه ، أصلها : (هاذي) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ ﴾ (ما) في موضع رفع بالابتداء ، وعند الكسائي بالعائد . والمعنى : أي شيء منعك ﴿ ألا تسجد ﴾ في موضع نصب ، أي : من أن تسجد . ﴿ قال أنا خير منه ﴾ ابتداء وخبر . في (أنا) ثلاث لغات : أفصحها : أنا فعلت بحذف الألف في الإدراج ، لأنها زائدة لبيان الحركة في الوقف . قال الفراء ، وبعض بني قيس وربيعة : يقولون : أنا فعلت بإثبات الألف في الإدراج . قال الكسائي ، وبعض قضاعة يقولون : أَنَا فعلت . مثل : عَانَ . وفي الوقف ثلاث لغات : أفصحها : أَنَا . قال الكسائي : ومن العرب من يقول : (أنه) . قال الأخفش : ومن العرب من يقول : أن في الوقف .

قوله : [٢١] ﴿ لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ : (اللام) في : ﴿ لَكُمَا ﴾ متعلقة بمحذوف ، تقديره : (إني ناصح لكما لمن الناصحين) . فإن جعلت : (الألف واللام) في : (الناصحين) للتعريف وليستا بمعنى : الذين جاز أنْ تتعلق بالناصحين ، وهو قول المازني .

ونداء (الرب) قد كثر حذف (يا) منه في القرآن ، وعلة ذلك أنْ في حذف (يا) من نداء الرب تعالى معنى التعظيم له والتنزيه ، وذلك أنْ النداء فيه طرف من معنى الأمر ؛ لأنك إذا قلت : يا زيد ، فمعناه : تعال يا زيد ، أدعوك يا زيد ، فحذفت (يا) من نداء الرب ليزول معنى الأمر وينقص ؛ لأن (يا) تؤكده وتظهر معناه ، وكان في حذف (يا) التعظيم والإجلال والتنزيه للرب ، فكثر حذفها في القرآن ، والكلام في نداء الرب لذلك المعنى .

قوله : [٢٣] ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا ﴾ ، دخلت (إنْ) على (لم) لترد الفعل إلى أصله في لفظه وهو الاستقبال ؛ لأن (لم) ترد المستقبل إلى معنى المضي ، و(إنْ) ترد الماضي إلى معنى الاستقبال ، فلما صارت (لَمْ) ، ولفظ المستقبل بعدها بمعنى الماضي ردتها (إنْ) إلى الاستقبال ؛ لأن (إنْ) ترد الماضي إلى معنى الاستقبال .

قوله : ﴿ جميعا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ اهْبِطُوا ﴾ .

قوله : [٢٤] ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[1] : ابتداء وخبر في موضع الحال أيضا . وكذلك : ﴿ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ .

قوله : [٢٦] ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ ، من نصبه عطفه على (لباس) المنصوب بـ (أنزلنا) ، ومن رفعه فعلى الابتداء والقطع مما قبله . و(ذلك) نعته ، أو بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ : خبره . ويجوز رفع : (لباس) على إضمار مبتدأ ، تقديره : (وستر العورة لباس التقوى) ، أي : المتقين يريد لباس أهل التقوى ، ثم حذف المضاف .

فأما من نصب (لباسا) ، فإن (ذلك) يكون إشارة إلى اللباس أو إلى كل ما تقدم ، وهي مبتدأ ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ : خبره ، وذلك إذا نصبت : (لباس التقوى) ، ويكون معنى الآية في (الرفع) : (ولباس التقوى خير لكم عند الله من لباس الثياب التي هي للزينة) ، وقال :

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ بعضكم ﴾ مبتدأ . ﴿ عدو ﴾ خبره ، والجملة في موضع نصب على الحال ، والتقدير : وهذه حالكم ، وحذفت الواو ؛ لأن في الكلام عائدا ، كما يقال : رأيتك السماء تمطر عليك ، ويقال : كيف قال : (عدو) ولم يقل : أعداء ؟ ففي هذا جوابان :

أحدهما : أن بعضا وكلا يخبر عنهما بالواحد وذلك في القرآن ، قال الله جل وعز : ﴿ وكلهم آتيه يوم ﴾ ، وقال : ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾ ، والجواب الآخر : أن عدوا يفرد في موضع الجمع .

﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ، يعني : ما أنزلنا من المطر ، فنبت به الكتان والقطن ، ونبت به الكلأ الذي هو سبب نبات الصوف والوبر والشعر على ظهور البهائم ، وهذا المعنى يسمى التدريج ؛ لأنه تعالى سمى الشيء باسم ما اندرج عنه .

وقد قيل في : (لباس التقوى) : في قراءة من رفع أنه لباس الصوف والخشن مما يتواضع به لله تعالى .

قوله : [٢٧] ﴿ لا يَفْتِنَنَّكُمُ ﴾ ، معناه : اثبتوا على طاعة الله والرجوع عن معاصيه ، مثل قوله : ﴿ فَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة :١٣٢] .

قوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا ﴾ ، ﴿ يَنْزِعُ ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ أَخْرَجَ ﴾ .

قوله : ﴿ مِنْ حَيْثُ ﴾ ، ﴿ حَيْثُ ﴾ مبنية ، وإنما بنيت لأنها لا تدل على موضع بعينه ؛ ولأن ما بعدها من تمامها كالصلة والموصول ، وبنيت على حركة لأن قبل آخرها ساكنا ، وكان الضم أولى بحركتها ؛ لأنها غاية ، فأعطيت غاية الحركات وهي الضمة ، لأنها أقوى الحركات . وقيل : بنيت على الضم ؛ لأن أصلها : (حَوْثَ) فدلت الضمة على الواو ، ويجوز فتحها .

قوله : [٢٩] ﴿ مُخْلِصِينَ ﴾ : حال من المضمر المرفوع في : ﴿ ادْعُوهُ ﴾ .

قوله : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (تعودون عودا مثل ما بدأكم) . وقيل تقديره : (تخرجون خروجا مثل ما بدأكم) .

قوله : [٣٠] ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ : نصب بـ (هدى) .

و ﴿ وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ ﴾ : نصب بإضمار فعل في معنى ما بعده ، تقديره : (وأضل فريقا) ، وتقف على ﴿ تَعُودُونَ ﴾ على هذا التقدير . وإن نصبت : (فريقا) ، و(فريقا) على الحال من المضمر في : ﴿ تَعُودُونَ ﴾ لم تقف على ﴿ تَعُودُونَ ﴾ وتقف على ﴿ الضَّلالَةُ ﴾ ، والتقدير : (كما بدأكم تعودون في هذه الحال) .

وقد قرأ أبي بن كعب : ﴿ تعودون فريقين فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾ ، فهذا يبين أنه نصب على الحال ، فلا تقف على : ﴿ تَعُودُونَ ﴾ إذا نصبت على الحال .

قوله : [٣٢] ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾[1] ، من رفع : ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ ، وهي قراءة نافع وحده ، رفع على خبر المبتدأ ، أي : هي خالصة ، ويكون قوله : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ تبيينا للخلوص . ويجوز أنْ يكون خبرا ثانيا لـ (هي) ، والمعنى : هي تخلص للمؤمنين في يوم القيامة .

ومن نصب : ﴿ خَالِصَةً ﴾ نصب على الحال من المضمر في : (الذين) ، والعامل في الحال والاستقرار والثبات الذي قام : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مقامه ، فالظروف وحروف الجر تعمل في الأحوال إذا كانت أخبارا عن المبتدأ ؛ لأن فيها ضميرا يعود على المبتدأ ، ولأنها قامت مقام محذوف جار على الفعل هو العامل في الحقيقة ، وهو الذي فيه الضمير على الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد في الدار ، وثوب على زيد ، فتقديره : زيد مستقر في الدار ، أو ثابت في الدار ، وثوب مستقر ، أو ثابت على زيد .

ففي : (ثابت ومستقر) ضمير مرفوع يعود على المبتدأ ، فإذا حذفت ثابتا أو مستقرا وأقمت الظرف مقامه ، أو حرف الجر قام مقامه في العمل ، وانتقل الضمير فصار مقدرا متوهما في الظرف وفي حرف الجر فافهمه .

و (اللام) في : (الذين) ، و(في) في قولك : في الدار ، و(على) من قولك : على زيد متعلقات بذلك المحذوف الذي قامت مقامه ، فالحال هي من ذلك الضمير الذي انتقل إلى حرف الجر ، والرافع لذلك الضمير هو الناصب للحال ، والتقدير : (قل هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها لهم يوم القيامة) .

وقد قال الأخفش : إنَّ قوله : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ متعلق بقوله : ﴿ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ، فـ(أخرج) هو العامل في الظرف الذي هو : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

وقيل : قوله : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ : متعلق بـ (حرم) فهو العامل فيه ، فالمعنى على قول الأخفش : قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ابتداء وخبر . أي : هي خالصة يوم القيامة للذين آمنوا في الدنيا . وهذه قراءة ابن عباس ، وبها قرأ نافع ، وسائر القراء يقرءون : ﴿ خالصة ﴾ على الحال ، أي : يجب لهم في هذه الحال ، وخبر الابتداء ﴿ للذين آمنوا ﴾ والاختيار عند سيبويه النصب لتقدم الظرف . ﴿ كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾ الكاف في موضع نصب نعت لمصدر .

وعلى قول غيره : قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده . ولا يحسن أنْ يتعلق الظرف بـ(زينة) ؛ لأنه قد نعت ، ولا يعمل المصدر ولا اسم الفاعل إذا نعت ؛ لأنه يخرج عن شبه الفعل ؛ لأنه يقع فيه تفريق بين الصلة والموصول ، وذلك أنّ معمول المصدر في صلته ونعته ليس في صلته ، فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة .

وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول ؛ لأنه إذا علق الظرف بـ (أخرج) صار في صلة التي ، وقد فرق بينه وبين (التي) بقوله : ﴿ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ؛ لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول لا يأتي إلا بعد تمام الموصول ، و﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ من تمام الموصول ، فقد فرق بين بعض الاسم وبعض قوله : ﴿ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . ويجوز أنْ يكون : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ متعلقا بـ (الطيبات من الرزق) ، فيكون التقدير : (ومن حرم الطيبات من الرزق في الحياة الدنيا) . ولا يحسن تعلق ﴿ فِي الْحَيَاةِ ﴾ بـ (الرزق) ؛ لأنك قد فرقت بينهما بقوله : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . ويجوز أنْ يتعلق الظرف بـ (آمنوا) .

قوله : [٣٣] ﴿ مَا ظَهَرَ ﴾ : (ما) في موضع نصب على البدل من ﴿ الْفَوَاحِشَ ﴾ .

قوله : ﴿ وَأَنْ تُشْرِكُوا ﴾ ، ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا ﴾ : (أنْ) فيهما في موضع نصب عطف على الفواحش .

قوله : [٣٥] ﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ : (إما) حرف للشرط ، ودخلت (النون) المشددة لتأكيد الشرط ؛ لأنه غير واجب ، وبني الفعل مع النون على الفتح .

قوله : [٣٨] ﴿ كُلَّمَا ﴾ : نصب بـ (لعنت) وفيه معنى الشرط .

قوله : ﴿ ادَّارَكُوا ﴾ ، أصلها : (تداركوا) على وزن : (تفاعلوا) ، ثم أدغمت (التاء) في (الدال) فسكن أول المدغم ، فاحتيج إلى ألف الوصل في الابتداء ، فثبتت (الألف) في الخط ، ولا يستطاع على وزنها مع ألف الوصل ؛ لأنك ترد الزائد أصليا ، فتقول : وزنها : (افاعلوا) ، فتصير (تاء) تفاعلوا (فاء) الفعل لإدغامها في (فاء الفعل) ، وذلك لا يجوز ، فإن وزنتها على الأصل جاز ، فقلت : تفاعلوا .

قوله : ﴿ جَمِيعًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ ادَّارَكُوا ﴾ .

قوله : [٤١] ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[1] ، ﴿ غَوَاشٍ ﴾ مبتدأ ، والمجرور خبرها ، وأصلها أَنْ لا تنصرف ؛ لأنها على : (فواعل) جمع : (غاشية) ؛ إلا أَنْ التنوين دخلها عوضا من (الياء) . وقيل : عوضا من ذهاب حركة الياء ، وهو أصح ، فلما التقى ساكنان : الياء ساكنة والتنوين ساكن ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار التنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة . وقيل : بل حذفت حذفا ، فلما نقص البناء عن (فواعل) دخله التنوين فصار : (فواع) ، مثل : جوار . فهذا إعرابه في الرفع والخفض ، وإذا كان منصوبا ثبتت (الياء) منصوبة بغير تنوين ، كقولك : رأيت جواري ، غير منصرف .

قوله : [٤٣] ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ ﴾ : (تجري) في موضع نصب على الحال من (الهاء والميم) في : ﴿ صُدُورِهِمْ ﴾ .

قوله : ﴿ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : لولا هداية الله لنا موجودة أو حاضرة لهلكنا أو لشقينا ، و(اللام وما بعدها) جواب : (لولا) .

قوله : ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ : في موضع نصب على الحال من : ﴿ تِلْكُمُ ﴾ ، أعني من المبهم ، و(الكاف والميم) في : ﴿ تِلْكُمُ ﴾ للخطاب لا موضع لها من الإعراب ، وقد تقدم الكلام على الاسم من : (تلك) وعلى أصلها ، وما حذف منها ، وعلى (اللام) عند قوله : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ [البقرة :٢٥٣] في البقرة .

قوله : [٤٤] ﴿ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ (نادى) على تقدير حذف حرف الجر .

قوله : ﴿ أَنْ لَعْنَةُ ﴾ ، من خفف (أَنْ) أو (شددها) فموضعها نصب (بأذَّن أو بمؤذن) على تقدير حذف حرف الجر ، أي : بأن ، وثم هاء مضمرة إذا خففت . ويجوز أَنْ تكون في حال التخفيف بمعنى : أي التي للتفسير ، فلا موضع لها من الإعراب .

وقد قرأ الأعمش : (بالتشديد والكسر) على إضمار القول ، أي : فقال أَنْ لعنة الله ، و﴿ بَيْنَهُمْ ﴾ ظرف العامل فيه : ﴿ مُؤَذِّنٌ ﴾ أو ﴿ فَأَذَّنَ ﴾ ، فإن جعلت ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾ نعتا لـ (مؤذن) جاز ، ولكن لا يعمل في : (أَنْ) (مؤذن) ؛ إذ قد نعته .

---

(١) قال أبو حيان : التنوين في غواش تنوين صرف أو تنوين عوض قولان وتنوين عوض من الياء أو من الحركة قولان كل ذلك مقرّر في علم النحو ، وقرىء ﴿ غواش ﴾ بالرفع كقراءة عبد الله ﴿ وله الجوار المنشئات ﴾ .

قوله : [٤٦] ﴿ يَعْرِفُونَ كُلًّا ﴾ : في موضع رفع نعت لـ (رجال) .

قوله : ﴿ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾[1] : إنَّ حملت المعنى على أنهم دخلوا كان : ﴿ وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ يَدْخُلُوهَا ﴾ ، معناه : أنهم يئسوا من الدخول ولم يكن لهم طمع في الدخول ، لكن دخلوا وهم على يأس من ذلك ، أي : لم يدخلوها في حال طمع منهم بالدخول ، بل دخلوا وهم على يأس من الدخول .

وإن جعلت معناه : أنهم لم يدخلوها بعد ولكنهم يطمعون في الدخول ، لم يكن للجملة موضع من الإعراب ، وتقديره : (لم يدخلوها ولكنهم يطمعون في الدخول برحمة الله) ، وقد روي هذا التفسير عن الصحابة والتابعين . وقيل : إنَّ طمع ههنا بمعنى : علم ، أي : وهم يعلمون أنهم سيدخلون .

قوله : [٤٧] ﴿ تِلْقَاءَ ﴾ : نصب على الظرف ، وجمع (تلقاء) : (تلاقي) .

قوله : [٥١] ﴿ وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا ﴾ : (ما) في موضع خفض عطف على (ما) الأولى .

قوله : [٥٢] ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ : (حالان من الهاء) في : ﴿ فَصَّلْنَاهُ ﴾ ، تقديره : (هاديا وذا رحمة) . وأجاز الفراء والكسائي : ﴿ هدى ورحمة ﴾ : (بالخفض) يجعلانه بدلا من : ﴿ عِلْمٍ ﴾ ، و(هدى) في موضع خفض أيضا على هذا المعنى . ويجوز : (وَرَحْمَةٌ) بالرفع على تقدير : (هو هدى ورحمة) .

قوله : [٥٣] ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ : (يَوْمَ) نصب بـ (يقول) .

قوله : ﴿ أَوْ نُرَدُّ ﴾ : مرفوع عطف على الاستفهام على معنى : أو هل نرد ؛ لأن معنى هل لنا من شفعاء : هل يشفع لنا أحد ، أو هل نرد ، فعطفته على المعنى .

قوله : ﴿ فَنَعْمَلَ ﴾ : نصب لأنه جواب التمني (بالفاء) ، فهو نصب على إضمار أَنْ حملا على مصدر ما قبله ، (فالفاء) في المعنى تعطف مصدرا على مصدر .

قوله : [٥٤] ﴿ حَثِيثًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (طلبا حثيثا) . ويجوز أَنْ يكون نصبا على الحال ، أي : حاثا .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لم يدخلوها وهم يطمعون ﴾ أي : لم يدخل الجنة أصحاب الأعراف ، أي : لم يدخلوها بعد ، وهم يطمعون على هذا التأويل ، وهم يعلمون أنهم يدخلونها ، وذلك معروف في اللغة أن يكون طَمِعَ بمعنى : عَلِمَ .

قوله : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ : عطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ . ومن رفع فعلى الابتداء ، و﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ الخبر . وكذلك من رفع : ﴿ وَالنُّجُومُ ﴾ في النحل رفع على القطع والابتداء . و﴿ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ الخبر .

قوله : [٥٥] ﴿ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ : نصب على المصدر ، أو على الحال على معنى : ذوي تضرع .

قوله : [٥٦] ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾[1] : ذكر (قريبا) ؛ لأن الرحمة والرحم سواء ، فحمله على المعنى . وقال الفراء : إنما أتى ﴿ قَرِيبٌ ﴾ بغير (هاء) ؛ ليفرق بين قريب من النسب وبينه مِنَ القرب .

وقال أبو عبيدة : ذكر (قريبا) على تذكير المكان ، أي : مكانا قريبا . وقال الأخفش : الرحمة هنا المطر ، فذكر على المعنى . وقيل : إنما ذكر على النسب ، أي : ذات قرب .

قوله : [٥٧] ﴿ نَشْراً ﴾ : من (فتح النون) جعله مصدرا في موضع الحال ، ومن (ضم النون والشين) جعله جمع : (نشور) الذي يراد به فاعل ، كطهور بمعنى : طاهر ، كأن الريح ناشرة للأرض ، أي : محيية لها ؛ إذ تأتي بالمطر . ويجوز أَنْ يكون جمع : (نشور) بمعنى : مفعول ، كركوب وحلوب ، كأن الله أحياها لتأتي بالمطر . وقيل : هو جمع : (ناشر) كقاتل وقتل ، وكذلك القول في قراءة : من (ضم النون وأسكن الشين تخفيفا) .

وقد قيل : إنَّ من (فتح النون وأسكن الشين) إنه مصدر ، بمنزلة : ﴿ كِتَابَ اللهِ ﴾ [النساء :٢٤] أعمل فيه معنى الكلام .

فأما من قرأ : (بالباء مضمومة) فهو جمع : بشير على : بُشُر ، ثم (أسكن الشين) تخفيفا جمع : فعيلا على فعل ، ونصبه على الحال أيضا .

قوله : [٥٨] ﴿ إِلا نَكِدًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ يَخْرُجُ ﴾ . ويجوز نصبه على المصدر على معنى : ذا نكد . وكذلك هو مصدر على قراءة أبي جعفر : (بفتح الكاف) . وقرأ طلحة : (بإسكان الكاف) تخفيفا كما تخفف كتفا .

---

(١) قال الأخفش : قال ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ فذكر ﴿ قَرِيب ﴾ وهي صفة "الرحمة "وذلك كقول العرب "رِيحٌ خَرِيقٌ "و"مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ "و"شاةٌ سَدِيسٌ ". وان شئت قلت : تفسير "الرحمة "ها هنا : المطر ، ونحوه . فلذلك ذكر . كما قال ﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُواْ ﴾ فذكر لأنه أراد "الناس ". وان شئت جعلته كبعض ما يذكرون من المؤنث كقول الشاعر :

فَلا مِزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... وَلا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَها .

قوله : [٥٩] ﴿ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1] : من رفع (غيراً) جعله نعتا (لإله) على الموضع ، أو جعل (غيراً) بمعنى : (إلا) فأعربها مثل إعراب ما يقع بعد إلا في هذا الموضع ، وهو الرفع على البدل من (إله) على الموضع ، كما قال : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلا اللهُ ﴾ [آل عمران : ٦٢] فرفع على البدل من موضع (إله) . وكذلك : ﴿ لا إِلَهَ إِلا اللهُ ﴾ : بدل من : (إله) على الموضع ، و(لكم) الخبر عن (إله) . ويجوز أَنْ يضمر الخبر ، تقديره : (مالكم من إله غيره في الوجود أو في العالم) ونحوه . والخفض في غير على النعت على اللفظ ، ولا يجوز على البدل على اللفظ ، كما لا يجوز دخول (من) لو حذفت المبدل منه ؛ لأنها لا تدخل في الإيجاب .

قوله : [٦٩] ﴿ آلاءَ اللهِ ﴾ : واحد (آلاء) : إلى ، أو ألى ، أو ألْيٌ ، أو إلْيٌ بمنزلة واحد ﴿ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [آل عمران :١١٣] .

قوله : [٦٥] ﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ ، [٧٣] ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ ، كله عطف على : ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ في قوله : [٥٩] ﴿ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ ، أي : وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا ، وإلى عاد أخاهم هودا ، [٨٥] ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ ، وكذلك : [٨٠] ﴿ وَلُوطًا ﴾ ، تقديره : (وأرسلنا لوطا) ، وإن شئت نصبته على معنى : واذكر لوطا .

قوله : [٨٩] ﴿ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . وقيل : تقديره : (إلا بمشيئة الله) .

قوله : [١٠٠] ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ . وقرأ مجاهد : ﴿ نَهْدِ ﴾ : (بالنون) ، وأن على قراءته في موضع نصب بـ (نهد) .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ . قَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَحْدَهُ : ﴿ غَيْرِهِ ﴾ بِالْخَفْضِ جَعَلَهُ نَعْتًا لِمَا تَقَدَّمَ .
وَالْبَاقُونَ يَرْفَعُونَ ، وَهُوَ الِاخْتِيَارُ ، لِأَنَّ غَيْرًا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى "إِلَّا" جُعِلَتْ عَلَى إِعْرَابِ مَا بَعْدَ "إِلَّا" "وَأَنْتَ قَائِلٌ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللهُ بِالرَّفْعِ و﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ ﴾ لَوْ جُعِلَتْ مَكَانَ "إِلَّا" "غَيْرُ" "رَفَعْتُهُ فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللهِ ، وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ . وَحُجَّةٌ أُخْرَى لِمَنْ رَفَعَ أَنْ يَجْعَلَهَا نَعْتَ "إِلَهٍ" "قَبْلَ دُخُولِ "مِنْ" "وَهِيَ زَائِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ ، مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ اخْتَارَ الَّذِينَ رَفَعُوا "غَيْرُ" هَاهُنَا الْخَفْضَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْكَلَامَ هَاهُنَا نَسَقٌ يَصْلُحُ الْوُقُوفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْكَلَامُ هُنَاكَ غَيْرُ تَامٍّ ، عَلَى أَنْ عِيسَى بْنَ عُمَرَ وَابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ قَدْ رَفَعَا .[إعراب القراءات السبع :١/ ١٩٠] .

قوله : [١٠٢] ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ : (إنْ) عند سيبويه مخففة من الثقيلة ، ولزمت (اللام) في خبرها عوضا من التشديد . وقيل : لزمت (اللام) لتفرق بين (أنْ المخففة من الثقيلة) وبين (إنْ) إذا كانت بمعنى : (ما) . وقال الكوفيون : (إنْ) بمعنى : (ما) ، و(اللام) بمعنى : (إلا) ، تقديره : (وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين) .

قوله : [١٠٥] ﴿ أَنْ لا أَقُولَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف حرف الجر ، تقديره : (بأن لا) ، أو في موضع رفع بالابتداء وما قبله خبره .

قوله : [١٠٧] ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ ﴾[1] : (إذا) للمفاجأة ، بمنزلة قولك : خرجت فإذا زيد قائم . ويجوز نصب (ثعبان وقائم) على الحال ، و(إذا) خبر الابتداء . و(إذا) التي للمفاجأة عند المبرد : (ظرف مكان) ، فلذلك جاز أَنْ يكون خبرا عن الجثث .

وقال غيره : هي (ظرف زمان) على حالها في سائر الكلام ، لكن إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، تقديره : فإذا حدوث زيد ووجود زيد ونحوه من المصادر ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما تقول : الليلة الهلال ، أي : حدوث الهلال في الليلة ، ثم حذف على ذلك التقدير . وظروف الزمان تكون خبرا عن المصادر . ومثله : [١٠٨] ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ .

قوله : [١١٠] ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ : (ما) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، و(ذا) بمعنى : الذي ، وهو خبر الابتداء . وثم (هاء) محذوفة من الصلة ، تقديره : (فأي شيء الذي تأمرون به) . ويجوز أَنْ تجعل : (ما وذا) اسما واحدا في موضع نصب بـ (تأمرون) ، ولا تضمر محذوفا .

قوله : [١١٥] ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب فيهما عند الكوفيين ، كأنه قال : إما أَنْ تفعل إلا لقاء ، كما قال الشاعر[2] [البسيط] :

قالوا الرُّكوبَ فَقُلنا تِلكَ عادَتُنا ... أَو تَنزِلونَ فَإِنّا مَعشَرٌ نُزُلُ

---

(١) قال الفراء : يقال : الثعبان الكبير من الحيات وقد قال في موضع آخر : ﴿ تهتز كأنها جان ﴾ والجان الصغير من الحيات ففي هذا دليل على أن الآية كانت عظيمة لأنه وصف عظمها وأنها تهتز اهتزاز الصغير لخفتها ولا يمنعها عظمها من ذلك فهذا أعظم في الآية .

(٢) البيت للأعشى ت ٧ هـ ، هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات .

فنصب (الركوب) . وأجاز بعض النحويين أَنْ تكون (أَنْ) في موضع رفع على معنى ، إما هو الإلقاء .

قوله : [١١٧] ﴿ أَنْ أَلْقِ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب ، أي : بأن ألق . ويجوز أَنْ تكون تفسيرا بمعنى : أي ، فلا يكون لها موضع من الإعراب .

قوله : [١٣٢] ﴿ مَهْمَا ﴾ : هو حرف للشرط ، وأصله : (ما ما) ، فـ (ما الأولى) للشرط ، و(الثانية تأكيد) ، فاستثقل حرفان بلفظ واحد ، فأبدلوا من ألف (ما) الأولى (هاء) .

وقيل : هي (مَهْ) التي للزجر ، دخلت على (ما) التي للشرط ، وجعلتا كلمة واحدة .

وحكى ابن الأنباري : مهمن يكرمني أكرمه . وقال : الأصل : (من من يكرمني) ، (من) الثانية تأكيد بمنزلة (ما) ، فأبدل من : (نون من) الأولى (هاء) ، كما أبدلوا من : (ألف ما) الأولى (هاء) في : (مهما) ، وذلك لمؤاخاة (ما) (من) في أشياء ، وأن افترقا في شيء واحد ، فكره اجتماع لفظ (من) مرتين ، كما كره ذلك في (ما) .

قوله : [١٣٣] ﴿ الطُّوفَانَ ﴾ هو جمع : طوفانة . وقيل : هو مصدر كالنقصان . و﴿ وَالْجَرَادَ ﴾ واحده : جرادة ، تقع للذكر والأنثى ، ولا يفرق بينهما ، تقول : رأيت جرادة ذكرا أو أنثى .

قوله : ﴿ آيَاتٍ مُفَصَّلاتٍ ﴾ : نصب على الحال مما قبله ، و﴿ مُفَصَّلاتٍ ﴾ نعت : (للآيات) .

قوله : [١٣٥] ﴿ هُمْ بَالِغُوهُ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع النعت (لأجل) .

قوله : [١٣٧] ﴿ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ : (التي) في موضع نصب على النعت (للمشارق والمغارب) ، و﴿ مَشَارِقَ ﴾ مفعول ثان : (لأورثنا) ، ويجوز أَنْ تكون (التي) في موضع خفض على النعت للأرض . ويجوز أَنْ تكون (التي) نعتا لمفعول ثان (لأورثنا) محذوف ، تقديره : (وأورثنا الأرض التي باركنا فيها القوم الذين كانوا) ، ويكون : (مشارق ومغارب) ظرفين للاستضعاف ، وفيه بعد ، لا يجوز إلا على حذف حرف الجر ، و(الهاء) في : ﴿ فِيهَا ﴾ تعود على : المشارق والمغارب ، أو على الأرض ، أو على التي إذا جعلتها نعتا للأرض المحذوفة .

قوله : ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ ، في : (كان) اسمها يعود على : (ما) ، والجملة خبرها ، و(الهاء) محذوفة من (يصنع) تعود على اسم كان وهو ضمير (ما) .

وقيل : (كان) زائدة . وأجاز بعض البصريين أنْ يكون : ﴿ فِرْعَوْنُ ﴾ اسم كان يراد به التقديم ، و﴿ يَصْنَعُ ﴾ الخبر ، وهو بعيد . وكذلك قال في قوله : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى الله ﴾ [الجن :١] ، أنّ ﴿ سَفِيهُنَا ﴾ اسم كان ، وأكثر البصريين لا يجيزه ؛ لأن الفعل الثاني أولى برفع الاسم الذي بعده من الفعل الأول ، ويلزم من أجاز هذا أنْ يجيز : يقوم زيد على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير ، ولم يجزه أحد .

قوله : [١٣٨] ﴿ أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾ : (لهم) في موضع خفض على النعت (لأصنام) .

قوله : [١٤٠] ﴿ إِلَهًا ﴾ الثاني نصب على البيان ؛ لأن ﴿ أَبْغِيكُمْ ﴾ قد تعدى إلى مفعولين : (غير) ، و(الكاف والميم) .

قوله : [١٤١] ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : (آل فرعون) .

وقوله : ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ بدل من : ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ ، أو حال من المضمر المرفوع في : ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ .

قوله : [١٤٢] ﴿ ثَلاثِينَ لَيْلَةً ﴾ ، أي : تمام ثلاثين ليلة ، أو انقضاء ثلاثين ليلة ، ولا يحسن نصب (ثلاثين) على الظرف للوعد ؛ لأن الوعد لم يكن فيها ، فهي مفعول ثان لوعد ، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

قوله : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ أعاد ذكر ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ للتأكيد . وقيل : ليعلم أنْ العشر ليال وليست بساعات . وقيل : ليعلم أنْ الثلاثين تمت بغير العشر ؛ إذ يحتمل أنْ يكون الثلاثون إنما تمت بالعشر ، فأعاد ذكر الأربعين ليعلم أنْ العشر غير الثلاثين ، وانتصب (الأربعون) على أنه في موضع الحال ، كأنه قال : فتم ميقات ربه معدودا أربعين ليلة أو مقدرا هذا القدر .

قوله : [١٤٣] ﴿ دَكًّا ﴾ من مد فعلى تقدير حذف مضاف ، أي : مثل أرض دكاء ، والأرض الدكاء هي : المستوية . وقيل : مثل ناقة دكاء ، وهي التي لا سنام لها مستوية الظهر ، معناه : جعله مستويا بالأرض لا ارتفاع له على الأرض ، ولم ينصرف ؛ لأنه مثل : حمراء فيه (ألف التأنيث) ، وهي صفة ، وذلك علتان ، ومن نونه ولم يمده جعله مصدر : دككت الأرض دكا ، أي : جعلتها مستوية .

وقال الأخفش : هو مفعول ، وفيه حذف مضاف أيضا ؛ لأن الفعل الذي قبله وهو ﴿ جَعَلَهُ ﴾ ليس من لفظه ، وتقديره : وجعله ذا دك ، أي : ذا استواء .

قوله : ﴿ صعقا ﴾ : حال من : (موسى) .

قوله : [١٤٥] ﴿ فَخُذْهَا ﴾ ، أصله : فأخذها ، وأصل (خذ) : (أؤخذ) ، لكن لم يستعمل على الأصل ، وحذف تخفيفا لاجتماع الضمات والواو وحرف الحلق ، وقد قالوا : اؤمر واؤخذ ، فاستعمل على الأصل ، ومنه قوله : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾ [طه :١٣٢] ، ولو استعمل على التخفيف لقال : ومر أهلك ، وهو جائز في الكلام .

قوله : [١٤٨] ﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾[1] ، أصله : (من حُلُويهم) جمع : حَلْي ، فَعْل على فعول ، مثل : كعب وكعوب ، ثم أدغمت (الواو) في (الياء) بعد كسر ما قبلها وهو : (اللام) ليصح سكون الياء ، وبقيت (الحاء) على ضمتها ، ومن كسرها أتبعها كسرة اللام .

قوله : [١٥٠] ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ ﴾[2] : من (فتح الميم) جعل الاسمين اسما واحدا ، كخمسة عشر ، والفتحة في (ابْنَ) بناء وليست بإعراب ، كالتاء من خمسة عشر ، وكالفتحة

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا ﴾ . قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَاللَّامِ . وَالْبَاقُونَ بِالضَّمِّ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الْحُلِيَّ جَمْعُ حُلِيٍّ مِثْلَ : حُقْوٍ وَحُقِيٍّ وَوَزْنُ حُلِيٍّ : فُعُولٌ ، وَالْأَصْلُ : حُلُوِيٌّ فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ وَاوٌ وَيَاءٌ وَالسَّابِقُ سَاكِنٌ قَلَبُوا مِنَ الْوَاوِ يَاءً وَأَدْغَمُوا كَمَا تَقُولُ : شَوَيْتُ اللَّحْمَ شَيًّا ، وَكَوَيْتُهُ كَيًّا ، وَهَذِهِ عَشْرِيٌّ لَا عَشْرُوكَ ، وَهَؤُلَاءِ زَيْدِيٌّ ، فَذَهَبَتِ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ ، وَقَلَبُوا مِنَ الْوَاوِ يَاءً وَأَدْغَمُوا . وَأَمَّا مَنْ كَسَرَ فَقَالَ : ﴿ حِلِيِّهِمْ ﴾ فَإِنَّهُ اسْتَثْقَلَ الضَّمَّةَ مَعَ الْيَاءِ كَمَا تُسْتَثْقَلُ مَعَ الْكَسْرَةِ فَكَسَرَ الْحَاءَ الْمُجَاوِرَةَ اللَّامَ ، وَمِثْلُهُ ﴿ عِتِيًّا ﴾ ، و﴿ جِثِيًّا ﴾ ، و﴿ بِكِيًّا ﴾ . وَقَرَأَ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ : ﴿ مِنْ حَلْيِهِمْ عِجْلًا جَسَدًا ﴾ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَجَزْمِ اللَّامِ ، جَعَلَهُ وَاحِدًا [إعراب القراءات :١/ ٢٠٨] .

(٢) قال أبو حيان : ناداه نداء استضعاف وترفق وكان شقيقه وهي عادة العرب تتلطف وتتحنن بذكر الأم كما قال :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

وقال آخر :

يا ابن أمي فدتك نفسي ومالي

وأيضاً فكانت أمها مؤمنة قالوا : وكان أبوه مقطوعاً عن القرابة بالكفر كما قال تعالى لنوح عليه السلام : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ وأيضاً لما كان حقها أعظم لمقاساتها الشدائد في حمله وتربيته والشفقة عليه ذكره بحقها ، وقرأ الحرميان وأبو عمرو وحفص : ﴿ ابن أم ﴾ بفتح الميم ، فقال الكوفيون : أصله يا ابن أماه فحذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في يا غلام وأصله يا غلاماً وسقطت هاء السكت لأنه درج فعلى هذا الاسم معرب إذ الألف منقلبة عن ياء المتكلم فهو مضاف إليه ابن ، وقال سيبويه : هما اسمان بنيا على الفتح كاسم واحد كخمسة عشر ونحوه فعلى قوله ليس مضافاً إليه ابن والحركة حركة بناء ، وقرأ باقي السبعة بكسر الميم فقياس قول الكوفيين أنه معرب وحذفت ياء المتكلم واجتزىء بالكسرة عنها كما اجترؤوا بالفتحة عن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وقال سيبويه هي مبنيّ أضيف إلى ياء المتكلم كما قالوا يا أحد عشر أقبلوا وحذفت الياء واجتزؤوا بالكسرة عنها كما اجتزؤوا في ﴿ يا قوم ﴾ ولو كانا باقيين على الإضافة

في رويدك إذا أردت الأمر بمعنى : أرود . وقيل : الأصل : (ابن أما) ، ثم حذفت (الألف) وذلك بعيد ؛ لأن (الألف) عوض من ياء ، وحذف (الياء) إنما يكون في النداء ، وليس (أم) بمنادى . ومن كسر (الميم) أضاف (ابنا) إلى (أم) ، وفتحة (ابن) فتحة إعراب ؛ لأنه منادى مضاف .

قوله : [١٥٥] ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا ﴾ : (قومه وسبعين) مفعولان : (لاختار) ، و(قومه) انتصب على تقدير حذف حرف الجر منه ، أي : من قومه .

قوله : [١٦٠] ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ ، إنما أنت على تقدير : حذف أمة ، تقديره : (اثنتي عشرة أمة) . و(أسباط) بدل من : (اثنتي عشرة) ، و(أمم) نعت (لأسباط) .

قوله : [١٦٣] ﴿ إِذْ يَعْدُونَ ﴾ : العامل في : (إذ) : (سل) ، تقديره : (سلهم عن وقت عدوهم في السبت) .

قوله : ﴿ شُرَّعًا ﴾ : نصب على الحال من : (الحيتان) . وأفصح اللغات أَنْ تنصب الظرف مع السبت والجمعة ، فتقول : اليومَ السبت ، واليومَ الجمعة ، فتنصب (اليوم) على الظرف ؛ لأن السبت والجمعة فيهما معنى الفعل ؛ لأن السبت بمعنى : الراحة ، والجمعة بمعنى : الاجتماع ، فتنصب (اليوم) على الظرف ، وترفع مع سائر الأيام ، فنقول : اليومُ الأحد ، واليومُ الأربعاء ؛ لأنه لا معنى فعل فيهما ، فالابتداء هو الخبر ، فترفعهما .

قوله : [١٦٤] ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً ﴾ : من نصبه فعلى المصدر ، ومن رفعه فعلى خبر الابتداء .

واختار سيبويه : (الرفع) ؛ لأنهم لم يريدوا أَنْ يعتذروا من أمر لزمهم اللوم عليه ، ولكن قيل لهم : لم تعظون ؟ قالوا : أمر عظتنا معذرة .

=

لم يجز حذف الياء لأنّ الاسم ليس بمنادى ولكنه مضاف إليه المنادى فلا يجوز حذف الياء منه ، وقرىء بإثبات ياء الإضافة وأجود اللغات الاجتزاء بالكسرة على يا الإضافة ثم قلب الياء ألفاً والكسرة قبلها فتحة ثم حذف التاء وفتح الميم ثم إثبات التاء مفتوحة أو ساكنة وهذه اللغات جائزة في ابنة أمي وفي ابن عمي وابنة عمي ، وقرىء يا ابن أمي بإثبات الياء وابن إمّ بكسر الهمزة والميم ومعمول القول المنادى والجملة بعده المقصود بها تخفيف ما أدرك موسى من الغضب والاستعذار له بأنه لم يقصّر في كفّهم من الوعظ والإنذار وما بلغته طاقته ولكنهم استضعفوه فلم يلتفتوا إلى وعظه بل قاربوا أن يقتلوه ودلّ هذا على أنه بالغ في الإنكار عليهم حتى همّوا بقتله .

قوله : [١٦٥] ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾[1] : من قرأ (بالياء من غير همز) فأصله : (بَئِسَ) على وزن : فَعِلَ ، ثم أسكن الهمزة لغة في حرف الحلق إذا كان عينا بعد أَنْ كسر (الباء) ، لكسرة الهمزة على الاتباع ، كما يقولون في شَهِدَ : شِهْد ، وشَهْد ، ثم أبدل من (الهمزة ياء) .

وقيل : إنه فعل ماض منقول إلى التسمية ، ثم وصف به ، مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إنَّ الله عز وجل ينهى عن قيل وقال"[2] . فأصل (الياء) :

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ وفي هذا إحدى عشرة قراءة ، وكان الاعراب أولى بذكرها لما فيها من النحو ، ولأنه لا يضبط مثلها إلا أهل الاعراب . قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : ﴿ بعذاب بئيس ﴾ على وزن فعيل . وقرأ أهل مكة : ﴿ بعذاب بئيس ﴾ بكسر الباء ، والوزن واحد . وقرأ أهل المدينة : ﴿ بعذاب بيس ﴾ الباء مكسورة ، وبعدها ياء ساكنة ، والسين مكسورة منونة . وقرأ الحسن : ﴿ بعذاب بئس بما ﴾ الباء مكسورة ، وبعدها همزة ساكنة ، والسين مفتوحة . وقرأ أبو عبد الرحمن المقرئ : ﴿ بعذاب بئس ﴾ الباء مفتوحة ، والهمزة مكسورة ، والسين مكسورة منونة . قال يعقوب القارئ عن بعض القراء : ﴿ بعذاب بئس ﴾ الباء مفتوحة ، والهمزة مكسورة ، والسين مفتوحة . وقرأ الأعمش : ﴿ بعذاب بيئس ﴾ على فيعل . وروي عنه : ﴿ بيأس ﴾ على فيعَل . وروي عنه : ﴿ بعذاب بئس ﴾ بباء مفتوحة ، وهمزة مشددة مكسورة ، والسين في هذا كله مكسورة منونة ، يعني : قراءة الأعمش . وقرأ نصر بن عاصم : ﴿ بعذاب بيس ﴾ الباء مفتوحة ، وبعدها ياء مشددة بغير همز . قال يعقوب القارئ : وجاء عن بعض القراء : ﴿ بعذاب بئيس ﴾ الباء مكسورة ، وبعدها همزة ساكنة ، وبعدها ياء مفتوحة ، فهذه إحدى عشرة قراءة . ومن قرأ : ﴿ بَئِيسٍ ﴾ فهو عنده من بَؤُسَ ، فهو بئيس . أي : اشتد . وكذا : بِئِيسٍ إلا أنه كسر الباء ، لأن بعدها همزة مكسورة . وأما قراءة أهل المدينة ففيها ثلاثة أقوال : قال الكسائي : في تقديرها : بئيس ، ثم خففت الهمزة ، كما يعمل أهل المدينة ، فاجتمعت ياءان ، فثقل ذلك ، فحذفوا إحداهما وألقوا حركتها على الباء ، فصارت بِيْسٍ . وقال محمد بن يزيد : الأصل : بَئِسَ ، ثم كسرت الباء لكسرة الهمزة ، فصارت بِئِس ، فحذفت الكسرة من الهمزة لثقلها ، فهذان قولان . وقال علي بن سليمان : العرب تقول : جاء ببنات بِيْسٍ . أي : بشيء رديء ، فمعنى (بعذاب بيس) : بعذاب رديء . وأما قراءة الحسن ، فزعم أبو حاتم أنه لا وجه لها ، قال : لأنه لا يقال : مررت برجل بِئْسَ . حتى يقال : بِئْسَ الرجلُ وبِئْسَ رجلا . قال أبو جعفر : وهذا مردود من كلام أبي حاتم . حكى النحويون : إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت . يريدون : ونعمت الخصلة . فالتقدير على قراءة الحسن : بعذاب بئس العذاب ، وبعذاب بئس على فعل ، مثل : حَذِرٍ . وقراءة الأعمش : ﴿ بَيْئِسٍ ﴾ لا تجوز على قول البصريين ، لأنه لا يجيء مثل هذا في كلام العرب إلا في المعتل المدغم ، نحو ميت وسيد . فأما بَيْأَس فجائز عندهم ، لأن مثله : صَيْرَفٌ وحَيْدَرٌ . وأما بَئْس فلا يكاد يعرف مثله في الصفات ، وأما بَيْس بغير همز ، فإنما يجيء في ذوات الياء ، نحو بَيِّع ، وأما بِيْأس فجائز ، ومثله جَذْيَمٌ [إعراب القرآن :٢/ ٧٩] .

(همزة) ، وأصله : بَئِسَ مثل : عَلِمَ ، ثم كسرت (الباء) للاتباع ، ثم أسكن على لغة من قال في عَلِم عَلْم ، ثم أبدل من (الهمزة ياء) . فأما من قرأ : (بالهمز) على : (فعيل) فإنه جعله مصدر (بَئِسَ) : (يَبْأَس) .

وحكي أبو زيد : (بَئِس يَبْأَسُ بَئِيساً) فهو مثل : النذير والنكير ، والتقدير على هذا : (بعذاب ذي بئس) ، أي : ذي بؤس . فأما من قرأ على : (فَيْعَل) فإنه جعله صفة (للعذاب) كضيغم .

وقد روي عن عاصم : (كسر الهمزة) على : (فَيْعِل) وهو بعيد ؛ لأن هذا البناء إنما يكون في المعتل العين ، كسيد وميت . وفي هذا الحرف قراءات شاذة غير ما ذكرنا يطول شرحها .

قوله : [١٧٠] ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ، تقديره : (منهم) ، ليعود على المبتدأ من خبره عائد ، وهو : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾ .

قوله : [١٧١] ﴿ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ ، الجملة في موضع نصب على الحال من الجبل . وقيل : الجملة في موضع رفع على خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (هو كأنه ظله) . و(إذ) في موضع نصب بـ (اذكر) مضمرة . ومثله : [١٧٢] ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾ .

قوله : [١٧٢] ﴿ مِنْ ظُهُورِهِمْ ﴾ بدل من : ﴿ بَنِي آدَمَ ﴾ باعادة الخافض ، وهو بدل (بعض من كل) . وقد ذكرنا حكم (بلى) وعللها ، وأصلها : ألفها ، والفرق بينها وبين (نعم) ومعناهما ، وتصرفهما في الكلام ، في كتاب كلا .

قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : [١٧٧] ﴿ سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ ﴾ ، في (ساء) ضمير الفاعل . و﴿ مَثَلا ﴾ تفسير ، و﴿ الْقَوْمُ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبلهم خبرهم ، أو رفع إضمار مبتدأ ، تقديره : (ساء المثل مثلا هم القوم الذين) ، مثل : نعم رجلا زيد . وقال الأخفش : تقديره : (ساء مثلا مثل القوم) .

قوله : [١٨٥] ﴿ وَأَنْ عَسَى ﴾ : (أَنْ) في موضع خفض عطف على : ﴿ مَلَكُوتِ ﴾ .

قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع بـ (عسى) .

=

(١) أخرجه البخاري (٦٤٧٣) ، وأحمد في مسنده (١٧٧٢٧) ، وابن خزيمة في صحيحه (٧١٩) .

قوله : [١٨٦] ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، من (رفعه) قطعه مما قبله ، ومن (جزمه) عطفه على موضع (الفاء) في قوله : ﴿ فَلاَ هَادِيَ لَهُ ﴾ ؛ لأنها في موضع جزم ؛ إذ هو جواب الشرط .

قوله : [١٨٧] ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ : (مُرسى) في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ أَيَّانَ ﴾ : خبر الابتداء ، وهو ظرف مبني على الفتح ، وإنما بني لأن فيه معنى الاستفهام .

قوله : ﴿ إِلا بَغْتَةً ﴾ : نصب على أنها مصدر في موضع الحال .

قوله : [١٨٨] ﴿ إِلا مَا شَاءَ اللهُ ﴾ : (ما) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

قوله : [١٨٩] ﴿ آتَيْتَنَا صَالِحًا ﴾ ، ﴿ صَالِحًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (إيتاء صالحا) .

قوله : [١٩٠] (جَعَلا لَهُ شِرْكًا)[1] ، أي : ذا شرك ، أو ذوي شرك ، فهو راجع إلى قراءة من قرأ : ﴿ شركاء ﴾ جمع : شريك ، فلو لم يقدر الحذف فيه لم يكن ذلك ذما لهما ؛ لأنه يصير المعنى : أنهما جعلا لله نصيبا فيما آتاهما من مال وزرع وغيره ، وهذا مدح ، فإن لم تقدر حذف مضاف في آخر الكلام ، قدرته في أول الكلام لا بد من أحد الوجهين في قراءة من قرأ : ﴿ شركاً ﴾ على وزن فعل ، تقديره : (جعلا لغيره شركا) ، فإن لم تقدر حذفاً ، انقلب المعنى وصار الذم مدحا ، فافهمه .

قرأ ابن جبير : [١٩٤] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ ﴾ ، بنصب (عباد وأمثالكم) ، وتخفيف (إنَّ) بجعلها بمعنى : (ما) ، فينصب على خبرها ، وسيبويه يختار في (إنَّ) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر ؛ لأنها أضعف من (ما) ، والمبرد يجريها مجرى : (ما) .

قوله : [٢٠١] ﴿ طَيْفٌ ﴾ ، من قرأه على : (فَعْل) جعله مصدر : طاف يطيف . وقيل : هو مخفف من : (طيِّف) ، كميِّت ومَيْت .

قوله : [٢٠٥] ﴿ تَضَرُّعًا ﴾ : مصدر . وقيل : هو في موضع الحال .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ . قَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : ﴿ شِرْكًا ﴾ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ عَلَى ﴿ فُعَلَاءَ ﴾ جَمْعِ شَرِيكٍ . فَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ : أَنَّ حَوَّاءَ لَمَّا حَمَلَتْ أَتَاهَا إِبْلِيسُ لَعَنَهُ اللهُ ، فَقَالَ لَهَا : مَا الَّذِي فِي بَطْنِكِ أَبَهِيمَةٌ أَمْ حَيَّةٌ ؟ فَقَالَتْ : لَا أَدْرِي . فَقَالَ : إِنْ دَعَوْتُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَهُ بَشَرًا سَوِيًّا أَتُسَمِّينَهُ بِاسْمِي ، قَالَتْ : نَعَمْ .

قوله : ﴿ وَالآصَالِ ﴾ جمع : (أُصُل) ، وأُصُل جمع : أَصيل . وقيل : (الآصال) جمع : (أصيل) ، وهو العشي . وقرأ أبو مجلز : (بكسر الهمزة) ، جعله مصدر : أَصَلْنا ، أي : دخلنا في العشي . فافهمه تصب إنَّ شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأنفال

قوله تعالى : [١] ﴿ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [1] ، أصل : (ذات) عند البصريين : (ذوات) ، فقلبت (الواو ألفا) ، وحذفت لسكونها وسكون الألف بعدها ، فبقي : (ذات) ، ودل على ذلك قوله تعالى في التثنية : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن :٤٨] ، فرجعت (الواو) إلى أصلها . وكل العلماء والقراء وقفوا على : (ذات بالتاء) ، إلا أبا حاتم فإنه أجاز الوقف عليها (بالهاء) .

وقال قطرب : الوقف على (ذات بالهاء) حيث وقعت ؛ لأنها (هاء تأنيث) ذي مال .

قوله : [٥] ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾ : (الكاف) في : (كما) في موضع نصب نعت لمصدر (يجادلونك) ، أي : جدالا كما . وقيل : هي نعت لمصدر دل عليه معنى الكلام ، تقديره : (قل الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتا كما أخرجك) .

وقيل : هي نعت لـ (حق) ، أي : هم المؤمنون حقا كما . وقيل : (الكاف) في موضع رفع ، والتقدير : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فاتقوا الله) ، فهو ابتداء وخبر . وقيل : (الكاف) بمعنى : (الواو للقسم) ، أي : الأنفال لله والرسول والذي أخرجك .

قوله : [٢] ﴿ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ : مستقبل (وجل يَوْجَل) ، ومن العرب من يقول : يَيْجل يبدل من : (الواو ياء) ، ومنهم من يكسر الياء الأولى ، ومنهم من يفتح الياء الأولى ويبدل من الثانية ألفا ، كما قالوا : رأيت الزيدان ، فأبدلوا من الياء ألفا ، فيقول : يا جل .

قوله : [٧] ﴿ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ : (أَنّ) بدل من : ﴿ إِحْدَى ﴾ ، وهو بدل الاشتمال ، و﴿ إِحْدَى ﴾ مفعول ثان لـ (يعد) ، تقديره : (وإذ يعدكم الله ملك احدى

---

(١) قال أبو حيان : ذات هنا نعت لمفعول محذوف أي وأصلحوا أحوالاً ﴿ ذات ﴾ افتراقكم لما كانت الأحوال ملابسةً للبين أُضيفت صفتها إليه كما تقول اسقني ذا إنائك أي ماء صاحب إنائك لما لابس الماء الإناء وصف بذا وأُضيف إلى الإناء والمعنى اسقني ما في الإناء من الماء .

وذكر الطبري عن بعضهم أنه قال ﴿ ذات بينكم ﴾ الحال التي بينكم كما ذات العشاء الساعة التي فيها العشاء ووجهه الطبري ، وهو قول بين الانتقاض انتهى وتلخص أن البين يطلق على الفراق ويطلق على الوصل وهو قول الزجاج هنا قال ومثله ﴿ لقد تقطّع بينُكم ﴾ ويكون ظرفاً بمعنى وسط ، ويحتمل ﴿ ذات ﴾ أن تضاف لكل واحد من هذه المعاني وإنما اخترنا في أنه بمعنى الفراق لأن استعماله فيه أشهر من استعماله في الوصل ولأن إضافة ذات إليه أكثر من إضافة ذات إلى بين الظرفية لأنها ليست كثيرة التصرف بل تصرّفها كتصرّف أمام وخلف وهو تصرّف متوسط ليس بكثير .

الطائفتين) ، وإنما قدرت حذف مضاف ؛ لأن الوعد لا يقع على الأعيان ، إنما يقع على الأحداث .

قوله : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ﴾ : (إذ) في موضع نصب بفعل مضمر ، تقديره : (واذكر يا محمد إذ يعدكم) .

وروي عن عاصم أنه قرأ : [٩] ﴿ بآلف مِنَ المَلَائكةِ ﴾ جعله جمع : (ألف) (فَعْلًا) على : أفعُل ، كفَلْس وأفْلُس . وتصديق هذه القراءة قوله تعالى : ﴿ بِخَمْسَةِ آلافٍ ﴾ [آل عمران :١٢٥] ، فـ (آلف) جمع : (ألف) لما دون العشرة ، وهي واقعة على خمسة آلاف المذكورة في آل عمران .

قوله : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ، من فتح (الدال) جعله حالا من : (الكاف والميم) في : ﴿ مُمِدُّكُمْ ﴾ ، أو نعتا (لألف) ، تقديره : (يمدكم متبعين بألف) ، و(الهاء) في : ﴿ جَعَلَهُ ﴾ يعود على الألف ؛ لأنه مذكر . وقيل : تعود على الإرداف ، ودل عليه قوله : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ .

وقيل : تعود على (الإمداد) ، ودل عليه قوله : ﴿ مُمِدُّكُمْ ﴾ .

وقيل : تعود على قبول الدعاء ، ودل عليه قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ . وكذلك (الهاء) في : (به) يحتمل الوجوه كلها ، ويحتمل أنْ تعود على البشرى ؛ لأنها بمعنى : الاستبشار .

ومن (كسر الدال) في : ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ جعله صفة (لألف) ، معناه : أردفوا بعدد آخر خلفهم ، والمفعول محذوف ، وهو عدد . وقيل : معنى الصفة : أنهم جاءوا بعد اليأس ، أي : أردفوهم بعد استغاثتهم .

حكى أبو عبيدة : ردفني وأردفني بمعنى : تبعني . وأكثر النحويين على أنْ أردفه : حمله خلفه ، وردفه : تبعه ، وحكاه النحاس عن أبي عبيد أيضا ، فلا يحسن على هذا أنْ يكون صفة للملائكة ؛ إذ لا يعلم من صفتهم أنهم حملوا خلفهم أحدا من الناس .

قوله : [١١] ﴿ أَمَنَةً ﴾ : مفعول من أجله .

قوله : [١٢] ﴿ فَوْقَ الأَعْنَاقِ ﴾ ، أي : الرءوس . (فوق) عند الأخفش : زائدة ، والمعنى : اضربوا الأعناق . وقال المبرد : (فوق) يدل على : إباحة ضرب وجوههم ؛ لأنها فوق الأعناق .

وقوله : ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ ، يعني : الأصابع وغيرها من الأعضاء .

قوله : [١٣] ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾ : (ذلك) : في موضع رفع على الابتداء ، أو على أنه خبر ابتداء ، تقديره : (الأمر ذلك ، أو ذلك الأمر) .

قوله : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللهَ ﴾ : (مَنْ) شرط في موضع رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ فَإِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ، والعائد محذوف ، تقديره : (فإن الله شديد العقاب له) .

قوله : [١٤] ﴿ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ : (أَنَّ) في موضع رفع عطف على : ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ، و﴿ ذَلِكُمْ ﴾ في موضع رفع مثل : ﴿ ذلك ﴾ المتقدم .

وقال الفراء : ﴿ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ : في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، أي : وبأن للكافرين ، ويجوز أَنْ تضمر : (واعلموا أَنْ) .

و(الهاء) في : ﴿ فَذُوقُوهُ ﴾ ترجع إلى : ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ، وذلك إشارة إلى القتل يوم بدر .

قوله : [١٥] ﴿ زَحْفًا ﴾ مصدر في موضع الحال .

قوله : [١٦] ﴿ مُتَحَرِّفًا ﴾ ، و﴿ مُتَحَيِّزًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ يُوَلِّهِمْ ﴾ .

قوله : [١٨] ﴿ وَأَنَّ اللهَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على تقدير : (ولأن الله) . ويجوز الكسر على الاستئناف .

قوله : [١٧] ﴿ مِنْهُ بَلاءً ﴾ : (الهاء) في : (منه) تعود على الظفر بالمشركين ، وقيل : على الرمي .

قوله : [٢٧] ﴿ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ : جزم على العطف على : ﴿ لا تَخُونُوا ﴾ ، وإن شئت كان نصبا على جواب النهي (بالواو) .

قوله : [٢٠] ﴿ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَلا تَوَلَّوْا ﴾ . ومثله : ﴿ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ .

قوله : [٣٢] ﴿ هُوَ الْحَقَّ ﴾ : (هو) : فاصلة تؤذن أَنْ الخبر معرفة ، أو ما قارب المعرفة . وقيل : دخلت لتؤذن أَنْ كان ليست بمعنى وقع وحدث ، وأن الخبر منتظر . وقيل : دخلت لتؤذن أَنْ ما بعدها خبر ، وليس بنعت لما قبلها . وقال الأخفش : (هو) : زائدة ، كما زيدت (ما) في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران :١٥٩] . وقال الكوفيون : هو عماد .

قوله : [٣٤] ﴿ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب ، تقديره : (من أَنْ لا يعذبهم) . وذكر الأخفش أَنَّ (أَنْ) زائدة ، وهو قد نصب بها ، وليس هذا حكم الزائد .

وقوله : ﴿ وَهُمْ يَصُدُّونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المنصوب في : ﴿ يُعَذِّبَهُمُ ﴾ .

قوله : [٣٥] ﴿ وَتَصْدِيَةً ﴾[1] ، هو من : صد يصد إذا : ضج ، وأصله : (تَصْدِدَة) ، فأبدلوا من إحدى (الدالين ياء) ، ومعنى (تصدية) : (ضجا بالتصفيق) . وقيل : هو من صد يصد إذا منع . وقيل : هو من الصَّدى المعارض لصوتك من جبل أو هواء ، فكأن المصفِّق يعارض بتصفيقه من يريد في صلاته ، (فالياء أصلية) على هذا . والمكاء : الصفير ، وهو مصدر كالدعاء ، والهمزة بدل من : (واو) ، لقولهم : مكا يمكو إذا نفخ .

وقرأ الأعمش : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ ﴾ : (بالنصب) ، ﴿ إلا مكاءٌ وتصديةٌ ﴾ : (بالرفع) ، وهذا لا يجوز إلا في شعر عند الضرورة ؛ لأن اسم كان هو المعرفة وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى .

قوله : [٤١] ﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ ﴾ : (ما) بمعنى : (الذي) ، و(الهاء) محذوفة من الصلة ، تقديره : (غنمتموه) ، والخبر : ﴿ فَأَنَّ لله خُمُسَهُ ﴾ ، وعلة فتح (أَنْ) في هذا أنها خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (فحكمه أَنَّ لله خمسه) . وقد قيل : (أَنْ) مؤكدة للأولى ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الأولى تبقى بغير خبر ؛ ولأن (الفاء) تحول بين المؤكد وتأكيده ، ولا يحسن زيادتها في مثل هذا الموضع .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ إبان بن تغلب وعاصم والأعمش بخلاف عنهما صلاتهم ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَآءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ بالنصب ﴿ الا مكاء وتصدية ﴾ بالرفع وخطا قوم منهم أبو علي الفارسي هذه القراءة لجعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً قالوا : ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة كقوله :

يكون مزاجها عسل وماء

وخرّجها أبو الفتح على أنّ المكاء والتصدية اسم جنس واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد انتهى ، وهو نظير قول من جعل نسلخ صفة لليل في قوله ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾ ويسبني صفة للئيم في قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني

والإخبار بسين الإستقبال يدل على إنفاق متأخر عن وقعة أحد وبدر وأنّ ذلك إخبار عن علو الإسلام وغلبة أهله .

قوله : [٤٢] ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ ، ﴿ أَسْفَلَ ﴾ : نعت لظرف محذوف ، تقديره : (والركب مكانا أسفل منكم) . وأجاز الأخفش والفراء والكسائي : (أَسْفَلُ) بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام ، تقديره : (وموضع الركب أسفل منكم) .

قوله : (مَنْ حَيِيَ)(١) : من أظهر (الياءين) جعل الماضي تبعا للمستقبل ، فلما لم يجز الإدغام في المستقبل لأن حركته غير لازمة تنتقل من رفع إلى نصب ، أو إلى حذف جزم ، أجرى الماضي مجراه وإن كانت حركة لامه لازمة ، على أنْ حركة لام الماضي قد تسكن أيضا لاتصالها بمضمر مرفوع ، فقد صارت في تغيرها كلام المستقبل ، فجرت في الإظهار مجراه . فأما من أدغم فللفرق بين ما تلزم لامه حركة لازمة كالماضي ، وبين ما تلزم لامه حركة تنتقل كالمستقبل في قوله : ﴿ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ [الأحقاف :٣٣] ، هذا لا يجوز إدغامه ، فأدغم الماضي لاجتماع المثلين ، وحسن الإدغام للزوم الحركة لامه . وقد انفرد الفراء : بجواز الإدغام في المستقبل ، ولم يجزه غيره .

قوله : [٤٣] ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ﴾ ، العامل في (إذ) فعل مضمر ، تقديره : واذكر يا محمد إذ يريكهم .

وقوله : [٤٤] ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ : عطف على (إذ) الأولى ، ورجعت (الواو) مع (ميم الجمع) ، مع (المضمر) ؛ لأن المضمر يرد المحذوفات إلى أصولها . وأجاز يونس : (حذف الواو مع المضمر) ، أجاز : (يريكُمْهُمْ) بإسكان الميم ، وبضمها من غير (واو) ، والإثبات أحسن وأفصح ، وبه أتى القرآن .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ من حيَّ عن بينة ﴾ هذه قراءة أبي عمرو ، وابن كثير ، وحمزة ، وهي اختيار سيبويه ، وأبي عبيد ، فأما احتجاج أبي عبيد ، فإنه في السواد بياء واحدة ، قال أبو جعفر : هذا الاحتجاج لا يلزم ، لأن مثل هذا الحذف في السواد ، ولكن اجتماع النحويين الحذاق في هذا أنه لما اجتمع حرفان على لفظ واحد كان الأولى الإدغام ، كما يقال : جفّ . وقرأ نافع ، وعاصم : ﴿ من حيَيَ عن بينة ﴾ والحجة لهما ، أنه لا يجوز الإدغام في المستقبل ، فأتبعوا المستقبل الماضي ، وقد أجاز الفراء الإدغام في المستقبل ، وأن يدغم يحيَّى . وهذا عند جميع البصريين من الخطأ الكبير ، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام ، والعلة في منعه أنك إذا قلت : يَحْيَى . فالياء الثانية ساكنة ، فلم يجتمع حرفان متحركان فيدغم ، وقد كان الاختيار لم يجفف ، وإن كان يجوز لم يَجِفّ ولم يَجَفّ ، فيجوز الإدغام ، فأما في يحيى فلا يجوز ، وأيضا فإن الياء تحذف في الجزم ، فهذا مخالف لِيَجِفّ ، ولا يجوز أيضا الإدغام في : ﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾ لأن الحركة عارضة .

قوله : [٤٧] ﴿ بَطَرًا ﴾ : مصدر في موضع الحال ، و(البطر) : أَنْ يتقوَّى بنعم الله على المعاصي .

قوله : [٤٨] ﴿ جَارٌ ﴾ : يجمع (جار) على : (أجوار) في القليل ، و(جيران) في الكثير ، وعلى : (جيرة) .

قوله : [٥٠] ﴿ يَضْرِبُونَ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ، ولو جعلته حالا من : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ لجاز ، ولو كان في موضع يضربون ضاربين لم يجز حتى يظهر الضمير ؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة ، أو حالا ، أو خبرا ، أو عطفا على غير من هو له ، لم يجز أَنْ يستتر فيه ضمير فاعله ، ولا بد من إظهاره ، لو قلت : رأيت رجلا معه امرأة ضاربها غدا أو الساعة ، فرفعت (ضاربها) على النعت (للمرأة) لم يجز ، حتى تقول : ضاربها هو ؛ لأن الفعل ليس لها ، فإن نصبت على النعت (للرجل) جاز ، ولم تحتج إلى إظهار الضمير ؛ لأن الفعل له ، فإن كان في موضع ضاربها يضربها جاز على الوجهين ، ولم يحتج إلى إظهار ضمير .

قوله : [٥١] ﴿ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ : (أَنَّ) في موضع خفض عطف على (ما) في قوله : ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ ﴾ ، وإن شئت في موضع رفع على (ذلك) ، أو على إضمار : وذلك .

قوله : [٥٢] ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (فعلنا بهم ذلك فعلا مثل عادتنا في آل فرعون إذ كفروا) ، والدأب : العادة ، ومثله : الثاني ؛ إلا أَنَّ الأول للعادة في التعذيب ، والثاني للعادة في التغيير ، وتقدير الثاني : (غيرنا بهم لما غيروا تغييرا مثل عادتنا في آل فرعون لما كذبوا) .

قوله : [٥٨] ﴿ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾[1] : المفعول محذوف ، تقديره : (فانبذ إليهم العهد ، وقاتلهم على اعلام منك لهم) . وفي صدر الآية حذف آخر ، تقديره : (وإما تخافن من قوم بينك وبينهم عهد خيانة فانبذ إليهم ذلك العهد) ، أي : رده عليهم إذا خفت نقضهم العهد ، وقاتلهم على إعلام منك لهم . وهذا من لطيف معجز القرآن واختصاره ؛ إذ قد جمع المعاني الكثيرة من الأوامر والأخبار في اللفظ اليسير .

---

(١) قال أبو حيان : مفعول فانبذ محذوف التقدير فانبذ إليهم عيدهم ويحتمل على سواء أن يكون في موضع الحال من الفاعل في ﴿ فانبذ ﴾ أي كائناً على طريق قصد أو من الفاعل والمجرور أي كائنين على استواء في العلم أو في العداوة .

قوله : [٥٩] ﴿ وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾[1] ، من قرأه : (بالتاء) جعله خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم لتقدم مخاطبته في صدر الكلام ، و(الذين) مفعول أول ، و﴿ سَبَقُوا ﴾ : في موضع المفعول الثاني . ومن قرأه : (بالياء) جعله للكفار ، ففيه ضميرهم لتقدم ذكرهم في قوله : [٥٥] ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وفي قوله : [٥٦] ﴿ ثُمَّ يَنْقُضُونَ ﴾ ، و﴿ لا يَتَّقُونَ ﴾ ، [٥٧] و﴿ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ، وقوله : [٥٨] ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ فالمفعول الأول مضمر ، و﴿ سَبَقُوا ﴾ : في موضع الثاني ، تقديره : (ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا) .

وقيل : إنَّ (أنْ) مضمرة مع (سبقوا) فسد مسد المفعولين كما سدت في قوله : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت :٢] ، تقديره : (ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا) ، فقد قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر :٦٤] ، إنَّ تقديره : (أنْ أعبد) ، ثم حذفت (أنْ) فرفع الفعل . وقيل : الفاعل في قراءة من (قرأ بالياء) هو : النبي عليه السلام ، فيكون مثل : (قراءة التاء) ، ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، و﴿ سَبَقُوا ﴾ مفعولا (حسب) . وقيل : فاعل حسب مضمر فيه ، تقديره : (ولا يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا) ، فـ(الذين كفروا وسبقوا) مفعولا (حسب) . ومن فتح : ﴿ أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ ﴾ جعل الكلام متعلقا بما قبله ، تقديره : (سبقوا لأنهم) ، فـ(أنّ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، فمعناه : ولا يحسبن الذين كفروا فاتوا من الله ، لأنهم لا يفوتون الله . ومن كسر : (إنّ) فعلى الابتداء والقطع .

قوله : [٦٠] ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ : منصوب عطف على : ﴿ عَدُوَّ اللهِ ﴾ .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ قَرَأَ حَمْزَةُ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِالْيَاءِ وَفَتْحِ السِّينِ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ وَكَسْرِ السِّينِ ، إِلَّا عَاصِمًا فَإِنَّهُ فَتَحَ السِّينَ أَيْضًا ، فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ ، وَهُوَ الِاخْتِيَارُ ، جَعَلَ الْخِطَابَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ : فَلَا تَحْسَبَنَّ يَا مُحَمَّدُ الَّذِينَ أَفْلَتُوا مِنْ هَذِهِ الْحَرْبِ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ اللهَ ، أَيْ : يَفُوتُونَهُ فَـ "الَّذِينَ "الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِـ "تَحْسَبَنَّ "و "كَفَرُوا "صِلَةُ "الَّذِينَ "و "سَبَقُوا "الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، و "إِنَّهُمْ "بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مُسْتَأْنَفٌ .[إعراب القراءات السبع : ١/ ٢٣٠] .

قوله : [٦٤] ﴿ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾[1] : (مَنْ) في موضع نصب على العطف على معنى (الكاف) في : ﴿ حَسْبُكَ اللهُ ﴾ ؛ لأنها في التأويل في موضع نصب ؛ لأن معنى : حسبك الله ، أي : يكفيك الله ، فعطفت (مَنْ) على المعنى . وقيل : (مَنْ) في موضع رفع عطف على (اسم الله) تعالى ، أو على الابتداء ، وتضمر الخبر ، أي : ومن اتبعك من المؤمنين كذلك . وقيل : في موضع رفع عطف على (حسب) لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء : (ما شاء الله وشئت) . ولو كان (بالفاء) أو (ثم) لحسن العطف على اسم الله جل ذكره .

و (الهاء) في : [٦٨] ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ ﴾ تعود على : (ما) . وقيل : على القوة . وقيل : على الرباط . وقيل : على الاعداد ، والقوة هي : الرمي . وقيل : الحصون . وقيل : ذكور الخيل ، ورباط الخيل : الإناث .

قوله : [٦٨] ﴿ لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللهِ ﴾ : (كتابٌ) رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (لولا كتاب من الله تداركم وهو ما تقدم في اللوح المحفوظ من اباحة المغانم لهذه الأمة) .

وقيل : هو ما سبق أَنْ الله لا يعذب إلا بعد إنذار . وقيل : هو ما سبق أَنْ الله يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر . وقيل : هو ما سبق أَنْ الله يغفر لأهل بدر ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر .

قوله : ﴿ لَمَسَّكُمْ ﴾ : جواب : لولا .

قوله : [٦٩] ﴿ حَلالا طَيِّبًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ كلوا ﴾ أو من : (ما) .

قوله : [٧١] ﴿ خِيَانَتَكَ ﴾ : (خيانة) تجمع على : (خيائن) ، وأصل (الياء الأولى) (الواو) ؛ لأنها من : خان يخون ، إلا أنهم فرقوا (بالياء) بينه وبين جمع خائنة وخوائن .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ ﴾ ابتداء وخبر . أي : كافيك الله . ويقال : أحسبه إذا كفاه . ﴿ ومن اتبعك ﴾ في موضع نصب معطوف على الكاف في التأويل . أي : يكفيك الله ، ويكفي من اتبعك .
كما قال :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند .

قوله : [٧٢] ﴿ مِنْ وَلَايَتِهِمْ ﴾ : مَنْ (فتح الواو) جعله مصدرا : (لولي) ، يقال : هو ولي ومولى بيِّن الوَلاية بالفتح ، ومن كسر (الواو) جعله مصدرا الوالي ، ويقال : هو وال بين الولاية . وقد قيل : هما لغتان في مصدر الولي .

قوله : ﴿ إِلا تَفْعَلُوهُ ﴾ : (الهاء) تعود على : (التناصر) . وقيل : تعود على التوارث ، أي : إلا تفعلوا التوارث على القرابات كما تعبدكم الله وتتركوا التوارث بالهجرة تكن في الأرض فتنة وفساد ، وإلا تفعلوا التناصر في الدين تكن فتنة في الأرض وفساد كبير بالكفر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة التوبة

قوله تعالى : [١] ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾ : مصدر مرفوع بالابتداء ، و﴿ إِلَى الَّذِينَ ﴾ خبره .

قوله : [٣] ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ : عطف على : ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾ ، وخبره : ﴿ إِلَى النَّاسِ ﴾ فهو عطف جملة على جملة . وقيل : خبر الابتداء : ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، على تقدير : (لأن الله) .

وقوله : ﴿ مِنَ الله ﴾[1] : في الموضعين نعت (لبراءة ولأذان) ، ولذلك حسن الابتداء بالنكرة ، ولك أنْ ترفعَ (براءة) على إضمار مبتدأ ، أي : هذه براءة ، ومعنى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ الله ﴾ : إعلام من الله .

قوله : ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ ﴾ ، العامل فيه : (الصفة لأذان) . وقيل : العامل فيه : ﴿ مُخْزِي ﴾ ، ولا يحسن أَنْ يعمل فيه (أذان) ؛ لأنك قد وصفته فخرج عن حكم الفعل .

قوله : ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ ﴾ : (أَنَّ) في موضع نصب على تقدير حذف (اللام أو الباء) إنْ جعلته خبرا (لأذان) ، فليس هو هو ، فلا بد من تقدير حذف حرف الجر على كل حال .

قوله : ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ : ارتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : ورسوله بريء أيضا من المشركين ، فحذف لدلالة الأول عليه . وقد أجاز قوم رفعه على العطف على موضع (اسم الله) قبل دخول (أَنَّ) ، وقالوا : (الأذان) بمعنى : القول ، فكأنه لم يغير معنى الكلام بدخوله ، ومنع ذلك جماعة ؛ لأن (أَنَّ) المفتوحة قد غيرت معنى الابتداء ؛ إذ هي وما بعدها مصدر ، فليست هي كالمكسورة التي لا تدل على غير التأكيد ، فلا يغير معنى الابتداء دخولها . فأما عطف : ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ على المضمر المرفوع في : ﴿ بَرِيءٌ ﴾ فهو قبيح عند كثير من النحويين حتى يؤكده ، وقد أجازه كثير منهم في هذا الموضع ، وإن لم

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ من الله ﴾ فتحت النون لالتقاء الساكنين ، هذه اللغة الفصيحة ، وللنحويين فيها أقوال٢ : قال الكسائي : أصل (من) منا ، حذفوا الألف وأبقوا الفتحة . وقيل : كرهوا الجمع بين كسرتين ، فحركوها في أكثر المواضع بالفتح . قال أبو جعفر : وأحسن ما قيل في هذا قول سيبويه ، قال : لما كثر استعمالهم لها ولم يكن فعلا ، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف . قال سيبويه : وناس من العرب يكسرون ، فيقولون : مِن الله . على القياس . قال أبو حاتم : زعم هارون أن أبا عمرو بن العلاء قرأ : ﴿ براءة من الله إلى الذين عاهدتم ﴾ . وإن شئت قلت : عاهدتمو . على الأصل والحذف ، لأن الواو ثقيلة .

يؤكده ؛ لأن المجرور يقوم مقام التوكيد ، فعطفه على المضمر في : ﴿ بَرِيءٌ ﴾ حسن جيد ، وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد ولا ما يقوم مقام التأكيد ، قال جل ذكره : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام :١٤٨] ، فعطف (الآباء) على المضمر المرفوع ، ولا حجة في دخول (لا) ؛ لأنها إنما دخلت بعد (واو العطف) ، والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل (واو العطف) في موضع التأكيد ، والتأكيد لو أُتي به لم يكن إلا قبل واو العطف ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة :٢٤] ، ولكن جاز ذلك ؛ لأن الكلام قد طال بدخول : (لا) ، فقام الطول مقام التأكيد . وقد قرأ عيسى بن عمر : ﴿ ورَسُولَهُ ﴾ بالنصب عطفا على اللفظ .

قوله : ﴿ مِنَ اللهِ ﴾ ، فتحت (النون) لالتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى بها لكثرة الاستعمال ، ولئلا تجتمع كسرتان ، وبعض العرب يكسر على القياس .

قوله : [٥] ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ ، تقديره : (على كل مرصد) ، فلما حذف على نصب . وقيل : هو ظرف .

قوله : [٦] ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ ﴾ : ارتفع (أحد) بفعله ، تقديره : (وإن استجارك أحد ؛ لأن (إنْ) أم حروف الجزاء ، فهي بالفعل إنْ يليها أولى .

قوله : [٨] ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا ﴾ ، المستفهم عنه محذوف ، تقديره : (كيف لا تقتلوهم) . وقيل التقدير : (كيف يكون لهم عهد) .

قوله : [١٢] ﴿ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾[1] : وزن (أئمة) : (أفْعِلَة) جمع : إمام ، كحمار وأحمرة ، فأصلها : (أأْيِمَة) ، ثم ألقيت حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة ، وأدغمت في الميم الثانية ، وأبدل من الهمزة المكسورة ياء مكسورة ؛ لأن حقها قبل الادغام أنْ تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها ؛ إذ أصلها السكون ؛ لأنها (فاء الفعل) فهي (فاء) : (أَفْعِلَة) فأصلها البدل ، فلذلك جرت على البدل بعد إلقاء الحركة عليها ، ولم تجر على بين بين كما جرت المكسورة في : أئذا وأئنا وأئفكا ؛ لأن هذه حركة الهمزة فيها لازمة غير منقولة ، وتلك

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ﴾ جمع إمام ، والأصل : أأمة ، كمثال وأمثلة ، ثم أدغمت الميم في الميم ، وقلبت الحركة على الهمزة همزتان ، فأبدلت من الثانية ياء ، وزعم الأخفش أنك تقول : هذا أيم من هذا . بالياء . قال المازني : أوَمّ بالواو . وقرأ حمزة : ﴿ فقاتلوا أيمة الكفر ﴾ . فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز ، لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة ، وزعم أبو إسحاق أنه جائز على بعد ، قال : لأنه قد وقع في الكلمة علتان : الإدغام والتضعيف ، فلما ألقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدل بحركتها على ذلك .

حركتها عارضة منقولة عن الميم الأولى إليها ، فجرت على أصلها في السكون وهو البدل ، وجرت هذه الأخرى على أصلها في الحركة وهو بين بين في التخفيف ، أي : بين الهمزة والياء ، أعني في ذلك كله على قراءة من خفف الثانية ولم يحققها .

قوله : [١٣] ﴿ فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾[1] : (الله) : مبتدأ ، و﴿ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ : بدل منه ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : خبر الابتداء . وإن شئت جعلت ﴿ فَاللهُ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ : ابتداء ثانيا ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : خبره ، والجملة خبر الأول . ويجوز أَنْ يكون : ﴿ الله ﴾ : مبتدأ ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : خبره ، و(أَنْ) في موضع نصب على حذف حرف الجر ، ومثله : ﴿ أحق أَنْ يرضوه ﴾ . و(أحق) في الموضعين (أفعل) معها تقدير حذف به يتم الكلام ، تقديره : (فالله أحق من غيره بالخشية) ، إنْ قدرت حرف الجر ، وإن جعلت (أَنْ) بدلا ، أو ابتداء ثانيا ، فالتقدير : (فخشية الله أحق من خشية غيره) ، وكذلك تقدير : ﴿ أحق أَنْ يُرْضُوه ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بـ (حسب) ، ويسد مسد المفعولين لـ (حسب) عند سيبويه . وقال المبرد : هي مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف .

قوله : [١٩] ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ : في هذا الكلام حذف مضاف من أوله أو من آخره ، تقديره : إنْ كان الحذف من أوله : (أجعلتم أصحاب سقاية الحاج وأصحاب عمارة المسجد الحرام لمن آمن بالله) . وإن قدرت الحذف من آخره ، كان تقديره : (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كإيمان من آمن بالله) . وإنما احتيج إلى هذا ليكون المبتدأ هو الخبر في المعنى ، وبه يصح الكلام والفائدة .

قوله :[٢٥] ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ : نصب (يوماً) على العطف على موضع : ﴿ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ ، تقديره : (ونصركم يوم حنين) .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فالله أحق أن تخشوه ﴾ . ولفظ الجلالة مبتدأ وخبره أحق ، وأن تخشوه بدل من الله أي : وخشية الله أحق من خشيتهم وأن تخشوه في موضع رفع ، ويجوز أن تكون في موضع نصب أو جر على الخلاف إذا حذف حرف الجر ، وتقديره : بأن تخشوه أي أحق من غيره بأن تخشوه . وجوز أبو البقاء أن يكون أن تخشوه مبتدأ ، وأحق خبره قدم عليه . وأجاز ابن عطية أن يكون أحق مبتدأ وخبره أن تخشوه ، والجملة خبر عن الأول . وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل التفضيل ، وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبراً للنكرة ، في نحو : اقصد رجلاً خير منه أبوه .

قوله : [٢١] ﴿ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع النعت (للجنات) ، و(الهاء) في : ﴿ فِيهَا ﴾ للجنات ، وهو جمع (بالألف والتاء) يراد به الكثرة . وقيل : هي ترجع على الرحمة . وقيل : هي ترجع على البشرى ، ودل عليها قوله : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ ﴾ ، وكذلك (الهاء) في : ﴿ فِيهَا ﴾ الثانية تحتمل ما احتملت الأولى من الوجوه .

قوله : [٣٠] ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ الله ﴾[1] : من نون (عزيراً) رفعه بالابتداء ، و(ابن) خبره ، ولا يحسن حذف التنوين على هذا من (عزير) لالتقاء الساكنين ، ولا تحذف (ألف ابن) من الخط ، ويكسر التنوين لالتقاء الساكنين . ومن لم ينون (عزيرا) جعله أيضا مبتدأ ، و(ابن) صفة له ، فيحذف التنوين على هذا استخفافا ، ولالتقاء الساكنين ؛ ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد ، وتحذف (ألف ابن) من الخط ، والخبر مضمر ، تقديره : (﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ : عزير ابن الله صاحبنا أو نبينا) ، ويكون هذا المضمر هو المبتدأ ، و(عزير) خبره .

ويجوز أَنْ يكون (عزير) مبتدأ ، و(ابن) خبرا ، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين ؛ إذ هو مشبه بحروف المد واللين ، فتثبت ألف (ابن) في الخط إذا جعلته خبرا . وأجاز أبو حاتم : أَنْ يكون (عزير) اسما أعجميا لا ينصرف ، وهو بعيد مردود ؛ لأنه لو كان أعجميا لانصرف لأنه على ثلاثة أحرف ، وياء التصغير لا يعتد بها ؛ ولأنه عند كل النحويين عربي مشتق من قوله تعالى : ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ ﴾ [الفتح :٩] .

قوله : [٣٦] ﴿ فِي كِتَابِ الله يَوْمَ ﴾ : (كتاب) مصدر عامل في : (يوم) ، ولا يجوز أَنْ يكون (كتاب) هنا يعنى به : الذكر ولا غيره من الكتب ؛ لأنه يمنع حينئذ أَنْ يعمل في يوم ؛ لأن الأسماء التي تدل على الأعيان لا تعمل في الظروف ؛ إذ ليس فيها من معنى الفعل شيء ، فأما : (في) فهي متعلقة بمحذوف ، وهو صفة لاثنى عشر الذي هو خبر ؛ لأن كأنه

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ ﴾ للنحويين في هذا أقوال : فمن أحسنها : أنه مرفوع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : صاحبنا عزير . وأنشد الأخفش :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر

ويجوز أن يكون ﴿ عزيرٌ ﴾ رفع بالابتداء . و﴿ ابن ﴾ خبره ، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين . أجاز سيبويه مثل هذا بعينه . وقول ثالث لأبي حاتم ، قال : لو قال قائل : إن عزيرا اسم عجمي . فلذلك حذفت منه التنوين . قال أبو جعفر : هذا القول غلط ، لأن عزيرا اسم عربي مشتق ، قال الله جل وعز : ﴿ وتعزروه وتوقروه ﴾ . ولو كان عجميا لانصرف ، لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل ، ثم زيدت عليه ياء التصغير . وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة : ﴿ عزير ﴾ منونًا .

قال : إنَّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا مثبتة في كتاب الله يوم خلق ، ولا يحسن أَنْ تتعلق (في) بـ (عدة) ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بالخبر ، وهو اثنا عشر .

قوله : [٣٢] ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ : إنما دخلت (إلا) ؛ لأن ﴿ وَيَأْبَى ﴾ فيه معنى المنع ، والمنع من باب النفي ، فدخلت (إلا) للإيجاب ، وفي الكلام حذف ، تقديره : (ويأبى الله كل شيء يريدونه من كفرهم إلا أَنْ يتم نوره) ، فأن في موضع نصب على الاستثناء .

و (الهاء) في قوله تعالى : [٣٤] ﴿ وَلا يُنْفِقُونَهَا ﴾[1] : تعود على الكنوز ، ودل عليه قوله تعالى : ﴿ يَكْنِزُونَ ﴾ . وقيل : تعود على الأموال ؛ لأن الذهب والفضة أموال . وقيل : تعود على الفضة ، وحذف (ما) يعود على الذهب لدلالة الثاني عليه . وقيل : تعود على الذهب ؛ لأنه يؤنث ويذكر . وقيل : تعود على النفقة ، ودل على ذلك : (ينفقون) . وقيل : إنها تعود على الذهب والفضة بمعنى : ولا ينفقونها ، ولكن اكتفى برجوعها على الفضة من رجوعها على الذهب ، كما تقول العرب : أخوك وأبوك رأيته يريدون : رأيتهما .

و (الهاء) في : [٣٥] ﴿ عَلَيْهَا ﴾ و﴿ بِهَا ﴾ تحتمل كل واحدة منهما الوجوه التي في : (الهاء) في : ﴿ وَلا يُنْفِقُونَهَا ﴾ المذكورة .

قوله : [٣٦] ﴿ كَافَّةً ﴾ : مصدر في موضع الحال ، بمنزلة قولك : عافاك الله عافية ، وعافيك عافية ، ورأيتهم عامة وخاصة .

قوله : [٢٥] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ ، نصب (مدبرين) على الحال المؤكدة ، ولا يجوز أَنْ تكون الحال المطلقة ؛ لأن قوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ ﴾ يدل على الاستدبار ، فالحال المؤكدة لما دل عليه صدر الكلام بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة :٥] ، وقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام :٧] ، وكقولك : هو زيد معروفا .

قوله : [٤٠] ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ : نصب (ثاني) على الحال من (الهاء) في : ﴿ أَخْرَجَهُ ﴾ ، وهي تعود على النبي عليه السلام ، تقديره : (إذ أخرجه الذين كفروا منفردا من جميع الناس إلا أبا بكر ، ومعناه : أحد اثنين . وقيل : هو حال من مضمر

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ ولم يقل : ينفقونهما . ففيه أربعة أقوال : يكون التقدير : ولا ينفقون الكنوز . ويكون : ولا ينفقون الأموال . ويكون : ولا ينفقون الفضة . وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وأنشد سيبويه :

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ ـدك راض والرأي مختلف

والتقدير الرابع : أن يكون ينفقونها للذهب ، والثاني معطوفا عليه .

محذوف ، تقديره : (فخرج ثاني اثنين) . و(الهاء) في : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ تعود على أبي بكر رضي الله عنه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لا يضره شيء ؛ إذ كان خروجه بأمر الله جل ذكره له .

وأما قوله : [٢٦] ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فالسكينة على الرسول أنزلت يوم حنين ؛ لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه ، فنزلت عليه السكينة من أجل المؤمنين لا من أجل خوفه على نفسه .

قوله : [٤٠] ﴿ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾[1] ، كل القراء على رفع (كَلِمَةُ) على الابتداء ، وهو وجه الكلام وأتم في المعنى . وقرأ الحسن ، ويعقوب الحضرمي : (بالنصب) بـ (جعل) ، وفيه بعد من المعنى ومن الإعراب ، أما المعنى : فإن كلمة الله لم تزل عالية ، فيبعد نصبها بجعل لما في هذا من إبهام أنها صارت عليا وحدث ذلك فيها ، ولا يلزم ذلك في كلمة : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بـ (كفرهم) ، وأما امتناعه من الإعراب فإنه يلزم ألا يظهر الاسم وأن يقال : وكلمته هي العليا ، وإنما جاز إظهار الاسم في مثل هذا في الشعر ، وقد أجازه قوم في الشعر وغيره ، وفيه نظر لقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١٠] .

قوله : [٤١] ﴿ خِفَافًا وَثِقَالا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ انْفِرُوا ﴾ ، أي : انفروا رجالة وركبانا . وقيل معناه : شبانا وشيوخا .

قوله : [٤٤] ﴿ أَنْ يُجَاهِدُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف في ، أي : في أَنْ يجاهدوا . وقيل : تقديره : (كراهة أَنْ يجاهدوا) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وكلمة الله ﴾ ابتداء ، ﴿ هي العليا ﴾ ابتداء وخبر ، والابتداء والخبر خبر الأول ، ويجوز أن يكون ﴿ العليا ﴾ الخبر ، و(هي) فاصلة . وقرأ الحسن ، ويعقوب : ﴿ وكلمة الله ﴾ بالنصب عطفا على الأول . وزعم الفراء أن هذا بعيد ، قال : لأنك تقول : أعتق فلان غلام أبيه . ولا تقول : غلام أبي فلان . وقال أبو حاتم نحوا من هذا ، قال : كأن يكون : وكلمته هي العليا . قال أبو جعفر : الذي ذكره الفقراء لا يشبه الآية ، ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وهذا جيد حسن ، لأنه لا إشكال فيه ، بل يقول النحويون الحُذّاق : إن في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة ، وهي أن فيه معنى التعظيم ، قال الله جل وعز : ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها ﴾ فهذا لا إشكال فيه . ﴿ والله عزيز حكيم ﴾ ابتداء وخبر .

قوله : [٤٧] ﴿ يَبْغُونَكُمُ ﴾ : في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ ﴾ . و(خلالكم) نصب على الظرف .

قوله : [٥١] ﴿ إِلا مَا كَتَبَ ﴾ : (ما) في موضع رفع بـ (يصيبنا) .

قوله : [٥٣] ﴿ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ : مصدران في موضع الحال ، أي : طائعين أو كارهين .

قوله : [٥٤] ﴿ أَنْ تُقْبَلَ ﴾ : (أنْ) في موضع نصب بـ (منع) . و(أنَّ) في قوله : ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ في موضع رفع بـ (منع) لأنها فاعلة .

قوله : [٦١] ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ : (أذن) خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (قل هو أذن خير) ، أي : هو مستمع خير لكم ، أي : هو مستمع ما يجب استماعه وقابل ما يجب قبوله . والمراد بالأذن هنا : جملة صاحب الأذن ، وهو النبي صلى الله عليه ، أي : هو مستمع خير وصلاح لا مستمع شر وفساد .

قوله : ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ : من رفعها عطفها على ﴿ أُذُنٌ ﴾ ، أي : هو مستمع خير ، وهو رحمة للذين آمنوا ، فجعل النبي هو الرحمة لكثرة وقوعها به وعلى يديه . وقيل : تقديره : (وهو ذو رحمة) .

وقد قرأ حمزة : (بالخفض) في : (ورحمةٍ) عطفا على ﴿ خَيْرٍ ﴾ ، أي : وهو أذن رحمة ، أي : مستمع رحمة ، فكما أضاف (أذنا) إلى (الخير) أضافه إلى (الرحمة) ؛ لأن الرحمة من الخير والخير من الرحمة ، ولا يحسن عطف رحمة على المؤمنين ؛ لأن (اللام) في : ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ زائدة ، وتقديره : (ويؤمن المؤمنين) ، أي : يصدقهم ، ولا يحسن : ويصدق الرحمة إلا أنْ تجعل (الرحمة) هنا : (القرآن) ، فيجوز عطفها على (المؤمنين) وتنقطع مما قبلها ، والتفسير يدل على أنها متصلة بـ (أذن خير لكم) ؛ لأن في قراءة أبي ، وابن مسعود : ﴿ ورحمةٍ لكم ﴾ : (بالخفض) ، وبذلك قرأ الأعمش ، فهذا يدل على العطف على (خير) وهو وجه الكلام .

قوله : [٦٢] ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[1] ، مذهب سيبويه أَنْ الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، تقديره عنده : (والله أحق أنْ يرضوه ورسوله أحق أنْ

---

(١) قوله تعالى ﴿ والله ورسوله ﴾ مبتدأ ﴿ و أحق ﴾ خبره ، والرسول مبتدأ ثان وخبره محذوف دل عليه خبر الاول . وقال سيبويه : ﴿ أحق ﴾ خبر الرسول وخبر الاول محذوف وهو أقوى إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره وفيه أيضا أنه خبر الاقرب إليه ومثله قول الشاعر

يرضوه) ، فحذف : (أَنْ يرضوه) الأول لدلالة الثاني ، (فالهاء) على قوله في : (يرضوه) تعود على الرسول عليه السلام .

وقال المبرد : لا حذف في الكلام ، لكن فيه تقديم وتأخير ، تقديره عنده : (والله أحق أَنْ يرضوه ورسوله) ، (فالهاء) في : (يرضوه) عند المبرد تعود على الله جل ثناؤه .

وقال الفراء : المعنى : (ورسوله أحق أَنْ يرضوه) ، و(الله) افتتاح كلام .

ويلزم المبرد من قوله أَنْ يجوز : (ما شاء الله وشئت) (بالواو) ؛ لأنه يجعل الكلام جملة واحدة ، وقد نهي عن ذلك إلا بثم ، ولا يلزم سيبويه ذلك ؛ لأنه يجعل الكلام جملتين ، فقول سيبويه هو المختار في الآية .

و ﴿ وَاللهُ ﴾ : مبتدأ ، ﴿ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ : بدل ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : الخبر . وإن شئت كان (الله) : مبتدأ ، و﴿ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ : مبتدأ ثان ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : خبره ، والجملة خبر الأول . ومثله : [١٣] ﴿ فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ ، وقد مضى شرحه بأبين من هذا .

قوله : [٦٣] ﴿ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ، مذهب سيبويه : أنَّ (أنَّ) مبدلة من الأولى في موضع نصب بـ (يعلموا) .

وقال الجرمي ، والمبرد : هي مؤكدة للأولى في موضع نصب ، و(الفاء) زائدة على هذين القولين ، ويلزم في القولين جواز البدل والتأكيد قبل تمام المبدل منه ، وقبل تمام المؤكد ، فالقولان عند أهل النظر ناقصان ؛ لأن (أنّ) من قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ ﴾ لم يتم قبل (الفاء) فكيف تبدل منها أو تؤكد قبل تمامها ، وتمامها هو الشرط وجوابه ؛ لأن الشرط وجوابه خبر (أَنْ) ، ولا يتم إلا بتمام خبرها .

وقال الأخفش : هي في موضع رفع ؛ لأن (الفاء) قطعت ما قبلها مما بعدها ، تقديره : فوجوب النار له .

=

نحن بما عندنا وأنت بما . . . عندك راض والرأي مختلف

وقيل : ﴿ أحق أن يرضوه ﴾ خبر عن الاسمين ؛ لأن أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى ولأن الرسول قائم مقام الله بدليل قوله تعالى : ﴿ ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ﴾ وقيل : أفرد الضمير وهو في موضع التثنية ، وقيل : التقدير : أن ترضوه أحق وقد ذكرناه في قوله : ﴿ والله أحق أن تخشوه ﴾ وقيل : التقدير أحق بالإرضاء .[التبيان في إعراب القرآن :١/ ٣٨٨]

وقال علي بن سليمان : (أنّ) خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (فالواجب أنّ له نار جهنم) ، (فالفاء) في هذين القولين جواب الشرط ، والجملة خبر (أنّ) .

وقال غيرهما : إنّ (أنّ) من : (فأنَّ) مرفوعة بالاستقرار على إضمار مجرور بين (الفاء وأن) ، تقديره : (فله أنْ له نار جهنم) ، وهو قول الفارسي واختياره .

قوله : [٦٤] ﴿ أَنْ تُنَزَّلَ ﴾ : (أنْ) في موضع نصب على حذف حرف الجر ، تقديره : (من أنْ تنزل) . ويجوز على قياس قول الخليل وسيبويه أنْ يكون في موضع خفض على إرادة (مِنْ) ؛ لأن حرف الجر قد كثر حذفه مع (أنْ) فعمل مضمرا ، ولا يجوز ذلك عندهما مع غير (أنْ) لكثرة حذفه مع (أنْ) خاصة .

قوله : [٦٩] ﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (وعدا كما وعد الذين من قبلكم) .

قوله : ﴿ كَمَا اسْتَمْتَعَ ﴾ : (الكاف) أيضا في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (استمتاعا كاستمتاع الذين من قبلكم) .

قوله : [٧٩] ﴿ وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ ﴾ : (الَّذِينَ) في موضع خفض عطف على ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ولا يحسن عطفه على ﴿ الْمُطَّوِّعِينَ ﴾ ؛ لأنه لم يتم اسما بعد ؛ لأن ﴿ فَيَسْخَرُونَ ﴾ عطف على ﴿ يَلْمِزُونَ ﴾ ، هكذا ذكر النحاس في الإعراب وهو عندي وهم منه .

قوله : [٨١] ﴿ خِلافَ رَسُولِ الله ﴾ : مفعول من أجله . وقيل : هو مصدر . و﴿ الْخَوَالِفِ ﴾ : النساء ، واحدها : خَالفة ، ولا يجمع (فاعل) على : (فواعل) إلا في شعر أو قليل من الكلام ، قالوا : فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وقد قالوا للرجل : خالفة وخالِف ، إذا كان غير نجيب .

ومن (فتح السين) في : [٩٨] ﴿ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾[1] فمعناه : الفساد والرداءة . ومن (ضمها) فمعناه : الهزيمة والبلاء والضرر والمكروه .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ دَائِرَةُ السُّوءِ ﴾ . قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿ السَّوْءِ ﴾ بِضَمِّ السِّينِ ، عَلَى مَعْنَى دَائِرَةِ الشَّرِّ .
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ السُّوءِ ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ مِثْلَ : ﴿ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ أَيِ : السَّيِّءِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ، يُقَالُ : سُؤْتُ زَيْدًا أَسُوؤُهُ سُوءًا وَمَسَاءَةً وَمَسَائَةً .

والدائرة هو : ما يحيط بالإنسان حتى لا يكون له منه مخلص ، وأضيفت إلى (السوء) ، و(السوء) على وجه التأكيد والبيان بمنزلة قوله : شمس النهار ، ولو لم يذكر الليل لعلم المعنى ، كذا لو لم يذكر السوء لعلم المعنى ، بلفظ : (الدائرة) فقط .

قوله : [١٠١] ﴿ مَرَدُوا ﴾ : نعت لمبتدأ محذوف ، تقديره : (ومن أهل المدينة قوما مردوا) ، والمجرور خبر الابتداء . و﴿ لا تَعْلَمُهُمْ ﴾ نعت أيضا للمحذوف .

قوله : [١٠٣] ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ خُذْ ﴾ ، وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، و(التاء) في أول الفعلين للخطاب . ويجوز أَنْ يكون : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ ﴾ نعتا لـ (صدقة) ، و﴿ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾ حالا من المضمر في : ﴿ خُذْ ﴾ ، و(التاء) في : ﴿ تطهرهم ﴾ لتأنيث الصدقة لا للخطاب ، و﴿ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾ للخطاب .

ومن همز : [١٠٦] ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ جعله من : أرجأت الأمر إذا : أخرته ، ومن لم يهمز جعله من : الرجاء ، هذا قول المبرد . وقيل : هو أيضا من التأخير ، يقال : أرجأت الأمر وأرجيته بمعنى : أخرته ، لغتان .

قوله : [٩٤] ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾[1] : (نبأ) بمعنى : أعلم ، وأصله : أَنْ يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل . ويجوز أَنْ يقتصر على واحد ، ولا يقتصر به على اثنين دون الثالث . وكذلك لا يجوز تقدير زيادة (مِنْ) في قوله : ﴿ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ ؛ لأنك لو قدرت زيادتها لصار (نبأ) قد تعدى إلى مفعولين دون الثالث ، وذلك لا يجوز ، وإنما تعدى إلى مفعول واحد ، وهو : (نا) ثم تعدى بحرف جر ، ولو أضمرت مفعولا ثالثا لحسن تقدير زيادة (من) على مذهب الأخفش ؛ لأنه قد أجاز زيادة (من) في الجواب ، ويكون التقدير : (قد نبأنا الله أخباركم مشروحة) .

قوله : [١٠٧] ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ : (الذين) رفع بالابتداء ، والخبر : [١١٠] ﴿ لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ ﴾ .

قوله : [١٠٧] ﴿ ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا ﴾ : كلها انتصبت على المصدر . ويجوز أَنْ تكون مفعولات من أجلها .

---

(١) قال أبو حيان : نبأ هنا تعدّت إلى مفعولين كعرف ، نحو قوله : من أنبأك هذا؟ والثاني هو من أخباركم أي : جملة من أخباركم ، وعلى رأي أبي الحسن الأخفش تكون من زائدة أي أخباركم . وقيل : نبأ بمعنى أعلم المتعدية إلى ثلاثة ، والثالث محذوف اختصاراً لدلالة الكلام عليه أي : من أخباركم كذباً أو نحوه . وسيرى الله توعد أي : سيراه في حال وجوده ، فيقع الجزاء منه عليه إنْ خيراً فخير وإن شراً فشر .

و (الهاء) في : [١٠٩] ﴿ بُنْيَانَهُ ﴾ : في قراءة من (ضم أو فتح) تعود على : من هو صاحب البنيان ، و(البنيان) مصدر : (بنى) ، حكى أبو زيد : بنيت بنياناً وبناءً وبنية . وقيل : البنيان : جمع بنيانة ، كتمرة وتمر .

قوله : ﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾ : (هار) أصله : (هائر) . وقال أبو حاتم : أصله : (هاور) ثم قلب في القولين جميعا ، فصارت (الواو والياء) آخرا ، فحذفها التنوين ، كما حذفت (الواو والياء) من : غاز ورام ، وذلك في الرفع والخفض . وحكى الكسائي : (تهوَّر وتهيَّر) .

وحكى الأخفش : هِرت تهار ، كخفت تخاف .

وأجاز النحويون أنْ يجري (هارٍ) على الحذف ، ولا يقدر المحذوف لكثرة استعماله مقلوبا ، فيصير كالصحيح ، تعرب (الراء) بوجوه الإعراب ، ولا يرد المحذوف في النصب كما يفعل بغاز ورام ، ومن رأى هذا جعله على وزن : (فَعْل) ، كما قالوا : يومٌ راحٌ ، فرفعوا وهو مقلوب من : رائح ، لكنهم لما كثر استعمالهم له مقلوبا جعلوه فعلا فأعربوه بوجوه الإعراب . ويجوز عندهم أنْ يجري على القياس كغازٍ ورامٍ ، فيكون وزنه فاعلا مقلوبا إلى فالع ، ثم يعل لأجل استثقال الحركة على حرف العلة ودخول التنوين ، كما أعلوا قولهم : قاضٍ ورامٍ وغازٍ في الرفع والخفض ، وصححوه في النصب لخفة الفتح .

قوله : [١١١] ﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ : مصدران مؤكدان .

قوله : [١١٢] ﴿ التَّائِبُونَ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هم التائبون ، أو على الابتداء ، والخبر محذوف . وقيل : الخبر قوله : ﴿ الآمِرُونَ ﴾ وما بعده .

قوله : [١١٧] (كاد تزيغ قلوب) ، (كاد) فيها إضمار الحديث ، فلذلك ولي كاد تزيغ ، والقلوب رفع بـ (تزيغ) . وقيل : القلوب رفع بـ (كاد) ، و(تزيغ) ينوى به التأخير ، كما أجازوا ذلك في : (كان) في مثل قوله : ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ [الأعراف :١٣٧] ، وفي قوله : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾ [الجن :٤] .

وقال أبو حاتم : من قرأ : ﴿ يَزِيغُ ﴾ : (بالياء) لم يرفع القلوب (بكاد) . وقيل : إنَّ في : (كاد) اسمها ، وهو ضمير الحزب ، أو الفريق ، أو القبيل لتقدم ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فرفع (القلوب) بـ (تزيغ) . و(الياء والتاء) في : (تزيغ) سواء ؛ لأن تذكير الجمع وتأنيثه جائز على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة . وإنما جاز الإضمار في : (كاد) ، وليست مما يدخل على الابتداء والخبر ؛ لأنها تلزم الإتيان لها بخبر أبدا ، فصارت كالداخل على الابتداء والخبر من الأفعال ، فجاز إضمار اسمها فيها وإضمار الحديث فيها ،

ولا يجوز مثل ذلك في : (عسى) ؛ لأنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت (أَنْ) بعدها ؛ ولأن خبرها لا يكون إلا (أَنْ وما بعدها) ، ولا تقع أَنْ بعد كاد خبرا لها إلا في ضرورة شعر ، وكذلك لا تحذف (أَنْ بعد عسى) إلا في ضرورة شعر .

قوله : [١٢١] ﴿ وَادِيًا ﴾ : جمعه : (أودية) ، ولم يأت فاعل وأَفعِله إلا في هذا الحرف وحده .

قوله : [١٢٨] ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[1] : (ما) في موضع رفع بـ (عزيز) ، و﴿ عَزِيزٌ ﴾ نعت لـ (رسول) . ويجوز أَنْ تكون (ما) مبتدأ ، و﴿ عَزِيزٌ ﴾ خبره ، والجملة : نعت لـ (رسول) .

ويجوز أَنْ يكون (عزيز) مبتدأ ، و(ما) فاعلة تسد مسد الخبر ، والجملة نعت لـ (رسول) .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ عزيز عليه ﴾ فيه وجهان : أحدهما هو صفة لرسول وما مصدرية موضعها رفع بعزيز ، والثاني أن ما عنتم مبتدأ وعزيز عليه خبر مقدم والجملة صفة لرسول بالمؤمنين يتعلق ب ﴿ رءوف ﴾[التبيان في إعراب القرآن :١/ ٣٩٦] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة يونس عليه السلام

قوله : [٢] ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ : (اللام) في : ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ متعلقة بـ (عجب) ولا تتعلق بـ(كان) ؛ لأنه فعل لا يدل على حدث ، وإنما يدل على الزمان فقط ، فضعفت ، فلا تتعلق به حروف الجر . ومثله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف :٤٣] (اللام) في : ﴿ للرؤيا ﴾ : متعلقة بمحذوف يدل على المحذوف (تعبرون) ، وفيه اختلاف .

و﴿ عَجَبًا ﴾ خبر كان . و﴿ أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ اسم كان ، تقديره : (أكان عجبا للناس وحينا إلى رجل منهم أنْ أنذر الناس) .

قوله : [٤] ﴿ مَرْجِعُكُمْ ﴾ : ابتداء ، والخبر : ﴿ إِلَيْهِ ﴾ . و﴿ جَمِيعًا ﴾ انتصب على الحال من (الكاف والميم) في : ﴿ مَرْجِعُكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ وَعْدَ اللهِ حَقًّا ﴾[1] : مصدران ، والعامل في : ﴿ وَعْدَ ﴾ ﴿ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ؛ لأنه بمعنىَ : وعدكم وعدا . وأجاز الفراء : رفع : وعد ، جعله : خبرا لـ (مرجعكم) ، وأجاز رفع (وعد) وحق على الابتداء والخبر ، وهو حسن ، ولم يقرأ به أحد .

قوله : [٥] ﴿ ضِيَاءً ﴾ : مفعول ثان لـ (جعل) معناه : جعل الشمس ذات ضياء . ومن قرأه بهمزتين ، وهي قراءة : (قنبل عن ابن كثير) ، فهو على القلب ، قدم الهمزة التي هي (لام الفعل) في موضع (الياء المنقلبة عن واو) التي هي عين الفعل ، فصارت (الياء) بعد الألف ، والهمزة قبل الألف ، فأبدل من (الياء همزة) لوقوعها وهي أصلية بعد ألف زائدة ، كما قالوا : سقاء وأصله : سقاي ؛ لأنه من سقى يسقي . ويجوز أَنْ تكون (الياء) لما نقلت بعد الألف رجعت إلى (الواو) الذي هو أصلها ، فأبدل منها همزة ، كما قالوا : دعاء

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وعد الله ﴾ مصدر ، لأن معنى مرجعكم : وعدكم . ﴿ حقا ﴾ مصدر نصبا ، وأجاز الفراء : ﴿ وعد الله ﴾ بالرفع ، بمعنى : مرجعكم إليه وعد الله . قال أحمد بن يحيى ثعلب : يجعله خبر مرجعكم . وأجاز الفراء : ﴿ وعد الله حق ﴾ . وقرأ يزيد بن القعقاع : ﴿ أنه يبدأ الخلق ﴾ يكون (أن) في موضع نصب ، أي : وعدكم أنه يبدأ الخلق . ويجوز أن يكون التقدير : لأنه يبدأ الخلق . كما يقال : لبيك أن الحمد والنعمة لك . والكسر أجود . وأجاز الفراء أن يكون (أن) في موضع رفع . قال أحمد بن يحيى : يكون التقدير : حقا ابتداء الخلق .

وأصله : (دعاو) ؛ لأنه من : دعا يدعوا ، فيصير وزن (ضياء) على قراءة قنبل : (فلاعا) ، وأصلها : فعال .

قوله : [١١] ﴿ اسْتِعْجَالَهُمْ ﴾ : مصدر ، تقديره : (استعجالا مثل استعجالهم) ، ثم أقام الصفة وهي مثل مقام الموصوف وهو : الاستعجال ، ثم أقام المضاف إليه وهو : استعجالهم مقام المضاف وهو : مثل ، هذا مذهب سيبويه .

وقيل : تقديره : في استعجالهم . وقيل : كاستعجالهم ، فلما حذف حرف الجر نصب ، ويازم من قدر حذف حرف الجر منه أَنْ يجيز : زيد الأسد ، فينصب الأسد على تقدير : كالأسد .

قوله : [٩] ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ ﴾ ، أصل : (هدى) أَنْ يتعدى بحرف جر وبغير حرف ، كما قال الله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ [الفاتحة :٦] ، وقال تعالى : ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ ﴾ [الصافات :٨] .

قوله : [١٦] ﴿ وَلا أَدْرَاكُمْ ﴾ ، روي أَنّ الحسن قرأ : (بالهمز) ، ولا أصل له في الهمز ؛ لأنه إنما يقال : درأت إذا : دفعت ، ودريت بمعنى : علمت . وأدريت غيري ، أي : أعلمته .

قوله : [٢١] ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا ﴾ : (إذا) فيها معنى الشرط ولا تعمل ، وتحتاج إلى جواب غير مجزوم إلا في شعر ، فإنه قد يقدر في الجواب الجزم في الشعر ، فتعطف على معناه ، فتجزم المعطوف على الجواب ، كما قال قيس بن الخطيم[1] :[الطويل]

إذا قَصُرَت أسيافُنا كانَ وَصلُهـا ... خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضـارِبِ

فجزم (نضارب) عطف على موضع جواب (إذا) وهو : (كان) ، وجوابها عند البصريين في هذه الآية قوله : ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ ﴾ ، فـ (إذا) جواب (إذا) ، تقديره عندهم : (مكروا) ، ومعناه : استهزءوا وكذبوا .

---

(١) هو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي ، ت٢ ق هـ ، شاعر الأوس وأحد صناديدها في الجاهلية .

قوله : [٢٣] ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾[1] ، من رفع (متاعاً) جعله خبر (البغي) ، والظرف ملغى ، وهو : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ ، و(على) متعلقة بـ (البغي) ، ولا ضمير في : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ ؛ لأنه ليس بخبر الابتداء ، ويجوز أَنْ ترفع (متاعا) على إضمار مبتدأ ، أي : ذلك متاع أو هو متاع ، فيكون : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ خبر : ﴿ بَغْيُكُمْ ﴾ ، ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، وعلى متعلقه بالاستقرار وبالثبات ، أو نحوه ، تقديره : (إنما بغيكم هو متاع الحياة الدنيا) ، فإذا جعلت : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ : (خبرا) عن البغي ، كان معناه : إنما بغيكم راجع عليكم ، مثل قوله : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء :٧] . وإن جعلت (متاعا) خبر (البغي) كان معناه : إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ [النور :٦١] .

وقد قرأ حفص عن عاصم : ﴿ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا ﴾ : (بالنصب) جعل : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ متعلقا بـ (بغيكم) ، ورفع (البغي) بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : (إنما بغيكم على أنفسكم لأجل متاع الحياة الدنيا مذموم أو منهي عنه أو مكروه ونحوه) ، وحسن الحذف لطول الكلام ، ولا يحسن أَنْ يكون : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الخبر ؛ لأن متاع الحياة الدنيا داخل في الصلة ، فيفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء ، وذلك لا يجوز ، ولا بد من تقدير حذف الخبر إلا أَنْ تنصب (متاع الحياة) بإضمار فعل على تقدير : يمتعون متاع ، أو يبغون متاع ، فيجوز أَنْ يكون : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الخبر .

ومن نصب : ﴿ مَتَاعَ ﴾ جعله مفعولا من أجله تعدى إليه (البغي) ، وأضمر الخبر على ما ذكرنا ، و(على) متعلقة بالاستقرار ونحوه إذا جعلت : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الخبر ، وفي المجرور ضمير يعود على المبتداء . ويجوز نصب : (متاع) على المصدر المطلق ، تقديره : (يمتعون متاع الحياة الدنيا) ، أو على إضمار فعل دل عليه البغي ، أي : يبغون متاع الحياة الدنيا ، إذا جعلت : ﴿ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ الخبر .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ ﴾ رفع بالابتداء ، وخبره ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ ، ويجوز أن يكون خبره ﴿ على أنفسكم ﴾ وتضمر مبتدأ . أي : ذلك متاع الحياة الدنيا ، أو هو متاع الحياة الدنيا . وبين المعنيين فرق لطيف ، إذا رفعت متاعا على أنه خبر بغيكم ، فالمعنى : إنما بغي بعضكم على بعض ، مثل : ﴿ فسلموا على أنفسكم ﴾ . وكذا : ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ . وإذا كان الخبر ﴿ على أنفسكم ﴾ فالمعنى : إنما فسادكم راجع عليكم ، مثل : ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ . وقرأ ابن أبي إسحاق : ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ بالنصب على أنه مصدر ، أي : تمتعون متاع الحياة الدنيا .

قوله : [٢٤] ﴿ وَازَّيَّنَتْ ﴾ ،أصله : (تزينت) ، ووزنه : (تفعلت) ، ثم أدغمت (التاء في الزاي) فسكن الأول ، فدخلت (ألف الوصل) لسكون (أول الفعل) ، وإنما سكن الأول عند الإدغام ؛ لأن كل حرف أدغمته فيما بعده فلا بد من اسكان الأول أبدا ، فلما أدغمت (التاء في الزاي) ، (سكنت التاء) فاحتيج عند الابتداء إلى ألف وصل ، وله نظائر كثيرة في القرآن .

وروي عن الحسن أنه قرأ : ﴿ وأزينت ﴾ على وزن : (أفعلت) ، معناه : جاءت بالزينة ، لكنه كان يجب على مقاييس العربية أنْ يقال : وازانت ، مثل : أقالت ، فتقلب الياء ألفا ، لكن أتى به على الأصل ولم يعله ، كما أتى : (استحوذ) على الأصل ، وكان القياس : (استحاذ) ، وقد قرئ : (وازيانَّتْ) مثل : (احمارَّت) .

وقرئ : (وازَّاينت) ، والأصل : (تزاينت) ، ثم أدغمت (التاء في الزاي) على قياس ما تقدم ذكره في قراءة الجماعة ، ودخلت (ألف الوصل) أيضا فيه على الابتداء على قياس ما تقدم .

قوله : [٢٧] ﴿ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ : (مظلما) : حال من (الليل) ، ولا يكون نعتا لقطع ؛ لأنه يجب أنْ يقال : مظلمة . فأما على قراءة الكسائي وابن كثير : ﴿ قِطْعاً ﴾ باسكاء الطاء فيجوز أنْ يكون : ﴿ مُظْلِمًا ﴾ : نعتا (لقطع) ، وأن يكون حالا من : (الليل) .

قوله : [٢٨] ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ : هو فعلنا من زلت الشيء عن الشيء فأنا أزيله إذا نحيته ، والتشديد للتكثير ، ولا يجوز أنْ يكون فعلنا من زال يزول ؛ لأنه يلزم فيه (الواو) ، فيقال : زولنا . وحكى الفراء أنه قرئ : ﴿ فزايلْنا ﴾ من قولهم : لا أزايل فلانا ، أي : لا أفارقه . فأما قولهم : لا أزاوله فمعناه : لا أخاتله ، ومعنى : زايلنا وزولنا واحد .

قوله : [٢٩] ﴿ شَهِيدًا ﴾ : نصب على التمييز ، وهو عند أبي اسحاق : (حال) من الله جل ذكره . و﴿ بِالله ﴾ في قوله : ﴿ فَكَفَى بِالله ﴾ في موضع رفع ، وهو فاعل (كفى) ، تقديره : (كفى الله شهيدا) ، و(الباء) زائدة ، معناها : ملازمة الفعل لما بعده ، فالله تعالى لم يزل هو الكافي بمعنى سيكفي لا يحول عن ذلك أبدا .

قوله : [٣٠] ﴿ إِلَى الله مَوْلاهُمُ الْحَقِّ ﴾ : (مولى) بدل من : (الله) ، أو نعت ، و(الحق) نعت أيضا له . ويجوز نصبه على المصدر ، ولم يقرأ به .

قوله : [٣٣] ﴿ أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ : (أنّ) في موضع نصب ، تقديره : (بأنهم أو لأنهم) ، فلما حذف الحرف تعدى الفعل ، فنصب الموضع ، و(أنَّ) المفتوحة أبدا مشددة أو

مخففة هي حرف على انفرادها ، وهي اسم مع ما بعدها ؛ لأنها وما بعدها مصدر يحكم عليها بوجوه الإعراب على قدر العامل الذي قبلها . ويجوز أنْ تكون في موضع خفض بحرف الجر المحذوف ، وهو مذهب الخليل ، لما كثر حذفه مع أنّ خاصة عمل محذوفا عمله موجودا في اللفظ .

وقيل : هذه الآية في موضع رفع على البدل من (كلمات) ، وهو قول حسن ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو .

قوله : [٣٥] ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ﴾ : (مَنْ) رفع بالابتداء ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : الخبر ، في الكلام حذف ، تقديره : (أحق ممن لا يهدي) . و(أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف الخافض . وإن شئت جعلتها في موضع رفع على البدل من : (مَنْ) وهو بدل الاشتمال ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : الخبر ، وإن شئت جعلت (أَنْ) مبتدأ ثانيا ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ : خبرها مقدم عليها ، والجملة خبر عن : (مَنْ) .

قوله : ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ : (ما) في موضع رفع بالابتداء ، وهي استفهام ، معناه : التوبيخ والتنبيه ، و(لكم) الخبر ، والكلام تام على : لكم ، والمعنى : أي شيء لكم في عبادة الأصنام .

قوله : [٣٧] ﴿ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ ، ﴿ تَصْدِيقَ ﴾ : خبر كان مضمرة ، تقديره : (ولكن كان تصديق) ، ففي كان اسمها ، هذا مذهب الفراء ، والكسائي ، ويجوز عندهما : (الرفع) على تقدير : (ولكن هو تصديق) .

قوله : [٤٤] ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ ﴾ ، الاختيار عند جماعة من النحويين إذا أتت : (لكن مع الواو) أَنْ : (تشدد) ، وإذا كانت : (بغير واو قبلها) أَنْ : (تخفف) .

قال الفراء : لأنها إذا كانت : (بغير واو) أشبهت : (بل) ، فخففت لتكون مثلها في الاستدراك ، وإذا أتت : (الواو قبلها) خالفت : (بل فشددت) . وأجاز الكوفيون : إدخال (اللام في خبر لكن) ، وأنشدوا :

ولكنني من حبها لكميـــــد

ومنعه البصريون لمخالفة معناها معنى : (أَنْ) ، فمن شددها أعملها فيما بعدها فنصبه بها ؛ لأنها من أخوات (إنَّ) ، ومن خففها : (رفع ما بعدها) على الابتداء ، وما بعده خبره .

قوله : [٤٥] ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا ﴾[1] : (الكاف) من : (كأن) ، وما بعدها في موضع نصب صفة (لليوم) ، وفي الكلام حذف ضمير يعود على الموصوف ، تقديره : (كأن لم يلبثوا قبله) ، فحذف (قبل) فصارت (الهاء) متصلة بـ (يلبثوا) ، فحذفت لطول الاسم ، كما تحذف من الصلات . ويجوز أنْ يكون (الكاف) من : (كأن) في موضع نصب صفة لمصدر محذوف ، تقديره : (ويوم يحشرهم حشرا كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة) . ويجوز أنْ يكون (الكاف) في موضع نصب على الحال من : (الهاء والميم) في : ﴿ يَحْشُرُهُمْ ﴾ ، والضمير في : ﴿ يَلْبَثُوا ﴾ راجع على صاحب الحال ، ولا حذف في الكلام ، تقديره : (ويوم يحشرهم مشبهة أحوالهم أحوال من لم يلبثوا إلا ساعة) ، والناصب لـ (يوم) : (اذكر مضمرة) ، ويجوز أنْ يكون الناصب له : ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ .

قوله : [٥٠] ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ : (ما) استفهام رفع بالابتداء ، ومعنى الاستفهام هنا : (التهدد) ، و(ذا) خبر الابتداء بمعنى : الذي . و(الهاء) في : (مِنْهُ) تعود على العذاب . وإن شئت جعلت (ما وذا) اسما واحدا في موضع رفع بالابتداء ، والخبر في الجملة التي بعده ، و(الهاء) في : (مِنْهُ) تعود أيضا على العذاب . فإن جعلت (الهاء) في : (مِنْهُ) تعود على الله عز وجل ، و(ما وذا) اسما واحدا كانت (ما) في موضع نصب بيستعجل ، والمعنى : أي شيء يستعجل المجرمون من الله .

---

(١) قال ابن عطية : ويوم ظرف ، ونصبه يصح بفعل مضمر تقديره : واذكر . ويصح أن ينتصب بالفعل الذي بتضمنه قوله : كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار ، ويصح نصبه بيتعارفون ، والكاف من قوله : كأن ، يصح أنْ تكون في موضع الصفة لليوم ، ويصح أن تكون في موضع نعت للمصدر كأنه قال : ويوم نحشرهم حشراً كأن لم يلبثوا ، ويصح أن يكون قوله : كأن لم يلبثوا في موضع الحال من الضمير في نحشرهم انتهى . أما قوله : ويصح أن ينتصب بالفعل الذي يتضمنه كأن لم يلبثوا فإنه كلام مجمل لم يبين الفعل الذي يتضمنه كأن لم يلبثوا ، ولعله أراد ما قاله الحوفي : من أن الكاف في موضع نصب بما تضمنت من معنى الكلام وهو السرعة انتهى . فيكون التقدير : ويوم نحشرهم يسرعون كأن لم يلبثوا ، وأما قوله : والكاف من قوله كأن ، يصح أن تكون في موضع الصفة لليوم ، فلا يصح لأنّ يوم نحشرهم معرفة ، والجمل نكرات ، ولا تنعت المعرفة بالنكرة . لا يقال : إنّ الجمل الذي يضاف إليها أسماء الزمان نكرة على الإطلاق ، لأنها إن كانت في التقدير تنحل إلى معرفة ، فهن ما أضيف إليها يتعرف وإن كانت تنحل إلى نكرة كان ما أضيف إليه انكرة ، تقول : مررت في يوم قدم زيد الماضي ، فتصف يوم بالمعرفة ، وجئت ليلة قدم زيد المباركة علينا . وأيضاً فكأن لم يلبثوا لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى ، لأنّ ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم . وقد تكلف بعضهم تقدير محذوف يربط فقدره : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف قبله أي قبل اليوم ، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز . فالظاهر أنها جملة حالية من مفعول نحشرهم كما قاله ابن عطية آخراً ، وكذا أعربه الزمخشري وأبو البقاء .

قوله : [٥٣] ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع المفعول الثاني لـ (يستنبئونك) إذا جعلته بمعنى : يستخبرونك ؛ فإن جعلته بمعنى : يستعلمونك ، كان ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع المفعولين له ؛ لأن (أنبأ) إذا كان بمعنى : (أعلم) تعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، يجوز الاكتفاء بواحد ، ولا يجوز الاكتفاء باثنين دون الثالث ، وإذا كان : (أنبأ) بمعنى : (أخبر) تعدت إلى مفعولين لا يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني ، و(نبأ وأنبأ) في التعدي سواء .

قوله : [٦١] ﴿ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْءَانٍ ﴾ : (الهاء) عند الفراء تعود على : (الشأن) ، على تقدير حذف مضاف ، تقديره : (وما تتلو من أجل الشأن) ، أي : يحدث لك شأن ، فتتلو القرآن من أجله .

قوله : ﴿ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ ﴾ : (أصغر وأكبر) في قراءة من فتح في موضع خفض عطف على لفظ : ﴿ مثقال ذرة ﴾ . وقرأ حمزة : (بالرفع فيهما) عطفهما على موضع المثقال ؛ لأنه في موضع رفع بـ (يعزب) .

قوله : [٦٣] ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ ، (الذين) : في موضع نصب على البدل من اسم (إنَّ) وهو : ﴿ أَوْلِيَاءَ ﴾ ، أو على أعني . ويجوز الرفع على البدل من الموضع ، وعلى النعت على الموضع ، وعلى إضمار مبتدأ ، وعلى الابتداء ، و﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خبر : (الذين) .

قوله : [٦٦] ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ ﴾ : انتصب (شركاء) بـ (يدعون) ، ومفعول : ﴿ يَتَّبِعُ ﴾ قام مقامه : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ ﴾ لأنه هو ، ولا ينصب (الشركاء) بـ (يتبع) ؛ لأنك تنفي عنهم ذلك ، والله قد أخبر به عنهم . ولو جعلت (ما) استفهاما بمعنى الإنكار والتوبيخ ، كانت اسما في موضع نصب بـ (يتبع) ، وعلى القول الأول تكون (ما) حرفا نافيا .

قوله : [٧١] ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ، كل القراء قرأه : (بالهمز وكسر الميم) من قولهم : أجمعت على أمر كذا وكذا إذا عزمت عليه ، وأجمعت الأمر أيضا حسن بغير حرف جر ، كما قال الله جل ذكره : ﴿ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ ﴾ [يوسف :١٠٢] ، فيكون نصب (الشركاء) على العطف على المعنى ، وهو قول المبرد .

وقال الزجاج : هو مفعول معه . وقيل : (الشركاء) عطف على الأمر ؛ لأن تقديره : فأجمعوا ذوي الأمر منكم . وقيل : تأويل الأمر هنا : (هو كيدهم) فيعطف الشركاء على الأمر بغير حذف .

وقيل : انتصب (الشركاء) على عامل محذوف ، تقديره : (وأجمعوا شركاءكم) ، فدل (أجمع) على : جمع ؛ لأنك تقول : جمعت الشركاء والقوم ، ولا تقول : أجمعت الشركاء ، إنما يقال : أجمعت في الأمر خاصة ، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر على التقدير المتقدم .

وقال الكسائي والفراء ، تقديره : (وادعوا شركاءكم) ، وكذلك هي في حرف أُبي : ﴿ وادعوا شركاءكم ﴾ .

وقد روى الأصمعي عن نافع : ﴿ فاجمعوا ﴾ : (بوصل الألف وفتح الميم) ، فيحسن على هذه القراءة عطف الشركاء على الأمر ، ويحسن أنْ تكون (الواو) بمعنى : (مع) .

وقد قرأ الحسن : (برفع الشركاءُ) عطفا على المضمر المرفوع في : ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ ، وبه قرأ : (يعقوب الحضرمي) ، وحسن ذلك الفصل الذي وقع بين المعطوف والمضمر ، كأنه قام مقام التأكيد وهو : أمركم .

قوله : [٧٤] ﴿ بِمَا كَذَّبُوا بِهِ ﴾ ، الضمير في : ﴿ كَذَّبُوا ﴾ يعود على قوم نوح ، أي : فما كان قوم الرسل الذين بعثوا بعد نوح ليؤمنوا بما كذب به قوم نوح ، بل كذبوا مثل تكذيب قوم نوح .

قوله : [٨١] ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾[1] : (ما) مبتدأ بمعنى : الذي ، و﴿ جِئْتُمْ بِهِ ﴾ صلته ، و﴿ السِّحْرُ ﴾ خبر الابتداء ، ويؤيد هذا أنْ في حرف أبي : ﴿ ما جئتم به سحر ﴾ .

وكلما ذكرنا في كتابنا هذا وفي غيره من قراءة أبي وغيره مما خالف خط المصحف ، فلا يقرأ به لمخالفته المصحف ، وإنما نذكره شاهدا لا ليقرأ به ، فاعلم ذلك .

---

(١) قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ ﴿ آلسِّحْرُ ﴾ بِالْمَدِّ جَعَلَ "مَا" بِمَعْنَى أَيْ وَالتَّقْدِيرُ : أَيُّ شَيْءٍ جِئْتُمْ بِهِ آلسِّحْرُ هُوَ ؟ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ وَهَذِهِ الْأَلِفُ تَوْبِيخٌ فِي لَفْظِ الِاسْتِفْهَامِ فَهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ سِحْرٌ .
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾ أَيِ : الَّذِي جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ، و "مَا" ابْتِدَاءٌ و "جِئْتُمْ بِهِ" صِلَتُهُ ، و "السِّحْرُ" خَبَرُ الِابْتِدَاءِ كَمَا تَقُولُ : الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وَفِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَامٍ ، وَفِي قِرَاءَتِنَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، فَكُلُّ نَكِرَةٍ إِذَا أُعِيدَتْ صَارَتْ مَعْرِفَةً ، وَفِي حَرْفِ أُبَيٍّ : ﴿ مَا أَتَيْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾ .
وَحَدَّثَنِي ابْنُ مُجَاهِدٍ ، عَنِ السَّمَرِيِّ ، عَنِ الْفَرَّاءِ ، قَالَ : يَجُوزُ فِي النَّحْوِ "مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرَ" بِالنَّصْبِ ، عَلَى أَنْ يَجْعَلَ "مَا" شَرْطًا ، وَجَوَابُهُ الْفَاءُ مُضْمَرَةٌ فِي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ وَتَلْخِيصُهُ : فَإِنَّ اللهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ .[إعراب القراءات السبع :١/ ٢٧٣] .

ويجوز أَنْ تكون (ما) رفعا بالابتداء وهي استفهام ، و﴿ جِئْتُمْ بِهِ ﴾ : الخبر ، و﴿ السِّحْرُ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (هو السحر) . ويجوز أَنْ تكون : (ما) في موضع نصب على إضمار فعل بعدها ، تقديره : (أي شيء جئتم به) ، و﴿ السِّحْرُ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، ولا يجوز أَنْ تكون (ما) بمعنى : الذي في موضع نصب ؛ لأن ما بعدها صلتها ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا تكون تفسيرا للعامل في الموصول .

وقد قرأ أبو عمرو : ﴿ آلسحر ﴾ : (بالمد) ، فعلى هذه القراءة تكون : (ما) استفهاما ، و﴿ جِئْتُمْ بِهِ ﴾ : الخبر ، و﴿ السِّحْرُ ﴾ : خبر ابتداء محذوف ، أي : هو السحر ، ولا يجوز على هذه القراءة أَنْ تكون (ما) بمعنى : (الذي) ؛ إذ لا خبر لها ، ويجوز أَنْ تكون (ما) في موضع نصب على ما تقدم . ويجوز أَنْ ترفع : ﴿ السِّحْرُ ﴾ على البدل من : (ما) ، وخبره خبر المبدل منه ، فلذلك دخله الاستفهام ؛ إذ هو بدل من : استفهام ليستوي البدل والمبدل منه في لفظ الاستفهام ، كما تقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ فتجعل (عشرون) بدلا من : (كم) ، وتدخل (ألف الاستفهام) على : (عشرين) ؛ لأن المبدل منه وهو : (كم) استفهام ، ومعنى الاستفهام في هذه الآية : (التقرير والتوبيخ) ، وليس هو باستخبار ؛ لأن موسى عليه السلام قد علم أنه سحر ، وإنما وبخهم بما فعلوا ولم يستخبرهم عن شيء لم يعلمه ، وفيه أيضا معنى التحقير لما جاءوا به .

وأجاز الفراء : نصب (السحر) فجعل (ما) شرطا ، ونصب (السحر) على المصدر ، وتضمر (الفاء) مع : ﴿ إِنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ ﴾ ، وتجعل (الألف واللام) في : (السحر) زائدتين ، وذلك كله بعيد . وقد أجاز علي بن سليمان : (حذف الفاء) من جواب الشرط في الكلام ، واستدل على جوازه بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى : ٣٠] ، ولم يجزه غيره إلا في ضرورة الشعر .

قوله : [٨٣] ﴿ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ ﴾[1] ، إنما جمع الضمير في : ﴿ وَمَلَئِهِمْ ﴾ ؛ لأنه اخبار عن جبار ، والجبار يخبر عنه بلفظ الجمع . وقيل : لما ذكر فرعون على أَنْ معه غيره ،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ على خوف من فرعون وملئهم ﴾ ولم يقل : وملائه . ففي هذا ستة أجوبة : منها : أن فرعون لما كان جبارا خبر عنه بفعل الجميع ، ومنها أن فرعون لما ذكر علم أن معه غيره ، فعاد الضمير عليه وعليهم ، وهذا أحد جوابي الفراء ، ومنها أن تكون الجماعة سميت بفرعون ، مثل : ثمود . وجواب الفراء الآخر : أن يكون التقدير : على خوف من آل فرعون . مثل : ﴿ واسأل القرية ﴾ . وهذا الجواب على مذهب الخليل وسيبويه خطأ ، لا يجوز عندهما : قامت هند وأنت تريد غلامها .

فرجع الضمير عليه وعلى من معه . وقيل : الضمير راجع على آل فرعون ، وفي الكلام حذف ، والتقدير : (على خوف من آل فرعون وملئهم) ، والضمير يعود على : (الآل) .

وقال الأخفش : الضمير يعود على : (الذرية) المتقدم ذكرها . وقيل : الضمير يعود على (القوم) المتقدم ذكرهم .

قوله : ﴿ أَنْ يَفْتِنَهُمْ ﴾ : (أَنْ) : في موضع خفض بدل من : (فرعون) وهو بدل الاشتمال .

قوله : [٨٨] ﴿ فَلا يُؤْمِنُوا ﴾ : عطف على : ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ في موضع نصب عند المبرد والزجاج .

وقال الأخفش والفراء : هو منصوب جواب للدعاء . وقال الكسائي وأبو عبيدة : هو في موضع جزم ؛ لأنه دعاء عليهم .

قوله : [٩٢] ﴿ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ ، قيل : هو من النجاء ، أي : نخلصك من البحر ميتا ليراك بنو إسرائيل . وقيل معناه : نلقيك على نجوة من الأرض . قوله : ﴿ بِبَدَنِكَ ﴾ ، أي : بدرعك التي تعرف بها ليراك بنو إسرائيل . وقيل : معنى : ﴿ بِبَدَنِكَ ﴾ ، أي : بجسدك لا روح فيك ليراك بنو إسرائيل .

قوله : [٩٨] ﴿ إِلا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ : انتصب (قوم) على الاستثناء المنقطع ، ويجوز أَنْ يكون على الاستثناء الذي هو غير منقطع على أَنْ يضمر في الكلام حذف مضاف ، تقديره : (فلولا كان أهل قرية آمنوا) . ويجوز الرفع على أَنْ تجعل : (إلا) بمعنى غير صفة للأهل المحذوفين في المعنى ، ثم تعرب ما بعد إلا بمثل إعراب غير لو ظهرت في موضع إلا .

وأجاز الفراء : (الرفع على البدل) ، كما قال[1] [الرجز] :

وبلدة ليس بها أنيسُ ... إلّا اليَعافيرُ وَإلّا العيسُ

=

والجواب الخامس : مذهب الأخفش سعيد : أن يكون الضمير يعود على الذرية ، أي : وملأ الذرية . والجواب السادس : كأنه أبينها يكون الضمير يعود على قومه .

(١) القائل جران العود النمري ت ٦٨هـ ، عامر بن الحارث النمري ، شاعر وصاف أدرك الإسلام ، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره ، وجران العود معناه مقدم عنق البعير المسن ، وكان يلقب نفسه به في شعره .

فأبدل من : (أنيس) ، والثاني : من غير الجنس ، وهي لغة بني تميم ، يبدلون وإن كان الثاني ليس من جنس الأول . وأهل الحجاز ينصبون إذا اختلفا وإن كان الكلام منفيا ، وأنشدوا بيت النابغة : [البسيط]

إِلّا الأَوارِيَّ لَأْياً ما أُبَيِّنُهـــــا

بالرفع والنصب .

قوله : ﴿ يُونُسَ ﴾ : هو اسم أعجمي معرفة ، ولذلك لم ينصرف ، ومثله يوسف .

وقد روي عن الأعمش وعاصم : أنهما قرءا : ﴿ يونِسِ ﴾ و﴿ يوسِفِ ﴾ : (بكسر النون والسين) جعلاه فعلا مستقبلا من : أنِس وأسِف ، سمي به فلم ينصرف للتعريف والوزن المختص به الفعل .

قال أبو حاتم : يجب أنْ يهمزا ، وترك الهمز جائز حسن ، وإن كان أصله الهمز .

وقد حكى أبو زيد : (فتح النون والسين فيهما) على أنهما فعلان مستقبلان لم يسم فاعلهما ، سمي بهما أيضا .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة هود عليه السلام

إذا جعلت هودا اسما للسورة ، فقلت : هذه هود ، لم ينصرف عند سيبويه والخليل كامرأة سميتها بزيد أو بعمرو . وأجاز عيسى صرفه لخفته ، كما تصرف هند اسم امرأة ، فإن قدرت حذف مضاف مع هود صرفته ، تريد : هذه سورة هود .

قوله : [١١] ﴿ إِلا الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ : (الذين) في موضع نصب على الاستثناء المتصل .

قال الفراء : هو مستثنى من الإنسان ؛ لأنه بمعنى : الناس . وقال الأخفش : هو استثناء منقطع .

قوله : [١٦] ﴿ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ : (باطل) رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، وفي حرف أبي وابن مسعود : ﴿ وباطلاً ﴾ بالنصب ، جعلا (ما) زائدة ، ونصبا (باطلا) بـ(يعملون) مثل : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف :٣] ، و﴿ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ [الحاقة :٤١] .

قوله : [١٧] ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾[1] : (الهاء) في : ﴿ وَيَتْلُوهُ ﴾ : للقرآن ، فتكون (الهاء) على هذا القول في : (مِنْهُ) لله جل ذكره ، والشاهد : الانجيل ، أي : يتلو القرآن في التقديم الإنجيل من عند الله ، فتكون (الهاء) في : ﴿ قَبْلِهِ ﴾ للإنجيل أيضا .

وقيل : (الهاء) في : ﴿ وَيَتْلُوهُ ﴾ لمحمد صلى الله عليه وسلم ، فيكون الشاهد لسانه ، و(الهاء) في : (مِنْهُ) لمحمد صلى الله عليه أيضا . وقيل : للقرآن ، وكذلك (الهاء) في : ﴿ قَبْلِهِ ﴾ لمحمد صلى الله عليه . وقيل : الشاهد جبريل عليه السلام ، و(الهاء) في : (مِنْهُ) على هذا القول لله تعالى ، وفي : ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ ﴾ لجبريل أيضا .

وقيل : الشاهد : إعجاز القرآن ، فـ(الهاء) في : (مِنْهُ) على هذا القول (لله) تعالى ، و(الهاء) في : ﴿ قَبْلِهِ ﴾ للقرآن . و(الهاء) في : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ للقرآن . وقيل : لمحمد عليه السلام .

قوله : ﴿ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ : نصب على الحال من : ﴿ كِتَابُ مُوسَى ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قال عكرمة ، عن ابن عباس : ﴿ ويتلوه شاهد منه ﴾ جبرائيل عليه السلام ، فيكون على هذا : ويتلو البيان والبرهان شاهد من الله عز وجل . وقال الفراء : قال بعضهم : ﴿ ويتلوه شاهد منه ﴾ الإنجيل ، وإن كان قبله . أي : يتلوه في التصديق .

قوله : [٢٠] ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾[1] : (ما) ظرف في موضع نصب معناها وما بعدها : أبدا . وقيل : (ما) في موضع نصب على حذف حرف الجر ، أي : بما كانوا ، كما يقال : جزيته ما فعل وبما فعل . وقيل : (ما) نافية ، والمعنى : لا يستطيعون السمع لما قد سبق لهم .

وقيل : المعنى : لا يستطيعون أنْ يسمعوا من النبي صلى الله عليه لبغضهم له ولا يفقهوا حجة ، كما تقول : فلان لا يستطيع أنْ ينظر إلى فلان ، إذا كان يثقل عليه ذلك .

قوله : [٢٢] ﴿ لا جَرَمَ أَنَّهُمْ ﴾ : (لا جرم) عند الخليل وسيبويه بمعنى : حقا في موضع رفع بالابتداء ، و(لا) و(جرم) كلمة واحدة بنيتا على الفتح في موضع رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ ، فـ (أَنَّ) في موضع رفع عندهما . وقيل : عن الخليل أنه قال : إنَّ (أنّ) في موضع رفع بـ (جرم) ، و(جرم) بمعنى : بد ، فمعناه : لا بد ولا محالة .

قال الخليل : جيء بـ (لا) ، ليعلم أنْ المخاطب لم يبتدئ كلامه ، وإنما خاطب من خاطبه .

وقال الزجاج : لا نفي لما ظنوا أنه ينفعهم ، وأصل معنى : جرم (كسب) ، من قولهم : فلان جارم أهله ، أي : كاسبهم ، ومنه سمي الذنب جرما ؛ لأنه اكتسب ، فكان المعنى عنده : لا ينفعهم ذلك ، ثم ابتدأ فقال : جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون ، أي : كسب ذلك الفعل لهم الخسران في الآخرة ، فـ (أَنّ) من : ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ على هذا القول في موضع نصب بـ (جرم) .

وقال الكسائي : معناه : لاصد ولا منع عن أنهم في الآخرة ، فـ (أَنّ) في موضع نصب على قوله أيضا بحذف حرف الجر .

قوله : [٢٧] ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ : انتصب : (بادي) على الظرف ، أي : في

بادي الرأي هذا على قراءة من لم يهمزه ، ويجوز أنْ يكون مفعولا به ، حذف معه حرف الجر ، مثل : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف :١٥٥] ، وإنما جاز أنْ يكون (فاعل) ظرفا كما جاز ذلك في : (فعيل) ، نحو : قريب ومليء ، وفاعل وفعيل يتعاقبان ، نحو :

---

(١) قال قتادة : ما كانوا يستطيعون أن يسمعوا خيرا فينتفعوا به ولا يبصرون خيرا فيأخذوا به وحكى الفراء عن بعض المفسرين أن المعنى يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع ولا يعقلون وذهب إلى أن هذا مثل قولهم جزيته فعله وبفعله ومن أحسن ما قيل فيه وهو معنى قول ابن عباس إن المعنى لا يستطيعون أن يسمعوا الحق سماع منتفع ولا يبصرونه بصر مهتد لاشتغالهم بالكفر الذي كانوا عليه مقيمين وقد روي عنه ما كانوا يستطيعون السمع يعني الآلهة .

راحم ورحيم ، وعالم وعليم ، وحسن ذلك في : (فاعل) لإضافته إلى الرأي ، والرأي يضاف إليه المصدر ، وينتصب المصدر معه على الظرف ، نحو قولك : أما جهد رأيي فإنك منطلق ، والعامل في الظرف : ﴿ اتَّبَعَكَ ﴾ . وهو من : بدأ يبدو : إذا ظهر . ويجوز في قراءة من لم يهمز أنْ يكون من الابتداء ، ولكنه سهل الهمزة . ومن قرأه : (بالهمز) ، أو (قدر في الألف أنها بدل من : همزة) فهو أيضا نصب على الظرف ، والعامل فيه أيضا : ﴿ اتَّبَعَكَ ﴾ ، فالتقدير عند من جعله من (بدا يبدو) : (ما اتبعك يا نوح إلا الأراذل فيما ظهر لنا من الرأي) ، كأنهم قطعوا عليه في أول ما ظهر لهم من رأيهم ولم يتعقبوه بنظر ، إنما قالوا ما ظهر لهم من غير تيقن .

والتقدير عند من جعله من الابتداء فهمز : (ما اتبعك يا نوح إلا أراذل في أول الأمر) ، أي : ما نراك في أول الأمر اتبعك إلا الأراذل .

وجاز تأخر الظرف بعد إلا وما بعدها من الفاعل وصلته ؛ لأن الظروف يتسع فيها مالا يتسع في المفعولات ، فلو قلت في الكلام : ما أعطيت أحدا إلا زيدا درهما ، فأوقعت اسمين مفعولين بعد إلا لم يجز ؛ لأن الفعل لا يصل بإلا إلى اسمين إنما يصل إلى اسم واحد كسائر الحروف ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بزيد عمرو ، فتوصل الفعل اليهما بحرف واحد لم يجز ، وكذلك لو قلت : استوى الماء والخشبة الحائط ، فتنصب بـ (واو) اسمين ، لم يجز إلا أنْ تأتي في جميع ذلك بـ (واو العطف) فيجوز ، فيصل الفعل اليهما بحرفين .

فأما قولهم : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ، فإنما جاز ؛ لأن (بعضهم) بدل من : (القوم) ، فلم يصل الفعل بعد (إلا) إلا إلى اسم واحد .

قوله : [٣١] ﴿ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾ ، أصل : ﴿ تَزْدَرِي ﴾ : (تزتري) و(الدال) مبدلة من : (تاء) ؛ لأن (الدال) حرف مجهور ، فقرن بالزاي لأنها مجهورة أيضا ، و(التاء) مهموسة ففارقت (الزاي) ، وحسن البدل لقرب المخرجين ، والتقدير : (تزدريهم أعينكم) ، ثم حذف الإضمار لطول الاسم .

قوله : [٢٨] ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[1] ، من خففه من القراء حمله على معنى : (فعميتم عن الأخبار التي أتتكم وهي الرحمة فلم تؤمنوا بها ، ولم تعم الأخبار نفسها عنهم ، ولو

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ . قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ : (فَعُمِّيَتْ) مُشَدَّدًا . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ فَعَمِيَتْ ﴾ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، لِأَنَّ الْفَرَّاءَ ، قَالَ : الْعَرَبُ تَقُولُ : عُمِّيَ عَلَيَّ الْأَمْرُ ، وَعَمِيَ عَلَيَّ بِمَعْنًى .

عميت هي لكان لهم في ذلك عذر ، إنما عموا هم عنها) فهو من المقلوب ، كقولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، وأدخلت القبر زيدا ، فقلت جميع هذا في ظاهر اللفظ ؛ لأن المعنى لا يشكل ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم :٤٧] .

وقيل : معنى : ﴿ فَعُمِيَتْ ﴾ لمن قرأ بـ (التخفيف) : (فخفيت) ، فيكون غير مقلوب على هذا ، وتكون الأخبار التي أتت من عند الله خفي فهمها عليهم لقلة مبالاتهم بها وكثرة إعراضهم عنها . فأما معناه على قراءة حفص ، وحمزة ، والكسائي : الذين قرأوا (بالتشديد والضم) على ما لم يسم فاعله ، فليس فيه قلب ، ولكن الله عماها عليهم لما أراد بهم من الشقوة ، يفعل ما يشاء سبحانه ، وهي راجعة إلى القراءة الأولى ؛ لأنهم لم يعموا عنها حتى عماها الله عليهم . وقد قرأ أبي ، وهي قراءة الأعمش : ﴿ فَعَمَّاهَا عَلَيكُم ﴾ ، أي : عماها الله عليكم ، فهذا شاهد لمن ضم وشدد . ونوح اسم النبي عليه السلام انصرف ؛ لأنه أعجمي خفيف . وقيل : هو عربي من ناح ينوح . وقد قال بعض المفسرين : إنما سمي (نوحا) ؛ لكثرة نوحه على نفسه .

قوله : [٣٦] ﴿ إِلا مَنْ قَدْ آمَنَ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بـ (يؤمن) .

قوله : [٤٠] ﴿ وَمَنْ آمَنَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب على العطف على : (اثنين) ، أو على : ﴿ وَأَهْلَكَ ﴾ .

و (مَنْ) في قوله : ﴿ إِلا مَنْ سَبَقَ ﴾ : في موضع نصب على الاستثناء من الأهل .

قوله : [٤١] ﴿ بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾[1] ، ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ : في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ وَمُرْسَاهَا ﴾ : عطف عليه ، والخبر : ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ ، والتقدير : (بسم الله اجراؤها وارساؤها) .

=

وَحُجَّةُ مَنْ شَدَّدَ : أَنَّ أُبَيًّا وَابْنَ مَسْعُودٍ قَرَآ : ﴿ فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ ﴾ .

وَحُجَّةُ مَنْ خَفَّفَ : اجْتِمَاعُ الْقُرَّاءِ عَلَى تَخْفِيفِ الَّتِي فِي الْقَصَصِ : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَهَا بِالتَّشْدِيدِ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ : وَقَدْ شَدَّدَهَا عُبَيْدُ بن عُمَيْرٍ ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ .[إعراب القراءات :١/ ٢٨٠]

(١) قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ، ﴿ مَجْرِيهَا ﴾ بِالْإِمَالَةِ وَبِفَتْحِ الْمِيمِ .

ويجوز أنْ يرتفعا بالظرف لأنه متعلق بما قبله ، وهو : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ .

ويجوز أنْ يكون : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ : في موضع نصب على الظرف على تقدير حذف ظرف مضاف إلى : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ ، بمنزلة قولك : آتيك مقدم الحاج ، أي : وقت مقدم الحاج ، فيكون التقدير : (بسم الله وقت اجرائها وارسائها) . وقيل : تقديره في النصب : (بسم الله موضع اجرائها) ، ثم حذف المضاف ، وفي التفسير ما يدل على نصبه على الظرف ، قال الضحاك : كان يقول وقت جريها بسم الله فتجري ، ووقت ارسائها بسم الله فترسو .

و (الباء) في : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ متعلقة بـ (اركبوا) ، والعامل في : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ إذا كان ظرفا معنى : الظرف في : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ ، ولا يعمل فيه : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ ؛ لأنه لم يرد : اركبوا فيها في وقت الجرى والرسو ، إنما المعنى : سموا بسم الله وقت الجرى والرسو ، والتقدير : (اركبوا الآن متبركين باسم الله في وقت الجري والرسو) .

وإذا رفعت : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ بالابتداء وما قبله خبره كانت الجملة في موضع الحال من الضمير في : ﴿ فيها ﴾ ؛ لأن في الجملة عائدا يعود على (الهاء) في : ﴿ فيها ﴾ وهو (الهاء)

=

وَالْبَاقُونَ ﴿ مُجْرَاهَا ﴾ بِضَمِّ الْمِيمِ وَهُمَا مَصْدَرَانِ ، فَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ جَعَلَهُ مَصْدَرًا لِجَرَى مَجْرَى ، وَمَنْ ضَمَّ جَعَلَهُ مَصْدَرًا لِأَجْرَيْتُهُ ، وَالْمَصْدَرُ مِنْ أَفْعَلَ مَفْعَلٌ وَإِفْعَالٌ لَا يَنْكَسِرُ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ وَقَالَ الشَّاعِرُ :

الْحَمْدُ للهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحُنَا ... بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

لِأَنَّكَ تَقُولُ : أَمْسَى وَأَصْبَحَ ، وَهَذَا الْبَيْتُ يُنْشَدُ مَفْتُوحًا وَمَضْمُومًا ، وَقَالَ آخَرُ :

وَعُمِّرْتُ حَرْسًا قَبْلَ مَجْرَى دَاحِسٍ ... لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ اللَّجُوجِ خُلُودُ

يُنْشَدُ : (قَبْلَ مُجْرَى) و(بِمُجْرَى) ، وَعُمِّرْتُ ، أَيْ : بَقِيتُ وَطَالَ عُمُرِي ، وَالْحَرْسُ : الدَّهْرُ .

وَأَبُو عَمْرٍو يُمِيلُ : ﴿ مُجْرِيهَا ﴾ وَنَافِعٌ بَيْنَ بَيْنَ ، وَكَذَلِكَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنُ كَثِيرٍ يَفْتَحُ .

فَأَمَّا ﴿ مُرْسَاهَا ﴾ فَاتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى ضَمِّ الْمِيمِ ، وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ يُمِيلَانِ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَنَافِعٌ ابن بَيْنَ ، وَعَاصِمٌ وَابْنُ كَثِيرٍ بِالتَّفْخِيمِ .

وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ ﴿ بِسْمِ اللهِ مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا ﴾ جَعَلَهُمَا نَعْتَيْنِ للهِ تَعَالَى . أَيِ : اللهُ أَجْرَاهَا فَهُوَ مُجْرٍ ، وَأَرْسَاهَا فَهُوَ مُرْسٍ ، وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، وَلَا عَلَامَةَ لِلْجَرِّ ، لِأَنَّ الْيَاءَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ مِثْلَ قَاضِيكَ وَرَامِيكَ .

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بن عَبْدَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ : ﴿ بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا ﴾ مِثْلَ قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : وَكَذَلِكَ قَرَأَهَا حُمَيْدٌ .[إعراب القراءات :١/ ٢٨٢]

في : ﴿ مجراها ﴾ لأنها جميعا للسفينة ، ويكون العامل في الجملة التي هي حال ما في ﴿ فيها ﴾ من معنى الفعل ، ولا يحسن أنْ تكون هذه الجملة في موضع الحال من المضمر في : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ ؛ لأنه لا عائد في الجملة يعود على المضمر في : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ ؛ لأن المضمر في : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ إنَّ جعلته خبرا لمجراها فإنما يعود على المبتدأ وهو : (مجراها) ، وإن رفعت (مجراها) بالظرف لم يكن فيه ضمير ، و(الهاء) في : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ إنما تعود على (الهاء) في : ﴿ فيها ﴾ ، فإذا نصبت ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ على الظرف عمل فيه : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ ، وكانت الجملة في موضع الحال من المضمر في : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ على تقدير قولك : خرج بثيابه وركب بسلاحه ، ومنه قوله : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [المائدة :٢] ، فقولك : بثيابه وبسلاحه ، و﴿ بالكفر ﴾ ، و(به) كلها في موضع الحال ، فكذلك : ﴿ بِسْمِ الله مَجْرَاهَا ﴾ في موضع الحال من المضمر في : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ إذا نصبت : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ على الظرف ، تقديره : (اركبوا فيها متبركين بسم الله في وقت الجري والرسو) ، فيكون في : ﴿ بِسْمِ الله ﴾ ضمير يعود على المضمر في : ﴿ ارْكَبُوا ﴾ وهو ضمير المأمورين ، فتصح الحال منهم لأجل الضمير الذي يعود عليهم ، ولا يحسن على هذا التقدير أنْ تكون الجملة في موضع نصب على الحال من المضمر ، وهو (الهاء) في : ﴿ فيها ﴾ ؛ لأنه لا عائد يعود على ذي الحال ، ولا يكتفي بالمضمر في : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ ؛ لأنه ليس من جملة الحال إنما هو ظرف ملغى ، وإذا كان ملغى لم يعتد بالضمير المتصل به ، وإنما يكون ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ من جملة الحال ، لو رفعته بالابتداء . ولو أنك جعلت الجملة في موضع الحال من (الهاء) في : ﴿ فيها ﴾ على أنْ تنصب ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ على الظرف لصار التقدير : (اركبوا فيها متبركين بسم الله في وقت الجري) ، وليس المعنى على ذلك ، لا يخبر عن السفينة بالتبرك ، إنما التبرك لركابها ، ولو جعلت مجراها ومرساها في موضع اسم فاعل لكانت حالا مقدرة ، ولجاز ذلك ، ولجعلتها في موضع نصب على الحال من اسم الله تعالى ، وإنما كانت ظرفا فيما تقدم من الكلام على أنْ لا تجعل (مجراها) في موضع اسم فاعل ، فأما إنْ جعلت (مجراها) بمعنى : جارية ، و(مرساها) بمعنى : راسية ، فكونه حالا مقدرة حسن ، وهذه المسألة يوقف بها على جميع ما في الكلام والقرآن من نظيرها ، وذلك لمن فهمها حق فهمها ، وتدبرها حق تدبرها ، فهي من غر المسائل المشكلة .

فأما (فتح الميم وضمها) في : ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ : (فمن فتح) أجرى الكلام على جرت مجرى ، (ومن ضم) أجراه على أجراها الله مجرى .

وقد قرأ عاصم الجحدري : ﴿ مجريها ومرسيها ﴾ : (بالياء) جعلهما نعتا لله جل ذكره ، ويجوز أَنْ يكونا في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو مجريها ومرسيها .

قوله : [٤٢] ﴿ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾ : من (كسر الزاي) جعله اسما للمكان ، ومن (فتح) فعلى المصدر .

قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾[1] : الأصل في : (بني) بثلاث ياءات : (ياء التصغير ، ويا بعدها ، هي : لام الفعل ، وياء بعد لام الفعل وهي ياء الإضافة) ، فلذلك كسرت لام الفعل ؛ لأن حق (ياء الإضافة) في المفرد أَنْ يكسر ما قبلها أبدا ، فأدغمت (ياء التصغير) في (لام الفعل) ؛ لأن حق ياء التصغير السكون ، والمثلان من غير حروف المد واللين إذا اجتمعا وكان الأول ساكنا لم يكن بد من إدغامه في الثاني ، وحذفت (ياء الإضافة) ؛ لأن الكسرة تدل عليها ، وحذفها في النداء هو الأكثر في كلام العرب ؛ لأنها حلت محل التنوين ، والتنوين في المعارف لا يثبت في النداء ، فوجب حذف ما هو مثل التنوين وما يقوم مقامه وهو : ياء الإضافة ، وقوي حذفها في مثل هذا لاجتماع الأمثال المستثقلة مع الكسر ، وهو ثقيل أيضا .

وقد قرأ عاصم : (بفتح الياء) ، وذلك أنه أبدل من كسرة لام الفعل فتحة استثقالا لاجتماع الياءات مع الكسرة ، فانقلبت (ياء الإضافة ألفا) ، ثم حذف (الألف) كما تحذف (الياء) ، فبقيت الفتحة على حالها وقوي حذف الألف لأنها عوض مما يحذف في النداء وهو ياء الإضافة . وقد قرأ ابن كثير في غير هذا الموضع في لقمان : (بإسكان الياء) ،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يا بني اركب معنا ﴾ . وقرأ عاصم : ﴿ يا بني اركب معنا ﴾ بفتح الياء . قال أبو إسحاق : ويجوز في العربية : (يا بُنَيَّ اركبْ معنا) . كما تقول : يا غلامي ؛ أَقْبِلْ . وكذا : ﴿ يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ﴾ . (يا بني اركب معنا) على أن تحذف الياء ، وتبقي الكسرة دالة عليها ، كما تقول : يا غلام ؛ أقبل . فأما قراءة عاصم فمشكلة . قال أبو حاتم : يريد : يا بنياه . ثم حذف . قال أبو جعفر : ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى أن هذا لا يجوز ، لأن الألف خفيفة ، فلا يحذف . قال أبو جعفر : وما علمت أحدا من النحويين جوز الكلام في هذا إلا أبا إسحاق ، فإنه زعم أن الفتح من جهتين والكسر من جهتين ، فالفتح على أن يبدل من الياء ألفا ، كما قال جل وعز أحيانا : ﴿ يا ويلنا ﴾ . وكما قال :

فيا عجبا من رحلها المتحمل

فيريد : يا بُنَيّا . ثم حذف الألف ، لالتقاء الساكنين . كما تقول : جاءني عبد الله . في التثنية ، والجهة الأخرى : أن تحذف الألف ، لأن النداء موضع حذف ، ولكن على أن تحذف الياء ، والجهة الأخرى على أن يحذفها لالتقاء الساكنين .

و(بالتخفيف) ، وذلك أنه حذف (ياء الإضافة : للنداء) فبقيت ياء مكسورة مشددة ، والكسرة كياء ، فاستثقل ذلك ؛ فحذف (لام الفعل) فبقيت ياء التصغير ساكنة .

قوله : [٤٣] ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله ﴾ ، العامل في : (اليوم) هو : ﴿ مِنْ أَمْرِ الله ﴾ ، تقديره : (لا عاصم من أمر الله اليوم) . و﴿ لا عَاصِمَ ﴾ : في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ مِنْ أَمْرِ الله ﴾ : الخبر ، و(مِنْ) متعلقة بمحذوف ، تقديره : (لا عاصم مانع من أمر الله اليوم) .

ويجوز أنْ يكون : ﴿ مِنْ أَمْرِ الله ﴾ : صفة لـ (عاصم) ، ويعمل في (اليوم) ، ويضمر خبرا (لعاصم) ، ولا يجوز أنْ تتعلق (مِنْ) بـ (عاصم) ولا أنْ ينصب اليوم (بعاصم) لأنه يلزم أنْ ينون (عاصما) ولا يبنى على الفتح ؛ لأنه يصير ما تعلق به وما عمل فيه من تمامه ، فيصير بمنزلة قولك : لا خيرا من زيد في الدار ، ونظيره : ﴿ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [يوسف :٩٢]ذ ، وسيأتي في موضعه إنْ شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ إِلا مَنْ رَحِمَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . و(عاصم) على بابه ، تقديره : (لا أحد يمنع من أمر الله ، لكن من رحم الله فإنه معصوم) .

وقيل : (مَنْ) في موضع رفع على البدل من موضع (عاصم) ، وذلك على تقديرين : أحدهما : أنْ يكون (عاصم) على بابه ، فيكون التقدير : (لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله . وقيل : إلا الراحم ، والراحم هو الله جل ذكره . والتقدير الثاني : أنْ يكون (عاصم) بمعنى : معصوم ، فيكون التقدير : (لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم) .

قوله : [٤٦] ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ : (الهاء) تعود على السؤال ، أي : إن سؤالك إياي أنْ أنجي كافرا عمل غير صالح . وقيل معناه : إنَّ سؤالك ما ليس لك به علم عمل غير صالح ، فاللفظ في هذين التقديرين من قول الله لنوح عليه السلام .

وقيل : هو من قول نوح عليه السلام لابنه ، وذلك أنه قال له : [٤٢] ﴿ ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ ، إنَّ كونك مع الكافرين عمل غير صالح ، فيكون هذا من قول نوح لابنه مصلا بما قبله . وقيل : (الهاء) في : (إِنَّهُ) تعود على ابن نوح ، وفي الكلام حذف مضاف ، تقديره : إنَّ ابنك ذو عمل غير صالح . فأما (الهاء) في قراءة : (الكسائي) فهي راجعة على الابن بلا اختلاف ؛ لأنه قرأ : ﴿ عَمِلَ ﴾ (بكسر الميم وفتح اللام) ، ونصب : (غيراً) .

قوله : [٥٠] ﴿ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ : يجوز رفع (غير) على النعت ، أو البدل من لفظ ﴿ إِلَهٍ ﴾ وقد قرئ بهما . ويجوز النصب على الاستثناء .

قوله : [٥٢] ﴿ مِدْرَارًا ﴾ : (حال) من السماء ، وأصله : (الهاء) ، والعرب تحذف (الهاء) من : (مفعال) على طريق النسب .

قوله : [٦٤] ﴿ لَكُمْ آيَةً ﴾ : نصب (آية) على الحال من (الناقة) .

قوله : [٢٢] ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[1] ، من (فتح الميم) بنى (يوما على الفتح) لاضافته إلى غير متمكن وهو : إذ . ومن (كسر الميم) (أعرب وخفض) لإضافته الخزي إلى اليوم فلم يبنه .

قوله : [٦٧] ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ : إنما حذفت (التاء) من : ﴿ وَأَخَذَ ﴾ ؛ لأنه قد فرق بين المؤنث وهو : ﴿ الصَّيْحَةُ ﴾ ، وبين فعله وهو : ﴿ وَأَخَذَ ﴾ بقوله : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ وهو مفعول (أخذ) ، فقامت التفرقة مقام التأنيث ، وقد قال في آخر السورة في قصة شعيب : [٩٤] ﴿ وَأَخَذَتِ ﴾ فجرى بالتأنيث على الأصل ، ولم يعتد بالتفرقة .

وقيل : إنما حذفت التاء ؛ لأن تأنيث الصيحة غير حقيقي ؛ إذ ليس لها ذكر من لفظها .

وقيل : إنما حذفت (التاء) ؛ لأنه حمل على معنى الصياح ؛ إذ الصيحة والصياح بمعنى واحد ، وكذلك العلة في كل ما شابهه .

قوله : [٦٩] ﴿ سَلامًا ﴾ ، انتصب ﴿ سَلامًا ﴾ : على المصدر . وقيل : هو منصوب بـ (قالوا) ، كما تقول : قلت خيرا ؛ لأنه لم يحك قولهم ، إنما السلام معنى قولهم ، فأعمل القول فيه ، كما تقول : قلت حقا لمن سمعته يقول : لا إله إلا الله فلم تذكر ما قال ، إنما جئت بلفظ يحقق قوله فأعملت فيه القول ، وكذلك سلام في الآية إنما هو معنى ما قالوا ، ليس هو لفظهم بعينه ، فيحكى ، ولو رفع لكان محكيا وكان هو قولهم بعينه ،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قال أبو حاتم : حدثنا أبو زيد ، عن أبي عمرو ، أنه قرأ : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ أدغم الياء في الياء ، وأضاف ، وكسر الميم من يومئذ . قال أبو جعفر : الذي يرويه النحويون ، مثل : سيبويه ومن قاربه ، عن أبي عمرو في مثل هذا الإخفاء ، فأما الإدغام فلا يجوز ، لأنه يلتقي ساكنان ، ولا يجوز كسر الزاي . قال أبو جعفر : ومن قرأ : ﴿ مِنْ خِزْيَ يومئذ ﴾ حذف التنوين وأضاف ، ومن نَوَّن نصب يومئذ على أنه ظرف ، ومن حذف التنوين ونصب ، فقال : ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾ فله تقديران عند النحويين : فتقدير سيبويه : أنه مبني ، لأن ظرف الزمان ليس الإعراب فيه متمكنا ، فلما أضيف إلى غير معرب بُنِيَ . وأنشد :

على حين ألهى الناس جل أمورهم

وقال أبو حاتم : جُعِلَ (يوم) و(إذ) بمنزلة خمسة عشر .

فالنصب أبدا في هذا وشبهه مع القول إنما هو معنى ما قالوا لا قولهم بعينه ، والرفع على أنه قولهم بعينه حكاه عنهم .

قوله : ﴿ قَالَ سَلامٌ ﴾ رفعه على الحكاية لقولهم ، وهو خبر ابتداء محذوف ، أو مبتدأ ، تقديره : (قال هو سلام ، أو أمري سلام ، أو عليكم سلام) فنصبهما جميعا يجوز على ما تقدم ، ورفعهما يجوز على الحكاية والإضمار .

قوله : ﴿ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، تقديره : (فما لبث عن أَنْ جاء) . وأجاز الفراء أَنْ تكون في موضع رفع بـ (لبث) ، تقديره عنده : فما لبث مجيئه ، أي : ما أبطأ مجيئه بعجل ، ففي لبث على القول الأول ضمير إبراهيم ، ولا ضمير فيه على القول الثاني . وقيل : (ما) بمعنى : الذي ، وفي الكلام حذف مضاف ، تقديره : (فالذي لبث إبراهيم قدر مجيئه بعجل) ، أراد أَنْ يبين قدر إبطائه ، ففي لبث ضمير الفاعل ، وهو إبراهيم أيضا .

قوله : [٧١] ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ : من رفع (يعقوبُ) جعله مبتدأ وما قبله خبره ، والجملة في موضع نصب على الحال المقدرة من المضمر المنصوب في : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا ﴾ فيكون (يعقوب) داخلا في البشارة . ويجوز رفع (يعقوب) على إضمار فعل ، تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب ، فيكون يعقوب غير داخل في البشارة .

ومن نصب (يعقوب) جعله في موضع خفض على العطف على (إسحاق) ، ولكنه لم ينصرف للتعريف والعجمة ، وهو مذهب الكسائي ، وهو ضعيف عند سيبويه ، والأخفش إلا بإعادة الخافض ؛ لأنك فرقت بين الجار والمجرور بالظرف ، وحق المجرور أَنْ يكون ملاصقا للجار ، و(الواو) قامت مقام حرف الجر ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بزيد وفي الدار عمرو ، قَبُح ، وحقّ الكلام : مررت بزيد وعمرو في الدار ، وبشرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه .

وقيل : (يعقوب) : منصوب محمول على موضع بـ (إسحاق) ، وفيه بعد أيضا للفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ كما كان في الخفض ، و(يعقوب) في هذين القولين داخل في البشارة . وقيل : هو منصوب بفعل مضمر دل عليه الكلام ، وتقديره : (ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب) ، فلا يكون داخلا في البشارة .

قوله : [٧٢] ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1] : انتصب : (شيخ) على الحال من المشار إليه ، والعامل في الحال : الإشارة والتنبيه . ولا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال ، فتكون فائدة الإخبار في الحال ، فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الإخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال ، ولا يجوز أنْ تقع له الحال ؛ لأنه يصير المعنى : أنه فلان في حال دون حال ، لو قلت : هذا زيد قائما ، لمن لا يعرف زيدا ، لم يجز ؛ لأنك تخبره أنْ المشار إليه هو زيد في حال قيامه ، فإن زال عن القيام لم يكن زيدا . وإذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه فإنما أفدته وقوع الحال منه ، وإذا لم يعرف عينه ، فإنما أفدته معرفة عينه فلا يقع منه حال لما ذكرنا .

والرفع في : (شيخ) يجوز من خمسة أوجه ، تركنا ذكرها لاشتهارها .

قوله : [٧٤] ﴿ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا ﴾ ، مذهب الأخفش والكسائي : أَنْ ﴿ يُجَادِلُنَا ﴾ في موضع (جادلنا) ؛ لأن جواب (لما) يجب أَنْ يكون ماضيا ، فجعل المستقبل مكانه ، كما كان حق جواب الشرط أَنْ يكون مستقبلا ، فيجعل في موضعه الماضي .

وقيل : المعنى : أقبل يجادلنا ، فهو حال من إبراهيم عليه السلام .

قوله : [٧٨] ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ : ابتداء وخبر ، لا يجوز عند البصريين غيره . وقد روي أَنْ عيسى بن عمر قرأ : ﴿ أَطْهَرَ ﴾ بالنصب على الحال ، وجعل (هن) فاصلة ، وهو بعيد ضعيف .

قوله : ﴿ ضَيْفِي ﴾ ، أصله : المصدر ، فلذلك لا يثنى ولا يجمع .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ وهذا بعلي شيخا ﴾ هذا مبتدأ وبعلي خبره وشيخا حال من بعلي مؤكدة إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها والعامل في الحال معنى الاشارة والتنبيه أو أحدهما ويقرأ شيخ بالرفع وفيه عدة أوجه أحدها أن يكون هذا مبتدأ وبعلي بدلا منه وشيخ الخبر والثاني أن يكون بعلي عطف بيان وشيخ الخبر والثالث أن يكون بعلي مبتدأ ثانيا وشيخ خبره والجملة خبر هذا والرابع أن يكون بعلي خبر المبتدأ وشيخ خبر مبتدأ محذوف أي هو شيخ والخامس أن يكون شيخ خبرا ثانيا والسادس أن يكون بعلي وشيخ جميعا خبرا واحدا كما تقول هذا حلو حامض والسابع أن يكون شيخ بدلا من بعلي [التبيان في إعراب القرآن :١"١٧] .

قوله : [٨١] ﴿ إِلا امْرَأَتَكَ ﴾[1] : قرأه أبو عمرو ، وابن كثير : (بالرفع) على البدل من : ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، وأنكر أبو عبيد الرفع على البدل ، وقال : يجب على هذا أنْ يرفع : ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ بجعل (لا) نفياً ، ويصير المعنى إذا أبدلت المرأة من أحد وجزمت ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ على النهي ، أنْ المرأة أبيح لها الالتفات ، وذلك لا يجوز ولا يصح عنده البدل إلا برفع ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ ، ولم يقرأ به أحد . وقال المبرد : مجاز هذه القراءة أنْ المراد بالنهي المخاطب ، ولفظه لغيره ، كما تقول لخادمك : لا يخرج فلان ، فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب ، فمعناه لا تدعه يخرج ، فكذلك معنى النهي إنما هو للوط ، أي : لا تدعهم يلتفتون إلا امرأتك وكذلك قولك : لا يقم أحد إلا زيد ، معناه : انهم عن القيام إلا زيدا .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ ابن كثير وأبو عمرو : إلا امرأتك بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب ، فوجه النصب على أنه استثناء من قوله بأهلك ، إذ قبله أمر ، والأمر عندهم كالواجب . ويتعين النصب على الاستثناء من أهلك في قراءة عبد الله ، إذ سقط في قراءته وفي مصحفه : ولا يلتفت منكم أحد . وجوزوا أن يكون منصوباً على الاستثناء من أحد وإن كان قبله نهى ، والنهي كالنفي على أصل الاستثناء ، كقراءة ابن عامر : ما فعلوه إلا قليلاً منهم بالنصب ، وإن كان قبله نفي . ووجه الرفع على أنه بدل من أحد ، وهو استثناء متصل .

وقيل : الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع ، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الأخبار عنها ، فالمعنى : لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا . ويؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ، وليس فيها استثناء ألبتة قال تعالى : فاسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد وامضوا حيث تؤمرون ، فم تقع العناية في ذلك إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى . فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم ، وإذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، ففيه النصب والرفع . فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر ، والرفع لبني تميم وعليه اثنان من القرّاء انتهى . وهذا الذي طول به لا تحقيق فيه ، فإنه إذا لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ، وجعل استثناء منقطعاً كان الاستثناء المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال ، وهذا النوع من الاستثناء المنقطع يجب فيه النصب بإجماع من العرب ، وليس فيه النصب والرفع باعتبار اللغتين ، وإنما هذا في الاستثناء المنقطع ، وهو الذي يمكن توجه العامل عليه . وفي كلا النوعين يكون ما بعد إلا من غير الجنس المستثنى منه ، فكونه جاز فيه اللغتان دليل على أنه مما يمكن أن يتوجه عليه العامل ، وهو قد فرض أنه لم يقصد بالاستثناء إخراجها عن المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً .

والضمير في أنه ضمير الشأن ، ومصيبها مبتدأ ، وما أصابهم الخبر . ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون مصيبها خبر إن ، وما أصابهم فاعل به ، لأنهم يجيزون أنه قائم أخواك . ومذهب البصريين أنّ ضمير الشان لا يكون خبره إلا جملة مصرحاً بجزءيها ، فلا يجوز هذا الإعراب عندهم .

فأما النصب في : ﴿ امْرَأَتَكَ ﴾ فعلى الاستثناء ؛ لأنه نهي وليس بنفي . ويجوز أنْ يكون مستثنى من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ ﴾ ، ولا يجوز في المرأة على هذا إلا النصب إذا جعلتها مستثناة من الأهل ، وإنما حسن الاستثناء بعد النهي ؛ لأنه كلام تام ، كما أنْ قولك : جاءني القوم ، كلام تام ، ثم تقول : إلا زيد ، فتستثني وتنصب .

قوله : [٨٧] ﴿ أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ : من قرأه (بالنون فيهما) عطفه على مفعول (نترك) وهو (ما) ، ولا يجوز عطفه على مفعول : ﴿ تَأْمُرُكَ ﴾ وهو (أَنْ) ؛ لأن المعنى يتغير .

ومن قرأ : ﴿ ما تشاء ﴾ : (بالتاء) كان : ﴿ أَوْ أَنْ نَفْعَلَ ﴾ معطوفا على مفعول : ﴿ تَأْمُرُكَ ﴾ وهو (أَنْ) بخلاف الوجه الأول . ومن قرأ : (تفعل وتشاء) (بالتاء فيهما) جاز عطف : (أو أَنْ تفعل) على مفعول : ﴿ نَتْرُكَ ﴾ وهو (ما) ، وعلى مفعول : ﴿ تَأْمُرُكَ ﴾ وهو : (أَنْ) .

وقد شرحنا هذه الآية مفردة في كتاب آخر .

قوله : [٨٩] ﴿ شِقَاقِي ﴾ معناه : مشاقي ، وهو في موضع رفع بـ(يجرمنكم) .

قوله : [٩١] ﴿ ضَعِيفًا ﴾ : (حال) من (الكاف) في : ﴿ لَنَرَاكَ ﴾ ؛ لأنه من رؤية العين .

قوله : [٩٣] ﴿ مَنْ يَأْتِيهِ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب بـ(تعلمون) ، وهو في المعنى مثل : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة :٢٢٠] ، أي : يعلم هذين الجنسين ، كذلك المعنى في الآية : فسوف تعلمون هذين الجنسين . وأجاز الفراء أنْ تكون : (مَنْ) استفهاما ، فتكون في موضع رفع ، وكون (من) الثانية موصولة يدل على أنْ (الأولى) موصولة أيضا وليست باستفهام .

قوله : [١٠٨] ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ : (ما) ظرف في موضع نصب ، تقديره : (وقت دوام السموات والأرض) .

قوله : ﴿ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ : (ما) في موضع نصب استثناء ليس من الأول .

قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ﴾ : قراءة حفص ، والكسائي ، وحمزة : (بضم السين) حملا على قولهم : مسعود ، وهي لغة قليلة شاذة . وقولهم : (مسعود) إنما جاء على حذف الزائد ، كأنه من أسعده الله ، ولا يقال : سعده الله ، فهو مثل قولهم : أَجَنَّهُ الله فهو مجنون ، (فمجنون) أتى على : جَنَّهُ اللهُ ، وإن كان لا يقال ، كذلك مسعود أتى على سعده الله ، وإن

كان لا يقال . و(ضم السين) في : ﴿ سُعِدُوا ﴾ بعيد عند أكثر النحويين إلا على تقدير حذف الزائد ، كأنه قال : وأما الذين أسعدوا .

قوله : [١١١] ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1] : من شدد (إنَّ) أتى بها على أصلها وأعملها في : كل . و(اللام) في : ﴿ لَّمَّا ﴾ : (لام تأكيد) دخلت على (ما) ، وهي خبر (إنّ) .

و﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ : جواب القسم ، تقديره : (وإن كلا لخلق أو لبشر ليوفينهم) ، ولا يحسن أنْ تكون (ما) زائدة فتصير (اللام) داخلة على : (ليوفينهم) ، ودخولها على (لام القسم) لا يجوز .

وقد قيل إنَّ (ما) زائدة ، لكن دخلت لتفصل بين (اللامين) اللذين يتلقيان القسم ، وكلاهما مفتوح ، ففصل بينهما بـ (ما) .

فأما من خفف (إنَّ) فإنه خفف استثقالا للتضعيف ، وأعملها في كل مثل عملها مشددة ، و(اللام) في : (لما) على حالها . فأما تشديد : ﴿ لَمَّا ﴾ في قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر ؛ فإن الأصل فيها : (لمن ما) ، ثم أدغم (النون في الميم) فاجتمع ثلاث ميمات في اللفظ ، فحذفت (الميم المكسورة) ، وتقديره : (وإن كلا لمن خلق ليوفينهم ربك) .

وقيل : التقدير : (لمن ما) (بفتح الميم) في : (مَنْ) فتكون (ما) زائدة ، وتحذف إحدى الميمات لتكرر الميم في اللفظ على ما ذكرنا ، فالتقدير : (لخلق ليوفينهم) . وقد قيل : إنَّ (لَمَّا) في هذا الموضع مصدر (لَمْ) لكن أجري في الوصل مجراه في الوقف ، وفيه بعد ؛ لأن إجراء

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ . قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الْكِسَائِيُّ ﴿ وَإِنَّ ﴾ مُشَدَّدًا ﴿ لَمَا ﴾ خَفِيفًا . وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾ شَدَّدُوا ﴿ إِنَّ ﴾ و﴿ لَّمَّا ﴾ كِلَيْهِمَا . وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ وَإِنْ ﴾ خَفِيفًا و﴿ لَمَا ﴾ خَفِيفًا إِلَّا عَاصِمًا فَإِنَّهُ شَدَّدَ ﴿ لَّمَّا ﴾ فَمَنْ خَفَّفَ ، ﴿ إِنَّ ﴾ جَعَلَهُ مُخَفَّفًا مِنْ مُشَدَّدٍ فَلِذَلِكَ نَصَبَ ﴿ كُلًّا ﴾ بِهِ ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ ، إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، يُرِيدُونَ : إِنَّ زَيْدًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ . . . . . كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

أَرَادَ : كَأَنَّ "فَخَفَّفَ ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْكُوفِيُّونَ إِذَا خَفَّفُوا "إِنَّ "لَمْ يُعْمِلُوا فَعَلَى هَذَا نَصَبَ ﴿ كُلًّا ﴾ بِـ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ وَقَالَ آخَرُ :

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي . . . فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ .

أَرَادَ : أَنَّكَ فَخَفَّفَ [إعراب القراءات :١/ ٢٩٥] .

الشيء في الوصل مجراه في الوقف إنما يجوز في الشعر . وقد حكي عن الكسائي أنه قال : لا أعرف وجه التثقيل في : (لَمَّا) .. وقد قرأ الزهري : ﴿ لَمَّا ﴾ مشددة منونة مصدر (لم) .

ولو جعلت (إنْ) في حال التخفيف بمعنى : (ما) لرفعت (كُلاً) ولصار التشديد في : (لَمَّا) على معنى : (إلا) ، كما قال : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا ﴾ [الطارق :٤] بمعنى : ما كل نفس إلا عليها ، على قراءة من شدد (لَمَّا) . وفي حرف أبي : ﴿ وإن كلٌ إلاّ ليُوفِّيَنَّهُم ﴾ : (إنْ) بمعنى : (ما) .

وقرأ الأعمش : ﴿ وإنْ كلٌّ لَما ليوفينَّهم ﴾ ، فجعل (إنْ) بمعنى : (ما) ، و(لَما) بمعنى : (إلاّ) ، ورفع (كل) بالابتداء في ذلك كله ، و﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ الخبر . وقد قيل : إنَّ (ما) زائدة في قراءة من خفف ، و﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ هو الخبر .

قوله : [١١٦] ﴿ إِلا قَلِيلا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ : نصب على الاستثناء المنقطع . وأجاز الفراء الرفع فيه على البدل من : ﴿ أُولُو ﴾ وهو عنده مثل قوله : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس :٩٨] : هو استثناء منقطع ، ويجوز فيه الرفع على البدل عنده ، كما قال :

وبلدةٍ لَيسَ بِهـــــا أنيسُ إِلّا اليَعافِـــــيرُ وَإِلّا العيسُ

فرفع (اليعافير) على البدل من (أنيس) وحقه النصب ؛ لأنه استثناء منقطع من الكلام .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة يوسف عليه السلام

قوله تعالى : [٢] ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ، ﴿ قُرْءَانًا ﴾ : (حال) من (الهاء) في : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ، ومعناه : أنزلناه مجموعا ، و﴿ عَرَبِيًّا ﴾ حال أخرى . ويجوز أَنْ يكون : ﴿ قُرْءَانًا ﴾ توطئة للحال ، و﴿ عَرَبِيًّا ﴾ هو الحال ، كما تقول : مررت بزيد رجلا صالحا ، فـ (رجل) توطئة للحال ، و(صالح) هو الحال .

قوله : [٤] ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ ﴾ : العامل في (إذ) هو قوله : ﴿ الْغَافِلِينَ ﴾ . وقرأ طلحة بن مصرف : ﴿ يُؤْسِف ﴾ : (بكسر السين والهمز) ، جعله عربيا على : (يُفْعل) من الأسف ، لكنه لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل . وحكى أبو زيد : ﴿ يؤَسَف ﴾ : (بفتح السين والهمز) جعله : (يُفْعَل) من الأسف أيضا ، فهو عربي ولم ينصرف لما ذكرنا .

ومن (ضم السين) جعله : أعجميا لم ينصرف للتعريف والعجمة ، وليس في كلام العرب (يُفْعُل) فلذلك لم يكن عربيا على هذا الوزن .

قوله : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾[1] : (التاء) في : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ إذا كسرتها في الوصل بدل من : (ياء الإضافة) عند سيبويه ، ولا يجمع بين (التاء وياء الإضافة) عنده ، ولا يوقف عنده على

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يا أبت ﴾ بكسر التاء ، قراءة وعاصم ، ونافع ، وحمزة ، والكسائي ، والأعمش . وقرأ أبو جعفر ، والأعرج ، وعبد الله بن عامر : ﴿ يا أبت ﴾ بفتح التاء ، وأجاز الفراء : (يا أبت) بضم التاء . قال أبو جعفر : إذا قلت : يا أبت . بكسر التاء ، فالتاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة ، ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء ، وله على قوله دلائل ، منها : أن قولك : يا أبت . يؤدي عن معنى قولك : يا أبي . وأنه لا يقال : يا أبة . إلا في المعرفة ، ولا يقال : جاءني أبة . لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة ، ولا يقال : يا أبتي . لأن التاء بدل من الياء ، فلا يجمع بينهما . وزعم الفراء أنه إذا قال : يا أبت . فكسر ، وقف على التاء لا غير ، لأن الياء في النية . وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ ، والحق ما قال ، كيف تكون في النية وليس يقال : يا أبتا . فأما قولنا بكسر التاء ، ولم نقل بكسر الهاء ، فلأن الكسر إنما يقع في الإدراج ، ولو قلت : مررت بامرأة . لقلت : علامة الخفض كسرة التاء . ولا يقول كسرة الهاء إلا من لا يدري . ويا أبت بفتح التاء مشكل في النحو ، وفيه أقوال : فمذهب سيبويه أنهم شبهوا هذه الهاء التي هي بدل من الياء بالهاء التي هي علامة التأنيث ، فقالوا : يا أبت .
كما قال :

كليني لهم يا أميمة ناصب

وهذا أحد قولي الفراء ، وله قول آخر : وهو قول قطرب ، وأبي عبيدة ، وأبي حاتم : يكون الأصل : يا أبتاهُ . ثم حذف الألف ، ويكون الوقوف عند الفراء على قول بالتاء لا غير ، وعلى القول الذي وافق فيه

قوله : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ : (إلا بالهاء) ؛ إذ ليس ثم ياء مقدرة ، وبذلك وقف ابن كثير وابن عامر .

وقال الفراء : (الياء) في النية فيوقف على قوله : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ : (بالتاء) وبذلك وقف أكثر القراء اتباعا للمصحف .

وقرأ ابن عامر : (بفتح التاء) قدّر أنّ التاء محذوفة على حد حذفها في الترخيم ، ثم ردها ولم يعتد بها ، ففتحها كما كان الاسم قبل رجوعها مفتوحا ، كما قالوا : يا طلحةَ ، يا أميمةَ بالفتح ، فقياس الوقف على هذا أنْ تقف (بالهاء) ، كما يوقف على طلحة وأميمة . وقيل : إنه أراد : (يا أبتا) ثم حذف الألف ؛ لأن الفتحة تدل عليها ، فيجب على هذا أنْ تقف (بالتاء) ؛ لأن الألف مرادة مقدرة . وقيل : أنه أراد (يا أبتاه) ، ثم حذف ، وهذا ليس موضع ندبة .

وأجاز النحاس : (ضم التاء) على التشبيه بتاء طلحة إذا لم يرخم ، ومنعه الزجاج .

قوله : ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ : (حال) من (الهاء والميم) في : ﴿ رَأَيْتُهُمْ ﴾ ؛ لأنه من رؤية العين .

وإنما أخبر عن الكواكب (بالياء والنون) وهما لمن يعقل ؛ لأنه لما أخبر عنهما بالطاعة والسجود وهما من فعل من يعقل جرى ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ على الإخبار عمن يعقل ؛ إذ قد حكى عنها فعل من يعقل .

قوله : [٧] ﴿ آيَةٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾ : في وزن : (آية) أربعة أقوال :

قال سيبويه : هي (فَعْلَة) ، وأصلها : (أَيْيَة) ، ثم أبدلوا من (الياء الساكنة ألفا) ، هذا معنى قوله : ومثله عنده غاية وثاية ، واعتلال هذا عنده شاذ ؛ لأنهم (أعلوا العين وصححوا اللام) ، والقياس : (اعتلال اللام وتصحيح العين) .

=

سيبويه بالهاء عندهما جميعا لا غير ؛ وهذا القول خطأ ، لأن هذا ليس موضع ندبة ، والألف خفيفة لا تحذف . وقال قطرب أيضا في يا أبت بالفتح ، يكون الأصل : يا أبتًا ، ثم حذف التنوين . وقال أبو جعفر : وهذا الذي لا يجوز ، لأن التنوين لا يحذف لغير علة ، وأيضا فإنما يدخل التنوين في النكرة ، ولا يقال في النكرة : يا أبةً . وفي الفتح قول رابع ، كأنه أحسنها : يكون الأصل الكسر ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، كما تبدل من الياء ألف ، فيقال في يا غلامي أقبل : يا غلامًا أقبل . وزعم أبو إسحاق أنه لا يجوز : يا أبة . بالضم . قال أبو جعفر : ذلك عندي لا يمتنع . كما أجاز سيبويه الفتح تشبيها بهاء التأنيث ، كما يجوز الضم تشبيها بها أيضا . .

وقال الكوفيون : (آية) (فَعَلة بفتح العين) ، وأصلها : (أَيَيَة) ، فقلبت (الياء الأولى ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو شاذ في الاعلال ؛ إذ كان الأصل أنْ تعل (الياء الثانية) ، و(تصحح الأولى) ، فيقال : أياة .

وقال بعض الكوفيون : آية : (فَعِلَة) ، وأصلها : أَيِيَة ، فقلبت (الياء الأولى ألفا) لانكسارها وتحرك ما قبلها ، وكانت (الأولى) أولى بالعلة من الثانية لثقل الكسرة عليها ، وهذا قول صالح جار على الأصول .

وقال ابن الأنباري : (آية) وزنها : (فاعلة) ، وأصلها : آيِيَة ، فأسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة على الياء ، وأدغموها في الثانية ، فصارت آيّة مثل لفظ دابّة ووزنها ، ثم خففوا (الياء) كما قالوا : كينونة بتخفيف الياء ساكنة ، وأصلها : كينونة ، ثم خففوا فحذفوا (الياء الأولى) المتحركة استثقالا (للياء المشددة) مع طول الكلمة .

وهذا قول بعيد من القياس ؛ إذ ليس في : (آية) طول يجب الحذف معه كما في كينونة .

قوله : [٦] ﴿ كَمَا أَنْشَأَهَا ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (إتماما كما أنشأها) .

قوله : [٩] ﴿ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ أَرْضًا ﴾ : ظرف ، وذكر النحاس أنه غير مبهم ، وكان حق الفعل أنْ لا يتعدى إليه إلا بحرف ، لكن حذف الحرف ، كما قال الشاعر[1] [الكامل] :

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وفي قوله نظر .

قوله : [١١] ﴿ لا تَأْمَنَّا ﴾ ، أصله : (تأمننا) ، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية ، وبقي الإشمام يدل على ضمة النون الأولى .

و الإشمام : هو ضمك شفتيك من غير صوت يسمع ، فهو بعد الإدغام ، وقبل فتحة النون الثانية . وابن كيسان : يسمي الإشمام : الإشارة ، ويسمي الرَّوم : إشماما .

والروم : صوت ضعيف يسمع خفيا ، يكون في المرفوع والمخفوض والمنصوب الذي لا تنوين فيه . والإشمام لا يكون إلا في المرفوع .

---

(١) البيت لساعدة الهذلي ، وهو ساعدة بن جؤية بن كعب بن كاهل من سعد هذيل ، شاعر من مخضرمي الجاهلي والإسلام ، أسلم وليست له صحبة .

قوله : [١٢] ﴿ نَرْتَعْ ﴾ : من (كسر العين) من القراء جعله من : (رعى) فحذف (الياء على الجزم) ، فهو يفتعل ، و(التاء زائدة) من رعي الغنم . وقيل : هو من قولهم : رعاك الله ، أي : حرسك الله ، فمعناه على هذا : نتحارس . ومن قرأه : (بإسكان العين) أسكنها للجزم ، وجعله من : رتع ، فهو : يفعل ، والتاء أصلية .

قوله : [١٣] ﴿ أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ ، و﴿ أَنْ يَأْكُلَهُ ﴾ : (أَنْ) الأولى في موضع رفع بـ (يحزنني) ، و(أَنْ) الثانية في موضع نصب بـ (أخاف) .

قوله : [١٦] ﴿ عِشَاءً ﴾ : نصب على الظرف ، وهو في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَجَاءُوا ﴾ .

قوله : [١٧] ﴿ وَلَوْ كُنَّا ﴾ ، قال المبرد : (لو) بمعنى : (إنْ) .

قوله : [١٨] ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ، أي : ذي كذب .

قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (فأمري صبر جميل ، أو فشأني صبر جميل) . وقال قطرب : تقديره : (فصبري صبر) ، و(جميل) نعت (للصبر) ، ويجوز النصب ، ولم يقرأ به على المصدر على تقدير : (فأنا أصبر صبرا) والرفع الاختيار فيه ؛ لأنه ليس بأمر ، ولو كان أمرا لكان الاختيار فيه النصب .

قوله : [١٩] ﴿ يَا بُشْرَى ﴾[1] : قرأه ابن أبي إسحاق وغيره : (بياء مشددة من غير ألف) ، وعلة ذلك : أَنْ ياء الإضافة حقها أَنْ ينكسر ما قبلها ، فلما لم يمكن ذلك في الألف

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ قَرَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ ﴿ بُشْرَى ﴾ جَعَلُوهُ اسْمَ رَجُلٍ .
قَالَ أَبُو عُبَيْدَ الإِخْتِيَارُ : ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ رَجُلٍ .
وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْبِشَارَةِ ، وَرَدَّهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، فَقَالَ : إِذَا جَعَلْتَهُ مِنَ الْبِشَارَةِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ تُضِيفَهُ إِلَى نَفْسِكَ كَمَا تَقُولُ : ﴿ يَا وَيْلَتَى ءَأَلِدُ ﴾ . قَالَ أَبُو عَبْدُ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : أَصَابَ أَبُو عُبَيْدَ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : يَا عَجَبًا لِهَذَا الْأَمْرِ وَيَا عَجَبِي ، وَيَا حَسْرَتَا وَيَا حَسْرَتِي ، كُلُّ ذَلِكَ صَوَابٌ ، غَيْرَ أَنَّ حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيَّ يُمِيلَانِ ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ الرَّاءَ وَالْيَاءَ ، وَإِنَّمَا الْمُمَالُ فِي الْحَقِيقَةِ الْأَلِفُ فَقَطْ ، وَإِنَّمَا أَشَرْتُ إِلَى الرَّاءِ بِالْكَسْرَةِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ مُمَالٌ فَقَدْ غَلِطَ .
وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ يَا بُشْرَايَ ﴾ فَأَضَافُوا إِلَى النَّفْسِ ، وَفُتِحَتِ الْيَاءُ عَلَى أَصْلِهَا لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ .
وَقَرَأَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ ﴿ يَا بُشْرَايْ ﴾ و﴿ مَثْوَايْ ﴾ و﴿ مَحْيَايْ ﴾ سَوَاكِنُ ، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، لِأَنَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ أَلِفٌ ، وَهُوَ حَرْفُ لِينٍ . وَفِيهَا قِرَاءَةٌ ثَالِثَةٌ ، قَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ فِيمَا حَدَّثَنِي ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنِ السَّمَّرِيِّ ، عَنِ الْفَرَّاءِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ﴿ يَا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَامٌ ﴾ قَلَبَ الْأَلِفَ يَاءً وَأَدْغَمَ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ وَالتَّشْدِيدُ مِنْ جَلَلِ ذَلِكَ ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ :

قلبت ياء ، فأدغمت في ياء الإضافة ، ومثله : ﴿ هُدَايَ ﴾ [طه :١٢٣] وقد قرأه : (الكوفيون بغير ياء) كأنهم جعلوا : (بشرى) اسما للمنادى ، فيكون في موضع ضم . وقيل : إنه إنما نادى البشرى ، كأنه قال : يا أيتها البشرى هذا زمانك . وعلى هذا المعنى قرأ القراء : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [يس :٣٠] بالتنوين ، كأنه نادي الحسرة .

قوله : ﴿ وَأَسَرُّوهُ ﴾ : (الهاء) ليوسف عليه السلام ، والضمير لإخوته . وقيل : الضمير للتجار . و﴿ بِضَاعَةً ﴾ : نصب على الحال من : يوسف . معناه : مبضوعا .

قوله : [٢٠] ﴿ دَرَاهِمَ ﴾ : في موضع خفض على البدل من (ثمن) .

قوله : [٢٣] ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[1] : هي لفظة مبنية غير مهموزة يجوز فيها (فتح التاء وكسرها وضمها) ، والكسر فيه بعد لاستثقال الكسرة بعد الياء ، ومعناها : الاستجلاب

=

تَرَكُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِسَبِيلِهِمْ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وَهَذِهِ اللُّغَةُ كَثِيرَةٌ فِي طَيِّءٍ ، وَهِيَ لُغَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَيَّ ﴾ .[إعراب القراءات :١/ ٣٠٧]

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ .
وَقَرَأَ نَافِعٌ "هِيتَ لَكَ" بِكَسْرِ الْهَاءِ ، وَابْنُ عَامِرٍ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ يَهْمِزُ بِرِوَايَةِ هِشَامٍ ، وَأَمَّا هِشَامٌ فَإِنَّهُ قَرَأَ بِضَمِّ التَّاءِ وَالْخِلَافُ مِثْلُهُ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "هَيْتَ" وَهِيَ اللُّغَةُ الْفُصْحَى .
وَمَعْنَى "هَيْتَ لَكَ" "هَلُمَّ لَكَ" فَـ "هَيْتَ" و "هَلُمَّ" و "ادْنُهْ" بِمَعْنًى ، قَالَ أَعْرَابِيٌّ يُخَاطِبُ عَلِيَّ بن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

أَبْلِغْ أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا

أَنَّ الْحِجَازَ وَأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا وَإِنَّمَا صَارَ الْفَتْحُ أَجْوَدَ ، لِأَنَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ يَاءٌ كَقَوْلِكَ "كَيْفَ" و "أَيْنَ" و "لَيْتَ" ، وَلَا يُقَالُ : "كَيْفِ" و "أَيْنِ" و "لَيْتِ" ، وَلَوْ قِيلَ لَجَازَ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْسِرُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَتَفْتَحُ وَتَضُمُّ فَالْفَتْحُ نَحْوَ "أَيْنَ" ، و "حَيْثَ" حَكَاهُمَا الْخَلِيلُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَبِالضَّمِّ حَيْثُ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهِ ، وَتَقُولُ : جَيْرِ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا كَمَا تَقُولُ : وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا .
وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بن عَبْدَانَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ قَرَأَ "وَقَالَتْ هَيِتَ لَكَ" بِكَسْرَةِ الْيَاءِ .
وَقَرَأَ يَحْيَى بن وَثَّابٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ : "هِئْتُ" بِكَسْرِ الْهَاءِ وَالْهَمْزَةِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ دُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو أَحْمَدَ ، وَكَانَ لَأْلَاءَ وَكَانَ مَعَ الْقُضَاةِ ثُمَّ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ ، إِنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَمْرٍو ، عَنْ "هِئْتُ لَكَ" قَالَ : نَبَسَى ، أَيْ : بَاطِلٌ ؟ ! ، أُنْظُرْ مِنَ الْخَنْدَقِ إِلَى أَقْصَى حَجَرٍ بِالشَّامِ هَلْ يَقُولُ أَحَدٌ "هِئْتُ" ؟ ! وَلَكِنَّهُ فَعَلْتُ مِنْ تَهَيَّأْتُ لَكَ .
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : "هَا أَنَا لَكَ" فَـ "هَا" تَنْبِيهٌ ، وَرُوِيَ عَنْهُ : "هُيِّئْتُ لَكَ" .

ليوسف إلى نفسها بمعنى : هلم لك ، ومنه قولهم : هيت فلان بفلان ، إذا دعاه . فأما من همزه فإنه جعله من : تهيَّأتُ لك ، وفيه بعد في المعنى ؛ لأنها لم تخبره بحالها أنها تهيأت له ، إنما دعته إلى نفسها .

فأما من (همز وضم التاء) فهو حسن ؛ لأنه جعله من : تهيأت لك ، جعله فعلا اجراه على الإخبار له بحالها بالتاء وهي تاء المتكلم ، ويبعد الهمز مع كسر التاء ؛ لأن يوسف عليه السلام لم يخاطبها ، فيكون (التاء للخطاب لها) ، إنما هي دعته وخاطبته ، فلا يحسن مع الهمز إلا ضم التاء .

ولو كان الخطاب من يوسف لقال : (هيت لي) ، على الإخبار عن نفسه ، وذلك لا يقرأ به .

وأما (فتح الهاء وكسرها) فلغتان : و(لك) في : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ تبيين مثل : سقيا لك .

قوله : ﴿ مَعَاذَ الله ﴾ : نصب على المصدر ، تقول : عاذ به معاذاً ، ومعاذةً ، وعياذاً ، وعياذةً .

قوله : ﴿ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ ، ﴿ رَبِّي ﴾ : في موضع نصب على البدل من الهاء ، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ خبر (إنَّ) ، وإن شئت جعلت (الهاء) للحديث اسم (إنَّ) ، و﴿ رَبِّي ﴾ : في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ : خبره ، والجملة في موضع خبر (إنَّ) .

قوله : ﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ ﴾ : (الهاء) للحديث ، وهي اسم (إنَّ) ، وما بعدها الخبر .

قوله : [٢٤] ﴿ لَوْلا أَنْ رَأَى ﴾ : (أنْ) في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وحكم (لو) أنْ تدخل على الأفعال لما فيها من معنى الشرط ، ولا تجزم بها الأفعال وإن كان فيها معنى الشرط ؛ لأنها لا تغير معنى الماضي إلى الاستقبال كما تفعل حروف الشرط ، ومعناها : امتناع الشيء لامتناع غيره . فإن وقع بعدها الاسم ارتفع على إضمار فعل إلا (إنْ) فإنها يرتفع ما بعدها بالابتداء ؛ لأن الفعل الذي في صلتها يغني عن إضمار فعل قبلها ، فإن زدت معها (لا) زال منها معنى الشرط ووقع بعدها الابتداء ، والخبر مضمر في أكثر

= فَلِذَلِكَ سَبْعُ قِرَاءَاتٍ (هَيْتَ) و(هَيْتُ) و(هِيْتَ) و(هَيِتَ) و(هِئْتُ) و(هَا أَنَا) و(هُيِّتُ) .[إعراب القراءات :١/ ٣٠٩] .

الكلام ، ولا بد لها من جواب مظهر أو مضمر ، ولا يليها إلا الأسماء ، ويصير معناها امتناع الشيء لوجود غيره ، فتقدير الآية : (لولا أنْ رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكان منه كذا وكذا) ، فالخبر والجواب محذوفان . وإن كانت : (لولا) بمعنى : (هلا) وقع بعدها الفعل ، نحو قوله : ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ ﴾ [يونس :٩٨] ، وهو كثير ، ومعناها في هذا الموضع : التحضيض على الشيء ، ولك أنْ تضمر الفعل بعدها ، فتقول : لولا فعلت خيرا ، وإن شئت قلت : لولا خيرا . ونظيرها في هذا المعنى (لوما) ، فهذا تصرف (لو ولولا) فاعرفه ، فإنه مشكل كثير التكرير .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ ﴾ : (الكاف) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (أمر البراهين كذلك) .

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف ، تقديره : (أريناه البراهين رؤية كذلك) .

قوله : [٢٧] ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ : (إنْ) للشرط ، وهي ترد جميع الألفاظ الماضية إلى معنى الاستقبال إلا كان لقوة كان وكثرة تصرفها ، وذلك أنها يعبر بها عن جميع الأفعال .

قوله : [٣١] ﴿ حَاشَ لله ﴾ ، الأصل في : (حاش) أنْ تكون بالألف ، لكن وقعت في المصحف بغير ألف ؛ (اكتفاءً بالفتحة من الألف) ، كما حذفت النون في : لم يك . و(حاشى) فعل ماض على فاعل ، مأخوذ من الحشا ، وهو الناحية ، كما قال الهذلي[1] [الطويل] :

بِأَيِّ الحَشا أَمسى الخَليطُ المُبايِنُ

أي : بأي ناحية صار الخليط . ولا يحسن أنْ يكون حرفا عند أهل النظر ، وأجاز ذلك سيبويه ، ومنعه الكوفيون ؛ لأنه لو كان حرف جر ما دخل على حرف جر ؛ لأن الحروف لا يحذف منها إلا إذا كان فيها تضعيف ، نحو : لعل وعلّ .

ومعنى : ﴿ حَاشَ لله ﴾ بعد يوسف عن هذا الذي رُمي به لله ، أي : لخوفه الله ومراقبته له .

وقال المبرد : تكون : (حاشى) حرفا ، وتكون فعلا ، واستدل على أنها تكون فعلا بقول النابغة : [البسيط]

---

(١) البيت لمعطل الهذلي أحد بني رهم بن هذيل ، شاعر جاهلي مخضرم تطرق في شعره إلى الرثاء والغزل والفخر .

وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ

فـ (من أحد) في موضع نصب بـ (أحاشي) . وقال غيره : (حاشى) حرف ، وأحاشي فعل أخذ من الحرف وبُني من حروفه ، كما قالوا : لا اله إلا الله ، ثم اشتق من حروف هذه الجملة فعل ، قالوا : هلَّلَ الرجل ، ومثله قولهم : بَسْمَلَ فلان إذا قال : بسم الله ، وحَوْقَلَ إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو كثير .

وقال الزجاج : معنى : ﴿ حَاشَ لله ﴾ : براءة لله تعالى ، فمعناه : قد تنحى يوسف من هذا الذي رمي به .

وحكى أهل اللغة : حشا لله ، بحذف (الألف الأولى) ، وهي لغة . والنصب بـ (حاشى) عند المبرد في الاستثناء أحسن ؛ لأنها فعل في أكثر أحوالها . وسيبويه يرى الخفض بها ؛ لأنها حرف جر .

قوله : [٣٥] ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾ : فاعل ﴿ بَدَا ﴾ عند سيبويه محذوف قام مقامه : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ .

وقال المبرد : فاعله المصدر الذي دل عليه : ﴿ بَدَا ﴾ . وقيل : الفاعل محذوف لم يعوض عنه شيء ، تقديره : (ثم بدا لهم رأي) .

قوله : [٣٨] ﴿ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِالله مِنْ شَيْءٍ ﴾ : (أَنْ) اسم كان ، و(لَنا) خبر كان ، و﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ : في موضع نصب مفعول : ﴿ نُشْرِكَ ﴾ ، و(مِنْ) زائدة تؤكد النفي .

قوله : ﴿ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ ، أصل : (سمَّى) أنْ يتعدى إلى مفعولين يجوز حذف أحدهما ، فالثاني هنا محذوف ، تقديره : (سميتموها آلهة) ، و﴿ أَنْتُمْ ﴾ توكيد (للتاء) في : ﴿ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ ليحسن العطف عليها .

قوله : [٤١] ﴿ فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾[1] : سقى وأسقى لغتان . وقيل : (سقى) معناه : ناول الماء ، وأسقى : جعل له سقيا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾ [المرسلات :٢٧] ، أي : جعلنا لكم ذلك .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾ حكى بعض أهل اللغة : أن سقاه ، وأسقاه لغتان بمعنى واحد .
كما قال :

سقى قومي بني مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال

قوله : [٤٣] ﴿ سِمَانٍ ﴾ : الخفض على النعت (للبقرات) ، وكذلك : ﴿ خُضْرٍ ﴾ خفضت على النعت لـ (سنبلات) . ويجوز النصب في : ﴿ سِمَانٍ ﴾ وفي : ﴿ خُضْرٍ ﴾ على النعت لـ (سبع) ، كما قال تعالى : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ [الملك :٣] على النعت لـ (سبع) ، ويجوز خفض (طباق) على النعت لـ (سموات) ، ولكن لا يقرأ إلا بما صحت روايته ووافق خط المصحف .

قوله : [٤٧] ﴿ دَأَبًا ﴾[1] : نصب على المصدر ؛ لأن معنى : ﴿ تَزْرَعُونَ ﴾ يدل على تدأبون .

قال أبو حاتم : من (فتح الهمزة) في : ﴿ دَأَبًا ﴾ وهي قراءة حفص عن عاصم جعله : مصدر (دَئِبَ) . ومن أسكن جعله : مصدر (دأبت) . وفتح الهمزة في الفعل هو المشهور عند أهل اللغة . والفتح والإسكان في المصدر لغتان ، كقولهم : النَهْر والنَهَر ، والسَمْع والسَمَع . وقيل : إنما حرك وأسكن لأجل حرف الحلق .

قوله : [٦٤] (خَيْرٌ حِفْظاً) : انتصب (حفظا) على البيان ؛ لأنهم نسبوا إلى أنفسهم حفظ أخي يوسف ، فقالوا : [٦٣] ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، فرد عليهم يعقوب ذلك ، فقال : الله تعالى خير حفظا من حفظكم .

فأما من قرأه : ﴿ حَافِظًا ﴾ فنصبه على الحال عند النحاس ، (حال) من الله جل ذكره على أنَّ يعقوب رد لفظهم بعينه ؛ إذ قالوا : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ، فأخبرهم أنَّ الله هو الحافظ ، فجرى اللفظان على سياق واحد . والإضافة في هذه القراءة جائزة ، تقول : الله خير حافظ ، كما قال : [٦٤] ﴿ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ . ولا يجوز الإضافة في القراءة الأولى ، لا تقول : الله خيرُ حِفْظٍ ؛ لأن الله تعالى ليس هو الحفظ وهو تعالى الحافظ .

=

قال الأصمعي : أنا أتهم هذا البيت من شعر لبيد ، وأتوهم أنه مصنوع ، لأنه جاء بلغتين في بيت . قال أبو جعفر : الذي عليه أكثر أهل اللغة ، أن معنى سقاه : ناوله ، فشرب أو صب الماء في حلقه . ومعنى أسقاه : جعل له سُقْيًا . قال جل وعز : ﴿ وأسقيناكم ماءً فراتًا ﴾ .

(١) قال أبو حيان : قرأ حفص : دأباً بفتح الهمزة ، والجمهور بإسكانها ، وهما مصدران لدأب ، وانتصابه بفعل محذوف من لفظه أي : تدابون دأباً ، فهو منصوب على المصدر . وعند المبر بتزرعون بمعنى تدأبون ، وهي عنده مثل قعد القرفصاء . وقيل : مصدر في موضع الحال أي : دائبين ، أو ذوي دأب حالاً من ضمير تزرعون . وما في قوله : فما حصد ثم شرطية أو موصولة ، بذروه في سنبله .

وقال بعض أهل النظر : إنَّ ﴿ حَافِظًا ﴾ لا ينتصب على الحال ؛ لأن (أفعل) لا بد لها من بيان .

ولو جاز نصبه على الحال لجاز حذفه ، ولو حذف لنقص بيان الكلام ، ولصار اللفظ : والله خير ، فلا يدرى معنى الخير في أي نوع هو . وجواز الإضافة يدل على أنه ليس بحال . ونصبه على البيان أحسن كنصب حفظ ، وهو قول الزجاج وغيره .

قوله : [٦٥] ﴿ مَا نَبْغِي ﴾ : (ما) في موضع نصب بـ (نبغي) وهي استفهام ، ويجوز أَنْ يكون نفياً فيحسن الوقف على : (نبغي) ، ولا يحسن في الاستفهام الوقف على : (نبغي) ؛ لأن الجملة التي بعده في موضع الحال .

قوله : [٧٥] ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾[1] ، (جَزَاؤُهُ الأول) : مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (قال إخوة يوسف جزاء السارق عندنا كجزائه عندكم) .

وقيل التقدير : (جزاء السرق عندنا كجزائه عندكم) . فـ (الهاء) تعود على : السارق ، أو على السرق ، ثم ارتفعت (مَنْ) بالابتداء ، وهي بمعنى الذي أو للشرط .

قوله : ﴿ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خبر (مَنْ) ، و(الفاء) جواب الشرط أو جواب للإبهام الذي في : (الذي) ، و(الهاء) في : ﴿ فَهُوَ ﴾ تعود على الاستبعاد ، و(الهاء) في : جزائه الأخير تعود على : السارق أو على السَّرَق .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ وهذا مشكل من النحو ، وفيه ثلاثة أقوال : منها : أن يكون (جزاؤه) مبتدأ ، وخبره محذوفا ، والتقدير : جزاؤه عندنا كجزائه عندكم ، أن يستعبد من يسرق . ويقال : إن هذا الحكم كان في شريعة يعقوب صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا في أول الإسلام ، حتى نسخه الله جل وعز بالقطع . والقول الثاني : أن يكون (جزاؤه) مبتدأ و(من وجد) مبتدأ ثانيا ، (فهو جزاؤه) خبر الثاني ، والجملة خبر الأول ، و(من) شرط ، وإن شئت بمعنى : الذي ، والذي يعود على المبتدأ الأول (جزاؤه) الثاني ، والتقدير : (فهو) هو ، ثم أظهر الضمير . وأنشد سيبويه :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئٌ معن ولا متيسر

إلا أنه في الآية أحسن ، لأنه لو أضمر فيها ، لأشكل المعنى ، فكان الإظهار أحسن لهذا . والقول الثالث : أن يكون (جزاؤه) مبتدأ ، و(من وجد في رحله) كناية عن رحله وخبره ، والتقدير : جزاؤه استعباد من وجد في رحله . فهو كناية عن الاستعباد ، وهي في الجملة معنى التوكيد . كما تقول : جزاء من سرق القطع ، فهو جزاؤه ، وفهذا جزاؤه . ﴿ كذلك ﴾ الكاف في موضع نصب . أي : نجزي الظالمين جزاءً كذلك .

وقيل : إنَّ ﴿ جَزَاؤُهُ ﴾ الأول ابتداء ، و(مَنْ) : خبره على تقدير حذف مضاف ، تقديره : قال إخوة يوسف جزاء السرق استبعاد من وجد في رحله فهو جزاؤه ، أي : فالاستبعاد جزاء السرق ، والهاءات تعود على السرق لا غير في هذا القول . وقيل : إنَّ ﴿ جَزَاؤُهُ ﴾ الأول مبتدأ ، و(مَنْ) ابتداء ثان ، وهي شرط أو بمعنى : الذي ، و﴿ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ : خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر عن الأول ، و﴿ جَزَاؤُهُ ﴾ الثاني يعود على الابتداء الأول ؛ لأنه موضوع موضع المضمر ، كأنك قلت : فهو هو .

قوله : [٨٠] ﴿ اسْتَيْأَسُوا ﴾ ، ﴿ لا يَيْأَسُ ﴾ : هو كله من : يئس ييأس . فأما ما رواه البزي عن ابن كثير من تأخير (الياء بعد ألف) فهو على القلب ، (قدم الهمزة قبل الياء) فصارت : (يأيس) ، ثم خفف الهمزة فأبدل منها ألفا .

قوله : [٩٠] ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيِصْبِرْ ﴾ : (مَنْ) شرط رفع بالابتداء ، و﴿ فَإِنَّ اللهَ ﴾ وما بعده الخبر ، والجملة خبر (إنَّ الأولى) ، و(الهاء) للحديث ، و﴿ وَيِصْبِرِ ﴾ عطف على : ﴿ يَتَّقِ ﴾ .

فأما ما رواه قنبل عن ابن كثير ، أنه قرأ : ﴿ يتقي ﴾ : (بياء) ، فإن مجازه أنه جعل (مَنْ) بمعنى : الذي ، فرفع (يتقي) ؛ لأنه صلة لـ (من) ، وعطف ﴿ وَيِصْبِرْ ﴾ على معنى الكلام ؛ لأن (مَنْ) وإن كانت بمعنى : الذي ، ففيها معنى الشرط ؛ ولذلك تدخل (الفاء) في خبرها في أكثر المواضع ، فلما كان فيها معنى الشرط عطف ﴿ وَيِصْبِرْ ﴾ على ذلك المعنى فجزمه ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ ، فجزم : ﴿ وَأَكُنْ ﴾ حمله على معنى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ؛ لأنه بمعنى : أصدَّقْ مجزوما ؛ لأنه جواب التمني . وقد قيل : إنَّ (مَن) في هذه القراءة للشرط ، و(الضمة مقدرة في الياء) من : يتقي ، حذفت للجزم ، كما قال[1] [الوافر] :

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأَنبـــــاءُ تَنمي

وفي هذا ضعف ؛ لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر .

وقد قيل : إنَّ (مَنْ) بمعنى : الذي ، و﴿ وَيِصْبِرْ ﴾ مرفوع على العطف على : (يتقي) ، لكن حذفت الضمة استخفافا ، وفيه بعد أيضا .

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم ت ٣٩ق هـ ، وهو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب أبو الأسود من بني تغلب ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى .

وقد حكى الأخفش : أنه سمع من العرب : (رُسْلنا) بإسكان اللام تخفيفا . وإثبات (الياء) في : (يتقي) مع جزم : (يصبرْ) ليس بالقوي على أي وجه تأولته .

قوله : [٧٥] ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي ﴾ : (الكاف) في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف ، أي : جزاء كذلك نجزي الظالمين .

قوله : [٧٦] ﴿ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، أي : إلا بأن يشاء الله .

قوله : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾ : قرأه الكوفيون بتنوين : ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ فيكون في موضع نصب بـ (نرفع) ، وحرف الجر محذوف مع درجات ، تقديره : (نرفع من نشاء إلى درجات) . ومن لم ينون (درجات) نصبها بـ (نرفع) وأضافها إلى : (مَنْ) .

قوله : [٧٧] ﴿ فَقَدْ سَرَقَ ﴾ : (سرق) فعل ماضي محكي ، تقديره : فقد قيل سرق أخ له ؛ إذ لا يجوز أنْ يقطعوا بالسرق على يوسف ؛ لأن أنبياء الله أجل من ذلك ، وإنما حكوا أمرا قد قيل ، ولم يقطعوا بذلك .

قوله : ﴿ مَكَانًا ﴾ : نصب على البيان .

قوله : [٧٩] ﴿ أَنْ نَأْخُذَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، أي : أعوذ بالله معاذا من أنْ نأخذ .

قوله : [٨٠] ﴿ نَجِيًّا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ خَلَصُوا ﴾ وهو واحد يؤدي عن معنى الجمع .

قوله : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[1] : يجوز أنْ تكون (ما) زائدة ، وتكون (مِنْ) متعلقة بـ (فرطتم) ، تقديره : (وفرطتم من قبل في يوسف) ، وفيه بعد للتفريق بين حرف العطف والمعطوف عليه .

و ﴿ قَبْلُ ﴾ : مبنية لحذف ما أضيف إليه ، تقديره : (ومن قبل هذا الوقت فرطتم في يوسف) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ومن قبل ما فرطتم في يوسف ﴾ (ما) زائدة ، لا موضع لها من الإعراب . وقيل : هي في موضع رفع على الابتداء ، وبمعنى : وقع تفريطكم في يوسف عليه السلام . وقيل : موضعه نصب عطف على (أَنَّ) . والمعنى : ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقا من الله ، وتعلموا تفريطكم في يوسف عليه السلام .

فإن جعلت : (ما والفعل) مصدرا ، لم تتعلق (مِنْ) بـ (فرطتم) ؛ لأنك تقدم الصلة على الموصول ، لكن تتعلق بالاستقرار ؛ لأن المصدر مرفوع بالابتداء وما قبله خبره ، وفيه نظر .

ويجوز أَنْ تكون (مِنْ) متعلقة بـ (تعلموا) في قوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا ﴾ ، فيكون : ﴿ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾ : مصدرا في موضع نصب على العطف على (أَنْ) ، والعامل : ﴿ تَعْلَمُوا ﴾ ، وفيه قبح للتفريق بين حرف العطف والمعطوف بـ ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، وهو حسن عند الكوفيين ، وقبيح عند البصريين .

قوله : [٩٢] ﴿ قَالَ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾[1] ، لا يجوز أَنْ يكون العامل في : (اليوم) ﴿ لا تَثْرِيبَ ﴾ ؛ لأنه يصير من تمامه ، وقد بني (تثريب) على الفتح ، ولا يجوز بناء الاسم قبل تمامه ، لكن تنصب (اليوم) على الظرف ، وتجعله خبرا لـ (تثريب) ، و﴿ عَلَيْكُم ﴾ : صفة لـ (تثريب) ، و(على) متعلقة بمضمر هو صفة لـ (تثريب) في الأصل ، تقديره : (لا تثريب ثابت عليكم اليوم) ، فتنصب اليوم على الاستقرار .

---

(١) قال أبو حيان : و﴿ لا تثريب ﴾ : لا لوم ولا عقوبة . وتثريب اسم لا ، وعليكم الخبر ، واليوم منصوب بالعامل في الخبر أي : لا تثريب مستقر عليكم اليوم . وقال الزمخشري : (فإن قلت) : بم تعلق اليوم؟ (قلت) : بالتثريب ، أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار ، أو بيغفر . والمعنى : لا أثربكم اليوم ، وهذا اليوم الذي هو مظنة التثريب فما ظنكم بغيره من الأيام . ثم ابتدأ فقال : يغفر الله لكم ، قد عالهم بمغفرة ما فرط منهم . يقال : غفر الله لك ، ويغفر الله لك على لفظ الماضي والمضارع جميعاً ، ومنه قول المشمت : يهديكم الله ويصلح بالكم . أو اليوم يغفر الله لكم بشارة بعاجل الغفران ، لما تجدد يومئذ من توبتهم وندمهم على خطيئتهم انتهى . أما قوله : إن اليوم يتعلق بالتثريب ، فهذا لا يجوز ، لأنّ التثريب مصدر ، وقد فصل بينه وبين معموله بقوله : عليكم . إما أن يكون خبراً ، أو صفة لتثريب ، ولا يجوز الفصل بينهما ، لأنّ معمول المصدر من تمامه . وأيضاً لو كان اليوم متعلقاً بتثريب لم يجز بناؤه ، وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف ، وهو الذي يسمى المطول ، ويسمى الممطول ، فكان يكون معرباً منوناً . وأما تقديره الثاني فتقدير حسن ، ولذلك وقف على قوله اليوم أكثر القراء . وابتدأوا بيغفر الله لكم على جهة الدعاء ، وهو تأويل ابن إسحاق والطبري . وأما تقديره الثالث وهو أن يكون اليوم متعلقاً بيغفر فمقول ، وقد وقف بعض القراء على عليكم ، وابتدأ اليوم يغفر الله لكم .

وأجاز الحوفي أن يكون عليكم في موضع الصفات لتثريب ، ويكون الخبر اليوم ، وهو وجه حسن . وقيل : عليكم بيان كلك في قولهم : سقياً لك ، فيتعلق بمحذوف . ونصوا على أنه لا يجوز أن يتعلق عليكم بتثريب ، لأنه كان يعرب ، فيكون منوناً لأنه يصير من باب المشبه بالمضاف . ولو قيل : إن الخبر محذوف ، وعليكم متعلق بمحذوف يدل عليه تثريب ، وذلك المحذوف هو العامل في اليوم وتقديره : لا تثريب عليكم اليوم ، كما قدروا في : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ .

ويجوز أنْ تنصب (اليوم) بـ (عليكم) ، وتضمر خبرا لـ (تثريب) ؛ لأن (عليكم) وما عملت فيه صفة لـ (تثريب) . ويجوز أنْ تجعل : ﴿ عَلَيْكُم ﴾ خبر : (تثريب) ، وتنصب : (اليوم) بـ (عليكم) ، والناصب (لليوم) في الأصل هو المحذوف الذي تعلقت به على .

قوله : [٩٦] ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [١٠٠] ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ : حال من المضمر في : ﴿ وَخَرُّوا ﴾ ، وهي حال مقدرة .

قوله : [١٠٧] ﴿ بَغْتَةً ﴾ : حال ، وأصله المصدر .

قوله : [١٠٩] ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ : هذا الكلام فيه حذف مضاف ، تقديره : (ولدار الحال الآخرة) . وقد قال الفراء : إنَّ هذا من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن الدار هي الآخرة . وقيل : إنه من إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأن الدار وصفت بالآخرة ، كما قال في موضع آخر : ﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ ﴾ [الأنعام :٣٢] على الصفة .

قوله : [١١١] ﴿ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ ﴾ : انتصب (تصديق) على خبر كان مضمرة ، تقديره : (ولكن كان ذلك تصديق) . ويجوز الرفع على تقدير : (ولكن هو تصديق) ، ولم يقرأ به أحد .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الرعد

قوله تعالى : [١] ﴿ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ : (الذي) : في موضع رفع على العطف على : (آيات ، أو على إضمار : هو) . و﴿ الْحَقُّ ﴾ نعت (للذي) . ويجوز أنْ يكون (الذي) في موضع خفض على العطف على : ﴿ الْكِتَابِ ﴾ ، ويكون ﴿ الْحَقُّ ﴾ رفعا على إضمار مبتدأ .

قوله : [٢] ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾[1] : يجوز أنْ يكون : ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ في موضع خفض على النعت لـ (عمد) ، ويكون المعنى : أنْ ثم عمدا ولكن لا يرى . ويجوز أنْ يكون : ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ : لا موضع له من الإعراب على معنى : وأنتم ترونها ، فلا يكون أيضا ثم عمد ، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على الحال من : (السموات) ، والمعنى : أنه ليس ثم عمد البتة .

قوله : [٥] ﴿ أَئِذَا كُنَّا ﴾ : العامل في (إذا) : (فعل محذوف) دل عليه معنى الكلام ، تقديره : (أنبعث إذا) . ومن قرأه على لفظ الخبر ، كان تقديره : (لا نبعث إذا كنا) ؛ لأنهم أنكروا البعث ، فدل إنكارهم على هذا الحذف . ولا يجوز أنْ يعمل : ﴿ كُنَّا ﴾ في : (إذا) ؛ لأن القوم لم ينكروا كونهم ترابا ، إنما أنكروا البعث بعد كونهم ترابا ، فلا بد من إضمار فعل يعمل في (إذا) به يتم المعنى . وقيل : لا يعمل ﴿ كُنَّا ﴾ في : (إذا) ؛ لأن (إذا) مضافة إلى (كنا) ، والمضاف لا يعمل في المضاف إليه . ولا يجوز أنْ يعمل في : (إذا) ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ [الإسراء :٤٩] ؛ لأن ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها .

قوله : [٧] ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ، ﴿ هَادٍ ﴾ : ابتداء ، وما قبله خبره ، وهو : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ ﴾ ، و(اللام) متعلقة بالاستقرار أو الثبات . ويجوز أنْ يكون : ﴿ هَادٍ ﴾ عطف على : ﴿ مُنْذِرٌ ﴾ ، فتكون (اللام) متعلقة بمنذر أو بهاد ، تقديره : (فإنما أنت منذر ، أو هاد لكل قوم) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ بغير عمد ترونها ﴾ يكون : (ترونها) في موضع نصب على الحال . أي : رفع السموات مرئية بغير عمد . ويجوز أن يكون مستأنفا . أي : رفع السموات بغير عمد . ثم قال : أنتم ترونها . ويجوز أن يكون (ترونها) في موضع خفض . أي : بغير عمد مرئية . أي : لو كانت بعمد لرأيتموها ، لكثافة العمد .

قوله : [٨] ﴿ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ ﴾ ، إنَّ جعلت (ما) بمعنى : الذي ، كانت في موضع نصب بـ(يعلم) ، و(الهاء) محذوفة من : (تحمل) ، تقديره : (تحمله) . وإن جعلت (ما) استفهاما كانت في موضع رفع بالابتداء ، و(تحمل) خبره ، وتقدر (هاء) محذوفة ، والجملة في موضع نصب بـ (يعلم) ، وفيه بعد ؛ لحذف (الهاء) من الخبر ، وأكثر ما يجوز في الشعر ، والأحسن أنْ تكون (ما) في موضع نصب بـ (تحمل) ، وهي استفهام .

قوله : [١٠] ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ ﴾[1] ، (مَنْ) : رفع بالابتداء ، و﴿ سَوَاءٌ ﴾ : خبر مقدم ، والتقدير : (ذو سواء منكم من أسر) . ويجوز أنْ يكون : ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بمعنى : مستو ، فلا يحتاج إلى تقدير حذف (ذو) .

قوله : [١٢] ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ : مصدران .

قوله : [١٧] ﴿ زَبَدٌ مِثْلُهُ ﴾ : ابتداء وخبر . وقال الكسائي : ﴿ زَبَدٌ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ مِثْلُهُ ﴾ : نعته ، والخبر : ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ ﴾ الجملة . وقيل : خبر ﴿ زَبَدٌ ﴾ قوله : ﴿ فِي النَّارِ ﴾ .

قوله : ﴿ جُفَاءً ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ فَيَذْهَبُ ﴾ ، وهو ضمير الزبد .

قوله : [٢٣] ﴿ وَمَنْ صَلَحَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب مفعول معه ، أو في موضع رفع على العطف على : [٢٢] ﴿ أُولَئِكَ ﴾ ، أو على العطف على المضمر المرفوع في : ﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ، وحسن العطف على المضمر المرفوع بغير تأكيد لأجل ضمير المنصوب الذي حال بينهما ، فقام مقام التأكيد .

قوله : [٢٩] ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ : ابتداء ، و﴿ طُوبَى ﴾ : ابتداء ثان ، و﴿ لَهُمْ ﴾ : خبر (طوبى) ، والجملة خبر عن : (الذين) . ويجوز : أنْ يكون (الذين) في موضع نصب على البدل من [٢٨] ﴿ مَنْ ﴾ ، أو على إضمار أعني . ويجوز أنْ يكون :

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ ﴾ مرفوع ينوى به التأخير . قال أبو إسحاق : والتقدير : ذو سواء . كما يقال : رجلٌ عدلٌ . وقيل : سواء بمعنى : مُستَوٍ ، وهو مرفوع بالابتداء . قال أبو إسحاق : ولا يجوز عند سيبويه هذا ، لأنه لا يُبتدأ بنكرة . قال أبو جعفر : والمعنى : أنه يستوي عند الله جل وعز هؤلاء ، وعلمه بهم واحد .

وقال حسان :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

أي : بمنزلته عند الله جل وعز .

﴿ طُوبَى ﴾ في موضع نصب على إضمار : جعل لهم طوبى ، وتنصب : ﴿ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ ، ولم يقرأ به أحد .

قوله : [٣٥] ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ : (مثل) : ابتداء ، والخبر محذوف عند سيبويه ، تقديره : (وفيما يتلى عليكم مثل الجنة ، أو فيما يقص عليكم مثل الجنة .

وقال الفراء : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ : الخبر تقديره : حذف (مثل) وزيادتها ، وإن الخبر إنما هو عما أضيف إليه (مثل) لا عن (مثل) بعينه ، فهو ملغى ، والخبر عما بعده . وكأنه قال : الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ، كما يقال : حلية فلان أسمر ، على تقدير حذف الحلية .

قوله : [٤٣] ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ : انتصب ﴿ شَهِيدًا ﴾ على البيان ، و﴿ بالله ﴾ : في موضع رفع .

قوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴾ ، (مَنْ) : في موضع رفع عطف على موضع ﴿ بِاللهِ ﴾ ، أو في موضع خفض على العطف على اللفظ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة إبراهيم عليه السلام

قوله تعالى : [١] ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ، ﴿ كِتَابٌ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ، أي : هذا كتاب . و﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ : في موضع النعت (للكتاب) .

قوله : [٣] ﴿ عِوَجًا ﴾ : مصدر في موضع الحال . وقال علي بن سليمان : هو مفعول بـ (يبغون) ، واللام (محذوفة من المفعول الأول) ، تقديره : (ويبغون لها عوجا) .

قوله : [٤] ﴿ فَيُضِلُّ اللهُ ﴾[1] ، رفع ﴿ فَيُضِلُّ ﴾ لأنه مستأنف ، ويبعد عطفه على ما قبله ؛ لأنه يصير المعنى : أَنْ الرسول إنما أرسله الله ليضل ، والرسول لم يرسل للضلال ، إنما أرسل للبيان . وقد أجاز الزجاج : (نصبه) على أَنْ تحمله على مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص :٨] ؛ لأنه لما آل أمرهم إلى الضلال مع بيان الرسول لهم صار كأنه إنما أرسل لذلك .

قوله : [٥] ﴿ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب ، تقديره : (بأن أخرج) . وقيل : هي لا موضع لها من الإعراب بمعنى أي التي تكون للتفسير .

قوله : [٦] ﴿ وَيُذَبِّحُونَ ﴾ : إنما زيدت (بالواو) لتدل على أَنْ الثاني غير الأول ، وحذف (الواو) في غير هذا الموضع إنما هو على البدل ، فالثاني بعض الأول .

قوله : [١١] ﴿ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع لأنها اسم كان ، و﴿ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ : الخبر . ويجوز أَنْ يكون ﴿ لَنَا ﴾ : الخبر ، والأول أحسن .

قوله : [١٢] ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف الجار ، تقديره : (وما لنا في أَنْ لا نتوكل علَى الله) . و(ما) : استفهام في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ لَنَا ﴾ : الخبر ، وما بعد ﴿ لَنَا ﴾ في موضع الحال ، كما تقول : مالك قائما ، ومالك في أَنْ لا تقوم .

قوله : [١٧] ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ ﴾ ، أي : من قدامه .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فيضل الله من يشاء ﴾ مستأنف ، وعند أكثر النحويين لا يجوز عطفه على ما قبله . ونظيره : ﴿ لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ﴾ . وأنشد النحويون :

يريد أن يعربه فيعجمه

قال أبو إسحاق : يجوز النصب ﴿ فيضل الله من يشاء ﴾ على أن يكون مثل : ﴿ ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾ أي : صار أمرهم إلى هذا .

وقيل : تقديره : (ومن وراء ما يعذب به عذاب غليظ) ، فـ (الهاء) على القول الأول : تعود على الكافر ، وفي القول الثاني : تعود على العذاب .

قوله : [١٨] ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، ﴿ مَثَلُ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره عند سيبويه : (وفيما يقص عليكم مثل الذين كفروا) . وقال الكسائي : ﴿ كَرَمَادٍ ﴾ : الخبر ، على حذف مضاف ، تقديره : (مثل أعمال الذين كفروا مثل رماد هذه صفته) . وقيل : ﴿ أَعْمَالُهُمْ ﴾ بدل من : ﴿ مَثَلُ ﴾ ، و﴿ كَرَمَادٍ ﴾ الخبر . وقيل : ﴿ أَعْمَالُهُمْ ﴾ : ابتداء ثان ، و﴿ كَرَمَادٍ ﴾ : خبره ، والجملة خبر عن : ﴿ مَثَلُ ﴾ . ولو كان في الكلام لحسن خفض (الأعمال) على (البدل من الذين) ، وهو بدل الاشتمال . وقيل : هو محمول على المعنى ؛ لأن (الذين) هم المخبر عنهم ، فالقصد إلى (الذين) ، و﴿ مَثَلُ ﴾ مقحم ، والتقدير : (الذين كفروا أعمالهم كرماد) . فـ (الذين) : مبتدأ ، و(أعمالهم) : ابتداء ثان ، و(كرماد) خبره ، والجملة خبر عن (الذين) . وإن شئت جعلت : (أعمالهم) رفعا عن البدل من (الذين) على المعنى ، و(كرماد) : خبر (الذين) ، تقديره : (أعمال الذين كفروا كرماد هذه صفته) .

قوله : ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ ، أي : عاصف ريحه ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، ثم تحذف الأب إذا علم المعنى ، وقيل تقديره : في يوم ذي عصوف .

قوله : [٢١] ﴿ أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ : إذا وقعت (ألف الاستفهام) مع التسوية على ماض دخلت : (أم) بعدها على ماض ، أو على مستقبل ، أو على جملة ، نحو : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [الأعراف :١٩٣] . وإذا دخلت (الألف بعد التسوية) على اسم : (جئت) بأو بين الاسمين ، نحو : سواء علي أزيد عندك أو عمرو . وإن لم تدخل (ألف الاستفهام) ، جئت بالواو بين الاسمين ، نحو : سواء علي زيد وعمرو .

قوله : [٢٢] ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾[1] : من (فتح الياء) وهي قراءة الجماعة ، فأصلها : ياءان : (ياء الجمع ، وياء الإضافة) ، وفتحت لالتقاء الساكنين ، وكان الفتح

---

(١) قال أبو حيان : قرأ يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة : ﴿ بمصرخي ﴾ بكسر اللياء ، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة . قال الفراء : لعلها من وهم القراء ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أنّ الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله ، والباء للمتكلم خارجة من ذلك . وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أنّ الباء تكسر لما بعدها . وقال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد من العرب ، ولا من النحويين . وقال الزجاج : هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف .

أخف مع الياءات من الكسر ، ويجوز أنْ يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة ، وهي مفتوحة ، فبقيت على فتحها ، وهو أصلها ، والإسكان في (ياء الإضافة) إنما هو للتخفيف .

ومن (كسر الياء) وهي قراءة حمزة ، وبه قرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، فالأصل عنده في : ﴿ مُصْرِخِيَ ﴾ ثلاث ياءات : ياء الجمع ، وياء الإضافة ، ويا زيدت للمد كما زيدت في : (بهي) ؛ لأن ياء المتكلم كهاء الغائب . وقد زادوا (ياء مع تاء المؤنث) حيث كانت بمنزلة (هاء الغائب) ، قال الشاعر : [مجزوء الوافر]

رَمَيْتِيـــــــــه فأَصْمَيْتِ وما أخطأَتِ الرَّمْيَـــــــــة

=

وقال النحاس : صار هذا إجماعاً ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ . وقال الزمخشري : هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول :

قال لها هل لك يا تافيّ قالت له ما أنت بالمرضي

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأنّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف نحو : عصاي فما بالها ، وقبلها باء . (فإن قلت) : جرت الياء الأولى مجرى الحر الصحيح لأجل الإدغام ، كأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل . (قلت) : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات انتهى . أما قوله : واستشهدوا لها ببيت مجهول ، قد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي ، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقول القائل : ما فيّ أفعل كذا بكسر الياء . وأما التقدير الذي قال : فهو توجيه الفراء ، ذكره عنه الزجاج . وأما قوله ، في غضون كلامه حيث قبلها ألف ، فلا أعلم حيث يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف نحو : قعد زيد حيث أمام عمر وبكر ، فيحتاج هذا التركيب إلى سماع . وأما قوله : لأن ياء الإضافة إلى آخره ، قد روى سكون الياء بعد الألف . وقرأ بذلك القراء نحو : محياي ، وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتت إليه . واقتفى آثارهم فيها الخلاف ، فلا يجوز أن يقال فيها : إنها خطأ ، أو قبيحة ، أو رديئة ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة ، لكنه قلَّ استعمالها . ونص قطرب على أنها لغة في بني يرفوع . وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين : هي صواب ، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال : هي جائزة . وقال أيضاً : لا تبالي إلى أسفل حركتها ، أو إلى فوق . وعنه أنه قال : هي بالخفض حسنة . وعنه أيضاً أنه قال : هي جائزة . وليست عند الإعراب بذلك ، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها ، فأبو عمرو إمام لغة ، وإمام نحو ، وإمام قراءة ، وعربي صريح ، وقد أجازها وحسنها ، وقد رووا بيت النابغة :

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالدة ليست بذات عقارب .

ثم حذفت (الياء) التي للمد ، وبقيت (الياء) المشددة مكسورة ، كما تحذف (الياء) من بهي ، وتبقى (الهاء) مكسورة . وقد كان القياس : (استعمال الياء) صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب ، لكن رفضوا استعمال ذلك لثقل الكسرة على الياء . فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال ، وهي حسنة على الأصول ، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروها بعيدا . وقد ذكر قطرب أنها لغة في : (بني يربوع) يزيدون على ياء الإضافة ياء ، وأنشد[1] [الرجز] :

ماضٍ إذا مـــــا هَمَّ بالمضيّ ... قالَ لها هَـــــلْ لك يا تا فِيّ

قوله : ﴿ إِلا أَنْ دَعَوْتُكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب استثناء ليس من الأول .

قوله : [٢٣] ﴿ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ ﴾ : ابتداء وخبر ، (والهاء والميم) يحتمل أَنْ يكونا في تأويل : (فاعل) ، أي : يحيي بعضهم بعضا بالسلام ، ويحتمل أَنْ يكونا في تأويل مفعول لم يسم فاعله ، أي : يحيون بالسلام على معنى : تحييهم الملائكة . ولفظ الضمير الخفض لإضافة المصدر إليه . والجملة في موضع نصب على الحال من (الذين) ، وهي حال مقدرة ، أو حال من المضمر في : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ ، ولا تكون حالا مقدرة .

ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب على النعت لـ (جنات) ، مثل : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ . فأما ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ، فيحتمل أَنْ تكون (حالا) من (الذين) حالا مقدرة ، ويحتمل أَنْ تكون نعتا لـ (جنات) أيضا ، ويلزم إظهار الضمير ، فتقول : خالدين هم فيها ، وإنما ظهر ؛ لأنه جرى نعتا لغير من هو له ، وحسن كل ذلك ؛ لأن فيه ضميرين : (ضمير الجنات ، وضمير الذين) ، وقد مضى نظيره ، فيقاس عليه ما شابهه .

ونصب (جنات) على حذف حرف الجر ، وهو نادر لا يقاس عليه ، تقول : دخلت الدار ، وأدخلت زيدا الدار ، تريد : في الدار ، والدليل على أَنّ : (دخلت) لا يتعدى أَنْ نقيضه لا يتعدى وهو : (خرجت) ، وكل فعل لا يتعدى نقيضه لا يتعدى هو ، فافهمه .

قوله : [٢١] ﴿ وَبَرَزُوا لله جَمِيعًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ وَبَرَزُوا ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ : مفعولان (لأحلوا) ، و ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ بدل من : ﴿ دَارَ ﴾ .

---

(١) البيت للأغلب العجلي ، ت ٢١هـ ، وهو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ، من بني عجل بن لجيم من ربيعة ، أدرك الجاهلية والإسلام ، شاعر راجز معمر .

قوله : [٣١] ﴿ يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ : تقديره عند أبي إسحاق : (قل لهم ليقيموا الصلاة) ، ثم حذف (اللام) لتقدم لفظ الأمر . وقال المبرد : ﴿ يُقِيمُوا ﴾ : جواب لأمر محذوف ، تقديره : (قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا) . وقال الأخفش : هو جواب : قل ، وفيه بعد ؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة ؛ لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة . وله نظائر في القرآن .

قوله : [٣٣] ﴿ دَائِبَيْنِ ﴾ : نصب على الحال من الشمس والقمر ، وغلب القمر ؛ لأنه مذكر .

قوله : [٣٤] ﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ : (ما) نكرة عند الأخفش ، و﴿ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ : نعت لـ (ما) ، وهي في موضع خفض . وقيل : (ما ، وسألتموه) : مصدر في موضع خفض .

قوله : [٣٥] ﴿ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ، ﴿ الْبَلَدَ ﴾ : بدل من : ﴿ هَذَا ﴾ ، أو عطف بيان ، و﴿ آمِنًا ﴾ : مفعول ثان .

قوله : [٤٣] ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾ : حالان من الضمير المحذوف ، تقديره : (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه أبصارهم في هاتين الحالتين) .

قوله : [٤٤] ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ، ﴿ يَوْمَ ﴾ : مفعول (أنذر) ، ولا يحسن أَنْ يكون ظرفا للإنذار ؛ لأنه لا إنذار يوم القيامة . و﴿ فَيَقُولُ ﴾ : عطف على ﴿ يَأْتِيهِمُ ﴾ ، ولا يحسن نصبه على جواب الأمر ؛ لأن المعنى يتغير ، فيصير : إنْ أنذرتهم في الدنيا ، قالوا : ربنا أخرنا ، وليس الأمر على ذلك ، إنما قولهم وسؤالهم التأخير إذا أتاهم العذاب ورأوا الحقائق .

قوله : [٤٦] ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾[1] : من نصب : ﴿ لتزول ﴾ فـ (اللام) لام جحد ، والنصب على إضمار (أَنْ) ، ولا يحسن إظهارها ، كما يجوز ذلك مع (لام كي) ؛ لأن (لام الجحد) مع الفعل كالسين مع الفعل في : سيقوم ؛ إذ هو نفي مستقبل ، فكما لا يحسن أَنْ تفرق بين السين والفعل ، كذا لا يحسن أَنْ يفرق بين (اللام والفعل) ، وتقديره : وما كان مكرهم لتزول منه الجبال على التصغير والتحقير لمكرهم ، أي : هو أضعف وأحقر من ذلك ، فالجبال في هذه القراءة تمثيل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ونبوته ودلائله .

وقيل : هي تمثيل للقرآن ، والضمير في : (مكرهم) لقريش . وعلى هذه القراءة أكثر القراء ، أعني (كسر اللام الأولى) و(فتح الثانية) .

وقد قرأ الكسائي : (بفتح اللام الأولى) و(ضم الثانية) ، فـ (اللام الأولى) : (لام تأكيد) على هذه القراءة ، و(إِنْ) مخففة من الثقيلة ، و(الهاء) مضمرة مع (أَنْ) ، تقديره : (وإنه كان مكرهم لتزول منه الجبال) ، فهذه القراءة تدل على تعظيم مكرهم وما ارتكبوا من فعلهم ، والجبال أيضا يراد بها أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما أتى به مثل الأول ، وتقديره : (مثل الجبال في القوة والثبات) .

و(الهاء والميم) ترجع على كفار قريش . وقيل : إنها ترجع على نمرود بن كنعان في محاولته الصعود إلى السماء ليقاتل من فيها . والجبال هي المعهودة ، كذا قال أهل التفسير .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ قَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَحْدَهُ ﴿ لَتَزُولُ ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى وَضَمِّ الْأَخِيرَةِ ، فَالْأُولَى لَامُ التَّوْكِيدِ ، وَالْأَخِيرَةُ أَصْلِيَّةٌ لَامُ الْفِعْلِ ، وَضَمَّتُهَا عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَمَا تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُولُ .

مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يُوجِبُ أَنَّ الْجِبَالَ قَدْ زَالَتْ لِعِظَمِ مَكْرِهِمْ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي التَّفْسِيرِ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَوْ كَانَ : وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ بِالدَّالِ لِتَزُولَ كَانَ أَسْهَلَ ، لِأَنَّ "كَادَ" مَعْنَاهُ : قَرُبَ أَنْ تَزُولَ ، وَلَمْ تَزُلْ .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ لِتَزُولَ ﴾ بِكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى وَفَتْحِ الْأَخِيرَةِ عَلَى مَعْنَى مَا كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ ، أَيْ : كَانَ مَكْرُهُمْ أَضْعَفَ مِنْ أَنْ تَزُولَ لَهُ الْجِبَالُ فَـ "إِنَّ" بِمَعْنَى "مَا" "وَاللَّامُ لَامُ الْجَحْدِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ .

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بن الْحَسَنِ النَّحْوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن عِيسَى ، عَنِ الْقَطْعِيِّ ، عَنْ عُبَيْدٍ ، عَنْ هَارُونَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْمَكِّيِّ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْحَارِثِ بن سُوَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْرَأُ : ﴿ وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ ﴾ بالدال وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ عُمَرُ بن الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ وَأُبَيُّ بن كَعْبٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ [إعراب القراءات :١/ ٣٨٨] .

وقد روي عن علي بن أبي طالب ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، أنهما قرءا : ﴿ وَإِن كَادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ ﴾ : (بفتح اللام الأولى) (وضم الثانية) ، و(كاد) في موضع (كان) .

قال عكرمة وغيره : هو نمرود بن كوش حين اتخذ التابوت وشده إلى النسور بعد أن أجاعها أياما ، وجعل فيه خشبة في رأسها لحم ، وجلس هو وصاحبه في التابوت ، فرفعتهما النسور إلى حيث شاء الله ، وهاب نمرود الارتفاع ، فقال لصاحبه : صوب الخشبة فصوبها ، وانحطت النسور فظنت الجبال أنه أمر من عند الله نزل من السماء فزالت عن مواضعها .

قوله : [٤٧] ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ : هو من الاتساع لمعرفة المعنى ، تقديره : (مخلف رسله وعده) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحجر

قوله تعالى : [٢] ﴿ رُبَمَا ﴾ : فيها أربع لغات : يقال : (رُبَمَا) مخفف ، و(رُبَّمَا) مشدد ، و(رُبْتَمَا) بالتاء والتخفيف ، وبالتاء والتشديد على تأنيث الكلمة . وحكى أبو حاتم الوجوه الأربعة : (بفتح الراء) ، ولا موضع لها من الإعراب . وجيء بـ (ما) ؛ لتكف (رب) عن العمل . وقيل : جيء بها ؛ لتمكن وقوع الفعل بعدها . وقال الأخفش : (ما) في موضع خفض بـ (رب) ، وهي نكرة .

قوله : [٣] ﴿ ذَرْهُمْ ﴾[1] : وزنه : (افعلهم) ، وأصله : (أو ذرهم) ، فحذفت (الواو) لوقوعها بين (ياء وكسرة) في الأصل . وقيل : بين كسرتين في الأصل ؛ لأن (ألف الوصل) مكسورة ، و(الذال) وإن كانت مفتوحة في الاستقبال فحقها الكسر ، لأن الماضي و(ذر) ، ولا يأتي (يَفْعَل) بالفتح من (فَعَل) إلا أنْ يكون فيه حرف حلق ، ولا حرف حلق في : (وذر) ، وإنما فتحت (الذال) ؛ لأنها محمولة على ما هو في معناها ، وهو : يدع ، فلما كان يذر بمعنى : يدع ، ويدع فتحه حرف الحلق ، وأصل (داله) : الكسر ، فحذفت الواو من : (يدع) على أصله ، ولم يلتفت إلى الفتحة التي أحدث حرف الحلق ، فلما كان (يذر) بمعنى : (يدع) ، ومحمولا عليه في فتح عينه ، حذفت أيضا (الواو) على الأصل لو استعمل . فلما حذفت (الواو) لما ذكرنا ، استغني عن ألف الوصل ، فبقي : (ذرهم) كما هو في التلاوة ، وأصله وعلته ما ذكرنا .

قوله : [٤] ﴿ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ، ﴿ كِتَابٌ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ وَلَهَا ﴾ : الخبر ، والجملة في موضع نعت (للقرية) ، ويجوز حذف (الواو) من : ﴿ وَلَهَا ﴾ لو كان في الكلام .

قوله : [٩] ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ ، ﴿ نَحْنُ ﴾ : في موضع نصب على التأكيد لاسم (إنَّ) ، ويجوز أنْ تكون في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ نَزَّلْنَا ﴾ : الخبر ، والجملة خبر (إنَّ) ، ولا يجوز أنْ تكون : ﴿ نَحْنُ ﴾ فاصلة لا موضع لها من الإعراب ؛ لأن الذي بعدها ليس بمعرفة ولا ما قاربها ، بل هو ما يقوم مقام النكرة ؛ إذ هو جملة ، والجمل تكون نعتا (للنكرات) ، فحكمها حكم النكرات .

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ في موضع أمر ، فيه معنى التهديد ، ولا يقال : وَذَر ، ولا واذرٌ . والعلة فيه عند سيبويه أنهم استغنوا عنه بترك ، وعند غيره ثقل الواو ، فلما وجدوا عنها مندوحة تركوها .

قوله : [١٢] ﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ ﴾ : (الكاف) في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، و(الهاء) في : ﴿ نَسْلُكُهُ ﴾ تعود على : التكذيب . وقيل : على الذكر .

قوله : [١٤] ﴿ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴾[1] : الضمير في : ﴿ فَظَلُّوا ﴾ وفي : ﴿ يَعْرُجُونَ ﴾ : للملائكة ، أي : لو فتح الله بابا في السماء فصعدت الملائكة فيهَ والكفار ينظرون ، لقالوا : إنما سكرت أبصارنا وسحرنا ، ومعنى سُكِّرت : غشيت ، أي : غطيت . وقيل : الضمير للكفار ، أي : لو فتح الله بابا في السماء ، فصعدوا هم فيه لم يؤمنوا ، ولقالوا : سحرنا ، وسكرت أبصارنا ، و(الهاء) في : (فيه) : للباب .

قوله : [٢٠] ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ : (مَنْ) في موضع نصب عطف على موضع ﴿ لَكُمْ ﴾ ؛ لأن معنى : جعلنا لكم في الأرض معايش : أنعشناكم وقويناكم ومن لستم له برازقين ، ويجوز أنْ تنصب (مَنْ) على إضمار فعل ، تقديره : (وجعلنا لكم في الأرض معايش ، وأنعشنا من لستم له برازقين) .

وأجاز الفراء : أنْ تكون (مَنْ) في موضع خفض عطفا على (الكاف والميم) في : ﴿ لَكُمْ ﴾ ، ولا يجوز العطف على المخفوض عند البصريين . وأجاز الفراء : أنْ تكون (مَنْ) في موضع نصب على العطف على : ﴿ مَعَايِشَ ﴾ على أنْ تكون (مَنْ) يراد بها الاماء والعبيد ، أي : جعلنا لكم في الأرض ما تأكلون ، وجعلنا لكم من يخدمكم وتستمتعون به .

قوله : [١٨] ﴿ إِلا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾ : (مَنِ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وأجاز الزجاج أنْ تكون (مَنِ) في موضع خفض على تقدير : (إلا ممن استرق السمع) ، وهو بعيد .

---

(١) قال أبو جعفر : لغة هذيل : ﴿ يَعرِجُون ﴾ . وفي المضمر قولان : أحدهما : أن التقدير : فظل الملائكة . والآخر : أن التقدير : ولو فتحنا على هؤلاء الكفار المعاندين بابًا من السماء ، فأدخلناهم فيه ليعرجوا إلى السماء ، فيكون ذلك آية لتصديقك لدفعوا العيان . وقالوا : إنما سُكِّرَتْ أبصارنا وسُحِرنَا ، حتى رأينا الشيء على غير ما هو عليه . ويقال : سِكِرَ وسُكِّرَ على التكثير . أي : غُطِّيَ على عقله . ومنه قيل : سكْران . وهو مشتق من السُّكْرِ .

قوله : [٢٢] ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [١] : كان أصل الكلام : (ملاقح) ؛ لأنه من ألقحت الريح الشجر فهي : (مُلْقِحٌ) ، والجمع : ملاقح ؛ لكن أتى على تقدير حذف الزائد كأنه جاء على : لقحت ، فهي لاقح ، والجمع : لواقح ، فاللفظ أتى على هذا التقدير ، والمعنى على الآخر ؛ لأنه لا يتعدى إلا بالزيادة .

وقد قرأ حمزة : ﴿ الريحَ لواقحَ ﴾ : (بالتوحيد) ، وأنكره أبو حاتم ؛ لأجل توحيد لفظ الريح ، وجمع النعت ، وهو حسن ؛ لأن الواحد يأتي بمعنى الجمع ، قال الله تعالى ذكره : ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا ﴾ [الحاقة :١٧] بمعنى : الملائكة . وحكى الفراء : جاءت الريح من كل مكان ، كذا قال .

قوله : [٣٠] ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ، ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ : معرفة توكيد ، لكن لا ينفرد كما ينفرد كلهم ، تقول : كل القوم أتاني ، ولا تقول : أجمع القوم أتاني . وقال المبرد : أجمعون معناه : غير متفرقين ، وهو وهم منه عند غيره ؛ لأنه يلزمه أنْ ينصبه على الحال .

قوله : [٣١] ﴿ إِلا إِبْلِيسَ ﴾ : استثناء ليس من الأول عند من جعل إبليس ليس من الملائكة بقوله : ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ [الكهف :٥٠] . وقيل : هو استثناء من الأول بقوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ ﴾ [الكهف :٥٠] ، فلو كان من غير الملائكة لم يكن مأمورا ؛ لأن الأمر بالسجود إنما وقع للملائكة خاصة ، وقد يقع على الملائكة اسم الجن لاستتارهم عن أعين بني آدم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [الصافات :١٥٨] ، فالجنة الملائكة .

قوله : [٤٣] ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ ﴾ ، ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ : لا ينصرف ؛ لأنه اسم معرفة أعجمي . وقيل : هو عربي ولكنه مؤنث معرفة ، ومن جعله (عربيا) اشتقه من قولهم : ركية جِهِنَّام إذا كانت بعيدة القعر ، فسميت النار جهنم ؛ لبعد قعرها .

قوله : [٤٧] ﴿ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾ ، ﴿ إِخْوَانًا ﴾ : (حال) من [٤٥] ﴿ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، أو من الضمير المرفوع في : [٤٦] ﴿ ادْخُلُوهَا ﴾ ، أو من الضمير في : ﴿ آمِنِينَ ﴾ . ويجوز أنْ تكون حالا مقدرة من (الهاء والميم) في : ﴿ صُدُورِهِمْ ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر : قرأ طلحة ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة : ﴿ وأرسلنا الريحَ لواقح ﴾ وهذا عند أبي حاتم لحن ، لأن الريح واحدة ، فلا تنعت بجمع . قال أبو حاتم : يقبح أن يقال : الريح لواقح . قال : وأما قولهم : اليمين الفاجرة تدع الدار بلاقع . فإنما يعنون بالدار : البلد .

قوله : [٥٤] ﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ ، أصله : (تبشرونني) ، لكن حذف نافع : (النون الثانية) التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثلين وكسر النون التي هي علامة الرفع لمجاورتها (الياء) ، وحذف (الياء) ؛ لأن الكسرة تدل عليها ، وفيه بعد لكسر نون الإعراب ، وحقها (الفتح) لالتقاء الساكنين ، ولأنه أتى بعلامة المنصوب (بياء) كالمخفوض ، وقد جاء كسر (نون الرفع) ، وحذف النون التي معها (الياء) في ضمير المنصوب في الشعر ، قال الأعشى[1] [الوافر] :

أَبِالمَوْتِ الَّذي لا بُدَّ أَني ... مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِيني

أراد : تخوفينني ، فحذف النون الثانية ، وكسر نون المؤنث لمجاورتها الياء ، و(النون) في : تخوفينني علامة الرفع في فعل الواحد كالنون في : ﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ التي هي علم الرفع .

وقد قال قوم : إنَّ النون المحذوفة هي الأولى ، وذلك بعيد ؛ لأنها علم الرفع ، وعلم الرفع لا يحذف من الأفعال إلا لجازم أو ناصب . وقد خالف جماعة القراء نافعا في قراءته ، فقرأ ابن كثير : ﴿ تبشرونِّ ﴾ : (بتشديد النون وكسرها) ، وهي قراءة حسنة ؛ لأنه أدغم النون التي هي علم الرفع في النون التي دخلت لتفصل بين الياء والفعل ، وحذف (الياء) ؛ لأن الكسرة تدل عليها . وقرأ جماعة القراء غيرهما : (بنون مفتوحة مخففة) هي : علم الرفع ، ولم يعدوا الفعل إلى مفعول ، كما فعل نافع وابن كثير .

قوله : [٥٩] ﴿ إِلا آلَ لُوطٍ ﴾ ، (آلَ) : نصب على الاستثناء المنقطع ؛ لأن آل لوط ليسوا من القوم المجرمين المتقدم ذكرهم .

قوله : [٦٠] ﴿ إِلا امْرَأَتَهُ ﴾ : نصب على الاستثناء من : ﴿ آلَ لُوطٍ ﴾ .

قوله : [٦٦] ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ ﴾ : (أَنَّ) في موضع نصب على البدل من ﴿ الأَمْرَ ﴾ إنَّ كان ﴿ الأَمْرَ ﴾ بدلا من : (ذلك) ، أو بدلا من : (ذلك) إنْ جعلت ﴿ الأَمْرَ ﴾ عطف بيان على : (ذلك) . وقال الفراء : (أَنَّ) في موضع نصب على حذف الخافض ، أي : بأن دابر .

قوله : [٦٦] ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ و﴿ مُشْرِقِينَ ﴾ و﴿ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ : كلها نصب على الحال مما قبلها .

---

(١) الأعشى : ت ٧هـ ، هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة بن وائل أبو بصير المعروف بأعشى قيس ، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات .

قوله: [٦٨] ﴿ هَؤُلاءِ ضَيْفِي ﴾، [٥١] و﴿ عَنْ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ ﴾، تقديره: (ذوو ضيفي، وعن ذوي ضيف إبراهيم، وعن أصحاب ضيف إبراهيم)، ثم حذف المضاف.

قوله: [٧٠] ﴿ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾، معناه: عن ضيافة العالمين.

قوله: [٧٨] ﴿ الأَيْكَةِ ﴾[1]: لم يختلف القراء في الهمزة والخفض هنا، وفي (قاف)، وإنما اختلفوا في (الشعراء)، و(صاد) في فتح التاء وخفضها، فمن (فتح التاء) قرأه: (بلام بعدها ياء)، وجعل (لَيْكة) اسم البلدة، فلم يصرفه للتأنيث والتعريف، ووزنه: فَعْلَة.

ومن قرأه: (بالخفض) جعل أصله: (أيكة) اسم لموضع فيه شجر ودوم ملتف، ثم أدخل عليه (الألف واللام) للتعريف فانصرف.

قوله: [٩٠] ﴿ كَمَا أَنزلنَا ﴾: (الكاف) في موضع نصب على النعت لمفعول محذوف، تقديره: (أنا النذير المبين عقابا، أو عذابا مثل ما أنزلنا).

---

(١) قولُه تَعَالى: ﴿ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ ﴾. قرأ ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وابنُ عامر: ﴿ لَيْكَةَ ﴾ بفتح اللام والهاء بغيرِ ألفٍ، وكذلك فِيْ "صَ" اتَّبعوا المُصحف، ولأنهم جعلوا ﴿ لَيْكَة ﴾ اسمُ موضعٍ بعينه فلم يَصرفوها للتأنيث والتعريف، وتجمع "لَيْكة" لَيْكًا مثل بَيْضةٍ وبَيْضٍ. هذا قول، والأجود أن يجعل "ليكة" مخفَّفا من الأَيْكَةِ، فنقلوا فتحة الهمزة إلى اللام وأسقطوا كَمَا تَقُولُ: هذا زَيْد الأحمرُ، ثُمَّ يُخفف فتقول: هذا زيدٌ الَأحْمَر فكذلك أصحاب الأيْكَةِ. وكذلك قرأها ورشٌ أعني فِيْ الحجر ﴿ وأصحابُ الَيْكَةِ ﴾ ثلاثُ لُغَاتٍ فاعرف ذَلِكَ. وقرأ الباقون جميعَ ما فِيْ القرآن: ﴿ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ ﴾ بالهمز وكسرِ الهاء. والأيْكَةُ فِيْ اللُّغة: أرضٌ ذاتُ شَجَرٍ ملتَفٌّ كثيرٍ. [إعراب القراءات: ٢/ ١٣٩].

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النحل

قوله تعالى : [١] ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾[1] ، هو بمعنى : يأتي أمر الله ، وحسن لفظ الماضي في موضع المستقبل ؛ لصدق إتيان الأمر ، فصار في أنه لابد أنْ يأتي بمنزلة ما قد مضى وكان ، فحسن الإخبار عنه بالماضي ، وأكثر ما يكون هذا فيما يخبرنا الله جل ذكره به أنه يكون ، فلصحة وقوعه وصدق المخبر به صار كأنه شيء قد كان .

قوله : [٢] ﴿ أَنْ أَنْذِرُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع خفض على البدل من : (الروح) ، و(الروح) هنا : (الوحي) ، أو في موضع نصب على حذف الخافض ، أي : بأن أنذروا .

قوله : [٨] ﴿ وَزِينَةً ﴾ : نصب على إضمار فعل ، أي : وجعلنا زينة . وقيل : هو مفعول من أجله ، أي : وللزينة .

قوله : [١٥] ﴿ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب مفعول من أجله ، وقيل تقديره : (كراهة أَنْ تميد) . وقيل معناه : (لئلا تميد) .

قوله : [٢٤] ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ : (ما) في موضع رفع بالابتداء وهي استفهام ، معناه : التقرير ، و(ذا) بمعنى : الذي ، وهو خبر : (ما) ، و﴿ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ صلة (ذا) ، ومع : (أنزل) (هاء محذوفة) تعود على (ذا) ، تقديره : (ما الذي أنزله ربكم) ، ولما كان السؤال مرفوعا جرى الجواب على ذلك فرفع : ﴿ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ على الابتداء والخبر أيضا ، تقديره : (قالوا هو أساطير الأولين) .

وأما الثاني : فـ (ما) ، و(ذا) اسم واحد في موضع نصب بـ (أنزل) ، و(ما) استفهام أيضا ، ولما كان السؤال منصوبا جرى الجواب على ذلك فقال : [٣٠] ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ، أي : أنزل خيرا .

قوله : [٣٢] ﴿ طَيِّبِينَ ﴾ : حال من (الهاء والميم) في : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾ من أحسن ما قيل في معناه قول الضحاك : إنه القرآن . وقد قيل : إنه نصر النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قال : إنه القيامة . جعله مجازا على أحد أمرين ، يكون (أتى) بمعنى : قَرُبَ ، ويكون (أتى) بمعنى : يأتي ، إلا أن سيبويه لا يجيز أن يكون فَعَلَ بمعنى : يَفْعَلُ ، ويجيز أن يكون يَفْعَلُ بمعنى : فَعَلَ ، لأنه يكون محكيًا .

قوله : [٤٠] ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] ، قرأه ابن عامر ، والكسائي : بنصب ﴿ فَيَكُونَ ﴾ عطفا على : ﴿ أَنْ نَقُولَ ﴾ ومن رفعه قطعه مما قبله ، أي : فهو يكون ، وما بعد الفاء يستأنف ، ويبعد النصب فيه على جواب كن ؛ لأن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه : الإخبار عن قدرة الله ؛ إذ ليس ثم مأمور بأن يفعل شيئا ، فالمعنى : فإنما نقول له كن فهو يكون .

ومثله في لفظ الأمر ، وليس بأمر قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم :٣٨] لفظه لفظ الأمر ، ومعناه : التعجب ، فلما كان معنى : ﴿ كُنْ ﴾ الخبر بعد أَنْ يكون : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ جوابا له ، فينصب على ذلك ، ويبعد أيضا من جهة أخرى ، وذلك أَنْ جواب الأمر إنما جزم ؛ لأنه في معنى الشرط ، فإذا قلت : قم أكرمك جزمت الجواب ؛ لأنه بمعنى : إنْ تقم فأكرمك ، وكذلك إذا قلت : قم فأكرمك ، إنما نصبت ؛ لأنّه في معنى : إنْ تقم فأكرمك ، وهذا إنما يكون أبدا في فعلين مختلفي اللفظ ، ومختلفي الفاعلين ، فإن اتفقا في اللفظ والفاعل واحد لم يجز ، لأنه لا معنى له . لو قلت : قم تقم ، وقم فتقوم ، واخرج فتخرج لم يكن له معنى .

كما أنك لو قلت : إنْ تخرج تخرج ، وإن تقم فتقوم لم يكن له معنى لاتفاق الفعلين والفاعلين ، وكذلك : (كن فيكون) لما اتفق لفظ الفعلين والفاعلان ، واحد لم يحسن أَنْ

---

(١) قال أبو حيان : قال الزمخشري : كن فيكون ، من كان التامة . وقرأ الجمهور : فيكون بالرفع ، ووجه على أنه على الاستئناف ، أي فهو يكون ، وعزي إلى سيبويه . وقال غيره : فيكون عطف على يقول ، واختاره الطبري وقرّره .

وقرأ ابن عامر : فيكون بالنصب ، وفي آل عمران : ﴿ كن فيكون ﴾(آل عمران : ٤٧) ونعلمه ، وفي النحل ، وفي مريم ، وفي يس ، وفي المؤمن . ووافقه الكسائي في النحل ويس ، ولم يختلف في كن فيكون الحق ﴾ في آل عمران(٥٩ ٦٠) . ﴿ وكن فيكون قوله الحق ﴾ في الأنعام(٧٣) أنه بالرفع ، ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن ، لأنه جاء بلفظ الأمر ، فشبه بالأمر الحقيقي . ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي ، لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو : ائتني فأكرمك ، إذ المعنى : أن تأتني أكرمك . وهنا لا ينتظم ذلك ، إذ يصير المعنى : إن يكن يكن ، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء ، إما بالنسبة إلى الفاعل ، وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه ، أو في شيء من متعلقاته . وحكى ابن عطية ، عن أحمد بن موسى ، في قراءة ابن عامر : أنها لحن ، وهذا قول خطأ ، لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي ، لم يكن ليلحن . وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن ، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر ، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى .

يكون : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ جوابا للأول ، والنصب على الجواب إنما يجوز على بعد على التشبيه في كن بالأمر الصحيح ، وعلى التشبيه بالفعلين المختلفين .

وقد أجاز الأخفش في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ [إبراهيم :٣١] أنْ يكون ﴿ يُقِيمُوا ﴾ جوابا لـ (قل) ، وليس هو بجواب له على الحقيقة ؛ لأن أمر الله تعالى لنبيه عليه السلام بالقول ليس فيه بيان الأمر لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم : أقيموا الصلاة ، فنصب : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ على جواب (كن) ، إنما يجوز على التشبيه على ما ذكرنا ، وهو بعيد لفساد المعنى ، وقد أجازه الزجاج ، وعلى ذلك قرأ ابن عامر : (بالنصب) في سورة البقرة ، وفي آل عمران ، وفي غافر ، فأما في هذه السورة ، وفي يس ، فالنصب حسن على العطف على نقول ؛ لأن قبله : (أنْ) .

قوله : [٤٢] ﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ : (الذين) في موضع رفع على البدل من : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا ﴾ ، أو في موضع نصب على البدل من (الهاء والميم) في : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ ، أو على إضمار أعني .

قوله : [٥١] ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ : (اثنين) تأكيد بمنزلة واحد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء :١٧١] .

قوله : [٥٢] ﴿ الدِّينُ وَاصِبًا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [٥٧] ﴿ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ : (ما) رفع بالابتداء ، و﴿ لَهُمْ ﴾ الخبر . وأجاز الفراء : أنْ تكون (ما) في موضع نصب على تقدير : (ويجعلون لهم ما يشتهون) ، ولا يجوز هذا عند البصريين ، كما لا يجوز : جعلت لي طعاما ، إنما يجوز جعلت لنفسي طعاما ، فلو كان لفظ القرآن : (ولأنفسهم ما يشتهون) جاز ما قال الفراء عند البصريين ، وهذا أصل يحتاج إلى تعليل وبسط كثير .

قوله : [٥٨] ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ ، ﴿ وَجْهُهُ ﴾ : اسم ﴿ ظَلَّ ﴾ ، و﴿ مُسْوَدًّا ﴾ : الخبر .

ويجوز في الكلام أنْ تضمر في : (ظلَّ) اسمها ، وترفع : (وجهه) ، و(مسودا) على الابتداء والخبر ، والجملة خبر : (ظلَّ)

قوله : [٦٢] ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ ﴾[1] : (اللسان) يذكر ويؤنث ، فمن أنثه قال في جمعه : (ألسن) ، ومن ذكره قال في جمعه : (ألسنة) ، وبذلك أتى القرآن و﴿ الْكَذِبَ ﴾ : منصوب بـ(تصف) . و﴿ أَنَّ لَهُمُ ﴾ : بدل من : (الكذب) بدل الشيء من الشيء وهو هو .

وقد قرئ : ﴿ الكُذُبُ ﴾ (بثلاث ضمات) على أنه نعت (للألسنة) وهو جمع : كاذب ، وتنصب : ﴿ أَنَّ لَهُمُ ﴾ بـ(تصف) .

قوله : ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾ : (أنَّ) في موضع رفع بـ(جرم) بمعنى : وجب ذلك لهم . وقيل : هي في موضع نصب بمعنى : كسبهم أنّ لهم النار ، وأصل معنى جرم : كسب ، ومنه : المجرمون ، أي : الكاسبون الذنوب .

قوله : [٦٤] ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ : مفعولان من أجلهما .

قوله : [٦٦] ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على : الأنعام ؛ لأنها تذكر وتؤنث ، يقال : هو الأنعام وهي الأنعام ، فجرى هذا الحرف على لغة من يذكر ، والذي في سورة المؤمنين على لغة من يؤنث ، حكي هذا عن يونس بن حبيب البصري .

وجواب ثان : وهو أنْ (الهاء) في : (بطونه) تعود على البعض ؛ لأن (مَنْ) في قوله : ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ دلت على التبعيض ، وهو الذي له لبن منها ، فتقديره : (مما في بطون البعض الذي له لبن ، وليس لكلها لبن) ، وهو قول أبي عبيدة .

وجواب ثالث : وهو أنْ (الهاء) في : (بطونه) تعود على المذكور ، تقديره : (نسقيكم مما في بطون المذكور) .

وجواب رابع : وهو أنْ (الهاء) تعود على : (النعم) ؛ لأن الأنعام والنعم سواء في المعنى .

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ ﴾ جمع لسان على لغة من ذَكّرَ اللسان ، ومن أنث قال : أَلْسُنٌ . ومن قال : ألسن ؛ ثم سَمَّى بلسان رجلا لم يصرف ، وإن قال : ألسنةٌ . صرف ، والكذب منصوب بتصف ، و﴿ أن لهم ﴾ بدل من الكذب . قال أبو حاتم : وقرأ أهل الشام أو بعضهم : ﴿ وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى ﴾ نعت للألسنة ، قال قطرب : (أن لهم النار) في موضع رفع . أي : وجب ذلك . وقال غيره : (أن) في موضع نصب . أي : كسبهم ذلك (أن لهم النار) .

وجواب خامس : وهو أنْ (الهاء) تعود على واحد الأنعام ، وواحدها : نعم ، والنعم مذكر ، والنعم واحد الأنعام ، والعرب تصرف الضمير إلى الواحد وإن كان لفظ الجمع قد تقدم ، قال الشاعر ، وهو الأعشى [المتقارب] :

فَـــــــإِن تَعهَدِيني وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوادِثَ أَلـــــــوى بِها

فقال : (بها) فرد الضمير في : (أودى) على الحدثان أو على الحادث ، وذكر لأنه لا مذكر لها من لفظها .

وجواب سادس : وهو أنْ (الهاء) تعود على الذكور خاصة ، حكي هذا القول عن إسماعيل القاضي ، ودل ذلك أنْ اللبن للفحل ، فشرب اللبن من الإناث واللبن للفحل ، فرجع الضمير عليه ، واستدل بهذا على أنّ اللبن في الرضاع للفحل .

و (الهاء) في قوله : [٦٧] ﴿ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ ﴾ تعود على واحد الثمرات المتقدمة الذكر ، فهي تعود على الثمر ، كما عادت (الهاء) في : (بطونه) على واحد الأنعام ، وهو النعم .

وقيل : بل تعود على (ما) المضمرة ؛ لأن التقدير : ومن ثمرات النخيل والأعناب ما تتخذون منه ، فالهاء لـ (ما) ، ودلت (مِنْ) عليها ، وجاز حذف (ما) كما جاز حذف (مِنْ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الصافات :١٦٤] ، أي : إلا مَنْ له مقام ، فحذفت (مِنْ) لدلالة (مَنْ) عليها في قوله : ﴿ وَمَا مِنَّا ﴾ ، وقيل : (الهاء) في : (منه) تعود على المذكور ، كأنه قال : تتخذون من المذكور سكرا .

و (الهاء) في قوله : [٦٩] ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ : تعود على الشراب الذي هو العسل . وقيل : بل تعود على القرآن .

قوله : [٧٣] ﴿ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا ﴾ : انتصب (شيء) على البدل من (رزق) ، وهو عند الكوفيين منصوب بـ (رزق) ، و(الرزق) عند البصريين اسم ليس بمصدر ، فلا يعمل إلا في شعر .

قوله : [٩١] ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ : هذه (الواو) في التوكيد هي الأصل ، ويجوز أنْ تبدل منها همزة فتقول تأكيد ، ولا يحسن أنْ يقال (الواو بدل من : الهمزة) ، كما لا يحسن ذلك في أحد ؛ إذ أصله : وَحَد ، (فالهمزة بدل من : الواو) .

قوله : [٩٢] ﴿ أَنْكَاثًا ﴾ : نصب على المصدر ، والعامل فيه : ﴿ نَقَضَتْ ﴾ ؛ لأنه بمعنى : نكثت نكثا ، فأنكاث جمع : نكث . وقال الزجاج : ﴿ أَنْكَاثًا ﴾ : نصب ؛ لأنه في معنى المصدر .

قوله : ﴿ دَخَلا ﴾ : مفعول من أجله .

قوله : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على حذف الخافض ، تقديره : (بأن تكون أو لأن تكون) .

قوله : ﴿ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾[1] : (هي) مبتدأ ، و(أربى) في موضع رفع خبر : (هي) ، والجملة خبر : (كان) ، وأجاز الكوفيون أَنْ تكون (هي) فاصلة لا موضع لها من الإعراب ، و(أربى) في موضع نصب خبر : (كان) ، وهو قياس قول البصريين ؛ لأنهم أجازوا أَنْ تكون : (هي وهو وأنا وأنت وشبه ذلك) فواصل لا موضع لها من الإعراب مع كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، والظن وأخواته ، إذا كان بعدهن معرفة أو ما قرب من المعرفة ، و﴿ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ هو مما يقرب من المعرفة لملازمة من لأفعل ولطول الاسم ؛ لأن (مِنْ) وما بعدها من تمام أفعل ، وإنما فرق البصريون في هذه الآية ولم يجيزوا أَنْ تكون (هي) فاصلة ؛ لأن اسم كان نكرة ، فلو كان معرفة لحسن وجاز .

و (الهاء) في : ﴿ يَبْلُوكُمُ اللهُ بِهِ ﴾ : ترجع على العهد ، وقيل : ترجع على الكثرة والتكاثر .

قوله : [١٠٦] ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللهِ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بدل من : (الكاذبين) .

قوله : ﴿ إِلا مَنْ أُكْرِهَ ﴾ : (مَنْ) نصب على الاستثناء .

و (الهاء) في قوله : [٩٩] ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ ﴾ : تعود على الشيطان ، لعنه الله ، وقيل : للحديث والخبر .

و (الهاء) في قوله : [١٠٠] ﴿ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ : تعود على الله جل ذكره ، وقيل : على الشيطان على معنى : هم من أجله مشركون بالله .

---

(١) قال أبو جعفر : المعنى : بأن تكون أمة هي أكثر من أمة ، من ربا الشيء يربو إذا كثر ؛ وقال الكسائي : المعنى : لأن تكون لغة . قال الكسائي والفراء : ﴿ أربى ﴾ في موضع نصب ، والمعنى : مثل : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ يجعلان (هو) عمادا . قال أبو جعفر : وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه ، رحمهما الله ، ولا يجوز ، ولا يشبه ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ لأن الهاء في (تجدوه) معرفة و(أمة) نكرة ، ولا يجوز عندهما : ما كان أحدٌ هو جالس . وقال الخليل : لا تكون (هي) زائدة إلا مع المعرفة ، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجب ، فكيف تزاد مع النكرة ؟ فالقول : إن (أربى) في موضع رفع ، لأنه خبر المبتدأ ، والجملة خبر (تكون) .

قولـه : [١٠٦] ﴿ وَلَكِـنْ مَـنْ شَرَحَ بِـالْكُفْرِ صَـدْرًا ﴾ : (مَـنْ) : مبتـدأ ، و﴿ فَعَلَيْهِمْ ﴾ : الخبر .

قوله : [١١٦] ﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ : الكذب نصب بـ (تـصف) ، و(مـا وتصف) : مصدر . ومن رفع (الكُذُبُ) ، (وضم الكاف والذال) جعله نعتا لـ (لألسنة) .

وقرأ الحسن ، وطلحة ، ومعمر : ﴿ الكَذِبِ ﴾ (بالخفض وفتح الكـاف) ، جعلـوه نعتا لـ (ما) ، أو بدلا منها .

قوله : [١٢٣] ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ، ﴿ حَنِيفًـا ﴾ : حـال مـن المـضمر المرفوع في : ﴿ اتَّبِعْ ﴾ ، ولا يحـسن أنْ يكـون حـالا مـن إبـراهيم ؛ لأنـه مـضاف إليـه ، ومعنى : ﴿ حَنِيفًا ﴾ : مائلا عن كل الأديان إلى دين إبراهيم ، وأصل (الحنـف) : الميـل ، ومنه الأحنف .

قوله : [١٢٧] ﴿ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ : (الهاء والميم) : تعودان على الكفـار ، أي : لا تحزن على تخلفهم عن الإيمان ، ودل على ذلـك قولـه : ﴿ يَمْكُـرُونَ ﴾ . وقيـل : الـضمير للشهداء الذين نزل فيهم : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾ إلى آخـر الـسورة ، أي : لا تحـزن عـلى قتـل الكفار اياهم . و(الضيق بالفتح) : المصدر ، (وبالكسر) : الاسم .

وحكى الكوفيون : أنْ (الضيق بالفتح) : يكـون في القلـب والـصدر ، (وبالكـسر) : يكون في الثوب وفي الدار ، ونحو ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الإسراء

معنى : (سبحان الله) : تنزيه الله من السوء ، وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانتصب على المصدر ، كأنه وضع موضع : سبَّحْت الله تسبيحا ، وهو معرفة إذا أفرد ، وفي آخره زائدتان : (الألف والنون) ، فامتنع من الصرف (للتعريف والزائدتين) .

وحكي عن سيبويه أنّ من العرب من ينكره فيقول : (سبحاناً) بالتنوين .

وقال أبو عبيد : انتصب على النداء ، كأنه قال : (يا سبحان الله يا سبحان الذي أسرى) .

قوله : [٣] ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ ، ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾[1] : مفعول ثاني لـ (تتخذوا) على قراءة من قرأ بالتاء ، و﴿ وَكِيلا ﴾ : مفعول أول ، وهو مفرد ، معناه : الجمع ، و(اتخذ) : يتعدى إلى مفعولين ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا ﴾ [النساء :١٢٥] ويجوز نصب : ﴿ ذُرِّيَةَ ﴾ على النداء ، فأما من قرأ : ﴿ يتخذوا ﴾ : (بالياء) فذرية مفعول ثان لا غير ، ويبعد النداء ؛ لأن (الياء) للغيبة ، و(النداء) للخطاب ، فلا يجتمعان إلا على بعد .

وقيل : (ذرية) في القراءتين بدل من : (وكيل) . وقيل :و نصب على إضمار أعني . ويجوز الرفع في الكلام على قراءة من قرأ بالياء على البدل من المضمر في : (يتخذوا) ، ولا يحسن ذلك في قراءة (التاء) ؛ لأن المخاطب لا يبدل منه الغائب . ويجوز الخفض على البدل من بني إسرائيل .

---

(١) قال أبو حيان : انتصب ﴿ ذرية ﴾ على النداء أي يا ذرّية أو على البدل من وكيلاً ، أو على المفعول الثاني ليتخذوا ووكيلاً وفي معنى الجمع أي لا يتخذوا وكلاء ذرية ، أو على إضمار أعني . وقرأت فرقة ذرية بالرفع وخرج على أن يكون بدلاً من الضمير في يتخذوا على قراءة من قرأ بياء الغيبة . وقال ابن عطية : ولا يجوز في القراءة بالتاء لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب لو قلت ضربتك زيداً على البدل لم يجز انتهى . وما ذكره من إطلاق إنك لا تبدل من ضمير مخاطب يحتاج إلى تفصيل ، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان في بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة وإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف ، نحو : مررت بكم صغيركم وكبيركم وإن لم يفد التوكيد ، فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب ، وقد استدللنا على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل .

و (أَنْ) في قوله : [٢] ﴿ أَلا يَتَّخِذُوا ﴾ في قراءة من قرأ (بالياء) في موضع نصب على حذف الخافض ، أي : لئلا يتخذوا .

فأما من قرأ : (بالتاء) فتحتمل (أَنْ) ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنْ تكون لا موضع لها من الإعراب ، وهي للتفسير بمعنى : أي ، فتكون (لا) نهيا ، ويكون معنى الكلام قد خرج فيه من الخبر إلى النهي .

والوجه الثاني : أَنْ تكون (أَنْ) : زائدة ليست للتفسير ، ويكون الكلام خبرا بعد خبر على إضمار القول ، تقديره : (و قلنا لهم لا تتخذوا) .

والوجه الثالث : أَنْ تكون (أَنْ) في موضع نصب ، و(لا) زائدة ، وحرف الجر محذوف مع أَنْ تقديره : (وجعلناه هدى لبني إسرائيل لأن تتخذوا من دوني وكيلا) ، أي : كراهة أَنْ تتخذوا .

قوله : [٥] ﴿ خِلالَ الدِّيَارِ ﴾ : نصب على الظرف .

قوله : [٢٠] ﴿ كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ ﴾ : نصبت ﴿ كُلاً ﴾ بنمد ، و﴿ هؤلاء ﴾ بدل من : كل على معنى المؤمن والكافر يرزق .

قوله : [٢] ﴿ نَفِيرًا ﴾ : نصب على البيان .

قوله : [٢٣] ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ ﴾[1] : قرأ حمزة والكسائي : (بتشديد النون وبألف على التثنية) لتقدم ذكر الوالدين ، وأعاد الضمير في : ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ على طريق التأكيد ، كما

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ ﴾ . قَرَأَ حمزة وَالْكِسَائِيُّ ﴿ يَبْلُغَانِ عِنْدَكَ ﴾ عَلَى الِاثْنَيْنِ لِذِكْرِ الْوَالِدَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَبِمَ تَرْفَعُ ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ؟ فَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ ﴿ يَبْلُغَانِ ﴾ وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : يَبْلُغَانِ عِنْدَكَ الْكِبَرَ يَبْلُغُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا .

وَيَكُونُ رَفْعًا عَلَى السُّؤَالِ وَالتَّفْسِيرِ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ لَمْ يُثَنَّ وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَا ضَمِيرَ فِيهِ فَيَرْتَفِعُ ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ بِفِعْلِهِ وَهُوَ ﴿ يَبْلُغَنَّ ﴾ وَيُنْسَقُ ﴿ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ عَلَى ﴿ أَحَدِهِمَا ﴾ هَذَا بَيِّنٌ .

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ : فَقَالَ : هَلْ أَبَاحَ اللهُ أَنْ يُقَالَ لَهُمَا "أُفٍّ "قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَا الْكِبَرَ ؟ فَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ عَلَى الْوَلَدِ لِجَمَاعَةِ الْوَالِدَيْنِ الطَّاعَةَ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَحَظَرَ عَلَيْهِ أَذَاهُمَا ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْكِبَرَ ، لِأَنَّ وَقْتَ كِبَرِ الْوَالِدَيْنِ مِمَّا يَضْطَرُّ الْوَلَدُ إِلَى الْخِدْمَةِ إِذَا كَانَا مُحْتَاجَيْنِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْكِبَرِ ، وَالْعَرَبُ تَضْرِبُ مَثَلًا لِلْبَارِّ بِأَبَوَيْهِ فَيَقُولُونَ : "فُلَانٌ أَبَرُّ مِنَ النَّسْرِ "وَذَلِكَ أَنَّ النَّسْرَ إِذَا كَبُرَ وَلَمْ يَنْهَضْ لِلطَّيَرَانِ جَاءَ الْفَرْخُ فَزَقَّهُ كَمَا

قال : ﴿ أَمْوَاتٌ ﴾ ، ثم قال : ﴿ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ [النحل :٢١] على التأكيد ، فيكون ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ : بدلا من الضمير ، و﴿ أَوْ كِلاهُمَا ﴾ : عطف على : ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ .

وقيل : ثني الفعل ، وهو مقدم على لغة من قال : قاما أخواك ، كما ثبتت علامة التأنيث في الفعل المقدم عند جميع العرب ، فيكون : ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ رفعا بفعله على هذا ، و﴿ كِلاهُمَا ﴾ : عطف على : ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ وَعْدُ الآخِرَةِ ﴾ معناه : وعد المرة الآخرة ، ثم حذف فهو في الأصل صفة قامت مقام موصوف ؛ لأن (الآخرة) نعت (للمرة) ، فحذفت (المرة) وأقيمت (الآخرة) مقامها ، والكلام هو رد على قوله تعالى : ﴿ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا ﴾ : (ما والفعل) : مصدر ، أي : وليتبروا علوهم ، أي : وقت علوهم ، أي : وليهلكوا ويفسدوا زمن تمكنهم ، فهو بمنزلة قولك : جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم ، أي : وقت ذلك .

قوله : [٨] ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب بـ (عسى) ، وقد تقدم شرح ذلك ، والرحمة هنا : بعث محمد صلى الله عليه وسلم و(عسى) من الله واجبة ، فقد كان ذلك .

قوله : [١١] ﴿ وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ﴾ : (دعاءه) : نصب على المصدر ، وفي الكلام حذف ، تقديره : (ويدع الإنسان بالشر دعاء مثل دعائه بالخير ، ثم حذف الموصوف وهو : (دعاء) ، ثم حذفت الصفة المضافة وقام المضاف إليه مقامها .

قوله : [١٤] ﴿ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ : نصب على البيان . وقيل : على الحال .

قوله : [٢١] ﴿ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا ﴾ ، ﴿ كَيْفَ ﴾ : في موضع نصب بـ (فضلنا) ولا يعمل فيه : ﴿ انْظُرْ ﴾ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

=

كَانَ أَبَوَاهُ يُزَفِّانِهِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ : ﴿ يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ﴾ . إِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا الأُعْجُوبَةُ فِي ﴿ وَكَهْلًا ﴾ فِي كَلَامِهِ وكل الناس يتكلمون إذا اكتهلوا ؟

فالجواب في ذلك أن الله تعالى جعل كلام عِيسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا أُعْجُوبَةٌ ، وَخَبَرَ أَنَّهُ يَعِيشُ حَتَّى يَكْتَهِلَ فَيَتَكَلَّمُ بَعْدَ الطُّفُولَةِ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ : ﴿ والأَمْرُ يَوْمَئِذٍ للهِ ﴾ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الأَمْرَ لَهُ فِي الدُّنْيَا كَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ وَإِنَّمَا خَصَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ مَلَّكَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا أَقْوَامًا جَعَلَهُمْ مُلُوكًا وَخُلَفَاءَ ، وَذَلِكَ الْيَوْمُ لَا مَلِكَ سِوَاهُ ، أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُ : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ ثُمَّ أَجَابَ بِنَفْسِهِ فَقَالَ : ﴿ للهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ وَهَذَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ . [إعراب القراءات :١/ ٣٧٠] .

قولـه : ﴿ أَكْـبَرُ دَرَجَـاتٍ ﴾ ، (أكـبر) : خـبر الابتـداء وهـو : (الآخـرة) . و﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ : نصب على البيان ، ومثله : ﴿ تَفْضِيلا ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ ﴾ ، [٣١] و﴿ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ﴾ : كلاهما مفعول من أجله .

قوله : [٣٢] ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ ، من قصر (الزنى) جعله مصدر : زنى يزني زِنىً ، ومن مده جعله مصدر : زاني يزاني زِناءً ومُزاناة .

قوله : [٣٣] ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ : (مظلوما) نصب على الحال .

قوله : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ : (الهاء) تعود على : (الولي) . وقيل : على المقتول . وقيل : على الدم . وقيل : على القتل . وقال أبو عبيد : هي للقاتل ، ومعناه : أَنْ القاتل إذا أقيد منه في الدنيا فقتل فهو منصور ، وفيه بعد في التأويل .

قوله : [٣٧] ﴿ مَرَحًا ﴾ : نصب على المصدر .

وقرأ يعقوب : ﴿ مَرِحاً ﴾ : (بكسر الراء) ، فيكون نصبه على الحال .

قوله : [٤١] ﴿ نُفُورًا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [٥٣] ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا ﴾ : قد مضى الاختلاف في نظيره في سورة إبراهيم ، فهو مثله .

قوله : [٥٧] ﴿ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ : ابتداء وخبر . ويجوز أَنْ تكون : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ بمعنى : الذي بدلا من : الواو في : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ ، تقديره : (يبتغي الذي هو أقرب الوسيلة) ، (فأي) على هذا التقدير مبنية عند سيبويه ، وفيه اختلاف ونظر سنذكره في سورة مريم عليها السلام إنَّ شاء الله تعالى .

قوله : [٥٩] ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلا أَنْ كَذَّبَ ﴾ : (أَنْ الأولى) في موضع نصب مفعول ثان لـ (منع) ، و(أَنْ الثانية) في موضع رفع فاعل لـ (منع) ، تقديره : (وما منعنا الإرسال بالآيات التي اقترحتها قريش إلا تكذيب الأولين بمثلها) ، فكان ذلك سبب إهلاكهم ، ولو أرسلها إلى قريش فكذبوا لأهلكوا ، وقد تقدم في علم الله تعالى تأخير عقابهم إلى يوم القيامة ، فلم يرسلها لذلك .

قوله : ﴿ مُبْصِرَةً ﴾ : نصب على الحال .

قولـه : [٦٠] ﴿ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ ﴾ : نصب (الشجرة) على العطف على ﴿ الرُّؤْيَا ﴾ ، أي : وما جعلنا الرؤيا والشجرة الملعونة .

قوله : [٦١] ﴿ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ : نصب على الحال.

قوله : [٧١] ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾[1] : العامل في (يوم) فعل دل عليه الكلام ، كأنه قال : لا يظلمون يوم ندعوا ، ودل عليه قوله : ﴿ وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلا ﴾ . ولا يحسن أَنْ يعمل فيه ﴿ نَدْعُو ﴾ ؛ لأن (يوما) مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف ، لأنهما كاسم واحد ، ولا يعمل الشيء في نفسه . و(الباء) في : ﴿ بِإِمَامِهِمْ ﴾ تتعلق بـ (ندعو) في موضع المفعول الثاني لـ (ندعو) تعدى إليه بحرف جر .

ويجوز أَنْ تتعلق (الباء) بمحذوف ، والمحذوف في موضع الحال ، فيكون التقدير : (ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم) ، أي : في هذه الحال ، ومعناه : ندعوهم وإمامهم فيهم ، ومعناه على القول الأول : ندعوهم باسم إمامهم ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس في تفسيره .

وقد روي عن الحسن أَنْ الإمام هنا : الكتاب الذي فيه أعمالهم ، فلا تحتمل على هذا أَنْ تكون (الباء) إلا متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف في موضع الحال ، تقديره : (ندعوهم ومعهم كتابهم الذي فيه أعمالهم) ، كأنه في التقدير : (ندعوهم ثابتا معهم كتابهم أو مستقرا معهم كتابهم) ، ونحو ذلك ، فلا يتعدى : ﴿ نَدْعُو ﴾ على هذا التأويل إلا إلى مفعول واحد .

قوله : [٧٢] ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ : هو من عمى القلب ، فهو ثلاثي من عمي ؛ فلذلك أتى بغير فعل ثلاثي وفيه معنى التعجب ، ولو كان من عمى العين لقال : فهو في الآخرة أشد عمى ، أو أبين عمى ؛ لأن فيه معنى التعجب وعمى العين شيء ثابت كاليد والرجل فلا يتعجب منه إلا بفعل ثلاثي ، وكذلك حكم ما جرى مجرى التعجب .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ ﴾ التقدير : اذكر يوم ندعو ؛ ويجوز أن يكون التقدير : يعيدكم الذي فطركم . ﴿ يوم ندعو كل أناس بإمامهم ﴾ وقد ذكرنا عن ابن عباس أنه قال : ﴿ بإمامهم ﴾ : بنبيهم ؛ وروي عنه : إمام هدًى وإمام ضلالة . وقال أبو صالح ، وأبو العالية : ﴿ بإمامهم ﴾ : بأعمالهم . وقال مجاهد : بكتابهم . قال أبو جعفر : وهذه الأقوال متفقة ، والناس يدعون بهذا كله ، فيُدعَونَ بِنَبِيِّهِم ، فيقال : أين أصحاب الورع ؟ وكذا ضد هذا ، فيقال : أين أُمةُ فِرعونَ ؟ وأين أصحاب الزنا ؟ فيكون في هذا توبيخ ، وهُتكَةٌ على رءوس الناس لِمَن يُنادى به أو مَدحٌ وسُرُورٌ لمن يُنادَى بضده . قال عكرمة ، عن ابن عباس : الفتيل : ما في شق النواة ؛ وتقديره في العربية : لا يُظلَمُون مقدار فتيل .

وقيل : لما كان عمى العين أصله الرباعي لم يتعجب منه إلا بإدخال فعل ثلاثي لينقله التعجب إلى الرباعي ، وإذا كان فعل المتعجب منه رباعيا لم يكن نقله إلى أكثر من ذلك ، فلا بد من إدخال فعل ثلاثي نحو : (بأن وشد وكثر) وشبهه هذا مذهب البصريين .

وقد حكى الفراء : ما أعماه وما أعوره ، ولا يجوزه البصريون .

قوله : [٧٧] ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ ﴾ : نصب على المصدر ، أي : سن الله ذلك سنة يعني : سن الله أنْ من أخرج نبيه هلك ، وقال الفراء : المعنى : كسنة من ، فلما حذف الكاف نصب .

قوله : [٧٨] ﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ : نصب بإضمار فعل ، تقديره : (واقرأوا قرآن الفجر) . وقيل تقديره : (أقم قرآن الفجر) .

قوله : [٩٢] ﴿ قَبِيلا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [٩٤] ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب لمفعول ثان لـ (منع) .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع فاعل منع ، أي : وما منع الناس الإيمان إلا قولهم كذا وكذا .

قوله : [٩٦] ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ : (الله) جل ذكره في موضع رفع بـ (كفى) ، و﴿ شَهِيدًا ﴾ : حال أو بيان ، تقديره : (قل كفى الله شهيدا) .

قوله : [١٠١] ﴿ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ : يجوز أَنْ تكون ﴿ بَيِّنَاتٍ ﴾ في موضع خفض على النعت (لآيات) ، أو في موضع نصب على النعت لـ (تسع) .

قوله : [١٠٥] ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ، و﴿ وَبِالْحَقِّ ﴾ الأول (حال) مقدمة من المضمر في : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ، و﴿ وَبِالْحَقِّ ﴾ الثاني (حال) مقدمة من المضمر في : ﴿ نَزَلَ ﴾ ، ويجوز أَنْ تكون (الباء) في الثاني متعلقة بـ (نزل) على جهة التعدي .

قوله : [١٠٠] ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ ﴾ : (لو) لا يليها إلا الفعل ؛ لأن فيها معنى الشرط ، فإن لم يظهر أضمر فهو مضمر في هذا ، و(أنتم) رفع بالفعل المضمر .

قوله : [١٠٤] ﴿ لَفِيفًا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [١٠٦] ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ ﴾[1] : انتصب (قرآن) بإضمار فعل تفسيره : ﴿ فَرَقْنَاهُ ﴾ ، تقديره : (وفرقنا قرآنا فرقناه) ، ويجوز أنْ يكون معطوفا على ﴿ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ على معنى : وصاحب قرآن ثم حذف المضاف ، فيكون ﴿ فَرَقْنَاهُ ﴾ : نعتا للقرآن .

قوله : [١١٠] ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ ، أي : نصب بـ(تدعوا) ، و(ما) زائدة للتأكيد .

قوله : [١٠٧] ﴿ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ : نصب على الحال .

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ ﴾ . فَقَرَءُوا كُلُّهُمْ ، أَعْنِي السَّبْعَةَ بِالتَّخْفِيفِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِأَنَّ ابْنَ مُجَاهِدٍ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بن إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، قَالَ : قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ﴿ فَرَقْنَاهُ ﴾ بِالتَّشْدِيدِ ، فَمَنْ خَفَّفَ فَمَعْنَاهُ : بَيَّنَّاهُ وَأَحْكَمْنَاهُ ، وَمَنْ شَدَّدَ قَالَ : مَعْنَاهُ : نَزَلَ مُتَفَرِّقًا .[إعراب القراءات :١/ ٣٨٥] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الكهف

قوله تعالى : [٢] ﴿ قَيِّمًا ﴾ : نصب على الحال من (الكتاب) .

قوله : [٥] ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[1] : (كلمة) نصب على التفسير . وفي : ﴿ كَبُرَتْ ﴾ : ضمير فاعل ، تقديره : (كبرت مقالتهم اتخذ الله ولدا) . ومن رفع كلمة جعل : ﴿ كَبُرَتْ ﴾ بمعنى : عظمت ، ولم يضمر فيه شيئا ، فارتفعت الكلمة بفعلها ، و﴿ تَخْرُجُ ﴾ : نعت للكلمة .

قوله : ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا ﴾ : (إنْ) بمعنى : (ما) ، و﴿ كَذِبًا ﴾ : نصب بالقول .

قوله : [٦] ﴿ أَسَفًا ﴾ : مصدر في موضع الحال .

قوله : [٧] ﴿ زِينَةً لَهَا ﴾ : مفعول ثان لـ (جعلنا) أَنْ جعلته بمعنى : صيرنا . وإن جعلته بمعنى : خلقنا نصبت (زينة) على أنه مفعول من أجله ؛ لأن (خلقنا) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد .

قوله : [١١] ﴿ سِنِينَ ﴾ : نصب على الظرف ، و﴿ عَدَدًا ﴾ : مصدر . وقيل : نعت لسنين على معنى ذات عدد . وقال الفراء : معناه : معدودة ، فهو على هذا نعت لـ (سنين) .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الجمهور : ﴿ كلمة ﴾ بالنصب والظاهر انتصابها على التمييز ، وفاعل ﴿ كبرت ﴾ مضمر يعود على المقالة المفهومة من قوله : ﴿ قالوا اتخذ اللهُ ولداً ﴾ ، وفي ذلك معنى التعجب أي ما أكبرها كلمة ، والجملة بعدها صفة لها .

وقال أيضاً : وقرأ الجمهور بنصب الكلمة كما تقول نعم رجلاً زيد ، وفسر بالكلمة ووصفها بالخروج من أفواههم فقال بعضهم : نصبها على التفسير على حد نصب قوله تعالى : ﴿ وساءت مرتفقاً ﴾ . وقالت فرقة : نصبها على الحال أي ﴿ كبرت ﴾ فريتهم ونحو هذا انتهى . فعلى قوله كما تقول نعم رجلاً زيد يكون المخصوص بالذم محذوفاً لأنه جعل ﴿ تخرج ﴾ صفة لكلمة .

والضمير في ﴿ كبرت ﴾ ليس عائداً على ما قبله بل هو مضمر يفسره ما بعده ، وهو التمييز على مذهب البصريين ، ويجوز أن يكون المخصوص بالذم محذوفاً وتخرج صفة له أي ﴿ كبرت كلمة ﴾ كلمة ﴿ تخرج من أفواههم ﴾ . وقال أبو عبيدة : نصب على التعجب أي أكبر بها ﴿ كلمة ﴾ أي من ﴿ كلمة ﴾ .

و﴿ أن ﴾ نافية أي ما ﴿ يقولون ﴾ ، و﴿ كذباً ﴾ نعت لمصدر محذوف أي قولاً ﴿ كذباً ﴾ .

قوله : [١٢] ﴿ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ ، ﴿ أَمَدًا ﴾ : نصب لأنه مفعول (لأحصى) ، كأنه قال : لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء . وقيل : هو منصوب بـ (لبثوا) .

وأجاز الزجاج : نصبه على التمييز ، ومنعه غيره ؛ لأنه إذا نصبه على التمييز ، جعل ﴿ أَحْصَى ﴾ اسما على أفعل ، و(أحصى) أصله : مثال الماضي من أحصى يحصي ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوهُ ﴾ [المجادلة :٦] ، ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن :٢٨] ، فإذا صح أنه يقع فعلا ماضيا لم يمكن أنْ يستعمل منه أفعل من كذا ، إنما يأتي أفعل من كذا أبدا من الثلاثي ، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ ، نحو قولهم : ما أولاه للخير ، وما أعطاه للدرهم ، فهو شاذ لا يقاس عليه ، فإذا لم يمكن أنْ يأتي أفعل من كذا من الرباعي علم أنْ (أحصى) ليس هو أفعل من كذا ، إنما هو فعل ماض ، وإذا كان فعلا ماضيا لم يأت معه التمييز ، وكان تعديه إلى : ﴿ أَمَدًا ﴾ أبين وأظهر .

وإذا نصبت (أمدا) بـ (لبثوا) فهو ظرف ، لكن يلزمك أنْ تكون عديت (أحصى) بحرف جر ؛ لأن التقدير : (أحصى للبثهم في الأمد) ، وهو مما لا يحتاج إلى حرف ، فيبعد ذلك بعض البعد ، فنصبه : (بأحصى أولى وأقوى) .

فأما قوله : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾ ، وقوله : [١٩] ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾ ، فالرفع عند أكثر النحويين في هذا على الابتداء ، وما بعده خبر ، والفعل معلق غير معمل في اللفظ ، وعلة سيبويه في ذلك : أنه لما حذف العائد على أي بناها على الضم ، وسنذكر شرح الاختلاف في (أي) في مريم .

قوله : [١٤] ﴿ شَطَطًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (قولا شططا) . ويجوز أنْ ينصبه القول .

قوله : [١٦] ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ ﴾ ، أي : واذكروا إذ اعتزلتموهم .

قوله : [١٧] ﴿ ذَاتَ الْيَمِينِ ﴾ ، و﴿ ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ : ظرفان .

قوله : [١٨] ﴿ فِرَارًا ﴾ ، و﴿ رُعْبًا ﴾ : منصوبان على التمييز .

قوله : [٢١] ﴿ إِذْ يَتَنَازَعُونَ ﴾ : العامل في (إذ) : ﴿ لِيَعْلَمُوا ﴾ .

قوله :[٢٢] ﴿ ثَلَاثَةٌ ﴾ ، أي : هم ثلاثة ، وكذلك ما بعده من خمسة وسبعة .

قوله : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ، إنما جيء (بالواو) هنا لتدل على تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم ، ولو جيء بها مع (رابع وسادس) لجاز ، ولو حذفت من (الثامن) لجاز ؛

لأن الضمير العائد يكفي من (الواو) ، تقول : رأيت عمرا وأبوه جالس ، وإن شئت حذفت الواو للهاء العائدة على عمرو .

ولو قلت : رأيت عمرا وبكر جالس ، لم يجز حذف (الواو) ؛ إذ لا عائد يعود على عمرو ، ويقال لهذه (الواو) : واو الحال ، ويقال : واو الابتداء ، ويقال : واو (إذ) ، أي : هي بمعنى : (إذ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران :١٥٤] .

قوله : [٢٥] ﴿ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[1] : من نون (المائة) استبعد الإضافة إلى الجمع ؛ لأن أصل هذا العدد أنْ يضاف إلى واحد يتبين جنسه ، نحو : عندي مائة درهم ومائة ثوب ، فنون المائة ؛ إذ بعدها جمع ، ونصب (سنين) على البدل من (ثلاث) . وقال الزجاج : ﴿ سِنِينَ ﴾ : في موضع نصب عطف بيان على ثلاث .

وقيل : هي في موضع خفض على البدل من مائة ؛ لأنها في معنى مئين . ومن لم ينون أضاف (مائة) إلى (سنين) ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، أضافا إلى الجمع ، كما يفعلان في الواحد ، وجاز لهما ذلك لأنهما إذا أضافا إلى واحد ، فقالا : ثلثمائة سنة ، فسنة بمعنى سنين لا اختلاف في ذلك ، فحملا الكلام على معناه ، فهو حسن في القياس قليل في الاستعمال ؛ لأن الواحد أخف من الجمع ، وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال ، وإلا فهو الأصل .

قوله : ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ ، ﴿ تِسْعًا ﴾ : مفعول به بـ (ازدادوا) وليس بظرف ، تقديره : (وازدادوا لبث تسع سنين) . وزاد أصله : فعل يتعدى إلى مفعولين ، قال الله جل ذكره : [١٣] ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ ، لكن لما رجع فعل إلى افتعل نقص من التعدي ، وتعدى إلى مفعول واحد . وأصل (الدال الأولى) في : ﴿ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ : (تاء الافتعال) ، وأصله : (وازتيدوا) فقلبت (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدل من

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ هذه قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، وعاصم ؛ وقرأ أهل الكوفة إلا عاصما : ﴿ ثلاث مائة سنين ﴾ بغير تنوين . القراءة الأولى على أن (سنين) في موضع نصب أو خفض ، فالنصب على البدل من ثلاث ؛ وقال أبو إسحاق : (سنين) في موضع نصب على عطف البيان والتوكيد ؛ وقال الكسائي ، والفراء ، وأبو عبيدة : التقدير : ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثة مائة . قال أبو جعفر : والخفض رد على مائة ، لأنها بمعنى : مئين ؛ كما أنشد النحويون :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

فنعت حلوبة بسود ، لأنها بمعنى الجمع ؛ فأما ثلاث مائة سنين فبعيد في العربية ؛ يجب أن تُتَوَقَّى القراءة به ؛ لأن كلام العرب : ثلاث مائة سنة فسنة ، بمعنى : سنين ، فجئت به على المعنى والأصل .

(التاء دالا) لتكون في الجهر كالدال التي بعدها والزاي التي قبلها ، وكانت (الدال أولى) بذلك ؛ لأنها من مخرج التاء ، فيكون عمل اللسان من موضع واحد في القول والجهر .

قوله : [٣٠] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾ ، خبر (إنَّ الأولى) : [٣١] ﴿ أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ ﴾ .

وقيل خبرها : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾ ؛ لأن معناه : إنا لا نضيع أجرهم . وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : (إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم الله بأعمالهم) ، ودل على ذلك قوله : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا ﴾ .

قوله : [٣١] ﴿ مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ : هو جمع ، واحده : سندسة ، وواحد العبقري عبقرية ، وهو منسوب إلى عبقر ، وواحد الرفرف : رفرفة ، وواحد ﴿ الأَرَائِكِ ﴾ : أريكة .

قوله : [٣٩] ﴿ قُلْتَ مَا شَاءَ اللهُ ﴾[1] : (ما) اسم ناقص بمعنى : الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (قلت الأمر ما شاء الله) ، أي : ما شاءه الله ، ثم حذفت (الهاء) من الصلة . وقيل (ما) شرط اسم تام ، و(شاء) في موضع يشاء ، والجواب محذوف ، تقديره : (قلت ما شاء الله كان) ، ولا هاء مقدرة في هذا الوجه ؛ لأن (ما) إذا كانت للشرط والاستفهام اسم تام لا يحتاج إلى صلة ولا إلى إلى عائد من صلة .

قوله : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾ : (أنا) فاصلة لا موضع لها من الإعراب ، و﴿ أَقَلَّ ﴾ : مفعول ثان لـ (ترني) . وإن شئت جعلت : (أنا) تأكيدا لضمير المتكلم في : (ترني) . ويجوز في الكلام رفع (أقل) ، تجعل (أنا) مبتدأ ، و﴿ أَقَلَّ ﴾ : الخبر ، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ (ترني) .

قوله : [٤١] ﴿ غَوْرًا ﴾ : نصب لأنه خبر : (أصبح) ، تقديره : ذا غور .

قوله : [٤٢] ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾ : المفعول الذي لم يسم فاعله (لأحيط) مضمر ، وهو المصدر . ويجوز أَنْ يكون ﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ : في موضع رفع على المفعول (لأحيط) .

قوله : ﴿ بِثَمَرِهِ ﴾ : من قرأ : (بضمتين) جعله جمع : ثمرة ، كخشبة وخشب ، ويجوز أَنْ يكون جمع الجمع كأنه جمع ثمار مثل : حِمار وحُمُر ، وثمار جمع ثمرة ، كأكمة وإكام .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللهُ ﴾ في موضع رفع ، والتقدير : إلا من شاء ؛ ويجوز أيضا عند النحويين أن تكون (ما) في موضع نصب وتكون للشرط ، والتقدير : أي شيء شاء الله كان ، فَحُذِفَ الجوابُ ، ومثله : ﴿ فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء ﴾ .

ومن قرأ : (بفتحتين) جعله جمع ثمرة كخشبة وخشب . ومن أسكن الثاني وضم الأول فعلى الاستخفاف ، وأصله : ضمتان .

قوله : [٤٤] ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لله الْحَقِّ ﴾[1] : من رفع (الحقّ) جعل (الولاية) مبتدأ ، و(هنالك) خبره ، و(الحق) نعت (للولاية) ، والعامل في : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ الاستقرار المحذوف الذي قام ﴿ هُنَالِكَ ﴾ مقامه . ويجوز أنْ يكون ﴿ لله ﴾ : خبر : (الولاية) .

ومن خفض (الحقِ) جعله نعتا : ﴿ لله ﴾ جل ذكره ، أي : لله ذي الحق ، وألغى (هنالك) فيكون العامل في : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ الاستقرار الذي قام ﴿ لله ﴾ مقامه ، ولا يحسن الوقف على هنالك في هذين الوجهين . ويجوز أنْ يكون العامل في : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ إذا جعلت ﴿ لله ﴾ الخبر ، ﴿ مُنْتَصِرًا ﴾ فيحسن الوقف على (هنالك) على هذا الوجه .

و ﴿ هُنَالِكَ ﴾ : يحتمل أنْ يكون ظرف زمان وظرف مكان ، وأصله : المكان ، تقول : اجلس هنالك ، وههنا ، وهناك ، وأقم هنالك ، و(اللام) في : (هنالك) تدل على بعد المشار إليه .

قوله : [٤٨] ﴿ عَلَى رَبِّكَ صَفًّا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [٤٧] ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ : العامل في : (يوم) فعل مضمر ، تقديره : (واذكر يا محمد يوم نسير الجبال) ، ولا يحسن أنْ يكون العامل ما قبله ؛ لأن حرف العطف يمنع من ذلك .

قوله : [٥٠] ﴿ إِلا إِبْلِيسَ ﴾ : نصب على الاستثناء المنقطع على مذهب من رأى أنْ إبليس لم يكن من الملائكة . وقيل : هو من الأول ؛ لأنه من الملائكة كان .

قوله : [٥٥] ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ : (أنْ) في موضع نصب مفعول : ﴿ مَنَعَ ﴾ .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ الولاية للهِ ﴾ مبتدأ وخبر . وقيل : ﴿ هنالك الولاية للهِ ﴾ مبتدأ وخبر ، والوقف على قوله : ﴿ منتصراً ﴾ .

وقرأ النحويان وحميد والأعمش وابن أبي ليلى وابن مناذر واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني ﴿ الحق ﴾ برفع القاف صفة للولاية . وقرأ باقي السبعة بخفضها وصفاً لله تعالى . وقرأ أبي ﴿ هنالك الولاية ﴾ الحق لله برفع الحق للولاية وتقديمها على قوله ﴿ للهِ ﴾ . وقرأ أبو حيوة وزيد بن عليّ وعمرو بن عبيد وابن أبي عبلة وأبو السمال ويعقوب عن عصمة عن أبي عمرو ﴿ للهَّ الحق ﴾ بنصب القاف . قال الزمخشري : على التأكيد كقولك هذا عبد الله الحق لا الباطل وهي قراءة حسنة فصيحة .

قوله : ﴿ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع رفع فاعل : ﴿ مَنَعَ ﴾ .

قوله : ﴿ الْعَذَابُ قُبُلا ﴾[1] : من ضم (القاف) جعله جمع : قبيل ، أي : يأتيهم العذاب قبيلا قبيلا ، أي : صفاً صفاً ، أي : أجناسا . وقيل معناه : شيء بعد شيء من جنس واحد ، فهو نصب على الحال . وقيل معناه : مقابلة ، أي : يقابلهم عيانا من حيث يرونه . وكذلك المعنى في قراءة من كسر القاف ، أي : يأتيهم مقابلة ، أي : عيانا . حكى أبو زيد : لقيت فلانا قِبَلًا ومقابلةً وقَبَلاً وقُبُلاً وقَبِيلاً بمعنى واحد ، أي : عيانا ومقابلة .

قوله : [٥٩] ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، ﴿ وَتِلْكَ ﴾ : في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ : الخبر ، وإنْ شئت كانت (تلك) في موضع نصب على إضمار فعل يفسره : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ لِمَهْلِكِهِمْ ﴾ : من (فتح اللام والميم) جعله مصدر : (هلكوا مهلكا) وهو مضاف إلى المفعول على لغة من أجاز تعدى هلك . ومن لم يجز تعديه فهو مضاف إلى الفاعل . ومن (فتح الميم وكسر اللام) جعله اسما للزمان ، تقديره : (لوقت مهلكهم) . وقيل : هو مصدر (هلك) أيضا ، أتى نادرا مثل المرجع والمحيض . ومن (ضم الميم وفتح اللام) جعله مصدر : (أهلكوا) .

قوله : [٦١] ﴿ سَرَبًا ﴾ : مصدر . وقيل : هو مفعول ثان (لاتخذ) .

قوله : [٦٣] ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب على البدل من (الهاء) في : ﴿ أَنْسَانِيهُ ﴾ ، وهو بدل الاشتمال .

وقوله : ﴿ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ : مصدر إنْ جعلته من قول موسى عليه السلام ، وتقف على البحر ، كأنه لما قال فتى موسى : ﴿ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ ﴾ ، قال موسى : أعجب عجبا . وإن جعلت (عجباً) من قول فتى موسى كان مفعولا ثانيا (لاتخذ) .

وقيل : إنه من قول موسى عليه السلام كله ، تقديره : (واتخذ موسى سبيل الحوت في البحر تعجب عجبا) ، فالوقف على ﴿ عَجَبًا ﴾ على هذا التأويل حسن .

قوله : [٦٤] ﴿ قَصَصًا ﴾ : مصدر ، أي : رجعا يقصان الأثر قصصا .

---

(١) مذهب الفراء أن (قبلا) : قبيل ، أي : متفرقا يتلو بعضه بعضا ، ويجوز عنده أن يكون المعنى : عيانًا ؛ قال الأعرج : وكانت قراءته : ﴿ قُبُلًا ﴾ معناه : جميعًا . قال أبو عمرو : وكانت قراءته : ﴿ قِبَلًا ﴾ معناه : عيانًا . قال أبو جعفر : وهذا من المجاز لما كانوا قد جاءتهم البراهين ، وما ينبغي أن يؤمنوا به ، وما ينبغي أن يقبلوه ، كانوا بمنزلة من منعه أن يؤمن أحد هذين .

قوله : [٦٨] ﴿ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ ، ﴿ خُبْرًا ﴾ : مصدر ؛ لأن معنى : تحط به : تخبره .

قوله : [٦٦] ﴿ عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ ، ﴿ رُشْدًا ﴾ : مفعول من أجله ، معناه : هل اتبعك للرشد على أنْ تعلمني مما علمت ، فتكون على وما بعدها حالا . ويجوز أنْ يكون مفعولا لتعلمني ، تقديره : (على أنْ تعلمني أمرا ذا رشد) والرُشْد والرَشَدْ لغتان .

قوله : [٧٧] ﴿ لاتَّخَذْتَ ﴾[1] : من (خفف التاء) جعله من : (تَخَذْتَ) فأدخل (اللام) التي هي لجواب (لو) على (التاء) التي هي (فاء الفعل) ، حكى أهل اللغة : (تَخِذْتُ أَتْخَذُ) ، وحكى سيبويه : استخذ فلان أرضا ، أصله : اتخذ على افتعل ، لكنه أبدل من التاء الأولى سينا . ومن شدده جعله : (افتعل) فأدغم (التاء الأصلية في الزائدة) .

وقال الأخفش : (التاء الأولى) في : (اتخذ) بدل من : (واو) ، و(الواو) بدل من : (همزة) .

وقيل : هي بدل من : (ياء) ، و(الياء) بدل من : (همزة) ، حكاه ابن كيسان عنه .

قوله : [٨٦] ﴿ تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ ﴾ : هو في موضع نصب على الحال من (الهاء) في : ﴿ وَجَدَهَا ﴾ .

قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ ﴾ : (أَنْ) في موضع نصب فيهما . وقيل : في موضع رفع ، وهو أبين على : فأما هو ، كما قال الشاعر :

فسيرا فإمّا حاجةٌ تَقْضِيانها ... وإما مَقِيلٌ صالحٌ وصديق

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ . قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿ لَتَخِذْتَ ﴾ بِتَخْفِيفِ التَّاءِ جَعَلَهُ فَعِلَ يَفْعَلُ مِثْلَ شَرِبَ يَشْرَبُ تَخِذَ يَتْخَذُ كَمَا قَالَ :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا ... نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ

الْمُطَرِّقُ : الَّتِي تُرِيدُ أَنْ تَبِيضَ وَقَدْ تَعَسَّرَ عَلَيْهَا ، وَالْأُفْحُوصُ وَالْمُفْحَصُ عُشُّ الطَّائِرِ وَوَكْرُهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْحَصِ قَطَاةٍ بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ " . غَيْرَ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ يُظْهِرُ الذَّالَ عِنْدَ التَّاءِ ، وَأَبُو عَمْرٍو يُدْغِمُ وَقَدْ ذَكَرْتُ عِلَّتَهُ فِي "الْبَقَرَةِ " .

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ لَاتَّخَذْتَ ﴾ مِنِ افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ نَحْوَ اتَّقَى يَتَّقِي وَاتَّكَى يَتَّكِي وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : تَقَى يَتَقِي خَفِيفًا قَالَ الشَّاعِرُ :

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا ... خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقِي بِأَثَرِ .

وَأَصْلُهُ مِنْ أَخَذَ يَأْخُذُ فَكَأَنَّ الْأَصْلَ أَيْتَخَذَ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَصِيرُ يَاءً لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ تُقْلَبُ الْيَاءُ تَاءً وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِي التَّاءِ فَالتَّشْدِيدُ مِنْ جَلَلِ ذَلِكَ .[إعراب القراءات : ١/ ٤٠٩] .

فالرفع على إضمار مبتدأ ، والنصب على إضمار فعل ، أي : فإما تفعل أنْ تعذب ، أي : تفعل العذاب .

قوله : [٨٨] ﴿ فَلَهُ جَزَاءَ الْحُسْنَى ﴾[1] : من رفع (جزاءٌ) جعله مبتدأ ، و(له) الخبر ، وتقديره : (فله جزاء الخلال الحسنى) ، فـ (الحسنى) في موضع خفض بإضافة الجزاء إليها .

وقيل : هي في موضع رفع على البدل من : (جزاء) ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين .

و (الحسنى) على هذا : (الجنة) ، كأنه قال : فله الجنة .

ومن نصب (جزاءً) ونونه جعل : ﴿ الْحُسْنَى ﴾ : مبتدأ ، و(له) : الخبر ، ونصب ﴿ جَزَاءً ﴾ : على أنه مصدر في موضع الحال ، تقديره : (فله الخلال جزاء ، أو الجنة جزاء) ، أي : مجزيا بها .

وقيل : ﴿ جَزَاءً ﴾ : نصب على التمييز .

وقيل : على المصدر . ومن نصب ولم ينونه فإنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، و(الحسنى) في موضع رفع ، وفيه بعد .

قوله : [٩٣] ﴿ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ ﴾ : من (ضم الياء) قدر حذف مفعول تقديره : (لا يفقهون أحدا قولا) ، ولاحذف مع فتح الياء .

قوله : [٩٤] ﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ : لم ينصرفا ؛ لأنهما اسمان لقبيلتين مع التعريف ، وقيل : مع العجمة ، ومن همزه جعله عربيا مشتقا من أجيج النار . ومن ذلك قوله : ﴿ مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [الفرقان :٥٣] فهما على وزن : (يفعول ومفعول) ، ويجوز أنْ يكون من لم يهمز أنْ ينوي الهمز ولكن خففه فيكون عربيا أيضا .

---

(١) قال أبو حيان : انتصب ﴿ جزاء ﴾ على أنه مصدر في موضع الحال أي مجازي كقولك في الدار قائماً زيد . وقال أبو علي قال أبو الحسن : هذا لا تكاد العرب تكلم به مقدماً إلاّ في الشعر . وقيل : انتصب على المصدر أي يجزي ﴿ جزاء ﴾ . وقال الفراء : ومنصوب على التفسير .

و﴿ جزاء ﴾ مبتدأ وله خبره . وقرأ عبد الله بن إسحاق ﴿ فله جزاء ﴾ مرفوع وهو مبتدأ وخبر و﴿ الحسنى ﴾ بدل من ﴿ جزاء ﴾ . وقرأ ابن عباس ومسروق ﴿ جزاء ﴾ نصب بغير تنوين ﴿ الحسنى ﴾ بالإضافة ، ويخرج على حذف المبتدإ لدلالة المعنى عليه ، أي ﴿ فله ﴾ الجزاء ﴿ جزاء الحسنى ﴾ وخرجه المهدوي على حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

قوله : [١٠٣] ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا ﴾ ، ﴿ أَعْمَالا ﴾ : نصب على التمييز .

قوله : [١٠٨] ﴿ عَنْهَا حِوَلا ﴾ : نصب بـ (يبغون) ، أي : متحولا ، يقال : حال من المكان يحول حِوَلًا ، إذا تحول منه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة مريم عليها السلام

قوله تعالى : [٢] ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ﴾ قال الفراء : هو مرفوع بـ ﴿ كهيعص ﴾ ، وأنكر ذلك عليه الزجاج . وقال الأخفش : هو مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : (فيما يقص عليك ذكر رحمة ربك) . وقيل : تقديره : (هذا الذي يتلى ذكر رحمة ربك) ، وتقدير الكلام : (ذكر ربك عبده زكريا برحمة) .

قوله : [٣] ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ ﴾ العامل في : (إذ) : هو ﴿ ذِكْرُ ﴾ .

قوله : [٤] ﴿ شَيْبًا ﴾ نصب على التفسير ، وقيل : هو مصدر شاب شيباً .

قوله : [٦] ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ من جزمه جعله جوابا للطلب ؛ لأنه كالأمر في الحكم ، ومن رفعه جعله نعتاً للولي أو على القطع ، تقديره إذا جعلته نعتا : (فهب لي من لدنك ولياً وارثاً علمي ونبوتي) .

قوله : [٨] ﴿ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾[1] : نصب بـ ﴿ بَلَغْتُ ﴾ ، وتقديره : (سناً عتياً) ، وأصله : (عُتُوّاً) ، وهو مصدر (عتا يعتو) ، فأبدلوا من الواو ياء ، ومن الضمة التي قبلها

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قولُه تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ . قرأ حمزة ، والكسائيّ : "عِتِيًّا "و "صِلِيًّا "و "جِثِيًّا "و "بِكِيًّا "وكذلك حفصٌ ، إلا "بُكيًا "فإنَّه ضَمَّ . والباقون يَضُمُّون كلَّ ذَلِكَ ، فمَن كَسَرَ أوائل هذه الحروف . فلمجاورة الياء ، والأَصلُ الضَمُّ ، لأنَّها جمعُ فاعلٍ ، مثل جالسٍ وجُلوسٍ ، وكذلك صالٍ وصُلِيٌّ ، والأصل صُلُوِيٌّ ، وبُكُوِيٌّ عَلَى وزن فُعُوْلٍ ، فانقلبت الواوُ ياءً ، وأدغمت الياءُ في الياءِ . فالتَّشديد من جَلَلِ ذَلِكَ .

والأصلُ في "عُتِيًّا ": عُتُوٌّ ، لأنَّه من عَتَا يَعْتُو ، والأولُ من بَكَى يَبْكِي ، كما قَالَ تَعالى : "وَعَتَوا عُتُوًّا كَبِيْرًا ".

فإن قيلَ لك : قِيلَ في هذه السُّورة : "عُتِيًّا "بالياء ، ولم يقل : عُتُوًّا بالواو ؟

فالجوابُ في ذَلِكَ : أنَّ عتيًّا جمع عاتٍ ، وأصلُ عاتٍ : عاتِوٌ ، فانقلبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها ، فبنوا الجمعَ عَلَى الواحِد في قلبِ الوَاوِ ياءً ، لأنَّ الجمعَ أثقلُ من الواحدِ ، وقولُه : "وَعَتَوْا عُتُوًّا "مصدرٌ ، والمَصْدَرُ يُجري مُجرى الواحدِ حُكمًا ، وإنْ كَانَ في اللَّفظِ مُشاركًا للجمعِ ، أَلَا تَرى أنَّك تقولُ : قَعَدَ قُعُوْدًا ، وقومٌ قُعُوْدٌ .

فإن قِيلَ : "فَعِتِيًّا "في مريم أيضًا مصدر ، فَلِمَ قُلِبَ ؟ فقُل : لموافق رءوس الآى ، فاعرفه .

فإن قيلَ : فلمَ لَمْ يُختلف في قولُه : "فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا "فيقرأ مِضِيًّا كما قُرئ "بِكِيًّا "؟

فالجوابُ في ذَلِكَ أنَّ الاعتلالُ ، والخروجُ عَنْ الأصلِ إنَّما يكونُ في الجمعِ للعِلَّة الّتي أنبأتُك بها ، و "مُضِيًّا "مصدَرٌ ، تَقُولُ : مضى يمضي مُضيًّا ، ولو كَانَ جمعًا لماضٍ لقُلتَ : قومٌ مُضِيّ ومِضِيّ ، كما تَقُولُ : بُكيٌّ

كسرة ؛ لتصحَّ الياء ، ولأن ذلك أخفّ ، ولتتفق رءوس الآي . وقد قُرِىء بكسر العين ؛ لإتباع الكسرة الكسر .

قوله : [٩] ﴿ قَالَ كَذَلِكَ ﴾ (الكاف) : في موضع رفع ؛ أي : قال الأمر كذلك ، فهي خبر ابتداء محذوف .

قوله : [١٠] ﴿ سَوِيًّا ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ تُكَلِّمَ ﴾ أو نعت لـ ﴿ ثَلاثَ لَيَالٍ ﴾ ، وكذلك : [١٧] ﴿ بَشَرًا ﴾ .

قوله : [١٢] ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ : ﴿ صبيّاً ﴾ نصب على الحال .

قوله : [١٣] ﴿ وَحَنَانًا ﴾ عطف على : ﴿ الْحُكْمَ ﴾ .

قوله : [٢٢] ﴿ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾ : ظرف ، وقيل : هو مفعول به على تقدير : (فقصدت به مكاناً قصياً) .

قوله : [٢٤] ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا ﴾[1] : مَنْ كسر الميم في : (مِنْ) كان الضمير في : ﴿ فَنَادَاهَا ﴾ ضمير (عيسى) ، عليه السلام ؛ أي : فناداها عيسى مِن تحتها ؛ أي : من تحت ثيابها .

ويجوز : أن يكون الضمير لجبريل ، عليه السلام ، ويكون التقدير :(فناداها جبريل من دونها) ؛ أي : من أسفل من موضعها ، كما تقول : داري تحت دارك ؛ أي : أسفل من دارك ، وبلدي تحت بلدك ؛ أي : أسفل منه ، وكما قال في الجنة : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ ؛ أي : (مِنْ) أسفل منها . فتحت يراد بها : (الجهة المحاذية للشيء) ، فيكون جبريل ، عليه السلام ، كلمها من الجهة المحاذية لها ، لا من أسفل منها ، وإذا كان الضمير لعيسى ، عليه السلام ، كان تحت بمعنى أسفل ؛ لأن موضع ولادة عيسى ، عليه السلام ، أسفل منها ، ويدل على : أن (تحت) تقع بمعنى : (الجهة المحاذية للشيء) .

= وبكيٌّ ، إنما قَالَ الله تَعَالَى : "فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا "أي : مضاء ، وهذا واضحٌ بحمدِ الله . وفي حَرفِ عبدِ الله ، "وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عُسِيًّا "يقال للشيخ إذَا كَبر : عَسا يَعسو ، وعَتا يعتو إذَا يَبِس .

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا ﴾ فأما أهل المدينة ، وأهل الكوفة ، وأهل البصرة - إلا الحسن - ، وأبو عمرو النخعي ، وعاصمٌ فإنهم قرءوا : ﴿ مَن تَحْتَهَا ﴾ بفتح الميم ، فزعم أبو عبيد : أن من قرأ : ﴿ مِن تحتها ﴾ جاز في قراءته أن يكون لجبرائيل صلى الله عليه وسلم ، ولعيسى عليه السلام ، ومن قرأ : ﴿ مَن تحتها ﴾ فهو لعيسى صلى الله عليه وسلم خاصة ، قال أبو جعفر : (من) اسم ، و(تحتها) ظرف ، ولا يمتنع أن يكون معناه لجبرائيل صلى الله عليه وسلم كما كان في الأول .

قوله : ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ ؛ أي : في الموضع المحاذي لك ، لا أنه أسفلها .

فأما فتح الميم من (مِنْ) ؛ فإنه جعل (مَنْ) هو الفاعل ، وليس في : ﴿ فَنَادَاهَا ﴾ ضمير فاعل ، و(مَنْ) في هذه القراءة ، هو عيسى ، عليه السلام ؛ لأنه هو الذي أسفل منها ، فوقعت (مَنْ) للخصوص في هذا ، وأصلها : (أن تكون للعموم) . وقد قيل أيضا : إن (مَنْ) لجبريل ، عليه السلام ، كالأول .

قوله : [٢٥] ﴿ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا ﴾[1] : نصب ﴿ رُطَبًا ﴾ على البيان . وقيل : هو مفعول لـ ﴿ وَهُزِّي ﴾ ، وهذا : إنما يكون على قراءة من قرأ بالتاء والتخفيف ، أو التشديد ، أو بفتح التاء والتشديد . وفي ﴿ تُسَاقِطْ ﴾ ضمير ﴿ النَّخْلَةِ ﴾ ، ويجوز : أن يكون ضمير الجذع هذا على قراءة من قرأ بالتاء ، كما قالوا : ذهبت بعض أصابعه .

فأما من قرأه بالياء ، فلا يكون في : ﴿ يساقط ﴾ إلا ضمير الجذع . فأما من قرأ بضم التاء والتخفيف وكسر القاف ، فرطب مفعول تساقط .

وقيل : هو حال ، والمفعول مضمر ، تقديره : (تساقط ثمرها عليك رطبا) . ﴿ جَنِيًّا ﴾ : نعت ، و﴿ النَّخْلَةِ ﴾ : تدل على الثمر ، فحسن حذفه ، والباء في : ﴿ بِجِذْعِ ﴾ زائدة .

قوله : [٢٦] ﴿ وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ نصب على التفسير .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ فيه ست قراءات : قرأ أهل المدينة ، وأبو عمرو ، وعاصم ، والكسائي : "تساقط" بالتاء وتشديد السين . وقرأ الأعمش ، وحمزة : "تساقط" بالتاء وتخفيف السين . وقرأ البراء بن عازب : "يساقط" بالياء وتشديد السين . وقرأ مسروق بن الأجدع : "تُسقِطْ" . والقراءتان الباقيتان : "تُساقِط" ، و "نساقط" ، قال أبو جعفر : فالقراءة الأولى أصلها : (تتساقط) ، ثم أدغمت التاء في السين .

والثانية : على الحذف . والثالثة : على الإدغام ، ولا يجوز معها الحذف ، ونصب (رطب) في هذه القراآت الثلاث على البيان كما قال :

فلو أنها نفس تموت سوية ولكنها نفس تساقط أنفسا

وحكى أبو إسحاق ، عن أبي العباس : أنه منصوب بـ(هزي) .

والقراءة الرابعة : على أن يكون منصوبا بـ(تسقط) ، أو بـ(هزي) . وكذا الخامسة ، قال أبو إسحاق : ومن قرأ : "نساقط" أراد : نساقط نحن عليك رطبا جنيا ؛ ليكون ذلك آية ، قال أبو جعفر : و(الرطب) يذكر على معنى الجنس ، ويؤنث على معنى الجماعة .

قوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ : وزنه في الأصل : تفعلين ،كـ (تضربين) ، وأصل لفظه : (ترأيين) ، فألقيت حركة الهمزة على الراء ،كما يفعل في : (تري) ، ثم أبدل من الياء المكسورة التي هي لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف الألف لسكونها وسكون ياء التأنيث بعدها ، فبقي ﴿ تَرَيِنَّ ﴾ ، فدخلت النون المشددة للتأكيد ، فحذفت نون الإعراب للبناء ، وكسرت الياء لسكونها وسكون أول النون المشددة ولم تحذف الياء ؛ إذ ليس قبلها كسرة تدل عليها ؛ ولأنه قد حذف لام الفعل قبلها ، فصارت ﴿ تَرَيِنَّ ﴾ كما هي في التلاوة ، فافهم ذلك .

قوله : [٢٨] ﴿ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ : أصل ﴿ بَغِيًّا ﴾ : (بغوي) ، فهو فعول ، لكن أدغمت الواو في الياء ، وكسرت الغين لمجاورتها الياءين ، ولتصحَّ الياء الساكنة ، وفعول هنا بمعنى : (فاعلة) ، ولذلك أتى بغير هاء ، وهو صفة للمؤنث ، كما يأتي فعول بغير هاء للمؤنث إذا كان بمعنى مفعول ، كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾ [يس :٧٢] ، وليس ﴿ بَغِيًّا ﴾ في الأصل على وزن فعيل ، ولو كان فعيلا للزمته الهاء للمؤنث ؛ لأن فعيلا إذا كان للمؤنث بمعنى فاعل لزمته الهاء ، كقولهم : امرأة رحيمة وعليمة ، بمعنى : (راحمة وعالمة) ، فلما أتى بغي بغير هاء عُلِمَ : أنه فعول وليس بفعيل .

قوله : ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾[1] : (التاء) في : ﴿ أُخْتَ ﴾ ليست بأصل ، لكنها بمنزلة الأصل ؛ لأنها زيدت للإلحاق ؛ لأن أصل الاسم أَخَوة على فَعَلة ، فحذفت الواو ، وضمت الهمزة لتدل على الواو المحذوفة ، كما كسرت الباء في : (بِنت) لتدل على الياء المحذوفة ، وأصل بنت : (بُنَيَة) ، فبقي الاسم على حرفين : الهمزة والخاء ، فزيدت التاء ، وألحق ببناء فعل ، والتصغير والجمع يدلان على ما قلنا ؛ لأنك تردها إلى أصلها في التصغير

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يَا أُخْتَ هَارُونَ ﴾ نداء مضاف ، والأصل : (أَخَوَةٌ) يدل على ذلك : (أَخَواتٌ) ، وقال محمد بن يزيد : حذفت الواو فرقا بين المتشبث وغير المتشبث ، ولا نعلم أحدا سبق أبا العباس إلى هذا القول مع حسنه وجودته ، وزعم الفراء : أنه إنما ضمت الهمزة في قولهم : (أخت) ، وكسرت الباء في قولهم : (بنت) ؛ للفرق بين ما حذفت منه الواو ، وبين ما حذفت منه الياء ، فالضمة علم الواو ، والكسرة علم الياء ، وذكر محمد بن يزيد : أن هذا القول خطأ ، قال أبو جعفر في قوله : ﴿ يا أخت هارون ﴾ قولان للعلماء :

أحدهما : أن (هارون) كان رجلا صالحا ، فقالوا : يا أخت هارون ؛ أي : يا شبيهته في الصلاح ؛ وإنما المؤمنون أخوة من هذا ، وآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ، وروى جعفر ، عن سعيد بن جبير : أنه كان رجل فاسق ، يقال له : هارون ، فقالوا لها : يا أخت هارون ؛ قال أبو جعفر : والقول الأول أولى ؛ لأن فيه حديثا مسندا .

والجمع ، فتقول : (أُخَيّة ، وَأَخَوَات) ، وحذف الواو فيها على غير قياس ، وقيل : لكثرة الاستعمال ، وكان القياس : أن تقول في الواحدة : (أَخَاة) ، تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك التاء في بِنْت زيدت ؛ لتلحق الاسم ببناء جذع ، لأن الياء منها حذفت على غير قياس ، إلا أن بِنْتًا : لا ترد الياء فيها في الجمع وترد في التصغير ، تقول في التصغير : (بُنَيَّة) ، كما تقول في أخت : (أُخَيَّة) ، وتقول في الجمع : (بَنَات) ، ولا تقول : بُنَيَّات ، كما تقول : أَخَوَات .

قوله : [٢٩] ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ : ﴿ صَبِيًّا ﴾ : نصب على الحال ، و﴿ كَانَ ﴾ ، زائدة ، والعامل في الحال الاستقرار ، وقيل : كَانَ هنا بمعنى : (وقع وحدث) ، وفيها اسمها مضمر ، و﴿ صَبِيًّا ﴾ : حال أيضا ، والعامل فيه : ﴿ نُكَلِّمُ ﴾ ، وقيل : كان .

وقال الزجاج : (مَنْ) للشرط ، والمعنى : (من كان في المهد صبيا كيف نكلمه) ؟

قوله : [٣١] ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ : (مَا) في موضع نصب على الظرف ؛ أي : حين دوام حياتي ، وقيل : في موضع نصب على الحال ، و﴿ حَيًّا ﴾ : خبر دمت ، والتاء اسم دام ؛ لأن دام من أخوات كان .

قوله : [٣٢] ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي ﴾ عطف على [٣١] ﴿ مُبَارَكًا ﴾ ، ومبارك مفعول ثان لجعل ، ومن خفض (بِرًّا) عطفه على الصلاة .

قوله : ﴿ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ : من رفع (قولًا) أضمر مبتدأ ، وجعل ﴿ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ خبره ، تقديره : (ذلك عيسى بن مريم ذلك قول الحق) ، أو (هذا الكلام قول الحق) ، وقيل : إن هو المضمر ، كناية عن عيسى ، عليه السلام ؛ لأنه بكلمة الله جل ذكره كان ، وقد سَمَّاه الله كلمة ؛ إذ بالكلمة يكون ، ولذلك قال الكسائي على هذا المعنى : إن ﴿ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ : نعت لعيسى ، عليه السلام ، ومن نصب قولًا ، فعلى المصدر ؛ أي : أقول : قول الحق .

قوله : [٣٦] ﴿ وَإِنَّ اللهَ رَبِّي ﴾ من فتح (أَنَّ) عطفها على الصلاة ، ومن كسرها استأنف الكلام بها .

قوله : [٤١] ﴿ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾ : (صديق) : خبر (كان) ، و(نبي) : نعت لصديق ، وقيل : هو خبر بعد خبر .

قوله : [٤٦] ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ﴾ : (راغب) : مبتدأ ، و(أنت) : رفع بفعله ، وهو الرغبة ، ويسد مسد الخبر ، وحسن الابتداء بنكرة ؛ لاعتمادها على ألف الاستفهام قبلها .

قوله : [٤٧] ﴿ قَالَ سَلامٌ عَلَيْكَ ﴾ : ابتداء ، والمجرور : خبره ، وحسن الابتداء بنكرة ؛ لأن فيها معنى المنصوب ، وفيها أيضا معنى التبري والمتاركة ، فلما أفادت فوائد جاز الابتداء بها ، والأصل : (أن لا يبتدأ بنكرة) ، إلا أن تفيد فائدة عند المخاطب .

قوله : [٥٥] ﴿ مَرْضِيًّا ﴾ : أصله : (مرضوّ) على وزن : مفعول ، وهو من ذوات الواو ؛ لقولهم : الرضوان ، ثم أبدلوا من الواو ياء ، وكسروا ما قبلها ؛ لتصح الياء الساكنة ، ولأنه أخف من الواو .

قوله : [٥٢] ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ : ﴿ نَجِيًّا ﴾ : نصب على الحال .

قوله : [٥٨] ﴿ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ : انتصبا على الحال ، ويكون : ﴿ بُكِيًّا ﴾ جمع : (باك) . وقيل : ﴿ بُكِيًّا ﴾ نصب على المصدر ، وليس بجمع باك ، تقديره : (خروا سجدا وبكوا بكيا) ، وأصله في الوجهين : (بُكويًا) على فعول ، ثم أدغمت الواو في الياء وكسر ما قبلها ؛ ليصح سكون الياء ، ولأنه أخف ، وقد كسر جماعة من القراء الياء ؛ ليتبع الكسر الكسر ، وليكون أخف في عمل اللسان .

قوله : [٦٢] ﴿ إِلا سَلامًا ﴾ : نصب على الاستثناء المنقطع ، وقيل : هو بدل من لغو .

قوله : [٦٣] ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ : ﴿ نُورِثُ ﴾ يتعدى إلى مفعولين ؛ لأنه رباعي من أورث ، فالمفعول الأول : هاء محذوفة من صلة التي لطول الاسم ، تقديره : (نورثها) . والمفعول الثاني : (مَنْ) في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ ، (ومِنْ) متعلقة بـ ﴿ نُورِثُ ﴾ ، أو بـ (تقي) ، والتقدير : (تلك الجنة التي نورثها من كان تقيا من عبادنا) .

قوله : [٧٢] ﴿ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ : نصب على الحال إن جعلته جمع (جاث) ، ونصب على المصدر إن لم تجعله جمعا وجعلته مصدرا ، وأصله في الوجهين : (جُثُوْو) على فُعُول ، ثم أدغمت الواو في الواو ، فثقل اللفظ بضمتين وواوين متطرفتين ، فأبدلوا من الواو ياء وكسر ما قبلها لتصح الياء الساكنة ؛ ولأنه أخف . وقرأ جماعة من القراء بكسر الجيم على الإتباع للخِفَّة والمجانسة .

قوله : [٦٩] ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[1] : قرأ هارون القارىء : بنصب ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ ، أعمل فيها ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ . والرفع في أيّهم عند الخليل على الحكاية ، فهو ابتداء ، وخبره ﴿ أَشَدُّ ﴾ ، تقديره : (ثم لننزعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه) . يقال : أيُّ هؤلاء أشدُّ عتيًّا ؟ وهو كقول الشاعر[2] [الكامل] :

فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْـــــرومُ

أي : بمنزلة الذي يقال له : لا حرج ولا محروم ، وهذا عند سيبويه مرفوع بـ (لا) ؛ لأنها كـ (ليس) ، وخبر ليس محذوف ، تقديره : (لا حرج ولا محروم في مكاني) ، والياء تعود على اسم (بات) ، والجملة : خبر (بات) ، ومن جعله حكاية جعل الجملة المحكية خبر (بات) ، و(الهاء) في له المقدرة عائدة على الذي .

وذهب يونس على : أن (أيًا) رفع بالابتداء على الحكاية ، ويعلق الفعل ، وهو ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ ، فلا يعمله في اللفظ ، ولا يجوز أن يعلق مثل ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ عند سيبويه ، والخليل ، وإنما يجوز أن يعلق مثل : أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه .

وذهب سيبويه إلى : أن (أيًا) مبنية على الضم ؛ لأنها عنده بمنزلة الذي وما ، لكن خالفتها في جواز الإضافة فيها ، فأعربت لما جازت فيها الإضافة ، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها لم تقو ، فرجعت إلى أصلها : وهو البناء كالذي وما .

ولو أظهرت الضمير لم يجز البناء عنده ، وتقدير الكلام عنده : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم هو أشد) ، كما تقول : (لننزعن الذي هو أشد) ، ويقبح حذف هو مع الذي .

وقُرىء : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ برفع ﴿ أَحْسَنَ ﴾ على تقدير حذف هو ، والحذف مع (الذي) قبيح ، ومع (أي) حسن ، فلما خالفت أي أخواتها حسن الحذف معها ، فلما حذفت (هو) بُنيت (أيًا) على الضم . وقد اعترض سيبويه في قوله . وقيل :

---

(١) قال أبو جعفر : وحكى أبو بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يقول في (أيهم) : معنى الشرط والمجازاة ، فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها ، والمعنى : ثم لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا ، أو لم يتشايعوا ؛ كما تقول : ضربت القوم أيهم غضب ، والمعنى : إن غضبوا ، أو لم يغضبوا ، فهذه ستة أقوال ، وسمعت علي بن سليمان يحكي ، عن محمد بن يزيد قال : (أيهم) متعلق بـ(شيعة) فهو مرفوع لهذا ، والمعنى : ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم ؛ أي : من الذين تعاونوا ، فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا ، وهذا قول حسن ، وقد حكى الكسائي : إن (التشايع) : التعاون ، (عتيا) على البيان .

(٢) البيت للأخطل ، ت٩٠هـ ، وهو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو أبو مالك ، من بني تغلب ، شاعر مصقول الألفاظ ، حسن الديباجة ، في شعره إبداع .

كيف يبنى المضاف وهو متمكن ، وفيه نظر . ولو ظهر الضمير المحذوف مع (أي) لم يكن في (أي) إلا النصب عند الجميع ، وقال الكسائي : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ واقعة على المعنى ، وقال الفراء : معنى ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ : (لننادين) ، فلم يعمل ؛ لأنه بمعنى النداء .

وقال بعض الكوفيين : إنما لم يعمل ﴿ لَنَنْزِعَنَّ ﴾ في ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ ؛ لأن فيها معنى الشرط والمجازاة ، فلم يعمل ما قبلها فيها ، والمعنى : (لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا) ، كما تقول : ضربت القوم أيهم غضب ، والمعنى : (إن غضبوا أو لم يغضبوا) ، وعن المبرد : أن ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ رفع ؛ لأنه متعلق بشيعة ، والمعنى : (من الذين تشايعوا أيهم) ؛ أي : من الذين تعاونوا فنظروا أيهم .

قوله : [٧٥] ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ : انتصبا على البدل من : (مَا) التي في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ ﴾ .

قوله : [٨٠] ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾ : حرف الجر محذوف ، تقديره : (ونرث منه ما يقول) ؛ أي : نرث منه ماله وولده .

وقوله : ﴿ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾ : حال .

قوله : [٨٧] ﴿ إِلا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ ﴾ (مَنِ) : في موضع رفع على البدل من المضمر المرفوع في : ﴿ يَمْلِكُونَ ﴾ . ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء على أنه ليس من الأول .

قوله : [٩٠] ﴿ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴾ : ﴿ هَدًّا ﴾ : مصدر .

قوله : [٩١] ﴿ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ (أَنْ) : في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : [٩٢] ﴿ لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ (أَنْ) : في موضع رفع ينبغي .

قوله : [٩٣] ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ ﴾ : (إِنْ) بمعنى : (ما) ، و﴿ كُلُّ ﴾ رفع بالابتداء ، والخبر : ﴿ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ ﴾ ، و﴿ آتِي ﴾ اسم فاعل ، و﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ في موضع نصب بالإتيان ، و﴿ عَبْدًا ﴾ نصب على الحال ، ومثله : ﴿ فَرْدًا ﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة طه

قوله تعالى : [٣] ﴿ إِلا تَذْكِرَةً ﴾ : مفعول من أجله ، أو على المصدر . [٤] و﴿ تَنْزِيلا ﴾ مصدر .

قوله : [١٢] ﴿ طُوًى ﴾ : من ترك تنوينه فعلته أنه معدول كعُمَر ، وهو معرفة . وقيل : هو مؤنث اسم للبقعة ، وهو معرفة . ومن نوَّنه جعله اسمًا للمكان غير معدول كصُرَد ، وهو بدل من الوادي في الوجهين .

قوله : [١٧] ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[1] : تلك عند الزجاج بمعنى : التي ، و﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ صلتها ، وهي عند الفراء بمعنى : هذه ، وهذه وتلك عنده : تحتاجان إلى صلة كالتي . وذكر قطرب ، عن ابن عباس : أن (تِلْكَ) بمعنى : هذه ، و(مَا) في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، ومعنى الاستفهام في هذه التنبيه .

قوله : [٢٢] ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ تَخْرُجْ ﴾ ، و﴿ آيَةً ﴾ بدل من : ﴿ بَيْضَاءَ ﴾ حال أيضا ؛ أي : تخرج مبينة عن قدرة الله جل ذكره ، وقيل : ﴿ آيَةً ﴾ انتصبت بإضمار فعل ، التقدير : (آتيناك آية أخرى) ، والرفع جائز في غير القران على : هذه آية .

قوله : [٢٩] ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي ﴾ : ﴿ هَارُونَ ﴾ : هارون بدل من وزير ، وقيل : هو منصوب بـ ﴿ وَاجْعَلْ ﴾ على التقديم والتأخير ؛ أي : واجعل لي هارون أخي وزيرًا .

قوله : [٣٣] ﴿ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴾ : ﴿ كَثِيرًا ﴾ : نعت لمصدر محذوف تقديره : (نسبحك تسبيحًا كثيرا) ، أو نعت لوقت محذوف ، تقديره : (نسبحك وقتا طويلا) .

ومن قرأ بوصل ألف ﴿ اشْدُدْ ﴾ ، وفتح ألف ﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾ : جعله على الدعاء والطلب ، فهو مبني .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَمَا تِلْكَ ﴾ ابتداء وخبر ، وفيه معنى التنبيه . وزعم الفراء : أن (تلك) هاهنا اسم ناقص وصلته : (بيمينك) ، قال أبو جعفر : ورأيت أبا إسحاق يميل إلى هذا القول ويقول به ، والمعنى عندهما : وما التي بيمينك .

وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس ينكر هذا القول ويقول : لا يجوز أن توصل الأسماء المبهمة . ويقال : (أهُش) ، و(أهِش) .

ومن قطع ألف ﴿ اشْدُدْ ﴾ ، وضم ألف ﴿ وَأَشْرِكْهُ ﴾ ، وهو ابن عامر جعله : مجزوما جوابا لأجعل ، فالألفان ألفا المتكلم ، وهما في القراءة الأولى : الألف الأولى ألف وصل ، والثانية ألف قطع .

قوله : [٣٩] ﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ (أَنِ) : في موضع نصب على البدل من : (مَا) ، والهاء الأولى في : ﴿ اقْذِفِيهِ ﴾ لموسى عليه السلام ، والثانية للتابوت .

قوله : [٥٢] ﴿ فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى ﴾[1] : ما بعد كتاب صفة له من الجملتين ، و﴿ رَبِّي ﴾ : في موضع نصب بحذف الخافض ، تقديره : (لا يضل الكتاب عن ربي ولا ينسى) ، ويجوز : أن يكون ﴿ رَبِّي ﴾ في موضع رفع ، ينفي عنه الضلال والنسيان ، وقد بينا هذه الآية في كتاب (الهداية) بأشبع من هذا .

قوله : [٥٩] ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾ الرفع في يوم على خبر ﴿ مَوْعِدُكُمْ ﴾ على تقدير حذف مضاف ، تقديره : (موعدكم وقت يوم الزينة) ، وقد نصب الحسن يوم الزينة على الظرف .

وقوله : ﴿ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴾ (أَنْ) : في موضع رفع عطف على يوم على تقدير : (موعدكم وقت يوم الزينة ووقت حشر الناس) ، وقيل : (أَنْ) في موضع خفض على العطف على الزينة ، ومن نصب يوم الزينة جعل (أَنْ) في موضع نصب على العطف على يوم الزينة ، ويجوز : أن تكون في موضع رفع على ، تقدير : (موعدكم وقت حشر الناس) ، أو في موضع خفض على العطف على الزينة .

قوله : [٥٨] ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ : (المكان) : منصوب على أنه مفعول ثان لجعل ، ولا يجوز نصبه بالموعد ؛ لأنه قد وصف بقوله تعالى : ﴿ لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ ﴾ ، والأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت أو صُغِّرت لم تعمل ؛ لأنها تخرج عن شبه الأفعال بالصفة والتصغير ؛ إذ الأفعال لا توصف ولا تصغر ، فإذا خرجت بالصفة والتصغير عن شبه الفعل امتنعت من العمل ، وهذا أصل لا يختلف فيه البصريون ، وكذلك إذا أخبرت

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى ﴾ في معناه ثلاثة أقوال : ذكر أبو إسحاق منها واحدا : أنه نعت لـ(كتاب) ، أي : لا يضله ربي ولا ينساه .

والقول الثاني : أنه قد تم الكلام ، ثم ابتدأ فقال : لا يضل ربي ؛ أي : لا يهلك من قوله : ﴿ أئذا ضللنا في الأرض ﴾ ، ولا ينسى شيئا .

والقول الثالث : أشبهها بالمعنى ، أخبر الله جل وعز أنه لا يحتاج إلى كتاب ، فالمعنى : لا يضل عنه علم شيء من الأشياء ، ولا معرفتها ، ولا ينسى علمه منها .

عن المصادر ، أو عطفت عليها لم يجز أن تعملها في شيء بعد ذلك ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأن المعمول فيه داخل في صلة المصدر ، والخبر والمعطوف غير داخلين في الصلة .

ولا يحسن أن يكون : ﴿ مَكَانًا ﴾ في هذا الموضع ظرفًا ؛ لأن الموعد لم تجره العرب مع الظروف مجرى سائر المصادر معها ، ألا ترى : أنه قد قال تعالى : ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ﴾ [هود :٨١] بالرفع ، ولو قلت : إن خروجهم الصبح لم يجز إلا النصب في الصبح على تقدير : (وقت الصبح) ، وقد جاء الموعد اسما للمكان ، قال الله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر :٤٣] ، وقد قيل : معناه : (لمكان موعدهم) .

وقوله : ﴿ سُوًى ﴾ : هو صفة لمكان ، لكن من كسر السين جعله نادرا ؛ لأن فعلا لم يأت صفة إلا قليلا ، مثل : هم قوم عِدًى . ومن ضم السين أتى به على الأكثر ؛ لأن فُعَلا كثير في الصفات ، نحو : (رجل حُطَم ولُبَد وشُكَع) ، وهو كثير .

قوله : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ من رفع ﴿ هَذَانِ ﴾ حمله على لغة لبني الحارث بن كعب ، يأتون بالمثنى بالألف على كل حال ، قال بعضهم :

تزَّود منا بين أُذنـــــاه طعنة ... دعته هابي الـــــتراب عقيم

وقيل : (إِنْ) بمعنى : نعم ، وفيه بعد ؛ لدخول اللام في الخبر ، وذلك لا يكون إلا في شعر ،

كقوله[1] [الرجز] :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُـــوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْـــمِ بَعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وكان وجه الكلام : (لأم الحُليس عجوزٌ ، وكذلك كان وجه الكلام) في الآية : إِنْ حملت (إِنْ) على معنى نعم : (إنَّ لهذان ساحران) ، كما تقول : نعم لهذان ساحران ، ونعم لمحمد رسول الله ، وفي تأخر اللام مع لفظ إن بعض القوة على نعم ، وقيل : إن المبهم لما لم يظهر فيه إعراب في الواحد ، ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك ، فأتي بالألف على كل حال .

وقيل : الهاء مضمرة مع (إِنْ) ، وتقديره : إنه هذان لساحران ، كما تقول : إنه زيد منطلق ، وهو قول حسن لولا أن دخول اللام في الخبر يبعده ، فأما من خفف إن فهي قراءة

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج ت ١٤٥ هـ ، وهو أبو الجحاف الراجز ، من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين : الأموية والعباسية .

حسنة ؛ لأنه أصلح الإعراب ، ولم يخالف الخط ، لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه ؛ لأنه يقدر أنها المخففة من الثقيلة ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، لنقص بنائها ، فرجع ما بعدها إلى أصله ، واللام لا تدخل في خبر ابتداء أتى على أصلة إلا في شعر على ما ذكرنا . وأما على مذهب الكوفيين : فهو من أحسن شيء ؛ لأنهم يقدرون إنْ الخفيفة بمعنى (مَا) ، واللام بمعنى : (إلا) ، فتقدير الكلام : (ما هذان إلا ساحران) ، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادعوه : (أن اللام تأتي بمعنى إلا) .

قوله : [٦٦] ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾[1] من قرأ ﴿ يُخَيَّلُ ﴾ بالياء ، جعل أَنَّ في موضع رفع ؛ لأنها مفعول لم يسم فاعله لـ ﴿ يُخَيَّلُ ﴾ ، ومن قرأ : ﴿ تُخَيَّلُ ﴾ بالتاء ، وهو ابن ذكوان ؛ فإنه جعل (أَنَّ) في موضع رفع على البدل من المضمر في : ﴿ تُخَيَّلُ ﴾ ، وهو بدل الاشتمال . ويجوز مثل ذلك في قراءة من قرأ بالياء على أن تجعل الفعل ذُكِّرَ على المعنى ، ويجوز : أن تكون (أَنْ) في قراءة من قرأ بالتاء في موضع نصب على تقدير حذف الباء ، تقديره : (تخيل إليه من سحرهم بأنها تسعى) ، وتجعل المصدر ، أو (إِلَيْهِ) في موضع مفعول لم يسم فاعله .

قوله : [٦٧] ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ : ﴿ مُوسَى ﴾ في موضع رفع بـ (أَوْجَسَ) ، و﴿ خِيفَةً ﴾ مفعول لأوجس . وأصل خيفة : (خوفه) ، ثم أبدل من الواو ياء وكسر ما قبلها ؛ ليصح بناء فعله ، وإنما خاف موسى أن يفتتن الناس ، وقيل : لما أبطأ عليه الوحي بإلقاء عصاه خاف . وقيل : بل غلب عليه طبع البشرية عند معاينة ما لم يعتده ، والله أعلم .

قوله : [٦٩] ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ﴾ من جزم تلقف جعله جوابا للأمر ، ومن رفعه ، وهو ابن ذكوان رفع على الحال من (مَا) ، وهي العصا .

وقيل : هو حال من المُلقي ، وهو موسى ، نُسِب إليه التلقف لما كان عن فعله وحركته ، كما قال : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى ﴾ [الأنفال :١٧] ، وهي حال مقدرة ؛ لأنها إنما تلقفت حبالهم بعد أن ألقاها .

قوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ (ما) : اسم (إِنَّ) بمعنى : (الذي) ، و﴿ كَيْدُ ﴾ خبرها ، و(الهاء) محذوفة من : ﴿ صَنَعُوا ﴾ ، تقديره : (إِنَّ الذي صنعوه كيد ساحر) ،

---

(١) قولُه تَعَالَى : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ﴾ . قرأ ابنُ عامر - برواية ابن ذكوان وحده - بالتاء . ردّه عَلَى الحبالِ والعصيّ ، لأنَّها جمعٌ ، وجمعُ كلِّ ما لا يَعقل بالتأنيث . وقرأ الباقون : بالياءِ ردُّوه عَلَى السِّحرِ .[إعراب القراءات :٢/ ٤٣] .

ومن قرأ ﴿ كَيْدُ سِحْرٍ ﴾ ، فمعناه : (كيدُ ذي سِحرٍ) ، ويجوز في الكلام نصب كيد بـ ﴿ صَنَعُوا ﴾ ، ولا تضمر هاء ، على أن تجعل (ما) كافة لأن عن العمل ، ويجوز فتح (أنَّ) على معنى : (لأن ما صنعوا) .

قوله : [٧٢] ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (ما) : كافة لأن عن العمل ، و(هَذِهِ) : نصب على الظرف ، و﴿ الْحَيَاةَ ﴾ بدل من هذه ، أو نعت تقديره : (إنما تقضي في هذه الحياة الدنيا) ، ويجوز في الكلام رفع هذه والحياة على : أن تجعل (ما) بمعنى : (الذي) ، و(الهاء) محذوفة مع : ﴿ تَقْضِي ﴾ ، و(هَذِهِ) خبر إنَّ ، و﴿ الْحَيَاةَ ﴾ بدل من هذه ، أو نعت تقديره : (إنَّ الذي تقضيه أمر هذه الحياة الدنيا) .

قوله : ﴿ وَالَّذِي فَطَرَنَا ﴾ (الذي) : في موضع خفض على العطف على (ما) ، وإن شئت على القسم .

قوله : [٧٣] ﴿ وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ ﴾ (ما) : في موضع نصب على العطف على الخطايا ، وقيل : هو حرف نافٍ ، فإذا جعلت (ما) نافيه تعلقت (مِن) بالخطايا ، وإذا جعلت (ما) بمعنى : (الذي) تعلقت (مِن) بـ ﴿ أَكْرَهْتَنَا ﴾ .

قوله : [٧٧] ﴿ لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى ﴾[1] من رفع ﴿ تَخَافُ ﴾ جعله حالا من الفاعل ، وهو موسى عليه السلام ، والتقدير : (اضرب لهم طريقًا في البحر غير خائف دركا ولا خاشيا) ، ويقوي رفع ﴿ تَخَافُ ﴾ إجماع القراء على رفع ﴿ تَخْشَى ﴾ ، وهو معطوف على يخاف . ويجوز رفع تخاف على القطع ؛ أي : أنت لا تخاف دركا ، وقيل : إن رفعه على أنه نعت لطريق على تقدير حذف فيه ، ومن جزم تخاف ، وهو حمزة جعله : جواب الأمر ، وهو ﴿ فَاضْرِبْ ﴾ ، والتقدير : (إن تضرب لا تخف دركا ممن خلفك) ، ويرتفع ﴿ تَخْشَى ﴾ على القطع ؛ أي : (وأنت لا تخشى غرقا) ، وقيل : إن الجزم في :

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا ﴾ . قرأ حمزةُ وحده : "لا تَخَفْ "على النَّهي ، وسقطت الألف لسكونها وسكون الفاء .

فإن قيلَ : فعلامَ نَسَقَ "وَلَا تَخْشَى "؟

فالجواب في ذلك أنه جَعَلَ "ولا تَخْشَى "مُسْتأنَفًا ، "ولا "بمعنى ليس . كما قَالَ : "سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ". وفيه جواب آخر : أن يكون أراد النَّهي ، لا تخف دركًا ولا تخشَ ، ثم زاد الألف لرءوس الآي ، وجعله مجزومًا من أصلٍ واجبٍ كما قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونَ بَنِي زِيَادِ

وقرأ الباقون : "لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى "بالرَّفع عن الخبر . واتَّفق القراء ها هنا على فتح الراء من "دَرَكًا ". وهو شاهد لمن اختار في "الدَّرَكِ الأَسْفَلِ ".[إعراب القراءات :٢/ ٤٧] .

﴿ تَخَافُ ﴾ على النهي ، وأجاز الفراء : أن تكون ﴿ وَلا تَخْشَى ﴾ في موضع جزم ، وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما ، وهذا لا يجوز في الألف ؛ لأنها لا تتحرك أبدا إلا بتغييرها إلى غيرها ، والواو والياء يتحركان ولا يتغيران .

قوله : [٨٦] ﴿ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ﴾ يجوز أن يكون الوعد بمعنى : (الموعود) ، كما جاء الخلق بمعنى : (المخلوق) ، فنصب ﴿ وَعْدًا ﴾ على هذا التقدير على : أنه مفعول ثان ليعدكم على تقدير حذف مضاف تقديره : (ألم يعدكم ربكم تمام وعد حسن) ، ويجوز : أن يكون انتصب وعد على المصدر .

قوله : [٨٠] ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾ : انتصب جانب على أنه مفعول ثان لواعد ، ولا يحسن أن ينتصب على الظرف ؛ لأنه ظرف مكان مختص غير مبهم ، وإنما تتعدى الأفعال والمصادر إلى ظروف المكان بغير حرف جر إذا كانت مبهمة ، هذا أصل لا اختلاف فيه ، وتقدير الآية : (وواعدناكم إتيان جانب الطور) ، ثم حذف المضاف .

قوله : [٨٧] ﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا ﴾ (الملك) : مصدر في قراءة من ضم أو فتح أو كسر الميم ، وهي لغات ، والتقدير : (ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب ، بل أخلفناه بخطيئتنا) ، والمصدر مضاف في هذا إلى الفاعل ، والمفعول محذوف ، كما يضاف في موضع آخر إلى المفعول ، ويحذف الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ وقوله : ﴿ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت :٤٩] ، وقيل : إن من قرأه بضم الميم ، جعله مصدر قولهم : هو مَلِكٌ بيِّنُ المُلك ، ومن كسر ، جعله مصدر : هو مالك بيِّنُ المِلك ، ومن فتح جعله اسمًا .

قوله : ﴿ فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ﴾ (الكاف) : في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف تقديره : (فألقى السامريُّ إلقاءً كذلك .

قوله : [٩٤] ﴿ يَابْنَ أُمَّ ﴾ من فتح الميم أراد : (يا بن أمي) ؛ ثم أبدل من الياء التي للإضافة ألفا ، ثم حذف الألف استخفافا ؛ لأن الفتحة تدل عليها ، وقيل : بل جعل الاسمين اسما واحدا ، فبناهما على الفتح . ومن كسر الميم فعلى أصل الإضافة ، لكن حذف الياء ؛ لأن الكسرة تدل عليها ، وكان الأصل إثباتها ؛ لأن الأم غير منادى ، إنما المنادى هو الابن ، وحذف الياء إنما يحسن ويختار مع المنادى بعينه ، والأم ليست بمناداة .

قوله : [٩٧] ﴿ لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾ من قرأ بكسر اللام ، فعلى معنى : (لن تجده مخلفا) ، كما تقول : أحمدته ؛ أي : وجدته محمودا . وقيل : إن معناه محمول على التهدُّد ؛ أي : لا بد لك من أن تصير إليه . ومن فتح اللام ، فمعناه : (لن يخلفكه الله) ، والمخاطب مضمر مفعول لم يُسَم فاعله ، والفاعل : هو الله سبحانه تعالى ، و(الهاء) المفعول الثاني ، والمخاطب في

القراءة الأولى فاعل على المعنيين جميعا ، وأخلف يتعدى إلى مفعولين ، فالثاني محذوف في قراءة من كسر اللام ، والتقدير : (لن تخلف أنت الله الموعد الذي قدر أن ستأتيه) .

قوله : [٩٩] ﴿ كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ؛ أي : نقص عليك قصصا كذلك .

قوله : [١٠٢] ﴿ زُرْقًا ﴾ : حال من : ﴿ الْمُجْرِمِينَ ﴾ .

قوله : [١٠٦] ﴿ قَاعًا ﴾ : حال أيضا .

قوله : [١٠٣] ﴿ إِلا عَشْرًا ﴾ : نصب بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ .

قوله : [١١٨] ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا ﴾ (أن) : في موضع نصب ؛ لأنها اسم إنَّ .

ومن فتح [١١٩] ﴿ وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ ﴾ عطفها على (أنْ لا) ، تقديره : (وإن لك عدم الجوع ، وعدم الظمأ في الجنة) ، ويجوز : أن تكون (أن) الثانية في موضع رفع عطف على الموضع ، ومن كسر فعلى الاستئناف .

قوله : [١٢٨] ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[1] : فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ مضمر ، وهو المصدر ، تقديره : (أفلم يهد الهدى لهم) ، وقيل : الفاعل مضمر على تقدير الأمر ، تقديره : (أفلم يهد الأمر لهم كم أهلكنا) . وقال الكوفيون : (كَمْ) هو فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ ، وهو غلط عند البصريين ؛ لأن (كَمْ) لها صدر الكلام ، ولا يعمل ما قبلها فيها ، إنما يعمل فيها ما بعدها ، كأي في الاستفهام ، والعامل في : (كَمْ) الناصب لها عند البصريين ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ .

قوله : [١٣١] ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ : نصبت ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على فعل مضمر دل عليه ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ ؛ لأن ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ بمنزلة : جعلنا ، فكأنه قال : (جعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا) ، وهو قول الزجاج . وقيل : هي بدل من الهاء في : (بِهِ) على الموضع ، كما تقول : مررت به أخاك ، وأشار الفراء إلى : أن نصبه على الحال ، والعامل فيهِ : ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ ، قال كما تقول : مررت به المسكين ، وقدره : (متعناهم به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ أي : يبين لهم ، وهذه قراءة أبي عبد الرحمن ، وقتادة بالياء ، وقد تكلم النحويون فيه ؛ لأنه مشكل من أجل الفاعل ليهد ، فقال بعضهم : (كم) الفاعل ، وهذا خطأ ؛ لأن (كم) استفهام ، فلا يعمل فيها ما قبلها ، وقال أبو إسحاق المعنى : أفلم يهد لهم الأمر بإهلاكنا من أهلكناه ، قال : وحقيقة ﴿ أفلم يهد لهم ﴾ : أفلم يبين لهم بيانا يهتدون به ؛ لأنهم كانوا يمرون على منازل (عاد ، وثمود) ، فلذلك قال جل وعز : ﴿ يمشون في مساكنهم ﴾ .

قال : إن كانت معرفة ؛ فإن العرب تقول : مررت به الشريف الكريم ؛ يعني : تنصبه على الحال ، على تقدير زيادة الألف واللام ، ويجوز : أن تنصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على أنها موضوعة موضع المصدر وموضع زينة ، مثل : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ [النمل :٨٨] و﴿ وَعْدَ الله ﴾ [النساء :٢٢] ، وفيه نظر .

قال أبو محمد : والأحسن أن تنصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على الحال ، ويحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة ، كما قُرِىء : ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [يس :٤٠] بنصب ﴿ النَّهَارِ ﴾ بسابق ، على تقدير حذف التنوين ؛ لسكونه وسكون اللام ، وتكون ﴿ الْحَيَاةِ ﴾ مخفوضة على البدل من ﴿ مَا ﴾ في قوله : ﴿ إِلَى مَا مَتَّعْنَا ﴾ ، فيكون التقدير : (ولا تمدن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرة) ؛ أي : في حال زهرتها ، ولا يحسن أن تكون ﴿ زَهْرَةَ ﴾ بدلا من :(مَا) على الموضع في قوله : ﴿ إِلَى مَا مَتَّعْنَا ﴾ ؛ لأن ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ ، فهو داخل في صلة (مَا) ، و﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾ داخل أيضا في الصلة ، ولا يتقدم المبدل على ما هو في الصلة ؛ لأن البدل لا يكون إلا بعد تمام الصلة للمبدل منه ، فامتنع بدل ﴿ زَهْرَةَ ﴾ من (مَا) على الموضع .

قوله : [١٣٣] ﴿ بَيِّنَةُ مَا ﴾ :(مَا) : في موضع خفض بإضافة البينة إليها ، وأجاز الكسائي تنوين بينة ، فتكون : (مَا) بدلا من : ﴿ بَيِّنَةُ ﴾ .

قوله : [١٣٥] ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ ﴾ : (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل فيها : ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ ﴾ ؛ لأنها استفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

وأجاز الفراء أن تكون (مَنْ) في موضع نصب بـ ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ ﴾ ، حمله على غير الاستفهام ، جعل (مَنْ) للجنس ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة :٢٢٠] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأنبياء عليهم السلام

قوله تعالى : [٢] ﴿ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ : ﴿ مُحْدَثٍ ﴾ : نعت للذكر ، وأجاز الكسائي نصبه على الحال ، وأجاز الفراء رفعه على النعت لـ ﴿ ذِكْرٍ ﴾ على الموضع ؛ لأن (مِنْ) زائدة ، و﴿ ذِكْرٍ ﴾ فاعل .

قوله : [٣] ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[1] (الَّذِينَ) : بدل من المضمر المرفوع في : ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ ، والضمير يعود على الناس . وقيل :(الَّذِينَ) رفع على إضمار : (هم الذين) ، وقيل : (الَّذِينَ) في موضع نصب على أعني ، وأجاز الفراء : أن يكون : (الَّذِينَ) في موضع خفض نعت للناس ، وقيل : (الَّذِينَ) رفع بـ ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ ، وأتى لفظ الضمير في : ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ على لغة من قال : (أكلوني البراغيث) ، وقيل : (الَّذِينَ) رفع على إضمار يقول .

قوله : [١٠] ﴿ فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ : (الذكر) : مبتدأ ، و(فِيهِ) الخبر ، والجملة في موضع نصب على النعت لـ (كتاب) .

قوله : [٢٢] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ ﴾ (إلا) : في موضع غير ، وهي نعت لآلهة عند سيبويه ، والكسائي ، تقديره : (غير الله) ، فلما وضعت (إلا) موضع غير أعرب الاسم بعدها بمثل إعراب غير ، وقال الفراء : (إلا) بمعنى : (سوى) .

---

(١) قال أبو حيان : جوزوا في إعراب ﴿ الذين ظلموا ﴾ وجوهاً الرفع والنصب والجر ، فالرفع على البدل من ضمير ﴿ وأسروا ﴾ إشعاراً أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به قاله المبرد ، وعزاه ابن عطية إلى سيبويه أو على أنه فاعل ، والواو في ﴿ أسروا ﴾ علامة للجمع على لغة أكلوني البراغيث قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما . قيل : وهي لغة شاذة . قيل : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزدشنوءة وخرج عليه قوله ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقال شاعرهم : يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم .

أو على أن ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ﴿ وأسروا النجوى ﴾ خبره قاله الكسائي فقدّم عليه ، والمعنى : وهؤلاء ﴿ أسروا النجوى ﴾ فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم أنه ظلم ، أو على أنه فاعل بفعل القول وحذف أي يقول ﴿ الذين ظلموا ﴾ والقول كثيراً يضمر واختاره النحاس قال ويدل على صحة هذا أن بعده هل هذا إلا بشر مثلكم . وقيل التقدير أسرها الذين ظلموا . وقيل : ﴿ الذين ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أي هم ﴿ الذين ﴾ والنصب على الذم قاله الزجاج ، أو على إضمار أعني قاله بعضهم . والجر على أن يكون نعتاً للناس أو بدلاً في قوله ﴿ اقترب للناس ﴾ قاله الفراء وهو أبعد الأقوال .

قرأ يحيى بن يعمر : [٢٤] ﴿ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي ﴾ بالتنوين على تقدير حذف ، تقديره : (هذه ذكر ذكرٌ من معي وذكر من قبلي) .

قوله : [٢٤] ﴿ الْحَقَّ ﴾ نصب بـ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ، وقرأ الحسن بالرفع على معنى : (هو الحق) أو (هذا الحق) .

قوله : [٢٦] ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ ؛ أي : بل هم عباد ، ابتداء وخبر . وأجاز الفراء : (بل عبادا مكرمين) على معنى : (بل اتخذ عبادا) .

قوله : [٣٠] ﴿ كَانَتَا رَتْقًا ﴾ إنما وحد رتقا ؛ لأنه مصدر ، وتقديره : (كانتا ذواتي رتق) .

قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ : ﴿ مِنَ الْمَاءِ ﴾ : في موضع المفعول الثاني لـ (جعل) ، ويجوز في الكلام (حيًا) بالنصب ، على أنه المفعول الثاني ، ويكون : ﴿ مِنَ الْمَاءِ ﴾ في موضع البيان .

قوله : ﴿ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ أتى ﴿ يَسْبَحُونَ ﴾ بالواو والنون ، وهو خبر عما لا يعقل ، وحق الواو والنون ألا يكونا إلا لمن يعقل ، ولكن لما أخبر عنها : أنها تفعل فعلا كما يخبر عمن يعقل أتى الخبر عنها ، كالخبر عمن يعقل .

قوله : [٣٤] ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ حق ألف الاستفهام إذا دخلت على حرف شرط أن تكون رتبتها قبل جواب الشرط ، فالمعنى : (أفهم الخالدون إن مِتَّ) ؟ ومثله : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ﴾ [آل عمران :١٤٤] ، وهو كثير .

قوله : [٤٧] ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ من رفع مثقالا جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر ، ومن نصبه جعل كان ناقصة فهو خبرها ، واسم كان مضمر فيها تقديره : (وإن كان الظلم مثقال حبة) ، فلتقدم ذكر الظلم جاز إضماره .

قوله : ﴿ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ من قرأه بالقصر ، فمعناه : (جئنا بها) . وقرأ ابن عباس ، ومجاهد : ﴿ آتَيْنَا ﴾ بالمد على معنى : (جازينا بها) ، فهو فاعلنا ، ولا يحسن أن يكون أفعلنا ؛ لأنه يلزم حذف الباء من بها ؛ لأن أفعل لا يتعدى بحرف ، وفي حذف الباء مخالفة للخط .

قوله : [٥٢] ﴿ إِذْ قَالَ لأَبِيهِ ﴾ العامل في (إذْ) ﴿ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ ؛ أي : آتيناه رشده في وقت قال لأبيه .

قوله : [٦٠] ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ : ﴿ إِبْرَاهِيمُ ﴾ : رفع على إضمار هو ﴿ إِبْرَاهِيمُ ﴾ ابتداء ، وخبر محكي ، وقيل : تقديره : (الذي يعرف به إبراهيم) ، وقيل : هو رفع على النداء المفرد ، فتكون ضمته بناء ، وله قام مقام المفعول الذي لم يسم فاعله ليقال . وإن شئت أضمرت المصدر ليقوم مقام الفاعل ، وله في موضع نصب .

قوله : [٧٤] ﴿ وَلُوطًا آتَيْنَاهُ ﴾ : ﴿ وَلُوطًا ﴾ : نصب بإضمار فعل ، تقديره : (واتينا لوطا آتيناه) ، وانتصب بعده ﴿ وَنُوحًا ﴾ ، و﴿ وَدَاوُدَ ﴾ على معنى : (واذكر يا محمد ؛ نوحا ، واذكر داود) .

قوله : [٧٩] ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ عطف على الجبال ، وقيل : هو مفعول معه . ويجوز الرفع تعطفه على المضمر في : ﴿ يُسَبِّحْنَ ﴾ .

قوله : [٨٧] ﴿ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا ﴾ : ﴿ مُغَاضِبًا ﴾ نصب على الحال ، ومعناه : غضب على قومه لربه ؛ إذ لم يجبه قومه ، والغضب على القوم كان لمخالفتهم أمر ربهم .

قوله : [٩٠] ﴿ رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ نصب على المصدر .

قوله : [٩١] ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ ﴾ : ﴿ وَالَّتِي ﴾ في موضع نصب على معنى : (واذكر التي) ، وكذلك ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ .

قوله : [٩١] ﴿ وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾[1] : ﴿ آيَةً ﴾ مفعول ثان لـ (جعل) ، ولم يثن ؛ لأن التقدير عند سيبويه : (وجعلناها آية للعالمين وجعلنا ابنها آية) ، ثم

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ .

﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ في موضع نصب بمعنى : واذكر "وجعلناها وابنها آية للعالمين "ولم يقل : (آيتين) . قال أبو إسحاق : لأن الآية فيهما واحدة ؛ لأنها ولدته من غير فحل ، وعلى مذهب سيبويه أن التقدير : وجعلناها آية للعالمين ، وجعلنا ابنها آية للعالمين ثم حذف ، وعلى مذهب محمد بن يزيد أن المعنى : وجعلناها آية للعالمين وابنها ، مثل : "والله ورسوله أحق أن يرضوه "، وفي قصة ذي النون حرف مشكل الإعراب على قراءة عاصم : "وكذلك نُجِّي المؤمنين "بنون واحدة ، لأنها في المصحف كذا . وتكلم النحويون في هذا ، فقال بعضهم : هو لحن ؛ لأنه نصب اسم ما لم يسم فاعله ، وكان أبو إسحاق يذهب إلى هذا القول ، وذهب الفراء ، وأبو عبيد إلى أن المعنى : وكذلك نجي النجاء المؤمنين ، قال أبو إسحاق : هذا خطأ لا يجوز : ضُربَ زيداً ، المعنى : الضرب زيدا ؛ لأنه لا فائدة فيه ، إذ كان ضرب يدل على الضرب ، ولأبي عبيد فيه قول آخر ، وهو : أنه أدغم النون في الجيم . وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبعد النون من الجيم ، فلا تدغم فيها ، ولا يجوز في : "من جاء بالحسنة "مجاء بالحسنة ، قال أبو جعفر : ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال : الأصل : (ننجي) ، فحذف

حذف الأول لدلالة الثاني عليه . وتقديره عند المبرد على غير حذف ، لكن يراد به التقديم ، تقديره عنده : (وجعلناها آية للعالمين وابنها) .

قوله : [٨٨] ﴿ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قرأه ابن عامر ، وأبو بكر ، عن عاصم بنون واحدة وجيم مشددة ، وكان يجب أن يفتح الياء ؛ لأنه فعل ماض لم يسم فاعله ، ويجب : أن ترفع المؤمنين على هذه القراءة ؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله ، وفعل ماض لم يسم فاعله ، ولكن أتى على إضمار المصدر ، أقامه مقام الفاعل ، وهو بعيد ؛ لأن المفعول أولى بأن يقوم مقام الفاعل ، وإنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر ، نحو : قيم وسير بزيد . فأما الياء ، فأسكنها في موضع الفتح كما يسكنها في موضع الرفع ، وهو بعيد أيضا ، إنما يجوز في الشعر .

وقال بعض العلماء : إنَّ ﴿ نُجِّي ﴾ ليس هو في هذه القراءة فعل سُمي فاعله ، وإنما أدغم النون الثانية في الجيم ، وهو قول بعيد أيضًا ؛ لأن النون لا تدغم في الجيم إدغاما صحيحا يكون منه التشديد ، إنما تخفى عند الجيم ، والإخفاء لا يكون معه تشديد ، وقال علي بن سليمان : هو في هذه القراءة فعل سُمي فاعله ، وأصله : (ننجي) بنونين ، وبالتشديد على نفعل ، لكن حذفت النون الثانية ؛ لاجتماع النونين ، كما حذفت إحدى التاءين في : (تفرقون ، وتظاهرون ، وشبهه) ، واستدل من قال بهذين القولين الأخيرين على قوله بسكون الياء في : (ننجي) ، فدل سكونها على : أنه فعل مستقبل ، وهذا أيضا قول ضعيف ؛ لأن المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافا إلا إذا اتفقت حركة المثلين ، نحو : (تتفرقون ، وتتعاونون) ؛ فإن اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني ، نحو : (تُتَغافر الذنوب وتُتَناتج الدواب) ، والنونان في : (ننجي) قد اختلفت حركتهما ، فلا يجوز حذف البتة في إحداهما ، وأيضا فإن النون الثانية أصلية ، والأصلي لا يجوز حذفه البتة ، والتاء المحذوفة في : ﴿ تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران :١٠٣] ، و﴿ تَعَاوَنُوا ﴾ [المائدة :٢] زائدة ، فحذفها حسن إذا اتفقت الحركتان .

=

إحدى النونين لاجتماعهما ، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما ، نحو قول الله جل وعز : "ولا تفرقوا "، الأصل : (تتفرقوا) ، والدليل على صحة ما قال : أن (عاصما) يقرأ : (نجي) بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوله من ذكرناه لكان مفتوحا .

قوله : [٩٦] ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ جواب إذا محذوف ، والمعنى : (قالوا : ﴿ يَا وَيْلَنَا ﴾) ، فحذف القول ، وقيل : جوابها : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ : و(الواو) زائدة ، وقيل : جوابها : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾ .

قوله : [١٠٩] ﴿ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ يحتمل ﴿ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ أن يكون في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ؛ أي : إيذانا على سواء ، ويحتمل : أن يكون في موضع الحال من الفاعل ، وهو النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أو من المفعولين ، وهم المخاطبون .

ومثله في الجواز قوله : ﴿ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ في موضع الحال من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ومن الكفار ؛ أي : مستوين في العلم بنقض العهد ، وهذا ، كقولهم : لقي زيد عمرا ضاحكين ، وكقول الشاعر :

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ

فخاليين : حال من التاء ومن الكاف ، وفيه اختلاف ، من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحج

قوله تعالى : [١] ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾[1] ؛ أي : نداء مفرد ، و(ها) للتنبيه . ولا يجوز في ﴿ النَّاسُ ﴾ عند سيبويه إلا الرفع ، وهو نعت لمفرد ؛ لأنه لا بد منه ، وهو المنادى في المعنى .

وأجاز المازني النصب فيه على موضع (أي) ؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى ، وإنما ضم ؛ لأنه مبني ، وإنما بُني ؛ لوقوعه موقع المخاطب ، والمخاطب لا يكون اسما ظاهرا إنما يكون مضمرا كافا أو تاء ، والدليل على أن المنادى مخاطب : أنك لو قلت : والله لا خاطبت زيدا ، ثم قلت : يا زيد ؛ لحنثت ؛ لأنه خطاب ، فلما وقع موقع المضمر بُني ، كما أن المضمر مبني أبدا ، لكنه في أصله متمكن في الإعراب ، فبني على حركة ، واختير له الضم لقوته ، وقيل : لشبهه بقبل وبعد ، وفي علة ضمه أقوال غير هذه يطول ذكرها .

قوله : [٤] ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاهُ ﴾ (أن) في موضع رفع بـ ﴿ كُتِبَ ﴾ .

وقوله : ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ ذكر الزجاج : أن (أن) الثانية : عطف على الأولى في موضع رفع ، ثم قال : والفاء الأجود فيها : أن تكون في موضع الجزاء ، ثم رجع فنقض ذلك ، وقال : وحقيقة (أن) الثانية : أنها مكررة على جهة التأكيد ؛ لأن المعنى : (كتب على الشيطان أنه من تولاه أضله) ، وقد أخذ عليه إجازته ، ذلك أن تكون الفاء عاطفة ؛ لأن ﴿ مَنْ تَوَلاهُ ﴾ شرط ، و(الفاء) جواب الشرط ، ولا يجوز العطف على (أن) الأولى إلا بعد تمامها ؛ لأن ما بعدها من صلتها ، فإذا لم تتم بصلتها لم يجز العطف عليها ؛ إذ لا يعطف على الموصول إلا بعد تمامه ، والشرط وجوابه في هذه الآية هما خبر (أن) الأولى . وأخذ عليه أيضا قوله : (أن) الثانية مكررة للتأكيد ، وقيل : كيف تكون للتأكيد ، والمؤكد لم يتم ؟ وإنما يصلح التأكيد بعد تمام المؤكد ، وتمام (أن) الأولى عند قوله : ﴿ السَّعِيرِ ﴾ ، والصواب في (أن) الثانية : أن تكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (كتب على الشيطان أنه من تولاه ، فشأنه أنه يضله أو فأمره أنه يضله) ؛ أي : فشأنه الإضلال ، ويجوز : أن تكون

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ (الناس) مرفوعون على النعت لـ(أي) ، وأجاز المازني : النصب على الموضع ، كما تقول : يا زيد الكريم أقبل ؛ قال أبو إسحاق : هذا غلط من المازني ؛ لأن (زيدا) ، يجوز الوقف والاقتصار عليه ، ولا يجوز يا أيها ؛ والناس هم المقصودون ، والمعنى : يا ناس ؛ اتقوا ربكم ، ﴿ إن زلزلة الساعة ﴾ وهي شدائدها ، ورجفة الأرض ، والآيات الباهرة .

(أن) الثانية في موضع رفع بالاستقرار إن تضمر له ، تقديره : (كتب عليه أنه من تولاه فله أنه يضله) ؛ أي : فله إضلاله ، وهدايته إلى عذاب السعير .

قوله : [٦] ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ (ذا) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (الأمر ذلك) ، وأجاز الزجاج : أن يكون (ذا) في موضع نصب بمعنى : (فعل الله ذلك بأنه الحق) .

قوله : [٩] ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ : نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يُجَادِلُ ﴾ ، وهو راجع على (مَنْ) في قوله : ﴿ مَنْ يُجَادِلُ ﴾ ، ومعناه : (يجادل في آيات الله بغير علم معرضا عن الذكر) .

قوله : [١٠] ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ ، و﴿ بِمَا قَدَّمَتْ ﴾ الخبر .

قوله : ﴿ وَأَنَّ اللهَ ﴾ (أَنَّ) في موضع خفض عطف على (بما) ، وقيل : (أَنَّ) في موضع رفع على معنى : (والأمر أن الله) ، والكسر على الاستئناف حسن .

قوله : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ قال الكسائي : اللام في غير موضعها ، و(مَنْ) في موضع نصب بـ ﴿ يَدْعُو ﴾ ، والتقدير : (يدعو من لضره أقرب من نفعه) ؛ أي : يدعو إلها لضره أقرب من نفعه .

وقال المبرد : في الكلام حذف مفعول ، و(اللام) في موضعها ، و(مَنْ) في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ ضَرُّهُ ﴾ مبتدأ ، و﴿ أَقْرَبُ ﴾ خبره ، والجملة : صلة (مَنْ) و﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى ﴾ : خبر (مَنْ) ، تقديره : (يدعو إلها لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى) ، وقال الأخفش : يدعو بمعنى : (يقول) ، و(مَنْ) مبتدأ ، و﴿ ضَرُّهُ ﴾ مبتدأ ثان ، و﴿ أَقْرَبُ ﴾ خبره ، والجملة : صلة (مَنْ) ، وخبر (مَنْ) محذوف ، تقديره : (يقول لمن ضره أقرب من نفعه إلهه) . وقد شرحنا هذه المسألة في كتاب مفرد ؛ لأن فيها نظر واعتراضات على هذه الأقوال ، وفيها أقوال أخر غير هذه ، وهي مشكلة يتسع فيها القول ، ولذلك كثر الاختلاف فيها .

قوله : [١٧] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ خبر إِنَّ قوله : ﴿ إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ ﴾ ، وأجاز البصريون : إن زيدا إنه منطلق ، كما يجوز : إن زيدا هو منطلق ، ومنعه الفراء ، وأجازه في الآية ؛ لأن فيها معنى الجزاء ، فحمل الخبر على المعنى .

قوله : [١٨] ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ ارتفع كثير على العطف على (مَنْ) في قوله : ﴿ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ ﴾ ، وجاز ذلك ؛ لأن السجود هو التذلل والانقياد ، فالكفار

الذين حق عليهم العذاب أذلاء تحت قدر الله وتدبيره ، فهم منقادون لما سبق فيهم من علم الله ، لا يخرجون عما سبق في علم الله فيهم ، وقيل : ارتفع كثير بالابتداء وما بعده الخبر .

ويجوز النصب كما قال : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان :٣١] بإضمار فعل ، كأنه قال : وأهان كثيرًا حق عليه العذاب ، أو وخلق كثيرا حق عليه العذاب ، وشبه ذلك من الإضمار الذي يدل عليه المعنى ، وإنما اختير فيه الرفع عند الكسائي ؛ لأنه محمول على معنى الفعل ؛ لأن معناه : (وكثير أبى السجود) .

قوله : [٢٠] ﴿ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ ﴾ (مَا) : في موضع رفع بـ ﴿ يُصْهَرُ ﴾ ، ﴿ وَالْجُلُودُ ﴾ عطف على (مَا) ، والمعنى : (يذاب به ما في بطونهم ، وتذاب به جلودهم) ، والهاء في (بِهِ) تعود على [١٩] ﴿ الْحَمِيمُ ﴾ .

قوله : [٢٥] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾[1] إنما عطف ﴿ وَيَصُدُّونَ ﴾ وهو مستقبل على ﴿ كَفَرُوا ﴾ وهو ماض ؛ لأن ﴿ وَيَصُدُّونَ ﴾ في موضع الحال ، والماضي يكون حالا مع قد ، وقيل : هو عطف على المعنى ؛ لأن تقديره : (إن الكافرين والصادين) ، وقيل : الواو زائدة ، ﴿ وَيَصُدُّونَ ﴾ خبر إنَّ ، وقيل : خبر إنَّ محذوف تقديره : (إنَّ الذين كفروا وفعلوا كذا وكذا خسروا وهلكوا) ، وشبه ذلك من الإضمار الذي يدل عليه الكلام .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ اسم (إن) ، و(كفروا) صلته ، ﴿ ويصدون ﴾ عطف على (الذين كفروا) ، فإن قيل : كيف يعطف مستقبل على ماض ؟ ففيه ثلاثة أوجه : منها : أن يكون عطف جملة على جملة .

ومنها : أن يكون في موضع الحال ، كما تقول : كلمت زيدا وهو جالس .

وقال أبو إسحاق : هو معطوف على المعنى ؛ لأن المعنى : إن الكافرين والصادين عن المسجد الحرام ، وفي خبر (إن) ثلاثة أوجه :

أصحها : أن يكون محذوفا ، ويكون المعنى : إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا .

وقيل المعنى : إن الذين كفروا يصدون عن سبيل الله ، والواو مقحمة ، قال أبو جعفر : في كتابي ، عن أبي إسحاق قال : وجائز أن يكون ، وهو وجه الخبر .

قوله : ﴿ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾[1] ارتفع ﴿ سَوَاءً ﴾ على أنه خبر ابتداء مقدم تقديره : (العاكف والبادي فيه سواء) ، وفي هذه القراءة دليل على : أن الحرم لا يملك ؛ لأن الله تعالى قد سوى فيه بين المقيم وغيره ، وقيل : إن ﴿ سَوَاءً ﴾ رفع بالابتداء ، و﴿ الْعَاكِفُ ﴾ رفع بفعله ، ويَسُدُّ مَسَدَّ الخبر ، وفيه بُعْد ؛ لأنك لا بد أن تجعل ﴿ سَوَاءً ﴾ بمعنى : (مستو) ، ولذلك يعمل . ولا يحسن أن يعمل (مستو) حتى يعتمد على شيء قبله ، فإن جعلت ﴿ سَوَاءً ﴾ ، وما بعده في موضع المفعول الثاني لجعلنا حسن أن يرتفع بالابتداء ويكون بمعنى : (مستو) ، فترفع ﴿ الْعَاكِفُ ﴾ به ، ويسد مسد الخبر ، وقرأ حفص عن عاصم بالنصب جعله مصدرا عمل فيه معنى جعلنا ، كأنه قال : سويناه للناس سواء ، ويرفع ﴿ الْعَاكِفُ ﴾ به ؛ أي : مستويا فيه العاكف ، والمصدر يأتي بمعنى : اسم الفاعل ، فـ ﴿ سَوَاءً ﴾ وإنْ كان مصدرا فهو بمعنى : مستوٍ ، كما قالوا : رجل عدل ، بمعنى : (عادل) ، وعلى ذلك أجاز سيبويه وغيره : (مررت برجل سواءً درهمُهُ ، وبرجل سواء هو والعدَمُ) ؛ أي : مستوٍ ، ويجوز نصب ﴿ سَوَاءً ﴾ على الحال من المضمر المقدر مع حرف الجر في قوله : ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ ، والظرف عامل فيه ، أو من الهاء في : ﴿ جَعَلْنَاهُ ﴾ ، و(جعلنا) عامل فيه ، ويجوز نصبه على أنه مفعول ثان لجعلنا ، وتخفض ﴿ الْعَاكِفُ ﴾ على النعت لـ (لناس) أو على البدل ، وقد قُرِئ بخفض ﴿ الْعَاكِفُ ﴾ على البدل من : (الناس) ، وقيل : على النعت ؛ لأن الناس جنس من أجناس الخلائق ، ولا بد من نصب ﴿ سَوَاءً ﴾ في هذه القراءة ؛ لأنه مفعول ثان لجعل تقديره : (جعلناه سواء للعاكف فيه والبادي) .

قوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ : (الباء) في : ﴿ بِإِلْحَادٍ ﴾ زائدة و(الباء) في : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ متعلقة بـ ﴿ يُرِدْ ﴾ .

قوله : [٢٦] ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ ﴾ إنما دخلت (اللام) في (إبراهيم) على أن بوأت محمول على معنى : جعلت ، وأصل بوأ (أن لا يتعدى بحرف) ، وقيل : اللام زائدة ، وقيل : هي متعلقة بمصدر محذوف .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ ﴾ . روى حفصٌ ، عَنْ عاصمٌ ﴿ سَوَاءً ﴾ بالنَّصبِ ، جعله مفعولًا ثانيًا ، من قوله : ﴿ جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً ﴾ أي : مستويًا كَمَا قَالَ : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرءانًا عَرَبِيًّا ﴾ ، والعاكِفُ : يرتفعُ بفعله في هذه القراءة . أي : استوى العاكفُ فيه والبادِ . وقرأ الباقون سَوَاءٌ بالرَّفع ابتداءٌ وخبرٌ كَمَا تَقُول : مررتُ برجلٍ سواءٌ عنده الخيرُ والشرُّ [إعراب القراءات :٢/ ٧٥] .

قوله : ﴿ أَنْ لا تُشْرِكْ ﴾ ؛ أي : بأنْ لا ، فهي في موضع نصب ، وقيل : هي زائدة للتوكيد ، وقيل : هي بمعنى : (أي للتفسير) .

قوله : [٢٧] ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ إنما قيل : ﴿ يَأْتِينَ ﴾ ؛ لأن ضامرا بمعنى الجمع ، ودلت ﴿ كُلِّ ﴾ على العموم ، فأتى الخبر على المعنى بلفظ الجمع ، وقرأ ابن مسعود : ﴿ يَأْتُونَ ﴾ رده على الناس .

قوله : [٣٠] ﴿ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ (مِن) لإبانة الجنس ، وجعلها الأخفش للتبعيض على معنى : (فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان) ، ومَن جعل (مِن) لإبانة الجنس ، فمعناه : (فاجتنبوا الرجس الذي الأوثان منه) ، فهو أعم في النهي وأولى .

قوله : [٣١] ﴿ حُنَفَاءَ لله ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ وَاجْتَنِبُوا ﴾ ، وكذلك ﴿ غَيْرَ مُشْرِكِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ ﴾ من قرأ بشديد الطاء ، فأصله عنده : (فتتخطفه) على تتفعل ، ثم حذف إحدى التاءين استخفافا لاتفاق حركتهما . ومن خففه : بناه على خطف يخطف ، كما قال الله تعالى : ﴿ إِلا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ ﴾ [الصافات :١٠] ، وفيها قراءات شاذة ومشهورة يطول شرحها .

قوله : [٣٢] ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ ﴾ (ذا) : في موضع رفع على إضمار مبتدأ معناه : (الأمر ذلك) ، أو على الابتداء على معنى : (ذلك الأمر) ، وقيل : موضع (ذا) نصب على معنى : (اتبعوا ذلك من أمر الله) .

قوله : [٣٦] ﴿ وَالْبُدْنَ ﴾ : جمع (بَدَن) ، مثل : (وثَن ووُثُن) ، يقال للواحدة : بَدَن ، وقيل : هو جمع (بَدَنَة) ، مثل : (خشبة وخُشُب) ، ويجوز ضم الثاني على هذا القول ، وبه قرأ ابن أبي إسحاق . والإسكان أحسن ؛ لأنه في الأصل نعت ؛ إذ هو مشتق من البدانة ، وليس مثل خشبة وخشب ؛ لأن هذا اسم ، فالضم فيه أحسن .

قوله : ﴿ صَوَافَّ ﴾[1] نصب على الحال ، لكن لا ينصرف ؛ لأنه فواعل ، فهو جمع ، وهو لا نظير له في الواحد ، فمنع من الصرف لهاتين العلتين ، ومعناه : (مصطفة) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فاذكروا اسم الله عليها صواف ﴾ فيه ثلاثة أوجه قد قرىء بها : قراءة العامة : ﴿ صواف ﴾ . وعن الحسن ، والأعرج : ﴿ صوافي فإذا ﴾ جمع (صافية) ، الخالصة .

وقد قرأه الحسن ، وغيره : ﴿ صوافيَ ﴾ ، بياء مفتوحة ، ونصبه على الحال ، ومعناه : (خالصة لله من الشرك) ، فهو مشتق من الصفاء ، وقرأه قتادة : ﴿ صوافن ﴾ ، بالنون ، ومعنى الصافنة : (التي جمعت رجليها ورفعت سنابكها) . وقيل : هي المعقولة بالحبال للنحر ، والصافن : (عرق في مقدم رجل الفرس إذا ضرب عليه رفع رجله) .

وقوله : [٤٠] ﴿ إلا أَنْ يَقُولُوا ﴾ (أَنْ) في موضع نصب ؛ لأنها بمعنى : (إلا بأن يقولوا) .

قوله : [٤١] ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ ﴾ (الَّذِينَ) : في موضع نصب على البدل مِنْ (مَنْ) في قوله : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾ وهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم .

قوله : [٤٥] ﴿ وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ ﴾ هو عطف على ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ ، وقيل : هو عطف على : (العروش) .

قوله : [٦٣] ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ هذا الكلام عند سيبويه ، والخليل خبر ، وليست الفاء بجواب لقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ، والمعنى عندهما : (انتبه يا ابن آدم أنزل الله من السماء ماء فحدث منه كذا وكذا) ، فلذلك أتى ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾ مرفوعا ، وقال الفراء : هو خبر ، ومعناه : (اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) .

قوله : [٧٨] ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ (ملة) نصب على إضمار : (اتبعوا ملة أبيكم) ، وقال الفراء : هو منصوب على حذف حرف الجر ، وتقديره ؛ (كملة أبيكم) ، فلما حذف حرف الجر نصب ، وتقديره عنده : (وسّع عليكم في الدين كملة أبيكم) ؛ لأن ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ يدل على وسع عليكم ، وهو قول بعيد .

قوله : [٦٥] ﴿ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ ﴾ (أَنْ) في وضع نصب على معنى : (كراهة أن تقع ، ولئلا تقع ، ومخافة أن تقع) .

=

وعن عبد الله بن مسعود ﴿ صوافن ﴾ جمع (صافنة) ، قال الفراء (الصافنة) : القائمة ، وحكى غيره أنها القائمة على ثلاث ، وحكى أبو عبيدة أن (الصافنة) التي قد جمعت رجليها ورفعت سنبكها ، وقال أبو عمر الجرمي : (الصافن) : عرق في مقدم الرجل ، فإذا ضرب على الفرس رفع رجليه .

قوله : [٧٨] ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ هو لله جل ذكره عند أكثر المفسرين . وقال الحسن : هو لإبراهيم عليه السلام .

وقوله : ﴿ وَفِي هَـذَا ﴾ ؛ أي : (وسماكم المسلمين في هذا القرآن) ، والضمير في سماكم يحتمل الوجهين جميعا أيضا .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المؤمنون

قوله تعالى : [١] ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ قرأ ورش بإلقاء حركة الهمزة على الدال ، وحذف الهمزة ، وإنما حذفت الهمزة ؛ لأنها لما ألقيت حركتها على ما قبلها بقيت ساكنة وقبلها الدال ساكنة ؛ لأن الحركة عليها عارضة ، واجتمع ما يشبه الساكنين ، فحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها قد اختلت بزوال حركتها ؛ ولأن بها وقع الاستثقال ؛ ولأنها هي الساكنة في اللفظ .

قوله : [٨] ﴿ لأَمَانَاتِهِمْ ﴾[1] (أمانة) : مصدر ، وحق المصدر : أن لا يجمع لدلالته على القليل والكثير من جنسه ، لكنه لما اختلفت أنواع الأمانة لوقوعها على الصلاة ، والزكاة ، والطهر ، والحج ، وغير ذلك من العبادات جاز جمعها ؛ لأنها لاختلاف أنواعها شابهت المفعول به ، فجمعت كما يجمع المفعول به ، وقد أجمعوا على الجمع في قوله : ﴿ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ [النساء :٥٨] ، وقد قرأ ابن كثير بالتوحيد في : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ، ودليله : إجماعهم على التوحيد في : ﴿ وَعَهْدِهِمْ ﴾ ولم يقل : وعهودهم ، وهو مصدر مثل : الأمانة ، فقرأ بالتوحيد ، مثل العهد على أصل المصدر ، ومثله القول في : ﴿ صَلاتِهِمْ ﴾ و﴿ صَلَوَاتِهِمْ ﴾ .

قوله : [٢٠] ﴿ وَشَجَرَةً ﴾ نصب عطف على ﴿ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ ﴾ وأجاز الفراء فيها الرفع على تقدير : (وثَمَّ شجرةٌ) ، و﴿ لَكُمْ ﴾ وما بعدها نعت للشجرة .

قوله : [١٤] ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ مفعولان لخلق ؛ لأنه بمعنى : (صيرنا) ، وخلق إذا كان بمعنى : أحدث واخترع تعدى إلى مفعول واحد ، وإذا كان بمعنى صير تعدى إلى مفعولين .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ لأَمَانَاتِهِم وَعَهْدِهِمْ ﴾ . قرأ ابنُ كثيرٍ وحده "لأمَانَاتِهم "وحجَّته ، "وَعَهْدِهِمْ ". ولم يَقُلْ وعهودهم ؛ وذلك أنَّ العربَ تَجتزي بالواحدِ عَنْ الجماعةِ ، كقوله : "أَوِ الطِّفْلِ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوا ". وقرأ الباقون : "لأمَانَاتِهم "جِماعًا . وحجَّتُهُمْ : "إن الله يأْمُرُكُمْ أنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إلى أَهْلِهَا ".

قوله : [٢٠] ﴿ سَيْنَاءَ ﴾[1] من فتح السين جعله كـ (حمراء) ، فلم يصرف لهمزة التأنيث والصفة ، وقيل : لهمزة التأنيث وللزومها ، ولا يصلح أن يكون وزنه فَعْلالا ؛ لأن فَعْلالا لم يأت اسما ، فيكون هذا ملحقا به ، إنما جاء فعلال في المصادر خاصة ، نحو : الزلزال ، ولو كان فَعْلالا لانصرف ، فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة للزوم العلتين إياه : التأنيث والصفة . فأما من كسر السين ؛ فإنه جعله اسما ملحقا بسِرْداح ، كـ (عِلْباء ، وحرباء) ، فالهمزة كالياء في : (دِرحاية) ، فهو فعلال ، ولا يجوز أن يكون فِعلاء ؛ إذ ليس في الكلام فعلاء ، ولا توجد همزة التأنيث في فِعلاء ، وكان حقه : أن ينصرف كما ينصرف (علباء ، وحرباء) ، لكنه اسم لبقعة أو لأرض ، وهو معرفة فلم ينصرف للتأنيث والتعريف ، وقال الأخفش : هو اسم أعجمي معرفة ، فهو كامرأة سميتها بجعفر ، ومثله في ترك الانصراف للتأنيث والتعريف ، قوله : ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ فلم ينصرف ﴿ سِينِينَ ﴾ ؛ لأنه معرفة اسم لبقعة أو لأرض ، وهو فِعْليل ، كررت فيه اللام كـ (خِنْذيذ) ، ولا يجوز : أن يكون وزنه فِعْلين ، كـ (غِسْلين) ؛ لأن الأخفش ، وغيره حكوا : أن واحد سِينِين : (سينينة) ، ولا يجوز مثل هذا التأويل في : (غِسْلين) ؛ إذ لم يسمع : غسلينة .

قوله : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ : من ضم التاء في تنبت جعل الباء زائدة ؛ لأن الفعل يتعدى بغير حرف ؛ لأنه رباعي من أنبت الشيء ، لكن قيل : إن الباء دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته ، كقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق :١] ، وقيل : إن (الباء) في : ﴿ بِالدُّهْنِ ﴾ ، إنما دخلت على مفعول ثان هو في موضع الحال ، والأول محذوف تقديره : (تنبت جناها بالدهن) ؛ أي : وفيه دهن ، كما تقول : خرج بثيابه ، وركب بسلاحه ؛ أي : خرج لابسا ، وركب متسلحا ، فالمجرور في موضع الحال ؛ فأما من فتح التاء فـ (الباء) للتعدية لا غير ؛ لأنة ثلاثي لا يتعدى ، ويجوز : أن يكون في موضع الحال ، وقد قالوا : انبت الزرع ونبت ، فتكون القراءتان بمعنى .

قوله : [٢٩] ﴿ مُنْزَلا ﴾ من ضم الميم جعله مصدرا من أنزل ؛ إذ قبله ﴿ أَنْزِلْنِي ﴾ ، ومعناه : (إنزالا مباركا) ، ويجوز أن يكون اسما للمكان ، كأنه قال : أنزلني

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ سَيْنَاءَ ﴾ . قرأ ابنُ كثيرٍ ، وَأَبُو عَمْرو ، ونافعٌ بكسر السِّين . وحجَّتهم : ﴿ وطُورِ سِينِينَ ﴾ بكسرِ السين . والسِّيْنَاءُ ، والسِّيْنِيْنُ ، الحُسْنُ . وكل جَبَلٍ ينبت الثِّمار فهو سِينِيْن . وقرأ الباقون : ﴿ سَيْنَاءَ ﴾ بفتح السِّين . وهما لُغتان ، وأصله سريانيّ .

مكانا أو موضعا ، فهو مفعول به لا ظرف ، كأنه قال : اجعل لي مكانا . ومن فتح الميم جعله مصدرا لفعل ثلاثي ؛ لأن أنزل يدل على نزل ، ويجوز أن يكون اسما للمكان أيضا .

قوله : [٣٣] ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ (مَا) والفعل : مصدر فلا يحتاج إلى عائد . ويجوز أن يكون بمعنى : (الذي) ، ويحذف العائد من : ﴿ تَشْرَبُونَ ﴾ ؛ أي : مما تشربونه ، وقال الفراء : تقديره : (مما تشربون منه) ، ثم حذفت منه .

قوله : [٣٥] ﴿ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[1] (أنَّ) بدل من (أنَّ) الأولى المنصوبة بـ (يَعِد) عند سيبويه ، وقال الجرمي ، والمبرد : هي تأكيد للأولى ؛ لأن البدل من (أنَّ) لا يكون إلا بعد

---

(١) قال أبو حيان : قال الزمخشري ﴿ إذاً ﴾ واقع في جزاء الشرط وجواب للذين قالوهم من قومهم ، أي تخسرون عقولكم وتغبنون في آبائكم انتهى . وليس ﴿ إذا ﴾ واقعاً في جزاء الشرط بل واقعاً بين ﴿ إنكم ﴾ والخبر و﴿ إنكم ﴾ والخبر ليس جزاء للشرط بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف قبل إن الموطئة ، ولو كانت ﴿ إنكم ﴾ والخبر جواباً للشرط للزمت الفاء في ﴿ إنكم ﴾ بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزاً إلاّ عند الفراء ، والبصريون لا يجيزونه وهو عندهم خطأ . واختلف المعربون في تخريج ﴿ أنكم ﴾ الثانية ، والمقتول عن سيبويه أن ﴿ أنكم ﴾ بدل من الأولى وفيها معنى التأكيد ، وخبر ﴿ إنكم ﴾ الأولى محذوف لدلالة خبر الثانية عليه تقديره ﴿ إنكم ﴾ تبعثون ﴿ إذا متم ﴾ وهذا الخبر المحذوف هو العامل في ﴿ أذلة ﴾ وذهب الفراء والجرمي والمبرد إلى أن ﴿ أنكم ﴾ الثانية كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار ، وعلى هذا يكون ﴿ مخرجون ﴾ خبر ﴿ أنكم ﴾ الأولى ، والعامل في ﴿ إذا ﴾ هو هذا الخبر ، وكان المبرد يأبى البدل لكونه من غير مستقبل إذ لم يذكر خبر أن الأولى . وذهب الأخفش إلى أن ﴿ أنكم مخرجون ﴾ مقدر بمصدر مرفوع بفعل محذوف تقديره : يحدث إخراجكم فعلى هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبراً لأنكم ، ويكون جواب ﴿ إذا ﴾ ذلك الفعل المحذوف ، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المحذوف هو خبر ﴿ إنكم ﴾ ويكون عاملاً في ﴿ إذا ﴾ .

وذكر الزمخشري قول المبرد بادئاً به فقال : شيء ﴿ إنكم ﴾ للتوكيد ، وحسن ذلك الفصل ما بين الأول والثاني بالظرف و﴿ مخرجون ﴾ خبر عن الأول وهذا قول المبرد . قال الزمخشري : أو جعل ﴿ إنكم مخرجون ﴾ مبتدأ و﴿ إذا متم ﴾ خبراً على معنى إخراجكم إذا متم ، ثم أخبر بالجملة عن ﴿ أنكم ﴾ انتهى . وهذا تخريج سهل لا تكلف فيه . قال : أو رفع ﴿ إنكم مخرجون ﴾ بفعل هو جزاء الشراط كأنه قيل ﴿ إذا متم ﴾ وقع إخراجكم انتهى . وهذا قول الأخفش إلا أنه حتم أن تكون الجملة الشرطية خبراً عن ﴿ أنكم ﴾ ونحن جوزنا في قول الأخفش هذا الوجه ، وأن يكون خبر ﴿ إنكم ﴾ ذلك الفعل المحذوف وهو العامل في ﴿ إذا ﴾ .

تمام صلتها ، ويلزمهما أيضا أن لا يجوز التأكيد ؛ لأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام الموصول بصلته ، وصلته هو الخبر ، والخبر يتم إلى قوله : ﴿ مُخْرَجُونَ ﴾ ولم يأت بعد ، وقال الأخفش : (أنَّ) الثانية في موضع رفع بالظرف ، وهو (إذَا) تقديره : (أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم) ؛ أي : وقت موتكم إخراجكم .

قوله : ﴿ إِذَا مِتُّمْ ﴾ إلى ﴿ مُخْرَجُونَ ﴾ في موضع رفع على خبر أَنَّ الأولى ، والعامل في : (إذَا) مضمر ، كأنك قلت : أيعدكم أنكم حادث إذا متم إخراجكم ، ولا يجوز أن يعمل فيه إخراجكم ؛ لأنه يصير في صلة الإخراج ، وهو مقدم عليه ، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز ، ولا يحسن أيضا أن يعمل في : (إذَا) قوله : ﴿ مِتُّمْ ﴾ ؛ لأن (إذَا) مضافة إليه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف ؛ لأنه بعضه . وهذا كقولك : اليوم القتال ، فاليوم خبر عن القتال ، والعامل في اليوم مضمر ، كأنك قلت : اليوم يحدث القتال ، أو حادث القتال ، ولا يجوز أن يعمل في اليوم القتال ؛ لأنه يصير في صلته وهو مقدم عليه ، فذلك غير جائز ، وهذا المضمر العامل في الظروف فيه ضمير يعود على المبتدأ ، فإذا أقمت الظرف المجرور مقامة وحذفته صار ذلك الضمير متوهما في الظرف ، أو المجرور لقيامه مقام الخبر الذي كان فيه ضمير يعود على المبتدأ ، فهذه المسألة أصل في هذا الحد ، فافهمها فإنها مشكلة .

قوله : [٣٦] ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ من فتح (التاء) بناهُ على الفتح ، والوقف عليه لمن فتح (التاء) عند البصريين بالهاء ، وحكى اليزيدي ، عن أبي عمرو : أن الوقف فيهما جميعا على (ت) ، وموضعه نصب ، كأنه موضوع موضع المصدر ، كأنك قلت : (بُعْدًا بُعْدًا لما توعدون) ، وقيل : موضعه رفع ، كأنه قال : البعدُ (البعدُ) لما توعدون ، ومن كسر التاء وقف بالتاء ؛ لأنه جمع ، كبيضة وبيضات ، كأن واحد هيهات : (هيهة) ، وبعض العرب يُنَوِّنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، كأنه إذا لم يُنَوِّن معرفة ، بمعنى :

=

وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو والأعرج وعيسى أيضاً بإسكانها ، وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال والتنوين وغيره ، وقد ذكرنا في التكميل لشرح التسهيل ما ينيف على أربعين لغة ، فالذي اختاره أنها إذا نونت وكسرت أو كسرت ولم تنون لا تكون جمعاً لهيهات ، ومذهب سيبويه أنها جمع لهيهات وكان حقها عنده أن تكون ﴿ هيهات ﴾ إلاّ أن ضعفها لم يقتض إظهار الباء قال سيبويه ، هي مثل بيضات يعني في أنها جمع ، فظن بعض النحاة أنه أراد في اتفاق المفرد ، فقال واحد : هيهات هيهة ، وتحرير هذا كله مذكور في علم النحو ولا تستعمل هذه الكلمة غالباً إلاّ مكررة .

(البعد لما توعدون) . وإذا نُوِّن فهو نكرة ، كأنه قال : بُعْدا لما توعدون ، وكررت (هيهات) للتأكيد .

قوله : [٤٤] ﴿ تَتْرَا ﴾[1] في موضع نصب على المصدر ، أو على الحال من الرسل ؛ أي : أرسلنا رسلنا متواترين ؛ أي : متتابعين ، ومن نوّنه ، وهو أبو عمرو ، جعله على أحد وجهين : إما أن يكون وزنه فَعْلًا ، كبغل وهو مصدر ، دخل التنوين فيه على فتحة الراء ، أو يكون ملحقا بجعفر والتنوين دخل على ألف الإلحاق كأرطى ، فإذا وقفت على هذا الوجه جازت الإمالة ؛ لأنك تنوي أنك تقف على الألف التي دخلت للإلحاق لا على ألف التنوين ، فتميلها إن شئت ، وإذا وقفت على الوجه الأول لم تجز الإمالة ؛ لأنك تقف على الألف التي هي عوض من التنوين لا غير ، ومن لم ينوِّنه جعل ألفه للتأنيث ، والمصادر كثيرا ما يلحقها ألف التأنيث ، كالدعوى ، والذكرى ، فلم ينصرف للتأنيث ولزومه ، والتاء في جميع الوجوه يدل عن واو ، وأصله : (وَتْرى) ؛ لأنه من المواترة ، وهو الشيء يتبع الشيء .

قوله : [٥٢] ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ ﴾ (إِنَّ) في موضع نصب بحذف حرف الجر ، أي : وبأن هذه ، أو لأن هذه ، والحرف متعلق بـ اتقون . وقال الكسائي : هي في موضع خفض عطف على (م)ا في قوله : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقال الفرء : هي في موضع نصب بإضمار فعل تقديره : (واعلموا إنَّ هذه) ، ومن كسر إنَّ ، فهو على الاستئناف .

قوله : ﴿ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ نصب على الحال ، ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ ، أو على البدل من : ﴿ أُمَّتُكُمْ ﴾ التي هي خبر إنَّ ، أو على أنه خبر بعد خبر .

قوله : [٥٣] ﴿ زُبُرًا ﴾ حال ؛ أي : مثل زُبُر .

قوله : [٥٦] ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ ﴿ ٥٥ ﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ ﴾ : خبر أنَّ : ﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ ﴾ على تقدير حذف (به) ؛ أي : (نسارع لهم به ، في الخيرات) ، و(ما)

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ فيه ثلاثة أوجه :
قرأ الكوفيون ، ونافع ، والحسن ، وابن محيصن : ﴿ تترا ﴾ بغير تنوين ، وقرأ أبو عمرو ، وأبو جعفر ، والأعرج : ﴿ تتراً ﴾ منونة ، ويجوز (تِتْرا) بكسر التاء الأولى ، موضعها نصب على المصدر ؛ لأن معنى (ثم أرسلنا) : ثم واترنا ، ويجوز أن يكون موضع الحال ؛ أي : مواترين ، قال الأصمعي : واترت كتبي عليه : أتبعت بعضها بعضا ؛ إلا أن بين كل واحد منها وبين الآخر مهلة ، وقال غيره من أهل اللغة (المواترة) : التتابع بلا مهلة ، قال أبو جعفر : من قرأ (تترى) بلا تنوين ، وجعلها (فعلى) مثل : سكرى ، ومن نون جعل الألف للنصب ، كما تقول : رأيت زيدا يا هذا ؛ والتاء في القراءتين جميعا مبدلة من واو ؛ كما يقال : تالله ووالله . ، وهو من : (واترت) ، واشتقاقه من : (الوَتْر) .و(الوِتْر) .

بمعنى : (الذي) ، وقال هشام تقديره : (نسارع لهم فيه) ، ثم أظهر الضمير ، وهو الخيرات و(ما) التي هي اسم أنَّ هي للخيرات ، ومثله عنده قولك : إن زيدا تكلم عمرو في زيد ؛ أي : فيه ، ثم أظهر الضمير ، ولم يجز سيبويه هذا إلا في الشعر ، وقد قيل : خبر أنَّ محذوف .

قوله : [٥٧] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴾ خبر (إنَّ) ، قوله : ﴿ أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ابتداء وخبر في موضع خبر (إنَّ) ، ومعنى : ﴿ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ ؛ أي : في عمل الخيرات .

قوله : [٦٧] ﴿ سَامِرًا ﴾ حال ، ومثله : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ تَهْجُرُونَ ﴾ من فتح التاء جعله من الهجران ؛ أي : مستكبرين بالبيت الحرام سامرا ؛ أي : تسمرون بالليل في اللهو واللعب لأمنكم فيه مع خوف الناس في مواطنهم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي . ومن ضم التاء جعله من الهجر ، وهو الهذيان وما لا خير فيه من الكلام .

قوله : [٧٦] ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ هو استفعلوا ، من الكون ، وأصله : (استكونوا) ، ثم أُعِلَّ ، وقيل : هو افتعلوا ، من السكون ، لكن أشبعت فتحة الكاف ، فصارت ألفا ، والقول الأول أصح في الاشتقاق ، والثاني : أصح في المعنى .

قوله : [٩٩] ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾[1] إنما جاءت المخاطبة من أهل النار بلفظ الجماعة ؛ لأن الجبار يخبر عن نفسه ، بلفظ الجماعة ، فخوطب بالمعنى الذي يخبر هو به عن نفسه ، وقيل : معناه : (التكرير) : (ارجعن ارجعن ارجعن) ، فجمع في المخاطبة ليدل على معنى التكرير ، وكذلك قال المازني في قوله : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق :٢٤] معناه : (ألق ألق) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ .
وقد يكون القول في النفس قال جل وعز : ﴿ ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله ﴾ ، فأما قوله : ﴿ ارجعون ﴾ وهو يخاطب ربه جل وعز ، ولم يقل : (ارجعني) ، ففيه قولان للنحويين :
أحدهما : أن العرب تتعارف أن الجبار إذا أخبر عن نفسه قال : (لنفعلن ، ولنرجعن) ، فإذا خوطب كانت مخاطبته مخاطبة الجميع ، فيقال له : (برونا ، وأرجعونا) ، فجاءت هذه الآية بهذا .
والقول الآخر : إن معنى (ارجعون) على جهة التكرير : ارجعن ارجعن ارجعن ، وهكذا قال المازني في قوله جل وعز : ﴿ ألقيا في جهنم ﴾ قال معناه : ألق ألق .

قوله : [١١٠] ﴿ سِخْرِيًّا ﴾ من ضم السين جعله من السُّخْرة والتسخير ، ومن كسرها جعله من الهزء واللعب ، وقيل : هما لغتان بمعنى الهزء .

قوله : ﴿ أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (أنَّ) في موضع نصب مفعول ثان لجزيتهم تقديره : (أني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز) ، والفوز : النجاة ، ويجوز أن تكون : (أنَّ) في موضع نصب على حذف اللام ؛ أي : أني جزيتهم بصبرهم ؛ لأنهم الفائزون في علمي وما تقدم لهم من حكمي .

قوله : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ (كم) في موضع نصب بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ و﴿ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ نصب على البيان . و﴿ سِنِينَ ﴾ جمع مُسَلَّم بالياء والنون .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النور

قوله تعالى : [١] ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾[1] رفعت سورة على إضمار مبتدأ تقديره : (هذه سورة) ، و﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ صفة لـ ﴿ سُورَةٌ ﴾ ، وإنما احتيج إلى إضمار مبتدأ ولم تُرفع سورة بالابتداء ؛ لأنها نكرة ، ولا يُبتدأ بنكرة إلا أن تكون منعوتة ، وإذا جعلت ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ نعتا لم يكن في الكلام خبر لها ؛ لأن نعت المبتدأ لا يكون خبرا له ، فلم يكن بد من إضمار مبتدأ ليصح نعت السورة بـ ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ، وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ بالنصب على إضمار فعل تفسيره : (أَنْزَلْنَاهَا) تقديره : (أنزلنا سورة أنزلناها) ، ولا يجوز أن يكون : ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ صفة لـ﴿ سُورَةٌ ﴾ على هذه القراءة ؛ لأن الصفة لا تفسر ما يعمل في المصوف ، كما أن الصلة لا تفسر ما يعمل في الموصول ، وقيل : إن النصب على تقدير : (اتل سورة أنزلناها) ، فعلى هذا التقدير يحسن : أن يكون ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ نعتا للسورة ؛ لأنه غير مفسر للعامل في السورة .

قوله : [٢] ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ : الاختيار عند سيبويه الرفع ؛ لأنه لم يقصد بذلك قصد اثنين بأعيانهما ، فالرفع عند سيبويه على الابتداء على تقدير خبر محذوف تقديره : (فيما فرض عليكم الزانية والزاني فاجلدوا) ، وقيل : الخبر ما بعده ، وهو ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ ، كما تقول : زيد فاضربه ، وكأن الفاء زائدة .

وقد قُرىء [٤] ﴿ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ : وهو شاذ ، ويكون : ﴿ شُهَدَاءَ ﴾ نعتا لأربعة ، أو حالا من نكرة .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الجمهور ﴿ سورة ﴾ بالرفع فجوّزوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذه ﴿ سورة ﴾ أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي فيما أوحينا إليك أو فيما يتلى عليكم . وقال ابن عطية : ويجوز أن يكون مبتدأ أو الخبر ﴿ الزانية والزاني ﴾ وما بعد ذلك . و﴿ أنزلناها ﴾ في هذه الأعاريب في موضع الصفة انتهى .

قال الزمخشري : أو على دونك ﴿ سورة ﴾ فنصب على الإغراء ، ولا يجوز حذف أداة الإغراء وأجازوا أن يكون من باب الاشتغال أي أنزلنا ﴿ سورة أنزلناها ﴾ فأنزلناها مفسر لأنزلنا المضمرة فلا موضع له من الإعراب إلاّ أنه فيه الابتداء بالنكرة من غير مسوغ إلاّ إن اعتقد حذف وصف أي ﴿ سورة ﴾ معظمة أو موضحة ﴿ أنزلناها ﴾ فيجوز ذلك .

وقال الفراء : ﴿ سورة ﴾ حال من الهاء والألف والحال من المكنى يجوز أن يتقدّم عليه انتهى . فيكون الضمير المنصوب في ﴿ أنزلناها ﴾ ليس عائداً على ﴿ سورة ﴾ .

قوله : ﴿ إِلا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ : (الذين) في موضع نصب على الاستثناء ، وإن شئت في موضع خفض على البدل من المضمر في : ﴿ لَهُمْ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ إِلا أَنْفُسُهُمْ ﴾ : رفع على البدل من : ﴿ شُهَدَاءَ ﴾ ، وهو اسم كان ، و﴿ لَهُمْ ﴾ الخبر ، ويجوز نصب ﴿ شُهَدَاءَ ﴾ على خبر كان مقدما ، و﴿ أَنْفُسُهُمْ ﴾ اسمها .

ويجوز نصب ﴿ أَنْفُسُهُمْ ﴾ على الاستثناء ، أو على خبر كان ، ولم يقرأ به .

قوله : [٤] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ انتصب ثمانين على المصدر ، وجلدة على التفسير ، وكذلك انتصاب ﴿ مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ انتصب أربع على المصدر ، والعامل فيها : شهادة ، والشهادة مرفوعة على إضمار مبتدأ ، تقديره : (فالحكم أو فالفرض شهادة أحدهم أربع مرات) ؛ أي : فالحكم : أن يشهد أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، وقيل : الشهادة رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ؛ أي : فعليهم ، أو فلازم لهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات .

قوله : ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ : في موضع نصب مفعول به بـ (شهادة) ، ولم تفتح (إنَّ) من أجل اللام التي في الخبر ، مثل قولك : علمت إن زيدا لمنطلق .

وقوله : ﴿ بِالله ﴾ متعلق بـ ﴿ شَهَادَاتٍ ﴾ ، فهو في صلتها إن أعملت الثاني ، وإن قدرت أعمال الأول ، وهو شهادة كانت الباء متعلقة بـ (شهادة) ، ومن رفع ﴿ أَرْبَعُ ﴾ فعلى خبر ﴿ فَشَهَادَةُ ﴾ ، كما تقول : صلاة الظهر أربع ركعات ويكون : ﴿ بِالله ﴾ متعلق بـ ﴿ شَهَادَاتٍ ﴾ ، ولا يجوز تعلقه بشهادة ؛ لأنك كنت تفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء ، وهو ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ ، ويكون : ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ متعلق بـ ﴿ شَهَادَاتٍ ﴾ ، ولا يتعلق بشهادة لما ذكرنا من التفرقة بين الصلة والموصول .

قوله : [٧] ﴿ وَالْخَامِسَةُ ﴾ ارتفع على العطف على أربع في قراءة من رفعه ، أو على القطع .

قوله : [٨] ﴿ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ﴾ لا يحسن في : ﴿ أَرْبَعَ ﴾ غير النصب بتشهد ، و(أَنْ) في موضع رفع بـ ﴿ وَيَدْرَأُ ﴾ ، تقديره : (ويدفع عنها الحد شهادتها أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين) ، فإنه وما بعده في موضع نصب بتشهد ، وكسرت (إن) لأجل اللام التي في الخبر ، و﴿ بِالله ﴾ يحسن تعلق الباء فيه بالأول ، أو الثاني .

قوله : [٩] ﴿ وَالْخَامِسَةَ ﴾ وهو الثاني ، من نصبه عطفه على ﴿ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ ﴾ ، أو على إضمار فعل تقديره : (وتشهد الخامسة) ، وهو موضوع موضع المصدر ، وأصله : نعت أقيم مقام المنعوت ، كأنه قال : (وتشهد الشهادة الخامسةَ) ، ثم حذف الوجهين ، ومن رفع فعلى الابتداء .

قوله : [٧] ﴿ أَنَّ لَعْنَةَ الله ﴾[1] [٩] و﴿ أَنَّ غَضَبَ الله ﴾ : (أَنَّ) وما بعدها في موضع رفع خبر ﴿ وَالْخَامِسَةُ ﴾ إنْ رفعتها بالابتداء ، أو في موضع نصب على حذف الخافض إنْ نصبت الخامسة ، ﴿ وَالْخَامِسَةُ ﴾ : نعت قام مقام المنعوت في الرفع ، والتقدير : (والشهادة الخامسة أنَّ لعنة الله عليه ، وأنَّ غضب الله عليها) ، ولا يجوز تعلق الباء بالشهادة المحذوفة ؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بالصفة ، وذلك لا يجوز .

قوله : [١١] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ ﴾ : ﴿ عُصْبَةٌ ﴾ : خبر (إنَّ) ، ويجوز نصبه ، ويكون الخبر : ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ ﴾ .

قوله : [١٧] ﴿ أَنْ تَعُودُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف حرف الجر تقديره : (لئلا تعودوا ، أو كراهة أن تعودوا) ، فهو مفعول من أجله .

قوله : [٢٥] ﴿ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ : قرأ مجاهد برفع ﴿ الْحَقَّ ﴾ ، جعله نعتا لله جل ذكره ، والنصب على النعت للدين .

قوله : [٣٠] ﴿ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ : من لبيان الجنس ، وليست للتبعيض .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ والخَامِسَةُ أنَّ لَعْنَةَ الله عَلَيْهِ ﴾ ، و﴿ أنَّ غَضَبَ الله ﴾ . قرأ نافعٌ وحده بتخفيف "أن" و﴿ لَعْنَةٌ ﴾ رفعٌ بالابتداءِ ، وغَضِبَ فعلٌ ماضٍ . واسمُ الله تَعَالى رفعٌ بفعله . وقرأ الباقون بتَشديدِ "أنَّ" ونصبِ الغَضَبِ واللَّعْنَةِ . ومعنى هَذِهِ الآية أن مَن قَذَفَ محصنَةً مسلِمةً بفاحشةٍ فلم يأتِ بأربعةِ شُهداء جُلِدَ ثمانين ، ومَن رمى امرأته بفاحشةٍ تَلَاعَنَا . والمُلاعنة : أن يبدأ الرَّجُلُ فيحلف بالله الذي لا إله إلا هو أَنَّهُ صادِقٌ فيما رَماها بِهِ ، ويشهد الخامسةُ أنَّ لعنةَ الله عَلَيْهِ إن كان من الكاذِبين فيما رمَاها بِهِ ، وتَشهد المرأة أربعُ شهاداتٍ بالله إنه من الكاذبين فيما رماها بِهِ ، وتشهد الخامسة أنَّ غَضَبَ الله عليها إن كان من الصادقين . ثُمَّ يفرق بينهما فلا يجتمعان أبدًا .

فأمَّا مَنْ قذف مُسلمة فلا تُقبَلُ شهادته أبَدًا . ويقبل الله توبته . وَقَالَ آخرون : تقبل شهادته إن كان الله قد قبل توبته . فيجعل الاستثناء في قوله : ﴿ أولئك هُمُ الفاسِقُون . إلَّا الَّذِينَ تابوا ﴾ استثناءً متصلًا . وقرأ حفصٌ وحده : ﴿ والخامِسَةَ ﴾ بالنَّصب عَلَى تأويل . وتشهد الخامسة . والباقون يرفعون عَلَى الابتداءِ والخبرِ .

قوله : [٣١] ﴿ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ ﴾ : من نصب ﴿ غَيْرِ ﴾ نصبه على الاستثناء ، أو على الحال ، ومن خفضه جعله نعتا ؛ لأن التابعين ليس بمعرفة صحيحة العين ؛ إذ ليس بمعهود ، ويجوز : أن يخفض على البدل ، وهو في الوجهين بمنزلة : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة :٧] .

قوله : [٣٣] ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ ﴾ : (الذين) : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (وفيما يتلى عليكم الذين يبتغون الكتاب) ، ويجوز : أن يكونوا في موضع نصب بإضمار فعل تقديره : (كاتبوا الذين يبتغون الكتاب) .

قوله : [٣٥] ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ : ﴿ مَثَلُ ﴾ : ابتداء ، و(الكاف) الخبر ، و(الهاء) في : ﴿ نُورِهِ ﴾ تعود على الله جل ذكره ، وقيل : على النبي عليه السلام . وقيل : على الإيمان في قلب المؤمن .

قوله : ﴿ دُرِّيٌّ ﴾[1] : من ضم الدال ، وشدد الياء نسبه إلى الدر ، لفرط صفاته ، فهو فُعلِيّ ، ويجوز : أن يكون وزنه فُعيّلاً غير منسوب ، لكنَّه مشتق من الدرء ، فخفف الهمزة ، فانقلبت ياء ، فأدغم الياء التي قبلها فيها ، فأما من قرأه بكسر الدال والهمزة ؛ فإنه جعله فِعِّيلا من الدرء ، كبناء فِسِّيق وسِكِّير ، ومعناه : (أنه يرفع الظلمة لتلألئه ، وضيائه) ، فهو من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت ، فأما من قرأه بضم الدال والهمزة ؛ فإنه جعله فُعِّيلا أيضا من درأت النجوم ، إذا اندفعت ، وهو صفة ، قليل النظير ، ونظيره من الأسماء المُرِّيق ، ومثله : في الصفات العلية والسُرِّيَّة .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ كَأَنَّهَا كَوكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ . فيه أربعُ قراءاتٍ : قرأ أَبُو عَمْرو ، والكِسَائِيُّ "دِرِّيءٌ" بكسر الدال ، والهمز ، والمدُّ جعلاه من الدَّراري من النُّجوم ، وهي التي تَجيءُ وتَذْهَبُ . وَقَالَ آخرون : بل هي أحدُ النَّجومِ الخَمسة المُضيئة زُحل ، وبُهرام ، والمُشتري ، وعُطارد ، والزُّهرة . أَنْشَدَنِي ابنُ دُرَيْد :

إلّا خَصَائِصَ كالدَّرَا ري المُحرَّزِلَّاتِ الفِرَادِ

وقرأ نافعٌ ، وابنُ عامرٍ ، وابنُ كثيرٍ ، وحفصٌ ، عَنْ عاصمٍ ﴿ دُرِّيٍّ ﴾ بضم الدَّال ، وترك الهمز منسوبٌ إلى الدُّرِّ .

وقرأ حمزةُ ، وعاصمٌ فِي رواية أبي بكرٍ ﴿ دُرِّيءٌ ﴾ بالضَّمِّ مَعَ الهَمْزِ . قَالَ الفَراء : لا وَجْهَ لـه عِنْدِي ؛ لأنَّ فُعِّيل لَيْسَ فِي كلام العَرَبِ . إنما هو من الأسماء الأعجمية مثل مُرِّيق . قَالَ أَبُو عُبَيْد ، ولـه عِنْدِي وَجْهٌ أن يكون دَرِّيٌّ بفتح الدَّال كأنَّه فَعيل منه . قَالَ سيبويه : وليس فِي كلام فَعِّيل إنّما هو فِعّيل مثل سكيتٍ : كثير السُّكوت . وفِسِّيقٌ ، وخِمِّيرٌ .[إعراب القراءات :٢/١٠٩] .

قوله : [٣٦] ﴿ وَالآصَالِ ﴾ هو جمع : (أُصُل) ، والأُصُل جمع أصيل ، كرغيف ورُغُف ، وقيل : جمع الأصيل : (أصائل ، وقيل : أصائل جمع : (آصال) .

قوله : [٤٠] ﴿ ظُلُمَاتٌ ﴾ مَنْ رفعه فعلى الابتداء ، والخبر : ﴿ مِنْ فَوْقِهِ ﴾ ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي ظلمات أو هذه ظلمات ، ومَنْ خفضها جعلها بدلا من ظلمات الأولى ، والسحاب مرفوع بالابتداء و﴿ مِنْ فَوْقِهِ ﴾ الخبر .

قوله : [٥٧] ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ ﴾ من قرأه بالياء أضمر الفاعل وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، و(الَّذِينَ) ، و﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ مفعولا حسب ، ويجوز : أن يكون : (الَّذِينَ) هم الفاعلون ، وتضمر المفعول الأول لحسب ومعجزين الثاني ، والتقدير : (لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين) ، ومن قرأه بالتاء ، فالنبي عليه السلام هو الفاعل ، و(الَّذِينَ) و﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ مفعولا حسب .

قوله : [٤١] ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ ﴾ رفعت (كلا) بالابتداء ، وفي : ﴿ عَلِمَ ﴾ ضمير الله جل ذكره ، ويجوز على هذا نصب كل بإضمار فعل يفسره ما بعده تقديره : (علم الله كلاً علم صلاته) ؛ فإن جعلت الضمير في : علم لكل ، بَعُدَ نصب كل ؛ لأنه فاعل وقع على شيء من سببه ، فإذا نصبته بإضمار فعل عدَّيت فعله إلى نفسه ، وفي هذه المسألة اختلاف ، وفيها نظر ؛ لأن الفاعل عدّى فعله إلى نفسه ، وإنما يجوز ذلك في الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر ، كظننت ، وعلمت ، هذا مذهب سيبويه ، فالنصب في كل وهو فاعل لا يجوز عنده ، ويجوز عند الكوفيين .

قوله : [٤٣] ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ : (مِنْ الثانية) : زائدة ، (ومِنْ الثالثة) : للبيان ، والتقدير : (وينزل من السماء جبالا فيها من برد) ؛ أي : جبالا من هذا النوع ، وقال الفراء التقدير : (وينزل من السماء من جبال برد ، فمن برد) على قول الفراء في موضع خفض ، وعلى قول البصريين في موضع نصب على البيان ، أو على الحال ، وقد قيل : إنَّ (مِنْ الثالثة) زائدة ، والتقدير : (وينزل من السماء من جبال فيها برد) ؛ أي : ينزل من جبال في السماء بردا ، فهذا يدل على : أَنَّ في السماء جبالا ينزل منها البرد ، وعلى القول الأول يدل على : أَنَّ في السماء جبال برد .

قوله : ﴿ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾[1] قرأه أبو جعفر بضم الياء من : ﴿ يَذْهَبُ ﴾ ، وهذا يوجب أن لا يؤتى بـ (الباء) ؛ لأنه رباعي من أذهب والهمزة تعاقب الباء ، ولكن أجازه المبرد وغيره على أن تكون الباء متعلقة بالمصدر ؛ لأن الفعل يدل عليه ؛ إذ منه أخذ تقديره : (يذهب ذهابه بالأبصار) ، وعلى هذا أجازوا : (أدْخِل بزيد السجن) ، كأنه قال : أدْخِل السجن دخولا بزيد .

قوله : [٥٢] ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ من أسكن القاف فعلى الاستخفاف ، كما قالوا : كتف في كتف ، ومن كسرها فعلى الأصل ؛ لأن الياء التي بعد القاف حذفت للجزم .

قوله : [٥٣] ﴿ طَاعَةٌ ﴾ رفع على الابتداء ؛ أي : طاعة أولى بكم ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي : أمرنا طاعة ، ويجوز النصب على المصدر .

قوله : [٥٥] ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أصل وعد : أن يتعدى إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما ، فلذلك تعدى في هذه الآية إلى مفعول واحد ، وفسر العدة بقوله : ﴿ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾ ، كما فسر العدة في المائدة بقوله : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ [المائدة :٩] ، وكما فسر الوصية في : النساء بقوله : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾ [النساء :١١] .

قوله : ﴿ يَعْبُدُونَنِي ﴾ في موضع نصب على الحال من : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، أو في موضع رفع على القطع .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قرأ أبو جعفر : ﴿ يكاد سنا برقه يُذهب بالأبصار ﴾ بضم الياء ، وزعم أبو حاتم : أن هذا لحن ، وهو قول أستاذه الأخفش ، يقول : دخل بالمدخل ، ولا يجيز هاهنا : أدخل ، ويزعم : أن الباء تعاقب الألف ، وهذا هو القول البين ، فأما أن يكون خطأ لا يجوز ولا يحمل عليه ، فقد زعم جماعة : أن الباء تزاد ، واحتجوا بقول الله جل وعز : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم ﴾ ، وإن كان غير هذا القول أولى منه ، وهو ما حكاه لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد ، قال : تكون الباء متعلقة بالمصدر إذ كان الفعل دالا عليه ومأخوذا منه ، فعلى هذا يكون التقدير : ذهابه بالأبصار ، أو إذهابه ، وكذا : أدخل بالمدخل السجن الدار ، جائز على هذا .

قوله : [٥٨] ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ ﴾[1] مَنْ نصب ثلاثا جعله بدلا من قوله : ثلاث مرات ، وثلاث مرات نصب على المصدر ، وقيل : لأنه في موضع المصدر ، وليس بمصدر على الحقيقة ، وقيل : هو ظرف ، وتقديره : (ثلاثة أوقات) ؛ أي : يستأذنوكم في ثلاثة أوقات ، وهذا أصح في المعنى ؛ لأنهم لم يؤمروا أن يستأذنهم العبيد والصبيان ثلاث مرات ، إنما أمروا أن يستأذنوهم في ثلاثة أوقات ألا ترى : أنه قد بين الأوقات ، فقال : ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ ﴾ فبين الثلاث المرات بالأوقات ، فعلم أنها ظرف ، وهو الصحيح ، فإذا كانت ظرفا أبدلت منها : ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ ﴾ على قراءة من نصب : ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ ﴾ ، ولا يصح هذا البدل حتى يقدر محذوفا مضافا تقديره : (أوقات ثلاث عورات) ، فتبدل أوقات ثلاث عورات من : (ثلاث مرات) ، وكلاهما ظرف ، فتبدل ظرفا من ظرف ، فيصح المعنى والإعراب ، فأما من قرأ : ﴿ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ ﴾ بالرفع ؛ فإنه جعله خبر ابتداء محذوف ، تقديره : (هذه ثلاث عورات) ، أي : هذه أوقات ثلاث عورات ، ثم حذف المضاف اتساعا وهذه إشارة إلى الثلاثة الأوقات المذكورة قبل هذا ، ولكن اتسع في الكلام فجعلت الأوقات عورات ؛ لأن ظهور العورة فيها يكون ، وهو مثل قولهم : نهارك صائم ، وليلك قائم ، أخبرت عن النهار بالصوم ؛ لأنه فيه يكون ، وأخبرت عن الليل بالقيام : لأنه فيه يكون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ :٣٣] أضيف المكر إلى الليل والنهار ، وهما لا يمكران إلا أن المكر يكون فيهما من فاعلهما فأضيف المكر إليهما اتساعا ، كذلك أخبرت عن الأوقات بالعورات ؛ لأن فيها تظهر من الناس ، فلذلك أمر الله عباده : أن لا يدخل عليهم في هذه الأوقات الثلاثة عبد ، ولا صبي إلا بعد استئذان ، وأصل الواو في العورات الفتح ،

---

(١) قال أبو حيان : قرأ حمزة والكسائي ﴿ ثلاث ﴾ بالنصب قالوا : بدل من ﴿ ثلاث عورات ﴾ وقدره الحوفي والزمخشري وأبو البقاء أوقات ﴿ ثلاث عورات ﴾ وقال ابن عطية : إنما يصح يعني البدل بتقدير أوقات ﴿ عورات ﴾ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقرأ باقي السبعة بالرفع أي هن ﴿ ثلاث عورات ﴾ وقرأ الأعمش ﴿ عورات ﴾ بفتح الواو وتقدم أنها لغة هذيل بن مدركة وبني تميم وعلى رفع ﴿ ثلاث ﴾ .

قال الزمخشري : يكون ﴿ ليس عليكم ﴾ الجملة في محل رفع على الوصف والمعنى هن ﴿ ثلاث عورات ﴾ مخصوصة بالاستئذان ، وإذا نصبت لم يكن له محل وكان كلاماً مقرراً للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة .

لكن أسكنت ، لئلا يلزم فيها القلب لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومثله : بيضات ، وهذا الأمر إنما كان من الله للمؤمنين ؛ إذ كانت البيوت بغير أبواب .

قوله : [٦٠] ﴿ وَالْقَوَاعِدُ ﴾ هو جمع : (قاعد) على النسب ؛ أي : ذات قعود ، فلذلك حذفت الهاء ، وقال الكوفيون : لما لم يقع إلا للمؤنث استُغني عن الهاء ، وقيل : حذفت الهاء للفرق بينه وبين القاعدة بمعنى الجالسة .

قوله : ﴿ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يَضَعْنَ ﴾ ، وقيل : حال من : (هُنَّ) التي في : ﴿ ثِيَابَهُنَّ ﴾ .

قوله : ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ الخبر .

قوله : [٦١] ﴿ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ كلاهما حال من المضمر في ﴿ تَأْكُلُوا ﴾ .

قوله : ﴿ تَحِيَّةً ﴾ مصدر لأن ، ﴿ فَسَلِّمُوا ﴾ : معناه : (فحيوا) .

قوله : [٦٣] ﴿ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب مفعول ثان لجعل ،

قوله : ﴿ لِوَاذًا ﴾ مصدر ، وقيل : حال بمعنى : (مُلاوذين) ، وصح لِواذا بالواو لصحته في لاوذ ، ومصدر فاعل لا يُعَلّ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الفرقان

قوله تعالى : [١] ﴿ تَبَارَكَ ﴾ هو تفاعل من البركة ، والبركة : الكثرة من كل خير ، ومعناه : (تعالى عطاؤه) ؛ أي : زاد وكثر ، وقيل معناه : (دان وثبت إنعامه) ، وهو من برك الشيء إذا ثبت .

قوله : ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ ﴾ الضمير في : ﴿ لِيَكُونَ ﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : للفرقان .

قوله : [٥] ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ يخاطبون محمدا عليه السلام بذلك ، وواحد أساطير : (أسطورة) ، وقيل : واحدها : (أسطار) بمنزلة : أقوال ، وأقاويل .

قوله : ﴿ بُكْرَةً ﴾ : مصدر ، وقيل : هو مفعول به .

قوله : [٧] ﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ ﴾ وقعت (اللام) منفصلة في المصحف ، وعلة ذلك : أنه كتب على لفظ المملي ، كأنه كان يقطع لفظه ، فكتب الكاتب على لفظه . وقال الفراء : أصله : (ما بال هذا) ، ثم حذفت (با) ، فبقيت اللام منفصلة ، وقيل : إن أصل حروف الجر : (أن تأتي منفصلة مما بعدها) ، نحو : في ، وعن ، وعلى ، فأتى ما هو على حرف على قياس ما هو على حرفين ، ومثله : ﴿ فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ ﴾ [النساء :٧٨] ، و﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المعارج :٣٦] .

قوله : [١٥] ﴿ قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ ﴾ قيل : هو مردود على قوله : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ ﴾ فردها في الجنة على ما لو شاء تعالى كوَّنه في الدنيا ، فذلك إشارة إلى ما ذكر من الجنات والقصور في الدنيا . وقيل : هو مردود على ما قبله من ذكر السعير والنار ، وجاز التفضيل بينهما على ما جاء عن العرب ، حكى سيبويه : (الشقاء أحب إليك أم السعادة) .

ولا يجوز عند النحويين : السعادة خير من الشقاء ؛ لأنه لا خير في الشقاء فيقع فيه التفاضل ، وإنما يأتي أفعل أبدا في التفضيل بين شيئين في خير أو شر ، وفي أحدهما من الفضل ، أو من الشر ما ليس في الآخر ، وكلاهما فيه فضل أو شر إلا أن أحدهما أكثر من الآخر فضلا أو شرا ، وقد أجاز الكوفيون : العسل أحلى من الخل ، ولا حلاوة في الخل فيفاضل بينه وبين حلاوة العسل ، ولا يجيز هذا البصريون ، ولا يجوز : المسلم خير من النصراني ؛ إذ لا خير في

النصراني ، ولو قلت : اليهودي خير من النصراني لم يجز ؛ إذ لا خير في واحد منهما ؛ فإن قلت : اليهودي شر من النصراني جاز ؛ إذ الشر فيهما موجود ، وقد يكون أحدهما أكثر شرا .

قوله : [٢٢] ﴿ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾[1] لا يجوز أن يعمل ﴿ لا بُشْرَى ﴾ في : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ إذا جعلت (لا) و﴿ بُشْرَى ﴾ مثل : لا رجلَ ، وبنيت على الفتح ، ولكن تجعل : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ خبرا لـ ﴿ بُشْرَى ﴾ ؛ لأن الظروف تكون خبرا عن المصادر ، و﴿ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ صفة لـ ﴿ بُشْرَى ﴾ ، أو تبيينا له . ويجوز : أن تجعل ﴿ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ خبرا لـ ﴿ بُشْرَى ﴾ ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ تبيينا لـ ﴿ بُشْرَى ﴾ ، وإن قدرت : أن ﴿ بُشْرَى ﴾ غير مبنية مع (لَا) جاز : أن تعملها في : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ؛ لأن المعاني تعمل في الظروف .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ يوم يرون الملائكة ﴾ ﴿ يوم ﴾ منصوب باذكر وهو أقرب أو بفعل يدل عليه ﴿ لا بشري ﴾ أي يمنعون البشرى ولا يعمل فيه ﴿ لا بشرى ﴾ لأنه مصدر ولأنه منفي بلا التي لنفي الجنس لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وكذا الداخلة على الأسماء عاملة عمل ليس ، ودخول ﴿ لا ﴾ على ﴿ بشرى ﴾ لانتفاء أنواع البشرى . واحتمل ﴿ بشرى ﴾ أن يكون مبنياً مع ﴿ لا ﴾ واحتمل أن يكون في نية التنوين منصوب اللفظ ، ومنع من الصرف للتأنيث اللازم فإن كان مبنياً مع ﴿ لا ﴾ احتمل أن يكون الخبر ﴿ يومئذ وللمجرمين ﴾ خبر بعد خبر أو نعت لبشرى ، أو متعلق بما تعلق به الخبر ، وأن يكون ﴿ يومئذ ﴾ صفة لبشرى ، والخبر ﴿ للمجرمين ﴾ ويجيء خلاف سيبويه والأخفش هل الخبر لنفس ﴿ لا ﴾ أو الخبر للمبتدأ الذي هو مجموع ﴿ لا ﴾ وما بني معها؟ وإن كان في نية التنوين وهو معرب جاز أن يكون ﴿ يومئذ ﴾ معمولاً لبشرى ، وأن يكون صفة ، والخبر من الخبر . وأجاز أن يكون ﴿ يومئذ ﴾ و﴿ للمجرمين ﴾ خبر وجاز أن يكون ﴿ يومئذ ﴾ خبراً و﴿ للمجرمين ﴾ صفة ، والخبر إذا كان الاسم ليس مبنياً لنفس لا بإجماع .

وقال الزمخشري : و﴿ يومئذ ﴾ للتكرير وتبعه أبو البقاء ، ولا يجوز أن يكون تكريراً سواء أريد به التوكيد اللفظي أم أريد به البلد ، لأن ﴿ يوم ﴾ منصوب بما تقدم ذكره من اذكر أو من يعدمون البشرى وما بعد ﴿ لا ﴾ العاملة في الاسم لا يعمل فيه ما قبلها وعلى تقديره يكون العامل فيه ما قبل إلاّ والظاهر عموم المجرمين فيندرج هؤلاء القائلون فيهم . قيل : ويجوز أن يكون من وضع الظاهر موضع الضمير ، والظاهر أن الضمير في ﴿ ويقولون ﴾ عائد على القائلين لأن المحدث عنهم كانوا يطلبون نزول الملائكة ، ثم إذا رأوهم كرهوا لقاءهم وفزعوا منهم لأنهم لا يلقونهم إلاّ بما يكرهون فقالوا عند رؤيتهم ما كانوا يقولونه عند لقاء العدو ونزول الشدة .

قوله : [٢٦] ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذِ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾ يجوز أن تنصب ﴿ يَوْمَئِذِ ﴾ بالملك ، فهو في صلته مثل ، قوله : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذِ ﴾ [الأعراف :٨] ، ويجوز نصب ﴿ يَوْمَئِذِ ﴾ بالرحمن ، تقدر في الظرف التأخير ، تقديره : (الملك الحق للرحمن يومئذ) ؛ أي : الملك الحق لمن يرحم يومئذ عباده المؤمنين .

قوله : [٢٢] ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرَى ﴾ العامل في ﴿ يَوْمَ ﴾ محذوف ، تقديره : (يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة) ، ولا يعمل فيه : ﴿ لا بُشْرَى ﴾ ؛ لأن ما بعد النفي لا يعمل فيما قبله ، وقيل : التقدير : (واذكر يا محمد يوم يرون الملائكة) ، و ﴿ الْمُلْكُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الْحَقُّ ﴾ نعته ، و ﴿ لِلرَّحْمَنِ ﴾ الخبر ، وأجاز الزجاج ﴿ الْحَقُّ ﴾ بالنصب على المصدر ، فيكون : ﴿ لِلرَّحْمَنِ ﴾ خبر ﴿ الْمُلْكُ ﴾ .

قوله : ﴿ حِجْرًا ﴾ نصب على المصدر .

قوله : [٣٧] ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ ﴾ عطف على الضمير في : ﴿ فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾ ، وقيل : انتصب على اذكر . وقيل : على إضمار فعل يفسره : ﴿ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ ؛ أي : (وأغرقنا قوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم) .

قوله : [٣٨] ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ ﴾ وما بعده ، كله عطف على ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ ﴾ ، إذا نصبتهم بإضمار اذكر ، أو على العطف على المضمر في : ﴿ فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾ ، ولا يجوز : أن يكون معطوفا على الضمير في : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ ﴾ .

قوله : [٣٩] ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾ : (كلا) : نصب بإضمار فعل تقديره : (وأنذرنا كلا ضربنا له الأمثال) ؛ لأن ضرب الأمثال أعظم الإنذار ، فجاز أن يكون تفسيرا لأنذرنا .

قوله : ﴿ بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾ : نصب على الحال ، وقيل : على المصدر ، وهو بمعنى : رسالة .

قوله : [٤٢] ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ تقديره عند سيبويه : (إنه كاد ليضلنا) ، وعند الكوفيين : (ما كاد إلا يضلنا) ، فـ (اللام) بمعنى : (إلا عندهم) ، و(إنْ) بمعنى : (ما) ، وهي مخففة من الثقيلة عند سيبويه ، واللام (لام) التأكيد .

قوله : ﴿ لَوْلا أَنْ صَبَرْنَا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع ، وقد تقدم شرحها .

قوله : [٤٩] ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾[1] واحد أناسي : (إنسي) ، وأجاز الفراء : أن يكون واحدها : (إنسانا) ، وأصله عنده : (أناسين) ، ثم أبدل من النون ياء ، ولا قياس يُسعده في ذلك ، ولو جاز هذا لجاز في جمع سرحان سراحيّ ، وذلك لا يقال .

قوله : [٥٧] ﴿ إِلا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب ؛ لأنه استثناء ليس من الجنس الأول ، و(أَنْ) في موضع نصب بـ ﴿ شَاءَ ﴾ بمعنى : (إلا من شاء الاتخاذ) .

قوله : [٥٩] ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ : ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ : في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره : هو الرحمن . وقيل : ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ مبتدأ ، و﴿ فَاسْأَلْ ﴾ الخبر .

وقيل : هو بدل من المضمر في : ﴿ اسْتَوَى ﴾ ، ويجوز الخفض على البدل من : ﴿ الْحَيِّ ﴾ ، ويجوز النصب على المدح ، و﴿ خَبِيرًا ﴾ نصب بقوله : ﴿ فَاسْأَلْ ﴾ ، وهو نعت لمحذوف ، كأنه قال : (فاسأل عنه إنسانا خبيرا) ، وقد قيل : (الخبير) : هو الله لا اله إلا هو ، فيكون التقدير : فاسأل عنه مخبرا خبيرا ، ولا يحسن أن يكون : ﴿ خَبِيرًا ﴾ حالا ؛ لأنك إن جعلته حالا من المضمر في : ﴿ فَاسْأَلْ ﴾ لم يجز ؛ لأن الخبير لا يحتاج أن يسأل غيره عن شيء ، وإنما يحتاج : أن يسأل هو عن الأمور لخبره بها ؛ فإن جعلته حالا من المضمر في :(بِهِ)لم يجز ؛ لأن

المسئول عنه وهو الرحمن خبير أبدا ، والحال أكثر أمرها أنها لما ينتقل ويتغير ؛ فإن جعلتها الحال المؤكدة التي لا تنتقل ، مثل : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة :٩١] ، و﴿ وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام :١٢٦] جاز ، وفيه نظر .

قوله : [٦٣] ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ : ﴿ وَعِبَادُ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر ﴿ الَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ ، وقال الأخفش : ﴿ الَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ نعت للعباد ، والخبر محذوف ، وقال الزجاج : ﴿ الَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ نعت ، والخبر : ﴿ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ ﴾ .

قوله : [٦٣] ﴿ قَالُوا سَلامًا ﴾[2] نصب على المصدر ، ومعناه : (تسليما) ، فأعمل القول فيه ؛ لأنه لم يحك قولهم بعينه ، إنما حكى معنى قولهم ، ولو حكى قولهم بعينه لكان

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وأناسي ﴾ جمع إنسان في مذهب سيبويه . وجمع أنسي في مذهب الفراء والمبرد والزجاج ، والقياس أناسيه كما قالوا في مهلبي مهالبة . وحكي أناسين في جمع إنسان كسرحان وسراحين .

محكيا ولم يعمل فيه القول ، فإنما أخبر تعالى ذكره : أن هؤلاء القوم إذا خاطبهم الجاهلون بالله بما يكرهون قالوا : سدادا من القول لم يجاوبوهم بلفظ سلام بعينه ، وقد قال سيبويه : هذا منسوخ ؛ لأن الآيه نزلت بمكة قبل أن يؤمروا بالقتال ، وما تكلم سيبويه في شيء من الناسخ والمنسوخ غير هذه الآية ، فهو من التسلم ، وليس من التسليم .

قال سيبويه : ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، فاستدل سيبويه بذلك : أنه من التسلم ، وهو البراءة من الشر ، وليس من التسليم الذي هو التحية .

قوله : [٦٧] ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ اسم (كان) مضمر فيها ، والتقدير : (كان الإنفاق بين ذلك قواما) ، و﴿ قَوَامًا ﴾ خبر (كان) . وأجاز الفراء : أن يكون : ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ اسم (كان) ، وهو مفتوح ، كما قال : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن :١١] ، فدون عنده مبتدأ وهو مفتوح ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الألفاظ ألفاظ كثر استعمال الفتح فيها ، فتركت على حالها في موضع الرفع ، وكذا يقول في قوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام :٩٤] هو مرفوع بتقطع ، ولكنه ترك مفتوحا لكثرة وقوعه كذلك ، والبصريون على خلافه في ذلك .

قوله : [٦٩] ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ ﴾ من جزم جعله بدلا من : ﴿ يَلْقَ ﴾ ؛ لأنه جواب الشرط ، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود ، فأبدل منه ؛ إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض ، وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض ، فإن تباينت معانيها لم يجز بدل بعضها من بعض ، ومن رفع فعلى القطع ، أو على الحال .

قوله : [٧١] ﴿ مَتَابًا ﴾ مصدر فيه معنى التوكيد ؛ لأنه أتى بعد لفظ فعله .

قوله : [٧٢] ﴿ كِرَامًا ﴾ [٧٣] و﴿ صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ : كلها أحوال .

=

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ . قَرَأَ حَمْزَةُ ، وَالْكِسَائِيُّ ﴿ قَالَ سِلْمٌ ﴾ بِكَسْرِ السِّينِ وَجَزْمِ اللَّامِ .

وَكَذَلِكَ فِي الذَّارِيَاتِ جَعَلَاهُ مِنَ السِّلْمِ وَهُوَ الصُّلْحُ : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ ﴾ مِثْلَهُ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ بِالْأَلِفِ جَمِيعًا جَعَلُوهُ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ ، وَمَعْنَاهُ : قَالُوا : تَسَلَّمْنَا مِنْكُمْ تَسَلُّمًا كَمَا تَقُولُ : لَا يَكُنْ مِنْ فُلَانٍ إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ أَيْ : مُبَايِنًا لَهُ مُتَارِكًا ، فَالْأَوَّلُ : نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالثَّانِي : رُفِعَ بِالِابْتِدَاءِ وَالتَّقْدِيرُ : قَالُوا إِنَّا سَلَامٌ .

قوله : [٧٧] ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ ﴾ اسم (كان) مضمر فيها ، و﴿ لِزَامًا ﴾ الخبر ، والتقدير : (فسوف يكون جزاء التكذيب عذابا لازما) ، قيل : ذلك في الدنيا ، وهو ما نزل بهم يوم بدر من القتل والأسر .

وقيل : ذلك في الآخرة . وقال الفراء : في : ﴿ يَكُونُ ﴾ مجهول ، وذلك لا يجوز ؛ لأن المجهول إنما يفسر بالجمل لا بالمفردات .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الشعراء

قوله تعالى : [٢] ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾ : (تِلْكَ) ابتداء ، و﴿ آيَاتُ ﴾ الخبر ، وهي إشارة إلى ما نزل من القرآن ، وقيل : بل هي إشارة إلى هذه الحروف التي في أوائل السور ؛ لأن منها تأتلف آيات القرآن ، وقيل : (تِلْكَ) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هذه تلك آيات الكتاب المبين التي كنتم وعدتم بها في كتبكم ؛ لأنهم وعدوا في التوراة والإنجيل بإنزال القرآن .

قوله : [٣] ﴿ أَلَّا يَكُونُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : [١٠] ﴿ وَإِذْ نَادَى ﴾ ؛ أي : واتل عليهم إذ نادى .

قوله : [٢٢] ﴿ أَنْ عَبَّدْتَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع على البدل من : ﴿ نِعْمَةٌ ﴾ ، ويجوز : أن يكون في موضع نصب على تقدير : (لأن عَبَّدْت) ، ثم حذف الحرف ، وحذفه مع (أَنْ) كثير في الكلام والقرآن ، ولذلك قال بعض النحويين : إِنَّ (أَنْ) في موضع خفض بالخافض المحذوف ؛ لأنه لما كثر حذفه مع (أَنْ) عمل وإن كان محذوفا .

قوله : [١] ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾[1] : ﴿ عَدُوٌّ ﴾ : واحد يؤدي عن الجماعة فلا يجمع ، ويأتي للمؤنث بغير هاء ، تقول : هي عدو الله ، وحكى الفراء : عدوة الله .

وقال الأخفش الصغير : من قال : عدوه بالهاء ، فمعناه : (معاديه) ، ومن قال : عدو بغير هاء ، فلا يجمع ولا يثنى ، وإنما ذلك على النسب .

قوله : ﴿ إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول ؛ لأنهم كانوا يعبدون أصناما ، وإقرارهم بالله مع عبادتهم الأصنام لا ينفعهم ، وأجاز الزجاج : أن يكون من الأول ؛ لأنهم كانوا يعبدون الله مع أصنامهم .

قوله : [١٤٩] ﴿ فَارِهِينَ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ﴾ .

قوله : [١٧٦] ﴿ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ ﴾ من فتح التاء جعله اسما للبلدة فلم يصرفه للتعريف والتأنيث ، ووزنه فعلة ، ومن خفض التاء جعله معرفا بالألف واللام ، فخفضه

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ واحد ، يؤدي عن جماعة ، وكذلك يقال للمرأة : هي عدو الله وعدوة الله ، حكاهما الفراء ، قال أبو جعفر : وسألت علي بن سليمان عن العلة فيه ، فقال : من قال : عدوة ، فأثبت الهاء ، قال : هي بمعنى معادية ، ومن قال : عدو للمؤنث ، والجمع جعله بمعنى النسب .

لإضافة أصحاب إليه . وأصله : (أيكة) ، اسم لموضع فيه شجر ودوم ملتف ، ولم يعرف المبرد (لَيْكَة) على فَعْلَة ، إنما هي عنده : (أَيْكَة) ، دخلها حرفا التعريف فانصرفت ، وقراءة من فتح التاء عنده غلط ، إنما تكون التاء مكسورة بالإضافة ، و(اللام) لام التعريف ألقى عليها حركة الهمزة المفتوحة ، فانفتحت ، كما قالوا في الأحمر : لحمر ، وفي اسأل : سل .

قوله : [٢٠٧] ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ ﴾ : (مَا) استفهام في موضع نصب بـ ﴿ أَغْنَى ﴾ ، ويجوز : أن تكون حرف نفي ، و(مَا) الثانية في موضع رفع بـ ﴿ أَغْنَى ﴾ .

قوله : [١٩٣] ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴾ : يجوز أن يكون : (بِهِ) في موضع المفعول لـ ﴿ نَزَلَ ﴾ . ويجوز : أن يكون : (بِهِ) في موضع الحال ، كما تقول : خرج زيد بثيابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [المائدة :٦١] ؛ أي : دخلوا كافرين وخرجوا كافرين لم يرد أنهم دخلوا بشيء يحملونه معهم ، إنما أراد أنهم دخلوا على حال وخرجوا على تلك الحال .

قوله : [٢٠٩] ﴿ ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ﴾ موضع ﴿ ذِكْرَى ﴾ عند الكسائي : نصب على الحال .

وقال الزجاج : على المصدر ؛ لأن معنى : ﴿ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ؛ أي : مذكرون ذكرى ، ويجوز : أن تكون : ﴿ ذِكْرَى ﴾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : إنذارنا ذكرى ، أو ذلك ذكرى ، أو تلك ذكرى ، ويجوز تنوينها إذا جعلتها مصدرا .

قوله : [٢٢٧] ﴿ أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ نصبت (أيَّا) بـ ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ، وهو نعت لمصدر محذوف لـ ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ، تقديره : (أي انقلاب ينقلبون) ، ولا يجوز نصبه بـ ﴿ وَسَيَعْلَمُ ﴾ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأن له صدر الكلام ، إنما يعمل فيه ما بعده ، وقيل : إنما لم يعمل فيه ما قبله ؛ لأنه خبر ، ولا يعمل الخبر في الاستفهام ؛ لأنهما مختلفان .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النمل

قوله تعالى : [٢] ﴿ هُدًى وَبُشْرَى ﴾ حالان من الكتاب .

قوله : [٧] ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾[1] من أضاف فإنه أضاف النوع إلى جنسه ، بمنزلة قولك : ثوب خزٍّ ، وقال الفراء : هو إضافة الشيء إلى نفسه ، كصلاة الأولى ، وليس مثله ؛ لأن صلاة الأولى إنما هي في الأصل موصوف وصفة ، فأضيف الموصوف إلى صفته ، وأصلها : (الصلاة الأولى) . ومن نوّن شهابا جعل قبسا بدلا منه ، وقيل : هي صفة له . ولو نصبت قبسا في غير القرآن لجاز على الحال ، أو على المصدر ، أو على البيان . والشهاب : كل ذي نور ، والقبس ما يقتبس من جمر ، ونحوه ، فمعناه لمن لم يُنوِّن : (بشهاب من قبس) ، والقبس المصدر ، والقبس الاسم ، كما أن معنى ثوب خز : (ثوب من خز) .

قوله : ﴿ تَصْطَلُونَ ﴾ أصل الطاء : (تاء) ، ووزنه : تفتعلون ، فأبدلوا من (التاء) طاء لمؤاخاتها الصاد في الإطباق ، وأعلت لام الفعل ، فحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها .

قوله : [٨] ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الحرف ؛ أي : نودي لأن بورك أو بأن بورك ، والمصدر مضمر يقوم مقام الفاعل ؛ أي : نودي النداء لأن بورك ، وقيل : (أَنْ) : في موضع رفع على أنه مفعول لم يُسمَّ فاعله لنودي ، وحكى الكسائي : باركك الله ، وبارك فيك .

قوله : [١٠] ﴿ تَهْتَزُّ ﴾ في موضع نصب على الحال من (الهاء) في : ﴿ رَآهَا ﴾ ، وكذلك : ﴿ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ في موضع الحال أيضا ، وتقديره : (فلما رآها مهتزة مشبهة جانا ولى مدبرا) ، و(رأى) : من رؤية العين .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ . قرأ أهل الكوفة مُنوَّنًا . وقرأ الباقون : غيرَ منونٍ .
فمَنْ نوَّنَ جَعَلَ قَبَسًا نعتًا للشهابِ ، وشهاب قبس : شعلةُ قبسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي كَفِّهِ صَعْدَةٌ مُثَقَّفَةٌ ... فِيهَا سِنَانٌ كَشُعْلَةِ القَبَسِ

وكلُّ أبيض يُورى فهو شِهَابٌ ، وجمعه شُهُبٌ ، والأشهب من الألوان : بياضٌ يخلطه سوادٌ . ويقال : سَنَةٌ شهباء وكَحلاء وحَمراء إذَا كانت جَدبةً . وقرأ الباقون : ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ مضافًا فيكون عَلَى ضربين : بشهاب من قبس ، أو يكون قد أضافَ الشَّيءَ إلى نَفْسِهِ .

قوله : ﴿ مُدْبِرًا ﴾ حال من موسى عليه السلام .

قوله : [١١] ﴿ إِلا مَنْ ظَلَمَ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب ؛ لأنه استثناء ليس من الأول ، وقال الفراء : هو استثناء من الجنس لكن المستثنى منه محذوف ، وهذا بعيد ، وأجاز بعض النحويين : أن تكون : (إلا) بمعنى : (الواو) ، وهذا أبعد لاختلاط المعاني .

قوله : [١٢] ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ تَخْرُجْ ﴾ ، وهو ضمير اليد .

قوله : [١٣] ﴿ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً ﴾ حال من الآيات ، ومعناه : (مبينة) . ومن قرأ : ﴿ مُبْصَرَة ﴾ ، بفتح الصاد ، جعله مصدرا .

قوله : [٢٢] ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ نعت لظرف محذوف تقديره : (فمكث وقتا غير بعيد) ، أو لمصدر محذوف ؛ أي : مكثا غير بعيد .

قوله : ﴿ مِنْ سَبَإٍ ﴾ مَنْ صرفه جعله اسما لأب أو لحي . ومن لم يصرفه جعله اسما للقبيلة أو للمدينة أو لامرأة ، فلم يصرف للتعريف والتأنيث ، ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقف .

وقيل : أسكن لتوالي سبع حركات استخفافا ، وهو بعيد كله .

قوله : [٢٥] ﴿ أَلا يَسْجُدُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بـ ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ ، و(لا) زائدة .

وقيل : هي في موضع نصب على البدل من الأعمال ، و(لا) غير زائدة . وقيل : هي في موضع خفض على البدل من : ﴿ السَّبِيلِ ﴾ ، و(لا) زائدة ، فأما قراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يا اسجدوا ﴾ بتخفيف (أَلاَّ) ؛ فإنه على معنى : (ألاَ يا هؤلاء اسجدوا) . فـ (لا) للتنبيه و(يا) للنداء ، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، و(اسجدوا) : مبني على هذه القراءة ، وعلى القراءة الأولى منصوب بأَنْ .

قوله : [٣٠] ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ ﴾ الكسر فيهما على الابتداء ، وأجاز الفراء الفتح فيهما في الكلام على أن يكون موضعهما رفعا على البدل من : ﴿ كِتَابٌ ﴾ ، وأجاز أن يكونا في موضع نصب بحذف حرف الجر .

قوله : [٣١] ﴿ أَلَّا تَعْلُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الخافض ؛ أي : بأن لا تعلوا ، وقيل : في موضع رفع على البدل من : ﴿ كِتَابٌ ﴾ تقديره : (إني أُلقيَ إليَّ ألا

تعلوا) ، وقال سيبويه : هي بمعنى : (أي للتفسير) ، لا موضع لها من الإعراب ، بمنزلة : ﴿ أَنِ امْشُوا ﴾ .

قوله : [٣٧] ﴿ أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ حالان من المضمر المنصوب في : ﴿ وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ ﴾ .

والتاء في : ﴿ عِفْرِيتٌ ﴾[1] زائدة كزيادتها في : (طاغوت) ، وجمعه : (عفاريت) و(عفَار) ، كما تقول في جمع طاغوت : (طواغيت) و(طواغٍ) ، فـ(طواغٍ ، وعفارٍ) مثل : (جوارٍ) ، الياء محذوفة ، قيل : لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين . وقيل : للتخفيف ، وهو أصح وإن عوضت ، قلت : عفاري وطواغي ، وإنما دخل هذا الضرب التنوين ، وهو لا ينصرف ؛ لأن الياء لما حذفت للتخفيف نقص البناء الذي من أجله لم ينصرف ، فلما نقص دخل التنوين ، وقيل : بل دخل التنوين عوضا من حذف الياء ؛ فإذا صارت هذه الأسماء التي هي جموع لا تنصرف إلى حال النصب رجعت الياء ، وامتنعت من الصرف .

قوله : [٤٣] ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ ﴾ : (مَا) : في موضع رفع ؛ لأنها الفاعلة للصد ، ويجوز : أن تكون في موضع نصب بـ ﴿ وَصَدَّهَا ﴾ على حذف حرف الجر ، وفي صدها ضمير الفاعل ، وهو الله جل ذكره ، أو سليمان عليه السلام ؛ أي : وصدها الله عن عبادتها ، أو وصدها سليمان عن عبادتها .

قوله : ﴿ إِنَّهَا كَانَتْ ﴾ من كسر (إنَّ) كسر على الابتداء ، ومن فتح جعلها بدلا من (مَا) إذا كانت فاعلة ، وقيل : بل هي في موضع نصب على حذف الجار ، تقديره : (لأنها كانت) .

قوله : [٤٤] ﴿ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾ قيل : (مَعَ) حرف مبني على الفتح ؛ لأنه قد يكون اسما ظرفا ، فقوي بالتمكين في بعض أحواله ، فبني ، وهو حرف مبني على الفتح لكونه اسما في بعض أحواله ، وحقه السكون ، وقيل : هو اسم ظرف ، فلذلك فتح ، كالظروف ، فإن أسكت العين فهو حرف لا غير .

---

(١) قال أبو إسحاق : (العفريت) : النافذ في الأمور المبالغ فيها الذي معه خبث ودهاء ، ويقال : عفر وعفارية وعفرية ، وعن أبي رجاء أنه قرأ : ﴿ قال عفرية من الجن ﴾ ، ويقال : عفرية نفرية إتباع ، ومن قال : (عفرية) جمعه على (عفار) ، ومن قال : (عفريت) كان له في الجمع ثلاثة أوجه : إن شاء قال : (عفاريت) . وإن شاء قال : (عفار) ؛ لأن التاء زائدة كما يقال : (طواغ) في جمع (طاغوت) . وإن شاء عوض من التاء فقال : (عفاري) .

قوله : [٤٥] ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ : (أَنِ) : في موضع نصب على حذف الجار تقديره : (بأن اعبدوا الله) .

قوله : [٤٧] ﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا ﴾[1] أصله : (تطيرنا) ، ثم أدغمت التاء في الطاء ، فسكنت ؛ لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا ، ولا يدغم حرف في حرف حتى يسكن الأول ، فلما سكن الأول اجتلبت ألف وصل في الابتداء ليبتدأ بها ، وكسرت لسكونها وسكون ما بعدها ، وقيل : بل كسرت لكسرة ثالث الفعل أو فتحه ، ولم يفتح لفتحة ثالث الفعل لئلا يشبه ألف المتكلم ، وضمت لضمة ثالث الفعل لئلا يخرج من كسر إلى ضم ، فوزن ﴿ اطَّيَّرْنَا ﴾ على الأصل : تَفَعَّلْنا ، ولا يمكن وزنه على لفظه ؛ إذ ليس في الأمثلة (افَّعَّلنا) بحرفين مشددين متواليين .

وقد ذكرنا : [٤٩] ﴿ مَهْلِكَ ﴾ في الكهف .

قوله : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ ﴾ من قرأه بـ (التاء) في الكلمتين ؛ فإنه جعل ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ أمرا ، وهو فعل مبني ، وكذلك من قرأه بالنون فيهما ، ومن قرأهما بالياء جعل ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ فعلا ماضيا ؛ لأنه إخبار عن غائب ، والأول إخبار عن مخاطب أو عن مخبر عن نفسه .

قوله : [٥١] ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ ﴾ من قرأ : ﴿ إِنَّا ﴾ بالكسر فعلى الابتداء ، و﴿ كَيْفَ ﴾ خبر كان مقدم ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، و﴿ عَاقِبَةُ ﴾ اسم كان ، ولا يعمل ﴿ فَانْظُرْ ﴾ في ﴿ كَيْفَ ﴾ ، ولكن يعمل في موضع الجملة كلها .

وقيل : (كان) بمعنى : (وقع وحدث) ، و﴿ عَاقِبَةُ ﴾ اسمها ، ولا خبر لها ، و﴿ كَيْفَ ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : (فانظر يا محمد ؛ على أي حال وقع عاقبة أمرهم) ، ثم فسر كيف وقعت العاقبة ، فقال مفسرا مستأنفا : (إنَّا دمرناهم وقومهم) ، فأما من قرأ : ﴿ أَنَّا ﴾ بالفتح ؛ فإنه جعل : ﴿ كَيْفَ ﴾ خبر (كان) ، و(العاقبة) اسمها ، و(أنَّ) بدلا من (العاقبة) في موضع رفع ، ويجوز أن تكون (كان) بمعنى : وقع وحدث ، و(أنَّ) بدلا من العاقبة ،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ ﴾ قال مجاهد : أي تشاءمنا ، قال أبو إسحاق : الأصل : (تطيرنا) ، فأدغمت التاء في الطاء ؛ لأنها من مخرجها ، واجتلبت ألف الوصل لئلا يبتدأ بساكن ، فإذا وصلت حذفتها .

و ﴿ كَيْفَ ﴾ في موضع الحال ، وإن شئت جعلت : ﴿ أَنَّا ﴾ خبر (كان) ، و(العاقبة) اسمها ، و﴿ كَيْفَ ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : (فانظر يا محمد ؛ على أي حال كان عاقبة أمرهم تدميرهم) ، وقيل : (أنَّ) في موضع نصب على حذف حرف الجر تقديره : (فانظر كيف كان عاقبة مكرهم ؛ لأنَّا دمرناهم) ، ويجوز في الكلام نصب ﴿ عَاقِبَةُ ﴾ على خبر (كان) ، وتجعل : ﴿ أَنَّا ﴾ اسم (كان) ، وقيل : موضع : ﴿ أَنَّا ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (هو أنَّا دمرناهم) ، والجملة خبر (كان) .

قوله : [٦٥] ﴿ إِلا اللهُ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ الرفع في اسم الله جل ذكره على البدل مِنْ : (مَنْ) .

قوله : [٥٢] ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ : ﴿ خَاوِيَةً ﴾ : نصب على الحال ، ويجوز الرفع في : ﴿ خَاوِيَةً ﴾ في الكلام من خمسة أوجه :

الأول : أن تكون ﴿ بُيُوتُهُمْ ﴾ بدلا من : (تلك) ، ﴿ خَاوِيَةً ﴾ خبر (البيوت) .

والثاني : أن تكون ﴿ خَاوِيَةً ﴾ خبرا ثانيا .

والثالث : أن ترفع ﴿ خَاوِيَةً ﴾ على إضمار مبتدأ ؛ أي : (هي خاوية) .

والرابع : أن تجعل ﴿ خَاوِيَةً ﴾ بدلا من : ﴿ بُيُوتُهُمْ ﴾ .

والخامس : أن تجعل ﴿ بُيُوتُهُمْ ﴾ عطف بيان على : (تلك) ، و﴿ خَاوِيَةً ﴾ خبر (تلك) .

قوله : [٥٤] ﴿ وَلُوطًا ﴾ انتصب ﴿ وَلُوطًا ﴾ على معنى : (واذكر) أو على معنى : (وأرسلنا لوطا) .

قوله : [٥٩] ﴿ ءَاللهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ إنما جازت المفاضلة في هذا ، ولا خير في آلهتهم ؛ لأنهم خوطبوا على ما كانوا يعتقدون ؛ لأنهم كانوا يظنون في آلهتهم ، فخوطبوا على زعمهم وظنهم . وقد قيل : إن خيرا هنا ليست بأفعل ، إنما هي فَعْل ، فلا يلزم تفاضل بين شيئين ، كما قال حسان[1] [الوافر] :

فَشَرُّكُما لِخَيرِكُما الفِـــــداءُ

أي : فالذي فيه الشر منكما فداء للذي فيه الخير .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ت ٥٤هـ ، وهو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد ، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .

قوله : [٦٦] ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ ﴾[1] من قرأه على (أفعل) بناه على : (أن علمهم في قيام الساعة قد تناهى لا مزيد عندهم فيه) ؛ أي : لا يعلمون ذلك أبدا ؛ إذ لا مزيد في علمهم . يقال : أدرك الثمر إذا تناهى . وقيل : معناه : (الإنكار) ؛ أي : هل أدرك علمهم في الآخرة شيئا ؟ أي : لم يدرك شيئا ، ولا وقفوا منه على حقيقة .

وقيل : معناه : (بل كمل علمهم في أمر الآخرة فلا مزيد فيه) ، ودلَّ على أنه على الإنكار قوله : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾ ؛ أي : لم يدركوا وقت حدوثها ، فهم عنها عمون ، والعمى عن الشيء أعظم من الشك فيه . ومن قرأه بألف وصل مشددا ، فأصله : (تدارك) ، ثم أدغمت التاء في الدال ، ودخلت ألف الوصل في الابتداء لسكون أول المشدد ، كقوله : [٤٧] ﴿ اطَّيَّرْنَا ﴾ ، ومعناه : (بل تكامل علمهم في قيام الساعة ، فلا مزيد عندهم) . وقيل : معناه : (بل تتابع علمهم في أمر الآخرة ، فلم يبلغوا إلى شيء) .

قوله : [٦٦] ﴿ فِي الآخِرَةِ ﴾ : (في) : بمعنى (الباء) ؛ أي : بالآخرة ؛ أي : بعلم الآخرة .

قوله : [٧٢] ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ : (اللام) زائدة ، ومعناه : (ردفكم) ، ومثله : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ [الحج :٢٦] ، ومثله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف :٤٣] ، وهو كثير ، (اللام) فيه زائدة ، لا تتعلق بشيء ، وفيه اختلاف .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ بَلْ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخرة ﴾ . فِيهِ ستُّ قراءات :
قرأ أهلُ الكوفةِ ، ونافعٌ ، وابنُ عامرٍ : "بَلْ إِدَّارَكَ "، أرداوا : بل تَدَارَكَ علمهم فأدغَمُوا التاءَ فِي الدَّالِ بعد أن قلبوها دالًا ، وأتوا بألفِ الوصلِ لسكون الحَرف المُدغم ، ومثله : "قَالُوا اطَّيَّرْنَا "بمعنى : تطَيَّرنا "فادَّارَأْتُمْ فِيهَا "، والأصل : تَدَارَأْتُمْ ، واحتجوا أُبَيٌّ : "بل تَدَارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ ".
وقرأ ابنُ كثيرٍ ، وأبو عَمْرٍو : "بلا أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ "من أَفعل يُفعل . وتَدارك زيدٌ أمرَهُ وأدرَك بمعنًى ، ومثله : "إِنَّا لَمُدْرَكُوْنَ "، "ولَمُدْرَكُوْنَ "عَلَى قراءةِ الأَعْرَج . فعلى قراءة أَبِي عَمْرو : الألفُ ألف القطعِ . وعلى قراءة الباقين الألفُ ألفُ الوصلِ وكسرة اللّامِ من "بل "لسكونها . وسكون الدَّالِ المدغمة .
وحدثني أَحْمَد ، عَن عليّ ، عن أَبِي عُبَيْدٍ ، أن عطاء بن يَسار قرأ : "بَلَ ادَّرَكَ عِلْمُهُمْ "موصول الألف .
أراد : بل أدرك ، فنقل فتحة الهمزة إلى اللام ، فانفحت اللامُ وسقطت الهمزةُ . كما قرأ وَرْشٌ : "قَدَ افْلَحَ الْمُؤْمِنُوْنَ "يريد : قد أفلح ، وكقولِ العربِ مَنَ ابُوك ؟ يريدون : مَنْ أَبُوكَ .
والقراءة الخامسة : قراءة ابنُ مُحَيْصن : "بل أَأَدْرَكَ علمهم "ممدودٌ عَلَى الاستفهامِ ، قال النَّحويون : غَلَطٌ لأن "بل "تَحقيقٌ وإيجاب ، و "آدرك "بالمدّ نفي الإدراكِ ، فلا يلي المَنفي موجبًا .
والقِراءةُ السَّادِسَةُ : قراءةُ ابنِ عبَّاس : "بَلَى أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ "فـ "بلى "جوابُ الجَحْدِ ويَصلحُ الوقفُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يبدأ بألفِ الاستفهامِ والتَّوبيخِ أَدْرَكَ أَمْ لَمْ يُدْرِكْ .

قوله : [٨٢] ﴿ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع نصب على حذف حرف الجر ، تقديره : (تكلمهم بأن الناس) ، ويجوز : أن لا تقدر حذف حرف الجر ، وتجعل (أَنَّ) مفعولا بها ، على أن تجعل : ﴿ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ بمعنى : (تخبرهم) ، ومن كسر (إنَّ) فعلى الاستئناف .

قوله : [٨٧] ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ العامل في : ﴿ وَيَوْمَ ﴾ فعل مضمر ، تقديره : (واذكر يوم ينفخ) .

قوله : [٨٨] ﴿ صُنْعَ الله ﴾ نصب على المصدر : لأنه تعالى لما قال : ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ دل على : أنه تعالَى صنع ذلك ، فعمل في صنع الله . ويجوز نصبه على الإغراء ، ويجوز الرفع على معنى : (ذلك صنع الله) .

قوله : [٨٩] ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ : (مَنْ) : شرط رفع بالابتداء ، و(فَلَهُ) الجواب ، وهو الخبر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة القصص

قوله تعالى : [٢] ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (تِلْكَ) : في موضع رفع بمعنى : (هذه تلك) ، و﴿ آيَاتُ ﴾ بدل منها ، ويجوز في الكلام : أن تكون : (تِلْكَ) في موضع نصب بـ ﴿ نَتْلُوا ﴾ ، وتنصب ﴿ آيَاتُ ﴾ على البدل من : (تلك) .

قوله : [٤] ﴿ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا ﴾ مفعولان لـ ﴿ وَجَعَلَ ﴾ ؛ لأنها بمعنى : (صيَّر) ؛ فإن كانت بمعنى : (خلق) تعدت إلى مفعول واحد ، كقوله : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام :١] ، وخلق إذا كانت بمعنى : (صيَّر) تعدت إلى مفعولين ، نحو : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ [المؤمنون :١٤] ، وإن كانت بمعنى : (اخترع) ، وأحدث تعدت إلى مفعول واحد ، نحو : ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ ﴾ [العنكبوت :٤٤] .

قوله : [٩] ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو قرة عين لي . ويجوز : أن يكون مبتدأ ، والخبر : ﴿ لا تَقْتُلُوهُ ﴾ ، ويجوز نصبه بإضمار فعل يفسره : ﴿ لا تَقْتُلُوهُ ﴾ تقديره : (اتركوا قرة عين لا تقتلوه) .

قوله : [١٠] ﴿ لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع ، والجواب محذوف ، وقد تقدم شرحه .

قوله : [١٤] ﴿ بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ : ﴿ أَشُدَّهُ ﴾ عند سيبويه وزنه أَفْعُل ، وهو عنده جمع : (شِدَّة) ، كـ (نعمة وأنعم) ، وقال غيره : هو جمع : (شد) ، مثل : قدّ وأقدّ .

وقيل : هو واحد وليس في الكلام اسم مفرد على أَفْعُل بغير هاء إلا إصبعا في بعض لغاته .

قوله : [١٥] ﴿ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ أي : من أعدائه ، ومعناه : (إذا نظر إليهما الناظر قال ذلك) .

قوله : [١٨] ﴿ خَائِفًا ﴾ خبر ﴿ فَأَصْبَحَ ﴾ ، وإن شئت على الحال ، و﴿ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ الخبر .

قونه : ﴿ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ : (الذي) : مبتدأ ، وما بعده صلته ، و﴿ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ الخبر ، ويجوز : أن تكون (إذا) هي الخبر ، و﴿ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ حال .

قوله : [٢٥] ﴿ تَمْشِي ﴾ في موضع الحال من : ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ ، والعامل فيه : (جاءت) ، و﴿ عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَمْشِي ﴾ ، والعامل فيه : ﴿ تَمْشِي ﴾ .

ويجوز : أن يكون : ﴿ عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ في موضع الحال المقدمة من المضمر في : ﴿ قَالَتْ ﴾ ، والعامل فيه : ﴿ قَالَتْ ﴾ ، والأول أحسن . ويحسن الوقف على : ﴿ تَمْشِي ﴾ على القول الثاني ، ولا يحسن أن يوقف على القول الأول إلا على : ﴿ اسْتِحْيَاءٍ ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ﴾ : (ذلك) : مبتدأ ، وما بعده خبره ، ومعناه عند سيبويه : (ذلك بيننا) .

قوله : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ : نصبت (أيّا) بـ ﴿ قَضَيْتُ ﴾ ، و(مَا) زائدة للتأكيد ، وخفضت ﴿ الأَجَلَيْنِ ﴾ بإضافة (أي) إليهما ، وقال ابن كيسان : (مَا) في موضع خفض بإضافة (أي) إليها ، وهي نكرة ، و﴿ الأَجَلَيْنِ ﴾ بدل مِنْ (مَا) . كذلك قال في قوله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ الله ﴾ [آل عمران :١٥٩] : إِنَّ ﴿ رَحْمَةٍ ﴾ بدل مِنْ (ما) ، وكان يتلطف في : أن لا يجعل شيئا زائدا في القرآن ، ويخرج له وجها يخرجه من الزيادة .

قوله : [٣٠] ﴿ أَنْ يَا مُوسَى ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بحذف حرف الجر ؛ أي : بأن يا موسى .

قوله : [٣١] ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ عطف عليها .

قوله : ﴿ مُدْبِرًا ﴾ نصب على الحال ، وكذلك موضع قوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ موضع نصب على الحال أيضا .

قوله : [٣٢] ﴿ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ متعلقة بـ ﴿ وَلَّى ﴾ ؛ أي : ولَّى مدبرا من الرهب .

قوله : ﴿ فَذَانِكَ ﴾[1] : هو تثنية (ذا) المرفوع ، وهو رفع بالابتداء ، وألف (ذا) محذوفة لدخول ألف التثنية عليها . ومن قرأه بتشديد النون ؛ فإنه جعل التشديد عوضا من

---

(١) قوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾ . قرأ ابنُ كثير ، وأبو عَمْرو : ﴿ فَذَانِّكَ ﴾ مشددًا ، وهو تثنية ذلك باللام فأُدغمت اللام في النُّون . وقال آخرون : لما قلَّت حروف الاسم قوَّوها بالتَّشديد . وقرأ الباقون : ﴿ فَذَانِكَ ﴾ خفيفةً ، وهو تثنية ذاك بغير لام . وروى شبلٌ ، عن ابنُ كثير : ﴿ فذانيك بُرهانانِ ﴾ والبرهانان : البيانان ، وهما : اليَدُ والعَصَا ، وذلك أن مُوسَى أُعطى تسعَ آياتٍ بينات : واليَدُ ، والعَصَا ، والقُمَّل ، والضَّفَادِعَ ، والدَّمَ ، وفلقَ البحرِ ، والطُّوفان ، والجَرَادَ ، وانفجارَ الماءِ من الحَجَر .

ذهاب ألف ذا ، وقيل : إن من شدد إنما بناه على لغة من قال في الواحد : ذلك ، فلما ثنى أثبت اللام بعد نون التثنية ، ثم أدغم اللام في النون على حكم إدغام الثاني في الأول ، والأصل : أن يدغم الأول في الثاني أبدا ، إلا أن تمنع من ذلك علة ، فيدغم الثاني في الأول ، والعلة التي منعت في هذا أن يدغم الأول في الثاني : أنه لو فعل ذلك لصار في موضع النون التي تدل على التثنية لام مشددة ، فيتغير لفظ التثنية ، فأدغم الثاني في الأول لذلك ، فصارت نونا مشددة ، وقد قيل : إنه لما ثنى أثبت اللام التي في ذلك قبل النون ، ثم أدغم الأول في الثاني على أصول الإدغام ، فصارت نونا مشددة ، وقيل : إنه إنما شدد النون في هذه المبهمات ليفرق بين النون التي هي عوض من حركة وتنوين أو من تنوين ، وذلك موجود في الواحد ، أو مقدر فيه ذلك وبين ما هو غير موجود في الواحد .

وقيل : شددت للفرق بين النون التي تحذف في الإضافة والنون التي لا تحذف في الإضافة أبدا ، وهي نون تثنية المبهم ، وكذلك العلة في تشديد النون في اللذان واللذين ، وهذان وشبهه .

قوله : [٣٤] ﴿ رِدْءًا ﴾ حال من (الهاء) في : ﴿ فَأَرْسِلْهُ ﴾ . وكذلك : ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ حال في قراءة من رفعه ، أو نعت لـ ﴿ رِدْءًا ﴾ ، ومن جزمه فعلى جواب الطلب .

قوله : [٤٢] ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ ﴾ انتصب ﴿ وَيَوْمَ ﴾ على أنه مفعول به على السعة ، كأنه قال : (واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ، ولعنة يوم القيامة) ، ثم حذفت اللعنة لدلالة الأولى عليها ، وقام يوم قيامها ، وانتصب انتصابها ، ويجوز أن تنصب اليوم على أن تعطفه على موضع : ﴿ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ﴾ ، كما قال :

إذا ما تَلاقَيْنا من اليـــومِ أو غدًا

ويجوز نصب يوم على أنه ظرف للمقبوحين ؛ أي : وهم من المقبوحين يوم القيامة ، ثم قدم الظرف .

قوله : [٤٣] ﴿ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ نصب كله على الحال من : ﴿ الْكِتَابَ ﴾ .

قوله : [٤٦] ﴿ وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ انتصبت (الرحمة) على المصدر عند الأخفش بمعنى : (ولكن رحمك ربك يا محمد رحمة) ، وهو مفعول من أجله عند الزجاج ؛ أي : ولكن للرحمة فعل ذلك ؛ أي : من أجل الرحمة ، وقال الكسائي : هي خبر كان مضمرة

بمعنى : (ولكن كان ذلك رحمة من ربك) ، ويجوز في الكلام الرفع على معنى : (ولكن هي رحمة) .

قوله : [٥٨] ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ : (المعيشة) : نصب عند المازني على حذف حرف الجر ، تقديره : (بطرت في معيشتها) ، وقال الفراء : هي نصب على التفسير ، وهو بعيد ؛ لأنها معرفة ، والتفسير لا يكون إلا نكرة ، وقيل : هي نصب بـ ﴿ بَطِرَتْ ﴾ ، و﴿ بَطِرَتْ ﴾ بمعنى : (جهلت) ؛ أي : جهلت شكر معيشتها ، ثم حذف المضاف .

قوله : [٦٨] ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ ﴾ : (مَا) الثانية للنفي لا موضع لها من الإعراب ، وقال بعض العلماء ، الطبري ، وغيره : هي في موضع نصب بـ ﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ ، وليس ذلك بحسن في الإعراب ؛ لأنه لا عائد يعود على ما في الكلام ، وهو أيضا بعيد في المعنى ، والاعتقاد ؛ لأن كونها للنفي يوجب أن تعم جميع الأشياء أنها حدثت بقدر الله واختياره ، وليس للعبد فيها شيء غير اكتسابه بقدر مِنَ الله ، وإذا جعلت (ما) في موضع نصب بـ ﴿ وَيَخْتَارُ ﴾ لم تعم جميع لأشياء أنها مختارة لله ، إنما أوجبت : أنه يختار ما لهم فيه الخيرة لا غير ، ونفي ما ليس لهم فيه خيرة ، وهذا هو مذهب القدرية ، والمعتزلة ، فكون (ما) للنفي أولى في المعنى ، وأصح في التفسير ، وأحسن في الاعتقاد ، وأقوى في العربية ، ألا ترى : أنك لو جعلت (ما) في موضع نصب لكان ضميرها في كان اسمها ، ولوجب نصب ﴿ الْخِيَرَةُ ﴾ ، ولم يقرأ بذلك أحد .

وقد قيل في تفسير هذه الآية : أَنَّ معناها : (وربك يا محمد يخلق ما يشاء ويختار لولايته ورسالته من يريد) ، ثم ابتدأ بنفي الاختيار عن المشركين ، وأنهم لا قدرة لهم ، فقال : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ ؛ أي : ليس الولاية والرسالة وغير ذلك باختيارهم ولا بمرادهم ، والله أعلم بمراده في ذلك . وهذه الآية تحتاج إلى بسط كثير أكثر من هذا ، وفيما أشرنا إليه كفاية .

قوله :[٧٦] ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾ : (ما) : في موضع نصب بـ ﴿ وَآتَيْنَاهُ ﴾ مفعولا ثانيا ، و(إِنَّ) ، واسمها ، وخبرها ، وما يتصل بها إلى قوله : ﴿ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾ : صلة ما ، وواحد أولي ذي .

قوله : [٨٢] ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ ﴾[1] أصلها : (وَي) منفصلة من (الكاف) ، قال سيبويه ، عن الخليل في معناها : (إن القوم انتبهوا ، أو نبهوا) ، فقالوا : (وي) ، وهي كلمة يقولها

---

(١) قال الفراء : قوله ﴿ ويكأن ﴾ قيل هي ويك أن ويك بمعنى ويلك قال أبو جعفر وهذا لا يصح لأن هذه اللام لا تحذف ولو كان هكذا لوجب أن يقال ويلك إنه ولا يجوز أن يضمر إعلم وليس ههنا مخاطبة لواحد والصحيح في هذا ما قال الخليل وسيبويه والكسائي قال الكسائي وي ههنا صلة وفيها معنى

المتندم إذا أظهر ندامته ، وقال الفراء : (وي) متصلة بـ (الكاف) ، وأصلها : (ويلك أنَّ الله) ، ثم حذف اللام ، واتصلت (الكاف) بـ (أنَّ) ، وفيه بُعْد في المعنى ، والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحدا ، ولأن حذف اللام من هذا لا يعرف ، ولأنه كان يجب أن تكون أن مكسورة ؛ إذ لاشيء يوجب فتحها .

قوله : [٨٨] ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ ﴾ انتصب الوجه على الاستثناء ، ويجوز في الكلام الرفع على معنى الصفة ، كأنه قال : (غير وجهه) ، كما قال[1] [الوافر] :

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أخـــــوهُ لَعَمرُ أبيكَ إلّا الفَرقَـــــدانِ

أي : غير الفرقدين ، فغير صفة لكل ، كذلك جواز الآية .

=

التعجب وقال سيبويه سألت الخليل عن قوله جل وعز ويكأنه لا يفلح الكافرون وقوله ويكأن الله فزعم أنها وي مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم وأما المفسرون فقالوا معناها ألم تر أن الله .

قال قتادة ويكأن المعنى أو لا تعلم قال أبو جعفر وقول الخليل موافق لهذا وأنشد أهل اللغة وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد كتبت في المصحف متصلة كأنهم لما كثر استعمالهم إياها جعلوها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد .

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، ت ٢١ هـ ، فارس اليمن وصاحب الغارات المذكورة ، شهد اليرموك وذهبت فيه إحدى عينيه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة العنكبوت

قوله تعالى : [٢] ﴿ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بحسب .

قوله : ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بحذف الخافض ؛ أي : بأن يقولوا ، أو لأن يقولوا . وقيل : هي بدل من الأولى .

قوله : [٤] ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[1] : (مَا) : في موضع نصب ، وهي نكرة ؛ أي : ساء شيئا يحكمونه . وقيل : (مَا) في موضع رفع ، وهي معرفة تقديره : (ساء الشيء الذي يحكمونه) ، وقال ابن كيسان : (مَا) مع الفعل مصدر في موضع رفع تقديره : (ساء حكمهم) .

قوله : [٨] ﴿ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ أي : وصيناه بوالديه أمرا ذا حُسْن ، ثم أقام الصفة مقام الموصوف ، وهو الأمر ، ثم حذف المضاف وهو ذا ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو حُسْن .

قوله : [١٢] ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ لفظه الأمر ، ومعناه : (الشرط والجزاء) .

قوله : [١٤] ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ : ﴿ أَلْفَ ﴾ نصب على الظرف ، و﴿ خَمْسِينَ ﴾ نصب على الاستثناء ، وإنما انتصب الاستثناء عند سيبويه ؛ لأنه كالمفعول ؛ إذ هو مستغنى عنه كالمفعول ، فأتى بعد تمام الكلام ، فانتصب كالمفعول . ونصبه عند الفراء بأن ، وأصل إلا عنده : (إنْ لا) ، فإذا نصب نصب بأن ، وإذا رفع رفع بلا ، ونصبه عند المبرد على : أنه

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ قدر أبو إسحاق (ما) تقديرين : أحدهما : أن تكون في موضع نصب ، بمعنى : ساء شيئا يحكمون . والتقدير الآخر : أن يكون (ما) في موضع رفع ، بمعنى : ساء الشيء حكمهم ، وقدرها أبو الحسن بن كيسان تقديرين آخرين سوى ذينك :

أحدهما : أن يكون (ما) مع (يحكمون) بمنزلة شيء واحد ، كما تقول : أعجبني ما صنعت ؛ أي : صنيعك ، قال : وإن قلت : ساء صنيعك لم يجز .

والتقدير الآخر : أن يكون (ما) لا موضع لها من الإعراب ، وقد قامت مقام الاسم لـ(ساء) ، وكذا : نعم ، وبئس ، قال أبو الحسن بن كيسان : وأنا أختار أن أجعل لما موضعا في كل ما أقدر عليه ، نحو قول الله جل وعز : ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ ، وكذا : ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ ، وكذا : ﴿ أيما الأجلين قضيت ﴾ (ما) في موضع خفض في هذا كله ، وما بعدها تابع لها ، وكذا : ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة ﴾ (ما) في موضع نصب ، و(بعوضة) تابعة لها .

مفعول به ، و(إلا) عنده قامت مقام الفعل الناصب للاسم ، فهي تقوم مقام : استثنى فلانا ، ولا يستثنى من العدد إلا أقل من النصف عند أكثر النحويين .

قوله : [١٦] ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ ﴾ نصب (إبراهيم) على العطف على الهاء في : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ ﴾ ، وقيل : هو معطوف على نوح في قوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ : أي : وأرسلنا إبراهيم ، وقيل : هو منصوب بإضمار فعل ؛ أي : واذكر إبراهيم .

قوله : [٢٢] ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ أي : ولا من في السماء بمعجز ، فيكون ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ نعتا لمن المحذوفة في موضع رفع ، ثم يقوم النعت مقام المنعوت ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأن نعت النكرة كالصلة لها ، ولا يحسن حذف الموصول وقيام الصلة مقامه ، والحذف في الصفة أحسن منه في الصلة .

قوله : [٢٥] ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [(١)] : (مَا) بمعنى : (الذي) ، وهي اسم (إنَّ) و(الهاء) مضمره تعود على ما تقديره : (إن الذين اتخذتموهم) ، و﴿ أَوْثَانًا ﴾ مفعول ثان لـ ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ ، والهاء المحذوفة هي المفعول الأول لـ ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ ، و﴿ مَوَدَّةَ ﴾ خبر (إنَّ) ، وقيل : هي رفع بإضمار : هي مودة ، وقيل :

---

(١) قولُه تَعالى : ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ . فِيهِ ستُّ قِرَاءَاتٍ :
قرأ حمزةُ ، وحفصٌ ، عن عاصمٍ : "مَوَدَّةَ" "بالنَّصب والإضافة . وقرأ نافعٌ ، وابنُ عامرٍ ، وأبو بكرٍ ، عن عاصمٍ : "مودةً "بالنَّصب والتنوين ، ونصب "بينَكُم "عَلَى الظَّرف . وقرأ ابنُ كثيرٍ ، وأبو عَمْرٍو ، والكِسَائِيُّ "مودةُ بينكم "بالرَّفع والإضافة . وروى الأَعْمَش ، عن أَبِي بكرٍ ، عن عاصمٍ "مودةٌ "بالرفع والتَّنوين ويَنصب "بينَكُم "فمن رفع فله مَذْهَبَان :
أحدُهما : يجعل إنما كلمتين ويكون : "ما "بمعنى "الَّذِي "، وهو اسمُ "إن "و "مودةُ "خبرُ "إن "ومفعول "اتخذتم ""ها "محذوفة ، وتلخيصه : إن الَّذِي اتخذتموه مودةُ بينكم ، قَالَ الشَّاعِرُ :

ذَرِينِي إِنَّما خَطَئِي وَصَوْبِي عَلَيَّ وإِنَّ ما أَهْلَكْتُ مَالُ

يريد : أن الَّذِي أهلكه هُوَ مالٌ .
والمذهبُ الثاني : أن يرفعها بالابتداء و "فِي الحَيَوةِ الدُّنيا "خبرها . ومَنْ نصب جعل "المَوَدَّةَ "مفعول "اتخذتم "، ومن أضاف جعل "البين "الوصل .
ومن نوّن ولم يضف جعل "البين "ظرفًا ، وهو الفِراقُ أيضًا ، يقال : بينهما بينٌ بعيدٌ ، وبونٌ بعيدٌ ، وجلس زيدٌ بيننا ، وبَيْنا بالإدغام . أخبرني ابنُ دُرَيْدٍ ، عن أَبِي حاتِمٍ ، عن الأصمعي : يقال : بان زيٌ عمرًا : إذا فارقه بيونةً وبونًا . قَالَ الشَّاعِر :

كأَنَّ عيني وقَدْ بَانُوا غَرْبًا يَضُوحُ عندَ مَنجَنُوْنِ

والقراءةُ الخامسةُ : ما حَدَّثَنِي أَحْمَد ، عن عليّ ، عن أَبِي عُبَيْد ، أن ابْنُ مَسْعُود قرأ : "إنما اتخذتم من دون اللهِ إنَّما مَوَدَّةُ بَيْنِكُم " . وفي قراءة أُبَيٍّ "إنَّما مَوَدَّةُ بَيْنِهم "فهذه القراءة السَّادسة [إعراب القراءات :٢/ ١٨٥] .

وهي رفع بالابتداء ، و﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ الخبر ، والجملة : خبر إنَّ . و﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ خفض بإضافة ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ إليه ، وجاز : أن تجعل الذي اتخذوه من دون الله مودة على الاتساع ، وتصحيح ذلك : أن يكون التقدير : (إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثانا ذوو مودة بينكم) .

وقد قُرِىء بنصب مودة ، وذلك على أن تكون (مَا) كافة لأن عن العمل ، فلا ضمير محذوف في : ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ ، فيكون ﴿ أَوْثَانًا ﴾ مفعولا لـ ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ ؛ لأنه تعدى إلى مفعول واحد ، واقتصر عليه ، كما قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ ﴾ [الأعراف :١٥٢] ، وتكون مودة مفعولا من أجله ؛ أي : إنما اتخذتم الأوثان من دون الله للمودة فيما بينكم لا لأن عند الأوثان نفعا أو ضرا . ومن نوَّن مودة نصب أو رفع جعل ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ظرفا فنصبه ، وهو الأصل ، والإضافة اتساع في الكلام ، والعامل في الظرف المودة ، ويجوز أن تنصب ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ في قراءة من نوَّن مودة على الصفة للمصدر ؛ لأنه نكرة ، والنكرات توصف بالظروف والجمل والأفعال ؛ فإذا نصبت ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ على الظرف جاز أن يكون قوله : في ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ظرفا للمودة أيضا ، وكلاهما متعلق بالعامل ، وهو ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ ؛ لأنهما ظرفا مكان ، أو ظرفا زمان ، ولا ضمير في واحد من هذين الظرفين ؛ إذ لم يقم واحد منهما مقام محذوف مقدر ، وإذا جعلت قوله : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ صفة لمودة كان متعلقا بمحذوف ، وفيه ضمير كان في المحذوف الذي هو صفة على الحقيقة ، فيكون : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ في موضع الحال من ذلك الضمير في ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، والعامل في الظرف ، وهو ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ وفي الظرف ، وهو ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ضمير يعود على ذي الحال . والصفة لابد أن يكون فيها عائد على الموصوف ؛ فإذا قام مقام الصفة ظرف صار ذلك الضمير في الظرف ، كما يكون في الظرف إذا كان خبرا لمبتدأ ، أو حالا ، وقد تقدم شرحه ، ولا يجوز أن يعمل في قوله : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ، وهو حال من المضمر في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ ؛ لأنك قد وصفت المصدر بقوله : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، ولا يعمل بعد الصفة ؛ لأن المعمول فيه داخل في الصلة ، والصفة غير داخلة في الصلة ، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول ، فلا يعمل فيه إذا كان حالا من المضمر في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ إلا ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، وفيه ضمير يعود على المضمر في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، وهو هو ؛ لأن كل حال لا بد أن يكون فيه ضمير يعود على ذي الحال كالصفة ، وأيضا ؛ فإن قوله : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ إذا جعلته حالا من المضمر في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، والمضمر في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ إنما ارتفع بالظرف وجب أن يكون العامل في الحال الظرف أيضا ؛ لأن العامل في ذي الحال هو العامل في الحال أبدا ؛ لأنها هو في المعنى ، فلا يختلف العامل فيهما ؛ لأنه لو

اختلف لكان قد عمل عاملان في شيء واحد ؛ إذ الحال هي صاحب الحال ، فلا يختلف العامل فيهما . ويجوز : أن يكون ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ صفة لـ ﴿ مَوَدَّةَ ﴾ ، و﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ صفة أيضا ، فلا بد أن يكون في كل واحد منهما ضمير يعود على المودة ، والعامل فيها المحذوف الذي هو صفة على الحقيقة ، وفيه كان الضمير ، فلما قام الظرف مقامه ، انتقل الضمير إلى الظرف ، كما ينتقل إلى الظروف إذا كانت أخبارا للمبتدأ ، وتقدير المحذوف ، كأنه قال : (إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة مستقرة بينكم ثابتة في الحياة الدنيا) ، ثم حذفت مستقرة ، وفيها ضمير ، وثابتة وفيها ضمير ، يعودان على المودة ، وقام ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ مقام (مستقرة) التي هي صفة ، فصار الضمير الذي كان فيها يعود على الموصوف في : ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾ ، وصارت صفة للمودة ؛ لأنها خلف عن الصفة ، وكذلك حذفت ثابتة وفيها ضمير ، وأقمت : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ مقامها ، فصار الضمير في قولك : في الحياة الدنيا ، فذلك المحذوف هو العامل في الظرفين ، وقام مقام المحذوفين الصفتين ، فصارا صفتين فيهما ضميران يعودان على الموصوف ، وعلى هذا يقاس كل ما شابهه ، فافهم هذه المسالة ، فقد كشفت لك فيها سرائر النحو ، وغرائبه .

قوله : [٢٧] ﴿ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ حرف الجر في قوله : ﴿ فِي الْآخِرَةِ ﴾ متعلق بمحذوف تقديره : (وإنه صالح في الآخرة لمن الصالحين) ، وقيل : هو تبيين تقدم ، وقيل : هو متعلق بالصالحين ، والألف واللام للتعريف ، وليستا بمعنى : (الذين) .

قوله : [٢٨] ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾ هو عطف على الهاء في : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ ﴾ ، وقيل : عطف رُدَّ على نوح عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ ، وقيل : هو نصب على تقدير : (واذكر لوطا) ، والعامل في : (إذا) هو العامل في لوط .

قوله : [٣٨] ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ ﴾ عطف على (الذين) في قوله تعالى : [٣] ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ ﴾ ، وقيل : هو عطف على الهاء والميم في قوله : [٣٧] ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ ، وهو أقرب من الأول ، وقيل : التقدير : (وأهلكنا عادا وثمودًا) .

وقوله : [٣٩] ﴿ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾ عطف على : (عاد) في جميع وجوهه ، وهي أسماء أعجمية معرفة ، فلذلك لم تصرف . وقيل : إنهم عطف على الهاء والميم في قوله تعالى : [٣٨] ﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ ؛ أي : فصد قارون وفرعون وهامان .

قوله : [٤١] ﴿ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ ﴾[1] : (الكاف) : في موضع رفع خبر الابتداء ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ ، وقيل : هو في موضع نصب على الظرف ، وجمع العنكبوت : (عناكيب ، وعناكِب ، وعِكاب ، وعُكُب ، وأعْكُب) .

قوله : [٤٦] ﴿ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ : (الذين) : في موضع نصب على البدل من : ﴿ أَهْلَ ﴾ ، أو على الاستثناء .

قوله : [٥١] ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ : (أَنَّ) : في موضع رفع فاعل ﴿ يَكْفِهِمْ ﴾ .

قوله : [٥٨] ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ من قرأه : ﴿ لَنُثْوِيَنَّهُمْ ﴾ بالثاء ، فهو من الثوى ، فـ ﴿ غُرَفًا ﴾ منصوبة على حذف حرف الجر ؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين . ولا يحسن أن تنصب الغرف على الظرف ؛ لأنه مخصوص ، ولا يتعدى الفعل إلى المخصوص من ظرف المكان إلا بحرف ، لا تقول : جلست دارا ، فالتقدير : (لنثوينهم في غرف) ، فلما حذف الحرف نصب ، ومن قرأه بـ (الباء) جعل غرفا مفعولا ثانيا ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين ، تقول بوأت زيدا منزلا .

فأما قوله : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ [الحج :٢٦] فـ (اللام) زائدة ، كزيادتها في : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل :٧٢] إنما هو : رَدِفَكم ، وبَوَّأنا إبراهيم .

قوله : [٦٦] ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ من كسر اللام جعلها لام (كي) ، ويجوز : أن تكون لام أمر ، ومن أسكنها فهي لام أمر لا غير ، ولا يجوز أن تكون مع الإسكان لام (كي) ؛ لأن لام (كي) حذفت بعدها أن ، فلا يجوز حركتها أيضا لضعف عوامل الأفعال .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ ﴾ الكاف في موضع رفع على التأويل ؛ لأنها خبر الابتداء في موضع نصب على الظَرف ، و(العنكبوت) مؤنثة ، وحكى الفراء تذكيرها ، وأنشد :

على هطالهم منهم بيوت كأن العنكبوت هو ابتناها

قال أبو جعفر : وفي جمع العنكبوت وجوه ، يقال : (عناكب ، وعناكيب ، وعكاب ، وعكب ، وأعكب) وقد حكي أنه يقال : (عنكب) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الروم

قوله تعالى : [٤] ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[1] الأصل في (سنة) : أن لا تجمع بالياء والنون والواو والنون ؛ لأن الواو والنون لمن يعقل ، ولكن جاز ذلك في (سنة) ، وإن كانت مما لا يعقل للحذف الذي دخلها ؛ لأن أصلها : (سَنَوَة) على فَعَلَه ، وقيل : سَنَهَة ، دليله قولهم : سنوات ، وقولهم : ساتَهْتُ من السنين ، وكسرت السين في سنين ؛ لتدل على أنه جمع على غير الأصل ؛ لأن كل ما جمع جمع السلامة لا يتغير فيه بناء الواحد ، فلما تغير بناء الواحد في هذا الجمع بكسر أوله ، وقد كان مفتوحا في الواحد علم : أنه جمع على غير أصله .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ : ﴿ قَبْلُ ﴾ و﴿ بَعْدُ ﴾ : مبنيان ، وهما ظرفا زمان ، أصلهما : الإعراب ، وإنما بنيا ؛ لأنهما تعرفا بغير ما تتعرف به الأسماء ، وذلك : أن الأسماء تتعرف بالألف واللام ، وبالإضافة إلى المعرفة ، وبالإضمار ، وبالإشارة ، وبالعهد ، وليس في : ﴿ قَبْلُ ﴾ و﴿ بَعْدُ ﴾ شيء من ذلك ، فلما تعرفا بخلاف ما تتعرف به الأسماء ، وهو حذف ما أضيفا إليه خالفا الأسماء وشابها الحروف ، فبنيا كما تبنى الحروف ، وكان أصلهما : (أن يبنيا على سكون) ؛ لأنه أصل البناء ، لكن قبل الآخر ساكن فيهما ، وأيضا ؛ فإنه قد كان لهما في الأصل تمكن ؛ لأنهما يعربان إذا أضيفا ، أو نُكرا ، فبنيا على حركة ، وأيضا ؛ فإنه لم يكن بُدّ من حركة ، أو حذف ، ولا يمكن الحذف في حروف السلامة ، فحرك الثاني ؛ لأن البناء فيه وإنما وجب : أن تكون الحركة ضما دون الكسر والفتح ؛ لأنهما أشبها المنادى المفرد ؛ إذ المنادى يعرب إذا أضيف ، أو نُكِّر ، كما يفعل بهما ، فبنيا على الضم كما بني المنادى المفرد ، وقد قال علي بن سليمان : إنما بنيا ؛ لأنهما متعلقان بما بعدهما ، فأشبها الحروف ؛ إذ الحروف متعلقة بغيرها لا تفيد شيئا إلا بما بعدها ، وقيل : إنما بنيا على الضم ؛ لأنهما غايتان ، وقد اقتصر عليهما ، وحذف ما بعدهما ؛ فبنيا لمخالفتهما الأسماء ، وأعطيا الضم ؛ لأنه غاية الحركات . وقيل : لما تضمنا المحذوف بعدهما صارا كبعض اسم ، وبعض الاسم

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ حذفت الهاء من (بضع) فرقا بين المذكر والمؤنث ، وفتحت النون من (سنين) ؛ لأنه جمع مسلم ، ومن العرب من يقول : في (بضع سنين) كما يقول : من غسلين وإن جاز ، فجمع (سنة) بالواو والنون ، والياء والنون ؛ لأنه قد حذف منها شيء ، فجعل هذا الجمع عوضا ، وكسرت السين وكانت مفتوحة في (سنة) ؛ لأن الكسرة جعلت دليلا على أنه جمع على غير ما يجب له . هذا قول البصريين ، ويلزم الفراء أن يضمها ؛ إلا أنه يقول : الضمة دليل على الواو ، وقد حذف من (سنة) واو في أحد القولين ولا يضمها أحد علمناه .

مبني ، وقال الفراء : لما تضمنا معنيين يعني : معناهما في أنفسهما ، ومعنى ما بعدهما المحذوف بنيا ، وأعطيا الضمة ؛ لأنها أقوى الحركات .

وقال هشام : لما لم يجز أن يفتحا فيشبها حالهما في الإضافة ، ولم يجز أن يكسرا فيشبها المضاف إلى المخاطب ولم يسكنا ؛ لأن ما قبل الآخر ساكن لم يبق إلا الضم ، فأعطياه ، وأجاز الفراء : (رأيتك بعدٌ) بالتنوين رفع ، (وبعدًا) بالنصب منونا ، وهما معرفة ، وأجاز هشام : رأيتك بعدَ (يا هذا) ؛ بالفتح غير منون على إضمار المضاف ، ومعنى الآية : (لله الأمر من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء) ، فلما حذف ما بعد قبل وبعد وتضمنا معناه خالفا الأسماء ، فبنيا .

قوله : ﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾ مصدر مؤكد .

قوله : [١٠] ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا ﴾ : ﴿ عَاقِبَةَ ﴾ : اسم كان ، و﴿ السُّوأَى ﴾ خبرها ، و﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ مفعول من أجله ، ويجوز أن تكون : ﴿ السُّوأَى ﴾ مفعوله بـ ﴿ أَسَاءُوا ﴾ ، و﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ خبر كان ، ومن نصب ﴿ عَاقِبَةَ ﴾ جعلها خبر كان ، و﴿ السُّوأَى ﴾ اسمها ، ويجوز أن يكون : ﴿ أَنْ كَذَّبُوا ﴾ اسمها ، و﴿ السُّوأَى ﴾ مفعول لـ ﴿ أَسَاءُوا ﴾ .

قوله : [٢٠] ﴿ أَنْ خَلَقَكُمْ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ، والمجرور قبلها خبرها ، وكذلك كل ما بعده من صفة .

قوله : [٢٨] ﴿ كَخِيفَتِكُمْ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (تخافونهم خيفة كخيفتكم أنفسكم) ؛ أي : مثل خوفكم أنفسكم ، يعني : (مثل خوفكم شركاءكم) ، ومثله : ﴿ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ تقديره : (نفصل الآيات تفصيلا كذلك) ؛ أي : مثل ذلك .

قوله : [٣٠] ﴿ فِطْرَةَ اللهِ ﴾ نصب بإضمار فعل تقديره : (اتبع فطرة الله) ، ودل عليه قوله : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ﴾ ؛ لأن معناه : (اتبع الدين) ، وقيل : ﴿ فِطْرَةَ اللهِ ﴾ انتصب على المصدر ؛ لأن الكلام دل على فطر الله الخلق فطرة .

قوله : [٣١] ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ حال من الضمير في : ﴿ فَأَقِمْ ﴾ ، وإنما جمع ؛ لأنه مردود على المعنى ؛ لأن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خطاب لأمته ، فتقديره : (فأقيموا وجوهكم منيبين إليه) . وقال الفراء : فأقم وجهك ومن معك ، فلذلك قال : ﴿ مُنِيبِينَ ﴾ .

قوله : [٣٥] ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا ﴾ يؤنث ويذكر ، وهو جمع : (سليط) ، كـ (رغيف ورغفان) ، فمن ذكره فعلى معنى الجمع ، ومن أنثه فعلى معنى الجماعة .

قوله : [٣٦] ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ ﴾ شرط وجوابه ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، فإذا جواب بمنزلة الفاء ؛ لأنها لا يُبتدأ بها ، كما لا يُبتدأ للمفاجأة ، والتي للشرط يُبتدأ بها ، ولا تكون جوابا للشرط ، و(إذا) التي للمفاجأة بالفاء ، وإنما لم يُبتدأ بها ؛ لأنها التي للمفاجأة ، فـ (إذا) التي فيها معنى الشرط غير التي لا يُبتدأ بها ، فأشبهت الفاء ، فوقعت موقعها ، وصارت جوابا للشرط ، وقد تدخل على (إذا) التي للمفاجأة الفاء في جواب الشرط ، وذلك للتأكيد ، فاعلمه .

قوله : [٤٨] ﴿ كِسَفًا ﴾ من فتح السين جعله جمع : (كِسْفَة) ، مثل قولك : كِسْرة وكِسَر ، ومن أسكن فعلى التخفيف .

و (الهاء) في قوله : ﴿ مِنْ خِلالِهِ ﴾ تعود على : (السحاب) ، ويجوز أن تعود على الكسف ، لكنه ذكَّر ، كما قال : ﴿ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ ﴾ [يس : ٨٠] .

قوله : [٤٧] ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : ﴿ حَقًّا ﴾ : خبر كان ، و﴿ نَصْرُ ﴾ اسمها ، ويجوز أن تضمر في : (كان) اسمها وترفع نصرا بالابتداء ، و﴿ عَلَيْنَا ﴾ الخبر ، والجملة خبر (كان) . ويجوز في الكلام رفع حق على اسم كان ؛ لأنه قد وصف بـ ﴿ عَلَيْنَا ﴾ ، وتنصب ﴿ نَصْرُ ﴾ على خبر كان ، ويجوز رفعهما جميعا على الابتداء والخبر ، وتضمر في كان الحديث ، والأمر والجملة خبر كان .

قوله : [٥١] ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾[1] : (الهاء) تعود على الزرع ، وقيل : على (السحاب) ، وقيل : على (الريح) ، وذُكِّرت (الريح) ؛ لأن (الهاء) للمرسل منها ، وقيل : ذُكِّرت ؛ إذ لا ذكر لها ، فتأنيثها غير حقيقي .

قوله : ﴿ لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾ معناه : (ليظلوا) ، فالماضي في موضع المستقبل ، وحَسُنَ هذا ؛ لأن الكلام بمعنى : المجازاة ، والمجازاة لا تكون إلا بمستقبل ، هذا هو مذهب سيبويه .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ قيل التقدير : فرأوا الزرع مصفرا ، وقيل : فرأوا السحاب ، وقيل : فرأوا الريح ، وذكرت (الريح) ؛ لأنها للمرسل منها ، وقال محمد بن يزيد لا يمتنع تذكير كل مؤنث غير حقيقي ، نحو : أعجبني الدار ، وما أشبهه ، ﴿ لظلوا ﴾ قال الخليل رحمه الله معناه : ليظلن ، قال أبو إسحاق : وجاز هذا ؛ لأن في الكلام معنى المجازاة .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة لقمان

قوله تعالى : [٣] ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ حالان مِن : [٢] ﴿ تِلْكَ ﴾ ، ولا يحسن : أن يكونا حالا من : ﴿ الْكِتَابِ ﴾ ؛ لأنه مضاف إليه ، فلا عامل يعمل في الحال ؛ إذ ليس لصاحب الحال عامل ، وفيه اختلاف . ومن رفع ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ جعل ﴿ هُدًى ﴾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هو هدى ورحمة) ، ويجوز : أن يكون خبر ﴿ تِلْكَ ﴾ ، و﴿ آيَاتُ ﴾ بدل من : ﴿ تِلْكَ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ من نصبه عطفه على : ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ ، ومن رفع عطف على ﴿ يَشْتَرِي ﴾ ، أو على القطع ، و(الهاء) في : ﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ تعود على : (الآيات) .

قوله : [١٠] ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ : ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ : في موضع خفض على النعت لـ ﴿ عَمَدٍ ﴾ ، فيمكن : أن يكون ، ثم عَمَد ولكن لا ترى ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال من : ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ولا عمد ثم البتة ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على القطع ، ولا عمد ثم أيضا .

قوله : [١١] ﴿ مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾[1] : (ما) استفهام في موضع رفع على الابتداء ، وخبره : (ذا) ، وهو بمعنى : (الذي) ، تقديره : (فأروني أي شيء الذي خلق من دونه) ، والجملة في موضع نصب بـ ﴿ فَأَرُونِي ﴾ . ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب بـ ﴿ خَلَقَ ﴾ ، وهي استفهام ، وتجعل (ذا) زائدة ، ويجوز أن تكون (ما) بمعنى : (الذي) في موضع نصب بـ ﴿ فَأَرُونِي ﴾ ، و(ذا) زائدة ، وتضمر الهاء مع : ﴿ خَلَقَ ﴾ تعود على الذي ؛ أي : فأروني الأشياء التي خلقها الذين من دونه .

قوله : [١٣] ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ ﴾ أي : واذكر يا محمد إذ قال لقمان ، ولقمان اسم معرفة فيه زائدتان ، كـ(عثمان) ، فلذلك لم ينصرف . وقد يجوز أن يكون أعجميا ، وقد قال عكرمة : إنه كان نبيا ، وفي الخبر : أنه كان حبشيا أسود .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فأروني ماذا خلق الذين من دونه ﴾ (ما) في موضع رفع بالابتداء وخبره (ذا) ، و(ذا) بمعنى : الذي ، و(خلق) واقع على هاء محذوفة على هذا ، تقول : ماذا تعلمت أنحو أم شعر ؟ ويجوز أن يكون (ما) في موضع نصب بـ(خلق) ، و(ذا) زائدة ، وعلى هذا تقول : ماذا تعلمت أنحوا أم شعرا .

قوله : [١٤] ﴿ وَهْنًا ﴾ نصب على حذف الخافض تقديره : (حملته أمه بوهن) ؛ أي : بضعف .

قوله : ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي ﴾ : (أَنِ) : في موضع نصب على حذف الخافض ؛ أي : بأَنِ اشكر لي ، وقيل : هي بمعنى : (أي لا موضع لها من الإعراب) . وقد تقدم القول في : [١٦] ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ في الأنبياء ، وكذلك ما كان مثله نترك ذكره لتقدم الكلام في نظيره .

قوله : [١٥] ﴿ مَعْرُوفًا ﴾ نعت لمصدر محذوف تقديره : (و صاحبهما في الدنيا صحابا معروفا) .

قوله : [١٨] ﴿ مَرَحًا ﴾ مصدر في موضع الحال .

قوله : [٢٠] ﴿ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ حالان ، ومن قرأ : ﴿ نِعْمَةً ﴾ بالتوحيد جعل ما بعده نعتا له .

قوله : [٢٧] ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع رفع بفعل مضمر تقديره : (لو وقع ذلك) .

قوله : ﴿ وَالْبَحْرُ ﴾ من رفعه جعله مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ ، والجملة : في موضع الحال ، ومن نصب البحر عطفه على (ما) ، وهي اسم (أَنَّ) و﴿ أَقْلامٌ ﴾ خبر (أَنَّ) في الوجهين جميعا .

قوله : [٢٨] ﴿ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع خبر لـ ﴿ خَلْقُكُمْ ﴾ ، وتقديره : (إلا مثل بعث نفس واحدة) .

قوله : [٣٣] ﴿ هُوَ جَازٍ ﴾ ابتداء وخبر . ومذهب سيبويه ، والخليل : أن تقف على جاز ونظيره بغير ياء ؛ ليعرف أنه كان في الوصل كذلك . وحكى يونس : أن بعض العرب يقف بالياء لزوال التنوين الذي من أجله حذفت الياء ، وهو القياس .

قوله : [٣٤] ﴿ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ : ﴿ عَلِيمٌ ﴾ : خبر إِنَّ ، و﴿ خَبِيرٌ ﴾ نعته ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة السجدة

قوله تعالى : [٢] ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ ﴾ رفع بالابتداء ، و﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ : الخبر ، وعلى إضمار مبتدأ ؛ أي : هذا تنزيل ، أو المتلو تنزيل ، أو هذه الحروف تنزيل ، ودلت : [١] ﴿ الم ﴾ على ذكر الحروف . ويجوز النصب في الكلام على المصدر ، ويجوز أن يكون : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ في موضع الحال من الكتاب ، و﴿ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الخبر ، وهو أحسنها ، و(مِنْ) متعلقة بالخبر المحذوف ، وإن جعلت ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ الخبر كانت (مِنْ) متعلقة بـ ﴿ تَنْزِيلُ ﴾ .

قوله : [٣] ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾ : ﴿ أَمْ ﴾ هنا للخروج من خبر إلى خبر آخر ، وقيل : هي بمعنى : (بل) .

قوله : [٧] ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾[1] من أسكن اللام في : ﴿ خَلَقَهُ ﴾ جعله مصدرا ؛ لأن قوله : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ يدل على خلق كل شيء خلقا ، فهو مثل : ﴿ صُنْعَ الله ﴾ [النمل :٨٨] ، و﴿ كِتَابَ الله عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء :٢٤] ، وقيل : هو بدل من : ﴿ كُلَّ ﴾ ، وقيل : هو مفعول ثان ، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ بمعنى : (ألْهَمَ) ، فيتعدى إلى مفعولين ، ويجوز في الكلام : خلقه بالرفع على معنى : (ذلك خَلْقُهُ) . ومن قرأ بفتح اللام جعله فعلا ماضيا في موضع نصب نعتا لـ ﴿ كُلَّ ﴾ ، أو في موضع خفض نعتا لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ .

قوله : [١٠] ﴿ أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ ﴾ العامل في : (إذا) فعل مضمر تقديره : (أنبعث إذا غيبنا وتلفنا في الأرض) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ وقرأ أبو جعفر ، وأبو عمرو ، وابن كثير : "خلْقه "بإسكان اللام ، ونصبه في هذه القراءة على المصدر عند سيبويه ، مثل : "صنع الله الذي أتقن كل شيء "، وعند غيره على البدل من (كل) أي : الذي أحسن خلق كل شيء ، وهما مفعولان على مذهب بعض النحويين ، بمعنى : أفهم كل شيء خلقه ، و(خلقه) على أنه فعل ماض في موضع خفض نعت لـ(شيء) ، والمعنى على ما يروى عن ابن عباس : أحكم كل شيء خلقه ؛ أي : جاء به ما أراد لم يتغير عن إرادته .

وقول آخر : أن كل شيء يخلقه حسن ؛ لأنه لا يقدر أحد أن يأتي بمثله ، وهو دال على خالقه ، قال أبو إسحاق : ويجوز الذي : (حسن كل شيء خلقه) بالرفع ، بمعنى : ذلك خلقه .

قوله : [١٦] ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ ﴾ : ﴿ تَتَجَافَى ﴾ : في موضع نصب على الحال من المضمر في : [١٥] ﴿ خَرُّوا ﴾ ، وكذلك : [١٦] ﴿ يَدْعُونَ ﴾ في موضع الحال ، وكذلك : [١٥] ﴿ سُجَّدًا ﴾ ، وكذلك موضع : ﴿ وَهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ، وكذلك موضع : [١٦] ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ كلها أحوال من المضمر في : ﴿ خَرُّوا ﴾ ، وفي : ﴿ سُجَّدًا ﴾ ، ويحسن : أن يكون بعد كل حال حالا من المضمر الذي في الحال الذي قبله ، وقد مضى نظيره .

قوله : ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ : مفعولان من أجلهما ، وقيل : مصدران .

قوله : [١٧] ﴿ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ ﴾[1] : من أسكن الياء جعل الألف ألف المتكلم ، والياء حقها الضم ؛ لأنه فعل مستقبل ، لكن أسكنت استخفافا ، ومن فتح الياء جعله فعلا ماضيا لم يُسَمَّ فاعله ، وفيه ضمير يقوم مقام الفاعل ، و(مَا) إن جعلتها بمعنى : (الذي) ، كانت في موضع نصب بتعلم ، وتكون الهاء محذوفة من الصلة على قراءة من أسكن الياء ؛ أي : أخفيه لهم ، ولا حذف في قراءة من فتح الياء ؛ لأن الضمير المرفوع في : ﴿ أُخْفِيَ ﴾ الذي لم يسم فاعله يعود على الذي ؛ فإن جعلت (ما) استفهاما كانت في موضع رفع بالابتداء في قراءة مَنْ فتح الياء ، وفي موضع نصب بأخفي في قراءة مَنْ أسكن الياء ، والجملة كلها في موضع نصب بتعلم سدّت مسدَّ المفعولين .

قوله : [٢٣] ﴿ فَلا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على ﴿ الْكِتَابِ ﴾ أضاف المصدر إلى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ [ص :٢٤] ، وتقديره : (من لقاء موسى الكتاب) ، فأضمر موسى لتقدم ذكره ، وأضيف المصدر إلى الكتاب ، ويجوز : أن تعود الهاء على موسى عليه السلام ، فيكون قد أضاف المصدر إلى الفاعل ، والمفعول به محذوف ، كقوله : ﴿ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ [فاطر :١٤] ؛ أي : دعاءكم إياهم ، وكقوله : ﴿ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ ﴾ [غافر :١٠] تقديره : (لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم) ، وقيل : (الهاء) تعود على ما لاقى موسى ؛ أي : فلا تكن في مرية من لقاء ما لاقى موسى عليه السلام من قومه من الأذى والتكذيب ، وقيل : تعود على

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ . ويقرأ : ﴿ ما أخفي لهم ﴾ بإسكان الياء على أنه فعل مستقبل ، وفي قراءة عبد الله : ﴿ ما نخفي ﴾ بالنون ، قال أبو إسحاق : ويقرأ : ﴿ ما أخفي لهم ﴾ بمعنى : ما أخفى الله لهم ، فإن جعلت (ما) بمعنى (الذي) كانت في موضع نصب على الوجوه كلها ، وإن جعلتها بمعنى (أي) ، وقرأت بقراءة المدنيين كانت في موضع رفع ، وإن قرأت بغيرها كانت في موضع نصب .

موسى من غير تقدير حذف مفعول ؛ أي : لا تكن يا محمد في مرية من أن تلقى موسى عليه السلام ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لقي موسى عليه السلام ليلة الإسراء . وقيل : (الهاء) تعود على موسى ، والمفعول محذوف ، وهو التوراة ؛ أي : فلا تكن في مرية من لقاء موسى التوراة .

قوله : [٢٠] ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا ﴾ : ﴿ كُلَّمَا ﴾ ظرف .

قوله : [٢٦] ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ فاعل يهد مصدره ، تقديره : (أولم يهد الهدى لهم) ، وهو قول المبرد ، وقال الفراء : ﴿ كَمْ ﴾ هي الفاعل ليهد ، ولا يجوز هذا عند البصريين ؛ لأن ﴿ كَمْ ﴾ لا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأنها في الخبر بمنزلتها في الاستفهام لها صدر الكلام ، فلا يعمل فيها ما قبلها ، كما لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وقيل : الفاعل : ليهد هو الله جل ذكره تقديره : (أو لم يهد الله لهم) ، ومن قرأ : ﴿ نَهْد ﴾ بالنون ، فالفاعل : هو الله تعالى بلا إشكال ، ولا خلاف ، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، وقتادة ، و﴿ كَمْ ﴾ عند البصريين في هذه الآية في موضع نصب بـ ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ ﴾ : (متى) في موضع نصب على الظرف ، وهي خبر الابتداء ، وهو (هذا) ، و﴿ الْفَتْحُ ﴾ نعت لهذا ، أو عطف بيان ، ويجوز : أن يكون : (متى) في موضع رفع على تقدير حذف مع هذا تقديره : (متى وقت هذا الفتح) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأحزاب

قوله تعالى : [١] ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ أي : نداء مفرد مبني على الضم ، و(ها) للتنبيه ، وهو لازم لأي ، و﴿ النَّبِيُّ ﴾ نعت لأي لا يستغنى عنه ؛ لأنه هو المنادى في المعنى ، ولا يجوز نصبه على الموضع عند أكثر النحويين ، وأجازه المازني ، جعله كقولك : يا زيد الظريف بنصب الظريف على موضع زيد ، وهذا نعت يستغنى عنه ، ونعت أي لا يستغنى عنه ، ولا يحسن نصبه على الموضع . وأيضا فإن نعت أي هو المنادى في المعنى ، فلا يحسن نصبه ، وقال الأخفش : هو صلة لأي ، ولا يعرف في كلام العرب اسم مفرد صلة لأي .

قوله : [٣] ﴿ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلا ﴾ : ﴿ بِاللهِ ﴾ في موضع رفع ؛ لأنه الفاعل ، و﴿ وَكِيلا ﴾ نصب على البيانَ أو على الحال .

قوله : [٤] ﴿ وَاللهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾ : ﴿ الْحَقَّ ﴾ نعت لمصدر محذوف ؛ أي : يقول القول الحق ، ويجوز أن يكون الحق مفعولا للقول .

قوله : [٥] ﴿ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ ﴾ : (مَا) في موضع خفض عطف على (مَا) في قوله : ﴿ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ ﴾ . ويجوز أن تكون في موضع رفع على الابتداء تقديره : (ولكن ما تعمدت قلوبكم تؤاخذون به) .

قوله : [٦] ﴿ إلا أَنْ تَفْعَلُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول .

قوله : [١٢] ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ﴾ ، [١٣] ﴿ وَإِذْ قَالَتْ ﴾ : العامل فيهما فعل مضمر تقديره : (واذكر يا محمد إذ يقول ، وإذ قالت) .

قوله : ﴿ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ : ﴿ عَوْرَةٌ ﴾ : خبر إنَّ ، وهو مصدر في الأصل ، وهو بمعنى : (ذات عورة) ، ويجوز أن يكون اسم فاعل ، أصله : عَورَة ، ثم أسكن تخفيفا ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع اسم الفاعل ، كما تقول : رجلٌ عَدْلٌ ؛ أي : عادل .

قوله : [١٩] ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾[1] وزنه أَفْعِلة ، جمع شحيح ، مثل : رغيف وأرغفة ، ولكن نقلت حركة الحاء الأولى إلى الشين وأدغمت في الثانية ، وأصله : (أشححَة) ، ونصب على الحال ، والعامل فيه : [١٨] ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ، فهو حال من المضمر في القائلين ، هذا قول الفراء . وأجاز أيضا : أن يعمل فيه فعل مضمر دَلَّ عليه ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ ، فهو حال من الفاعل في الفعل المضمر ، كأنه قال : (يعوقون أشحة) ، ويجوز عنده : (أن يكون العامل فيه) ﴿ وَلا يَأْتُونَ ﴾ ، فهو حال من المضمر في : (يأتون) . وأجاز أيضا نصبه على الذم ، ولا يجوز عند البصريين أن يكون العامل ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ ، ولا ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ؛ لأنه يكون داخلا في صلة الألف واللام ، وقد فرقت بينهما بقوله : ﴿ وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلا قَلِيلا ﴾ ، وهو غير داخل في الصلة ، إلا أن تجعل ﴿ وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ ﴾ في موضع الحال من المضمر في : ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ، فيجوز أن يكون أيضا أشحة حالا من ذلك المضمر ، ويعمل فيه : ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ؛ لأنه كله داخل في صلة الألف واللام من : ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ، ولا يحسن أن يكون ﴿ أَشِحَّةً ﴾ حالا من المضمر في : ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ ، ولا من المضمر في : ﴿ يَأْتُونَ ﴾ على مذهب البصريين بوجه ؛ لأن ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ عطف على ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ غير داخل في صلته . و﴿ أَشِحَّةً ﴾ إن جعلته حالا من المضمر في : ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ كان داخلا في الصلة ، وكذلك : ﴿ وَلا يَأْتُونَ ﴾ ، فقد فرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف ، ولا يحسن أيضا على مذهب البصريين أن يعمل فيه فعل مضمر يفسره : ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ كما لم يجز أن يعمل فيه : ﴿ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ ؛ لأن ما في الصلة لا يفسر ما ليس في الصلة ، فافهم ذلك . والصحيح : أنه حال من المضمر في يأتون ، وهو العامل فيه ، وقوله : ﴿ وَلا يَأْتُونَ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ، وكلاهما داخل في الصلة ، وكذلك إن جعلتهما جميعا حالين من المضمر في : ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾ ، فهو حسن ، فكلاهما داخل في الصلة ، فأما نصبه على الذم فجائز .

قوله : [١٨] ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ معناه : (أقبلوا إلينا) ، وهذه لغة أهل الحجاز ، وغيرهم ، يقول : هلموا للجماعة ، وهلمي للمرأة ، وأصل (هَلُمَّ) : (ها المُمُ) ، فها

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَشِحَّةً ﴾ نصب على الحال ، قال أبو إسحاق : ونصبه عند الفراء من أربع جهات :

إحداهما : أن يكون على الذم . ويجوز عنده : أن يكون نصبا يعوقون أشحة . ويجوز عنده : أن يكون التقدير : والقائلين أشحة . ويجوز عنده : ولا يأتون البأس إلا قليلا يأتونه أشحة ، أي : أشحة على الفقراء بالغنيمة جبناء ، قال أبو جعفر : لا يجوز أن يكون العامل فيه المعوقين ولا القائلين ؛ لئلا يفرق بين الصلة والموصول .

للتنبيه ، و(الم) معناه : (اقصد إلينا وأقبل إلينا) ، لكن كثر الاستعمال فيها ، فحذفت ألف الوصل من الم لما تحركت اللام بضمة الميم الأولى عند الإدغام ، فصارت : (ها لُمَّ) ، فحذفت ألف (ها) لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لأن حركتها عارضة ، كما حذفت الواو في : ﴿ قَالُواْ الْئَنَ ﴾ [البقرة :٧١] في قراءة وَرْش ، وقد تحركت اللام فلم يعتدّ بحركتها ؛ لأنها عارضة ، كذلك حركة اللام من : (لُمَّ) لم يعتدّ بها ، وجرت على أصلها ، فحذفت ألف (ها) ، لسكونها وسكون اللام في الأصل ، فاتصلت الهاء باللام ، فصارت : (هَلُمَّ كما ترى) ، وفتحت الميم لالتقاء الساكنين ، كما تقول : (رُدَّ ومُدَّ) ، وقد قيل : إن ألف (ها) إنما حذفت لسكونها وسكون اللام قبل أن تلقى حركة الميم الأولى على اللام ، فصارت : (هَلْمُمْ) ، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام ، وأدغمت في التي بعدها ، فصارت : (هَلُمَّ كما ترى) .

قوله : ﴿ إِلا قَلِيلا ﴾ : نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره : (إلا إتيانا قليلا أو إلا وقتا قليلا) ، ومثله : [٢٠] ﴿ مَا قَاتَلُوا إِلا قَلِيلا ﴾ .

قوله : [١٩] ﴿ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ سَلَقُوكُمْ ﴾ ، وهو العامل فيه .

قوله : [٢٢] ﴿ وَمَا زَادَهُمْ ﴾ : (الهاء والميم) تعود على النظر ؛ لأن معنى قوله : ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، ولما نظر . وقيل : المضمر يعود على الرؤية ؛ لأن (رأى) تدل على الرؤية ، وجاز تذكيرها ؛ لأن تأنيثها غير حقيقي .

قوله : [٢٣] ﴿ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا ﴾ : (مَا) في موضع نصب بـ ﴿ صَدَقُوا ﴾ ، وهي والفعل مصدر تقديره : (صدقوا العهد) ؛ أي : وفوا به .

قوله : ﴿ فَتَعَالَيْنَ ﴾ : هو من العلو ، وأصله : (الارتفاع) ، ولكن كثر استعماله حتى استعمل في معنى : انزل ، فيقال للمتعالي : تعال ؛ أي : انزل .

قوله : [٣٣] ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[1] : من كسر القاف جعله من الوقار والتوقر في البيوت ، فيكون مثل : (عِدْنَ وزِنَّ) ؛ لأنه محذوف الفاء وهو الواو ، ويجوز : أن يكون من القرار ، فيكون مضعَّفا ، يقال : قَرَّ في المكان يَقِرُّ ، هذه اللغة المشهورة ، فيكون أصلة : (واقْرِرْنَ) ، ثم تبدل من الراء التي هي عين الفعل ياء كراهة التضعيف ، كما أبدلوا في قيراط ودينار ، فتصير الياء مكسورة ، فتلقى حركتها على القاف ، وتحذف لسكونها وسكون الراء ، ويستغنى عن ألف الوصل لتحرك القاف ، فيصير : (قِرْنَ) ، وقيل : بل حذفت الراء الأولى كراهة التضعيف ، كما قالوا : ظِلْت ، والأصل : (ظَلِلْت) ، فأبقيت حركتها على القاف ، فحذفت ألف الوصل لتحرك القاف أيضا ، فأما من قرأ بفتح القاف فهي لغة حكاها أبو عبيد ، عن الكسائي : أنه يقال : (قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ) ، وهي لغة قليلة ، وقد أنكرها المازني ، وغيره ، ثم جرى الاعتلال على الوجهين المذكورين في الكسر أولا ، وقد قيل : إنه أُخذ من : قررت به عينا أَقَرَّ ، ثم أُعِلَّ على أحد الأصلين المذكورين أولا ، فاعلمه .

قوله : ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ : نصب على النداء ، وإن شئت على المدح ، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من الكاف والميم في : ﴿ عَنْكُمُ ﴾ عند الكوفيين ، ولا يجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن الغائب يبدل من المخاطب لاختلافهما . وقيل : لم يجز ؛ لأن البدل بيان ، والمخاطِبُ ، والمخاطَبُ لا يحتاجان إلى بيان .

قوله : [٣٥] ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ أعمل الأول من هذين الفعلين ، وكان قياسه على أصول هذا الباب لو أُخِر مفعول الفعل الأول أن يقال : والحافظاتها ، ولكن لما قدمه استغنى عن الضمير لبيان المعنى في : أن الأول هو المُعْمَل ؛ إذ مفعوله بعده لم يتأخر بعد الفعل الثاني ، وحذف الضمير من هذا إذا ما تقدم معمول الأول (حَسَن فصيح ،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : قولُه تَعَالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ . قرأ عاصمٌ ، ونافعٌ بفتح القاف جعلاه من الاستقرار ، لا من الوقار ، والأصل : واقررن براءين مثل اقررن يا نسوة ، واغضضن فحذف إحدى الراءين تخفيفًا ، كما قَالَ : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ ، والأصل : فَظَلَلْتُمْ ، تَقُولُ العربُ : حَسَيْتُ بالشيءِ وأحسستُ وأحست ومَسَسْتُ الثوب ومسيتُه ، كأنَّهم يكرهون اجتماعَ حرفين فيحذفون واحدًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

خَلَا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقرأ الباقون : ﴿ وقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ بكسر القاف جعلوه من الوَقار ، والأصل أن تَقُولُ : وقر يَقِرُ مثل وَزَرَ يَزِرُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، والأمر : قِر ، مثل عِد وزِن ، وقِرُوا للرجال مثل زِنُوا وقِرْنَ يا نِّسْوَةِ مثل عِدْنَ .

وإثبات الضمير إذا تأخر مفعول الأول) في آخر الكلام أحسن وأفصح ، ومثله في القياس : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ، لو تأخر المفعول إلى آخر الكلام لكان وجه الكلام : (والذاكراته) ، فلما تقدم حَسُنَ حذف الضمير ، وإثباته في الكلام جائز لتقدم ذكره .

قوله : [٣٧] ﴿ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ : ﴿ وَاللهُ ﴾ ابتداء ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ خبر . و(أَن) في موضع نصب على حذف الخافض . وإن شئت جعلت (أَنْ) و(ما) بعدها ابتداء ثانيا ، وأحق خبره ، والجملة خبر عن الله . وإن شئت جعلت (أَنْ) وما بعدها بدلا من الله تعالى مبتدأ ، و﴿ أَحَقُّ ﴾ خبره ، ولا يجوز أن تقدر إضافة ﴿ أَحَقُّ ﴾ إلى أن البتة ؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه .

قوله : [٣٨] ﴿ سُنَّةَ الله ﴾ مصدر عمل فيه معنى ما قبله .

قوله : [٣٩] ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ ﴾ : (الذين) : في موضع خفض على البدل أو على النعت لقوله : [٣٨] ﴿ فِي الَّذِينَ خَلَوْا ﴾ .

قوله : [٤٠] ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ الله ﴾ : ﴿ رَسُولَ ﴾ : خبر (كان) مضمرة تقديره : (ولكن كان محمد رسول الله) ، ومن رفعه فعلى إضمار هو ؛ أي : هو رسول الله .

قوله : [٥٠] ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً ﴾ عطف على الأزواج وما بعدهن ، والعامل : ﴿ أَحْلَلْنَا ﴾ ، ومن قرأ : ﴿ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا ﴾ بفتح (أَنْ) ، وهو مروي ، عن الحسن ، جعل (أَنْ) بدلا من : ﴿ وَامْرَأَةً ﴾ . وقيل : هو على حذف الجر : أي : لأن وهبت .

قوله : ﴿ خَالِصَةً ﴾ حال .

قوله : ﴿ لِكَيْلا يَكُونَ عَلَيْكَ ﴾ : (اللام) متعلقة بقوله : ﴿ أَحْلَلْنَا ﴾ ، وقيل : بفرضنا .

قوله : [٥١] ﴿ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ : ﴿ كُلُّهُنَّ ﴾ : تأكيد للمضمر في : ﴿ وَيَرْضَيْنَ ﴾ ، ولا يجوز أن يكون تأكيدا للمضمر في : ﴿ آتَيْتَهُنَّ ﴾ ؛ لأن المعنى على خلافه .

قوله : [٥٢] ﴿ إِلا مَا مَلَكَتْ ﴾[1] : (مَا) في موضع رفع على البدل من النساء أو في موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب بـ ﴿ مَلَكَتْ ﴾ ؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول ، وفي الكلام هاء محذوفة من الصلة بها يتم الكلام تقديره : (إلا ما ملكته يمينك) ، ويجوز : أن تجعل (ما) ، والفعل مصدرا في موضع المفعول ، فيكون المصدر في موضع نصب ؛ لأنه استثناء ليس من الجنس ، ولا يحتاج إلى حذف هاء ، تقديره : (إلا مِلْك يمينك) ، ومِلْك بمعنى : (مملوك) ، فيكون بمنزلة قولهم : (هذا درهم ضَربُ الأمير) ؛ أي : مضروبُه .

قوله : [٥٣] ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ : ﴿ إِنَاهُ ﴾ : ظرف زمان ، وهو مقلوب من آن الذي بمعنى : (الحين) ، فقلبت النون قبل الألف ، وغيرت الهمزة إلى الكسرة ؛ فمعناه : (غير ناظرين آنَه) ؛ أي : حينَه ، ثم قُلِب وغُيِّر على ما ذكرت .

قوله : ﴿ غَيْرَ ﴾ هو منصوب على الحال من الكاف والميم في : ﴿ لَكُمْ ﴾ ، والعامل فيه : ﴿ يُؤْذَنَ ﴾ ، ولا يحسن : أن تجعل ﴿ غَيْرَ ﴾ وصفا للطعام ؛ لأنه يلزم فيه : أن تظهر الضمير الذي في : ﴿ نَاظِرِينَ ﴾ ، فيلزم أن تقول : غير ناظرين أنتم إناه ؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبرا أو حالا أو صلة على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ، وذلك في الفعل جائز ، فلو قال في الكلام : إن أُذِنَ لكم إلى طعام لا تنتظرون إناه فكلوا ، لجاز : أن يكون لا تنتظرون وصفا للطعام ، وأن يكون حالا من الكاف والميم في : ﴿ لَكُمْ ﴾ ، ألا ترى أنك تقول : زيد تضربه ، فزيد مبتدأ ، وتضربه خبر له ، وهو فعل للمخاطب ، ليس هو لزيد ، وفيه ضمير المخاطب مستتر ، ولولا الهاء ما كان خبرا لزيد ؛ لأنه لم يعد عليه شيء من سببه ولا من ذكره ، فلو جعلت في موضع تضربه ضاربه لم يكن بُد من إظهار الضمير ، فتقول : زيد ضاربه أنت ، وكذلك قياس : الذي تضربه زيد ، فتضربه

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ إلا ما ملكت يمينك ﴾ : أي فإنه يحل لك . وأما إن كانت موصولة واقعة على الجنس ، فهو استثناء من الجنس ، يختار فيه الرفع على البدل من النساء . ويجوز النصب على الاستثناء ، وإن كانت مصدرية ، ففي موضع نصب ، لأنه استثناء من غير جنس الأول ، قاله ابن عطية ، وليس بجيد ، لأنه قال : والتقدير : إلا ، ملك اليمين ، وملك بمعنى : مملوك ، فإذا كان بمعنى مملوك صار من جملة النساء لأنه لم يرد حقيقة المصدر ، فيكون الرفع هو أرجح ، ولأنه قال : وهو في موضع نصب ، ولا يتحتم أن يكون في موضع نصب . ولو فرضنا أنه من غير الجنس حقيقة ، بل الحجاز تنصب وتميم تبدل ، لأنه مستثنى ، يمكن توجه العامل عليه ، وإنما يكون النصب متحتماً حيث كان المستثنى لا يمكن توجه العامل عليه نحو : ما زاد المال إلا النقص ، فلا يمكن توجه الزيادة على النقص ، ولأنه قال : استثناء من غير الجنس . وقال مالك : بمعنى مملوك فناقض .

صلة الذي ، وفيه ضمير المخاطب ؛ فإن جعلت موضعه ضاربه أظهرت الضمير ، فقلت : الذي ضاربه أنت زيد . وكذلك الصفة والحال في قولك : مررت برجل تضربه ، ومررت بزيد تضربه إن جعلت في موضع تضربه اسم فاعل لم يكن بد من إظهار الضمير من الصفة والحال ، كما ظهر من الخبر والصلة ، فهذا معنى قولي لك : إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة لم يكن بد من إظهار الضمير ، ويجوز ذلك في الفعل ولا يظهر الضمير ، فافهمه .

قوله : ﴿ وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ في موضع نصب عطف على : ﴿ غَيْرَ نَاظِرِينَ ﴾ ، أو في موضع خفض عطف على : ﴿ نَاظِرِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع اسم (كان) ، وكذلك : ﴿ وَلا أَنْ تَنْكِحُوا ﴾ عطف عليها .

قوله : [٦٠] ﴿ فِيهَا إِلا قَلِيلا ﴾ حال من المضمر المرفوع في : ﴿ يُجَاوِرُونَكَ ﴾ ؛ أي : يجاورونك إلا في حال قلتهم وذلتهم ، وقيل : هو نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره : (إلا جوارا قليلا أو وقتا قليلا) .

قوله : [٦١] ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ حال أيضا من المضمر في : ﴿ يُجَاوِرُونَكَ ﴾ ، وقيل : هو نصب على الذم والشتم .

قوله : [٦٢] ﴿ سُنَّةَ اللهِ ﴾ نصب على المصدر ؛ أي : سنَّ الله تعالى ذلك سنة فيمن أرجف بالأنبياء ونافق .

قوله : [٧٣] ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ أي : لم يزل كذلك و﴿ رَحِيمًا ﴾ حال من المضمر في : ﴿ غَفُورًا ﴾ ، وهو العامل فيه ؛ أي : يغفر في حال رحمته . ويجوز : أن يكون نعتا لغفور ، وأن يكون خبرا بعد خبر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة سبأ

قوله تعالى : [٢] ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ ﴾ : ﴿ يَعْلَمُ ﴾ : حال من اسم الله جل ذكره ، ويجوز أن يكون مستأنفا .

قوله : [٧] ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[1] العامل في (إذا) فعل دل عليه الكلام ، تقديره : (ينبئكم بالبعث ، أو بالحياة ، أو بالنشور إذا مزقتم) ، وأجاز بعضهم أن يكون العامل : ﴿ مُزِّقْتُمْ ﴾ ، وليس بجيد ؛ لأن (إذا) مضافة إلى ما بعدها من الجمل والأفعال ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف ؛ لأنه كبعضه ، كما لا يعمل بعض الاسم في بعض ، ولا يجوز أن يكون العامل : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ ؛ لأنه ليس يخبرهم ذلك الوقت ، فليس المعنى عليه .

قوله : [١٠] ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ من نصب ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ عطفه على موضع الجبال ؛ لأنها في موضع نصب بمعنى النداء ، وهو قول سيبويه . وقيل : هي مفعول معه ، وقال أبو عمرو : هو منصوب بإضمار فعل تقديره : (وسخرنا له الطير) ، وقال الكسائي : تقديره : (وآتيناه الطير) ، كأنه معطوف على فضل ، وقد قرأه الأعرج بالرفع عطفه على لفظ الجبال ، وقيل : هو معطوف على المضمر المرفوع في : ﴿ أَوِّبِي ﴾ ، وحسن ذلك ؛ لأن ﴿ مَعَهُ ﴾ قد فصلت بينهما ، فقامت مقام التأكيد .

قوله : [١١] ﴿ أَنِ اعْمَلْ ﴾ : (أَنِ) : تفسير لا موضع لها من الإعراب بمعنى : (أي) ، وقيل : هي في موضع نصب على حذف الخافض تقديره : (لأن اعمل) ؛ أي : (وألنا له الحديد لهذا الأمر) .

قوله : [١٢] ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ ﴾ ابتداء وخبر تقديره : (مسير غدوها مسيرة شهر) ، وكذلك رواحها شهر ، وإنما احتيج إلى ذلك ؛ لأن الغدو والرواح ليسا بالشهر ، إنما يكونان فيه .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق ﴾ والمعنى : يقول لكم ، و(إذا) في موضع نصب ، والعامل فيها (مزقتم) ، ولا يجوز أن يكون العامل فيها (ينبئكم) ؛ لأنه ليس يخبرهم ذلك الوقت ، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما بعد (أن) ؛ لأنه لا يعمل فيما قبله ، وأجاز أبو إسحاق أن يكون العامل فيها محذوفا ، والتقدير : إذا مزقتم كل ممزق بعثتم .

قوله : ﴿ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ، وما قبلها الخبر ، وقيل : (مَنْ) : في موضع نصب على العطف على معمول سخرنا ؛ أي : وسخرنا له من الجن من يعمل .

قوله : ﴿ وَمَنْ يَزِغْ ﴾ : (مَنْ) : رفع بالابتداء ، وهي شرط اسم تام ، و﴿ نُذِقْهُ ﴾ الجواب ، وهو خبر الابتداء .

قوله : [١٤] ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾[1] من قرأه بألف ، فأصل الألف همزة مفتوحة لكن أتى البدل في هذا ، والقياس : أن تجعل الهمزة بين الهمزة والألف في التخفيف ، وهذا أتى على البدل من الهمزة ، ولا يقاس عليه ، والهمز هو الأصل .

قوله : ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع بدل من الجن ، والتقدير : (تبين للإنس أن الجن لو كانوا) . وقيل : هي في موضع نصب على حذف اللام .

قوله : [١٥] ﴿ آيَةٌ جَنَّتَانِ ﴾ : ﴿ جَنَّتَانِ ﴾ : بدل من : ﴿ آيَةٌ ﴾ ، وهي اسم كان ، ويجوز أن ترفع جنتين على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي جنتان ، وتكون الجملة في موضع نصب على التفسير .

قوله : ﴿ فِي مَسْكَنِهِمْ ﴾ من قرأه بالتوحيد وفتح الكاف جعله مصدرا فلم يجمعه ، وأتى به على القياس ؛ لأن فَعَلَ يَفْعُل قياس مصدره أن يأتي بالفتح ، نحو : المقعَد والمدخَل والمخرَج ، وقيل : هو اسم مفرد للمكان يؤدي عن الجمع . ومن كسر الكاف جعله اسما للمكان ، كالمسجِد ، وقيل : هو أيضا مصدر خرج عن الأصل كالمطلع .

قوله : ﴿ بَلْدَةٌ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هذه بلدة . وكذلك : ﴿ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ ؛ أي : وهذا رب غفور .

قوله : [١٧] ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ ﴾ ذلك في موضع نصب بـ (جزينا) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾ قراءة أهل المدينة ، وأبي عمرو ، وقرأها الكوفيون بالهمز ، واشتقاقها يدل على أنها مهموزة ؛ لأنها مشتقة من : (نسأته) ؛ أي : أخرته ودفعته ، فقيل لها : (منسأة) ؛ لأنه يدفع بها الشيء ويؤخر ، قال مجاهد ، وعكرمة : هي العصا فمن قرأ : ﴿ منساته ﴾ أبدل من الهمزة ألفا ، فإن قال قائل : الأبدال من الهمزة قبيح إنما يجوز في الشعر على بعد وشذوذ ، وأبو عمرو بن العلاء لا يغيب عنه مثل هذا ، ولا سيما وأهل المدينة على هذه القراءة ؛ فالجواب عن هذا : أن العرب استعملت في هذه الكلمة البدل ونطقوا بها هكذا ، كما يقع البدل في غير هذا ولا يقاس عليه ، حتى قال أبو عمرو : ولست أدري مم هي ؟ إلا أنها غير مهموزة ، وهذا كلام العلماء ؛ لأن ما كان مهموزا قد يترك همزة ، وما لم يكن مهموزا لم يجز همزه بوجه .

قوله : [١٦] ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾[1] من أضاف الأكل إلى الخمط جعل الأكل هو الثمر ، والخمط شجر ، فأضاف الثمر إلى شجرة ، كما تقول : هذا تمرُ نَخْلٍ وعنبُ كَرْمٍ ، وقيل : لما لم يحسن أن يكون الخمط نعتا للأكل ؛ لأن الخمط اسم شجرة بعينها ولم يحسن أن يكون بدلا ؛ لأنه ليس هو الأول ، ولا هو بعضه ، وكان الجني والثمر من الشجر أضيف على تقدير من ، كقولك : (هذا ثوب خزٍّ) ، فأما من نوّنه ؛ فإنه جعل الخمط عطف بيان على الأكل ، فبين : أن الأكل لهذا الشجر الذي هو الخمط ؛ إذ لم يمكن أن يكون وصفا ولا بدلا فبين به أكل أي شجر هو .

قوله : [١٨] ﴿ لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ﴾ هما ظرفان للسير ، والليالي جمع ليلة ، وهو على غير قياس كان أصل واحده : (ليلاة) ، فجمع على غير لفظ واحده ، مثل : ملاقح جمع ملقحة ، ولم يستعمل ملقحة ، وكذلك مشابه جمع مشبهة ، ولم يستعمل .

قوله : [٢٠] ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ من خفف ﴿ صَدَّقَ ﴾ نصب ظنه انتصاب الظرف ؛ أي : صدق في ظنه ، ويجوز على الاتساع : أن تنصبه انتصاب المفعول به ، وقيل : هو مصدر . فأما من شدّد ﴿ صَدَّقَ ﴾ فـ ﴿ ظَنَّهُ ﴾ : مفعول بـ ﴿ صَدَّقَ ﴾ ، ومن قرأ بتخفيف ﴿ صَدَّقَ ﴾ ، ونصب إبليس ورفع الظن ، جعل الظن فاعل ﴿ صَدَّقَ ﴾ ، ونصب إبليس ؛ لأنه مفعول به بـ ﴿ صَدَّقَ ﴾ ، والتقدير : (ولقد صدَّق ظنُّ إبليسَ إبليسَ) ، كما تقول : ضَرَبَ زيداً غلامُهُ ؛ أي : ضرب غلامُ زيدٍ زيدً ، ومن خفف ورفعهما جميعا جعل : ﴿ ظَنَّهُ ﴾ بدلا من إبليس ، وهو بدل الاشتمال .

قوله : [٢٣] ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب بـ ﴿ قَالَ ﴾ ، و(ذا) زائدة ، ودليل ذلك : قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ ، فنصب الجواب بـ ﴿ قَالَ ﴾ .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ . قرأ أبو عَمْرٍو وحده مضافًا : "أُكُلِ خَمْطٍ ". وقرأ الباقون : "أُكُلٍ خَمْطٍ "منوّنًا . قَالَ النَّحويُّون : وهو الاختيار ، لأنَّ الخَمْطَ نعتٌ للأكل والشيء لا يُضاف إلى نعته . ومن أضافَ ، قَالَ : الخَمْطُ : جنسٌ من المأكولات ، والأُكُل أشياءُ مختلفةٌ فأضفته إلى الخمط ، كما يُضاف الأنواع إلى الأجناس ، والخميط : ثمرُ الأراك ، وهو البَربرُ أيضًا ، واحدها بَربرة . وبربرة : جاريةُ عائشةَ ، والبَرِيرُ : شجرُ السِّواك ، والأَثل : شجرٌ

واحدها أَثْلَةٌ وتُجمع أَثْلَاتٌ في العدد القليل ، قَالَ الشَّاعِر :

أَيَا أَثْلَاتَ القَاعِ مِنْ بَطْنِ تُوْضِحٍ تَجَنَّبْنِي إِلَهُ أَوْطَانِكُنَّ طَوِيْلُ

ويروى : أطلالكن .

وابنُ كثيرٍ ، ونافعٌ يخففان : "أُكُلٍ خَمْطٍ ". والباقون يثقلون : "أُكُلٍ خَمْطٍ "بضم الكاف عَلَى الأصل ، كما قَالَ تَعَالَى : "أُكُلُهَا دَآئِمٌ "ومن أسكن الكاف مال إلى التَّخفيف ، وقد ذكرتُهُ فيما تقدَّمَ .

وكذلك يجب أن يكون السؤال ، ويجوز في الكلام رفع الحق على أن تكون : (مَا) استفهاما في موضع رفع على الابتداء ، و(ذا) بمعنى : الذي خبره ، ومع قال هاء محذوفة تقديره : (أي شيء الذي قاله ربكم) ، فرفع الجواب ؛ إذ السؤال مرفوع ، وقد مضى لهذا نظائر .

قوله : [٢٤] ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ هو عطف على اسم (إنَّ) ، ويكون : ﴿ لَعَلَى هُدًى ﴾ خبر الثاني ، وهو : ﴿ إِيَّاكُمْ ﴾ ، وخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه ، هذا اختيار المبرد ، وسيبويه يرى : أن ﴿ لَعَلَى هُدًى ﴾ خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف لدلالة الأول عليه ، ولو عطفت ﴿ أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ على موضع اسم (إنَّ) في الكلام لقلت : أو أنتم ، وتكون : ﴿ لَعَلَى هُدًى ﴾ خبر الثاني لا غير ، وخبر الأول محذوف ، ولا اختلاف في هذا ؛ لأن العطف على موضع اسم إن لا يكون إلا بعد مضي الخبر ، فلا بد من إضمار خبر الأول قبل المعطوف ليعطف على الموضع بعد إتيان الخبر .

قوله : [٢٨] ﴿ إِلا كَافَّةً ﴾ حال ، ومعناه : (جامع الناس) .

قوله : [٣٠] ﴿ قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ ﴾ أضاف الميعاد إلى اليوم على السعة ، ويجوز في الكلام : (ميعادٌ يومٌ) منونين مرفوعين ، يبدل الثاني من الأول ، وهو هو على تقدير : (وقت ميعاد يوم وميعاد ابتداء) ، و﴿ لَكُمْ ﴾ الخبر ، ويجوز أن تنصب يوما على الظرف ، وتكون الهاء في : (عنه) تعود على الظرف ؛ فإن جعلتها تعود على الميعاد أضفت يوما إلى ما بعده ، فقلت : يوم لا تستأخرون عنه ، ولا يجوز إضافة يوم إلى ما بعده إذا جعلت الهاء لليوم ؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه ، وهو اليوم تضيفه إلى جملة فيها هاء هي اليوم ، فتكون أضفت اليوم إلى الهاء ، وهو هي .

قوله : [٣١] ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ ﴾ لا يجوز عند المبرد غير هذا . تأتي تضمير مرفوع كما كان المظهر مرفوعا ، وأجاز سيبويه : لولاكم ، والمضمر في موضع خفض بضد ما كان المظهر ، ومنعه المبرد .

قوله : [٣٧] ﴿ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾[1] : ﴿ زُلْفَى ﴾ : في موضع نصب على المصدر ، كأنه قال : إزلافا والزلفى القربى ، كأنه قال : تقربكم عندنا تقريبا ، والتي عند الفراء للأموال

---

(١) قال الأخفش : أي أزلافا ، وهو اسم المصدر ، وزعم الفراء : أن (التي) تكون للأموال والأولاد جميعا ، وله قول آخر - وهو مذهب أبي إسحاق - يكون المعنى : وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا زلفى ، ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى ، ثم حذف ، وأنشد الفراء :

نحن بما عندنا وأنت بما عند ك راض والرأي مختلف

وأنشد :

والأولاد ، وقيل : هي للأولاد خاصة ، وحذف خاصة ، وحذف خبر الأموال ؛ لدلالة الثاني عليه تقديره : (وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا زلفى ، ولا أولادكم بالتي تقربكم) ، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه .

قوله : ﴿ إِلا مَنْ آمَنَ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب عند الزجاج على البدل من الكاف والميم في : ﴿ تُقَرِّبُكُمْ ﴾ ، وهو وهم ؛ لأن المخاطب لا يبدل منه ، ولكن هو نصب على الاستثناء ، وقد جاء بدل الغائب من المخاطب بإعادة العامل ، وهو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الممتحنة :٦] ، ثم أبدل من الكاف والميم بإعادة الخافض ، فقال : ﴿ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو ﴾ .

قوله : [٣٧] ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ ﴾ : ﴿ جَزَاءُ ﴾ : خبر ﴿ فَأُولَئِكَ ﴾ ، ويجوز في الكلام : (جزاءٌ الضعفُ) ، بتنوين (جزاء) ، ورفع الضعف على البدل من جزاءه . ويجوز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، ورفع الضعف ، ولا يقرأ بشيء من ذلك ، ويجوز نصب جزاء على الحال ، ورفع الضعف على الابتداء ، والخبر (لهم) ، والجملة خبر ﴿ فَأُولَئِكَ ﴾ .

قوله : ﴿ أَنْ تَقُومُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع خفض على البدل من : ﴿ بِوَاحِدَةٍ ﴾ ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هي أن تقوموا) ، وقيل : هي في موضع نصب على حذف اللام .

قوله : ﴿ مَثْنَى وَفُرَادَى ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ تَقُومُوا ﴾ .

قوله : [٤٨] ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[1] من رفع ﴿ عَلَّامُ ﴾ جعله نعتا لـ (رب) على الموضع ، أو البدل منه ، أو على البدل من المضمر في :

=

إني ضمنت بما أتاني ما جنى وأبي وكان وكنت غير غدور

ويجوز في غير القرآن : باللتين ، وباللاتي ، وباللواتي ، وبالذين للأولاد خاصة .

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ . وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ علامَ الغيوب ﴾ على أنه بدل ؛ أي قل : إن ربي علامَ الغيوب يقذف بالحق ، قال أبو إسحاق : والرفع من جهتين على الموضع ؛ لأن الموضع رفع ، وعلى البدل مما في (يقذف) ، قال أبو جعفر : وفي الرفع وجهان آخران : يكون خبرا بعد خبر ، ويكون على إضمار مبتدأ . وزعم الفراء : أن الرفع في مثل هذا أكثر في كلام العرب إذا أتى بعد خبر (إن) ، ومثله : ﴿ إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ﴾ .

﴿ يَقْذِفُ ﴾ ، ومن نصبه ، وهو عيسى بن عمر ، جعله نعتا لرب على اللفظ أو على البدل ، ويجوز الرفع على : أنه خبر بعد خبر أو على إضمار مبتدأ .

قوله : [٥٢] ﴿ التَّنَاوُشُ ﴾ هو من ناش ينوش إذا تناول ، فمعناه : (من أين لهم تناول التوبة بعد الموت) ، وقيل : بعد البعث ، ولا أصل له في الهمز . ومن همزه ؛ فلأن الواو انضمت بعد ألف زائدة فهمزها . وقيل : هو من النئيش ، وهي الحركة في إبطاء ، وأصله : الهمز على هذا لا غير .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة فاطر

قوله تعالى : [١] ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلا ﴾ لا يجوز تنوين ﴿ جَاعِلِ ﴾ ؛ لأنه لما مضى ، و﴿ رُسُلا ﴾ مفعول ثان ، وقيل : انتصب على إضمار فعل ؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب .

قوله : ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾[1] : هذه أعداد معدولة في حال تنكيرها ، فتعرفت بالعدل ، فمنعت من الصرف للعدل والتعريف ، وقيل : للعدل والصفة . والفائدة في العدل : أنها تدل على التكرير ، فمعنى مثنى : اثنان (اثنان) ، وثلاث ثلاثة (ثلاثة) ، وكذلك رُباع ، وقد تقدم في أول النساء شرح هذا .

قوله : [٣] ﴿ غَيْرُ اللهِ ﴾ من رفع غيرا جعله فاعلا ، كما تقول : هل ضارب غيرُ زيد ؟ بمعنى : إلا زيد ، وقيل : هو نعت لخالق على الموضع ، ويجوز النصب على الاستثناء ، ومن خفضه جعله نعتا لخالق على اللفظ .

قوله : [٥] ﴿ بِاللهِ الْغَرُورُ ﴾ من فتح الغين ، جعله اسما للشيطان ، ومن ضمها ، جعله جمع غار ، كقولكَ : جالس وجلوس ، وقيل : هو جمع غَرٍّ وغَرّ مصدر ، وقيل : هو مصدر ، كالدخول .

---

(١) قال الزمخشري : مثنى وثلاث ورباع صفات الأجنحة ، وإنما لم تنصرف لتكرار العدل فيها ، وذلك أنها عدلت عن ألفاظ الإعداد من صيغ إلى أخر ، كما عدل عمر عن عامر ، وحذام عن حاذمة ، وعن تكرير إلى غير تكرير . وأما بالوصفية ، فلا تقترن الحال فيها بين المعدولة والمعدول عنها . ألا تراك تقول بنسوة أربع وبرجال ثلاثة فلا يعرج عليها؟ انتهى . فجعل المانع للصرف هو تكرار العدل فيها ، والمشهور أنها امتنعت من الصرف للصفة والعدل . وأما قوله : ألا تراك ، فإنه قاس الصفة في هذا المعدول على الصفة في أفعل وفي ثلاثة ، وليس بصحيح ، لأن مطلق الصفة لم يعدوه علة ، بل اشترطوا فيه . فليس الشرط موجوداً في أربع ، لأن شرطه أن لا يقل تاء التأنيث . وليس شرطه في ثلاثة موجوداً ، لأنه لم يجعل علة مع التأنيث . فقياس الزمخشري قياس فاسد ، إذ غفل عن شرط كون الصفة علة . وقال ابن عطية : عدلت عن حال التنكير ، فتعرفت بالعدل ، فهي لا تنصرف للعدل والتعريف ، وقيل : للعدل والصفة . انتهى . وهذا الثاني هو المشهور ، والأول قول لبعض الكوفيين .

والظاهر أن مثنى وما بعده من صفات الأجنحة ، وقيل : أولي أجنحة معترض ، ﴿ ومثنى ﴾ حال ، والعامل فعل محذوف يدل عليه ﴿ رسلاً ﴾ ، أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع . ومن في موضع الحال ، أي كائناً من الرحمات ، ولا يكون في موضع الصفة ، لأن اسم الشرط لا يوصف .

قوله : [٧] ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ ﴾ : (الذين) : في موضع خفض على البدل من : ﴿ أَصْحَابِ ﴾ ، أو في موضع نصب على البدل من : ﴿ حِزْبَهُ ﴾ ، أو في موضع رفع على البدل من المضمر في : ﴿ لِيَكُونُوا ﴾ .

قوله : [١٠] ﴿ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ : ﴿ السَّيِّئَاتِ ﴾ : نصب على المصدر ؛ لأن ﴿ يَمْكُرُونَ ﴾ بمعنى : (يسيئون) ، وقيل : تقديره : (يمكرون المكرات السيئات) ، ثم حذف المنعوت ، وقيل : هو مفعول به ، و﴿ يَمْكُرُونَ ﴾ بمعنى : (يعملون) .

قوله : [٧] ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : (الذين) : في موضع رفع على الابتداء ، و﴿ مَغْفِرَةٌ ﴾ ابتداء ثان ، و(لهم) الخبر ، والجملة خبر عن الذين .

قوله : [٨] ﴿ حَسَرَاتٍ ﴾ : نصب على المفعول من أجله ، أو على المصدر . و(الهاء) في : [١٠] ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ تعود على ﴿ الْكَلِمُ ﴾ ، وقيل : على ﴿ وَالْعَمَلُ ﴾ تعود ، فيجوز النصب في العمل على القول الثاني بإضمار فعل يفسره ﴿ يَرْفَعُهُ ﴾ ، ولا يجوز على القول الأول إلا الرفع .

قوله : [١٨] ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ اسم (كان) مضمر فيها تقديره : (ولو كان المدعو ذا قربى) ، ويجوز في الكلام : ولو كان ذو قربى ، وتكون (كان) بمعنى : (وقع) ، أو على حذف الخبر .

قوله : [٢٨] ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ أي : خلق مختلف ألوانه ، فالهاء ترجع على المحذوف ، و﴿ مُخْتَلِفٌ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبله من المجرور خبره ، و﴿ أَلْوَانُهُ ﴾ فاعل .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (اختلافا مثل ذلك الاختلاف المتقدم ذكره) .

قوله : [٣٣] ﴿ أَسَاوِرَ ﴾ جمع أسْوِرة ، وأَسْورة جمع سُوار ، وسِوار ، وحُكي في الواحد : إسوار ، وجمعه : (أساوير) .

قوله : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ الرفع في : ﴿ جَنَّاتُ ﴾ على الابتداء ، ﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ الخبر ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي جنات ، و﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ نعت لـ ﴿ جَنَّاتُ ﴾ .

قوله : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ : كلاهما نعت لـ﴿ جَنَّاتُ ﴾ رفعتها ، أو نصبتها على البدل من الخيرات ، أو على إضمار فعل يفسره ما بعده .

ويجـوز : أن يكونـا في موضـع الحـال مـن المـضمر المرفـوع ، أو المنـصوب في : ﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ؛ لأن في كلا الحالين عائدَين ، أحدهما : يعود على المرفوع في يدخلونها ، والآخر : على المنصوب .

قوله : [٣٥] ﴿ الَّذِي أَحَلَّنَا ﴾ : (الذي) : في موضع نصب نعت لاسم إنَّ ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو على أنه خبر بعد خبر ، أو على البدل من غفور ، أو على البدل من المضمر في : ﴿ شَكُورٌ ﴾ .

قوله : ﴿ دَارَ الْمُقَامَةِ ﴾ : ﴿ الْمُقَامَةِ ﴾ : معناها : (الإقامة) .

قوله : [٤٣] ﴿ اسْتِكْبَارًا ﴾ مفعول من أجله .

قوله : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ [1] هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، وتقديره : (ومكر المكر السيئ) ، ودليله : قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ ﴾ ، فمكر السَّيِّئُ انتصب على المصدر ، ثم أضيف إلى نعته اتساعا ، كصلاة الأولى ومسجد الجامع .

قوله : [٤١] ﴿ أَنْ تَزُولا ﴾ : (أَنْ) : مفعول من أجله ؛ أي : لئلا نزولا . وقيل : معناه : (من أن تزولا) ؛ لأن معنى ﴿ يُمْسِكُ ﴾ : (يمنع) .

قوله : [٤٥] ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ لا يجوز أن يعمل ﴿ بَصِيرًا ﴾ في (إذا) : لأن ما بعد (أَنْ) لا يعمل فيما قبلها ، لو قلت : اليوم إن زيداً خارجٌ ، تنصب اليوم بخارج لم يجز ، ولكن العامل فيها : ﴿ جَاءَ ﴾ ؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء ، والأسماء التي يجازى بها يعمل فيها ما بعدها ، تقول : مَنْ أُكْرِمْ يكرمْني ، فأكرم هو العامل في : (مَنْ) بلا اختلاف ، فأشبهت إذا حروف الشرط لما فيها من معناه ، فعمل فيها ما بعدها ، وكان حقُّها أن لا يعمل فيها ؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها من الجمل ، وفي جوازه اختلاف ، وفيه نظر ؛ لأن إذا لا يجازى بها عند سيبويه إلا في الشعر ، فالموضع الذي يُجازي بها يمكن أن يعمل فيها الفعل الذي يليها كما يعمل في : (مَا) ، ومن اللتين للشرط ، والموضع الذي لا يجازى فيه بها لا

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ ومَكْرَ السَّيِّئِ ﴾ . قرأ حمزةُ وحده : "السَّيِّئْ" بجزم الهمزة ، وإنما فعل ذَلِكَ لتوالي الكسرات مَعَ الياء والهمزةِ ، فأسكنه تخفيفًا ، كما يَفعل أَبُو عَمْرو فِي نَحو : "خَادِعُهُمْ" و "يَنْصُرُكُمْ" و "يَأْمُرُكُمْ" وقد تَسب بعضُ من لا يعرف العربيَّة واتساع العرب حمزة إلى اللَّحْنِ ، وليس لحنًا لما أخبرتك . وقرأ الباقون : "السَّيِّئِ" بكسر الهمزة عَلَى الأصل . وفيها قراءةٌ ثالثةٌ : روى شبلٌ ، عنْ ابْنُ كثيرٍ "السَّيِّئ" قَالَ ابْنُ مجاهد : وهو خطأ . واجمعوا عَلَى "ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ" أن همزتها مرفوعةٌ . فإن قيل لَكَ : فهلَّا أسكن حمزة الثاني كما أسكن الأول . فقيل : إنما أسكن الأول استثقالًا لاجتماع الكسرة مَعَ الياء ولما انضمت الهمزة في الثانية لم يُستثقل فأتى بِهِ عَلَى الأصلِ [إعراب القراءات :٢/ ٢٢٨] .

يحسن أن يعمل فيها الفعل الذي يليها ؛ لأنها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ؛ لأنه من تمامه ، كما لا يعمل الشيء في نفسه ، وفي تقدير إضافة (إذا) اختلاف .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة يس

قوله تعالى : [١] ﴿ يس ﴾[١] حق النون الساكنة من هجاء ﴿ يـس ﴾ إذا وصلت كلامك أن تدغم (في الواو) بعدها أبدا . وقد قرأ جماعة بإظهار النون من : ﴿ يس ﴾ ، و﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ [القلم :١] ، والعلة في ذلك : أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها ؛ لأنها ليست بخبر لما قبلها ، ولا يخبر عنها ، ولا يعطف بعضها على بعض كالعدد ، فحقها الوقف والسكون عليها ، ولذلك لم تُعرَب ، فوجب إظهار النون عند الواو ؛ لأنها موقوف عليها غير متصلة بما بعدها ، هذا أصلها ، ومَنْ أدغم أجراها مجرى المتصل ، والإظهار أولى بها لما ذكرنا ، وقد قرأ عيسى بن عمر بفتح النون على أنه مفعول به على معنى اذكر ياسين ، لكنه لم ينصرف ؛ لأنه مؤنث اسم للسورة ، ولأنه أعجمي ، فهو على زِنة هابيل وقابيل ، ويجوز : أن يكون أراد أن يصله بما بعده فالتقى ساكنان الياء والنون ففتحه لالتقاء الساكنين ، فبُني على الفتح ، كأين وكيف ، وقد قُرِىء بكسر النون ، حُركت أيضا لالتقاء الساكنين ، فكُسرت على أصل اجتماع الساكنين فجُعلت كجَيْرِ في القسم ؛ وأوائل السور قد قيل فيها : إنها قَسَم ، أقسم الله بها لشرفها ؛ ولأنها مباني أسمائه .

قوله : [٤] ﴿ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ خبر ثان لـ (إنَّ) ، وقيل : (على) متعلقة بـ ﴿ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

قوله : [٥] ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ من رفعة أضمر مبتدأ ؛ أي : هو تنزيل ، ومن نصبه جعله مصدرا ، ويجوز الخفض في الكلام على البدل من القران .

قوله : [٦] ﴿ مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ ﴾ : (مَا) : حرف ناف ؛ لأن ﴿ آبَاؤُهُمْ ﴾ لم ينذروا برسول قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، وقيل : موضعها نصب ؛ لأنها في موضع المصدر ،

---

(١)قولُه تَعَالى : ﴿ يَس ﴾ . قرأ عاصمٌ بروايةِ أَبي بَكْرٍ ، والكِسَائِيُّ ، وابنُ عامرٍ ، وورشٌ : "يَس" والقرءانِ الحَكِيْمِ "لا يثبتون النُّونَ عندَ الواوِ ، لأنَّ النونَ والتَّنوين إنما يظهران عند حروفِ الحَلْقِ . والباقون يُظهرون "يس" و "نونٌ" فإنما أظهروا لأنَّ ياسين كلمةٌ منفردةٌ عمَّا بعدها ، وكذلك حروفُ التَّهَجِّي ينوي بها السَّكتُ والانقطاعُ عمَّا بعدهِ . وكان حمزةُ يميلُ "يَس" غيرَ مُفرطٍ ، والكِسائيُّ أشدُّ إمالةً مِنهُ ، وقد ذكرتُ ذَلِكَ فيما سَلَفَ من أنَّ حروفَ الهجاءِ تمال وتُفَخَّمُ وتُمَدُّ وتُقصَرُ وتذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ . [إعراب القراءات :٢/ ٢٢٩] .

وهو قول عكرمة ؛ لأنه قال ؛ قد أنذر آباؤهم ، وتقديره : (لتنذر قوما إنذارا مثل إنذار آبائهم) ، فما والفعل مصدر .

قوله : [١٢] ﴿ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا ﴾ أي : ذكر ما قدموا ، ثم حذف المضاف ، وكذلك ﴿ وَآثَارَهُمْ ﴾ ؛ أي : ونكب ذكر آثارهم ، وهي الخطى إلى المساجد ، وقيل : هي ما سنّوا من سُنّة حسنة ، فعمل بها بعدهم .

قوله : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ ﴾ نصب بإضمار فعل تقديره : (وأحصينا كل شيء أحصيناه) ، وهو الاختيار ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل ، ويجوز الرفع على الابتداء ، و﴿ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ الخبر .

قوله : [١٣] ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ أصحّ ما يعطي النظر والقياس في مثل وأصحاب : أنهما مفعولان لـ ﴿ وَاضْرِبْ ﴾ ، دليله : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ ﴾ [يونس :٢٤] ، فلا خلاف أن مثلا ابتداء ، و﴿ كَمَاءٍ ﴾ خبره ، فهذا ابتداء وخبر بلا شك ، ثم قال تعالى في موضع آخر : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الكهف :٤٥] ، فدخل (اضرب) على الابتداء والخبر ، فعمل في الابتداء ونصبه ، فلا بُدَّ أن يعمل في الخبر أيضا ؛ لأن كل فعل دخل على الابتداء والخبر ، فعمل في الابتداء ، فلا بد أن يعمل في الخبر ؛ إذ هو هو ، فقد تعدى : ﴿ وَاضْرِبْ ﴾ الذي هو لتمثيل الأمثال إلى مفعولين بلا اختلاف في هذا ، فوجب أن يجري في غير هذا الموضع على ذلك ، فيكون قوله : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ مفعولين لـ (اضرب) ، كما كان في دخوله على الابتداء والخبر ، وقد قيل : إن ﴿ أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ بدل من مثل ، وتقديره : (واضرب لهم مثلا مثل أصحاب القرية) ، فالمثل الثاني بدل من الأول ، ثم حذف المضاف .

قوله :[٢٧] ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾[1] : تكون (ما) ، والفعل مصدرا ؛ أي : بغفران ربي لي ، ويجوز أن تكون بمعنى : (الذي) ، وتحذف (الهاء) من الصلة تقديره : (الذي غفره لي ربي) ، ويجوز أن تكون (ما) استفهاما ، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله له ، تقديره : (بأي شيء غفر لي ربي على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله له) ، فتبتدىء به في هذا الوجه ، وفي كونه استفهاما بُعْدٌ ، لثبات الألف في (ما) ، وحقها أن تحذف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر :٥٤] ، ولا يحسن إثبات ألف (ما) في الاستفهام إلا في شعر ، فبعيد لذلك .

قوله : [٢٨] ﴿ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ ﴾ : (مَا) : زائدة عند أكثر العلماء ، وقال بعضهم : هي اسم في موضع خفض عطف على : ﴿ جُنْدٍ ﴾ ، وهو معنى غريب حسن .

قوله : [٣٠] ﴿ يَا حَسْرَةً ﴾ نداء منكور ، وإنما نادى الحسرة ليتحسر بها من خالف الرسل وكفر بهم ، والمراد بندائها : تحسُّر المرسل إليهم بها ، فمعناها : (تَعَالَي يا حسرة) ، فهذا أوانك وإبانك الذي يجب أن تحضري فيه ، ليتحسر بك من كفر بالرسل .

قوله : [٣١] ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ : ﴿ كَمْ ﴾ : في موضع نصب بـ ﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ ، وأجاز الفراء : أن تنصبها بَـ ﴿ يَرَوْا ﴾ ، وذلك لا يجوز عند جميع البصريين ؛ لأن الاستفهام وما وقع موقعه لا يعمل فيه ما قبله .

قوله : ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع نصب على البدل من : ﴿ كَمْ ﴾ ، و﴿ كَمْ ﴾ ، وما بعدها من الجملة في موضع نصب بَـ ﴿ يَرَوْا ﴾ .

قوله : [٣٢] ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ : (إِنْ) : مخففة من الثقيلة ، فزال عملها لنقصها ، فارتفع ما بعدها على الابتداء ، وما بعده الخبر ، ولزمت اللام في خبرها فرقا بين الخفيفة التي بمعنى : (ما) وبين المخففة من الثقيلة . ومن قرأ (لَمَّا) بالتشديد جعل (لَمَّا) بمعنى :

---

(١) قال أبو حيان : الظاهر أن ما في قوله : ﴿ بما غفر لي ربي ﴾ مصدرية ، جوزوا أن يكون بمعني الذي ، والعائد محذوف تقديره : بالذي غفره لي ربي من الذنوب ، وليس هذا بجيد ، إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المغفرة ، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين . وأجاز الفراء الفراء أن تكون ما استفهاماً . وقال الكسائي : لو صح هذا ، يعني الاستفهام ، لقال بم من غير ألف . وقال الفراء : يجوز أن يقال بما بالألف ، وأنشد فيه أبياتاً . وقال الزمخشري : ويحتمل أن تكون استفهامية ، يعني بأي شيء غفر لي ربي ، يريد ما كان منه معهم من المصابرة لاعزاز دين الله حتى قيل : إن قولك ﴿ بما غفر لي ربي ﴾ يريد ما كان منه معهم بطرح الألف أجود ، وإن كان إثباتها جائزاً فقال : قد علمت بما صنعت هذا وبم صنعت .

(إلَّا) ، و(إنْ) بمعنى : (ما) ، وتقديره : (وما كل إلا جميع) ، فهو ابتداء وخبر ، وحكى سيبويه : سألتك بالله لَمَّا فعلت ، بمعنى : إلَّا فعلت . وقال الفراء : لما بمعنى : (لمن ما) ، ثم أدغم النون في الميم ، فاجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت إحداهن استخفافا ، وشبهه بقولهم : عَلْماءِ بنو فلان ، يريدون : على الماء ، ثم أدغم وحذف إحدى اللامين استخفافا .

قوله : [٣٣] ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الأَرْضُ ﴾ : ﴿ وَآيَةٌ ﴾ : ابتداء ، و﴿ الأَرْضُ ﴾ الخبر ، وقيل : (لهم) الخبر ، و﴿ الأَرْضُ ﴾ رفع على الابتداء ، و﴿ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ الخبر ، والجملة في موضع التفسير للجملة الأولى .

قوله : [٣٥] ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ : (مَا) : في موضع خفض على العطف على : ﴿ ثَمَرِهِ ﴾ ، ويجوز : أن تكون نافية ؛ أي : ولم تعمله أيديهم ، ومَنْ قرأ : ﴿ عَمِلَت ﴾ بغير هاء كان الأحسن : أن تكون (ما) في موضع خفض ، وتحذف (الهاء) من الصلة ، ويبعد أن تكون نافيه ؛ لأنك تحتاج إلى إضمار مفعول لعملت .

قوله : [٣٩] ﴿ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[1] : أي : قدرناه ذا منازل ، ثم حذف المضاف . ويجوز : أن يكون حذف حرف الجر من المفعول الأول ، ولم يحذف مضافا من الثاني تقديره : (قدرنا له منازل) ، وارتفع ﴿ وَالْقَمَرَ ﴾ على الابتداء ، و﴿ قَدَّرْنَاهُ ﴾ الخبر ، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ ، و﴿ قَدَّرْنَاهُ ﴾ في موضع الحال من القمر . ويجوز نصبه على إضمار فعل يفسره : ﴿ قَدَّرْنَاهُ ﴾ حالا من القمر ، إنما هو تفسير لما نصب القمر .

قوله : [٤٣] ﴿ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ ﴾ فتحت صريخ ؛ لأنه مبني مع : (لا) .

ويختار في الكلام : (لا صريخ بالرفع والتنوين) ؛ لأجل إتيان (لا) ثانية مع معرفة ، لو قلت في الكلام : لا رجل في الدار ولا زيد ، لكان الاختيار في رجل الرفع والتنوين لإتيان (لا) بعده ، مع معرفة لا يحسن فيها إلا الرفع .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ يكون تقديره : وآية لهم القمر ، ويجوز أن يكون (القمر) مرفوعا بالابتداء ، وقرأ الكوفيون : ﴿ والقَمَرَ ﴾ بالنصب على إضمار فعل ، وهو اختيار أبي عبيد قال : لأن قبله فعلا ، وبعده فعلا مثله قبله : (نسلخ) ، وبعده : (قدرناه) ، قال أبو جعفر : أهل العربية جميعا - فيما علمت - على خلاف ما قال ، منهم الفراء ، قال : الرفع أعجب إلي ، وإنما كان الرفع عندهما أولى ؛ لأنه معطوف على ما قبله ، فمعناه : وآية القمر ، والذي قاله : من أن قبله : (نسلخ) ، فقبله ما أقرب إليه منه ، وهو (يجري) ، وقبله : (والشمس) بالرفع ، والذي ذكره بعده وهو (قدرناه) قد عمل في الهاء .

قوله : [٤٠] ﴿ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع بـ ﴿ يَنْبَغِي ﴾ ، قاله الفراء ، وغيره .

قوله : [٤١] ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ : ﴿ وَآيَةٌ ﴾ : ابتداء ، و(لهم) الخبر . وقيل : (أنَّا) هو الخبر ؛ فإذا جعلت (لهم) الخبر كانت (أنَّ) رفعا بالابتداء ، والجملة الخبر ، و(أنَّ) ، وما بعدها في موضع التفسير لـ (آية) ، فمن أجل تعلق (أنَّ) بما قبلها جاز رفعها بالابتداء ، ولو لم تتعلق بما قبلها لم ترتفع بالابتداء ، وليس كذلك الخفيفة التي يجوز أن ترتفع بالابتداء ، وإن لم تتعلق بما قبلها ، تقول : أن تقومَ خيرٌ لك ، فأنْ ابتداء ، وخير الخبر ، ولو قلت : أنك منطلق خير لك ، لم يجز عند البصريين .

والهاء ، والميم في : ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ تعود على : قوم نوح ، وفي : (لَهُمْ) تعود على أهل مكة ، وقيل : الضميران لأهل مكة .

قوله : [٤٤] ﴿ إِلا رَحْمَةً مِنَّا ﴾ نصب ﴿ رَحْمَةً ﴾ على حذف حرف الجر ؛ أي : إلا برحمة ، وقال الكسائي : هو نصب على الاستثناء ، وقال الزجاج : هو مفعول من أجله ، و﴿ وَمَتَاعًا ﴾ مثله ، ومعطوف عليه .

قوله : [٤٩] ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ من قرأه بفتح الياء والخاء مشددا الصاد ، فأصله : (عنده يختصمون) ، ثم ألقى حركة التاء على الخاء ، وأدغمها في الصاد ، ومن قرأ بفتح الياء وكسر الخاء مشددا ؛ فإنه لم يلق حركة الياء على الخاء ؛ إذ أدغمها ، ولكن حذف الفتحة لَمَّا أدغم ، فاجتمع ساكنان الخاء والمشدد ، فكسر الخاء لالتقاء الساكنين ، وكذلك التقدير في قراءة مَنْ اختلس فتحة الخاء ، إنما اختلسها ؛ لأنها ليست بأصل للخاء ، وكذلك مَنْ قرأ بإخفاء حركة الخاء أخفاها ؛ لأنها ليست بأصل في الخاء ، ولم يمكنه إسكان الخاء لئلا يجمع بين ساكنين ، فيلزمه الحذف أو التحريك .

قوله : [٥١] ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[1] : ﴿ فِي الصُّورِ ﴾ : في موضع رفع ؛ لأنه قام مقام الفاعل ؛ إذ الفعل لَمَّا لم يُسمَّ فاعله ، والصور جمع صورة ، وأصل الواو الحركة ، ولكن

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ في معناه قولان : قال قتادة : (الصور) جمع (صورة) ، أي : نفخ في الصور الأرواح ، وصورة وصور ، مثل : سورة البناء وسور . قال العجاج :

فرب ذي سرادق محجور ... سرت إليه في أعالي السور

وقد روى عن ابن هرمز أنه قرأ : ﴿ ونفخ في الصور ﴾ فهذا لا إشكال فيه ، فأما (الصُّوْر) بإسكان الواو ، فالصحيح فيه : أنه القرن ، جاء بذلك الحديث والتوقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك معروف في كلام العرب . أنشد أهل اللغة :

أسكنت تخفيفا ، فأصله : (الصور) ؛ أي : صور بني آدم ، وقيل : هو القَرْن الذي ينفخ فيه الملك ، فهو واحد ، وهذا القول أشهر .

قوله : [٥٢] ﴿ يَا وَيْلَنَا ﴾ هو نداء مضاف ، والمعنى : (يقول الكفار : تَعَالَ يا ويل ؛ فهذا زمانُك وإبَّانُك) ، وقيل : هو منصوب على المصدر ، والمنادى محذوف ، كأنهم قالوا لبعضهم : يا هؤلاء ويلا لنا ، فلما أضاف حذف اللام الثانية .

وقال الكوفيون : اللام الأولى هي المحذوفة ، وأصله عندهم : (وَيٌ لنا) ، وقد أجازوا : ويل زيد بفتح اللام ، وهي عندهم لام الجر ، ولام الجر لا تفتح مع غير المضمر ، وأجازوا الضم ، وفي ذلك دليل ظاهر بيِّن أنَّ الثانية هي المحذوفة .

قوله : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾ : (هذا) مبتدأ ، و(ما) الخبر على أنها بمعنى : (الذي) ، و(الهاء) محذوفة من وعد ، أو على أنها وما بعدها مصدر ، فلا تقدر حذفا ، والتقدير : (فقال لهم المؤمنون ، أو فقال لهم الملائكة : هذا ما وعد الرحمن) ، فتقف على هذا القول على مرقدنا ، وتبتدىء هذا ما وعد . ويجوز : أن تكون (هذا) في موضع خفض على النعت لـ ﴿ مَرْقَدِنَا ﴾ ، فتقف على (هذا) ، وتكون (ما) في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : (هذا ما وعد ، أو حق ما وعد ، أو بعثكم ما وعد) .

قوله : [٥٧] ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ ﴾ : (ما) : ابتداء بمعنى : (الذي) ، أو مصدر مع ما بعدها ، أو نكرة وما بعدها صفة لها ، و(لهم) الخبر . وأصل يدعون : (يَدْتَعِيُونَ) ، على وزن يَفْتَعِلُون من دعا يدعو ، فأسكنت الياء بعد أن ألقيت حركتها على ما قبلها ، وحذفت لسكونها وسكون ما بعدها ، وقيل : بل ضُمت العين لأجل واو الجمع بعدها ، ولم تلق عليها حركة الياء ؛ لأن العين كانت متحركة ، فصارت : يدتعون ، فأدغمت التاء في الدال ، وكان ذلك أولى من إدغام الدال في التاء ؛ لأن الدال حرف مجهور ، والتاء حرف مهموس ، والمجهور أقوى من المهموس ، وكان رد الحرف إلى الأقوى أولى من رده إلى الأضعف ، فأبدلوا من التاء دالا ، وأدغمت الدال الأولى فيها ، فصارت : يدّعون .

قوله : [٥٨] ﴿ سَلَامٌ ﴾ ارتفع على البدل من : (ما) التي في قوله : ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ ﴾ ، ويجوز أن يكون نعتا لما إذا جعلتها نكرة تقديره : (ولهم شيء يدعونه مُسَلَّمٌ) ،

=

نحن نطحناهم غداة الغورين بالضابخات في غبار النقعين

نطحا شديدا لا كنطح الصورين .

ويجوز أن يكون : ﴿ سَلامٌ ﴾ خبرَ (ما) ، و(لهم) ظرف مُلْغى ، وفي قراءة عبد الله : ﴿ سلامًا ﴾ بالنصب على المصدر ، أو حال في معنى : (مسلمًا) .

قوله : ﴿ قَوْلا ﴾ نصب على المصدر ؛ أي : يقولونه قولا يوم القيامة ، أو قال الله جل ذكره : ذلك قولا .

قوله : [٦٠] ﴿ أَنْ لا تَعْبُدُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الجار ؛ أي : بأن لا .

قوله : [٧٢] ﴿ رَكُوبُهُمْ ﴾ إنما أتى بغير تاء على جهة النسب عند البصريين . و(الرَّكوب) : ما يركب بالفتح ، و(الرُّكوب) بالضم اسم الفعل . وعن عائشة رضي الله عنها : أنها قرأت :

(ركوبتُهم) بالتاء ، وهو الأصل عند الكوفيين ؛ ليفرق بين ما هو فاعل ، وبين ما هو مفعول ، فيقولون : امرأة صبور وشكور ، فهذا فاعل ، ويقولون : ناقة حلوبة وركوبة ، فيثبتون الهاء ؛ لأنه مفعول ، وقد تقدم ذكر نصب [٨٢] ﴿ فَيَكُونُ ﴾ وشبهه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الصافات

قوله تعالى : [٦] ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾[1] من خفض ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ ونوَّن بزينة ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، وحمزة ؛ فإنه أبدل ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ من (زينة) ؛ لأنها هي الزينة ، وقد قرأ أبو بكر ، عن عاصم بنصب ﴿ الْكَوَاكِبِ ﴾ ، وتنوين زينة على : أنه أعمل الزينة في الكواكب ، فنصبها بها ، تقديره : (بأن زينا الكواكب فيها) ، وقيل : النصب على إضمار أعني ، وقيل : على البدل من زينة على الموضع ، فأما قراءة الجماعة بحذف التنوين والإضافة ، فهو الظاهر ؛ لأنه على تقدير : (إنا زينا السماء الدنيا بتزيين الكواكب) ؛ أي : بحسن الكواكب ، وقد يجوز أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، والكواكب بدل من زينة ، كقراءة من نون زينة .

قوله : [٧] ﴿ وَحِفْظًا ﴾ هو نصب على المصدر ؛ أي : وحفظناها حفظا .

قوله : [٨] ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ ﴾ إنما دخلت (إلى) مع يسمعون في قراءة من خفف السين ، وهو لا يحتاج إلى حرف جر ؛ لأنه جرى مجرى مطاوعة ، وهو : (يَسْتمع) ، فكما كان يستمع يتعدى بـ (إلى) تعدى يسمع بـ (إلى) ، وفعلت وافتعلت في التعدي سواء (فيسمّع مطاوع سَمِعَ) ، واستمع أيضا مطاوع سمع ، فتعدى سمِعَ مثل تعدي مطاوعه ، وقيل : معنى دخول إلى في هذا : أنه حمل على المعنى ؛ لأن المعنى : (لا يميلون بالسمع إليهم) ، يقال : سمعت إليه كلاما ؛ أي : أملت سمعي إليه .

قوله : [١٢] ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ من ضم التاء جعله إخبارا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عن نفسه ، أو إخبارا من كل مؤمن عن نفسه بالعجب من إنكار الكفار البعث مع ثبات القدرة على الابتداء للخلق ، فهو مثل القراءة بفتح التاء ، في : أنَّ التعجب من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثله في قراءة من ضم التاء قوله : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم :٣٨] أي : هم ممن يجب أن يقال فيهم : (ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة) ، ومثله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [البقرة :١٧٥] .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ . قرأ حمزةُ ، وحفصٌ : "بزينةٍ "منونًا ، و "الكَواكِبِ ": خفضًا ، جعلًا الكواكبَ هِيَ الزِّينةَ وبدلًا منها . وقرأ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ "بزينةٍ "منونًا أيضًا ، "الكَوَاكِبَ "نصبٌ مفعولٌ ، أي : بزينتنا الكواكبَ فعندَ البَصريين يُنصب "بِزِيْنَةٍ "، لأنَّ المصدر يعملُ عملَ الفعلِ وعند الكُوفيين لا يُشقُّ من المَصدر . وقرأ الباقون : "بِزِيْنَةِ الكَوَاكِبِ "مضافًا "وحِفْظًا مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ "نُصِبٌ عَلَى المصدرِ ، أي : وحفظناها حِفظًا من كلِّ شيطانٍ ماردٍ .[إعراب القراءات :٢/ ٢٤٤] .

قوله : [٩] ﴿ دُحُورًا ﴾ مصدر ؛ لأن معنى ﴿ وَيُقْذَفُونَ ﴾ : (يدحرون) .

قوله : [٢٥] ﴿ مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ ﴾ في موضع نصب على الحال من : (الكاف) و(الميم) في : ﴿ لَكُمْ ﴾ ، (مَا) استفهام ابتداء ، و﴿ لَكُمْ ﴾ الخبر ، كما تقول : مالك قائما .

قوله : [٣٥] ﴿ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ يجوز أن يكون في موضع نصب على خبر (كان) ، أو في موضع رفع على خبر (أَنْ) ، و(كان) ملغاة .

قوله : [٣٨] ﴿ لَذَائِقُو الْعَذَابِ ﴾ : ﴿ الْعَذَابِ ﴾ : خفض بالإضافة ، ويجوز في الكلام النصب على أن يعمل فيه : ﴿ لَذَائِقُو ﴾ ، ويقدر حذف النون استخفافا للإضافة .

قوله : [٤٢] ﴿ فَوَاكِهُ ﴾ رفع على البدل من : ﴿ رِزْقٌ ﴾ ، أو على : هم فواكه ؛ أي : ذوو فواكه .

قوله : [٤٧] ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ : ﴿ غَوْلٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ فِيهَا ﴾ الخبر ، ولا يجوز بناؤه على الفتح مع : (لا) ؛ لأنك قد فرقت بينها وبين (لا) بالظرف .

قوله : [٥٤] ﴿ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾ روي أَنَّ بعضهم قرأه : ﴿ مُطْلِعُونِ ﴾ بالتخفيف وكسر النون ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه جمع بين الإضافة والنون ، وكان حقه أن يقول : مُطَلِعيّ ، بياء مشددة وكسر العين .

قوله : [٥٥] ﴿ فَاطَّلَعَ ﴾ القراءة بالتشديد ، وهو فعل ماض ، وزنه افتعل وقُرِىء : ﴿ فأَطْلَعَ ﴾ على أَفْعَل ، وهو فعل ماض أيضا بمنزلة : اطّلع ، يقال : (طَلَعَ ، وأَطْلَعَ ، واطّلَعَ) ؛ بمعنى واحد ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، لكنه نصب على أنه جواب الاستفهام بالفاء

قوله : [٥٧] ﴿ وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي ﴾ ما بعد (لولا) عند سيبويه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف و﴿ لَكُنْتُ ﴾ جواب (لولا) تقديره : (ولولا نعمة ربي تداركتني ، أو استنقذتني ونحوه ؛ لكنت معك في النار) ، فأما (لو) فيرتفع ما بعدها عند سيبويه بإضمار فعل ، وقد تقدم ذكر ذلك .

قوله : [٥٩] ﴿ إِلا مَوْتَتَنَا ﴾ نصب على الاستثناء ، وقيل : هو مصدر .

قوله : [٦٤] ﴿ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴾ إن شئت جعلته خبرا بعد خبر ، وإن شئت جعلته نعتا للشجرة .

قوله : [٦٥] ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ ﴾ ابتداء وما بعده خبره ، والجملة : في موضع النعت للشجرة ، أو في موضع الحال من المضمر في : ﴿ تَخْرُجُ ﴾ .

قوله : [٧٩] ﴿ سَلامٌ عَلَى نُوحٍ ﴾[1] أي : يقال له : سلام على نوح ، فهو ابتداء وخبر محكي . وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ سلامًا ﴾ بالنصب على أنه أعمل تركنا فيه ؛ أي : تركنا عليه ثناء حسنا في الآخرين .

قوله : [٨٠] ﴿ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (جزاء كذلك نجزي) .

قوله : [٨٥] ﴿ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾ : (ما) : ابتداء استفهام ، و(ذا) بمعنى : الذي ، وهو الخبر تقديره : (أي شيء الذي تعبدونه) ، ويجوز : أن تكون (ما) و(ذا) اسما واحدًا في موضع نصب بـ ﴿ تَعْبُدُونَ ﴾ .

قوله : [٨٦] ﴿ أَئِفْكًا آلِهَةً ﴾ : ﴿ آلِهَةً ﴾ : بدل من : (إفك) ، و(إفك) منصوب بـ ﴿ تُرِيدُونَ ﴾ .

قوله : [٨٧] ﴿ فَمَا ظَنُّكُمْ ﴾ ابتداء وخبر .

قوله : [٩٣] ﴿ ضَرْبًا ﴾ مصدر ، لأن ﴿ فَرَاغَ ﴾ بمعنى : (فضرب) .

قوله : [٩٦] ﴿ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب بـ (خلق) عطف على : (الكاف والميم) في : ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ ، وهي والفعل مصدر ؛ أي : خلقكم وعملكم ، وهذا أليق بها ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق :٢] ، فأجمع القراء المشهورون ، وغيرهم من أهل الشذوذ على إضافة ﴿ شَرِّ ﴾ إلى ﴿ مَا خَلَقَ ﴾ ، وذلك يدل على خلقه للشر ، وقد فارق عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة جماعة المسلمين ، فقرأ : (من شرٍّ ما خلق) ، بالتنوين ؛ ليثبت أن مع الله خالقين يخلقون الشر ، وهذا إلحاد ، والصحيح : أن الله جل ذكره أعلمنا : أنه خلق الشر ، وأمرنا : أن نتعوذ منه به ، فإذا خلق الشر ، وهو

---

(١) ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ ﴿ ٧٨ ﴾ سَلامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ . زعم الكسائي : أن فيه تقديرين :

أحدهما : وتركنا عليه في الآخرين ، يقال : سلام على نوح ، أي : تركنا عليه هذا الثناء ، وهذا مذهب أبي العباس ، قال : والعرب تحذف القول كثيرا .

والقول الآخر : أن يكون المعنى : وألقينا عليه ، وتم الكلام ، ثم ابتدأ ، فقال : ﴿ سلام على نوح ﴾ .

قال الكسائي : وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ سلاماً ﴾ منصوب بـ(تركنا) ، أي : تركنا عليه ثناء حسنا .

خالق الخير بلا اختلاف دل ذلك على : أنه خلق أعمال العباد كلها من خير وشر ، فيجب أن تكون : (ما) والفعل مصدرا ، فيكون معنى الكلام : (أنه تعالى عمَّ جميع الأشياء أنها مخلوقة له) ، فقال : والله خلقكم وعملكم ، وقد قالت المعتزلة : إنَّ (ما) بمعنى : (الذي قرارا من أن يقروا بعموم الخلق لله) ، وإنما أخبر على قولهم : أنه خلقهم وخلق الأشياء التي نحتت منها الأصنام ، وبقيت الأعمال والحركات غير داخلة في خلق الله ، تعالى الله عن ذلك ، بل كل من خلق الله لا خالق إلا الله ، وخلق الله لإبليس الذي هو الشر كله يدل على خلق الله لجميع الأشياء ، وقد قال تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾ [فاطر :٣] ، وقال : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام :١٠٢] ، ويجوز أن تكون (ما) استفهاما في موضع نصب بـ ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ على التحقير لعملهم والتصغير له .

قوله : [١٠٣] ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ جواب (لَمَّا) محذوف تقديره : (فلما أسلما رُحما ، أو سُعدا ونحوه) ، وقال بعض الكوفيين : الجواب تلّه ، والواو زائدة ، وقال الكسائي : جواب لما ﴿ وَنَادَيْنَاهُ ﴾ ، والواو زائدة .

قوله : [١٠٢] ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ من فتح التاء من : ﴿ تَرَى ﴾ فهو من الرأي ، وليس من نظر العين ؛ لأنه لم يأمره برؤية شيء ، إنما أمره أن يدبر رأيه فيما أُمِر به فيه ، ولا يحسن أن يكون : ﴿ تَرَى ﴾ من العلم ؛ لأنه يحتاج أن يتعدى إلى مفعولين .

وليس في الكلام غير واحد وهو (ماذا) ، فجعلهما اسما واحدا في موضع نصب بـ ﴿ تَرَى ﴾ ، وإن شئت جعلت (ما) ابتداء استفهاما ، و(ذا) بمعنى : (الذي) خبر الابتداء ، وتوقع ﴿ تَرَى ﴾ على هاء تعود على الذي ، وتحذفها من الصلة ، ولا يحسن عمل ﴿ تَرَى ﴾ ، وهي بمعنى : (الذي) ؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول ، ومَنْ قرأ بضم التاء وكسر الراء فهو أيضا الرأي ، لكنه نقل بالهمزة إلى الرباعي ، فحقه : أن يتعدى إلى مفعولين بمنزلة أعطى ، ولكن لك أن تقتصر على أحدهما بمنزلة : أعطى ، فتقديره : (ماذا ترينا) ، فـ (نا) المفعول الأول ، و(ماذا) الثاني ، لكن حذف الأول اقتصارا على الثاني ، كـ (أعطى) ، تقول : أعطيت درهما ، ولا تذكر المعطى ، ولو كان من البصر لوجب أن يتعدى إلى مفعولين لا يقتصر على أحدهما ، كـ (ظننت) ، وليس في الكلام غير واحد ، ولا يجوز إضمار الثاني ، كما جاز فيه من الرأي ؛ لأن الرأي ليس فعله من الأفعال التي تدخل على الابتداء والخبر ، كـ (رأيت) من رؤية البصر ، إذا نقلته إلى الرباعي ، ولو كان من العلم لوجب أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، فلا بد أن يكون من الرأي ، والمعنى :

(فانظر ماذا تحملنا عليه من الرأي ، هل نصبر أم نجزع يا بني ؟) يقال : أريته الشيء إذا جعلته يعتقده ، و(ما) و(ذا) على ما تقدم من تفسيرهما .

قوله : [١٣٠] ﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾[1] : مَنْ فتح الهمزة ومده جعله (آلا) : الذي أصله : (أهل) أضافه إلى : ﴿ يَاسِينَ ﴾ ، وهي في المصحف منفصلة ، فقوي ذلك عنده ، ومَنْ كسر الهمزة جعله جمعا منسوبا إلى : ﴿ يَاسِينَ ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ . قراءة الأعرج ، وشيبة ، ونافع ؛ وفيها قراءتان أخريان : قرأ عكرمة ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : "سلام على إلياسين ". وقرأ الحسن : "سلام على الياسين "بوصل الألف ؛ كأنها (ياسين) دخلت عليها الألف واللام للتعريف ، فمن قرأ : "سلام على آل ياسين "كأنه - والله أعلم - جعل اسمه (الياسَ) ، و(ياسين) ، ثم سلم على آله ؛ أي : أهل دينه ، ومن كان على مذهبه ، وعلم أنه إذا سلم على آله من أجله ، فهو داخل في السلام ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : "صلى على آل أبي أوفى "، وقال جل وعز : "أدخلوا آل فرعون أشد العذاب "، فأما (الياسين) ؛ فللعلماء فيها غير قول ، روى هارون ، عن ابن أبي إسحاق قال (إلياسين) : مثل (إبراهيم) ، يذهب إلى أنه اسم له ، وأبو عبيد يذهب إلى أنه جمع جمع التسليم على أنه وأهل مذهبه يسلم عليهم ، وأنشد :

قدني من نصر الخبيبين قدي

وإنما يريد أبا خبيب عبد الله بن الزبير ، فجمعه على أن من كان على مذهبه داخل معه ، وغير أبي عبيدة يرويه (الخبيبين) على التثنية ، يريد عبد الله ومصعبا .

قال أبو جعفر : ورأيت علي بن سليمان يشرحه بأكثر من هذا الشرح ، قال : العرب تسمي قوم الرجل باسم الرجل الجليل منهم ، فيقولون : المهالبة ، على أنهم سموا كل واحد بالمهلب ، قال : فعلى هذا "سلام على الياسين "سمى كل رجل منهم (الياس) . وقد ذكر سيبويه في كتابه شيئا من هذا ؛ إلا أنه ذكر أن العرب تفعل هذا على وجه النسبة ، فيقولون : الأشعرون ؛ يريدون به النسب ، واحتج أبو عبيدة في قراءته "سلام على الياسين "، وأن اسمه ؛ كما أن اسمه (الياس) ؛ لأنه ليس في السورة (سلام على آلِ) لغيره من الأنبياء صلى الله عليه ، وكما سمى الأنبياء ؛ كذا سمى هو ، وهذا الاحتجاج أصله لأبي عمرو بن العلاء ، وهو غير لازم ، لأنا قد بينا قول أهل اللغة : أنه إذا سلم على (آله) من أجله فهو مسلم عليه ، والقول بأن اسمه (الياس والياسين) يحتاج إلى دليل ورواية ، فقد وقع في الأمر أشكال كان الأولى أتباع الخط الذي في المصحف ، وفي المصحف "سلام على آل ياسين "بالإنفصال ، فهذا ما لا أشكال فيه ، وللفراء في هذا قول حسن ليس بالمشروع سنذكره ونشرحه إن شاء الله ، وذلك أنه شبهه بقول الله جل وعز : "وشجرة تخرج من طور سيناء "، وقال جل وعز : "وطور سينين ".

قال : وهما بمعنى واحد ، وموضوع واحد ، وشرح هذا : أن (الياس) اسم أعجمي ، والأسماء الأعجمية إذا وقعت إلى العرب غيرتها بضروب من التغيير ، فيقولون : (إبرهيم ، وإبراهم ، وإبرهام) ، هكذا أيضا : (سيناء وسينين) ، و(الياس ، والياسين ، ويس) ، في قراءة "سلام على آل ياسين "بمعنى واحد .

و﴿ إِلْ يَاسِينَ ﴾ جمع : (إلياس) ، وهو جمع السلامة ، لكن الياء المشددة في النسب حذفت منه ، وأصله : (إلياسي) ، ويجمع ، فتقول : إلياسيين ، فالسلام على مَنْ نُسِب إلى إلياس من أمته ، والسلام في الوجه الأول على أهل ياسين ، وقد قال الله تعالى ذكره : ﴿ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ ﴾ [الشعراء :١٩٨] ، وأصله : (الأعجميين) بياء مشددة ، ولكن حذفت لثقله وثقل الجمع ، وتحذف أيضا هذه الياء في الجمع المكسر ، كما حذفت في المسلم ، قالوا : المسامعة والمهالبة وواحدهم مسمعي ومهلبي .

قوله : [١٢٦] ﴿ وَاللهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ﴾ من نصب الثلاثة الأسماء جعل ﴿ وَاللهَ ﴾ بدلا من : أَحْسَنَ ، و﴿ رَبَّكُمْ ﴾ نعتا له ، و﴿ وَرَبَّ ﴾ عطف عليه ، أو على أعني ، ومن رفع فعلى الابتداء والخبر .

قوله : [١٤٨] ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ : (أو) عند البصريين على بابها للتخيير ، والمعنى : (إذا رآهم الرائي منكم ، قال : هم مائة ألف أو يزيدون) ، وقيل : (أو) بمعنى : (بل) ، وقيل : (أو) بمعنى : (الواو) ، وذلك مذهب الكوفيين .

قوله : [١٥١] ﴿ أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ ﴾ : (إنَّ) : تكسر بعد (ألا) على الابتداء ، ولولا اللام التي في خبرها لجاز فتحها على أن تجعل (ألا) بمعنى :(حقا) .

قوله : [١٦٣] ﴿ إِلا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب بفاتنين ؛ أي : لا يفتنون إلا من سبق في علم الله أنه يَصْلى الجحيم ، فدل ذلك على : أن إبليس لا يضل أحدا إلا من سبق له في علم الله أنه يضله ، وأنه من أهل النار ، وهذا بيان شاف في نقض مذهب القدرية ، وقرأ الحسن : ﴿ صالُ الجحيم ﴾ بضم اللام على تقدير : (صالون) ، فحذف النون للإضافة ، وحذف الواو لسكونها وسكون اللام بعدها ، وتكون (مَنْ) للجماعة ، وأتى لفظ (هو) موحدا رُدَّ على لفظ من ، وذلك كله حسن ، كما قال تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ ، ثم قال تعالى : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ [البقرة :٦٢] ، فوحد أولا على اللفظ ، ثم جمع على المعنى ؛ لأن (مَنْ) تقع للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد ، وقيل : إنه قرأ بالرفع على القلب ، كأنه قال : صالي ، ثم قلب ، فصار : (صايل) ، ثم حذف الياء ، فبقيت اللام مضمومة ، وهو بعيد .

قوله : [١٦٤] ﴿ وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ تقديره عند الكوفيين : (وما مِنَّا إلا مَنْ له مقام) ، فحذف الموصول ، وأبقى الصلة ، وهو بعيد جدا ، وقال البصريون تقديره : (وما مِنَّا ملك إلا له مقام) ، على أن الملائكة تبرأت ممن يعبدها وتعجبت من ذلك .

قوله : ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿ ١٦٧ ﴾ لَوْ أَنَّ ﴾ : (إنْ) : مخففة من الثقيلة عند البصريين ، ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين أن الخفيفة التي بمعنى : (ما) ، فاسم (أَنَّ) مضمر ، و(كانوا) وما بعدها خبر (إنْ) ، و(الواو) اسم (كان) ، و﴿ لَيَقُولُونَ ﴾ خبر (كان) ، وقال الكوفيون : (إنْ) بمعنى : (ما) ، و(اللام) بمعنى : (إلا) ، والتقدير : (وما كانوا إلا يقولون لو أنَّ) ، و(أنَّ) بعد لو مرفوع على إضمار فعل عند سيبويه .

قوله : [١٨١] ﴿ وَسَلامٌ ﴾ ، وقوله : [١٨٢] ﴿ وَالْحَمْدُ ﴾ مرفوعان بالابتداء ، والمجرور خبر لكل واحد .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ص

قرأ الحسن : [١] ﴿ صَادِ ﴾ بكسر الدال لالتقاء الساكنين ، قيل : هو أمر من : صادى يصادي ، فهو أمر مبني ، بمنزلة قولك : (رامِ زيدًا وعادِ الكافرَ) ، فمعناه : (صاد القرآن بعملك) ؛ أي : قابله به ، وقرأه عيسى بن عمر بفتح الدال جعله مفعولا به ، كأنه قال : اتل صاد ، ولم ينصرف ؛ لأنه اسم للسورة معرفة ، فهو كمؤنث سميتها بباب ، وقيل : فتح الدال لالتقاء الساكنين ؛ الألف والدال ، وقيل : هو منصوب على القسم وحرف القسم محذوف ، كما أجاز سيبويه : الله لأفعلن ، وقرأ ابن أبي إسحاق : ﴿ صادِ ﴾ بالكسر والتنوين على القسم ، كما تقول : الله لأفعلن ، على إعمال حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة الحذف في باب القسم ، وقيل : إنما نون على التشبيه بالأصوات التي تُنوَّن للفرق بين المعرفة والنكرة ، نحو : (إيهٍ وإيهٍ ، وصَهْ وصهٍ) .

قوله : [٣] ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : (لات) : عند سيبويه مشبهه بليس ، ولا تستعمل إلا مع الحين ، واسمها مضمر في الجملة مقدر محذوف ، والمعنى : (وليس الحين حين مناص) ؛ أي : ليس الوقت وقت مهرب ، وحكى سيبويه : (أن من العرب من يرفع الحين بعدها ويضمر الخبر) ، وهو قليل . والوقف عليها عند سيبويه ، والفراء ، وأبي إسحاق ، وابن كيسان بالتاء ، وعليه جماعة القراء ، وبه أتى خط المصحف ، والوقف عليها عند المبرد ، والكسائي بالهاء ، بمنزلة : (رُبَّهْ) .

وذكر أبو عبيد : أن الوقف على (لا) ، ويبتدىء : تحين مناص ، وهو بعيد مخالف لخط المصحف المجمع عليه ، وذكر أبو عبيد : أنها في الإمام (تحين) التاء متصلة بالحاء ، فأما قول الشاعر[1] [الخفيف] :

طَلَبُوا صُلحَنا وَلاتَ أَوانٍ

بخفض ما بعد (لات) ، فإنما ذلك عند أبي إسحاق ؛ لأنه أراد : (و لات أوانُنا أوانَ صلح) ؛ أي : ليس وقتنا وقت صلح ، ثم حذف المضاف وبناه ، ثم دخل التنوين عوضا عن المضاف المحذوف ، فكسرت النون لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعا للكسرة ، فهو بمنزلة : يومئذ وحينئذ ، وقال الأخفش : تقديره : (و لات حين أوان) ، ثم حذف

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي ، ت ٤١ هـ ، وهو حرملة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة يتصل نسبة بيعرب بن قحطان ، شاعر جاهلي من قبيلة طيء من اليمن .

(حين) ، وهذا بعيد لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه في الإعراب مقامه ، فيجب أن يرفع أوان ، وكذلك تأوله المبرد ، ورواه بالرفع .

قوله : [١١] ﴿ جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ ابتداء وخبر ، و﴿ هُنَالِكَ ﴾ ظرف مُلغى ، و(ما) زائدة ، ويجوز أن يكون : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ الخبر ، و﴿ مَهْزُومٌ ﴾ نعت للجند .

قوله : [١٢] ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ إنما دخلت علامة التأنيث في : ﴿ كَذَّبَتْ ﴾ لتأنيث الجماعة .

قوله : [٢٢] ﴿ خَصْمَانِ ﴾ خبر ابتداء محذوف تقديره : (نحن خصمان) .

قوله : [٢١] ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا ﴾ العامل في (إذ) : ﴿ نَبَأُ ﴾ ، وإنما قال : ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾ بلفظ الجمع ؛ لأن الخصم مصدر يدل على الجمع ، فجمع على المعنى ، وتقديره : (ذوو الخَصْم) ، وكذلك إذا قلت : القوم خَصْم ، فمعناه : (ذوو خصم) ، ويجوز خصوم ، كما تقول : عدول ، وقال الفراء : (إذ) بمعنى : (لَمَّا) ، والعامل في (إذ) الثانية : ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾ ، وقيل : العامل فيها : ﴿ نَبَأُ ﴾ على أن الثانية تبيين لما قبلها .

قوله : [٢٥] ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ : (ذلك) : في موضع نصب بـ ﴿ فَغَفَرْنَا ﴾ ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، تقديره : (الأمر ذلك) .

قوله : [٢٤] ﴿ الْخُلَطَاءِ ﴾ جمع (خليط) ، كظريف وظرفاء ، وفعيل إذا كان صفة جمع على فُعَلا ، إلا أن يكون فيه واو فيجمع على فِعال ، نحو : طويل وطِوال .

قوله : [٣١] ﴿ الْجِيَادُ ﴾ جمع (جواد) ، وقيل : هو جمع (جائد) .

قوله : [٣٢] ﴿ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ هو مفعول به وليس بمصدر ؛ لأنه لم يخبر : أنه أحب حبا مثل حب الخير ، إنما أخبر : أنه آثر حب الخير . وقد قيل : هو مصدر ، وفيه بعد في المعنى .

قوله : [٤٣] ﴿ رَحْمَةً مِنَّا ﴾ مصدر ، وقيل : هو مفعول من أجله .

قوله : ﴿ وَذِكْرَى ﴾ : في موضع نصب عطف على الرحمة ، وقيل : في موضع رفع على : وهي ذكرى .

قوله : [٤٥] ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ : ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ وما بعده نصب على البدل من : ﴿ عِبَادَنَا ﴾ ، فهم كلهم داخلون في العبودية والذكر ، ومَنْ قرأه : ﴿ عَبْدَنَا ﴾ بالتوحيد جعل : ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ وحده بدلا من عبدنا ، وعطف عليه ما

بعده ، فيكون : ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ داخلا في العبودية والذكر ، ﴿ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ داخلان في الذكر لا غير ، وهما داخلان في العبودية في غير هذه الآية .

قوله : [٤٧] ﴿ الأَخْيَارِ ﴾ هو جمع خَيْر ، وخَيْر مخفف من (خيِّر) ، كمَيت وميِّت .

قوله : [٤٦] ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾[1] من نوَّن ﴿ بِخَالِصَةٍ ﴾ جعل ذكرى بدلا منها تقديره : (إنا أخلصناهم بذكرى الدار) ، و﴿ الدَّارِ ﴾ في موضع نصب بـ ﴿ ذِكْرَى ﴾ ؛ لأنه مصدر ، ويجوز أن تكون : ﴿ ذِكْرَى ﴾ في موضع نصب ﴿ بِخَالِصَةٍ ﴾ على أن (خالصة) مصدر ، كـ (العاقبة) ، ويجوز أن تكون : ﴿ ذِكْرَى ﴾ في موضع رفع ﴿ بِخَالِصَةٍ ﴾ ، ومن أضاف (خالصة) إلى ﴿ ذِكْرَى ﴾ ، جاز أن تكون ﴿ ذِكْرَى ﴾ في موضع نصب أو رفع .

قوله : [٥٠] ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ : ﴿ جَنَّاتِ ﴾ : نصب على البدل من : ﴿ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ ، و﴿ مُفَتَّحَةً ﴾ نصب على النعت لـ ﴿ جَنَّاتِ ﴾ ؛ والتقدير عند البصريين : (مفتحة لهم الأبواب منها) ، وقال الفراء : التقدير : (مفتحة لهم أبوابها) . فالألف واللام عنده بدل من المضمر المحذوف العائد على الموصوف ؛ فإذا جئت به حذفتهما ، وهذا لا يجوز عند البصريين ؛ لأن الحرف لا يكون عوضا من الاسم ، وأجاز الفراء نصب الأبواب بمفتحة ، ويضمر في مفتحة ضمير الجنات .

قوله : [٥٧] ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾[2] : (هذا) : ابتداء ، و(حميم) خبره . وقيل : ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ : خبر (هذا) ، ودخلت (الفاء) للتنبيه الذي في هذا ، ويرفع حميم على تقدير : (هذا حميم) ، وقيل : هذا رفع على خبر ابتداء محذوف تقديره : ا(لأمر هذا) ، ويرفع

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ . ﴿ ذكرى ﴾ في موضع خفض ، إلا أن فيها ألف التأنيث ، وخفضها بالإضافة ، وقراءة الكوفيين : ﴿ بخالصة ذكرى الدار ﴾ على البدل ، وهذا بدل المعرفة من النكرة ، ﴿ أخلصناهم ﴾ : جعلناهم مخلصين ، ومخلصين من الأدناس قد أخلصوا العمل لله جل وعز يذكرون الدار ، وهي الآخرة ، ويذكرونها لا يريدون بذلك الدنيا ، ولا التعمل لأهلها .

(٢) ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ . (هذا) في موضع رفع بالابتداء ، وخبره : (حميم) على التقديم والتأخير ، أي : هذا حميم وغساق فليذوقوه ، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع رفع بالابتداء ، و(فليذوقوه) في موضع الخبر ، ويجوز أن يكون المعنى : الأمر هذا وحميم وغساق ؛ إذا لم تجعلهما خبرا ، فرفعهما على معنى : هو حميم وغساق ، والفراء يرفعهما بمعنى : هو حميم وغساق ، وأنشد :

حتى إذا ما أضاء الصبح في غلس ... وغودر البقل ملوي ومحصود

ويجوز أن يكون هذا في موضع نصب بإضمار فعل ، كما تقول : زيدا أضربه ، والنصب في هذا أولى .

حميم على هو حميم ، وقيل : تقديره : (منه حميم) ، ويجوز أن يكون (هذا) في موضع نصب بـ ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ ، و(الفاء) زائدة ، كقولك : هذا زيد فاضرب ، ولولا (الفاء) لكان الاختيار النصب ؛ لأنه أمر ، فهو بالفعل أولى ، وهو جائز مع ذلك .

قوله : [٥٨] ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ : ابتداء وخبر . و﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ : صفة لـ (آخر) ، ولذلك حسن الابتداء بالنكرة لما وصفت ، و(الهاء) في شكله تعود على المعنى ؛ أي ، و(آخر) من شكل ما ذكرنا ، وقيل : تعود على الحميم ، ومَنْ قرأ : و﴿ وَآخَرُ ﴾ بالتوحيد رفعه بالابتداء أيضا ، و﴿ أَزْوَاجٌ ﴾ ابتداء ثان ، و﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ خبر الأزواج ، والجملة خبر ﴿ وَآخَرُ ﴾ ، ولم يحسن أن يكون : ﴿ أَزْوَاجٌ ﴾ خبرا عن : ﴿ وَآخَرُ ﴾ ؛ لأن الجمع لا يكون خبرا عن الواحد ، وقيل : آخر صفة لمحذوف هو الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (و لهم عذاب آخر من ضرب ما تقدم) ، وترفع أزواجا بالظرف ، وهو : ﴿ مِنْ شَكْلِهِ ﴾ ، ولا يحسن هذا في قراءة من قرأ : ﴿ وأُخَرُ ﴾ بالجمع ؛ لأنك إذا رفعت الأزواج بالظرف لم يكن في الظرف ضمير وهو صفة ، والصفة لابد لها من ضمير يعود على الموصوف ، فهو رفع بالظرف ، ولا يرفع الظرف فاعلين .

قوله : [٦٢] ﴿ مَا لَنَا لا نَرَى ﴾ : (مَا) : ابتداء استفهام ، و(لنا) الخبر ، ولا نرى في موضع نصب على الحال من المضمر في : (لنا) .

قوله : [٦٣] ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ من قرأه على الخبر أضمر استفهاما تعادله (أَمْ) تقديره : (أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار) ، ويجوز أن تكون : (أم) معادلة لما في قوله : ﴿ مَا لَنَا لا نَرَى ﴾ ؛ لأن (أم) إنما تأتي معادلة للاستفهام ، وقد قيل ذلك ، ومَن قرأ بلفظ الاستفهام ، جعل (أم) معادلة له أو لمضمر كالأول ، ويجوز أن تكون : (أم) معادلة لما في الوجهين جميعا ، قال الله تعالى : ﴿ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ [النمل :٢٠] ، وقال : ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿ ٣٦ ﴾ أَمْ لَكُمْ ﴾ [القلم :٣٦-٣٧] ، وقد وقعت (أم) معادلة لـ (من) ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ ﴾ [النساء :١٠٩] .

قوله : [٦٤] ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ ﴾ : (حق) : خبر إنَّ ، و﴿ تَخَاصُمُ ﴾ رفع على تقدير : (هو تخاصم) ، وقيل : هو بدل من (حق) ، وقيل : هو خبر بعد خبر لـ (إنَّ) ، وقيل : هو بدل من ذلك على الموضع .

قوله : [٧٠] ﴿ إِلا أَنَّمَا ﴾ : (أنَّ) : في موضع رفع بـ ﴿ يُوحَى ﴾ مفعول لم يسم فاعله ، وقيل : هي في موضع نصب على حذف الخافض ؛ أي : يُوحى إلي ، بـ (أنما) أو لـ (أنما) ، و ﴿ إِلَيَّ ﴾ تقوم مقام الفاعل ليوحى ، والأول أجود .

قوله : [٨٤] ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ انتصب (الحق) الأول على الإغراء ؛ أي : اتبعوا الحق ، أو اسمعوا الحق ، أو الزموا الحق . وقيل : هو نصب على القسم كما تقول : الله لأفعلن ، فتنصب حين حذفت الجار ، ودل على أنه قسم قوله : ﴿ لأَمْلأَنَّ ﴾ : وهو قول الفراء ، وغيره .

ومن رفع الأول جعله خبر ابتداء محذوف تقديره : (أنا الحق) ، كما قال : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ ﴾ [الأنعام :٦٢] ، وقيل : هو مبتدأ ، والخبر مضمر تقديره : (فالحق مني) ، كما قال : ﴿ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [البقرة :١٤٧] ، وانتصب الحق الثاني بـ (أقول) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الزمر

قوله تعالى : [١] ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ ﴾ ابتداء ، والخبر : ﴿ مِنَ اللهِ ﴾ . وقيل : هو رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هذا تنزيل الكتاب) ، وأجاز الكسائي النَصب على تقدير : (اقرءوا تنزيل أو اتبعوا تنزيل) ، وقال الفراء : النصب على الإغراء .

قوله : [٣] ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ ابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (قالوا ما نعبدهم) ، وقيل : (الذين) رفع بفعل مضمر تقديره : (وقال الذين اتخذوا) .

قوله : ﴿ زُلْفَى ﴾ في موضع نصب على المصدر .

قوله : [٩] ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[1] من خفف (أَمَّنْ) جعله نداء ، ولا حذف في الكلام ، ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم ، وأجازه الكوفيون ، وقيل : هو استفهام بمعنى التنبيه ، وأضمر معادلا للألف تقديره : (أمن هو قانت ليفعل كذا وكذا) ، كمن هو بخلاف ذلك ، ودل على المحذوف قوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ ، وهذا أقوى ومن شدد (أَمَّنْ) ، فإنما أدخل (أَمْ) على (مَنْ) ، وأضمر لها معادلا أيضا قبلها ، والتقدير : (العاصون ربهم خير أم من هو قانت ؟) ، و(مَنْ) بمعنى : (الذي) ، وليست باستفهام ؛ لأن (أَمْ) لا تدخل على ما هو استفهام ؛ إذ هي للاستفهام ، ودل على هذا الحذف حاجة (أَمْ) إلى المعادلة ، ودل عليه أيضا قوله : ﴿ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ قراءة الحسن ، وأبي عمرو ، وأبي جعفر ، وعاصم ، والكسائي ؛ وقرأ نافع ، وابن كثير ، ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة : "أَمَنْ هو "وحكى أبو حاتم ، عن الأخفش قال : من قرأ في الزمر : "أَمَنْ هو "بالتخفيف ، فقراءته ضعيفة ؛ لأنه استفهام ليس معه خبر ، قال أبو جعفر : هذا لا يلزم ، وقد أجمعوا جميعا على أن قرءوا : "أفمن شرح الله صدره للإسلام "وهو مثله ؛ وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية ، وليس في القراءة الأخرى إلا وجه واحد .
فأحد الوجهين : أن يكون نداء ؛ كما يقال : يا زيد أقبل ؛ ويقال : أزيد أقبل ؛ حكى ذلك سيبويه وجميع النحويين ، كما قال : أبني لبينى لستم بيد إلا يدا ليست لها عضد
وكما يقال : فلان لا يصلي ولا يصوم ، أمن يصلي ويصوم أبشر ؟
والوجه الآخر : أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، والمعنى معروف ؛ أي : أمن هو قانت آناء الليل أفضل ، أم من جعل لله أندادا ؟ . والتقدير : الذي هو قانت .
ومن قرأ : "أمّن هو "فتقديره : أم الذي هو قانت أفضل ممن ذُكِروا ؟

قوله : [١٠] ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ﴾ ابتداء ، وما قبله الخبر ، وهو المجرور ، و(في) متعلقة بـ ﴿ أَحْسَنُوا ﴾ على أن حسنة هي الجنة والجزاء في الآخرة ، أو متعلقة بـ﴿ حَسَنَةٌ ﴾ على أن الحسنة ما يُعطى العبد في الدنيا مما يستحب فيها ، وقيل : هو ما يعطى من موالاة الله إياه ، ومحبته له ، والجزاء في الدنيا ، والأول أحسن ؛ لأن الدنيا ليست بدار جزاء .

قوله : [٢٨] ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ : ﴿ قُرْءَانًا ﴾ : توطئة للحال ، و﴿ عَرَبِيًّا ﴾ : حال ، وقيل : ﴿ قُرْءَانًا ﴾ توكيد لما قبله ، و﴿ عَرَبِيًّا ﴾ حال من القرآن .

قوله : [٤٤] ﴿ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴾ هو نصب على الحال ، وأتى جميع وليس قبله إلا لفظ واحد ؛ لأن الشفاعة مصدر يدل على القليل والكثير ، فحمل جميع على المعنى .

قوله : [٤٥] ﴿ وَحْدَهُ ﴾ هو نصب على المصدر عند سيبويه ، والخليل ، وهو حال عند يونس .

قوله : [٥٦] ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ ﴾ : (أَنْ) : مفعول من أجله .

قوله : [٦٤] ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ : (غيرَ) : منصوب بـ ﴿ أَعْبُدُ ﴾ ، تقديره : (قل أعبد غير الله فيما تأمروني) ، وقيل : هو نصب بـ ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ على حذف حرف الجر ، تقديره : (قل أتأمروني بعبادة غير الله فيما تأمروني لأن أعبد) ، أصله : (أَنْ أعبد) ، ولكن حذفت (أَنْ) ، فارتفع ، فهي في الكلام مقدرة ، وهي بدل من غير ، فوجب أن تحل محله في التقدير ، وهي والفعل مصدر ، فلذلك كان التقدير : (قل أتأمروني بعبادة

=

(أم) بمعنى : (أبل) ؛ فأما معنى (قانت) فيما رواه عمرو بن الحارث ، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "كل قنوت في القرآن ؛ فهو طاعة لله جل وعز "، وروى الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر أنه قال : "سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الصلاة أفضل ؟ قال : "طول القنوت "، فتأوله جماعة من أهل العلم على أنه طول القيام ، وروى عبد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : سئل عن القنوت قال : ما أعرف القنوت إلا طول القيام وقراءة القرآن ، وقال مجاهد : من القنوت طول الركوع وغض البصر ، وكان العلماء إذا وقفوا في الصلاة غضوا أبصارهم وخضعوا ، ولم يلتفتوا في صلاتهم ، ولم يعبثوا ، ولم يذكروا شيئا من أمر الدنيا إلا ناسين ، قال أبو جعفر : أصل هذا أن القنوت الطاعة ، وكل ما قيل فيه فهو طاعة الله جل وعز ، وهذه الأشياء كلها داخلة في الطاعة ، وما هو أكثر منها ، كما قال نافع ، وقال لي ابن عمر : قم فصل ، فقمت أصلي ، وكان علي ثوب حلقٌ ، فدعاني ، فقال لي : أرأيت لو وجهتك في حاجة وراء الجدار أكنت تمضي هكذا ؟ فقلت : لا ؛ كنت أتزين ، قال : فالله أحق أن يُتزين له .

غير الله) ، ولو ظهرت أن لم يجز نصب غير بـ ﴿ أَعْبُدُ ﴾ ؛ لأنه يصير في الصلة ، وقد قدمته على الموصول ، ونصبه بـ ﴿ أَعْبُدُ ﴾ أَبيَنُ من نصبه بـ ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ .

قوله : [٦٦] ﴿ بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ ﴾ نصب بـ ﴿ فَاعْبُدْ ﴾ ، وقال الكسائي ، والفراء هو نصب بإضمار فعل تقديره : (بل اعبد الله فاعبد) ، و(الفاء) للمجازاة عند أبي إسحاق ، وزائدة عند الأخفش .

قوله : [٦٧] ﴿ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾ [1] ابتداء وخبر وجميعا حال ، وأجاز الفراء في الكلام ﴿ قَبْضَتُهُ ﴾ بالنصب على تقدير حذف الخافض ؛ أي : في قبضته ، ولا يجوز ذلك عند البصريين لو قلت : زيد قبضتك ؛ أي : في قبضتك لم يجز .

قوله : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ابتداء وخبر ، ويجوز في الكلام ﴿ مَطْوِيَّاتٍ ﴾ بالنصب على الحال ، ويكون : ﴿ بِيَمِينِهِ ﴾ الخبر .

قوله : [٧١] ﴿ إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ نصب على الحال .

قوله : [٧٣] ﴿ جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ قيل : (الواو) زائدة ، و﴿ فُتِحَتْ ﴾ جواب (إذا) .

وقيل : (الواو) تدل على فتح أبواب الجنة قبل إتيان الذين اتقوا الله إليها ، والجواب محذوف ؛ أي : حتى إذا جاءوها آمنوا ، وقيل : الجواب : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ ، و(الواو) زائدة .

قوله : [٧٥] ﴿ حَافِّينَ ﴾ نصب على الحال ؛ لأن ﴿ وَتَرَى ﴾ من رؤية العين ، وواحد حافين : (حاف) ، وقال الفراء : لا واحد له ؛ لأن هذا الاسم لا يقع لهم إلا مجتمعين .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ والأرض جميعا قبضته يوم القيامة ﴾ مبتدأ وخبره ، وأجاز الفراء : (قبضتَه) بالنصب ، بمعنى : في قبضته ، قال أبو إسحاق : لم يقرأ به ، وهو خطأ عند البصريين لا يجوز ، لا يقولون : زيد قبضتك ، ولا المال قبضتك ؛ أي : في قبضتك ، قال : ولو جاز هذا ؛ لجاز : زيد دارك ؛ أي : في دارك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المؤمن

قوله : [١] ﴿ حم ﴾[1] قرأ عيسى بن عمر : ﴿ حاميمَ ﴾ بفتح الميم لالتقاء الساكنين ، أراد الوصل ولم يرد الوقف ، والوقف هو الأصل في الحروف المقطعة ، وذكر الأعداد إذا قلت : واحد اثنان ثلاثة أربعه ؛ فإن عطفت بعضها على بعض ، أو أخبرت عنها أعربت ، وكذلك الحروف ، وقيل : انتصب ﴿ حاميم ﴾ على إضمار فعل تقديره : (اتل حاميم) ، أو قرأ : (حاميم) ، ولكن لم ينصرف ؛ لأنه اسم للسورة فهو اسم لمؤنث ، ولأنه على وزن الاسم الأعجمي كهابيل .

قوله : [١٠] ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ العامل في : (إذ) فعل تقديره : (اذكروا إذ تدعون) ، ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿ لَمَقْتُ ﴾ ؛ لأن خبر الابتداء قد تقدم قبله ، وليس بداخل في الصلة ، و(إذ) داخله في صلة ﴿ لَمَقْتُ ﴾ إذا أعملته فيها ، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بخبر الابتداء ، ولا يحسن أن يعمل في : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾ ؛ لأنها مضافة إليه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف ، ولا يجوز أن يعمل في (إذ) ﴿ مَقْتِكُمْ ﴾ ؛ لأن المعنى ليس عليه ، لأنهم لم يكونوا ماقتين لأنفسهم وقت أن دعوا إلى الإيمان فكفروا .

قوله : [١٦] ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ : ﴿ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع خفض بإضافة يوم إليها ، وظروف الزمان إذا كانت بمعنى : (إذ) أضيفت إلى الجمل ، إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر ، كما تفعل بـ (إذ) ؛ فإذا كانت بمعنى : (إذا) لم تُضفَ إلا إلى الفعل والفاعل كما تفعل بـ (إذا) ؛ فإن وقع بعد (إذا) اسم مرفوع ، فبإضمار فعل ارتفع ؛ لأن (إذا) فيها معنى الشرط وهي لما يُستقبل ، والشرط لا يكون إلا لمستقبل في اللفظ أو في المعنى ، والشرط لا يكون إلا بفعل ، فهي بالفعل أولى ، فلذلك وليها الفعل مضمرا أو مظهرا ، وليست (إذ) كذلك ؛ لأنه لا معنى للشرط فيها ؛ إذ هي لما مضى والشرط لا يكون لما مضى ، فافهم ذلك .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ حم ﴾ . بإسكان الميم الآخرة ؛ لأنها حروف هجاء ، فحكمها السكون ؛ لأنها يوقف عليها ، وأما قراءة عيسى بن عمر : ﴿ حاميم تنزيل ﴾ فمفتوحة لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على إضمار فعل ، ولم ينصرف ؛ لأنها اسم المؤنث ، أو لأنها أعجمية ، مثل : هابيل وقابيل .

قوله : [١٨] ﴿ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ : ﴿ يُطَاعُ ﴾ : نعت لـ ﴿ شَفِيعٍ ﴾ ، وهو في موضع خفض على لفظ ﴿ شَفِيعٍ ﴾ ، أو في موضع رفع على موضع ﴿ شَفِيعٍ ﴾ ؛ لأنه مرفوع في المعنى ، و(مِنْ) زائدة للتأكيد ، والمعنى : (ما للظالمين حميم ولا شفيع يطاع) .

قوله : [٢١] ﴿ فَيَنْظُرُوا ﴾ في موضع نصب على جواب الاستفهام ، وإن شئت في موضع جزم على العطف على : ﴿ يَسِيرُوا ﴾ .

قوله : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ﴾ : (كيف) : خبر كان ، و﴿ عَاقِبَةُ ﴾ اسمها ، وفي : (كيف) ضمير يعود على العاقبة ، كما تقول : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ففي : (أين) و(كيف) ضميران يعودان على المبتدأ ، وهما خبران مقدمان لهما صدر الكلام . ويجوز : أن تكون (كان) بمعنى : (حدث) ، فلا تحتاج إلى خبر ، فتكون : (كيف) ظرفا ملغىً لا ضمير فيه ، وكذلك : ﴿ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ فيه الوجهان ، وكذلك : ﴿ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ ﴾ في الوجهان ، ويكون : ﴿ أَشَدَّ ﴾ إذا جعلت كان بمعنى حَدَثَ حالا مقدرة .

قوله : [٢٨] ﴿ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا ﴾ إنما حذفت النون من : ﴿ يَكُ ﴾ على قول سيبويه لكثرة الاستعمال ، وقال المبرد ، لأنها أشبهت نون الإعراب ، يريد في قولك : تدخلين ، وتدخلون ، وتدخلان .

قوله : [٣١] ﴿ مِثْلَ دَأْبِ ﴾ هو بدل من : [٣٠] ﴿ مِثْلَ ﴾ الأول .

قوله : [٣٣] ﴿ يَوْمَ تُوَلُّونَ ﴾ بدل من : [٣٢] ﴿ يَوْمَ ﴾ الأول .

قوله : [٣٥] ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ : (الذين) : في موضع نصب على البدل من (مِن) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هم الذين .

قوله : [٤٦] ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ : ﴿ النَّارُ ﴾ : بدل من : ﴿ سُوءُ الْعَذَابِ ﴾ ، أو على إضمار مبتدأ و﴿ يُعْرَضُونَ ﴾ الخبر .

ويجوز في الكلام النصب على إضمار فعل تقدره : (يأتون النار يعرضون عليها) ، ويجوز الخفض على البدل من : ﴿ الْعَذَابِ ﴾ .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ ﴾ : ﴿ وَيَوْمَ ﴾ نصب بـ ﴿ أَدْخِلُوا ﴾ إذا وصلت الألف ، ومن قطع ألف ﴿ أَدْخِلُوا ﴾ ، وكسر الخاء نصب ﴿ آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ بـ ﴿ أَدْخِلُوا ﴾ ، ومن قرأه بوصل الألف وضم الخاء نصب ﴿ آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ على النداء المضاف .

قوله : [٤٧] ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ : ﴿ تَبَعًا ﴾ : مصدر في موضع خبرْ (كان) ، ولذلك لم يجمع .

قوله : [٤٨] ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾[1] ابتداء وخبر في موضع خبر (إنَّ) ، وأجاز الكسائي ، والفراء نصب كل على النعت للمضمر المنصوب بـ (إنَّ) ، ولا يجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن المضمر لا ينعت ، ولأن كلا نكرة في اللفظ ، و(كل) و(إنَّ) كان لفظه نكرة فهو معرفة عند سيبويه على تقدير الإضافة والحذف ، ولا يجوز البدل ؛ لأن الخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره .

قوله : [٥٤] ﴿ هُدًى ﴾ في موضع نصب على الحال ، ﴿ وَذِكْرَى ﴾ عطف عليه .

قوله : [٥٥] ﴿ وَالإِبْكَارِ ﴾ من فتح الهمزة فهو جمع : (بكر) .

قوله : [٥٦] ﴿ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ (الهاء) تعود على ما يريدون ؛ أي : ما هم ببالغي إرادتهم فيه ، وقيل : (الهاء) تعود على الكبر .

قوله : [٧١] ﴿ يُسْحَبُونَ ﴾ حال من الهاء والميم في : ﴿ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ ، وقيل : هو مرفوع على الاستئناف ، وروي عن ابن عباس : أنه قرأ : ﴿ والسلاسلَ ﴾ بالنصب ﴿ يَسحبون ﴾ بفتح الياء ، نصب السلاسل بـ ﴿ يُسْحَبُونَ ﴾ ، وقد قُرِىء :(والسلاسلِ) بالخفض على العطف على الأعناق ، وهو غلط ؛ لأنه يصير : الأغلال في الأعناق ، وفي السلاسل ، ولا معنى للغل في السلسلة ، وقيل : هو معطوف على : [٧٢] ﴿ الْحَمِيمِ ﴾ ، وهو أيضا لا يجوز ؛ لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه ، لا يجوز : مررت وزيد بعمرو ، ويجوز في المرفوع ، تقول : قام وزيد عمرو ، ويبعد في المنصوب ، لا يحسن : رأيت وزيدا عمرا ، ولم يجزه أحد في المخفوض .

قوله : [٧٥] ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ ﴾ : (ذلكم) : ابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (ذلكم العذاب بفرحكم في الدنيا بالمعاصي) ، وهو معنى قوله : ﴿ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ .

---

(١) قال الأخفش : (كل) مرفوع بالابتداء ، وأجاز الفراء والكسائي : (إنا كلا فيها) بالنصب على النعت ، قال أبو جعفر : وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر ، وأيضا فإن (كلا) لا تنعت ، ولا ينعت بها ، هذا قول سيبويه نصا ، وأكثر من هذا أنه : لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا ؛ لأنه مخاطب ، ولا يبدل من المخاطب ولا المخاطب ؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما ، هذا قول محمد بن يزيد نصا ، ﴿ إن الله قد حكم بين العباد ﴾ أي : حكم بينهم ألا يؤاخذ أحدا بذنب غيره .

قوله : [٨١] ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ ﴾ : (أيَّ) : نصب بـ ﴿ تُنْكِرُونَ ﴾ ، ولو كان مع الفعل هاء كان الاختيار الرَفع في : (أيَّ) بخلاف ألف الاستفهام تدخل على الاسم وبعدها فعل واقع على ضمير الاسم ، هذا يختار فيه النصب ، نحو : قولك : أزيدا ضربته .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب حم السجدة

قوله تعالى : [٢] ﴿ تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ : ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ نعته ، و﴿ الرَّحِيمِ ﴾ نعت ثان ، [٣] و﴿ كِتَابٌ ﴾ خبره ، وقال الفراء : رفعه على إضمار هذا .

قوله : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ حال ، وقيل : نصبه على المدح ، ولم يجز الكسائي ، والفراء نصبه على الحال ، ولكن انتصب عندهما بـ ﴿ فُصِّلَتْ ﴾ ؛ أي : فصلت آياته كذلك ، وأجازا في الكلام الرفع على النعت لكتاب .

قوله : [٤] ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ حالان من الآيات ، والعامل في الأحوال كلها ﴿ فُصِّلَتْ ﴾ ، ويجوز أن يكون بشيرا ونذيرا حالين من : ﴿ كِتَابٌ ﴾ ؛ لأنه قد نعت ، والعامل في الحال معنى التنبيه المضمر ، أو معنى الإشارة إذا قدرته : (هذا كتاب فصلت آياته) .

قوله : [٦] ﴿ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا ﴾ : (أَنَّ) : في موضع رفع بـ ﴿ يُوحَى ﴾ .

قوله : [١٠] ﴿ سَوَاءً ﴾[1] نصب على المصدر بمعنى : (استواء) ؛ أي : استوت استواء .

ومن رفعه فعلى الابتداء ، و﴿ لِلسَّائِلِينَ ﴾ الخبر ، بمعنى : مستويات لمن سأل ، فقال : في كم خلقت ؟ وقيل : لمن سأل لجميع الخلق ؛ لأنهم يسألون القوت وغيره من عند الله جل ذكره ، ومن خفض جعله نعتا للأيام أو لأربعة ، والقراء المشهورون على النصب لا غير .

قوله : [١١] ﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ إنما أخبر عن السموات والأرضين بالياء والنون عند الكوفيين والكسائي ؛ لأن المعنى : (أتينا بمن فينا طائعين) ، فأخبر عمن يعقل بالياء

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : (سواء) ، مصدر عند سيبويه ؛ أي : استوت استواء ، قال سيبويه : وقد قرئ : ﴿ سواءٍ للسائلين ﴾ جعل (سواء) في موضع مستويات ، كما تقول : في أربعة أيام تمام ؛ أي : تامة ، ومثله : رجل عدل ؛ أي : عادل ؛ و(سواء) من نعت (أيام) ، وإن شئت من نعت (أربعة) . والقراءة بالخفض مروية عن الحسن ، وبالرفع عن أبي جعفر ، أي : هي سواء .
(للسائلين) فيه قولان : قال الضحاك : أي : لمن سأل عن خلق هذا في كم كان هذا ؟ .
والقول الآخر : وقدر فيها أقواتها للسائلين ؛ أي : لجميع الخلق ؛ لأنهم يسألون القوت .

والنون ، وهو الأصل ، وقيل : لما أخبر عنها بالقول الذي هو لمن يعقل أخبر عنها من يعقل بالياء والنون .

قوله : [١٢] ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ : ﴿ سَبْعَ ﴾ : بدل من الهاء والنون ؛ أي : فقضى سبع سموات ، والسماء تذكر على معنى السقف ، وتؤنث أيضا ، والقرآن أتى على التأنيث ، فقال : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ ، ولو أتى على التذكير لقال : (سبعة سموات) .

قوله : [١٩] ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللهِ إِلَى النَّارِ ﴾ العامل في يوم فعل ، تدل عليه ﴿ يُوزَعُونَ ﴾ ، تقديره : (ويساق الناس يوم يحشر ، أو واذكر يوم) ، ولا يعمل فيه : ﴿ يُحْشَرُ ﴾ ؛ لأن يوما مضاف إليه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف .

قوله : [١٧] ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ : ﴿ ثَمُودُ ﴾ : رفع بالابتداء ولم ينصرف ؛ لأنه معرفة ؛ اسم للقبيلة ، وقد قرأه الأعمش بالصرف ، جعله اسما للحي ، وروي عن الأعمش ، وعاصم : أنهما قرآه بالنصب وترك الصرف ، ونصبه على إضمار فعل يفسره : ﴿ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ؛ لأن أما فيها معنى الشرط ، فهي بالفعل أولى ، فالنصب عنده أقوى ، والرفع حسن بالغ ، وهو الاختيار عند سيبويه ، وتقدير النصب : (مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم) .

قوله : [٢٢] ﴿ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الخافض ، تقديره : (عن أن يشهد ، ومن أن يشهد) .

قوله : [٢٣] ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ ﴾ ابتداء وخبر ، و﴿ أَرْدَاكُمْ ﴾ خبر ثان ، وقيل : ظنكم بدل من ذلكم ، وأرداكم الخبر ، وقال الفراء : أرداكم حال ؛ والماضي لا يحسن أن يكون حالا عند البصريين إلا على إضمار قد .

قوله : [٢٨] ﴿ ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللهِ النَّارُ ﴾ : (ذلك) : مبتدأ ، و﴿ جَزَاءُ ﴾ خبره ، و﴿ النَّارُ ﴾ من : ﴿ جَزَاءُ ﴾ ، وقيل : ارتفعت النار على إضمار مبتدأ ، والجملة : في موضع البيان للجملة الأولى .

قوله : [٣٢] ﴿ نُزُلا ﴾ مصدر ، وقيل : هو في موضع الحال .

قوله : [٣٩] ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ ﴾ : (أَنَّ) : رفع بالابتداء ، والمجرور قبلها خبر الابتداء ، وقيل : (أَنَّ) رفع بالاستقرار ، وجاز الابتداء بالمفتوحة لتقدم المخفوض عليها .

قوله : ﴿ خَاشِعَةً ﴾ : نصب على الحال من الأرض ؛ لأن ﴿ تَرَى ﴾ من رؤية العين .

قوله : ﴿ وَرَبَتْ ﴾[1] : حذفت لام الفعل لسكونها وسكون تاء التأنيث ، وهو من ربا يربو إذا زاد ، ومنه الربا في الدَّين المحرَّم ، وقرأ أبو جعفر : ﴿ وَرَبَأَتْ ﴾ ، بالهمز من الربيئة ، وهو الارتفاع ، فمعناه : (ارتفعت) ، يقال : رَبَأَ يربأ ، ورَبُؤَ يربُؤُ ، إذا ارتفع .

قوله : [٤١] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ خبر إنَّ [٤٤] ﴿ أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ ﴾ ، وقيل : الخبر محذوف تقديره : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ، خسروا ، أو أهلكوا ، ونحوه) .

قوله : [٤٣] ﴿ إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ ﴾ : (مَا) و(الفعل) مصدر في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله ، ليقال ؛ لأن الفعل يتعدى إلى المصدر ، فيقام المصدر مقام الفاعل ، وإن كان لا يتعدى إلى مفعول فهو يتعدى إلى المصدر والظروف .

قوله : [٤٥] ﴿ وَلَوْلا كَلِمَةٌ ﴾ : ﴿ كَلِمَةٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، لا يظهر عند سيبويه .

قوله : [٤٤] ﴿ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾ : (الذين) : رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، و﴿ وَقْرٌ ﴾ مبتدأ ، و﴿ فِي آذَانِهِمْ ﴾ الخبر ، و﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ صلة (الذين) .

قوله : [٥٣] ﴿ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ : (الهاء) : في أنه الله تعالى ، وقيل : للقرآن ، وقيل : للنبي صلى الله عليه وسلم ، و(أنَّ) : في موضع رفع بـ ﴿ يَتَبَيَّنَ ﴾ ؛ لأنه فاعل .

قوله : [٤٧] ﴿ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ هو جمع (كِمّ) ، ومن قال : أَكِمَّة جعله جمع كِمام .

قوله : [٥٣] ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ ﴾ : ﴿ بِرَبِّكَ ﴾ : في موضع رفع ؛ لأنه فاعل ﴿ يَكْفِ ﴾ ، وأنه بدل من ربك على الموضع ، فهي في موضع رفع ، أو تكون في موضع

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وربت ﴾ من : (ربا يربو) ، فحذفت الألف لسكونها وسكون التاء بعدها ، ويقال في تثنية (ربا) : (ربوان) ، كذا قال سيبويه نصا ، والكوفيون يقولون : (ربيان) بالياء ، ويكتبون (ربا) بالياء ، قال أبو جعفر : وسمعت أبا إسحاق يقول : ليس يكفيهم أن يغلطوا في الخط حتى يتجاوزوا ذلك إلى التثنية ؛ قال أبو جعفر : والقرآن يدل على ما قال البصريون ، قال الله جل وعز : ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس ﴾ وقراءة أبي جعفر : ﴿ اهتزت وربأت ﴾ وهو مأخوذ من (الربيئة) ، يقال : ربأ يربأ فهو رابىء ، وربؤ يربؤ فهو روبىء ، و(ربيئة) على المبالغة إذا ارتفع إلى موضع عال يرقب ، فمعنى (وربأت) : ارتفعت ؛ ﴿ إن الذي أحياها لمحيي الموتى ﴾ حذفت الضمة من الياء لثقلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

خفض على البدل من اللفظ ، وقيل : هي في موضع نصب على حذف اللام ؛ أي : لأنه على كل شيء .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة حم عسق

قوله تعالى : [٣] ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾[١] : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، تقديره : (وحيا مثل ذلك يوحي الله إليك) ، التقدير فيه التأخير بعد يوحي ، واسم الله تعالى فاعل ، ومن قرأ : ﴿ يُوحَى ﴾ على ما لم يسم فاعله ، فالاسم مرفوع بالابتداء ، أو على إضمار مبتدأ ، أو بإضمار فعل ، كأنه قال : يوحيه الله ، أو الله يوحيه ، أو هو الله ، ويجوز أن يكون : ﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ خبرين عن الله جل ذكره ، ويجوز أن يكونا نعتين ، [٤] و﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ الخبر .

قوله : [٧] ﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ ﴾ ابتداء وخبر ، وكذلك : ﴿ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ ، وأجاز الكسائي ، والفراء النصب في الكلام في فريق على معنى : (وتنذر فريقا في الجنة ، وفريقا في السعير يوم الجمع) .

قوله : [١١] ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ ﴾ هو نعت لله جل ذكره ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو فاطر . وأجاز الكسائي : فاطر بالنصب على النداء ، وقال غيره على المدح ، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من الهاء في : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ .

قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ : (الكاف) : حرف جر ، و﴿ شَيْءٌ ﴾ اسم ﴿ لَيْسَ ﴾ ، و﴿ كَمِثْلِهِ ﴾ الخبر .

قوله : [١٣] ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على البدل من ما في قوله : ﴿ مَا وَصَّى ﴾ ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو أن أقيموا ، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في : (به) الأول أو الثاني ، وفيه بُعْدٌ ، من أجل ما يعود على ما .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ كذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾ . قرأ ابنُ كثير : "يُوْحَى "بفتح الحاء عَلَى ما لم يُسمَّ فاعله . وقرأ الباقون : "يُوحِي "بكسرِ الحاءِ ، واسمُ اللهِ تَعَالى رفعٌ بفعله . فإن قَالَ قائلٌ : فما الرافعُ لاسمِ اللهِ عزَّ وجلَّ إذا لم يُسمَّ الفاعل ؟
فقُل : اجعله بدلًا من الضَّمير ، أَوْ بإعادة فعلٍ ، كما قَالَ الشَّاعِرُ :

لِيُبْكَ يَزِيْدٌ ضَارِعٌ لِخُصُوْمِهِ

يريدُ : ليبكيه ضارعٌ ، وكذلك "يُوْحَي إليكَ "يا مُحَمَّد كذلك يُوحيه اللهُ . ويجوزُ أن يُجعل اسمُ الله تَعَالى خبرُ لابتداءِ ، أي : هُوَ اللهُ العزيزُ الحكيمُ . ويجوزُ أن يكون ابتداء العزيزُ الحكيمُ خبرُهُ .[إعراب القراءات :٢/ ٢٨٣] .

قوله : [١٤] ﴿ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ : ﴿ بَغْيًا ﴾ : مفعول من أجله .

قوله : [١٦] ﴿ حُجَّتُهُمْ ﴾ رفع على البدل من : (الذين) ، وهو بدل الاشتمال ، و﴿ دَاحِضَةٌ ﴾ الخبر ، وقيل : هي رفع بالابتداء ، و﴿ دَاحِضَةٌ ﴾ الخبر ، والجملة خبر (الذين) .

قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ ﴾ : (الهاء) : في : (له) لله جل ذكره ، وقيل : للنبي عليه السلام .

قوله : [٢٣] ﴿ إِلا الْمَوَدَّةَ ﴾ استثناء ليس من الأول .

قوله : [١٧] ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[1] إنما ذكر قريبا ؛ لأن التقدير : (لعل وقت الساعة قريب ، أو قيام الساعة قريب ، ونحوه) . وقيل : ذكر على النسب ؛ أي : ذات قرب ، وقيل : للفرق بينه وبين قرابة النسب ، وقيل : ذكر لأن التأنيث غير حقيقي ، وقيل : ذكر ؛ لأنه حمل على المعنى ؛ لأن الساعة بمعنى : (البعث والحشر) ، فذكر لتذكير البعث والحشر .

قوله : [٢٢] ﴿ مُشْفِقِينَ ﴾ نصب على الحال ، لأن ترى من رؤية العين .

قوله : [٢٦] ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : (الذين) : في موضع نصب ؛ لأن المعنى : (ويجيب الله الذين آمنوا) ، وقيل : هو على حذف اللام ؛ أي : يستجيب الله للذين آمنوا إذا دعوا .

قوله : [٣٠] ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ من قرأ : (فبما) بالفاء جعلها جواب الشرط ؛ لأن (مَا) للشرط ، ومن قرأ بغير فاء فعلى حذف الفاء وإرادتها ، وحسن ذلك ؛ لأن (مَا) لم تعمل في اللفظ شيئا ؛ لأنها دخلت على لفظ الماضي ، وقيل : بل جعل (مَا) بمعنى : (الذي) ، فاستغنى عن الفاء ، لكنه جعله مخصوصا . وإذا كانت (مَا) للشرط كان عاما في كل مصيبة ، فهو أولى وأقوى في المعنى ، وقد قال الله جل ذكره : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام :١٢١] ، فلم تأت الفاء في الجواب .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وما يدريك لعل الساعة قريب ﴾ تهديد لهم ؛ لأنهم حاجوا في الله عز وجل من بعد ما استجيب له ؛ وقال : (قريب) ، و(الساعة) مؤنثة على النسب ، وقيل : فرقا بينه وبين القرابة ؛ فأما أبو إسحاق فيقول : لأن التأنيث ليس بحقيقي ، والمعنى : لعل البعث قريب ، وذكر وجها آخر ، قال : يكون لعل مجيء الساعة قريب .

قوله : [٣٥] ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ من نصبه فعلى إضمار أَنْ ؛ لأنه مصروف عن العطف على ما قبله ؛ لأن الذي قبله شرط وجزاء ، وذلك غير واجب ، فصرفه عن العطف على اللفظ ، وعطفه على مصدر الفعل الذي قبله ، والمصدر اسم ، فلم يمكن عطف فعل على اسم ، فأضمر أَنْ ، لتكون مع الفعل مصدرا ، فيعطف حينئذ مصدرا على مصدر ، فلما أضمر أَنْ نصب بها الفعل ، فأما من رفعه فإنه على الاستئناف لما لم يحسن العطف على اللفظ الذي قبله .

قوله : [٣٨] ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾ : (الذين) : في موضع خفض عطف على : [٣٦] ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

قوله : [٤٣] ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ ﴾ ابتداء ، والخبر : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ ، والعائد محذوف ، والتقدير : (إن ذلك لمن عزم الأمور منه أو له) .

قوله : [٤٤] ﴿ يَقُولُونَ هَلْ ﴾ في موضع نصب على الحال من : ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ ؛ لأن ترى من رؤية العين ، وكذلك : [٤٥] ﴿ يُعْرَضُونَ ﴾ ، و﴿ خَاشِعِينَ ﴾ ، و﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ كلها أحوال من : ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾ ، ومن ضمير (هم) في : ﴿ وَتَرَاهُمْ ﴾ الثاني ، وفي : ﴿ يُعْرَضُونَ ﴾ ، وفي : ﴿ خَاشِعِينَ ﴾ .

قوله : [٥١] ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع ؛ لأنه اسم (كان) ، و﴿ لِبَشَرٍ ﴾ الخبر .

قوله : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا فَيُوحِيَ ﴾ من نصبهما عطفهما على معنى قوله : ﴿ إِلا وَحْيًا ﴾ ؛ لأنه بمعنى : (إلا أن يوحي) ، ولا يجوز العطف على : ﴿ أَنْ يُكَلِّمَهُ ﴾ ؛ لأنه يلزم منه نفي الرسل أو نفي المرسل إليهم ، وذلك لا يجوز ، ومن رفعه فعلى الابتداء ، كأنه قال : أو هو يرسل . ويجوز أن يكون حالا عطفه على : ﴿ إِلا وَحْيًا ﴾ على قول من جعله في موضع الحال .

قوله : [٥٢] ﴿ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ ﴾ : (مَا) الأولى : نفي ، والثانية : رفع الابتداء ؛ لأنها استفهام ، و﴿ الْكِتَابُ ﴾ الخبر ، والجملة في موضع نصب بـ ﴿ تَدْرِي ﴾ .

قوله : ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ ﴾ : (الهاء) للكتاب ، وقيل : للإيمان ، وقيل : للتنزيل .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الزخرف

قوله تعالى : [٥] ﴿ صَفْحًا ﴾ نصب على المصدر ؛ لأن معنى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ ﴾ : (أفنصفح) ، وقيل : هو حال بمعنى : (صافحين) .

قوله : ﴿ أَنْ كُنْتُمْ ﴾ من فتح (أَنْ) جعلها مفعولا من أجله ، ومن كسر جعلها للشرط ، وما قبل (إِنْ) جواب لها ؛ لأنها لم تعمل في اللفظ .

قوله : [٨] ﴿ بَطْشًا ﴾ نصب على البيان .

قوله : [١٢] ﴿ خَلَقَ الأَزْوَاجَ ﴾[1] هو جمع : (زوج) ، وكان حقه : أن يجمع على أفْعَل ، إلا أنَّ الواو تستثقل فيها الضمة ، فرد إلى جمع فَعَل ، كما ردَّ فَعَل إلى جمع أفْعُل في قولهم : زَمَن وأَزْمُن .

قوله : [١٧] ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ : ﴿ وَجْهُهُ ﴾ : اسم ﴿ ظَلَّ ﴾ ، و﴿ مُسْوَدًّا ﴾ خبره ، ويجوز أن يكون في ظل ضمير ، وهو اسمها ، يعود على أحد ، و﴿ وَجْهُهُ ﴾ بدل من الضمير ، و﴿ مُسْوَدًّا ﴾ خبر ﴿ ظَلَّ ﴾ ، ويجوز في الكلام رفع ﴿ وَجْهُهُ ﴾ على الابتداء ، ورفع ﴿ مُسْوَدًّا ﴾ على خبره ، والجملة : خبر ﴿ ظَلَّ ﴾ اسمها ، وفي ﴿ ظَلَّ ﴾ اسمها .

قوله : ﴿ وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع الحال .

قوله : [٦] ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ ﴾ : (كم) : في موضع نصب بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ .

قوله : [١٨] ﴿ أَوَمَنْ يُنَشَّأُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أجعلتم من يُنَشَّأُ ، وقال الفراء : هو في موضع رفع على الابتداء ، والخبر محذوف .

قوله : [٣٣] ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ : (البيوت) : بدل من (مَن) بإعادة الخافض ، فهو بدل الاشتمال من جهة الفعل .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ خلق الأزواج ﴾ جمع (زوج) جُمِعَ على (أفعال) ، وسبيل (فَعْل) من غير هذا الجنس أن يجمع على (أفعُل) ، فكرهوا أن يقولوا : (أزوج) ؛ لأن الحركة في (الواو) ثقيلة ، فحول إلى جمع (فَعَلٍ) ؛ لأن عدد الحروف واحد ، فشبهوا (فَعْلا بفَعَلٍ) ، كما شبهوا (فَعَلا بِفَعْلٍ) فقالوا : زمن وأزمن ؛ (كلها) توكيد ، ويسميه بعض النحويين : صفة ، وباب كلها الجمع الكثير ، والجمع القليل (كلهن) .

قوله : [٣٥] ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا ﴾ في قراءة من خفف (لَمَّا) (إِنْ) : مخففة من الثقيلة عند البصريين ، واسمها ﴿ كُلُّ ﴾ ، لكن لما خففت ونقص وزنها عن وزن الفعل ارتفع ما بعدها بالابتداء على أصلة ، ويجوز في الكلام نصب كل بـ (إِنْ) وإن نقصت ، كما يعمل الفعل وهو : (لم يكُ زيدٌ قائما) ، ويجوز أن يكون اسم (إِنْ) مضمرا هاء محذوفة ، و﴿ كُلُّ ﴾ رفع بالابتداء ، وما بعده الخبر ، والجملة خبر (إِنْ) ، وفيه قبح لتأخير اللام في الخبر واللام تأكيد ، و(إِنْ) عند الكوفيين بمعنى : (ما) ، و(لَمَّا) بمعنى : (إلا) في قراءة من شدد ، ومَنْ خفف فما عندهم زائدة ، و(اللام) داخلة على : ﴿ مَتَاعُ ﴾ ، وقيل (ما) نكرة و﴿ مَتَاعُ ﴾ بدل من (ما) .

قوله : [٥١] ﴿ مُلْكُ مِصْرَ ﴾ لم ينصرف مصر ؛ لأنه مذكر سُمي به مؤنث ، ولأنه معرفة .

قوله : [٥٧] ﴿ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ : ﴿ مَرْيَمَ ﴾ : لم ينصرف ؛ لأنه اسم أعجمي ، وهو معرف .

وقيل : هو معرفة مؤنث فلم ينصرف ، وهو عربي من رام ، فهو مفعل لكن أتى على الأصل ، بمنزلة استحوذ ، وكان حقه لو جرى على الاعتدال أن يقال : مرام ، كما يقال : في مَفْعَل من دام مدام ، ومن كال مكال .

قوله : [٦١] ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ ﴾ : (الهاء) : لعيسى عليه السلام ، وقيل : للقرآن ؛ أي : لا كتاب بعده .

قوله : [٨١] ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ : (إِنْ) : بمعنى : (ما) ، والكلام على ظاهره ، و﴿ الْعَابِدِينَ ﴾ : من العبادة . وقيل : (إِنْ) للشرط ، ومعنى ﴿ الْعَابِدِينَ ﴾ : الجاحدين لقولكم : إن له ولدا ، وقيل : (إِنْ) للشرط ، و﴿ الْعَابِدِينَ ﴾ على بابه ، والمعنى : (فأنا أول ممن عبده على أنه لا ولد له) .

قوله : [٨٨] ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ ﴾ من نصبه عطفه على قوله : [٨٠] ﴿ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ ؛ أي : نسمع سرهم ونجواهم ، ونسمع قِيلَهُ ، وقيل : هو معطوف على مفعول [٨٦] ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ المحذوف ، كأنه قال : وهم يعلمون الحق ، ويعلمون قِيلَهُ ، وقيل : هو معطوف على مفعول [٨٠] ﴿ يَكْتُبُونَ ﴾ المحذوف تقديره : (ورسلنا لديهم يكتبون ذلك وقِيلَهُ) ؛ أي : ويكتبون قيلَهُ . وقيل : هو معطوف على معنى : [٨٥] ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ؛ لأن معناه : (ويعلم الساعة) ، فكأنه قال : ويعلم الساعة ويعلم قِيلَهُ ، وقيل : هو منصوب على المصدر ؛ أي : ويقول قِيلَهُ ، ومن قرأه بالخفض

عطفه على الساعة في قوله : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ، وعلم قيله . وقرأه مجاهد ، والأعرج بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (وقيله يا رب) [1] ، وقيل : تقديره : (وقِيلُهُ يا رب مسموع ، أو متقبل ونحوه) ، وقرأ أبو قِلابة : ﴿ يَا رَبِّ ﴾ بالنصب ، وبخفض ﴿ وَقِيلِهِ ﴾ تقديره : (أنه أبدل من الياء ألفا وحذفها لدلالة الفتحة عليها ولخفة الألف) ، والقولُ ، والقالُ ، والقيل بمعنى واحد ، و(الهاء) في : ﴿ وَقِيلِهِ ﴾ ترجع على عيسى عليه السلام ، وقيل : على محمد صلى الله عليه وسلم .

قوله : [٨٩] ﴿ وَقُلْ سَلامٌ ﴾ : هو خبر ابتداء محذوف تقديره : (وقل : أمري مسالمة منكم) ، ولم يؤمر بالسلام عليهم ، إنما أمر بالتبرىء منهم ومن مسالمة دينهم ، وهذا قبل أن يُؤمر بالقتال ؛ لأن السورة مكية ثم نسخ بالأمر بالقتال ، وقال الفرَّاء معناه : (وقل سلام عليكم) ، وهذا مردود ؛ لأن النهي قد أتى أن لا يبدأوا بالسلام .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ وقِيْله يَارَبّ ﴾ . قرأ عاصم ، وحمزة : "وقِيْلِه "خفضًا عَلَى معنى وعنده علم الساعة ، وعلم قيله . وقرأ الباقون بالنَّصب ردًّا عَلَى قولُه : "أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ". وقال آخرون : نصبٌ عَلَى المصدرِ . فالأول قُول الأخفشِ ، والثَّاني قولُ سائرِ النَّاس . وفيها قول ثالث : "أم يحسبون أنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْواهُمْ "، بعلمهم ، وقيله : لأنَّه لما قَالَ : "وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ "، كان التَّقدير : ويعلم قيله . وفيها قراءةٌ ثالثةٌ : "وقِيْلُهُ "بالرفع . روى عنْ قَتَادَة جعله اللهَ ابتداء .[إعراب القراءات : ٢/ ٣٠٥] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الدخان

قوله تعالى : [٥] ﴿ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ : ﴿ أَمْرًا ﴾ : نصب عند الأخفش على الحال ، بمعنى : (آمرين) ، وقال المبرد : هو في موضع المصدر ، كأنه قال : إنا أنزلناه إنزالا ، وقال الجرمي : هو حال من نكرة ، وهو : ﴿ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ ، وحَسُنَ ذلك لما وصفت النكرة ، وأجاز هذا رجل مقبلا ، وقال الزجاج : هو مصدر ، كأنه قال : يفرق فرقا ، فهو بمعنى : (فرق) ، وقيل : يفرق بمعنى : (يؤمر) ، فهو أيضا مصدر عمل فيه ما قبله .

قوله : [٦] ﴿ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ قال الأخفش : ﴿ رَحْمَةً ﴾ نصب على الحال ، وقال الفراء : هو مفعول بـ ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾ ، وجعل الرحمة : النبي عليه السلام ، وقال الزجاج : ﴿ رَحْمَةً ﴾ مفعول من أجله ؛ أي : للرحمة ، وحذف مفعول ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾ ، وقيل : هي بدل من أمر ، وقيل : هي نصب على المصدر .

قوله : [١٣] ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى ﴾ : ﴿ الذِّكْرَى ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ أَنَّى ﴾ الخبر .

قوله : [١٥] ﴿ قَلِيلا ﴾ نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف تقديره : (كشفا قليلا ، أوقتا قليلا) .

قوله : [٧] ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ مَن رفعه جعله نعتا للسميع ، أو على إضمار مبتدأ ، ومَن خفضه جعله بدلا من : ﴿ رَبِّكَ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : نصب بإضمار فعل تقديره : (اذكر يا محمد ؛ يوم نبطش) .

قوله : [١٨] ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف حرف الجر ؛ أي : بأن أدوا إلي ، و﴿ عِبَادَ الله ﴾ نصب بـ ﴿ أَدُّوا ﴾ ، وقيل : هو نداء مضاف ، ومفعول ﴿ أَدُّوا ﴾ إذا نصبت ﴿ عِبَادَ ﴾ على النداء محذوف ؛ أي : أدوا إلي أمركم يا عباد الله .

قوله : [١٩] ﴿ وَأَنْ لا تَعْلُوا ﴾ : (أَنْ) : عطف على (أَنْ) الأولى في موضع نصب .

قوله : [٢٠] ﴿ أَنْ تَرْجُمُونِ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الجار ؛ أي : من أن ترجمون ؛ أي : تشتمون .

قوله : [٢٢] ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلاءِ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع نصب بدعا ، ومن كسر فعلى إضمار القول ؛ أي : فقال إن هؤلاء .

قوله : [٢٣] ﴿ وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا ﴾[1] : ﴿ رَهْوًا ﴾ : حال في معنى ساكن حتى يحصلوا فيه ولا ينفروا عنه ، يقال : (عيشٌ راهٍ) ؛ أي : ساكن وادع ، وقيل : (الرهو المتفرق) ؛ أي : اتركه على حاله متفرقا طريقًا طريقًا حتى يحصلوا فيه .

قوله : [٢٥] ﴿ كَمْ تَرَكُوا ﴾ : ﴿ كَمْ ﴾ : في موضع نصب بـ ﴿ تَرَكُوا ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع خبر ابتداء مضمر تقديره : (الأمر كذلك) ، وقيل : هي في موضع نصب على تقدير : (تفعل فعلا كذلك بمن نريد هلاكه) .

قوله : [٣٥] ﴿ إِلا مَوْتَتَنَا ﴾ رفعت موتتنا على خبر (مَا) ؛ لأن (إِنْ) بمعنى (ما) ، فالتقدير : (ما هي إلا موتتنا الأولى) .

قوله : [٣٧] ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ : (الذين) : في موضع رفع على العطف على : ﴿ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ ، أو على الابتداء وما بعده الخبر ، أو في موضع نصب على إضمار فعل دل عليه : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ .

قوله : [٤٠] ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ اسم (إِنَّ) ، وخبرها ميقاتهم ، وأجاز الكسائي ، والفراء نصب ﴿ مِيقَاتُهُمْ ﴾ بـ (إِنَّ) ، ويجعلان ﴿ يَوْمَ الْفَصْلِ ﴾ ظرفا للميقات في موضع خبر (إِنَّ) ؛ أي : إِنَّ ميقاتهم في يوم الفصل .

قوله : [٤١] ﴿ يَوْمَ لا يُغْنِي ﴾ هو بدل من : ﴿ يَوْمَ ﴾ الأول .

قوله : [٤٢] ﴿ إِلا مَنْ رَحِمَ اللهُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع رفع على البدل من المضمر في : ﴿ يُنْصَرُونَ ﴾ : تقديره : (لا يُنصر إلا من رَحِمَ الله) ، وقيل : هي رفع بالابتداء ، والتقدير : (إلا من رحم الله فيعفى عنه) . وقيل : هي بدل من : ﴿ مَوْلًى ﴾ الأولى ، التقدير : (يوم لا يغني إلا من رحم الله) ؛ أي : لا يشفع إلا من رحم الله ، وهذا دليل على

---

(١) روى علي بن الحكم عن الضحاك قال سهلا وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد (واترك البحر رهوا) : أي ساكنا لا تأمره أن يرجع إلى ما كان عليه حتى يحصل فيه آخرهم وروي عن مجاهد أنه قال (رهوا) اي يابسا قال أبو جعفر هذه الأقوال متقاربة ويقال للساكن رهو كما قال الشاعر :

والخيل تمرغ رهوا في أعنتها كالطير ينجو من الشؤبوب ذي البرد .

جواز الشفاعة من المؤمنين للمؤمنين من أهل الذنوب بإذن الله تعالى ، وقال الكسائي ، والفراء : هي في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

قوله : [٤٩] ﴿ ذُقْ إِنَّكَ ﴾[1] من قرأه بكسر (إنَّ) جعلها مبتدأ بها يراد به : (إنك كنت تقول هذا لنفسك في الدنيا ، ويقال لك) ، وهو أبو جهل ، لعنه الله ، وقيل : معناه في الكسر : (التعريض به) ، بمعنى : (أنت الذليل المهان الساعة بخلاف ما كنت تقول ، ويقال لك في الدنيا) ، ومن فتح ، فعلى تقدير حذف لام الجر ؛ أي : لأنك ، أو بأنك أنت الذي كان يقال لك ذلك في الدنيا ، وتقوله لنفسك ، رُوي : أنه كان يقول : أنا أعزُّ أهل الوادي وأمنُعهم ، فالكسر يدل على ذلك .

قوله : [٥٣] ﴿ مُتَقَابِلِينَ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ يَلْبَسُونَ ﴾ .

قوله : [٥٤] ﴿ كَذَلِكَ ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع ؛ أي : الأمر كذلك ، وقيل : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (يفعل بالمتقين فعلا كذلك) .

قوله : [٥٥] ﴿ يَدْعُونَ ﴾ حال من الهاء والميم في : ﴿ وَزَوَّجْنَاهُمْ ﴾ ، وكذلك : ﴿ آمِنِينَ ﴾ ، وكذلك : [٥٦] ﴿ لا يَذُوقُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ إِلا الْمَوْتَةَ ﴾ استثناء منقطع ، وقيل : (إلا) بمعنى : (بعد) ، وقيل : بمعنى : (سوى) ، والأول أحسن .

قوله : [٥٧] ﴿ فَضْلا مِنْ رَبِّكَ ﴾ مصدر عمل فيه : ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا ﴾ ، وقيل : العامل : [٥٦] ﴿ وَوَقَاهُمْ ﴾ ، وقيل : العامل : [٥٥] ﴿ آمِنِينَ ﴾ .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ ﴾ . قرأ الكِسَائِيُّ وحده : "ذُقْ أَنَّكَ "بالفتح ، أراد : ذق لأنَّك وبأنَّك أنت العزيزُ الكريمُ عندَ نفسِكَ فِي دعواك ، فأمَّا عندنا فلستَ عزيزًا ولا كريمًا . وذلك أنَّ أبا جهل - لعنه اللهُ - كان يَقُولُ : ما بالوَادِي أعزّ مِنّي ولا أكرم . وقال آخرون : ذُق إنك أنتَ السَّفيهُ الأحمقُ فعبّر اللهُ تَعَالى وكَنّى بأحسنِ لفظٍ كما خاطبَ قومُ شعيبٍ شعيبًا : "إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ "، ومن أحسن ما جاءَ فِي الكِناية : "كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ "كَنَّى اللهُ تَعَالىعنْ الغائِطِ ، والبَوْل ، وكما كنّى عنْ الفَرج بالأرض : "وأَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا "، وبالجِلْدِ عنْ الفَرج من قَولِهِ : "وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ".

وذهبَ الكِسَائِيُّ إلى ما سَمِعْتُ ابنَ مجاهِدٍ ، يَقُولُ : روى حجر عنْ أَبِي قَتَادَة الْأَنْصَارِيّ ، عنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَن بن عليّ يقرأ : "ذُقْ أَنَّكَ ". وقرأ الباقون : "ذُقْ إِنَّكَ "بالكسرِ جعلوا "ذُقْ "أمرًا تمام الكلمة "وإن "مستأنفة . وكلُّ ما فِي القُرآن من "إن "المكسورة فلا تخلوا من أن تكون مستأنفةً أَوْ جائِيَةً بعد قولٍ أَوْ قد استقبلتها لام الخَبر أَوْ جوابُ القَسم . وقد فسّرت ذَلِكَ فيما سلف من الكتاب . [إعراب القراءات :٢/ ٣٠٩] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الجاثية

قوله تعالى : [٤] ﴿ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [٥] و﴿ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ من قرأ ﴿ آيَاتٌ ﴾ في الموضعين بكسر التاء عطفه على لفظ اسم (إنَّ) في قوله : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وتُقَدَّر حذف (في) من قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ؛ أي : وفي اختلاف الليل والنهار ، فتحذف في لتقدُّم ذكرها ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ ، فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها ، فبهذا يصح النصب في : ﴿ آيَاتٌ ﴾ الآخرة ، وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، والعاملان هما : (إنَّ) الناصبة ، و(في) الخافضة ، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب ناصب وخافض ، فإذا قدرت حذف (في) لتقدم ذكرها لم يبق إلا أن تعطف على عامل واحد ، وذلك حسن ، وقد جعله بعض الكوفيين من باب العطف على عاملين ، ولم يقدر حذف (في) ، وذلك بعيد ، وعلى تقدير الحذف من مثل هذه الآية أنشد سيبويه : [المتقارب]

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ... وَنارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نارا

فخفض (ونارٍ) ونصب (نارًا) الأخير عطفه على كل المنصوب بـ (تحسبين) ، وعلى (امرىء) المخفوض بـ (كل) ، فعطف على عاملين مختلفين ، فقدره سيبويه على حذف (كل) مع (نار) لتقدم ذكرها ، كأنه قال : وكل نار ، ثم حذف (كلا) لتقدم ذكرها ، فيسلم بهذا التقدير من العطف على عاملين ، وحذف حرف الجر إذا تقدم ذكره جائز ، وعلى ذلك أجاز سيبويه : (مررت برجل صالحٍ إلا صالحٍ) ، فصالح يريد إلا بصالح ، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها ، وقد قيل : إنَّ قوله : ﴿ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ ﴾ : معطوف على : ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، و﴿ آيَاتٌ ﴾ نصب على التكرير لما طال الكلام في الأولى ، لكن كررت فيهما لما طال الكلام ، كما تقول : ما زيدٌ قائمًا ولا جالسًا زيدٌ ، فتنصب جالسًا على أن زيدا الأخير هو الأول ، ولكن أظهرته ثانية للتأكيد ، ولو كان الأخير غير الأول لم يجز نصب جالس ؛ لأن خبر مالا يتقدم على اسمها ؛ لأنها لا تتصرف ، فهي بخلاف ليس ، وكذلك : ﴿ آيَاتٌ ﴾ الأخيرة هي الأولى ، لكن أظهرت لما طال الكلام للتأكيد ، فلا يلزم في ذلك عطف على عاملين على هذا التقدير : (فافهمه) ، فأما من رفع ﴿ آيَاتٌ ﴾ في الموضعين ؛ فإنه عطف ذلك على موضع إنَّ وما عملت فيه ، وموضع إنَّ وما عملت فيه رفع على الابتداء ؛ لأنها لا

تدخل إلا على مبتدأ وخبره ، فرفع وعطف على الموضع قبل دخول إنَّ ، ولا بد من إضمار في وإلا يدخله أيضا العطف على عاملين ؛ على الابتداء والمخفوض ، وقد منع البصريون : زيدٌ في الدار ، والحجرةِ عمروٌ بخفض الحجرة ، ويجوز أن يكون إنما رفع على القطع والاستئناف ، فعطف جملة على جملة ، ومذهب الأخفش : أن ترتفع الآيات بالاستقرار ، وهو الظرف ، فلا يدخله عطف على عاملين .

قوله : [١٤] ﴿ قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ ﴾ هو مجزوم محمول على المعنى ؛ لأن المعنى : (قل لهم اغفروا يغفروا) ، وقد مضى ذكر هذا بـأشبع من هذا .

قوله : [٨] ﴿ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا ﴾ هو حال من المضمر المرفوع في : ﴿ يُصِرُّ ﴾ ، وكذلك موضع قوله : ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان :٩] كلاهما حال أيضا من المضمر في : ﴿ يُصِرُّ ﴾ ، ومن المضمر في مستكبر تقديره : (ثم يصر على الكفر بآيات الله في حال تكبره وحال تصامه) ، وإن شئت قدرته : (ثم يصر مستكبرا مشبها من لم يسمعها مشبها من في أذنيه وقر) .

قوله : [٢١] ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ إن جعلت (مَا) معرفة كانت في موضع رفع بـ ﴿ سَاءَ ﴾ فاعل ، وإن جعلتها نكرة كانت في موضع نصب على البيان .

قوله : [٢٣] ﴿ فَمَنْ يَهْدِيهِ ﴾ : (مَنْ) : استفهام رفع بالابتداء ، وما بعدها خبرها .

قوله : [٢١] ﴿ سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[1] : ﴿ سَوَاءٌ ﴾ : خبر لما بعده ، ومحياهم مبتدأ ؛ أي : محياهم ومماتهم سواء ؛ أي : مستو في البعد من رحمة الله ، والضميران في : ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ للكفار ، فلا يحسن أن تكون الجملة في موضع الحال من : ﴿ كَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ؛ إذ لا عائد يعود عليهم من حالهم ، ويبعد عند سيبويه رفع ﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾ بـ

---

(١) قولُه تعالى : ﴿ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ ﴾ .قرأ حمزةُ ، والكِسائيُّ ، وحفصٌ ، عنْ عاصم : "سَوَاءً "نصبا يجعلونه مفعولًا ثانيًا من "يَجْعَلُهُمْ "، والهاء ، والميم المفعول الأول فإن جعلت كالَّذِيْنَ آمنوا المفعول الثَّاني نصبتَ "سواءً "عَلَى الحالِ ، وهو وقفٌ حسنٌ ، وترفع "مَحْيَاهُمْ "بمعنى استَوى ومَماتهم ، والأصلُ : في محياهم محييهم لأنَّ وزنَهُ مفعلهم من الحَياة ، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحركها ، وانفتاحِ ما قبلها ، كما قَالَ : "ونُسُكِيْ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِيْ "، والأصلُ : محيي بثلاث ياءاتٍ ، الأولى : عين الفعلِ ، والثانيةُ : لامُ الفعل ، والأخيرة ، ياءُ الإضافةِ . ومن قرأ : "فَمَنْ تَبِعَ هُدَيَّ "، قرأ : "ومَحْيَيَّ "، وقد قرأ بذلك ابْنُ أَبِي إِسْحَاق ؛ لأنَّه خط الألف إلى الياءِ أدغم إذ كان الحرفُ قد لقي شَكْلَهُ .
وقرأ الباقون : "سَوَاءٌ "بالرَّفعِ جعلوه مبتدءًا وما بعده خبرٌ عَنْهُ . ويكونُ الوقفُ عَلَى قَولِهِ : "وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ "تامًّا . .[إعراب القراءات :٢/ ٣١٤] .

﴿ سَوَاءٌ ﴾ ؛ لأنه ليس باسم فاعل ، ولا يُشبَّه باسم الفاعل ، إنما هو مصدر . فأما من نصب ﴿ سَوَاءً ﴾ ؛ فإنه جعله حالا من الهاء والميم في : ﴿ نَجْعَلَهُمْ ﴾ ، ويرفع : ﴿ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ به ؛ لأنه بمعنى : (مستو) ، ويكون المفعول الثاني لجعل (الكاف) في : ﴿ كَالَّذِينَ ﴾ ، ويكون الضميران في : ﴿ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ يعودان على الكفار والمؤمنين ، وفيها نظر .

قوله : [٢٥] ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع اسم (كان) ، و﴿ حُجَّتَهُمْ ﴾ الخبر ، ويجوز رفع ﴿ حُجَّتَهُمْ ﴾ ، وتجعل (أَنْ) في موضع نصب على خبر (كان) .

قوله : [٢٢] ﴿ وَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ : في موضع نصب على الحال ، وليست الباء للتعدية .

قوله : [٢٧] ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ ﴾ : (يوم) الأول : منصوب بـ ﴿ يَخْسَرُ ﴾ ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ تكرير للتأكيد .

قوله : [٢٩] ﴿ يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ ﴾ في موضع الحال من الكتاب ، أو من : (ذا) ، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لذا ، ويجوز أن يكون : ﴿ كِتَابُنَا ﴾ بدلا من : (هذا) ، وينطق الخبر .

قوله : [٣٢] ﴿ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا ﴾ : ﴿ وَالسَّاعَةُ ﴾ : رفع على الابتداء ، أو على العطف على موضع إن وما عملت فيه ، ومن نصب ﴿ وَالسَّاعَةُ ﴾ عطفها على : ﴿ وَعْدَ ﴾ .

قوله : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا ﴾ : تقديره عند المبرد : (إن نحن إلا نظن ظنا) وقيل : المعنى : (إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا) ، وإنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأن المصدر فائدته كفائدة الفعل ، فلو جرى الكلام على غير حذف لصار تقديره : (إن نظن إلا نظن) ، وهذا كلام ناقص ، ولم يجز النحويون : ما ضربت إلا ضربا ؛ لأن معناه : (ما ضربت إلا ضربت) ، وهذا كلام لا فائدة فيه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأحقاف

قوله تعالى : [٥] ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو ﴾ : (مَنْ) : رفع بالابتداء ، وهي استفهام ، وما بعدها خبرها ، و(مَنْ) الثالثة في موضع نصب بـ ﴿ يَدْعُو ﴾ ، وهي بمعنى : (الذي) ، وما بعدها صلتها .

قوله : [١٢] ﴿ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ حالان من الكتاب .

قوله : [٨] ﴿ كَفَى بِهِ شَهِيدًا ﴾ : ﴿ شَهِيدًا ﴾ : نصب على الحال ، أو على البيان و(به) الفاعل ، و(الباء) زائدة للتوكيد .

قوله : [١٢] ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [(١)] حالان من المضمر المرفوع في : ﴿ مُصَدِّقٌ ﴾ ، أو من الكتاب ؛ لأنه قد نعت بـ ﴿ مُصَدِّقٌ ﴾ ، فقرب من المعرفة ، أو من : (ذا) ، والعامل في الحال الإشارة ، أو التنبيه ، وقيل : إنَّ عربيا هو الحال ولسانا توطئة للحال .

قوله : ﴿ وَبُشْرَى ﴾ في موضع رفع عطف على كتاب ، وقيل : هو في موضع نصب على المصدر .

قوله : [١٥] ﴿ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ وزنه فُعْل ، وليس بـ فُعْلى ؛ لأن فعلى لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وأيضا فإن فعلى في مثل هذا الموضع لا يستعمل إلا بالألف واللام ، والنصب فيه على أنه قام مقام مضاف محذوف تقديره : (ووصينا الإنسان بوالديه أمرا ذا حُسْن) ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه ، كما قال : ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ [سبأ :١١] ؛ أي : دروعا سابغات ، ثم حذف المضاف ، وهو (ذا) ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو حسن ، ومن قرأ : ﴿ إِحْسَانًا ﴾ نصب على المصدر ، وتقديره : (ووصينا الإنسان بوالديه أن يحسن إليهما إحسانا) ، وقرأ عيسى بن عمر : ﴿ حَسَنًا ﴾ بفتحتين ، تقديره : (فعلا حَسَنا) .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ منصوب على الحال ، والضعيف في العربية يتوهم أنه حال من نكرة ؛ لأن الذي قبله نكرة ، والحال من النكرة ليس بجيد ، ولا يقال في كتاب الله جل وعز ما غيره أجود منه ، فـ(لسانا) منصوب على الحال من المضمر الذي في (مصدق) ، والمضمر معرفة ، وجاز نصب (لسان) على الحال ؛ لأنه بمعنى : مبين ، وكان علي بن سليمان يقول في هذا : هو توطئة للحال ، و(عربيا) منصوب على الحال ، كما تقول : هذا زيد رجلا صالحا .

قوله : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا ﴾[1] أصل ثلاثين شهرا : أن ينتصب ؛ لأنه ظرف ، لكن في الكلام حذف ظرف مضاف تقديره : (وأمدُ حمله وفصاله ثلاثون شهرا) ، فأخبرت بظرف عن ظرف ، وهذا حق الكلام : أن يكون الابتداء هو الخبر في المعنى ، ولولا هذا الإضمار لنصبت ثلاثين على الظرف ، ولو فعلت ذلك لانقلب المعنى وتغير ، ولصارت الوصية في ثلاثين شهرا ، كما تقول : كلمته ثلاثين شهرا ؛ أي : كلمته في هذه المدة ، فيتغير المعنى بذلك ، فلم يكن بُدٌ من إضمار ظرف ليصحَّ المعنى الذي قصد إليه ؛ لأنه تعالى : إنما أراد أن يبين كم أمد الحمل والفصال عن الرضاع ، ودلت هذه الآية : أن أقل الحمل ستة أشهر ؛ لأنه تعالى قد بيَّن في غير هذا الموضع أن أمد الرضاع سنتان ، وبين ها هنا أن أمد الرضاع والحمل ثلاثون شهرا ؛ فإذا أسقطت سنتين من ثلاثين شهرا بقي أمد الحمل ستة أشهر .

قوله :[١٧] ﴿ وَيْلَكَ آمِنْ ﴾ : ﴿ وَيْلَكَ ﴾ : نصب على المصدر ، ويجوز رفعه على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهذه المصادر التي لا أفعال لها من لفظها الاختيار فيها إذا أضيفت النصب ، ويجوز الرفع ، ولذلك أجمع القراء على النصب في قوله : ﴿ وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا ﴾ [طه :٦١] ، وشبهه كثير ، ويجوز فيها الرفع ، فإن كانت غير مضافة ، فالاختيار فيها الرفع ، ويجوز النصب ، ولذلك أجمع القراء على الرفع في قوله : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين :١] ، و﴿ فَوَيْلٌ لَهُمْ ﴾ [البقرة :٧٩] ، وشبهه كثير ؛ فإن كانت المصادر من أفعال جارية عليها ، فالاختيار فيها إذا كانت معرفة الرفع ، ويجوز النصب ، نحو : (الحمدُ لله) ، و(الشكرُ للرحمنِ) ابتداء وخبر ، فإن كانت نكرة ، فالاختيار فيها النصب ، ويجوز الرَفع ، نحو : (حمدا لزيد) ، و(شكرا لعمرو) ، فهي بضد الأول ، فاعرفها . ولم يجز المبرد في قوله : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ إلا الرفع لعلة ذكرها .

قوله : [٢١] ﴿ خَلَتِ النُّذُرُ ﴾ : ﴿ النُّذُرُ ﴾ : جمع (نذير) ، كرسول ورسل ، ويجوز أن يكون اسما للمصدر .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ﴾ التقدير : وقت حمله ، مثل : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وقرأ أبو رجاء وعاصم الجحدري : ﴿ وحَمْله وفِصْله ﴾ ، فروي عن الحسن ابن أبي الحسن ، واحتج أبو عبيد للقراءة الأولى بالحديث : "لا رضاع بعد فصال "، وأبين من هذه الحجة أن (فصالا) مصدر ، مثل : قتال ، وهذا الفعل من اثنين ؛ لأن المرأة والصبي كل واحد منهما ينفصل من صاحبه ، فهذا مثل : القتال ، وإن كان قد يقال : فصله فصلا وفصالا .

قولـه : [٢٤] ﴿ رَأَوْهُ عَارِضًـا ﴾ : (الهـاء) في : ﴿ رَأَوْهُ ﴾ للسحاب ، وقيـل : للرعد ، ودل عليه قوله : [٢٢] ﴿ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾ .

قوله : [٢٦] ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ : (مَا) بمعنى : الـذي ، و(إِنْ) بمعنـى : (مـا) التي للنفي ، والتقدير : (ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه) . و(قد) مع الماضي للتوقع ، والقرب ، ومع المستقبل للتقليل .

قوله : ﴿ فَمَا أَغْنَـى عَـنْهُمْ سَـمْعُهُمْ ﴾ : (مَـا) : نافيـة ، والمفعـول ﴿ مِـنْ شَيْءٍ ﴾ تقديره : (فما أغنى عنهم شيئا) ، ويجـوز : أن تكـون (مَـا) اسـتفهاما في موضـع نـصب بـ ﴿ أَغْنَى ﴾ ، ودخول (مِنْ) للتأكيد يدل على : أن (مَا) للنفي .

قوله : ﴿ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ : (مَا) : رفع بـ ﴿ وَحَـاقَ ﴾ ، وهـي وما بعدها مصدر ، وفي الكلام حذف مضاف تقديره : (وحـاق بهـم عقـاب مـا كـانوا بـه يستهزءون) ؛ أي : عقاب استهزائهم ؛ لأن الاستهزاء لا يحل عليهم يوم القيامة ، إنما يحـل عليهم عقابـه ، وهـو في القـرآن كثـير ، مثـل قولـه : ﴿ فَوَقَـاهُ اللهُ سَـيِّئَاتِ مَـا مَكَـرُوا ﴾ [غـافر :٤٥] ؛ أي : عقـاب السـيئات ، ومثلـه : ﴿ وَقِهِـمُ السَّـيِّئَاتِ وَمَـنْ تَـقِ السَّـيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ ﴾[غافر :٩] ؛ أي : وقهم عقاب السيئات ، ومن تق عقـاب السـيئات يومئـذ فقـد رحمته ، ومثله : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِـعٌ بِهِـمْ ﴾ [الـشورى :٢٢] ؛ أي : وعقابه واقع بهم ، وليس السيئات يوم القيامة تحل بالكفار وتقع بهم ، إنـما يحـل بهـم عقابها ، فافهمه .

قوله : [٢٨] ﴿ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾ : ﴿ قُرْبَانًا ﴾ : مصدر ، وقيل : مفعـول مـن أجلـه ، وقيل : هو مفعول بـ ﴿ اتَّخَذُوا ﴾ ، و﴿ آلِهَةً ﴾ بدل منه .

قوله : ﴿ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾[1] : (مَا) : في موضع رفـع عـلى العطـف على : ﴿ إِفْكُهُمْ ﴾ ، و(الإفك) : الكذب ، والتقدير : (ذلك كـذبهم وافـتراؤهم) ؛ أي :

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وذلك إفكهم ﴾ (ذلك) في موضع رفع بالابتـداء ، (إفكهـم) خـبره ، والهاء والميم في موضع خفض بالإضافة ، ومثله سواء في الإعراب والمعنى ، قال الفراء : (إفك ، وأفك) ، مثل : (جِذْرٍ ، وجَذَرٍ) أي : هما بمعنى واحد ؛ ويروى عن ابن عباس أنه قرأ : "أفكَهُـم "عـلى أنـه فعـل ماض ، والهاء والميم على هذه القراءة في موضع نصب ، وفي إسنادها عن ابن عباس نظر ، ولكن قرئ عـلى إبراهيم بن موسى ، عن إسماعيل بن إسحاق ، عن سليمان بن حرب ، عن حماد بـن سـلمة قـال : حـدثنا عطاء بن السائب قال : سمعت أبا عياض يقرأ : "وذلك أفكَهم "فعـلى هـذه القـراءة يكـون "ومـا كـانوا يفترون "في موضع رفع على أحد أمرين :

الآلهة كذبهم وافتراؤهم ، ومن قرأ : ﴿ أَفَكَهم ﴾ ، جعله فعلا ماضيا ، وما في موضع رفع أيضا عطف على ذلك ، وقيل : على المضمر المرفوع في : ﴿ أَفَكَهم ﴾ ، وحسن ذلك للتفرقة بالمضمر المنصوب بينهما ، فقام مقام التأكيد .

قوله : [٣٣] ﴿ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ ﴾ إنما دخلت (الباء) على أصل الكلام قبل دخول ألف الاستفهام على لم ، وقيل : دخلت ؛ لأن في الكلام لفظ نفي وهو : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي ﴾ ، فحمل على اللفظ دون المعنى .

قوله : [٣٤] ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ﴾ انتصب يوم على إضمار فعل تقديره : (واذكر يا محمد يوم يعرض) .

قوله : [٣٥] ﴿ بَلاغٌ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : ذلك بلاغ ، ولو نصب في الكلام على المصدر أو على النعت لساعة لجاز .

=

إما أن يكون معطوفا على المضمر الذي في (أفكهم) ، ويكون المعنى : وذلك أرداهم ، وأهلكهم هو ، وافتراؤهم ، إلا أن العطف على المضمر المرفوع بعيد في العربية ، إلا أن يؤكد ويطول الكلام ، لو قلت : قمت وعمرو ، كان قبيحا حتى تقول : قمت أنا وعمرو ، أو : قمت في الدار وعمرو .

والوجه الثاني : أن يكون (وما كانوا يفترون) معطوفا على (ذلك) أي : وذلك أهلكهم ، وأضلهم ، وافتراؤهم أيضا أهلكهم وأضلهم .

والقراءة البينة التي عليها حجة الجماعة "وذلك إفكهم "أي : وذلك كذبهم ، (وما كانوا يفترون) على هذه القراءة معطوف على (إفكهم) أي : وذلك إفكهم وافتراؤهم ، تكون (ما) والفعل مصدرا ، فلا تحتاج إلى عائد ؛ لأنها حرف ، فإن جعلتها بمعنى : الذي ، لم يكن بد من عائد مضمر ، أو مظهر ، فيكون التقدير : والذي كانوا يفترونه ، ثم تحذف الهاء ، ويكون حذفها حسنا لعلل : منها : طول الاسم ، وأنه لا يشكل مذكر بمؤنث ، وأنه رأس آية ، وأنه ضمير متصل ، ولو كان منفصلا لبعد الحذف ؛ وإن كان بعضهم قد قرأ : "تماما على الذي أحسن "بمعنى : على الذي هو أحسن ، وتأول بعضهم قول سيبويه : (هذا باب علم ما الكلِمُ) بمعنى : الذي هو الكلم ، وروى بعضهم : (هذا باب علم ما الكلم) بغير تنوين ، على أنه حذف أيضا هو ، وفيه من البعد ما ذكرنا ، فإذا كان متصلا حَسُنَ الحذف ، كما قرئ : "وفيها ما تشتهي الأنفس "، و(تشتهيه) ، وحكى أبو إسحاق : (وذلك أأفكهم) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة محمد صلى الله عليه وسلم

قوله تعالى : [٤] ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[1] نصب على المصدر ؛ أي : فاضربوا الرقاب ضربا ، وليس المصدر في هذا بموصول ، فلا ينكر منكر تقديم الرقاب عليه ؛ لأن المصدر إنما يكون ما بعده من صلته إذا كان بمعنى : (أن فعل) أو (أن يفعل) ، فإن لم يكن كذلك فلا صلة له ، إنما هو توكيد للفعل لا غير .

قوله : [٨] ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ ﴾ : (الذين) : ابتداء ، وما بعده الخبر ، و﴿ فَتَعْسًا ﴾ نصب على المصدر ، والنصب الاختيار ؛ لأنه مشتق من فعل مستعمل ، ويجوز في الكلام الرفع على الابتداء ولهم الخبر ، والجملة خبر عن : (الذين) .

قوله : [١٠] ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ : ﴿ فَيَنْظُرُوا ﴾ : في موضع جزم على العطف على : ﴿ يَسِيرُوا ﴾ ، أو في موضع نصب على الجواب للاستفهام .

قوله : [١٣] ﴿ مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ ﴾ هذا أيضا مما حذف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه تقديره : (التي أخرجك أهلها) ، فحذف الأهل ، وقام ضمير القرية مقامهم ، فصار ضمير القرية مرفوعا كما كان الأهل مرفوعين بـ (أخرج) ، فاستتر ضمير القرية في أخرج ، وظهرت علامة التأنيث لتأنيث القرية ، وهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ [الشورى :٢٢] ، تقديره : (وعقابه واقع بهم) ، ثم حذف المضاف وهو العقاب وقام ضمير الكسب مقامه ، فصار ضميرا ملفوظا به ، ولم يستتر ؛ لأن معه الواو ،

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ : هذا من المصدر النائب مناب فعل الأمر ، وهم مطرد فيه ، وهو منصوب بفعل محذوف فيه ، واختلف فيه إذا انتصب ما بعده فقيل : هو منصوب بالفعل الناصب للمصدر ؛ وقيل : هو منصوب بنفس المصدر لنيابته عن العامل فيه ، ومثاله : ضرباً زيداً ، كما قال الشاعر :

على حين ألهى الناس جل أموره ... مفندلاً زرق المال ندل الثعالب

وهذا هو الصحيح ، ويدل على ذلك قوله : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ ، وهو إضافة المصدر للمفعول ، ولو لم يكن معمولاً له ، ما جازت إضافته إليه .

وانتصب مناً وفداء بإضمار فعل يقدر من لفظهما ، أي فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداء ، وهو فعل يجب إضماره ، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة ، فعامله مما يجب إضماره ، ونحوه قول الشاعر :

لأجهدنّ فإما درء واقعة تخشى ... وإما بلوغ السؤل وإلا ملأي

فإما أدرأ درأ واقعة ، وإما أبلغ بلوغ السؤل . وقال أبو البقاء : ويجوز أن يكونا مفعولين ، أي أدوهم منا واقبلوا ، وليس إعراب نحوي . .

ولأن الفعل لم يكن للعقاب ، فلم يستتر ضمير ما قام مقام العقاب في الفعل ، واستتر ضمير القرية في أخرج ؛ لأنه كان فعلا للأهل ، فاستتر ضمير ما قام مقام الأهل ، في فعل الأهل وجاز ذلك وحسن لتقدم ذكر القرية ، ولأن الفعل في صلة التي ، والتي للقرية ، فلم يكن بد من ضمير يعود على التي ، وضمير المرفوع العائد على الذي والتي يستتر في الفعل الذي في الصلة أبدا إذا كان الفعل له ، فاعرفه ، ومثله في الحذف : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ ﴾ [محمد :٢١] ؛ أي : عزم أصحابُ الأمرِ ، ثم حذف الأصحاب ، ولم يستتر الأمر في الفعل ؛ لأنه لم يتقدم له ذكر .

قوله : [١٥] ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي ﴾ : ﴿ مَثَلُ ﴾ : رفع بالابتداء ، والخبر محذوف عند سيبويه تقديره : (فيما يُتلى عليكم مَثَلُ الجنةِ) ، وقال يونس : معنى مثل الجنة : (صفة الجنة) ، فـ ﴿ مَثَلُ ﴾ مبتدأ ، و﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ مبتدأ وخبر في موضع خبر مثل ، وقال الكسائي : تقديره : (مثل أصحاب الجنة) ، فـ ﴿ مَثَلُ ﴾ على قوله ابتداء ، و﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ ﴾ الخبر ، وقيل : ﴿ مَثَلُ ﴾ زائدة ، والخبر إنما هو عن الجنة ، و﴿ الْجَنَّةِ ﴾ في المعنى رفع بالابتداء ، و﴿ أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ ابتداء ، و(فيها) الخبر ، والجملة خبر عن : ﴿ الْجَنَّةِ ﴾ .

قوله : ﴿ مِنْ خَمْرٍ ﴾ في موضع رفع نعت لـ ﴿ أَنْهَارٌ ﴾ ، وكذلك : ﴿ مِنْ عَسَلٍ ﴾ ، ويجوز في الكلام : ﴿ لَذَّةٍ ﴾ على النعت لـ ﴿ أَنْهَارٌ ﴾ ، ويجوز النصب على المصدر ، كما تقول : هو لك هبة ؛ لأن هو لك يقوم مقام وهبته لك .

قوله : [١٦] ﴿ قَالَ آنِفًا ﴾ نصبه على الحال ؛ أي : ماذا قال محمد ؟ مبتدئا لوعظه المتقدم يهزؤون بذلك ، ويجوز أن يكون ﴿ آنِفًا ﴾ ظرفا ؛ أي : ماذا قال قبل هذا الوقت ؟ أي : ماذا قال قبل خروجنا ؟ فهو من الاستئناف .

قوله : [١٨] ﴿ فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ ﴾ : ﴿ ذِكْرَاهُمْ ﴾ : ابتداء ، و﴿ فَأَنَّى لَهُمْ ﴾ الخبر ، وفي : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ ضمير الساعة ، والمعنى : (فأنى لهم الذكرى إذا جاءتهم الساعة) ، مثل قوله : ﴿ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [سبأ :٥٢] .

قوله : [٢١] ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ : ﴿ طَاعَةٌ ﴾ : رفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (طاعة وقول معروف أمْثَلُ) ، وقيل : التقدير : (منا طاعةٌ) ، وقيل : هو خبر ابتداء مضمر تقديره : (أمرنا طاعة) ، فتقف في هذين الوجهين على : [٢٠] ﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ ﴾ ، وقيل : ﴿ طَاعَةٌ ﴾ : نعت لـ ﴿ سُورَةٌ ﴾ ، وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره :

(فإذا أنزلت سورة محكمة ذات طاعة وقول معروف ، ذكر فيها القتال رأيت) . فلا تقف على : ﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ ﴾ في هذا القول ، والقولان الأولان أَبْيَن وأَشْهَر .

قوله : [٢٢] ﴿ أَنْ تُفْسِدُوا ﴾[1] : (أَنْ) : في موضع نصب خبر (عسى) . تقول : عسى زيدٌ أن يقومَ ، و(أَنْ) لازمة للخبر في أشهر اللغات ، ومن العرب من يحذف (أَنْ) ، فيقول : عسى زيد يقوم ، وكاد بضد ذلك ، الأشهر فيها حذف (أَنْ) من الخبر ، تقول : كاد زيدٌ يقومُ ، ومن العرب من يقول : كاد زيدٌ أن يقوم ، وهو قليل .

قوله : [٢٧] ﴿ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴾ : ﴿ يَضْرِبُونَ ﴾ حال من : ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ .

قوله : [٣٤] ﴿ فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾ خبر (إِنَّ) ، ودخلت الفاء في الخبر ؛ لأن اسم (إِنَّ) : (الذي) ، و(الذي) فيه إبهام ، فشابه الشرط ؛ لأنه مبهم .

قوله : [٣٥] ﴿ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ وَتَدْعُوا ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ .

قوله : ﴿ يَتِرَكُمْ ﴾ ، و﴿ تَهِنُوا ﴾ قد حذفت (الفاء) منهما ، وهي واو ، وأصله : (تَوْهِنوا ويَوْتِركم) ، ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، (وأُتْبِعَ) سائر أمثلة الفعل المستقبل الحذف ، وإن لم يكن فيه ياء على الإتباع ، لئلا يختلف الفعل ، كما حذفوا الهمزة من الفعل الرباعي إذا أخبر المخبر به عن نفسه ، فقال : أنا أُكرِمُ زيداً ، أنا أُحسنُ العلم ، وذلك لاجتماع همزتين زائدتين ، ثم أتبع سائر الفعل المستقبل الحذف ، وإن لم تكن فيه تلك العلة .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ هذه القراءة التي عليها الجماعة ، قال أبو إسحاق : ولو جاز (عسيتم) لجاز (عَسِيَ ربكم) ، فهي عنده لا تجوز البتة ؛ ويروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأ : "إن تُوُلِّيتُم" أي : تولاكم الناس على ما لم يسم فاعله ؛ "أن تفسدوا في الأرض" (أن) في موضع نصب خبر (عسيتم) ، وهذه اللغة الفصيحة ، ومن العرب من يحذف (أن) من الخبر ، كما قال :

عسى الهم الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

ومن العرب من يأتي بالاسم في خبرها ؛ فينصبه فيقول : عسى زيدٌ قائماً .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الفتح

قوله تعالى : [٢] ﴿ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ أي : إلى صراط ، ثم حذفت إلى ، فانتصب الصراط ؛ لأنه مفعول به في المعنى .

قوله : [٨] ﴿ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ انتصب الثلاثة على الحال المقدرة ، وهي أحوال من : (الكاف) في : ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ ، والعامل فيها (أرسل) ، كما أنه هو العامل في صاحب الحال .

قوله : [١٠] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ ﴾ خبر (إنَّ) : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ ﴾ ويجوز أن يكون الخبر ﴿ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ، وهو ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ .

قوله : [١٦] ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾[1] : ﴿ يُسْلِمُونَ ﴾ عند الكسائي عطف على : (تقاتلون) ، وقال الزجاج : هو استئناف ؛ أي : أو هم يُسْلِمونَ ، وفي قراءة أُبَي : ﴿ أو يُسْلِموا ﴾ بالنصب على إضمار أنْ ، ومعناه عند البصريين : (إلا أن يسلموا) ، وقال الكسائي : معناه : (حتى يُسْلِمُوا) .

قوله : [٢١] ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا ﴾ : ﴿ وَأُخْرَى ﴾ : في موضع نصب على العطف على : ﴿ مَغَانِمَ ﴾ ، وفي الكلام حذف مضاف التقدير : (وعدكم الله ملك مغانم ، وملك أخرى) ؛ لأن المفعول الثاني لوعد لا يكون إلا مصدرا ؛ لأن الجثث لا يقع الوعد ، إنما يقع على ملكها وحيازتها ، تقول : وعدتك غلاما ، فلم تعده رقبة غلام ، إنما وعدته ملك رقبة غلام .

قوله : [٢٣] ﴿ سُنَّةَ اللهِ ﴾ نصب على المصدر ؛ لأن معنى [٢٢] ﴿ لَوَلَّوُا الأَدْبَارَ ﴾ : (سن الله توليتهم الأدبار سنة كما سنها فيما خلا من الأمم الكافرة) ، ويجوز في الكلام سُنَّةٌ بـ (الرفع) على معنى : (تلك سنة) ، فتضمر الابتداء وسنة خبر له .

قوله : [٢٤] ﴿ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ لم تنصرف مكة ؛ لأنها معرفة اسم لمؤنث ، وهو المدينة .

---

(١) قال الكسائي : ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ على النسق ، وقال أبو إسحاق : أو (يسلمون) مستأنف ، والمعنى : أو هم يسلمون ، قال الكسائي : وفي قراءة أبي بن كعب : ﴿ أو يسلموا ﴾ بمعنى : حتى يسلموا ، والبصريون يقولون بمعنى : إلى أن ، كما قال : أو نموت فنعذرا .

قوله : [٢٥] ﴿ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾ : ﴿ وَالْهَدْيَ ﴾ : منصوب على العطف على الكاف والميم في : ﴿ وَصَدُّوكُمْ ﴾ ، و(أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف الخافض ؛ أي : عن أَنْ يَبْلَغَ .

قوله : ﴿ وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ ارتفع رجال بالابتداء ونساء عطف عليهم ، والخبر محذوف ؛ أي : بالحضرة ، أو بالموضع ، أو بمكة ، ونحو ذلك .

قوله : ﴿ أَنْ تَطَئُوهُمْ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع على البدل من رجال أو نساء ، أو في موضع نصب على البدل من الهاء والميم في : ﴿ تَعْلَمُوهُمْ ﴾ التقدير على القول الأول : (ولولا وطؤكم رجالا مؤمنين لم تعلموهم فتصيبكم منهم مَعَرَّة) . وعلى القول الثاني : (ولولا رجال مؤمنون لم تعلموا وطأهم فتصيبكم) ، وهو بدل الاشتمال في الوجهين ، والقول الأول أَبْيَنُ وأقوى في المعنى ، والوطء هنا القتل .

وقوله : ﴿ تَعْلَمُوهُمْ ﴾ : في موضع رفع على النعت لرجال ونساء ، وجواب لولا محذوف .

قوله : [٢٧] ﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ : حالان من المضمر المرفوع في : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ﴾ ، والواو محذوفة مِن : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ﴾ ، وهي واو ضمير الجماعة ، وحذفت لسكونها وسكون أول المشدد ، كذلك : ﴿ لا تَخَافُونَ ﴾ : حال أيضا منهم ؛ أي : غير خائفين .

قوله : [٢٩] ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﴾ ابتداء وخبر ، ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ ﴾ : ابتداء أيضا وخبر ، و﴿ رُحَمَاءُ ﴾ : خبر ثانٍ ، فيكون الإخبار بالشدة والرحمة وما بعد ذلك من ركوعهم وسجودهم وضرب الأمثال بهم عن الذين مع النبي ، والنبي صلى الله عليه وسلم أرفع درجة منهم ؛ لأنهم إنما أدركوا هذه الدرجة به وعلى يديه صلى الله عليه وسلم ، وقيل : ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ ابتداء ، و﴿ رَسُولُ اللهِ ﴾ نعت له ، ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ عطف على : ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ ، و﴿ أَشِدَّاءُ ﴾ خبر الابتداء عن الجميع ، و﴿ رُحَمَاءُ ﴾ خبر ثان عنهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في جميع ما أخبر به عنهم من الشدة ، والرحمة ، والركوع ، والسجود ، وضرب الأمثال المذكورة ، وتقف على القول الأول على : ﴿ رَسُولُ اللهِ ﴾ صلى الله عليه وسلم ، ولا تقف عليه في القول الثاني .

قوله : ﴿ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ : حالان من الهاء والميم في : ﴿ تَرَاهُمْ ﴾ ؛ لأنه من رؤية العين ، وكذلك : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ حال منهم أيضا .

قوله : ﴿ سِيمَاهُمْ ﴾ : ابتداء ، ﴿ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ : الخبر ، ويجوز أن يكون الخبر : ﴿ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾ ، وذلك أبين وأحسن .

قوله : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ﴾ : (ذلك) ابتداء ، و﴿ مَثَلُهُمْ ﴾ الخبر .

قوله : ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ ﴾[1] : عطف على مثل الأول ، فلا تقف على التوراة إذا جعلته على مثل الأول ، ويكون المعنى : أنهم قد وُصِفُوا في التوراة والإنجيل بهذه الصفات المتقدمة ، وتكون (الكاف) في قوله : ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ : خبر ابتداء محذوف تقديره : (هم كزرع) ، فتبتدىء بـ (الكاف) ، وتقف على : ﴿ الإِنْجِيلِ ﴾ ، ويجوز أن يكون : ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ ﴾ ابتداء ،و ﴿ كَزَرْعٍ ﴾ الخبر ، فتقف على : ﴿ التَّوْرَاةِ ﴾ ، وتبتدىء : ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ ﴾ ، ولا تقف على : ﴿ الإِنْجِيلِ ﴾ ، ولا تبتدىء بالكاف في هذا القول ؛ لأنها خبر الابتداء ، ويكون المعنى : (أنهم قد وُصفوا في الكتابين بصفتين : وُصفوا في التوراة : (أنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وأن سيماهم في وجوههم من أثر السجود) ، ووصفوا في الإنجيل : (أنهم كزرع أخرج شطأه إلى تمام الصفة) ، والقول الأول : قول مجاهد ، والثاني : قول الضحاك ، وقتادة .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ ومثلهم في الانجيل ﴾ ان شئت عطفته على المثل الاول أي هذه صفاتهم في الكتابين فعلى هذا تكون الكاف في موضع رفع اي هم كزرع أو في موضع نصب على الحال أي مماثلين أو نعتا لمصدر محذوف أي تمثلا كزرع وشطأه بالهمز وبغير همز ولا ألف وجهه أنه ألقى حركة الهمزة على الطاء وحذفها ويقرأ بالألف على الابدال والمد والهمز وهي لغة وعلى سوقه يجوز أن يكون حالا أي قائما على سوقه وأن يكون ظرفا ويعجب حال ومنهم لبيان الجنس تفضيلا لهم بتخصيصهم بالذكر والله أعلم [التبيان في إعراب القرآن :٢/ ١٢٤] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحجرات

قوله تعالى : [٢] ﴿ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (جهرا كجهر) .

قوله : ﴿ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الجار تقديره : (لأن تحبط) ، مثل : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [يونس :٨٨] .

قوله : [٣] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ ﴾ خبر إن ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ ﴾ ، وقيل : هو نعت للذين ، والخبر : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ، وهو ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ .

قوله : [٤] ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ ﴾ خبر إن ﴿ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ ﴾ ، وهو ابتداء ، وخبر في موضع خبر إنَّ ، ويجوز في الكلام نصب ﴿ أَكْثَرُهُمْ ﴾ على البدل من : (الذين) ، وهو بدل الشيء ، والثاني بعضه .

قوله : [٩] ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾[1] ارتفع ﴿ طَائِفَتَانِ ﴾ بإضمار فعل التقدير ؛ (وإن اقتتل طائفتان) ، أو (وإن كان طائفتان) ؛ لأن (إنْ) للشرط ، والشرط لا يكون إلا بفعل ، فلم يكن بد من إضمار فعل ، وهو مثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة :٦] ، ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة إلا مع إنْ وحدها ، وذلك ؛ لقوتها ، وأنها أصل حروف الشرط .

قوله : [٦] ﴿ أَنْ تُصِيبُوا ﴾ : (أن) : في موضع نصب ؛ لأنه مفعول من أجله . و﴿ فَتُصْبِحُوا ﴾ : عطف عليه .

قوله : [١٤] ﴿ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ﴾ إنما أتت (لَمْ) ، ولم تأت (لَنْ) ؛ لأنه نفي لما مضى ، و(لَنْ) إنما هي نفي لما يستقبل ، فالقوم إنما أخبروا عن أنفسهم بإيمان قد مضى ، فنفى الله تعالى قولهم بـ (لَمْ) ، ولو أخبروا عن أنفسهم بإيمان سيكون لكان النفي بـ (لَنْ) ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ ﴾ [التوبة :٨٣] ، فقال : ﴿ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : (طائفتان) مرفوعتان بإضمار فعل ؛ أي : وإن اقتتلت طائفتان ، ويجوز أن يكون المضمر (كان) ، ولا بد من إضمار ؛ لأن (إن) لا يليها إلا الفعل ؛ لأنها للشرط ، وجوابه : ﴿ فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى ﴾ شرط أيضا ، والجواب : ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ أي : ترجع ، فإن قلت : تفي بغير همز ؛ فمعناه : تكثر .

أَبَدًا ﴾ ؛ لأنهم إنما قالوا : نخرج معك يا محمد ؛ مستأذنين في خروج مؤتنف ، فلذلك نفى بلن ولم ينف بلم .

قوله : ﴿ لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ ﴾ : من قرأ بلام بعد الياء ، فهو من لاتَ يَلِيت ، مثل : كال يكيل ، ومن قرأه بهمزة بعد الياء ، فهو من ألَت يألِت ، وفيه لغتان : إحداهما : (ألَتَ يألِت) ، وبه قرأ الجماعة في سورة الطور : ﴿ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ ﴾ [الطور :٢١] ، واللغة الأخرى : (ألِتَ يألَت) ، وبه قرأ ابن كثير في سورة الطور : ﴿ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ ﴾ ، وكله بمعنى : النقص .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ق

قوله تعالى : [١] ﴿ وَالْقُرْءَانِ ﴾ قسم ، وجوابه عند الأخفش : قد علمنا على حذف اللام ؛ أي : لقد علمنا . وقال الزجاج : الجواب محذوف تقديره : (والقرآن المجيد لنبعثن) ؛ لأنهم أنكروا البعث في الآية بعده ، وقيل : ما قبل القسم يقوم مقام الجواب . وأن معنى : ﴿ ق ﴾ : (قُضي الأمر والقرآن المجيد) ، فقُضي الأمر هو الجواب ، ودلت ﴿ ق ﴾ على ذلك ، وقيل : ﴿ ق ﴾ : اسم للجبل ، فتقديره (هو ق والقران المجيد) ، والجملة تسُدُّ مسدَّ جواب القسم .

قوله : [٣] ﴿ أَئِذَا مِتْنَا ﴾ العامل في (إذا) فعل محذوف دل عليه الكلام ؛ لأنهم قوم أنكروا البعث ، فكأنهم قالوا : أنبعث إذا متنا ، ولا يعمل فيه : ﴿ مِتْنَا ﴾ ؛ لأن (إذا) مضافة إلى ﴿ مِتْنَا ﴾ ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

قوله : [٩] ﴿ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾[1] هذا عند الكوفيين من إضافة الشيء إلى نفسه ، تقديره عندهم : (والحب الحصيد) ؛ أي : المحصود ، ثم حذف الألف واللام من الحب ، وأضافه إلى : ﴿ الْحَصِيدِ ﴾ ، وهو نعته ، والنعت هو المنعوت ، وهو عند البصريين إضافة صحيحة ، لكنه فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه ، تقديره : (وحب النبت الحصيد) ؛ أي : المحصودِ ، فحُذف النبت وأقام نعته مقامه ، فأضيف الحب إلى الحصيد على هذا التقدير .

قوله : [١١] ﴿ رِزْقًا لِّلْعِبَادِ ﴾ : مصدر ، وقيل : مفعول من أجله .

قوله : ﴿ إِن كُلٌّ إِلا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ : (إِنْ) : بمعنى : (ما) ، و(كُلٌّ) ابتداء و(إلاَّ) وما بعدها الخبر ، و(كُلٌّ) بمعنى : (كلهم) ، حكى سيبويه : (مررت بكل جالسا) ، فنصب جالسا على الحال ؛ لأن كلا معرفه ؛ إذ تقديره : (كلهم) ، ولذلك أجاز بعض النحويين : (كلٌّ منطلقٌ) ، فبنى كلا على الضم لحذف ما أضيف إليه ، جعله كقبل وبعد .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ وحب الحصيد ﴾ أي وحب النبت المحصود وحذفالمصوف وقال القراء هو في تقدير صفة الاول أيوالحب الحصيد وهذا بعيد مما فيه من إضافة الشئ الي نفسه ومثله حبل الوريد أي حبل العرق الوريد وهو فعيل بمعنى فاعل أي وارد أو بمعنى مورود فيه والنخل معطوف على الحب وباسقات حال ولها طلع حال أيضا ونضيد بمعنى منضود ورزقا مفعول له أو واقع موقع المصدر وبه أي بالماء. [التبيان في إعراب اللقرآن : ٢/ ١٢٦] .

قوله : [١٦] ﴿ تُوَسْوِسُ بِهِ ﴾ : (الهاء) تعود على (ما) ، وقيل : على الإنسان ، و(الباء) في موضع إلى .

قوله : [١٧] ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ مذهب سيبويه : أن قعيدا محذوف من أول الكلام لدلالة الثاني عليه ، ومذهب المبرد : أن قعيدا الذي في التلاوة للأول ، ولكن أُخِّر اتساعا ، وحذف قعيد من الثاني لدلالة الأول عليه ، ومذهب الأخفش ، والفراء : أن قعيدا الذي في التلاوة يؤدي عن اثنين وأكثر ، ولا حذف في الكلام .

قوله : [٢١] ﴿ مَعَهَا سَائِقٌ ﴾ : ﴿ سَائِقٌ ﴾ : ابتداء ، و﴿ مَعَهَا ﴾ الخبر ، والجملة في موضع نصب على الصفة لـ ﴿ نَفْسٍ ﴾ ، أو لـ (كُلٌّ) .

قوله : [٢٢] ﴿ لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ ﴾ هو خطاب للكفار ، وقيل : للكافر والمؤمن ، وقيل : للنبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : [٢٣] ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ : (هذا) مبتدأ ، و(ما) ، و﴿ عَتِيدٌ ﴾ خبران ، وقيل : (ما) الخبر ، و﴿ عَتِيدٌ ﴾ بدل من (مَا) ، أو نعت لها ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، ويجوز في الكلام نصب ﴿ عَتِيدٌ ﴾ على الحال .

قوله : [٢٤] ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[1] هذا مخاطبة للقرين ، وإنما ثنى ؛ لأنه أراد التكرير بمعنى : (ألقِ ألقِ) ، وقيل : إنما أتى مثنى ؛ لأن العرب تخاطب الواحد بلفظ الاثنين وبلفظ

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ . اختلف النحويون في قوله : ﴿ ألقيا ﴾ ، فقال قوم : هو مخاطبة للقرين ؛ أي : يقال للقرين : ألقيا ، فهذا قول الكسائي والفراء ؛ وزعم الفراء : أن العرب تخاطب الواحد بمخاطبة الاثنين ، فيقول : يا رجل قوما ؛ وأنشد :

خليلي مرا بي على أم جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

وإنما خاطب واحدا ، واستدل على ذلك بقوله :

ألم تر أني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وإن لم تطيب

وقال قوم : (قرين) للجماعة ، والواحد ، والاثنين ، مثل : ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ قال أبو جعفر : وحدثنا علي بن سليمان ، عن محمد بن يزيد ، عن بكر بن محمد المازني قال : العرب تقول للواحد : قوما على شرط إذا أرادت تكرير الفعل ، أي : قم قم ، فجاءوا بالألف لتدل على هذا المعنى ، وكذا (ألقيا) .

وقول آخر : يكون مخاطبة لاثنين ، قال عبد الرحمن بن زيد : معه السائق والحافظ جميعا ، قال مجاهد وعكرمة : ﴿ العنيد ﴾ المجانب للحق ، والمعاند لله جل وعز ، قال محمد بن يزيد : (عنيد) بمعنى : معاند ، مثل : ضجيع وجليس . .

الجماعة ، وقيل : إنما ثنى ؛ لأن أقل أعوان من له حال وشرف اثنان وأكثر ، فثنى على ذلك ، وقيل : إنما هو مخاطبة للسائق والحافظ .

قوله : [٢٦] ﴿ الَّذِي جَعَلَ ﴾ : (الذي) : في موضع نصب على البدل من : ﴿ كُلَّ ﴾ ، أو على أعني ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو بالابتداء ، والخبر ﴿ فَأَلْقِيَاهُ ﴾ .

قوله : [٣٣] ﴿ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ ﴾ : (مَن) : في موضع خفض على البدل من : ﴿ لِكُلِّ ﴾ ، أو في موضع رفع على الابتداء ، والخبر : ﴿ ادْخُلُوهَا ﴾ ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : (فيقال لهم : ادخلوها) .

قوله : [٤٤] ﴿ سِرَاعًا ﴾ حال من الهاء ، والميم في : ﴿ عَنْهُمْ ﴾ ، والعامل فيه : ﴿ تَشَقَّقُ ﴾ ، وقيل : المعنى : (فيخرجون سراعا) ، فيكون حالا من المضمر في : ويخرجون ، ويخرجون هو العامل فيه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الذاريات

قوله تعالى : [١] ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ﴾ ، [٢] ﴿ فَالْحَامِلاتِ ﴾ ، [٣] ﴿ فَالْجَارِيَاتِ ﴾ ، [٤] ﴿ فَالْمُقَسِّمَاتِ ﴾ : كل هذه صفات قامت مقام موصوف مقسم به على تقدير القسم بـ خالقه ومسيره ، وهو الله لا إله إلا هو ، تقديره : (ورب الرياح الذاريات ، فالسحاب الحاملات وقراً ، فالسفن الجاريات ، فالملائكة المقسمات) ، والجواب : ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾ .

قوله : [٣] ﴿ يُسْرًا ﴾ نعت لمصدر محذوف تقديره : (جريا يسرا) .

قوله : [١٣] ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : مبني على الفتح ؛ لأن إضافته غير محضة ؛ لأنه أضيف إلى غير متمكن ، وموضعه نصب على معنى : (الجزاء يوم هم على النار يفتنون) . وقيل : موضعه رفع على البدل من : [١٢] ﴿ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ، وقيل : هو منصوب وليس بمبني ، ونصبه على إضمار تقديره : (الجزاء يوم هم) .

قوله : [١٧] ﴿ كَانُوا قَلِيلا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾[1] اسم كان المضمر الذي فيها وهو الواو ، و﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ خبر كان ، و﴿ قَلِيلا ﴾ نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره : (كانوا وقتا قليلا يهجعون) ، أو (هجوعا قليلا يهجعون) ، و(ما) زائدة للتوكيد وإن شئت جعلت (ما) والفعل مصدرا في موضع رفع على البدل من المضمر في كان ، و﴿ قَلِيلا ﴾ خبر كان تقديره : (كان هجوعهم من الليل قليلا) ، وإن شئت رفعت المصدر بقليل ، ونصبت ﴿ قَلِيلاً ﴾ على خبر كان ، ولا يجوز أن تنصب ﴿ قَلِيلًا ﴾ بـ ﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ إلا و(ما) زائدة ؛ لأنك إن نصبته بـ ﴿ يَهْجَعُونَ ﴾ و(ما) ، والفعل مصدر كنت قد قدمت الصلة على الموصول ، ويجوز أن يكون : ﴿ قَلِيلًا ﴾ خبر كان ، واسمها

---

(١) قال الضحاك : ﴿ كانوا قليلاً ﴾ ، أي في عددهم ، وثم خبر كان ، ثم ابتدأ ﴿ من الليل ما يهجعون ﴾ ، فما نافية ، وقليلاً وقف حسن ، وهذا القول فيه تفكيك للكلام ، وتقدم معمول العامل المنفي بما على عامله ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً . وقد أجاز ذلك بعضهم ، وجاء في الشعر قوله :

إذا هي قامت حاسراً مشمعلة يحسب الفؤاد رأسها ما تقنع

فقدم رأسها على ما تقنع ، وهو منفي بما ، وجوزوا أن تكون ما مصدرية في موضع رفع بقليلاً ، أي كانوا قليلاً هجوعهم ، وهو إعراب سهل حسن ، وأن تكون ما موصولة بمعنى الذي ، والعائد محذوف تقديره : ﴿ كانوا قليلاً من الليل ﴾ من الوقت الذي يهجعون فيه ، وفيه تكلف .

فيها ، و(ما) نافية ، وهو قول الضحاك ، ويكون الوقف على : ﴿ قَلِيلًا ﴾ حسنا ، وهو قول يعقوب وغيره ، ولا يوقف على قليل في الأقوال الأول .

قوله : [٢٣] ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[1] من نصب مثلا بناه على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكن ، وهو ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ و(ما) زائدة للتوكيد ، وقيل : هو مبني على الفتح ؛ لكون ﴿ مِثْلَ ﴾ ، و(ما) اسما واحدا ، فلما جعلا شيئا واحدا بني ﴿ مِثْلَ ﴾ على الفتح ، وهو قول المازني ، وقيل : إن مثلا منصوب على الحال من نكرة ، وهو ﴿ لَحَقٌّ ﴾ ، وهو قول الجرمي ، وقيل : هو حال من المضمر المرفوع في قوله : ﴿ لَحَقٌّ ﴾ ، و(ما) زائدة ، و﴿ مِثْلَ ﴾ مضاف إلى : ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ ، ولم ينصرف لإضافة إلى غير متمكن ، وهي إضافة غير محضة ، وقال بعض الكوفيين : انتصب مثل على حذف الكاف ، تقديره : (إنه لحقٌّ كمثلِ ما أنكم تنطقون) ، و(ما) زائدة تقديره : (كمثل نطقكم ، ولا يجوز ذلك عند البصريين) ، وقال أبو محمد : من نصب ، فجائز أن يكون على التوكيد ، بمعنى : (أنه لحق حقا مثل نطقكم) ، فأما من رفع ﴿ مِثْلُ ﴾ ، فإنه جعله صفة لحق ؛ لأنه نكرة ؛ إذ إضافته غير محضة ؛ لأن الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين كثيرة ، فلم ينصرف بإضافته إلى : ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ ، لذلك فلما لم ينصرف حسن وصف ﴿ لَحَقٌّ ﴾ به ، كما تقول : مررت برجل

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ برفع (مثلُ) قراءة الكوفيين وابن أبي إسحاق ، على النعت (لحق) ؛ وقرأ المدنيون وأبو عمرو : "مثلَ ما "بالنصب ، وفي نصبه أقوال ، أصحها : ما قال سيبويه : أنه مبني لما أضيف إلى غير متمكن ، فبني ونظيره : "ومن خزي يومئذ "، وقال الكسائي : (مثل ما) منصوب على القطع ، وقال بعض البصريين : هو منصوب على أنه حال من نكرة ، وأجاز الفراء : أن يكون التقدير : حقا مثل ما ، وأجاز أن يكون (مثل) منصوبة بمعنى : كمثل ، ثم حذف الكاف ونصب ، وأجاز : زيد مثلك ، ومثل من أنت ؟ ينصب (مثل) على المعنى ، على معنى : كمثل ، فألزم على هذا أن يقول : عبد الله الأسد شِدَّةً ، بمعنى : كالأسد ، فامتنع منه ، وزعم أنه إنما أجازه في (مثل) ؛ لأن الكاف تقوم مقامها ، وأنشد :

وزعت بكالهراوة أعوجي إذا ونت الركاب جرى وثابا

قال أبو جعفر : وهذه أقوال مختلفة إلا قول سيبويه ، وفي الآية سؤال أيضا ، وهو أن يقال : جمع ما بين (ما) و(أن) ومعناهما واحد ، قال أبو جعفر : ففي هذا جوابان للنحويين الكوفيين :

أحدهما : أنه لما اختلف اللفظان جاز ذلك ، كما قال : فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا فجمع ما بين (ما) و(إن) ومعناهما واحد ، قال الله جل وعز : "بل إن يعد الظالمون "بمعنى (ما) يعد الظالمون .

والجواب الآخر : أن زيادة (ما) تفيد معنى ؛ لأنه لو لم تدخل (ما) كان المعنى : أنه لحق لا كذب ، فإذا جئت بـ(ما) صار المعنى : أنه لحق مثل ما إن الآدمي ناطق ، كما تقول : الحق نطقك ، بمعنى : أحق أم كذب ، وتقول : أحق إنك تنطق ؟ فتفيد معنى آخر .

مثلك ، و﴿ أَنَّكُمْ ﴾ على هذه الأقوال في موضع خفض بمثل ، وهي وما بعدها مصدر ، التقدير : (إنه لحق مثل نطقكم) .

قوله : [٢٥] ﴿ فَقَالُوا سَلامًا ﴾ انتصب ﴿ سَلامًا ﴾ على المصدر ، أو بوقوع القول عليه .

قوله : ﴿ قَالَ سَلامٌ ﴾ ابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (قال سلام عليكم) ، وقيل : هو خبر ابتداء محذوف تقديره : (أمري سلام) ، ومن قرأ : ﴿ سِلْمٌ ﴾ ، فعلى تقدير : (نحن سِلمٌ) ، وقيل : هو بمعنى : (سلام) ، كما يقال : هو حلٌ وحلالٌ بمعنًا .

قوله : [٢٩] ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ : ﴿ عَجُوزٌ ﴾ : خبر ابتداء محذوف تقديره : (أنا عجوز) .

قوله : [٤٦] ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ ﴾ من خفض (قوما) عطفه على قوله : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا ﴾ [٤١] ، وقيل : هو معطوف على : [٣٨] ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ ، وقيل : على [٢٠] ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾ ، ومن نصبه عطفه على الهاء والميم في قوله : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ ﴾ ، وقيل : تقديره : (وأهلكنا قوم نوح) ، وقيل : على معنى : (واذكر قوم نوح) ، وقيل : هو معطوف على : [٤٠] ﴿ فَأَخَذْنَاهُ ﴾ ، وقيل : على : ﴿ فَنَبَذْنَاهُمْ ﴾ .

قوله : [٥٢] ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (الأمر كذلك) ، وقيل : هي في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف .

قوله : [٥٨] ﴿ الْمَتِينُ ﴾ خبر بعد خبر لـ (إنَّ) ، وقيل : هو نعت للرزاق ، أو لذي القوة ، أو على إضمار مبتدأ ، أو نعت لاسم (إنَّ) على الموضع ، ومن خفضه جعله نعتا للقوة ، وذكر ؛ لأنه تأنيث غير حقيقي .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الطور

قوله تعالى : [٩] ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾[1] العامل في : ﴿ يَوْمَ ﴾ ﴿ لَوَاقِعٌ ﴾ ؛ أي : إن عذاب ربك لواقع يوم تمور السماء ، ولا يعمل فيه : [٨] ﴿ دَافِعٍ ﴾ ؛ لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي ، لا تقول : طعامَكَ ما زيدٌ آكلا ، رفعت آكلا ، أو نصبته ، أو أدخلت عليه الباء ؛ فإن رفعت الطعام بالابتداء ، وأوقعت آكلا على هاء جاز ، وما بعد الطعام خبره ، ويقبح حذف الهاء .

قوله : [١١] ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ابتداء عامل في : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، و﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ الخبر ، و(الفاء) جواب الجملة المتقدمة ، وحَسُنَ ذلك ؛ لأن في الكلام معنى الشرط ؛ لأن المعنى : (إذا كان ما ذكر فويل يومئذ للمكذبين) .

قوله : [١٣] ﴿ يَوْمَ يُدَعُّونَ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : بدل من : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ هَذِهِ النَّارُ ﴾ ابتداء ، وخبره مقول تقديره : (يقال لهم : هذه النار) ، ومثله في إضمار القول قوله : [١٩] ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ؛ أي : يقال لهم : كلوا واشربوا .

قوله : ﴿ هَنِيئًا ﴾ صب على المصدر .

قوله : [٢٩] ﴿ بِكَاهِنٍ وَلا مَجْنُونٍ ﴾ يجوز في الكلام النصب على العطف على موضع ﴿ بِكَاهِنٍ ﴾ في لغة أهل الحجاز ، ويجوز الرفع على العطف على موضع ﴿ بِكَاهِنٍ ﴾ في لغة بني تميم ، وعلى إضمار مبتدأ ؛ أي : ولا هو مجنون .

قوله : [٤٤] ﴿ سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هذا سحاب) .

قوله : [٤٦] ﴿ يَوْمَ لا يُغْنِي ﴾ انتصب يوم على البدل من : ﴿ يَوْمَهُمُ ﴾ ، و﴿ يَوْمَهُمُ ﴾ منصوب بـ ﴿ يُلاقُوا ﴾ مفعول به ، وليس نصبه على الظرف .

قوله : ﴿ فَذَرْهُمْ ﴾ : أصله : (فاوذرهم) ، ولكن حذفت الواو ؛ لأنه بمعنى : (فدعهم) ، فحمل على نظيره في المعنى ، وعلى ما يقوم مقامه ؛ لأنهم استغنوا عن استعمال ودع ، بقولهم : ترك ، وكذلك وذرهم لم يستعمل كما لم يستعمل ودع ، وإنما حذفت الواو

---

(١) روى ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال : تحركا ، قال أبو جعفر : يقال : مار الشيء إذا دار ، وينشد بيت الأعشى :

كأن مشيتها من بيت جارتها ... مور السحابة لا ريث ولا عجل

ويروى عن ابن عباس (تمور) : تشقق .

من يدع ؛ لأنه بمنزلة يزن ، الدال كالزاي في الحركة ، لكن فتحت الدال في يدع ؛ لأجل حرف الحلق بعدها ، وأصلها : (الكسر) ، كالزاي من يزن ، فحذفت الواو على الأصل ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وحذفت من يذر ؛ لأنه بمعنى : (يدع) ، وقد تقدم ذكر هذا .

قوله : [٤٩] ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾ : ﴿ وَإِدْبَارَ ﴾ : ظرف زمان تقديره : (وسبحه وقت إدبار النجوم) ، ومثله : ﴿ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ [ق : ٤٠] على قراءة من كسر الهمزة ، فأما من فتحها في : ﴿ ق ﴾ ، فإنه جعله جمع دُبُر ، وهو ظرف مُتسع فيه ، حُكي عن العرب : (جئتك دبر الصلاة) ، وكل هذا إنما هو على حذف وقت ، كما تقول جئتك مقدم الحاج ، وخفوقَ النجم ؛ أي : وقت ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النجم

قوله تعالى : [٧] ﴿ وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى ﴾ [١] ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ؛ أي : استوى عاليا ، يعني : (جبريل عليه السلام) ، فالضميران لجبريل ، وقال الفراء : هو عطف على الضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، جعل ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ضمير محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو ضمير جبريل عليه السلام عطف المضمر المرفوع من غير أن يؤكد ، وهو قبيح عند البصريين ، وكان القياس عندهم : لو حملت الآية على هذا المعنى أن تقول : فاستوى هو وهو الأفق . واستوى يقع للواحد وأكثر ما يقع من اثنين ، ولذلك جعل الفراء الضميرين لاثنين .

قوله : [٩] ﴿ أَوْ أَدْنَى ﴾ : (أَوْ) على بابها ، والمعنى : (فكان لو رآه الرائي منكم قال : هو قدر قوسين أو أدنى في القرب) .

قوله : [١١] ﴿ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴾ من خفف كذب جعل (ما) في موضع نصب على حذف الخافض ؛ أي : فيما رأى ، و(ما) بمعنى : (الذي) ، و﴿ رَأَى ﴾ واقعة على هاء محذوفة ؛ أي : رآه ، ورأى من رؤية العين ، ويجوز أن تكون (ما) ، والفعل مصدرا ، فلا يحتاج إلى إضمار هاء ، ومن شدد كذب جعل (ما) مفعولا به على أحد الوجهين ، ولا يقدر حذف حرف جر فيه ؛ لأن الفعل إذا شدد تعدى بغير حرف .

قوله : [١٣] ﴿ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ مصدر في موضع الحال ، كأنه قال : ولقد رآه نازلا نزلة أخرى ، وهو عند الفراء نصب ؛ لأنه في موضع الظرف ؛ إذ معناه : مرة أخرى ، والهاء في : ﴿ رَآهُ ﴾ تعود على جبريل عليه السلام .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : في موضع الحال ؛ أي : فاستوى عاليا ، هذا قول من تجب به الحجة من العلماء والمعنى عليه ، والإعراب يقويه ؛ وزعم الفراء أن المعنى : فاستوى محمد صلى الله عليه وسلم ، وجبريل عليه السلام ، فجعل : (وهو) كناية عن جبرائيل صلى الله عليه وسلم ، وعطف به على المضمر ، قال أبو جعفر : في هذا من الخطأ ما لا حقا به عطف على مضمر مرفوع لا علامة له ، ومثله : مررت بزيد جالسا وعمرو ، ويعطف به على المضمر المرفوع ، وهذا ممنوع من الكلام حتى يؤكد المضمر ، أو يطول الكلام ، ثم شبهه بقوله : ﴿ أئذا كنا ترابا وآباؤنا ﴾ وهذا التشبيه غلط من جهتين :
إحداهما : أنه قد طال الكلام هاهنا ، وقام المفعول به مقام التوكيد .
والجهة الأخرى : أن النون والألف قد عطف عليهما هاهنا ، وقولك : قمنا وزيد ، أسهل من قولك : قام وزيد ، وأيضا فليس المعنى على ما ذكر .

قوله : [٢٨] ﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ : (الهاء) : تعود على الأسماء ؛ لأن التسمية والأسماء بمعنًا .

قوله : [٢٦] ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ﴾ : (كم) : خبر ، وموضعها رفع بالابتداء ، و﴿ لا تُغْنِي ﴾ الخبر .

قوله : [٣٠] ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ ﴾ : ﴿ أَعْلَمُ ﴾ : بمعنى : (عالم) ، ومثله : ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى ﴾ ، وفيه نظر ؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى : فاعل إذا كان للمخبر عن نفسه ، ويجوز : أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم ؛ أي : هو أعلم من كل أحد بهذين الصنفين وبغيرهما ، ومثل ذلك : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ، و﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ .

قوله : [٣١] ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ﴾ : (اللام) : متعلقة بالمعنى ؛ لأن معنى : ﴿ وَلله مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ : (هو مالك للجميع ، يهدي من يشاء ويضل من يشاء ؛ ليجزي) ، وقيل : اللام متعلقة بقوله : [٢٦] ﴿ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ .

قوله : [٣٢] ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ ﴾ : (الذين) : في موضع نصب على البدل من : (الذين) في قوله : [٣١] ﴿ وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا ﴾ .

قوله : [٣٢] ﴿ إِلا اللَّمَمَ ﴾ استثناء ليس من الأول ، وهو صغائر الذنوب من قولهم : ألممت بالشيء إلماما إذا قللت منه ، وزرت لماما ؛ أي : قليلا ، وهو أحسن الأقوال فيه .

قوله : [٣٨] ﴿ أَلَّا تَزِرُ ﴾ : (أَنْ) : في موضع خفض على البدل من : (ما) في قوله : [٣٦] ﴿ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : ذلك ألا تزر ، و(الهاء) محذوفة مع أن ؛ أي : أنه لا تزر .

قوله : [٣٩] ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ ﴾ [٤٠] و﴿ وَأَنَّ سَعْيَهُ ﴾ : (أَنْ) : في الموضعين عطف على : ﴿ أَلَّا تَزِرُ ﴾ ، وأجاز الزجاج : ﴿ سَوْفَ يَرَى ﴾ بفتح الياء على إضمار الهاء ؛ أي : سوف يراه ، ولم يجزه الكوفيين ؛ لأنه يصير : ﴿ سَعْيَهُ ﴾ قد عمل فيه (أنَّ) ، و﴿ يُرَى ﴾ ، وهو جائز عند المبرد وغيره ؛ لأن دخول (أَنْ) على ﴿ سَعْيَهُ ﴾ ، وعملها فيه يدل على الهاء المحذوفة من : ﴿ يُرَى ﴾ ، وعلى هذا أجاز البصريون : إنّ زيدا ضربت بغير هاء .

قوله : [٤١] ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ ﴾ : (الهاء) : تعود على السعي ؛ أي : يُجزى به ، و﴿ الْجَزَاءَ ﴾ نصب على المصدر .

قوله : [٤٢] ﴿ وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ ﴾ ، [٤٣] ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ ﴾ ، [٤٤] ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ ﴾ ، [٤٥] ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ ﴾ : (أَنَّ) : في جميع ذلك عطف على : ﴿ أَلَّا تَزِرُ ﴾ على أحد وجهيها ، وكذلك أنَّ فيما بعد ذلك .

قوله : [٥٠] ﴿ عَادًا الأُولَى ﴾[1] : أدغم نافع ، وأبو عمرو التنوين في اللام من الأولى بعد أن ألقيا حركة الهمزة المضمومة من : (أُولَى) على لام التعريف ، وقد منع المبرد وغيره ذلك ؛ لأنهما أدغما ساكنا في ما أصلة السكون وحركته عارضة ، والعارض لا يعتد به ، ووجه قراءتهما بالإدغام : هو حكى المازني ، وغيره من قول العرب : لَحَمَرٌ جاءَ ، يعنون : (الأحمر) ، فاعتدوا بحركة اللام ، وابتدأوا بها ، واستغنوا بها عن ألف الوصل ، فكذلك من أدغم التنوين من عاد في اللام من : ﴿ الأُولَى ﴾ اعتَدَّ بالحركة على اللام ، وعلى ذلك

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الأُولَى ﴾ . قراءة الكوفيين ، وبعض المكيين ، - وهي القراءة البينة في العربية - حُرِّك التنوين لالتقاء الساكنين ، وقراءة أبي عمرو وأهل المدينة : "وأنه أهلك عاداً الُّولى "بإدغام التنوين في اللام ، وتكلم النحويون في هذا ، فقال محمد بن يزيد : هو لحن ، وقال غيره : لا يخلو من إحدى جهتين :

أن يصرف (عادا) ، فيقول : عاداً الأولى ، أو يمنعه الصرف يجعله اسما للقبيلة ؛ فيقول : عادَ الأولى ، فأما : (عاداً الأولى) فمتوسط ؛ فأما الاحتجاج بقراءة أهل المدينة وأبي عمرو ؛ فنذكره عن أبي إسحاق قال : فيه ثلاث لغات : يقال الأولى : بتحقيق الهمزة ؛ ثم تخفف الهمزة ، فتلقى حركتها على اللام ، فتقول : (الُولى) ، ولا تحذف ألف الوصل ؛ لأنها تثبت مع ألف الاستفهام ، نحو : "آلله أذن لكم "فخالفت ألفات الوصل ، فلم تحذف أيضا هاهنا ؛ واللغة الثالثة : أن يقال : (لُولى) فتحذف ألف الوصل ؛ لأنها إنما اجتلبت لسكون اللام ، فلما تحركت اللام حذفت ، فعلى هذا قراءته : "عادا الولي "أدغم التنوين في اللام ، قال : وسمعت محمد بن الوليد يقول : لا يجوز إدغام التنوين في هذه اللام ؛ لأن هذه اللام أصلها السكون ، والتنوين ساكن ، فكأنه جمع بين ساكنين ، قال : وسمعته يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في : "يؤده إليك "، وفي : "وأنه أهلك عادا الأولى "، قال : وأبي هذا أبو إسحاق ، واحتج بما قدمنا ؛ فأما الأولى فيقال : لا يكون أُولي إلا وثم أخرى ، فهل كان ثم (عادٌ) آخرةٌ ؟ فتكلم في هذا جماعة من العلماء ، فمن أحسن ما قيل فيه ما ذكره محمد بن إسحاق ، قال : (عاد الأولى) (عاد بن إرم بن عوض بن سام بن نوح) صلى الله عليه وسلم ، (وعاد الثانية) (بنو لُقَيم بن هَزَّال بن هُزَيل) من ولد (عاد الأكبر) ، وكانوا بمكة في وقت أهلكت (عاد الأولى) مع بني عملاق ، قال أبو إسحاق : فبقوا بعد عاد الأولى حتى بغى بعضهم على بعض ، وقتل بعضهم بعضا ، قال : وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : (عاد الآخرة ثمود) ، واستشهد على ذلك بقول زهير :

كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم

يريد عاقر الناقة . وجواب ثالث : أنه قد يكون شيء له أول ولا آخر له من ذلك نعيم أهل الجنة .

قالوا : سَلْ زيداً ، إنما هو اسأل ، فلما ألقى حركة الهمزة على السين اعتد بها ، فحذف ألف الوصل ، وعلى ذلك قالوا : ردَّ وعضَّ ومدَّ ، وأصلة : (افعل) ، ثم ألقيت حركة العين على الفاء ، واعتدوا بها ، فحذفوا ألف الوصل لاعتدادهم بحركة الفاء ، وإن كانت عارضة .

قوله : [٥٣] ﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةَ ﴾ نصب بـ ﴿ أَهْوَى ﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة القمر

قوله تعالى : [٤] ﴿ مُزْدَجَرٌ ﴾ : (الدال) : بدل من تاء ، وهو مفتعل من الزجر ، وإنما أُبدلت (الدال) من التاء ؛ لأن التاء مهموسة ، والزاي مجهورة ، ومخرجهما قريب من الآخر ، فأبدلوا من التاء حرفا هو من مخرجها ، يوافق الزاي في الجهر ، وهي الدال .

قوله : [١٥] ﴿ مُدَّكِرٍ ﴾[1] : أصله : (مذتكر) ، فهو مفتعل من الذكر ، لكن الذال حرف مجهور قوي ، والتاء مهموسة ضعيفة ، فأبدلوا من التاء حرفا من مخرجها مما يوافق الذال في الجهر ، وهو الدال ، ثم أدغمت الذال في الدال ، ويجوز : ﴿ مذَّكر ﴾ بالذال على إدغام الثاني في الأول ، وبذلك قرأ قتادة .

قوله : [٥] ﴿ حِكْمَةٌ ﴾ رفع على البدل من : (ما) في قوله : ﴿ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴾ ، وما رفع بـ (جاء) فاعل ، أو على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي حكمة .

قوله : ﴿ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ ﴾ : (مَا) : استفهام ، يجوز أن تكون في موضع نصب بـ ﴿ تُغْنِ ﴾ ، ويجوز أن تكون نافية على حذف مفعول ﴿ تُغْنِ ﴾ .

وحذفت الياء من تغني والواو من : [٦] ﴿ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، وشبه ذلك من خط المصحف ؛ لأنه كتب على لفظ الإدراج والوصل ، ولم يكتب على حكم الأصل والوقف ، وقد غلط بعض النحويين ، فقال : إنما حذفت الياء في : ﴿ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ ﴾ ؛ لأن (مَا) بمنزلة (لَمْ) ، فجزمت كما تجزم لم ، وهذا خطأ ؛ لأن (لَمْ) إنما تنفي وترد المستقبل ماضيا ، و(ما) تنفي الحال ، فلا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر لاختلاف معنييهما .

قوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : نصب على إضمار فعل ؛ أي : اذكر يوم يَدْعُ ، ولا يعمل فيه تَوَلَّ ؛ لأن (التولي) في الدنيا ، و﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ في الآخرة ، ولذلك

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فهل من مذَّكِر ﴾ هذه قراءة الجماعة ، وهي صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه شعبة وغيره ، عن ابن إسحاق ، عن الأسود ، عن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ : "فهل من مدكر "بالدال غير معجمة ؛ وقال يعقوب القارئ قرأ قتادة : "فهل من مُذَّكِر "بالذال معجمة ؛ قال أبو جعفر : (مدكر) أولى لما ذكرنا من الاجتماع في العربية ، والأصل عند سيبويه : مذتكر ، فاجتمعت (الذال) - وهي مجهورة أصلية - و(التاء) - وهي مهموسة زائدة - فأبدلوا من التاء حرفا مجهورا من مخرجها ، فصار : (مذدكر) ، فأدغمت الذال في الدال فصار : (مدكر) ؛ ممن قال (مذكر) : أدغم الدال في الذال ، وليس على هذا كلام العرب إنما يدغمون الأول في الثاني .

يحسن الوقف على : ﴿ عَنْهُمْ ﴾ ، وتبتدىء ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، ويجوز أن يكون العامل في يوم : ﴿ خُشَّعًا ﴾ أو ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ خُشَّعًا ﴾ نصب على الحال من الهاء والميم في : ﴿ عَنْهُمْ ﴾ ، فيقبح الوقف على : ﴿ عَنْهُمْ ﴾ ، وإن جعلته حالا من الضمير في : ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ حسن الوقف على : ﴿ عَنْهُمْ ﴾ ، وكذلك موضع ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ حال من الضمير المخفوض في : ﴿ أَبْصَارُهُمْ ﴾ ، وكذلك موضع : ﴿ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ ، وكذلك موضع : [٨] ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ كلها نصب على الحال .

قوله : [١٢] ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ ﴾[1] : ﴿ الْمَاءُ ﴾ اسم للجنس ، فلذلك لم يقل : الماءان بعد ذكره ؛ لخروج الماء من موضعين : من السماء والأرض ، وأصل ماء : (مَوَه) ، فأبدلوا من الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت ماء ، والألف خفية ، والهاء خفية ، فاجتمع خفيان : عين ، ولام ، فأبدلوا من الهاء حرفا قويا جلدا ، وهو الهمزة ، ودل على هذا التقدير قولهم في الجمع : (أمواه ، ومياه) ، وفي التصغير : (مُوَيْه) فَرُدَّ إلى أصله .

قوله : [١٥] ﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا ﴾ : (الهاء) للعقوبة ، وقيل : للسفينة .

قوله : [١٦] ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ : (كيف) : خبر كان ، و﴿ عَذَابِي ﴾ اسمها ، ويجوز : أن تكون (كيف) في موضع الحال ، و(كان) بمعنى : (وقع وحدث) ، والعذاب رفع بـ (كان) ، ولا خبر لها .

قوله : [١٩] ﴿ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ أصله : (صرر) ، من صرَّ الشيء إذا صوَّت ، لكن أبدلوا من الراء الثانية صادا .

قوله : [٢٠] ﴿ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ : ﴿ تَنْزِعُ ﴾ : في موضع نصب على النعت لـ ﴿ رِيحًا ﴾ ، و﴿ كَأَنَّهُمْ ﴾ : في موضع نصب على الحال من : ﴿ النَّاسَ ﴾ تقديره : (إنا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا نازعة للناس مشبهين أعجاز نخل) ،

---

(١) قوله تعالى : ﴿ فالتقى الماء ﴾ أراد الماآن فاكتفى بالواحد لأنه جنس وعلى أمر حال أو ظرف والهاء في حملناه لنوح عليه السلام وتجري صفة في موضع جر وبأعيننا حال من الضمير في تجري أي محفوظة وجزاء مفعول له أو بتقدير جازيناهم وكفر أي به وهو نوح عليه السلام ويقرأ كفر على تسمية الفاعل أي للكفار ومدكر بالدال واصله الذال والتاء وقد ذكر في يوسف ويقرأ بالذال مشددا وقد ذكر أيضا ونذر بمعنى انذار وقيل التقدير ونذري ومستمر نعت لنحس وقيل اليوم وكأنهم حال ومنقعر نعت لنخل ويذكر ويؤنث [التبيان في إعراب القرآن :٢/ ١٣٥] .

وهي حال مقدرة ؛ أي : يكونون كذلك ، وقد قيل : (الكاف) في موضع نصب بفعل مضمر تقديره : (فتتركهم كأعجاز نخل) ؛ أي : مثل أعجاز نخل .

قوله : ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ إنما ذكر ﴿ مُنْقَعِرٍ ﴾ ؛ لأن النخل يذكر ويؤنث ، فلذلك قال : منقعر ، وقال في موضع آخر : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة :٧] ، فأنث .

قوله : [٢١] ﴿ وَنُذُرِ ﴾ قيل : هو مصدر بمعنى : (إنذاري) ، وقيل : هو جمع نذير .

قوله : [٢٤] ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا ﴾ نصب بإضمار فعل تقديره : (أنتبع بشرا منا واحد) ، ودل على الحذف قوله : ﴿ نَتَّبِعُهُ ﴾ ، و﴿ مِنَّا وَاحِدًا ﴾ : صفتان لبشر .

قوله : ﴿ وَسُعُرٍ ﴾ قيل : هو مصدر سُعِرَ الرجل إذا طاش ، وقيل : هو جمع سعير .

قوله : [٢٦] ﴿ مَنِ الْكَذَّابُ ﴾ ابتداء وخبر ، والجملة في موضع نصب بـ ﴿ سَيَعْلَمُونَ ﴾ .

قوله : [٢٧] ﴿ فِتْنَةً لَهُمْ ﴾ مفعول من أجله ، وقيل : هو مصدر .

قوله : ﴿ وَاصْطَبِرْ ﴾ هو افتعل من الصبر ، وأصله : (اصتبر) ، فأبدلوا من التاء حرفا يؤاخي الصاد في الإطباق ، وهو (الطاء) ، ليعمل اللسان في الإطباق عملا واحدا ، مثله : مصطبر هو مفتعل من الصبر ، دليله : أنك إذا صغرت أو جمعت حذفت الطاء ؛ إذ هي بدل من تاء ، تقول : مُصَيْبِر ، ومصابر ، كما تفعل بمكتسب .

قوله : [٣٤] ﴿ إِلا آلَ لُوطٍ ﴾ : ﴿ آلَ ﴾ : نصب على الاستثناء ، وأصله : (أهل) ، ثم أبدلوا من الهاء همزة لخفائها ، فصارا : (أألا) ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفا ، كما فعلوا في آتى وآمن ، ويدل على ذلك قولهم في التصغير : (أُهَيْل) .

قوله : ﴿ بِسَحَرٍ ﴾ إنما انصرف ؛ لأنه نكرة ، ولو كان معرفة لم ينصرف ؛ لأنه إذا كان معرفة فهو معدول عن الألف واللام ؛ إذ تعرف بغيرهما ، وحق هذا الصنف أن يتعرف بهما ، فلما لم يتعرف بهما صار معدولا عنهما ، فثقل مع ثقل التعريف فلم ينصرف ؛ فإن نُكِّر انصرف ، ومثله : (بُكرة) ، إلا أن بكرة لم تنصرف للتأنيث والتعريف ، ومثله : (غدوة) ، فإن نُكِّرا انصرفا كسَحَر .

قوله : [٣٥] ﴿ نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ : ﴿ نِعْمَةً ﴾ : مفعول من أجله ، ويجوز في الكلام الرفع على تقدير : (تلك نعمةٌ) .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره : (نجزي من شكر جزاء كذلك) ؛ أي : مثل ذلك .

قوله : [٣٧] ﴿ عَنْ ضَيْفِهِ ﴾ لا تكاد العرب تثني ضيفا ولا تجمعه ؛ لأنه مصدر ، وتقدير الآية : (عن ذوي ضيفه) ، وقد ثناه بعضهم وجمعه .

قوله : [٤٩] ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1] كان الاختيار على أصول البصريين رفع كل ، كما أن الاختيار عندهم في قولك : زيدٌ ضربته ، الرفع ، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولنا : زيد أكرمته ؛ لأنه قد تقدم في الآية شيء عمل فيما بعده ، وهو (إنَّ) ، فالاختيار عندهم النصب فيه ، وقد اجمع القراء على النصب في : (كل) على الاختيار فيه عند الكوفيين ، ليدل ذلك على عموم الأشياء المخلوقات : أنها لله لخلاف ما قاله أهل الزَيْغ : إن ثَمَّ مخلوقات لغير الله ، تعالى الله عن ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد :١٦] يرد قولهم . وإنما دل النصب في كل على العموم ؛ لأن التقدير : (إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر) ، فخلقناه : تأكيد وتفسير لخلقنا المضمر الناصب لكل ، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير : (إنا خلقنا كل شيء بقدر) ، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات ، ولا يجوز أن يكون خلقناه صفة لشيء ؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ، ولا يكونان تفسير لما يعمل فيما قبلهما ، فإذا لم يكن خلقناه صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لكل ، وذلك يدل على العموم ، وأيضا فإن النصب هو الاختيار عند الكوفيين ؛ لأن (إنَّا) عندهم تطلب الفعل ، فهي به أولى ، فالنصب عندهم في كل هو الاختيار ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج من الشبه كان النصب أقوى كثيرا من الرفع ، قال أبو محمد : وقد أفردت هذه المسألة بـ(أشبعَ) من هذا التفسير في غير هذا الكتاب .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ ، قراءة الجمهور : كل شيء بالنصب . وقرأ أبو السمال ، قال ابن عطية وقوم من أهل السنة : بالرفع . قال أبو الفتح : هو الوجه في العربية ، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة . وقال قوم : إذا كان الفعل يتوهم فيه الوصف ، وأن ما بعده يصلح للخبر ، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبر ، اختير النصب في الاسم الأول حتى يتضح أن الفعل ليس بوصف ، ومنه هذا الموضع ، لأن في قراءة الرفع يتخيل أن الفعل وصف ، وأن الخبر يقدر . فقد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية . فأهل السنة يقولون : كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدرة دليله قراءة النصب ، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء . وقالت القدرية : القراءة برفع كل ، وخلقناه في موضع الصفة لكل ، أي إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار ، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك . وقال الزمخشري : ﴿ كل شيء ﴾ منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الرحمن جل ذكره

قوله : [٥] ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ : ﴿ الشَّمْسُ ﴾ : ابتداء ، والخبر محذوف تقديره : (الشمس والقمر يجريان بحسبان) ؛ أي : بحساب ، وقيل : بحسبان هو الخبر .

قوله : [٨] ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على حذف الخافض تقديره : (لئلا تطغوا) ، فتطغوا في موضع نصب بـ (أَنْ) ، وقيل : (أَنْ) بمعنى : (أي) ، لا موضع لها ، فيكون تطغوا على هذا مجزوما بلا .

قوله : [١٢] ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ قرأها ابن عامر بالنصب عطفا على الأرض ؛ لأن قوله : [١٠] ﴿ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ ﴾ معناه : (خلقها) ، فعطف ﴿ وَالْحَبُّ ﴾ على ذلك ؛ أي : وخلق الحبَّ والريحان ، ومن رفع عطف على : ﴿ فَاكِهَةٌ ﴾ ، و﴿ فَاكِهَةٌ ﴾ ابتداء ، و﴿ فِيهَا ﴾ الخبر ، ومن خفض ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ عطفه على : ﴿ الْعَصْفِ ﴾ ، وجعل ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ بمعنى : (الرزق) .

قوله : [١٧] ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ : ﴿ رَبُّ ﴾ : رفع على إضمار مبتدأ تقديره : (هو رب المشرقين) ، وقيل : هو بدل من المضمر في : ﴿ وَخَلَقَ ﴾ ، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من : ﴿ رَبِّكُمَا ﴾ .

قوله : [١٢] ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾[1] أصله : (رَيْوحان) ، ثم أبدلوا من الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، كميِّت وهيِّن ، ثم خففت الياء ، كما تقول : مَيْت وهَيْن ولَيْن ، ولزم التخفيف في : ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ لطوله وللحاق الزيادتين في آخره ، وهما الألف والنون ، فوزنه : فَيْعلان ، ولو كان وزنه فعلان لقلت : رَوْحان ؛ لأنه من الروح ، ولم يتمكن بدل الواو ياء ؛ إذ لا علة توجب ذلك ، فلما أُجْمِعَ على لفظ الياء فيه عُلِمَ أن له أصلا خفف منه ، وهو ما ذكرنا .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ والرَّيْحَانُ ﴾ . قرأ حمزةُ ، والكِسَائِيُّ بالخفضِ أي : ذُو العَصْفِ ، وذُو الرَّيْحَانِ لأنَّ الحَبَّ : الحِنْطَةُ ، وعَصْفُهُ التِّبْنُ ، ويُقال : وَرَقُ الزَّرْعِ ، والرَّيحانُ الرِّزقُ . تَقُولُ العَرَبُ : خرجنا نطلب ريحانَ اللهِ ، أي : رزقه .

وقرأ الباقون : ﴿ والرَّيْحَانُ ﴾ عطفًا عَلَى المحَبِّ ، ويُنشد :

سَمَاءُ الإِلهِ وَرَيْحَانُهُ ... وَرَحْمَتُهُ وَسَمَاءٌ دُرَرْ .

وقد أجاز بعضهم : أن يكون فعلان ، والياء بدل من واو ، كما أبدلوا من الياء واوا في : أشاوي ، أصلها : (أشايا) .

قوله : [٢٢] ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ ﴾ أي : من أحدهما ، ثم حذف المضاف وهو أحد ، واتصل الضمير بمن ، كما قال : ﴿ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ ﴾ [الزخرف :٣١] ؛ أي : من إحدى القريتين ، ثم حذف المضاف ، وحذف المضاف جائز كثير شائع في كلام العرب ، كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف :٨٢] ، وكقوله : ﴿ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ ﴾ [محمد :١٣] .

قوله : [٢٤] ﴿ كَالأَعْلامِ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ الْمُنْشَآتُ ﴾ .

قوله : [٣٥] ﴿ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ ﴾[1] من رفع النحاس عطفه على الشُّواظ ، وهو أصح في المعنى ؛ لأن الشواظ اللهب الذي لا دخان فيه ، والنحاس الدخان ، وكلاهما يتكون من النار ، فأما من قرأ : ﴿ ونحاسٍ ﴾ ، بالخفض ، فإنه عطفه على النار ، وفيه بعد ؛ لأنه يصير المعنى : (أن اللهب من الدخان يتكون) ، وليس كذلك ، إنما يتكون من

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ ونحاس ﴾ قراءة أبي جعفر ، وشيبة ، ونافع ، والكوفيين بالرفع ؛ وقرأ ابن كثير ، وابن أبي إسحاق ، وأبو عمرو : "ونحاسٍ "بالخفض ، وقرأ مجاهد : "ونِحَاسٍ "بكسر النون والسين ، وقرأ مسلم بن جندب : "ونَحَسٌ "بغير ألف وبالرفع ؛ قال أبو جعفر : الرفع في (ونحاس) أبين في العربية ؛ لأنه لا إشكال فيه ، يكون معطوفا على (شواظ) ؛ وإن خفضت عطفته على (نار) ، واحتجت إلى الاحتيال ، وذلك أن أكثر أهل التفسير ، منهم ابن عباس ، يقولون : (الشواظ) : اللهب ، و(النحاس) : الدخان ، فإذا خفضت ، فالتقدير : شواظ من نار ومن نحاس ؛ و(الشواظ) لا يكون من النحاس ، كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على حيلة واعتذار ، والذي في ذلك من الحيلة ، وهو قول أبي العباس محمد بن يزيد : أنه لما كان اللهب والدخان جميعا من النار كان كل واحد منهما مشتملا على الآخر ، وأنشد للفرزدق :

فبت أقد الزاد بيني وبينه على ضوء نار مرة ودخان

فعطف (ودخان) على (نار) ، وليس للدخان ضوء ؛ لأن الضوء والدخان من النار ، وإن عطفت (ودخان) على (ضوء) لم تحتج إلى الاحتيال ، وأنشد غيره في هذا بعينه :

شراب ألبان وتمر وأقط

وإنما الشراب الألبان ، ولكن الحلق يشتمل على هذه الأشياء ، وقال آخر في مثله :

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا

لأنهما محمولان ، وقد قال الحسن ، ومجاهد ، وقتادة في قوله جل وعز : "ونحاس "قالوا : يذاب النحاس ، فيصب على رءوسهم ؛ "فلا تنتصران "أي : ممن عاقبكما بذلك ولا تستفيدان منه .

النار ، وقد رُوي عن أبي عمرو : أنه قال : لا يكون الشواظ إلا من نار وشيء آخر معه ، يعني : يكون من شيئين : من نار ودخان . وحُكي مثله عن الأخفش ، فعلى هذا يصح خفض النحاس ، وقد قيل : إنَّ التقدير : (يرسل عليكما شواظ من نار وشيء من نحاس) ، ثم حذف شيئا ، وأقام ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ ، وهو صفته مقامه ، وحذف حرف الجر لتقدم ذكره ، فيكون المعنى كقراءة من رفع نحاسا .

قوله : [٤١] ﴿ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي ﴾ ليس في يؤخذ ضمير ، و﴿ بِالنَّوَاصِي ﴾ يقوم مقام الفاعل ، وتقديره : (فيؤخذ بنواصيهم) ، وقيل : التقدير : (فيؤخذ بالنواصي منهم) ، ولا يجوز أن يكون يؤخذ ضمير يعود على المجرمين ؛ لأنه يلزم أن يقول : فيؤخذون ، ويلزم أن يُعَدَّى أخذ إلى مفعولين ، أحدهما بالباء ، ولا يجوز ذلك ، إنما يقال : أخذت الناصية ، وأخذت بالناصية ، ولو قلت : أخذت الدابة بالناصية لم يجز ، وحكي عن العرب : أخذت الخطام ، وأخذت بالخطام ، بمعنًا ، وقد قيل : إن معناه : (فيؤخذ كل واحد بالنواصي) ، وليس بصواب ؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين أحدهما بالباء على ما ذكرنا ، وقد يجوز أن يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر غير الباء ، نحو : (أخذت ثوبا من زيد) ، فهذا المعنى غير الأول ، فلا يحسن مع الباء مفعول آخر إلا أن تجعلها بمعنى : (من أجل) ، فيجوز أن تقول : أخذت زيدا بعمرو ؛ أي : من أجله ، وبذنبه ، فاعرفه .

قوله : [٤٨] ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[1] : ﴿ ذَوَاتَا ﴾ : تثنية ذات على الأصل ؛ لأن أصل ذات : (ذوات) ، لكن حذفت الواو تخفيفا وللفرق بين الواحد والجمع ، ودلت التثنية ورجوع الواو فيها على أصل الواحد ، و﴿ أَفْنَانٍ ﴾ جمع فنن على قول من جعل أفنانا بمعنى : (أغصان) ، ومن جعلها بمعنى : (أجناس ، وأنواع) كان الواحد فنا ، وكان حقه أن يجمع على فنون .

قوله : [٥٤] ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ ابتداء وخبر ، و﴿ دَانٍ ﴾ كقاض وغاز ، معتل اللام .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : نعت (للجنتين) ، والجنة عند العرب : البستان ، قال أبو جعفر : واحد (الأفنان) : فنن على قول من قال : هي الأغصان ، ومن قال : هي الألوان ، ألوان الفاكهة فواحدها عندهم (فن) ؛ والأول أولى بالصواب ؛ لأن أكثر ما يجمع فن فنون ، فيستغنى بجمعه الكثير ، كما يقال : شسع وشسوع ، ومنه : أخذ فلان في فنون من الحديث .

قوله : ﴿ مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ ﴾ حال ، والعامل فيه مضمر تقديره : (ينعمون متكئين) ، ودل على ذلك : أن الآيات في صفة النعيم ، وقيل : هو حال من (مَنْ) في قوله : [٤٦] ﴿ وَلِمَنْ خَافَ ﴾ .

قوله : [٥٨] ﴿ كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ ﴾ : ﴿ كَأَنَّهُنَّ ﴾ في موضع الحال من : ﴿ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ ، كأنه قال : فيهن قاصرات الطرف مشبهات الياقوت ، وذكر النحاس : أن (الكاف) في موضع رفع على الابتداء ، وهو بعيد ، لا وجه له .

قوله : [٧٠] ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ ﴾ أصل ﴿ خَيْرَاتٌ ﴾ على وزن فَيْعِلات ، لكن خفف ، وكميْت هيْن ، وهنَّ ابتداء ، وفيهن الخبر .

قوله : [٧٦] ﴿ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ ﴾ ورفرف اسم للجمع ، فلذلك نعت بخضر ، وهو جمع أخضر ، فهو كقولك : رهطٌ كِرامٌ ، وقومٌ لِئامٌ ، وقيل : هو جمع واحده (رفرفة) ، ومثله : ﴿ وَعَبْقَرِيٍّ ﴾ ، قيل : واحده (عبقريّة) ، وقيل عبقريّ واحد يدل على الجمع ، منسوب إلى عبقر ، وهو موضع .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الواقعة

قوله تعالى : [١] ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[١] : (إِذَا) : ظرف زمان ، والعامل فيه : ﴿ وَقَعَتِ ﴾ ؛ لأنها قد يجازى بها ، فعمل فيها الفعل الذي بعدها ، كما يعمل في(ما) ، و(من) اللتين للشرط في قولك : ما تفعل أفعل ، ومن تكرم أُكرم ، فمن وما في موضع نصب بالفعل الذي بعدها بلا اختلاف ؛ فإن دخلت ألف الاستفهام على إذا ، خرجت عن حَدَّ الشرط فلا يعمل فيها الفعل الذي بعدها ؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها ، نحو : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا ﴾ [المؤمنون :٨٢] ، ﴿ أَئِذَا كُنَّا ﴾ [الرعد :٥] ، وشبهه ، وقد أجاز النحاس عمل ﴿ مِتْنَا ﴾ في (إذا) ، وهو بعيد ، وإنما لم يُجاز بـ (إذا) في كل الكلام وتعمل كغيرها ؛ لأنها مخالفة لحروف الشرط لما فيها من التحديد والتوقيت في جواز وقوع ما بعدها وكونه بغير احتمال ، وحروف الشرط غيرها ، إنما هي للشيء يمكن أن يقع وأن لا يقع ، وقد تقع إذا للشيء لابُدَّ له أن يقع ، نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق :١] ، و﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير :١] ، ونحوه .

قوله : [٣] ﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي خافضة ، ﴿ رَافِعَةٌ ﴾ خبر بعد خبر ، ومن قرأ بالنصب فعلى الحال من : ﴿ الْوَاقِعَةُ ﴾ ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأن الحال في أكثر أحوالها إنما تكون لما يمكن أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، والقيامة لا شك في أنها ترفع قوما إلى الجنة ، وتخفض آخرين إلى النار ، لا بُدَّ من ذلك ، فلا فائدة في الحال ، وقد أجاز الفراء على إضمار وقعت خافضة رافعة .

قوله : [٤] ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾ العامل في : (إذا) عند الزجاج ﴿ وَقَعَتِ ﴾ ، وهذا بعيد إذا أعملت ﴿ وَقَعَتِ ﴾ في : (إذا) الأولى ، فإن أضمرت لـ (إذا) الأولى عاملا آخر حسن

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ . (إذا) في موضع نصب ؛ لأنها ظرف زمان ، والعامل فيها : (وقعت) لأنها تشبه حروف الشرط ، وإنما يعمل فيها ما بعدها ، وقد حكى سيبويه : أن من العرب من يجزم بها ، قال : وشبهها بحروف الشرط متمكن قوي ، وذلك أنها تقلب الماضي إلى المستقبل ، وتحتاج إلى جواب ، غير أنه لا يجازى بها إلا في الشعر ، فأما مخالفتها حروف المجازاة ؛ فإن ما بعدها يكون محددا ، تقول : أجيئك إذا حر البسر ، ولا يجوز هاهنا (أن) ؛ وكسرت التاء من (وقعت) لالتقاء الساكنين ؛ لأنها حرف ، فحكمها أن تكون ساكنة ، وروى ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال : الواقعة ، والطامة ، والصاخة ، ونحو ذلك من أسماء القيامة ، عظمها الله جل وعز وحذرها عباده ، وقال غيره : هي الصيحة ، وهي النفخة الأولى .

عمل ﴿ وَقَعَتِ ﴾ في : (إذا) الثانية ، إلا أن تجعل (إذا) الثانية بدلا من الأولى ، فيجوز عمل وقعت فيهما جميعا .

قوله : [٨] ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ : (أصحاب الأول) مبتدأ ، و(ما) ابتداء ثان ، وهي استفهام معناه : التعجب والتعظيم ، و(أصحاب الثاني) خبر (ما) ، و(ما وخبرها) خبر أصحاب الأول ، وجاز ذلك وليس في الجملة ما يعود على المبتدأ ؛ لأن المعنى : (ما هم) ، فهم يعود على المبتدأ الأول ، فهو كلام محمول على معنا لا على لفظه ، ومثله : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ ١ ﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة :١-٢] ، و﴿ الْقَارِعَةُ ﴿ ٢ ﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة :١-٢] ، وإنما ظهر الاسم الثاني ، وحقه : أن يكون مضمرا ، لتقدم إظهاره ليكون أجلَّ في التعظيم والتعجب وأبلغ ، ومثله أيضا : ﴿ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ .

قوله : [١٠] ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ الأول ابتداء ، والثاني نعته ، و﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ابتدأ وخبر في موضع خبر الأول ، وقيل : السابقون الأول ابتداء ، والثاني خبره ، و﴿ أُولَئِكَ ﴾ خبر ثان ، أو بدل على معنى : (السابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله) .

قوله : [١٣] ﴿ ثُلَّةٌ ﴾ خبر ابتداء ؛ أي : هم ثلة ، [١٤] و﴿ وَقَلِيلٌ ﴾ عطف عليه ، [١٥] و﴿ عَلَى سُرُرٍ ﴾ خبر ثان .

قوله : [١٦] ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ ، و﴿ مُتَقَابِلِينَ ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ سُرُرٍ ﴾ ، ولو كان : ﴿ عَلَى سُرُرٍ ﴾ مُلغى غير خبر لم يكن فيه ضمير .

قوله : [٢٢] ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ من رفعه حمله على المعنى ؛ لأن معنى الكلام : (فيها أكواب وأباريق) ، فعطف ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ على المعنى ، ولم يعطف على اللفظ ، ومَنْ خفضه عطفه على ما قبله وحمله أيضا على المعنى ؛ لأن المعنى : (ينعمون بفاكهة ولحم وبحور عين) ، ويجوز النصب على أن يحمل على المعنى أيضا ؛ لأن معنى يطوف عليهم بكذا وكذا : (يعطون كذا وكذا) ، ثم عطف حورا على معناه .

قوله : ﴿ عِينٌ ﴾ هو جمع (عَيْناء) ، وأصله : (عُيْن) على فُعْل ، كما تقول : حمراء وحُمْر ، فكسرت العين لئلا تنقلب الياء واوا فتشبه ذوات الواو ، وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة ، ولا واو ساكنة قبلها كسرة ، ومن العرب من يقول : حِيرٌ عِينٌ على الاتباع .

قوله : [٢٤] ﴿ جَزَاءً ﴾ مصدر ، وقيل : مفعول من أجله .

قوله : [٢٦] ﴿ إِلا قِيلا ﴾ نصب على الاستثناء المنقطع ، وقيل : نصب بـ ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ .

قوله : ﴿ سَلامًا سَلامًا ﴾[1] نصب بالقول ، وقيل : هو نصب على المصدر ، وقيل : هو نعت لقيل ، ويجوز في الكلام الرفع على معنى : (سلام عليكم) ، ابتداء وخبر .

قوله : [٣٥] ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ ﴾ الضمير يعود على الحور المتقدم الذكر ، وقال الأخفش : هو ضمير لم يجر له ذكر إلا أنه عرف معناه .

قوله : [٣٧] ﴿ عُرُبًا ﴾ هو جمع (عَروب) ، ومن أسكن الراء فعلى التخفيف ، كعضُد ، وعَضْد ، والأتراب جمع (تِرْب) .

قوله : [٤٧] ﴿ أَئِذَا مِتْنَا ﴾ من كسر الميم من : ﴿ مِتْنَا ﴾ جعل فعله أتى على فَعَل يَفْعَل ، كخاف يخاف ، والمستقبل عنده : يَمات ، وقيل : هو شاذ في المعتل أتى على فعِل يفعُل ، بضم العين في المستقبل ، كما أتى في السالم فَضِل يَفْضُل ، على فَعِلَ يفْعُل ، وهو شاذ أيضا .

قوله : [٥٥] ﴿ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ من فتح الشين جعله مصدر شرِب ، ومن ضمها جعله اسما للمصدر ، ونصبه على المصدر ؛ أي : شربا مثل شرب الهيم ، ثم حذف الموصوف والمضاف ، وقد تقدم له نظائر ، والهِيم جمع (هَيْماء) ، وكسرت الهاء لئلا تنقلب الياء واوا ، فهي مثل عِين ، وقيل : هو جمع هائم .

قوله : [٦٥] ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾ أصلها : (ظللتم) ، ثم حذفت اللام الأولى ، وقد قُرىء بكسر الظاء على أن حركة اللام الأولى أُلقيت على الظاء ، ثم حذفت .

قوله : [٧٩] ﴿ لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ هذه الضمة في : ﴿ يَمَسُّهُ ﴾ يجوز أن تكون إعرابا و(لا) نفيا ؛ أي : ليس يمسه إلا المطهرون ، يعني : (الملائكة) ، فهو خبر وليس بنهي ، وهو قول ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة ، وغيرهم ، وقيل : لا للنهي ، والضمة في : ﴿ يَمَسُّهُ ﴾ بناء ، والفعل مجزوم ، فيكون ذلك أمرا من الله أن لا يمس القران

---

(١) قال أبو حيان : الظاهر أن ﴿ إلا قيلاً سلاماً سلاماً ﴾ استثناء منقطع ، لأنه لم يندرج في اللغو ولا التأثيم ، ويبعد قول من قال استثناء متصل . وسلاماً ، قال الزجاج : هو مصدر نصبه ﴿ قيلاً ﴾ ، أي يقول بعضهم لبعض ﴿ سلاماً سلاماً ﴾ . وقيل : نصب بفعل محذوف ، وهو معمول قيلاً ، أي قيلاً اسلموا سلاماً . وقيل : ﴿ سلاماً ﴾ بدل من ﴿ قيلاً ﴾ . وقيل : نعت لقيلا بالمصدر ، كأنه قيل : إلا قيلاً سالماً من هذه العيوب .

إلا طاهر ، وهو مذهب مالك وغيره ، فيكون معنى التطهر على القول الأول من الذنوب والخطايا ، وعلى القول الثاني التطهر بالماء .

قوله : [٨٨] ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ ﴾ جواب (أمَّا) و(إنْ) في الفاء في قوله : [٨٩] ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ ؛ أي : فله روح ، ابتداء وخبر ، وقيل : الفاء جواب أما ، وإن جوابها فيما قبلها ؛ لأنها لم تعمل في للفظ ، وقال المبرد : جواب (إنْ) محذوف ، ولا يلي (أمَّا) إلا الأسماء والجمل ، وفيها معنى الشرط ، وكان حقها : أن لا يليها إلا الفعل للشرط الذي فيها لكنها نائبة عن فعل ؛ لأن معناها : (مهما يكن من شيء فالأمر كذا وكذا) ، فلما نابت بنفسها عن فعل ، والفعل لا يليه فعل ، امتنع أن يليها الفعل ، ووليها الاسم ، أو الجمل ، وتقدير الاسم : (أن يكون بعد جوابها) ، فإذا أردت أن تعرف إعراب الاسم الذي بعدها فاجعل موضعها (مهما) ، وقدر الاسم بعد الفاء ، وأدخل الفاء على الفعل ، ومعنى أمَّا عند أبي إسحاق : (أنها خروج من شيء إلى شيء) ؛ أي : دع ما كنا فيه وخذ في غيره .

قوله : [٩١] ﴿ فَسَلامٌ لَكَ ﴾ ابتداء وخبر .

قوله : [٩٣] ﴿ فَنُزُلٌ ﴾ ؛ أي : فلهم نزل ، و﴿ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ نعت لنزل ، وهو ابتداء وخبر .

قوله : [٩٥] ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ : ﴿ الْيَقِينِ ﴾ : نعت قام منعوت تقديره : (حق الخبر اليقين) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحديد

قوله تعالى : [١] ﴿ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ أي : وما في الأرض ، ثم حذفت (ما) على أنها نكرة موصوفة قامت الصفة مقامها ، وهي في الأرض ، ولا يحسن أن تكون (ما) بمعنى : (الذي) وتحذف ؛ لأن الصلة لا تقوم مقام الموصول عند البصريين ، وتقوم الصفة مقام الموصوف عند الجميع ، فحمله على الإجماع أولى من حملة على الاختلاف .

قوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ [الأعراف :١٥٨] : (الذي) : في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو نعت لما قبله ، أو في موضع نصب على أعني .

قوله : [٤] ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ : ﴿ مَعَكُمْ ﴾ نصب على الظرف والعامل فيه المعنى ، تقديره : (وهو شاهد معكم) .

قوله : [٨] ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ ﴾ : (ما) ابتداء ، و(لكم) الخبر ، و﴿ لا تُؤْمِنُونَ ﴾ حال .

قوله : [١٠] ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ ﴾[1] انتصب (كُلًّا) بوعد ، ومن قرأه بالرفع جعل ﴿ وَعَدَ ﴾ نعتا لكل ، فلا يعمل فيه ، فرفعه على إضمار مبتدأ تقديره : (أولئك كُلٌّ وَعدَ الله الحسنى) ، وقد منع بعض النحويين أن يكون : ﴿ وَعَدَ ﴾ صفة لكل ؛ لأنه معرف تقديره : (كلهم) ، فلا يكون الخبر إلا ﴿ وَعَدَ ﴾ ، وهو بعيد لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر .

قوله : [١١] ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ قد تقدم ذكره في البقرة .

قوله : ﴿ قَرْضًا ﴾ مصدر أتى على غير المصدر ، كما قال : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح :١٧] ، وكما قالوا : أجابَهُ جَابَةً ، وقيل : هو مفعول به ، كأنه قال : يقرض الله مالا حلالا .

قوله : [١٢] ﴿ يَوْمَ تَرَى ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ نصب والعامل فيه : ﴿ وَلَهُ أَجْرٌ ﴾ ، و﴿ يَسْعَى ﴾ في موضع نصب على الحال ؛ لأن ترى من رؤية العين .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى ﴾ وانتصب كلاً على أنه مفعول أوّل لوعد ، والثاني هو الحسنى . وقرىء : وكل بالرفع على الابتداء ، وحذف العائد أي : وكلهم وعد الله .

قوله : ﴿ بُشْرَاكُمُ ﴾ : ابتداء ، و﴿ جَنَّاتٌ ﴾ خبره ، وتقديره : (بشراكم دخول جنات) ، ثم حذف المضاف ، ومعناه : (يقال لهم ذلك) ، وأجاز الفراء نصب جنات على الحال ، ويكون : ﴿ يَوْمَ ﴾ خبر بشراكم ، وتكون : ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ حالا ، لا معنى له ؛ إذ ليس فيها معنى فعل ، وأجاز أن يكون ﴿ بُشْرَاكُمُ ﴾ في موضع نصب على معنى : (يبشرونهم بالبشرى) ، ونصب ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ بالبشرى ، وكلُّهُ بعيد ؛ لأنه يفرق بين الصلة والموصول باليوم .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ : نصب على الحال من الكاف والميم .

قوله : [١٣] ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ ظرف والعامل فيه : [١٢] ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ ﴾ ، وقيل : هو بدل من اليوم الأول .

قوله : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ ﴾ : (الباء) زائدة ، و(سور) في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله ، و(الباء) متعلقة بالمصدر ؛ أي : ضربا بسور .

قوله : [١٦] ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾[1] : (ما) بمعنى : (الذي) ، في موضع خفض عطف على ذكر ، وفي : ﴿ نَزَلَ ﴾ ضمير الفاعل يعود على (ما) ، ولا يجوز أن يكون (ما) مع الفعل مصدرا ؛ لأن الفعل يبقى بغير فاعل ، ومن قرأ : ﴿ نَزَّلَ ﴾ بالتشديد جعل في نَزَّل اسم الله جل ذكره مضمرا ، وقدر هاء محذوفة تعود على (ما) ؛ لأن الفعل لما شدد تعدى إلى مفعول .

قوله : [١٩] ﴿ وَالشُّهَدَاءُ ﴾ : رفع عطف على الصديقين ، و﴿ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ تعود على الجميع ، وقيل : هو مبتدأ ، و﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ الخبر ، و﴿ لَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ ابتداء وخبر في موضع خبر الشهداء إن شئت ، والضمير يعود على الشهداء فقط .

قوله : [٢٠] ﴿ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ : (أنَّ) : سدت مسد مفعولي علم ، و(ما) كافة ؛ لأن عن العمل ، و﴿ الْحَيَاةُ ﴾ ابتداء ، و﴿ لَعِبٌ ﴾ الخبر ، و﴿ الدُّنْيَا ﴾ في موضع رفع نعت للحياة .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ . قرأ نافعٌ ، وحفصٌ ، عنْ عاصم : "وَمَا نَزَّلَ مِنَ الحَقِّ "مخففًا . وقرأ الباقون : "وَمَا نَزَّلَ "مشدّدًا وهو الاختيارُ ، لأنَّ في حرف عبدِ اللهِ : "وما أنزل "بألف فأنزل ونزل بمعنى مثل كرم وأكرم .

وفيها قراءة ثالثة : سمعت ابن مجاهد يقول روى عباس ، عن أبي عمرو : "وَمَا نزل مِنَ الحَقُّ "بالضَّمِّ والتَّشديدِ عَلَى ما لم يُسم فاعله [إعراب القراءات :٢/ ٣٥٢] .

قوله : ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع نعت لتفاخر ، أو على أنها خبر بعد خبر للحياة .

قوله : [٢١] ﴿ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ﴾ ابتداء وخبر في موضع خفض على النعت لجنة ، وكذلك : ﴿ أُعِدَّتْ ﴾ نعت أيضا للجنة .

قوله : [٢٢] ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ ﴾ قوله : ﴿ فِي الأَرْضِ ﴾ في موضع رفع صفة للمصيبة على الموضع ؛ لأن (مِن) زائدة ، ويجوز أن يكون في موضع خفض على النعت على اللفظ ، وفي الصفة ضمير يعود على الموصوف ، ويجوز أن يكون ﴿ فِي الأَرْضِ ﴾ ظرفا لأصاب ، أو للمصيبة ، فلا يكون فيه حينئذ ضمير .

قوله : ﴿ نَبْرَأَهَا ﴾ الضمير يعود على المصيبة ، وقيل : على الأرض ، وقيل : على الأنفس .

قوله : [٢٤] ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ : (الذي) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ، أو على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو في موضع نصب على البدل من : ﴿ كُلَّ ﴾ ، أو على أعني .

قوله : [٢٥] ﴿ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من : ﴿ الْحَدِيدَ ﴾ .

قوله : [٢٧] ﴿ إِلا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ الله ﴾ : ﴿ ابْتِغَاءَ ﴾ : استثناء ليس من الأول ، ويجوز أن يكون بدلا من المضمر المنصوب في : ﴿ كَتَبْنَاهَا ﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المجادلة

قوله تعالى : [٢] ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ ﴾ : (الذين) : ابتداء ، و﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ الخبر ، وأتت (ما) في هذا على لغة أهل الحجاز ، ويجوز أن يكون : (الذين) : في موضع نصب بـ﴿ بَصِيرٌ ﴾ على مذهب سيبويه في جواز إعمال فعيل .

قوله : ﴿ إِلا اللَّائِي ﴾ : ﴿ اللَّائِي ﴾ : في موضع رفع خبر ما بعد إلا الموجبة ، لأن (إِنْ) بمعنى : (ما) في قوله : ﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ ، واللغتان متفقتان في الإيجاب على الرفع في الخبر ، وكذلك إن تقدم الخبر على الاسم فالرفع في الخبر لا غير .

قوله : ﴿ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ : نعتان لمصدر محذوف نصب بالقول ؛ اي : ليقولون : قولا منكر ، وقولا زورا ؛ أي : كذبا وبهتانا ، ولو رفعته لانقلب المعنى ؛ لأنك كنت تحكي قولهم ، فتخبر : أنهم يقولون هاتين اللفظتين ، وليس اللفظ بهاتين اللفظتين يوجب ذمهم .

قوله : [٣] ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾[1] : (اللام) متعلقة بـ ﴿ يَعُودُونَ ﴾ ؛ أي : يعودون لوطء المقول فيه الظهار ، وهن الأزواج ، فما والفعل مصدر ؛ أي : لقولهم ، والمصدر في موضع المفعول ، كقولهم : هذا درهمٌ ضربُ الأميرِ ؛ أي : مضروبُهُ ، فيصير معنى لقولهم : للمقول فيه الظهار ؛ أي : لوطئه بعد التظاهر منه ، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطء ، وقيل : التقدير : (ثم يعودون لإمساك المقول فيه الظهار ولا يُطلق) ، وقال الأخفش : (اللام) متعلقة بـ ﴿ فَتَحْرِيرُ ﴾ ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : (فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من الظهار) ، فتقدير الآية عنده : (والذين يظَّهَّرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة للفظهم بالظهار ، ثم يعودون للوطء) ، وقال أهل الظاهر : إنَّ اللام متعلقة بـ ﴿ يَعُودُونَ ﴾ ، وأن المعنى : (ثم يعودون لقولهم فيقولونه مرة أخرى ، فلا يلزم المظاهر عندهم كفارة حتى يظاهر مرة أخرى) ، وهذا غلط ؛ لأن العَوَد ليس هو أن يرجع الإنسان إلى ما كان فيه ، دليله : تسميتهم للآخرة المعاد ، ولم يكن فيها أحد ، فيعود

---

(١) قال قتادة ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ : هو أن يعزم بعد الظهار على وطئها وغشيانها ، وقال بعض الفقهاء : عوده : أن يمسكها ، ولا يطلقها بعد الظهار ؛ فتجب عليه الكفارة ، وقال القتبي : هو أن يعود لما كان يقال في الجاهلية .

إليها ، وقد قال قتادة : معناه : (ثم يعودون لما قالوا من التحريم فيحلونه) ، فاللام على هذا متعلقة بـ ﴿ يَعُودُونَ ﴾ .

قوله : [١١] ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : ظرف ، والعامل فيه ﴿ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ؛ أي : في هذا اليوم .

قوله : [٧] ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ ﴾[1] : ﴿ ثَلاثَةٍ ﴾ خفض بإضافة نجوى إليها ، والنجوى بمعنى : (السر) ، كما قال تعالى : [٨] ﴿ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ﴾ ، [١٢] و﴿ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ ﴾ ، ويجوز أن يكون : ﴿ ثَلاثَةٍ ﴾ بدلا من : ﴿ نَجْوَى ﴾ ، و﴿ النَّجْوَى ﴾ بمعنى : (المتناجين) ، كما قال تعالى : ﴿ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلا مَنْ أَمَرَ ﴾ [النساء :١١٤] ، ويجوز في الكلام رفع ثلاثة على البدل من موضع نجوى ؛ لأن موضعها رفع ، و(مِنْ) زائدة ، ولو نصبت ثلاثة على الحال من المضمر المرفوع في نجوى ، إذا جعلته بمعنى : (المتناجين) جاز في الكلام .

قوله : [١٨] ﴿ يَبْعَثُهُمُ اللهُ جَمِيعًا ﴾ : ﴿ جَمِيعًا ﴾ نصب على الحال .

قوله : [١٩] ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ هذا مما جاء على أصله ، وشذ عن القياس ، وكان قياسه : (استحاذ) ، كما تقول : استقام الأمر ، واستجاب الداعي .

قوله : [٢٢] ﴿ آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ أصل (أب) : (أَبو) ، على فعل ، دليله : قولهم : أبوان في التثنية ، وحذفت الواو منه لكثرة الاستعمال ، ولو جرى على أصول الاعتلال والقياس لقلت : أباك في الرفع والنصب والخفض ، ولقلت : أبا في الرفع والنصب والخفض ، بمنزلة : عصا وعصاك ، وبعض العرب يفعل فيه ذلك ، ولكن جرى على غير قياس الاعتلال في أكثر اللغات ، وحسن ذلك فيه لكثرة استعماله وتصرُّفه ، فأما (ابن) فالساقط منه ياء ، وأصله : (بَنَيٌ) مشتق من بنى يبنى ، والعلة فيه كالعلة في : (أب) ، وقد قيل : إن الساقط منه واو لقولهم : البُنُوَّة ، وهو غلط ؛ لأن البُنُوَّة وزنها الفُعُوَّلة ، وأصلها : (البُنُوية) ، فأدغمت الياء في الواو ، وغلبت الواو للضمتين قبلها ، ولو كانت ضمة واحدة لغُيرت إلى الكسر ، وغلبت الياء ، ولكن لو أتى بالياء في هذا لوجب تغيير ضمتين ، فتستحيل الكلمة .

---

(١) قال مقاتل بن حيان ، عن الضحاك قال : هو تعالى فوق عرشه ، وعلمه معهم ، وخفض (ثلاثة) على البدل من (نجوى) ، ويجوز أن يكون مخفوضا بإضافة (نجوى) إليه ، ويجوز رفعه على موضع (نجوى) ، ويجوز نصبه على الحال من المضمر الذي في (نجوى) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحشر

قوله تعالى : [٦] ﴿ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ ﴾ يجوز في الكلام : ولا رِكابا بالنصب تعطفه على موضع من خيل ؛ لأن (مِنْ) زائدة ، و﴿ خَيْلٍ ﴾ مفعول به .

قوله : [٧] ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً ﴾[1] : ﴿ دُولَةً ﴾ : خبر كان ، وفي كان اسمها تقديره : (كي لا يكون الفيء دولة) ، ومن قرأ : ﴿ تَكُونَ ﴾ ، بالتاء ، ورفع دولة جعلها اسم كان ، وكان بمعنى : (وقع) ، ولا يحتاج إلى خبر ، ولا في القراءتين غير زائدة .

قوله : [٨] ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلا مِنَ الله ﴾ : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ : في موضع نصب على الحال من الفقراء ، ومن الضمير في : ﴿ أُخْرِجُوا ﴾ .

قوله : [٩] ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ : (الذين) : في موضع خفض عطف على الفقراء ، و﴿ يُحِبُّونَ ﴾ في موضع نصب على الحال من الذين ، ومثله : ﴿ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ ﴾ ، أو في موضع رفع على الابتداء ، والخبر ﴿ يُحِبُّونَ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ : (الكاف) : في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : (مثل هؤلاء كمثل الشيطان) .

قوله : [١٢] ﴿ لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ ، و﴿ لا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ لم يجزما ؛ لأنهما جوابان لقسمين قبلهما ، ولم يعمل فيهما الشرط .

قوله : [١٤] ﴿ لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا ﴾ : ﴿ جَمِيعًا ﴾ : نصب على الحال من المضمر المرفوع .

قوله : [١٧] ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع رفع اسم كان ، و(العاقبة) الخبر ، و﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ حال ، ويجوز رفع ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ على خبر أَنَّ ، ويُلغى الظرف ، وبه قرأ الأعمش ، وكلا الوجهين عند سيبويه سواء ، وقال المبرد : نصب ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ على الحال أولى ، لئلا يُلغى الظرف مرتين ﴿ فِي النَّارِ ﴾ ، و﴿ فِيهَا ﴾ .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ الضمير الذي في (يكون) يعود على (ما) ؛ أي : لا يكون ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى دولة يتداوله الأغنياء ، فيعملون فيه ما يحبون ؛ فقسمه الله جل وعز هذا القسم ؛ وقرأ يزيد بن القعقاع : ﴿ كي لا تكون دولة ﴾ بالرفع وتأنيث (تكون) ، (دولة) اسم تكون .

ولا يجوز عند الفراء إلا نصب ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾ على الحال ؛ لأنك لو رفعت خالدين على خبر أَنَّ كان حق ﴿ فِي النَّارِ ﴾ أن يكون مؤخرا ، فيقدم المضمر على المظهر ؛ لأنه يصير التقدير عنده : (فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار) ، وهذا جائز عند البصريين إذا كان المضمر في اللفظ بعد المظهر ، وإن كانت رتبة المظهر التأخير إنما ينظر إلى اللفظ عندهم ، وكلهم أجاز : ضَرَّ زيدا طعامُهُ ، لتأخير الضمير في اللفظ ، وإن كانت رتبته التقديم ؛ لأنه فاعل .

قوله : [٢١] ﴿ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا ﴾ حالان من الهاء في رأيته ، ورأيت من رؤية العين .

قوله : [٢٤] ﴿ الْمُصَوِّرُ ﴾ هو مُفَعِّل ، من صوَّر يصوِّر ، ولا يحسن أن يكون من صار يصير ؛ لأنه يلزم منه أن يقال : المُصَيِّر بالياء ، وهو نعت بعد نعت ، أو خبر بعد خبر ، ويجوز نصبه في الكلام ، ولا بُدَّ من فتح الواو ، فتنصبه بـ ﴿ الْبَارِئُ ﴾ ؛ أي : هو الله الخالق البارئُ المُصَوِّر يعني : (آدم عليه السلام وبنيه) ، ولا يجوز نصبه مع كسر الواو ؛ لأنه مفعول ، ويُروى عن علي رضي الله عنه : أنه قرأ بفتح الواو وكسر الراء على التشبيه بالحسن الوجه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الممتحنة

قوله تعالى : [١] ﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ : ﴿ تُلْقُونَ ﴾ في موضع نصب على النعت لأولياء .

قوله : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ ﴾ في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ كَفَرُوا ﴾ .

قوله : ﴿ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب مفعول من أجله .

قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ ﴾ : (إِنْ) : للشرط ، وجواب الشرط فيما تقدم من الكلام ؛ لأنها لم تعمل في اللفظ .

قوله : ﴿ جِهَادًا ﴾ : نصب على المصدر في موضع الحال ، وقيل : هو مفعول من أجله ، ومثله : ﴿ وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي ﴾ .

قوله : [٣] ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : ظرف ، العامل فيه : ﴿ تَنْفَعَكُمْ ﴾ ، وتقف على : ﴿ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وقيل : يفصل هو العامل في الظرف ، وتقف على : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ ، ولا تقف على القيامة .

قوله : [٤] ﴿ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ ﴾[1] : هو جمع بريء ، ككريم وكرماء ، وأجاز أبو عمرو ، وعيسى بن عمر : (بِراء) بكسر الباء ، جعلاه ككريم وكِرام ، وأجاز الفراء : (برَاء) ، بفتح الباء ، بلفظ الواحد يدل على الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف :٢٦] ، وبراء في الأصل مصدر ، فهو يقع للواحد ، والجمع بلفظ واحد ، وتحقيقه : (إنني ذو براء) ؛ أي : ذو تبرؤ منكم .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ أنا برآءُ منكم ﴾ هذه القراءة المعروفة التي قرأ بها الأئمة ، كما تقول : كريم وكرماء ، وأجاز أبو عمرو وعيسى : "إنا بِرآءٌ منكم "وهي لغة معروفة فصيحة ، كما تقول : كريم وكرام ، وأجاز الفراء : "إنا بُرَآءٌ منكم "قال أبو جعفر : وهذا صحيح في العربية يكون (بُراء) في الواحد والجميع على لفظ واحد ، مثل : إنني بُرآء منكم ، وحقيقته في الجمع : أنا ذوو بُراء ، كما تقول : قوم رِضى ؛ فهذه ثلاث لغات معروفة ، وحكى الكوفيون لغة رابعة ، وحكي : أن أبا جعفر قرأ بها وهو : "أنا برآءٌ منكم "على تقدير بُراع ، وهذه لا تجوز عند البصريين ؛ لأنه حذف شيء لغير علة ، قال أبو جعفر : وما أحسب هذا عن أبي جعفر إلا غلطا ؛ لأنه يروى عن عيسى : أنه قرأ بتخفيف الهمزة (أنا بُرأ) ، وأحسب أن أبا جعفر قرأ كذا .

قوله : [٨] ﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ﴾ : (أَنْ) : في موضع خفض على البدل من : (الذين) ، وهو بدل الاشتمال ، ومثله : [٩] ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾ ، وقيل : هما مفعولان من أجلهما .

قوله : [٤] ﴿ إِلا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : ﴿ قَوْلَ ﴾ : استثناء ليس من الأول .

قوله : [١٠] ﴿ مُهَاجِرَاتٍ ﴾ نصب على الحال من : ﴿ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ .

قوله : ﴿ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ مفعول ثان لعلم ، و﴿ هُنَّ ﴾ الأول .

قوله : ﴿ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب بحذف حرف الجر ، تقديره : (في أن تنكحوهم) ؛ أي : ليس عليكم حرج في نكاحهن ، إذا آتيتموهن أجورهن .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الصف

قوله تعالى : [٣] ﴿ كَبُرَ مَقْتًا ﴾ نصب على البيان .

قوله : ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ، وما قبلها الخبر ، تقديره : (قولكم مالا تفعلون كبر مقتا عند الله) ، ويجوز أن تكون (أَنْ) في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو أن تقولوا ، وفي كبر ضمير فاعل ؛ أي : كبر المقت مقتا ، وهذا مما أضمر من غير تقدم ذكر قبله ، لكنه أضمر على شريطة التفسير ، ففسر بمقت وحَسُنَ أن يكون كَبُرَ مقتا خبرا للقول ؛ لأنه بمعنى : الذم ، تقديره : (قولكم مالا تفعلون مذموم) ، وقام قوله : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا ﴾ مقام مذموم ، كما تقول : زيدٌ نِعْمَ رجلا ، فترفع زيدا بالابتداء ، وما بعده خبره ، وليس فيه ما يعود عليه ، لكنه جاز وحسن ؛ لأن معناه المدح ، فكأنه في التقدير : (زيد ممدوح) ، وقام قولك : نعم رجلا مقام ممدوح ، فافهمه .

قوله : [٤] ﴿ صَفًّا ﴾ مصدر في موضع الحال .

قوله : ﴿ كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ ﴾[1] في موضع الحال من المضمر المرفوع في ﴿ يُقَاتِلُونَ ﴾ ؛ أي : يقاتلون مشبهين بنيانا مرصوصا .

قوله : [٦] ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ﴾ العامل في (إذ) فعل مضمر تقديره : (واذكر إذ قال) .

قوله : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ ، ﴿ وَمُبَشِّرًا ﴾ : حالان من عيسى عليه السلام .

قوله : [١١] ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر ، ومعناه : (الأمر) ، كأنه قال : آمنوا وجاهدوا ، ولذلك قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ ﴾ ، بالجزم ؛ لأنه جواب الأمر ، فهو محمول على المعنى ، ودل على ذلك أن في حرف عبد الله : آمنوا على الأمر ، وقال غيره : تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على ما قبله ، كأنه لما قال تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ لم يُدْرَ ما التجارة ، فبينها بالإيمان والجهاد ، فعُلم : أن التجارة هي الإيمان والجهاد ، فيكون على هذا ﴿ يَغْفِرْ ﴾ جواب الاستفهام

---

(١) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ : إنما سُمي بقوله : ﴿ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ فالصَفُّ في اللُّغة مُصلى يومِ العِيْد ، ويُقال لمصلى يومِ العِيْد : المُشَرَّق ، قَالَ أَبو ذؤيب :

حَتَّى كَأَنِّي لِلْحَوَادِثِ مَرْوَةٌ ... بِصَفَا فِي الْمُشَرَّقِ كلَّ يَوْمٍ تُقْرَعُ

الصَفُّ أيضا : النَّاقةُ الغَزِيْرَةُ ، والصَفُّ : صَفُّ الصَّلاة ، وصفُّ المَلائكة ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ .

محمول على المعنى ؛ لأن المعنى : (هل تؤمنون بالله وتجاهدون ؟ يغفر لكم) ؛ لأنه قد بين التجارة بالإيمان والجهاد ، فهي هما ، فكأنها قد لُفظ بها في موضع بعد هل ، فحمل الجواب على ذلك المعنى ، وقد قال الفراء : يغفر جواب الاستفهام ، فإن أراد هذا المعنى فهو حسن ، وإن لم يرده فذلك غير جائز ؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة ، إنما تجب المغفرة بالقبول والعمل .

قوله : [١٣] ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا ﴾ : ﴿ وَأُخْرَى ﴾ في موضع خفض على العطف على تجارة ؛ أي : هل أدلكم على خلة أخرى تحبونها ؟ هذا مذهب الأخفش ، وترفع ﴿ نَصْرٌ ﴾ على إضمار مبتدأ ؛ أي : ذلك نصر ، أو هي نصر ، وقال الفراء : ﴿ وَأُخْرَى ﴾ في موضع رفع على الابتداء ، والتقدير عنده : (ولكم خلة أخرى) ، وهو اختيار الطبري ، واستدل على هذا بقوله : ﴿ نَصْرٌ ﴾ ، ﴿ وَفَتْحٌ ﴾ بالرفع على البدل من : ﴿ وَأُخْرَى ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ ظَاهِرِينَ ﴾ نصب على خبر أصبح ، والضمير اسمها .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الجمعة

قوله تعالى : [٢] ﴿ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ﴾ كلها نعوت لرسول ، ، وكذلك : ﴿ مِنْهُمْ ﴾ نعت أيضا ، في موضع نصب كلها .

قوله : [٣] ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ ﴾[1] في موضع خفض عطف على : ﴿ الأُمِّيِّينَ ﴾ ، وقيل : في موضع نصب على العطف على المضمر المنصوب في : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ﴾ ، أو ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾ ، وقيل : هو معطوف على معنى : ﴿ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ لأن معناه : (يُعَرِّفهم بآياته) .

قوله : ﴿ لَمَّا يَلْحَقُوا ﴾ : أصل (لَمَّا) : لم ، زيدت عليها ما لينفى بها ما قرب من الحال ، ولو لم يكن معها (ما) لكانت نفي ماض لا غير ، فإذا قلت : لم يقم زيد ، فهو نفي لمن قال : قام زيد ، وإذا قلت : لَمَّا يقم زيد ، فهو نفي لمن قال : قد قام زيد .

قوله : [٥] ﴿ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ : ﴿ يَحْمِلُ ﴾ : حال من الحمار .

قوله : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ : ﴿ مَثَلُ ﴾ مرفوع بـ ﴿ بِئْسَ ﴾ ، والجملة : في موضع البيان لجملة محذوفة ، تقديره : (بئس مثل القوم هذا المثل) ، لكن حذف لدلالة الكلام عليه .

قوله : [٨] ﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ هذا خبر إنَّ ، وإنما دخلت الفاء في خبر إنَّ ؛ لأنه قد نعت اسمها بالذي ، والنعت هو المنعوت ، والذي مبهم ، والإبهام حدٌّ من حدود الشرط ، فدخلت الفاء في الخبر لما في الذي من الإبهام الذي هو من حدود الشرط ، وحسن ذلك ؛ لأن الذي وصل بفعل ، ولو وصل بغير فعل لم يجز دخول الفاء في الخبر ، ولو قلت : إن أخاك فجالس لم يجز ؛ إذ ليس في الكلام ما فيه إبهام ، ويجوز أن يكون : ﴿ الَّذِي تَفِرُّونَ

---

(١) قَالَ أبو جعفر النحاس : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ ﴾ في موضع خفض ؛ لأنه عطف على (الأميين) ، ويجوز أن يكون في موضع نصب معطوفا على (هم) من (يعلمهم) ، أو على (هم) من (يزكيهم) ، ويجوز أن يكون معطوفا على معنى "يتلو عليهم آياته "أي : يعرفهم بها ؛ "لما يلحقوا بهم "قال ابن زيد أي : لمن يأتي من العرب والعجم إلى يوم القيامة ، وقال مجاهد : لمن ردفهم من الناس كلهم ، قال أبو جعفر : هذا أصح ما قيل به ؛ لأن الآية عامة ، و(لما) هي (لم) زيدت إليها (ما) تؤكيدا ؛ قال سيبويه (لما) جواب لـ(مِنْ) ، قال : قد فعل ، و(لم) جواب لـ(من) ، قال : فعل ؛ قال أبو جعفر : إلا أن الجازم عند الجميع (لم) ، ولذلك حذفت النون ؛ "وهو العزيز الحكيم "ومن أسكن الهاء قال : الضمة ثقيلة ، وقد اتصل الكلام بما قبله .

مِنْهُ ﴾ هو الخبر ، وتكون الفاء في : ﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ جواب الجملة ، كما تقول : زيد منطلق ، فقم إليه .

قوله : [٩] ﴿ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ يجوز إسكان الميم استخفافا ، وقيل : هي لغة ، وقيل : لما كان فيه معنى الفعل صار بمنزلة : رجل هُزَأة ؛ أي : يُهْزَأ به ، فلما كان في الجمعة معنى التجميع أسكن ؛ لأنه مفعول به في المعنى أو يشبهه ، فصار كهُزَأة للذي يُهْزأ منه ، وفيه لغة ثالثة الجُمَعة بفتح الميم ، على نسب الفعل إليها ، كأنها تجمع الناس ، كما يقال : رجل لُحَنَة ، إذا كان يُلَحِّنُ الناس ، وقُرَأه ، إذا كان يُقرئ الناس .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المنافقون

قوله تعالى : [١] ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ العامل في : (إذا) ﴿ جَاءَكَ ﴾ ؛ لأن فيها معنى الشرط ، وقد تقدمت علتها .

قوله : ﴿ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ كسرت (إنَّ) لدخول اللام في خبرها ، فالفعل معلق عن العمل في اللفظ ، وهو عالم في المعنى في الجملة ، ولا تُعَلَّقُ عن العمل إلا الأفعال التي تنصب الابتداء والخبر .

قوله : [٢] ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ : (مَا) : في موضع رفع بـ ﴿ سَاءَ ﴾ على مذهب سيبويه ، و﴿ كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ صلة (مَا) ، والهاء محذوفة ؛ أي : يعملونه ، وقال الأخفش : (مَا) نكرة في موضع نصب ، و﴿ كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ نعته ، و(الهاء) محذوفة أيضا من الصفة ، وحذفها من الصلة أحسن ، وهو جائز من الصفة ، وقال ابن كيسان : (ما) والفعل مصدر في موضع رفع بـ ﴿ سَاءَ ﴾ ، فلا يحتاج إلى هاء محذوفة على قوله .

قوله : [٥] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ هذان فعلان أعمل الثاني منهما وهو يستغفر ، وليس فيه ضمير ؛ لأن فاعله بعده ، ولو أعمل الأول في الكلام وهو ﴿ تَعَالَوْا ﴾ ؛ لقيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ؛ لأن تقديره : (تعالوا إلى رسول الله يستغفر لكم) ، ففي : ﴿ يَسْتَغْفِرْ ﴾ ضمير الفاعل على هذا التقدير .

قوله : [٦] ﴿ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾ : (لَنْ) هي الناصبة للفعل عند سيبويه ، وقال الخليل : أصلها : (لا أَنْ) ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون ، فبقيت (لَنْ) ، و(لَنْ) موضوعة لنفي المستقبل ، فإذا قلت : لن يقوم زيد فإنما هو نفي لمن قال : سيقوم زيد ، ولذلك لا يجوز دخول السين ، وسوف مع لن ؛ لأنها تدخل على مستقبل ، فلا يحتاج إلى السين وسوف معها ؛ فـ(أَنْ) هي الناصبة للفعل عند الخليل ، وقد ألزمه سيبويه أن لا يجوز : زيدا لن أضرب ؛ لأنه في صلة (أَنْ) على قول الخليل ، وذلك جائز عندهما ، وقد منع بعض النحويين ، وهو علي بن سليمان ، أن يجوز : زيدا لن أضرب ، من جهة أنَّ (لن) لا تنصرف ، فهي ضعيفة ، لا يتقدم عليها ما بعدها ، كما لم يجز أن يتقدم اسم إن عليها ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا لم يتقدم ما بعد عوامل الأسماء عليها ، وهي أقوى من عوامل الأفعال ، كان ذلك في عوامل الأفعال أبعد . وكذلك (لم) عنده ، والبصريون على جوازه مع (لن) .

قوله : [٨] ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾[1] هذا وجه الكلام ؛ لأن الفعل متعد إلى مفعول ؛ لأنه من أخرج فأما ، من قرأ : ﴿ لَيَخْرُجَنَّ ﴾ بفتح الياء ، فالفعل غير متعد ؛ لأنه من خرج ، لكنه ينصب الأذلَّ على الحال ، والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر ، يسمع ولا يقاس عليه ، حكى سيبويه : ادخلوا الأوَل فالأوَل نصبه على الحال ، وأجاز يونس : (مررت بهِ المسكينَ) ، نصب المسكين على الحال ، ولا يقاس على هذا الشذوذ وخروجه عن القياس .

قوله : [١٠] ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾ مَنْ حذف الواو عطفه على موضع الفاء ؛ لأن موضعها جزم على جواب التمني ، ومَن أثبت الواو عطفه على لفظ فأصدق ، والنصب ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ على إضمار أَنْ .

---

(١) وحكى الكسائي والفراء أنه يقرأ : ﴿ لنخرجن الأعزَّ منها الأذلَّ ﴾ بالنون ، وأن ذلك بمعنى : لنخرجن الأعز منها ذليلا ، وحكى الفراء : ليخرجن الأعزُّ منها الأذلَّ ، بمعنى ذليلا أيضا ، وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام غير أن يونس أجاز : مررت به المسكين ، وحكى سيبويه : ادخلوا الأول فالأول ؛ وهي أشياء شاذة لا يجوز أن يحمل القرآن عليها ، إلا أن علي بن سليمان ، قال : يجوز أن يكون (ليخرجن) تعمل عمل (لتكونن) ، فيكون خبره معرفة ، والأعز والعزيز واحد ؛ أي : القوي الأمين المنيع ، كما قال :

إذا ابتدر القوم السلاح وجدتني ... عزيزا إذا بلّت بقائمه يدي .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة التغابن

قوله تعالى : [٦] ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[1] إنما جمع يهدوننا ؛ لأنه رده على معنى بشر ؛ لأنه بمعنى الجماعة هذا الموضع ، ويكون للواحد ، نحو قوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ، وقد أجاز النحويون : رأيت ثلاثة نفر ، وثلاثة رهط حملا على المعنى ، ولم يجيزوا : رأيت ثلاثة قوم ، ولا ثلاثة بشر ، والفرق بينهما : أن نفرا ورهطا لما دون العشرة من العدد ، فأضيف ما دون العشرة من العدد ، إليه ؛ إذ هو نظيره ، وقوم قد يقع لما فوق العشرة من العدد ، فلم يحسن إضافة ما دون العشرة من العدد إلى ما فوقها ، وأما بشر فيقع للواحد فلم يمكن إضافة عدد إلى واحد ، وبشر رفع بالابتداء ، وقيل : بإضمار فعل .

قوله : [٩] ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : ظرف ، والعامل فيه : ﴿ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ وَأَنْفِقُوا خَيْرًا ﴾ انتصب خير عند سيبويه على إضمار فعل تدل عليه الكلام ؛ لأنه لما قال : ﴿ وَأَنْفِقُوا ﴾ دل على : أنه أمرهم أن يأتوا فعل خير ، فكأنه قال : وآتوا خيرا ، وقال أبو عبيدة : هو خبر كان مضمرة ؛ أي : يكن خيرا ، وقال الفراء ، والكسائي : هو نعت لمصدر محذوف تقديره : (وانفقوا إنفاقا خيرا) ، وقيل : هو نصب بأنفقوا ، والخير : المال على هذا القول ، وفيه بعد في المعنى ، وقال بعض الكوفيين : هو نصب على الحال ، وهو بعيد أيضا في المعنى والإعراب .

---

(١) قال أبو جعفر النحاس : ﴿ فقالوا أبشر يهدوننا ﴾ فقال : يهدوننا ، ولفظ (بشر) واحد ؛ تكلم النحويون في نظير هذا ، فقال بعضهم : يهدوننا على المعنى ، ويهدينا على اللفظ ؛ وقال المازني : وذكر عللا في مسائل في النحو ؛ منها : أن النحويين أجازوا أن يقال : جاءني ثلاثة نفر ، وثلاثة رهط ، وهما اسمان للجميع ؛ ولم يجيزوا : جاءني ثلاثة قوم ، ولا ثلاثة بشر ، وهما عند بعض النحويين اسمان للجميع ؛ فقال المازني : إنما جاز : جاءني ثلاثة نفر ، وثلاثة رهط ؛ لأن (نفرا ، ورهطا) لأقل العدد ، فوقع في موقعه ؛ و(بشر) للعدد الكثير ، و(قوم) للقليل والكثير ؛ فلذلك لم يجز فيهما هذا ؛ وخالفه محمد بن يزيد في اعتلاله في (بشر) ، ووافقه في غيره ، فقال : (بشر) يكون للواحد والجميع ، قال الله جل وعز : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ قال : فلذلك لم يجز : جاءني ثلاثة بشر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الطلاق

قوله تعالى : [٣] ﴿ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ انتصب الأمر بـ ﴿ بَالِغُ ﴾ ؛ لأنه بمعنى الاستقبال ، وقد قُرِىء بالإضافة ، وأجاز الفراء في الكلام : (بالغٌ أَمْرُهُ) ، بالتنوين ، ورفع الأمر بـ ﴿ بَالِغُ ﴾ ، أو بالابتداء ، و﴿ بَالِغُ ﴾ خبره ، والجملة خبر (إنَّ) .

قوله : [٤] ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ ﴾ : ﴿ وَاللَّائِي ﴾ : ابتداء ، و﴿ يَئِسْنَ ﴾ وما بعده صلته إلى : ﴿ نِسَائِكُمْ ﴾ ، و﴿ إِنِ ارْتَبْتُمْ ﴾ شرط ، ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ ﴾ ابتداء ، و﴿ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ خبره ، و(الفاء) جواب الشرط ، والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن : ﴿ وَاللَّائِي ﴾ ، والتقدير : (إن ارتبتم فيهن فأمد عدتهن ثلاثة أشهر) ، وواحد اللائي : (التي) .

قوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾[1] ابتداء ، و﴿ أَجَلُهُنَّ ﴾ ابتداء ثان ، و﴿ أَنْ يَضَعْنَ ﴾ الخبر ، و(أَنْ) في موضع رفع ، وهي والفعل مصدر ، والثاني وخبره خبر الأول .

ويجوز أن يكون : ﴿ أَجَلُهُنَّ ﴾ بدلا من : ﴿ أُولَاتُ ﴾ ، و﴿ أَنْ يَضَعْنَ ﴾ الخبر ، وهو بدل الاشتمال ، وواحد أولات : (ذات) .

قوله : [٦] ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾ في كان اسمها ، و﴿ أُولَاتِ ﴾ الخبر ، تقديره : (وإن كان المطلقات أولات حمل فأنفقوا عليهن) .

---

(١) قال أبو جعفر : في هذا قولان : أحدهما : أنه لكل حامل مطلقة مدخول بها ، أو متوفى عنها زوجها إذا ولدت ؛ فقد حلت ، وهذا قول أبي بن كعب وابن مسعود .

والقول الثاني : أن هذا للمطلقات فقط ، وأن المتوفى عنها زوجها إذا ولدت قبل انقضاء الأربعة الأشهر والعشر ؛ لم تحلل حتى تنقضي أربعة أشهر وعشر ، وكذا إن انقضت أربعة أشهر ، ولم تلد لم تحلل حتى تلد ، وهذا قول علي ، وابن عباس رضي الله عنهما .

والقول الأول أولى بظاهر الكلام ؛ لأنه قال جل وعز : "وأولات الأحمال "على العموم ، فلا يقع خصوص إلا بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ "وأولات الأحمال "رفع بالابتداء ؛ "أجلهن "مبتدأ ثان ؛ "أن يضعن حملهن "خبر الثاني ، والجملة خبر الأول ، ويجوز أن يكون (أجلهن) بدلا من (أولات) ، والخبر (أن يضعن حملهن) ؛ "ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا "أهل التفسير على أن المعنى : من يتق الله إذا أراد الطلاق ، فيطلق واحدة كما حد له ، "له من أمره يسرا "بأن يحل له التزوج ، لا كمن طلق ثلاثا .

قوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿ ١٠ ﴾ رَسُولا ﴾ انتصب ذكر بـ ﴿ أَنْزَلَ ﴾ وانتصب (رسول) على نعت ذكر تقديره : (ذكرًا ذا رسول ، ثم حذف المضاف) ، وقيل : انتصب (رسول) على البدل من ذكر ، ورسول بمعنى : رسالة ، وقيل : هو بدل ، و(رسول) على بابه ، لكن معناه : (قد أظهر الله ذكرا رسولا) ؛ لأن ﴿ أَنْزَلَ ﴾ دل على إظهار أمر لم يكن ، فليس هو بمعنى : رسالة على هذا المعنى ، وهو في الوجهين بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، وقيل : هو نصب على إضمار أرسلنا ، وقيل : هو نصب على إضمار أعني ، وقيل : هو نصب على الإغراء ؛ أي : اتبعوا رسولا ، أو الزموا رسولا ، وقيل : هو نصب بفعل دل ﴿ ذِكْرًا ﴾ عليه تقديره : (قد أنزل الله إليكم ذكرا تذكروا رسولا ، أو فذكر رسولا) ، وقيل : هو نصب بذكر ؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل ، تقديره : (قد أنزل الله إليكم أن تذكروا رسولا) .

قوله : ﴿ يَتْلُو ﴾ : نعت لـ (رسول) .

قوله : [١٢] ﴿ لِتَعْلَمُوا ﴾ : (اللام) متعلقة بـ ﴿ يَتَنَزَّلُ ﴾ ، وقيل : ﴿ خَلَقَ ﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة التحريم

قوله تعالى : [١] ﴿ تَبْتَغِي ﴾ في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ تُحَرِّمُ ﴾ .

قوله : [٢] ﴿ تَحِلَّةَ ﴾ نصب بـ ﴿ فَرَضَ ﴾ ، ووزنه تَفْعِلَة ، وأصله : (تَحْلِلَة) ، ثم ألقيت حركة اللام الأولى على الحاء ، وأدغمت في الثانية .

قوله : [٤] ﴿ قُلُوبُكُمَا ﴾ إنما جمع القلب وهما اثنان ؛ لأن كل شيء ليس في الإنسان منه غير واحد إذا قرن به مثله ، فهو جمع ، وقيل : لأن التثنية جمع ؛ لأنها جمع شيء إلى شيء .

قوله : [٣] ﴿ نَبَّأَتْ بِهِ ﴾[1] المفعول محذوف تقديره : (نبأت به صاحبتها) ، يعني : (عائشة ، وحفصة رضي الله عنهما) ، وحفصة هي المخبرة عائشة بالسِّرِّ ، وكذلك المفعول محذوف أيضا من قوله تعالى : ﴿ عَرَّفَ بَعْضَهُ ﴾ في قراءة من شدد الراء ؛ أي : عرفها بعضه ؛ أي : بعض ما أفشت لصاحبتها ، وأعرض عن بعض تكرُّما منه صلى الله عليه وسلم ، فلم يعرفها به ، فأما من خفف الراء فهو على معنى : (جازى على بعضه) ، ولم يجاز على بعض إحسانا منه صلى الله عليه وسلم ، ولا يحسن أن يكون معناه : (أنه لم يدر بعضه) ؛ لأن الله قد أخبرنا : أنه قد أظهر نبيه عليه ، فلا جائز أن يظهره على ما أفشت ، ويعرف بعض ما أظهره عليه دون بعض ، أو يعرف بعضا وينكر بعضا .

قوله : [٤] ﴿ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ ﴾ : (هو) فاصلة ، و﴿ مَوْلاهُ ﴾ خبر إنَّ ، ويجوز أن يكون (هو) ابتداء ، و﴿ مَوْلاهُ ﴾ الخبر ، والجملة خبر إنَّ ، وتقف على : ﴿ مَوْلاهُ ﴾ على هذا لا تجاوزه .

قوله : ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ ابتداء ، وما بعده عطف عليه ، و﴿ ظَهِيرٌ ﴾ خبر ، ويجوز أن يكون : ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ عطفا على : ﴿ مَوْلاهُ ﴾ ، والمولى بمعنى : (الولي) ، وتقف على : ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ على هذا ، ويكون : ﴿ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : ابتداء ، ﴿ وَالْمَلائِكَةُ ﴾ عطف ، و﴿ ظَهِيرٌ ﴾ خبر ، ويجوز أن يكون : ﴿ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ عطفا على :

---

(١) قال أبو جعفر : ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ ﴾ وحذف المفعول ، أي : نبأت به صاحبتها ، وهما : (عائشة ، وحفصة) لا اختلاف في ذلك ، واختلفوا في الذي أسره إليها ؛ فقيل : هو الذي خبرها به ، من شربه العسل عند بعض أزواجه ؛ وقيل : هو ما كان بينه وبين (أم إبراهيم) ؛ وقيل : هو إخباره إياها بأن (أبا بكر) الخليفة بعده .

﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ ، ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ عطف على : ﴿ مَوْلاهُ ﴾ ، والمولى بمعنى : (الولي) ؛ لأن الملائكة والمؤمنين أولياء الأنبياء وناصروهم ، فتقف على هذا على المؤمنين ، ويكون قوله : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ ﴾ ابتداء ، و﴿ ظَهِيرٌ ﴾ خبره ، إلا أن المتعارف عند القراء الوقف على : ﴿ مَوْلاهُ ﴾ ، ويكون : ﴿ وَجِبْرِيلُ ﴾ ابتداء يبتدأ به .

قوله : [٥] ﴿ أَنْ يُبْدِلَهُ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب خبر ﴿ عَسَى ﴾ ، ومثله : ﴿ أَنْ يُكَفِّرَ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾[1] : ﴿ قُوا ﴾ : فعل قد اعتل فاؤه ، ولامه ، فالفاء محذوفة ، لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك : يقي ، على مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : إنما حذفت للفرق بين الفعل المتعدي وغير المتعدي ، فحذفت في يعد ويقي ؛ لأنه متعد وثبتت في : يَوجَل ؛ لأنه غير متعد ، ويلزمهم أن لا يحذفوا في : يَرِم ، ويَثِق ؛ لأنها غير متعديين ، ولا بد من الحذف فيهما ، واللام محذوفة لسكونها وسكون الواو بعدها ، والنون محذوفة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين ، وأصله : (أَوْقِيُوا) ، فحذفت الواو لما ذكرنا ، فاستغنى عن ألف الوصل ، ثم ألقيت حركة الياء على القاف ، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، فصارت : قوا ، وقيل : بل حذفت الضمة عن الياء استخفافا ، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، وضمت القاف لأجل الواو ، لئلا تنقلب ياء فيتغير المعنى ، وقد تقدم لهذا نظائر .

قوله : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ ﴾ : ﴿ وَمَرْيَمَ ﴾ نصب على العطف على : [١١] ﴿ مَثَلا ﴾ ، و﴿ ابْنَتَ ﴾ نعت لها أو بدل ، ولم تنصرف ﴿ وَمَرْيَمَ ﴾ للتأنيث والتعريف ، وقيل : إنه اسم أعجمي ، وقيل : عربي .

قوله : [١٠] ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ ﴾ مفعولان لضرب ، وقيل : ﴿ امْرَأَةَ نُوحٍ ﴾ بدل من مثل على تقدير : (مثل امرأة نوح) ، ثم حذف مَثَل الثاني لدلالة الأول عليه .

---

(١) قال الزمخشري : فإن قلت : أليس التقدير قوا أنفسكم وليق أهلوكم أنفسهم؟ قلت : لا ، ولكن المعطوف مقارن في التقدير للواو وأنفسكم واقع بعده ، فكأنه قيل : قوا أنتم وأهلوكم أنفسكم . لما جمعت مع المخاطب الغائب غلبته عليه . فجعلت ضميرهما معاً على لفظ المخاطب . انتهى . وناقض في قوله هذا لأنه قدر وليق أهلوكم فجعله من عطف الجمل ، لأن أهلوكم اسم ظاهرة لا يمكن عنده أن يرتفع بفعل الأمر الذي للمخاطب .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الملك

قوله تعالى : [٣] ﴿ طِبَاقًا ﴾ نعت لـ ﴿ سَبْعَ ﴾ ، وهو جمع (طبقة) ، كرحبة ورحاب ، وقيل : جمع (طَبَق) ، كجبل وجبال .

قوله : [٤] ﴿ كَرَّتَيْنِ ﴾ نصب ؛ لأنه في موضع المصدر ، كأنه قال : فارجع البصر رجعتين .

قوله : ﴿ خَاسِئًا ﴾ حال من : ﴿ الْبَصَرُ ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ : ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من : ﴿ الْبَصَرُ ﴾ .

قوله : [٨] ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ ﴾ : ﴿ كُلَّمَا ﴾ نصب بـ ﴿ أُلْقِيَ ﴾ على الظرف .

قوله : [١١] ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ ﴾ إنما وحد الذنب ، والإخبار عن جماعة ؛ لأنه مصدر يقع على القليل والكثير .

قوله : ﴿ فَسُحْقًا ﴾ نصب على إضمار فعل ؛ أي : ألزمهم الله سُحْقا ، وقيل : هو مصدر جعل بدلا من اللفظ بالفعل ، وهو قول سيبويه ، والرفع يجوز في الكلام على الابتداء .

قوله : [١٤] ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾[1] : (مَن) : في موضع رفع بـ ﴿ يَعْلَمُ ﴾ ، والمفعول محذوف تقديره : (ألا يعلم الخالق خلقه) ، فدل ذلك على أن ما يُسِرُّ الخلق من قولهم وما يجهرون به : كلٌّ من خلق الله ؛ لأنه تعالى قال : [١٣] ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ، ألا يعلم الخالق خلقه ، فكل من خلق الله ، وقد قال بعض أهل الزيغ : إن (مَنْ) في موضع نصب اسم للمسرين والجاهرين ، ليخرج الكلام عن عمومه ، ويدفع عموم الخلق عن الله جل ذكره ، ولو كان كما زعم لقال : ألا يعلم ما

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ : الهمزة للاستفهام ولا للنفي ، والظاهر أن من مفعول ، وأجاز بعض النحاة أن يكون من فاعلاً والمفعول محذوف ، كأنه قال : ألا يعلم الخالق سركم وجهركم؟ وعطف الفعل على الاسم لما كان في معناه ، ومثله قوله تعالى : فالمغيرات صبحاً فأثرن ﴿ فَوَقَيْهُمْ صَفَّتٍ ﴾ ، عطف الفعل على الاسم لما كان المعنى : فاللاتي أغرن صبحاً فأثرن ، ومثل هذا العطف فصيح ، وعكسه أيضاً جائز إلا عند السهيلي فإنه قبيح ، نحو قوله :

بات يغشيها بغضب باتر يقصد في أسوقها وجائر

أي : قاصد في أسوقها وجائر .

خلق ؛ لأنه إنما تقدم ذكر ما تكن الصدور ، فهو في موضع (ما) ، ولو أتت (ما) في موضع (مَنْ) ، لكان فيه أيضا بيان العموم : أن الله خالق كل شيء من أقوال الخلق ، أسروها أو أظهروها ، خيرا كانت أو شرا ، ويقوى ذلك قوله تعالى : [١٣] ﴿ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ، ولم يقل : عليم المسرين والجاهرين ، وتكون (ما) في موضع نصب ، وإنما تخرج آية من هذا العموم ، إذا جعلت (مَنْ) في موضع نصب اسما للأناس المخاطبين قبل هذه الآية ، وقوله : ﴿ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ يمنع من ذلك .

قوله : [١٦] ﴿ أَنْ يَخْسِفَ ﴾ ، و﴿ أَنْ يُرْسِلَ ﴾ : (أَنْ) : فيهما في موضع نصب على البدل مِنْ (مَنْ) ، وهو بدل الاشتمال ، وقال النحاس : (أنْ) : مفعولة ، ولم يذكر البدل ، ووجهه ما ذكرت لك .

قوله : [١٩] ﴿ صَافَّاتٍ ﴾ حال من : ﴿ الطَّيْرِ ﴾ ، وكذلك : ﴿ وَيَقْبِضْنَ ﴾ .

قوله : [٢٢] ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي ﴾ ابتداء ، و﴿ مُكِبًّا ﴾ حال منه ، و﴿ أَهْدَى ﴾ خبره .

قوله : [٢٣] ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ ﴾ إنما وحد السمع ؛ لأنه في الأصل مصدر ، ثم سمي به .

قوله : [٢٥] ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ ﴾ : (هذا) : مبتدأ ، و﴿ الْوَعْدُ ﴾ نعته ، و(مَتَى) في موضع رفع خبر هذا ، وفيه ضمير مرفوع يعود على هذا ، وقيل : هذا رفع بالاستقرار ، و(مَتَى) : ظرف في موضع نصب ، فلا يكون فيه ضمير .

قوله : [٢٧] ﴿ تَدَّعُونَ ﴾ هو تفتعلون ، من الدعاء ، وأصله : (تدتعيون) ، ثم أدغمت التاء في الدال ، على إدغام الثاني في الأول ؛ لأن الثاني أضعف من الأول ، وأصل الإدغام : أن تدغم الأضعف في الأقوى ، ليزداد قوة من الإدغام ، والدال مجهورة ، والتاء مهموسة ، والمجهور أقوى من المهموس ، فلذلك أدغم الثاني في الأول ليصير اللفظ بحرف مشدد مجهور ، فهو أحسن من أن يصير بحرف مهموس .

قوله : [٣٠] ﴿ فَمَنْ يَأْتِيكُمْ ﴾ ابتداء وخبر ، و(الفاء) جواب الشرط .

قوله : ﴿ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ يجوز أن يكون : ﴿ مَعِينٍ ﴾ فعيلا ، من : (مَعَنَ الماءُ) ، إذا كثر ، ويجوز أن يكون مفعولا من العين ، وأصلة : (مَعْيون) ، ثم أُعِلَّ بأن أسكنت الياء استخفافا ، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، ثم قلبت الواو باء لانكسار العين قبلها ، وقيل : بل حذفت الواو لسكونها وسكون الياء قبلها ، فتقديره على هذا : (فمن يأتيكم بماء يرى بالعين) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة نون والقلم

قوله تعالى : [١] ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ [1] قد تقدم وجه الإظهار والإدغام في النون في : ﴿ يس ﴾ ، وغيرها ، وقد قُرِىء بفتح النون على أنه مفعول به ؛ أي : اذكر نون ، أو اقرأ نون ، ولم ينصرف ؛ لأنه معرفة ، وهو اسم لمؤنث ، وهي السورة ، وقيل : لأنه اسم أعجمي ، وقال سيبويه : إنما فتحت النون لالتقاء الساكنين ، كأين وكيف ، كأن القارىء وصل قراءته ولم يدغم ، فاجتمع ساكنان : النون والواو ، ففتحت النون ، وقال الفراء : إنما فتحت على التشبيه بـ (ثُمَّ) ، وقال غيره : فتحت لأنها اشتبهت نون الجمع ، وقال أبو حاتم : لما حذفت منها (واو القسم) نصبت بالفعل المقسم به ، كما تقول : الله لأفعلنَّ ، فتنصب الاسم بالفعل ، كأنه في التمثيل ، وإن كان لا يستعمل ، أُقسم الله ، وأجاز سيبويه : الله لأفعلنَّ ، بالخفض ، أعمل حرف القسم وهو محذوف ، وجاز ذلك في هذا ، وإن كان لا يجوز في غيره ؛ لكثرة استعمال الحذف في باب القسم ، ومن جعل نون قسما جعل الجواب : [٢] ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ : (أَنْ) : مفعول من أجله ، والعامل فيه فعل مضمر ، تقديره : (يكفر أو يجحد من أجل أن كان ذا مال) ، ولا يجوز أن يكون العامل : [١٥] ﴿ تُتْلَى ﴾ ، ولا ﴿ قَالَ ﴾ ؛ لأن ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها ؛ لأن إذا تضاف إلى الجمل التي بعدها ، ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، و﴿ قَالَ ﴾ جواب الجزاء ، ولا يعمل فيما قبل الجزاء ؛ لأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه ، وحكم الجواب أن يكون بعد الشرط ، فيصير مقدما مؤخرا في حال ، وذلك لا يجوز ، فلا بد من إضمار عامل ؛ لأن على ما ذكرنا .

قوله : [١٧] ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ حال من المضمر في : ﴿ لَيَصْرِمُنَّهَا ﴾ المرفوع ، ولا خبر لأصبح في هذا ؛ لأنها بمعنى داخلين في الإصباح .

---

(١) اختلف القُرَّاءُ فِي اللَّفظِ بِهِ . فقرأ عاصمٌ فِي رواية أَبِي بَكْرٍ ، والكِسَائِيُّ : "ن وَالْقَلَمِ "مُخفيٌّ غيرُ ظاهرٍ . قَالَ ابنُ مجاهدٍ : والاختيار عنْ عاصمٍ الإظهار .

وقرأ الباقون : ﴿ نُ وَالْقَلَمِ ﴾ يظهرون ، فمَن أظهرَ ، قَالَ : هُوَ حرفُ هجاءٍ ، وحكمه أن يَنفصلَ مما بعده ، فُبُنِيَ الكلام فِيهِ عَلَى الوقف لا عَلَى الأصل . والباقون أخفوا ، لأنَّهم بَنوا الكلامَ عَلَى الأصلِ .

وفيها قراءةٌ ثالثةٌ ورابعةٌ . قَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاق ، وعيسى بن عُمَر ﴿ نَ والقَلَمِ ﴾ معنى أقرأ ن و﴿ نِ والقَلَمِ ﴾ بجعله قسمًا .

قوله : [٦] ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾[1] : (الباء) : زائدة ، والمعنى : (أيكم المفتون) ، وقيل : (الباء) : غير زائدة ، لكنها بمعنى : (في) ، وقيل : المفتون بمعنى : (الفتون) ، والتقدير : (في أيكم الفتون) ؛ أي : الجنون ، وكتبت أيكم في المصحف في هذا الموضع خاصة بياءين وألف قبلهما ، وعلة ذلك : (أنهم كتبوا الهمزة صورة على التحقيق ، وصورة على التخفيف) ، فالألف صورة الهمزة على التحقيق ، والياء الأولى صورتها على التخفيف ؛ لأن قبل الهمزة كسرة ، فإذا خففتها فحكمها أن تبدل منها ياء ، والياء الثانية صورة الياء المشددة ، وكذلك كتبوا : ﴿ بِأَيْدٍ ﴾ [الذاريات :٤٧] بياءين على هذه العلة ، وكتبوا : ﴿ وَلاَأَوْضَعُوا ﴾ [التوبة :٤٧] بألفين ، وكذلك : ﴿ أَوْ لأَذْبَحَنَّهُ ﴾ [النمل :٢١] ، [٥] و﴿ لإِلَى الْجَحِيمِ ﴾ ، [آل عمران :١٥٨] و﴿ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ﴾ كتب كله بألفين إحداهما ، وهي الأولى صورة الهمزة على التحقيق ، والثانيةَ صورتها على التخفيف ، وقد قيل : الأولى صورة الهمزة ، والثانية : صورة حركتها ، وقيل : هي فتحة أشبعت فتولدت منها ألف ، وفيه بُعْدٌ ، وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف ؛ إذ قد أتى على ذلك ، ولا سبيل لتحريفه ، وهذا الباب يتسع ، وهو كثير في الخط ، خارج عن المتعارف بين الكتاب من الخط ، فلا بد أن يخرج من ذلك وجه يليق به ، وسنذكره إن شاء الله تعالى مستقصى معللا في غير هذا .

قوله : [١٥] ﴿ قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ أي : هذه أساطير ، فـ ﴿ أَسَاطِيرُ ﴾ خبر ابتداء مضمر .

قوله : [٣٣] ﴿ كَذَلِكَ الْعَذَابُ ﴾ : ﴿ الْعَذَابُ ﴾ : ابتداء ، و﴿ كَذَلِكَ ﴾ : الخبر ؛ أي : العذاب الذي يحل بالكفار مثل هذا العذاب .

قوله : [٣٦] ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ : (مَا) : ابتداء استفهام ، و(لَكُمْ) : الخبر ، و(كَيْفَ) : في موضع نصب بـ ﴿ تَحْكُمُونَ ﴾ .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ بأيكم المفتون ﴾ فقال قتادة وأبو عبيدة معمر : الباء زائدة ، والمعنى : أيكم المفتون؟ وزيدت الباء في المبتدأ ، كما زيدت فيه في قوله : بحسبك درهم ، أي حسبك . وقال الحسن والضحاك والأخفش : الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سموه جنوناً؟ وقال الأخفش أيضاً : بأيكم فتن المفتون ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . ففي قوله الأول جعل المفتون مصدراً ، وهنا أبقاه اسم مفعول وتأوله على حذف مضاف . وقال مجاهد والفراء : الباء بمعنى في ، أي في أيّ فريق منكم النوع المفتون؟ انتهى . فالباء ظرفية ، نحو : زيد بالبصرة ، أي في البصرة ، فيظهر من هذا القول أن الباء في القول قبله ليست ظرفية ، بل هي سببية .

قوله : [٣٩] ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ ﴾ : ﴿ أَيْمَانٌ ﴾ ابتداء ، و﴿ عَلَيْنَا ﴾ خبر ، و﴿ بَالِغَةٌ ﴾ نعت لـ ﴿ أَيْمَانٌ ﴾ ، وقرأ الحسن : ﴿ بالغةً ﴾ بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ عَلَيْنَا ﴾ .

قوله : [٤٢] ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ ﴾ انتصب ﴿ يَوْمَ ﴾ على : اذكر يا محمد ؛ فتبتدىء به ، ويجوز أن ينصبه (يأتوا) ؛ أي : يأتوا بشركائهم في هذا اليوم ، ولا يحسن الابتداء به .

قوله : [٤٣] ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ نصب على الحال من المضمر في : [٤٢] ﴿ وَيُدْعَوْنَ ﴾ ، أو من المضمر في : ﴿ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ و﴿ أَبْصَارُهُمْ ﴾ رفع بفعلها ، و﴿ تَرْهَقُهُمْ ﴾ في موضع الحال مثل الأول ، وإن شئت كان منقطعا من الأول .

قوله : [٤٤] ﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب على العطف على ضمير المتكلم ، وإن شئت على أنه مفعول معه .

قوله : [٤٩] ﴿ لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ ﴾ : (أَنْ) : في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ولا يكاد يستعمل مع : (لولا) عند سيبويه إلا محذوفا ، والتقدير : (لولا مداركة الله إياه لحقته ، أو استنقذته) وشبهه ، و﴿ لَنُبِذَ ﴾ جواب لولا ، وذُكّر ﴿ تَدَارَكَهُ ﴾ ؛ لأن النعمة والنعم بمعنى واحد ، فحمل على المعنى ، وقيل : ذُكّر ؛ لأنه فرق بينهما بالهاء ، وقيل : لأن تأنيث النعمة غير حقيقي ؛ إذ لا ذَكَرَ لها من لفظها ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ لولا أن تداركته ﴾ ، بالتاء على تأنيث اللفظ .

قوله : ﴿ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في : ﴿ لَنُبِذَ ﴾ .

قوله : [٥١] ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾ : (إِنْ) : عند الكوفيين بمعنى : (مَا) ، واللام بمعنى : (إِلاَّ) ، وتقديره : (وما يكاد الذين كفروا إلا يزلقونك) ، و(إِنْ) : عند البصريين مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر معها ، و(اللام) لام التأكيد لزمت هذا النوع لئلا تشبه (إِنْ) التي بمعنى : (ما) ، وقد مضى نظيره .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الحاقة

قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ ١ ﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[1] : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ : ابتداء ، و(مَا) ابتداء ثان ، و(مَا) بمعنى الاستفهام الذي معناه : (التعظيم والتعجب) ، و(الحاقة الثانية) خبر (مَا) ، و(مَا) ، وخبرها خبر عن : (الحاقة الأولى) ، وجاز أن تكون الجملة خبرا عنها ، ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ ؛ لأنها محمولة على معنى : (الحاقة ما أعظمها وأهولها) ، وقيل : المعنى : (الحاقة ما هي على التعظيم لأمرها) ، ثم أظهر الاسم ليكون أبين في التعظيم ، وقد مضى ذكر هذا في : (الواقعة) ، ومثله : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿ ١ ﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ .

قوله : [٣] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ : (مَا) ابتداء ، و(ما) الثانية ابتداء ثان ، و﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ خبره ، والجملة في موضع نصب بـ ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ، و﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ، وما اتصل به خبر عن : (مَا الأولى) ، وفي : ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ضمير فاعل يعود على : (مَا الأولى) ، و(ما) الأولى والثانية استفهام ، فلذلك لم يعمل ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ في : (مَا الثانية) ، وعمل في الجملة ، وهما استفهام ، فيهما معنى : (التعظيم والتعجب) ، و﴿ أَدْرَاكَ ﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين : (الكاف) المفعول الأول ، والجملة في موضع الثاني ، ومثله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿ ١٧ ﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار :١٧-١٨] ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين :١٩] ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ [البلد :١٢] ، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة :٣] ، كله على قياس واحد ، فقس بعضه على بعض .

قوله : [٥] ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا ﴾ : ﴿ ثَمُودُ ﴾ : رفع بالابتداء ، و﴿ فَأُهْلِكُوا ﴾ الخبر ، وحق (الفاء) أن تكون قبله ، والتقدير : (مهما يكن من شيء فثمود أهلكوا) ، و﴿ ثَمُودُ ﴾ اسم للقبيلة ، وهو معرفة ، فلذلك لم ينصرف للتأنيث والتعريف ، وقيل : هو أعجمي معرفة ، فلذلك لم ينصرف ، ويجوز صرفه في الكلام ، وقد قُرِىء بذلك في مواضع من القرآن غير هذا على أنه اسم للأب ، ومثله : [٦] ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا ﴾ إلا

---

(١) قَالَ أَبُو عبدِ الله : الحاقةُ : اسمٌ من أسماءِ القيامة ، وكذلك الطّامة والصّاخة والقَارعة والوقف عَلَى الحاقة حسنٌ ثُمَّ تبدأ : ﴿ مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ كلُّ ما فِي القرآن "وما أدراك "بلفظ الماضي ، فقد أدراه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وما كَانَ "وما يدريك "فما أداره بعدُ . يُقال : دَرَيت الشيءَ أي : علمته ، ودريت الصَّيد أي : خَتَلْتُهُ ، وينشد :

فإنْ كُنْتَ لا أَدْرِيْ الظِّباءَ فإنَّني أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرابِ الدَّوَاهِيَا

ودرأته عني أي : دفعته .

أن (عادا) انصرف لخفته ، إذ هو على ثلاثة أحرف ، الأوسط ساكن ، كـ (هِنْدٍ ، ودَعْدٍ ، ومِصْرٍ) ، ونحو ذلك .

قوله : [٧] ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ انتصب ﴿ سَبْعَ ﴾ ، ﴿ وَثَمَانِيَةَ ﴾ على الظرف ، و﴿ حُسُومًا ﴾ نعت للأيام ، بمعنى : (متتابعة) ، وقيل : هو نصب على المصدر ، بمعنى : (تباع) .

قوله : ﴿ فِيهَا صَرْعَى ﴾ : في موضع نصب على الحال ؛ لأن (ترى) من رؤية العين .

قوله : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ ﴾ : الجملة : في موضع نصب على الحال من المضمر في : ﴿ صَرْعَى ﴾ ؛ أي : مشبهين أعجاز نخل خَوت من التأكُّل .

قوله : [١٥] ﴿ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ العامل في الظرف ﴿ وَقَعَتِ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ العامل في الظرف : ﴿ وَاهِيَةٌ ﴾ .

قوله : [١٨] ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ ﴾ العامل في الظرف : ﴿ تُعْرَضُونَ ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب بـ ﴿ أَغْنَى ﴾ ، ويجوز أن تكون نافية على حذف مفعول ﴿ أَغْنَى ﴾ ؛ أي : ما أغنى عني مالي شيئا .

قوله : [٣٢] ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ﴾ ابتداء وخبر في موضع خفض على النعت لـ ﴿ سِلْسِلَةٍ ﴾ .

قوله : [٤١] ﴿ قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ ، [٤٢] و﴿ قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ انتصب ﴿ قَلِيلا ﴾ في هذا الموضع بـ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ ، و﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، و(مَا) زائدة ، وحقيقته : أنه نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف تقديره : (وقتا قليلا تذكرون ، أو تذكرا قليلا تذكرون) . وكذلك : ﴿ قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ ، ولا يجوز أن تجعل (مَا) والفعل مصدرا ، وتنصب قليلا بما بعد (مَا) ؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول ؛ لأن ما عمل فيه المصدر في صلة المصدر أبدا ، فلا يتقدم عليه .

قوله : [٤٣] ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ خبر ابتداء محذوف ؛ أي : هو تنزيل .

قوله : [٤٧] ﴿ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ نعت لـ ﴿ أَحَدٍ ﴾ ؛ لأنه بمعنى الجماعة ، فحمل النعت على المعنى ، فجمع .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة سأل سائل

قوله تعالى : [١] ﴿ سَأَلَ ﴾[1] من ترك الهمزة احتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون من السؤال ، لكن أبدل من الهمزة ألفا ، وهو بدل على غير قياس ، لكنه جائز ، حكاه سيبويه وغيره .

والثاني : أن يكون الألف بدلا من واو ، حكى سيبويه وغيره : (سِلت تسال) ، لغة بمنزلة : خفت تخاف .

والوجه الثالث : أن يكون الألف بدلا من ياء من : سال يسيل ، بمنزلة : كال يكيل ، وأصل سأل : إذا كان من السؤال أن يتعدى إلى مفعولين ، نحو قوله : ﴿ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ ﴾ [هود :٤٦] ، ويجوز أن يقتصر على واحد ، كـ (أعطيت وكسوت) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ [الممتحنة :١٠] ؛ فإذا اقتصرت على واحد جاز أن يتعدى بحرف جر إلى ذلك الواحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ﴾ تقديره : (سأل سائل النبي بعذاب) ، والباء بمعنى : (عَنْ) ، وإذا جعلت سال من السيل لم تكن الباء بمعنى عن ، وكانت على بابها ، وأصلها للتعدي ، فأما الهمزة في : ﴿ سَائِلٌ ﴾ ، فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون أصلية من السؤال .

والثاني : أن تكون بدلا من واو على لغة من قال : سِلت تَسال ؛ كـ (خِفت تخاف) .

والثالث : أن تكون بدلا من ياء على أن تجعل سال من السيل .

قوله : [٨] ﴿ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ ﴾ العامل في الظرف : [٢] ﴿ وَنَرَاهُ ﴾ ، ويجوز أن يكون بدلا من : (قريب) ، والعامل في : (قريب) : نراه .

وقيل : العامل [١١] ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ ﴾ ، والهاء والميم في : ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ ﴾ تعود على : (الكفار) ، والضمير المرفوع للمؤمنين ؛ أي : يبصر المؤمنون الكافرين يوم القيامة ؛

---

(١) قرأ نافع ، وابن عامر : ﴿ سال ﴾ بغير همز ، فيجوز أن يكون أراد سأله بالهمز فترك الهمزَ تخفيفًا ، ويجوز أن يكون حمله من السّيل سال يَسيل ، وسائل : وادٍ في جهنم ، كما قَالَ تَعَالى : "فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا "، والغَيُّ : وادٍ في جهنم ، وكما قَالَ : "قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ "، والفَلَقُ : جبٌّ في جهنم .
وأجمع القُراء عَلَى همز "سائِلٌ "لأنَّه إن كَانَ من سَأَلَ فعين الفعل همزةٌ ، وإن كَانَ من سال بغير همز فالهمزة بدل من الياءِ ، كما يُقال : باع فهو بائعٌ وسار فهو سائرٌ .[إعراب القراءات :٢/ ٣٩٠]

أي : يرونهم ، فينظرون إليهم في النار ، وقيل : تعود على الحميم ، وهو بمعنى الجمع ؛ أي : يبصر الحميم حميمه ، وقيل : الضميران يعودان على الكفار ؛ أي : يبصر التابعون المتبوعين في النار .

قوله : ﴿ إِنَّهَا لَظَى ﴿ ١٥ ﴾ نَزَّاعَةً ﴾ : ﴿ لَظَى ﴾ : خبر (إنَّ) في موضع رفع ، و﴿ نَزَّاعَةً ﴾ خبر ثان ، وقيل : ﴿ لَظَى ﴾ في موضع نصب على البدل من : (ها) في : (إنها) ، و﴿ نَزَّاعَةً ﴾ خبر إنَّ في موضع رفع ، وقيل : ﴿ لَظَى ﴾ خبر إنَّ ، و﴿ نَزَّاعَةً ﴾ بدل من ﴿ لَظَى ﴾ ، أو رفع على إضمار مبتدأ ، وقيل : الضمير في : (إنها) للقصة ، و﴿ لَظَى ﴾ مبتدأ ، و﴿ نَزَّاعَةً ﴾ خبر ﴿ لَظَى ﴾ ، والجملة : خبر إنَّ ، ومن نصب ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ فعلى الحال ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، والعامل في : ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ ما دل عليه الكلام من معنى : التلظي ، كأنه قال : كلا إنها تتلظى في حال نزعها للشوى ، وقد منع المبرد جواز نصب ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ ، وقال : لا تكون ﴿ لَظَى ﴾ إلا نَزَّاعَةً للشوى ، فلا معنى للحال ، إنما الحال فيما يجوز أن يكون ، ويجوز أن لا يكون ، هذا معنى قوله . والحال في هذا جائزة ؛ لأنها تؤكد ما تقدمها ، كما قال : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة :٩١] ، ولا يكون الحق أبدا إلا مصدقا ، وقال تعالى : ﴿ وَهَـٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام :١٢٦] ، ولا يكون صراط الله جل ذكره أبدا إلا مستقيما ، فليس يلزم أن لا يكون الحال إلا للشيء الذي يمكن أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، هذا أصل لا يصح في كل موضع ، فقوله ليس بجيد ، وقد قيل : إن هذا إنما هو إعلام لمن ظن أنه لا يكون ، فتصح الحال على هذا بغير اعتراض .

قوله : [١٧] ﴿ تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ ﴾ خبر ثالث لـ (إنَّ) ، وإن شئت قطعته مما قبله .

قوله : [١٩] ﴿ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ حال من المضمر في : ﴿ خُلِقَ ﴾ ، وهي الحال المقدرة ؛ لأنه إنما يحدث فيه الهلع بعد خلقه لا في حال خلقه .

قوله : [٢٠] ﴿ جَزُوعًا ﴾ [٢١] و﴿ مَنُوعًا ﴾ : خبر (كان) مضمرة ؛ أي : يكون جزوعا ، ويكون منوعا ، أو يصير ، ونحوه . وقيل : هو نعت لـ ﴿ هَلُوعًا ﴾ ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنك تنوي به التقديم قبل (إذا) .

قوله : [٣٦] ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ : (ما) استفهام ابتداء ، و(الذين) الخبر ، و﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ حال ، وهو عامل في : ﴿ قِبَلَكَ ﴾ و﴿ قِبَلَكَ ﴾ ظرف مكان .

قوله : [٣٧] ﴿ عِزِينَ ﴾[1] نصب على الحال أيضا من : (الذين) ، وهو جمع (عِزة) ، وإنما جمع بالواو والنون ، وهو مؤنث لا يعقل ، ليكون ذلك عوضا مما حذف منها ، قيل : إن أصلها : (عِزْهة) ، كما أن أصل سَنَة : (سَنْهَة) ، ثم حذفت الهاء ، فجعل جمعه بالواو والنون عوضا من الحذف .

قوله : [٤٣] ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ بدل من [٤٢] ﴿ يَوْمَهُمُ ﴾ ، و﴿ يَوْمَهُمُ ﴾ نصب بـ ﴿ يُلاقُوا ﴾ مفعول به .

قوله : [٤٣] ﴿ سِرَاعًا ﴾ حال من المضمر في : ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ ، وكذلك : ﴿ كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ ﴾ في موضع الحال أيضا من المضمر .

وقوله : [٤٤] ﴿ خَاشِعَةً ﴾ حال أيضا من المضمر في : ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ ، وكذلك : ﴿ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ .

---

(١) قال الزجاج : قوله : ﴿ عزين ﴾ فيجوز أن ينتصب من ثلاثة أضرب أحدها أن يكون صفة للحال الذي هو مهطعين ويجوز أن ينتصب عن مهطعين وفيه ضمير يعود إلى ما في مهطعين ويجوز أن ينتصب عما في قوله "عن اليمين وعن الشمال عزين "ذلك أن الظرف يجوز أن يكون صفة ل مهطعين لأنه نكرة ، وإذا كان كذلك تضمن ضميراً ، وإذا تضمن الضمير أمكن أن ينتصب عزين عن ذلك ويجوز في قوله "عن اليمين وعن الشمال "أن يكون متعلقاً ب مهطعين ويجوز أن يتعلق ب عزين على حد قولك أخذته عن زيد [إعراب القرآن للزجاج :١/ ١٣٦] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة نوح عليه السلام

قوله تعالى : [١] ﴿ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ : (أَنْ) : لا موضع لها من الإعراب ، إنما هي للبيان بمعنى : أي ، وقيل : هي في موضع نصب على حذف حرف الجر ؛ أي : بأن أنذر ، ومثلها في الوجهين : [٣] ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ ﴾ .

قوله : [٥] ﴿ لَيْلا وَنَهَارًا ﴾ ظرفا زمان ، والعامل فيهما : ﴿ دَعَوْتُ ﴾ .

قوله : [٦] ﴿ إِلا فِرَارًا ﴾ مفعول ثان لـ ﴿ يَزِدْهُمْ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا ﴾ : ﴿ كُلَّمَا ﴾ : نصب على الظرف ، والعامل فيه : ﴿ جَعَلُوا ﴾ .

قوله : [٨] ﴿ دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ : ﴿ جِهَارًا ﴾ نصب على الحال ؛ أي : مجاهرا بالدعاء لهم ، وقيل : التقدير : (ذا جهار) ، ويجوز أن يكون نصبا على المصدر .

قوله : [١١] ﴿ مِدْرَارًا ﴾[1] نصب على الحال من : ﴿ السَّمَاءَ ﴾ ، ولم تثبت الهاء ؛ لأن مفعالا للمؤنث يكون بغير هاء إذا كان جاريا على الفعل ، نحو : (امرأة مِذْكار ومِئْناث ، ومِطْلاق) .

قوله : [١٥] ﴿ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ هو مصدر ، وقيل : هو نعت لسبع ، وأجاز الفراء في غير القرآن خفض طباق على النعت لـ ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾ .

قوله : [١٦] ﴿ نُورًا ﴾ و﴿ سِرَاجًا ﴾ : مفعولان لـ ﴿ وَجَعَلَ ﴾ ؛ لأنه بمعنى : (صير) ، فهو يتعدى إلى مفعولين ، ومثله : ﴿ بِسَاطًا ﴾ .

قوله : [١٧] ﴿ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ : (نبات) : مصدر لفعل دل عليه : أَنْبَتَكُمْ ؛ أي : فنبتم نباتا ، وقيل : هو مصدر أنبتكم على حذف الزيادة .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَاراً ﴾ و﴿ السماء ﴾ السماء المظلة قالوا : لأن المطر ينزل منها إلى السحاب ، ويكون على حذف مضاف أي مطر ﴿ السماء ﴾ ويكون ﴿ مدراراً ﴾ حالاً من ذلك المضاف المحذوف . وقيل : ﴿ السماء ﴾ المطر وفي الحديث : «في أثر سماء كانت من الليل» ، وتقول العرب : ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، يريدون المطر وقال الشاعر :

إذا نزل السماء بأرض قوم رغيناه وإن كانوا غضبانا

﴿ ومدراراً ﴾ على هذا حال من نفس ﴿ السماء ﴾ . وقيل : ﴿ السماء ﴾ هنا السحاب ويوصف بالمدرار ، فمدراراً حال منه .

قوله : [٢١] ﴿ وَوَلَدُهُ ﴾ مَنْ قرأه بضم الواو جعله جمع (وَلَد) ، كوثَنَ ووُثُن ، وقيل : هي لغة في الواحد ، يقال : وَلَد ووُلْد ، بمنزلة : (بَخَل وبُخْل) .

قوله : [٢٣] ﴿ وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ انتصبا على العطف على : ﴿ وَدًّا ﴾ ، وهن أسماء أصنام ، ولم ينصرف ﴿ يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ ؛ لأنهما على وزن : (يقوم ويقول) ، وهما معرفة ، وقد قرأ الأعمش بصرفهما ، وذلك بعيد ، كأنه جعلهما نكرتين ، وهذا لا معنى له ؛ إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق ، إنما هما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين ، فلا وجه لتنكيرهما .

قوله : [٢٥] ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ : (مَا) : زائدة للتوكيد و ﴿ خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ خفض بمن .

قوله : [٢٦] ﴿ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾ هو فَيْعال من دار يدور ؛ أي : لا تذر على الأرض من يدور منهم ، وأصله : (دَيْوار) ، ثم أدغم الواو في الياء ، مثل : ميِّت الذي أصله : (مَيْوت) ، ثم أدغم الثاني في الأول ، ويجوز أن يكون أبدلوا من الواو ياء ، ثم أدغموا الياء الأولى في الثانية ، ولا يجوز أن يكون : دَيَّار فَعَّالا ؛ لأنه يلزم أن يقال فيه : دَوَّار ، وليس اللفظ كذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ قُلْ أُوحِيَ ﴾

قوله تعالى : [١] ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ : (أَنَّ) : في موضع رفع ؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله لـ ﴿ أُوحِيَ ﴾ ، ثم عطف ما بعدها من لفظ (أَنَّ) عليها ، فـ (أن) في موضع رفع في ذلك كله ، وقيل : فتحت (أَنَّ) في سائر الآي ردا على الهاء في : [٢] ﴿ فَآمَنَّا بِهِ ﴾ ، وجاز ذلك ، وهو مضمر مخفوض ، على حذف الخافض لكثرة حذفه مع أن ، والعطف في فتح أن على : ﴿ فَآمَنَّا بِهِ ﴾ أتم في المعنى من العطف على : ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ ؛ لأنك لو عطفت : [٥] ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا ﴾ ، [١٣] ﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى ﴾ ، [٦] ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الإِنْسِ ﴾ ، [٨] ﴿ وَأَنَّا لَمَسْنَا ﴾ ، وشبهه على : ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ لم يجز ؛ لأنه ليس مما أوحي إليهم ، إنما هو أمر أخبروا به عن أنفسهم ، والكسر في جميع هذا أبين ، وعليه جماعة من القراء ، والفتح في ذلك على الحمل على معنى : ﴿ فَآمَنَّا بِهِ ﴾ ، وفيه بدع في المعنى ؛ لأنهم لم يخبروا أنهم آمنوا بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به ، ولم يخبروا أنهم آمنوا أنه كان رجال ، إنما حكى الله عنهم : أنهم قالوا ذلك مخبرين به عن أنفسهم لأصحابهم ، فالكسر أولى بذلك .

قوله : [٦] ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ ﴾ : (الهاء) في : (أَنَّه) اسم (أَنَّ) ، وهو إضمار الحديث والخبر ، و﴿ رِجَالٌ ﴾ اسم (كان) ، و﴿ يَعُوذُونَ ﴾ خبر (كان) ، و﴿ مِنَ الإِنْسِ ﴾ نعت لـ ﴿ رِجَالٌ ﴾ ، ولذلك حسن أن تكون النكرة اسما لـ (كان) ، لَمَّا نُعِتَتْ قربت من المعرفة ، فجاز أن تكون اسم (كان) ، و(كان) واسمها وخبرها خبر عن : (أَنَّ) .

قوله : [٨] ﴿ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ ﴾ : (وجد) : يتعدى إلى مفعولين : الهاء الأول ، و﴿ مُلِئَتْ ﴾ ملئت في موضع الثاني ، ويجوز أن تعديها إلى واحد ، وتجعل : ﴿ مُلِئَتْ ﴾ في موضع الحال على إضمار (قد) ، والأول أحسن ، و﴿ حَرَسًا ﴾ نصب على التفسير ، وكذلك : ﴿ وَشُهُبًا ﴾ .

قوله : [٤] ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللهِ شَطَطًا ﴾ : (الهاء) في : (أَنَّه) للحديث ، وهي اسم (أَنَّ) ، وفي (كان) اسمها ، وما بعدها الخبر ، وقيل : ﴿ سَفِيهُنَا ﴾ اسم (كان) ، و﴿ يَقُولُ ﴾ الخبر مقدم ، وفيه بعد ؛ لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده ، ويجوز أن تكون (كان) زائدة .

قوله : [٤] ﴿ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا ﴾ : ﴿ هَرَبًا ﴾ نصب على المصدر الذي في موضع الحال .

قوله : [١٨] ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لله ﴾ : (أنَّ) : في موضع رفع عطف على : ﴿ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ ، وقيل : في موضع خفض على إضمار الخافض ، وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، وقيل : في موضع نصب لعدم الخافض ، وهو مذهب جماعة من النحويين .

قوله : [٢٤] ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا ﴾ : (مَنْ) : في موضع رفع على الابتداء ؛ لأنه استفهام ، و﴿ أَضْعَفُ ﴾ الخبر ، و﴿ نَاصِرًا ﴾ نصب على البيان ، وكذلك ﴿ عَدَدًا ﴾ ، والجملة : في موضع نصب بـ ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ ﴾ ، فإن جعلت (مَنْ) بمعنى : (الذي) ، كانت في موضع نصب بالفعل ، وترفع أضعف وأقل على إضمار هو ابتداء وخبر في صلة (مَنْ) إذا كانت بمعنى : (الذي) ، ولا صلة لها إذا كانت استفهاما .

قوله : [١٧] ﴿ عَذَابًا ﴾ مفعول لـ (نَسْلُكْهُ) بمعنى : (في عذاب) ، يقال : سلكه ، وأسلكه لغتان بمعنًا ، وقد قُرِىء : ﴿ نُسْلِكه ﴾ ، بضم النون ، على : أسلكته في كذا .

قوله : [٢٣] ﴿ إلا بَلاغًا ﴾ نصب على الاستثناء المنقطع ، وقيل : هو نصب على المصدر على إضمار فعل ، وتكون (إلا) على هذا القول منفصلة ، و(إنْ) للشرط ، و(لا) بمعنى : (لم) ، والتقدير : (أني لن يجيرني من الله أحد ، ولن أجد من دونه ملتحدا ، إن لم أُبلغ رسالات ربي بلاغا) ، والملتحد : الملجأ .

قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ هذا شرط ، وجوابه الفاء ، وهو عام في كل من عصى الله ، إلا ما بينه القرآن من غفران الصغائر باجتناب الكبائر ، ومن الغفران لمن تاب وعمل صالحا ، وما بيَّنه النبي عليه الصلاة السلام من إخراج الموحدين من أهل الذنوب من النار .

قوله : [٢٥] ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ ﴾ : (إنْ) بمعنى : (ما) ، و(قريب) رفع بالابتداء ، و(مَا) بمعنى : (الذي) في موضع رفع بـ (قريب) ، وتسد مسد الخبر ، وإن شئت جعلها خبرا لقريب ، والجملة : في موضع نصب بـ ﴿ أَدْرِي ﴾ ، و(الهاء) محذوفة من : ﴿ تُوعَدُونَ ﴾ تعود على : (ما) ، والتقدير : (أقريب الوقت الذي توعدونه) ، ولك أن تجعل : (ما) ، والفعل مصدرا فلا تحتاج إلى عائد .

قوله : [٢٧] ﴿ إلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴾ : (مَنِ) : في موضع نصب على الاستثناء من أحد ؛ لأنه بمعنى الجماعة .

قوله : [٢٨] ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ ﴾ الضمير في : ﴿ لِيَعْلَمَ ﴾ يعود على الله جل ذكره ، وقيل : على النبي ، وقيل : على المشركين ، والضمير في : ﴿ أَبْلَغُوا ﴾ يعود على الأنبياء ، وقيل : على الملائكة التي تنزل بالوحي إلى الأنبياء .

قوله : ﴿ عَدَدًا ﴾ نصب على البيان ، ولو كان مصدرا لأدغم .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المزمل

قوله تعالى : [١] ﴿ يَأَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ أصل ﴿ الْمُزَّمِّلُ ﴾ : (المتزمل) ، ثم أدغمت التاء في الزاي .

قوله : [٣] ﴿ نِصْفَهُ ﴾ بدل من : ﴿ اللَّيْلَ ﴾ ، وقيل : انتصب على إضمار : (قم نصفه) ، وهما ظرفا زمان .

قوله : [٦] ﴿ وَطْأً ﴾[1] من فتح الواو ونصبه ؛ على البيان ، ومن كسرها ومد نصبه ؛ على المصدر .

قوله : [١٤] ﴿ كَثِيبًا ﴾ خبر (كان) ، و﴿ مَهِيلا ﴾ نعته ، وأصل ﴿ مَهِيلا ﴾ : (مَهْيولاً) ، وهو مفعول من : هِلْت ، فألقيت حركة الياء على الهاء ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وكسرت الهاء لتصح الياء التي بعدها ، فوزن لفظه مَقِيل ، وقال الكسائي ، والفراء ، والأخفش : إنَّ الياء هي المحذوفة ، والواو تدل على معنى ، فهي الباقية ، وكان يلزمهم أن يقولوا : مهول إلا أنهم قالوا : كسرت الهاء قبل حذف الياء ، لمجاورتها الياء ، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فالياء في : ﴿ مَهِيلا ﴾ على قولهم زائدة ، وعلى القول الأول أصلية ، وقد أجازوا كلهم : (أن يأتي على أصله في الكلام) ، فتقول : مهيول ، وكذلك : مبيوع وشبهه من ذوات الياء ؛ فإن كان من ذوات الواو لم يجز أن يأتي على أصله عند البصريين ، وأجازه الكوفيين ، نحو : مَقْوُول ، ومصووغ ، وأجازوا كلهم : (مبوع ومهول) على لغة من قال : بُوعَ المتاعُ وقُول القولُ ، وهي لغة هذيل ، ويكون الاختلاف في المحذوف منه على ما تقدم .

قوله : [٩] ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ ﴾ من رفعه فعلى الابتداء ، و﴿ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾ الخبر ، ويجوز أن يضمر له مبتدأ ؛ أي : هو ربُّ المشرق ، ومن خفضه جعله بدلا من : ﴿ رَبِّكَ ﴾ ، أو نعتا له .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ أشدُّ وَطْئًا ﴾ . قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ، وابنُ عامرٍ : "وِطَاءً "بكسرِ الواوِ عَلَى فِعَال جعلاه مصدَرًا لواطأ يواطيء مواطأةً ووطاءً ، ومعناه : يواطي السّمع والقَلب ؛ لأنَّ الصلاة باللَّيل وإن كانت أشدُّ عَلَى المؤمن من صلاةِ النَّهار ، وما يغشاه من النُّعاس فهو أقومُ قيلًا . وقرأ الباقون : "وَطًا "عَلَى فعل بفتح الواو .
وروى الوَقَّاصِيّ ، عنْ الزُّهْرِيّ : "أشدُّ وِطْأً "بكسر الواو وإسكان الطاء من غيرِ مدّ .[إعراب القراءات :٢/ ٤٠٦] .

قوله : [١١] ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ : ﴿ وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ : عطف على النون والياء ، أو المفعول معه .

قوله : ﴿ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً ﴾ : ﴿ قَلِيلاً ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف .

قوله : [١٤] ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ﴾ العامل في : ﴿ يَوْمَ ﴾ : الاستقرار الدال عليه : ﴿ لَدَيْنَا ﴾ ، كما تقول : إن خلفك زيداً اليومَ ، فالعامل في (اليوم) : الاستقرار الدال عليه خلفك ، وهو العامل في خلفك أيضا ، وجاز أن يعمل في ظرفين لاختلافهما ؛ لأن أحدهما ظرف مكان ، والآخر ظرف زمان ، كأنك قلت : إن زيدا مستقر خلفك اليوم ، كذلك الآية تقديرها : (إن أنكالا وجحيما مستقرة عندنا يومَ تَرْجُفُ) .

قوله : [١٥] ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لـ (رسول) ، أو لمصدر محذوف .

قوله : [١٧] ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ﴾ : ﴿ يَوْمًا ﴾ نصب بـ ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ وليس بظرف لـ ﴿ كَفَرْتُمْ ﴾ ؛ لأنهم لا يكفرون ذلك اليوم ، إلا أن تجعل يكفرون بمعنى : (يجحدون) ، فتنصب اليوم بـ (يكفرون) على أنه مفعول به لا ظرف ، و﴿ يَجْعَلُ ﴾ نعتا لليوم إن جعلت الضمير في : ﴿ يَجْعَلُ ﴾ يعود على اليوم ، فإن جعلته يعود على الله جل ذكره لم يكن نعتا لليوم إلا على إضمار الهاء على تقدير : (يوما يجعل الله الولدان فيه شيبا ، فيكون نعتا لليوم لأجل الضمير) .

قوله : [١٨] ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ : إنما أتى بـ ﴿ مُنْفَطِرٌ ﴾ بغير هاء والسماء مؤنثة ؛ لأنه بمعنى النسب ؛ أي : السماء ذات انفطار به ، وقيل : إنما ذكر ؛ لأن السماء بمعنى : (السقف) ، والسقف مذكر . وقال الفراء : السماء تذكر وتؤنث ، فأتى ﴿ مُنْفَطِرٌ ﴾ على التذكير .

قوله : ﴿ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ : من خفضهما عطفهما على : ﴿ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ﴾ ؛ أي : وأدنى من نصفه وثلثه ، ومن نصبهما عطفهما على : ﴿ أَدْنَى ﴾ ؛ أي : وتقوم نصفه وثلثه .

قوله : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ ﴾[1] : إذا جعلته بمعنى : (تحفظوا قدره) ، يدل على قوة الحفظ ؛ لأنهم إذا لم يحصوه فهو غير محدود ، فهو أدنى من النصف ، وأدنى من

---

(١) قَالَ أَبُو عُبَيْد : الاختيارُ الخَفْضُ فِي ﴿ نصفِه وثلثِه ﴾ ، لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ : "عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوْهُ "، قَالَ : فكيفَ يقدر عَلَى أَن يعرفوا ثُلُثَهُ ونِصْفَهُ وهم لا يحصونه . وقال غيره : ليس معنى "لَنْ تُحْصُوْهُ "ما

الثلث غير محدود ، وإذا نصب فهو محدود محصي غير مجهول ، فالخفض أقوى في المعنى ، لقوله : ﴿ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ ﴾ إلا أن تحمل تحصوه على معنى : (تطيقوه) ، فتتساوى القراءتان في القوة ، وأجاز الفراء خفض نصفه ، عطفه على : ﴿ ثُلُثَيِ ﴾ ، ونصب ﴿ وَثُلُثَهُ ﴾ عطفه على : ﴿ أَدْنَى ﴾ .

قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾ : (أَنْ) : مخففة من الثقيلة ، و(الهاء) مضمرة ، و﴿ سَيَكُونُ ﴾ الخبر ، و(السين) عوض عن التشديد ، و﴿ مَرْضَى ﴾ اسم (كان) ، و(منكم) الخبر ، وأتى سيكون على لفظ التذكير ؛ لأن تأنيث ﴿ مَرْضَى ﴾ غير حقيقي .

قوله : ﴿ وَآخَرُونَ ﴾ : عطف على : ﴿ مَرْضَى ﴾ .

قوله : ﴿ هُوَ خَيْرًا ﴾ : نصب على أنه مفعول ثان لـ (تجدوا) ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب .

= ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ ، ولكن معناه : لن تُطيقوه ، يعني قيام اللَّيل ، فخفف اللهُ تَعَالى ذَلِكَ عليهم ، قَالَ : والاختيار النَّصبُ ؛ لأنها أصحُّ فِي النَّظر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المدثر

قوله تعالى : [١] ﴿ الْمُدَّثِّرُ ﴾ أصله : (المتدثر) ، ثم أدغمت التاء في الدال ؛ لأنهما من مخرج واحد ، والدال أقوى من التاء ؛ لأنها مجهورة ، والتاء مهموسة ، فردا بلفظ الأقوى منهما ؛ لأن ذلك تقوية للحرف ، ولم يُرَدا بلفظ التاء ؛ لأنه إضعاف للحرف ؛ لأن رد الأقوى إلى الأضعف نقص في الحرف وفي اللفظ ، وكذلك حكم أكثر الإدغام في الحرفين المختلفين أن يرد الأضعف منهما إلى لفظ الأقوى .

قوله : [٦] ﴿ وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾[1] ارتفع ﴿ تَسْتَكْثِرُ ﴾ ؛ لأنه حال ؛ أي : لا تعطِ عطية لتأخذ أكثر منها ، وقيل : ارتفع بحذف أنْ ، وتقديره : (لا تضعف يا محمد ؛ (أنْ) تستكثر من الخير) ، فلما حذف (أنْ) رفع .

قوله : [٨] ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ قام مقام (ما) لم يُسَمَّ فاعله ، وقيل : المصدر مضمر يقوم مقام الفاعل .

قوله : [٩] ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ ﴾ : (ذلك) ابتداء ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بدل منه ، و﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ خبر الابتداء ، و﴿ عَسِيرٌ ﴾ نعت لـ ﴿ يَوْمٌ ﴾ ، وكذلك : ﴿ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ نعت ليوم أيضا .

وقيل : يومئذ نصب على أعني .

قوله : [١١] ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع نصب على العطف على النون والياء ، أو مفعول معه .

قوله : ﴿ وَحِيدًا ﴾ حال من الهاء المضمرة في خلقت ؛ أي : خلقته وحيدا .

قوله : [١٢] ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالا مَمْدُودًا ﴾ : (لَهُ) : في موضع المفعول الثاني لـ (جعلت) ؛ لأنها بمعنى : (صيرت) ، يتعدى إلى مفعولين .

---

(١) قَالَ أبو حيان : قرأ الجمهور : تستكثر برفع الراء ، والجملة حالية ، أي مستكثراً . قال الزمخشري : ويجوز في الرفع أن تحذف أن ويبطل عملها ، كما روي : أحضر الوغى بالرفع . انتهى ، وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه ، لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر ، ولنا مندوحة عنه مع صحة الحال ، أي مستكثراً . وقرأ الحسن وابن أبي عبلة : بجزم الراء ، ووجهه أنه بدل من تمنن ، أي لا تستكثر ، كقوله : يضاعف له العذاب .

قوله : [١٣] ﴿ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴾ واحده : (ابن) ، وإنما حذفت ألف الوصل في الجمع وتحركت الباء ؛ لأن الجمع يَرُدُّ الشيء إلى أصله ، وأصله : (بَنَيٌ) ، على فعل ، فلما جُمع رُدَّ إلى أصله ، فقالوا : بنين ، فلما تحركت الياء التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها ألفا ، وحذفت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها وكسر قبل الياء على أصل ياء الجمع في النصب والخفض ، وكان حقها : أن يبقى ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف الذاهبة ، كما قالوا : مصطفَيْنَ واعلَيْنَ ، لكن (ابن) جرى في علته في الواحد على غير قياس ، وكان حقه : أن يكون بمنزلة عصاً ورحًا ، وأن لا تدخله ألف وصل ، ولا يسكن أوله ، فلما خرج عن أصله في الواحد خرج في الجمع أيضا عن أصول العلل ؛ لأن الجمع فرع بعد الواحد ، وقد قالوا في النسب إليه : (بَنَوي) ، فردوه إلى أصله ، وأصل هذه الواو ألف منقلبة عن ياء ، وهي لام الفعل ، وقد أجاز سيبويه النسب إليه على لفظه ، فأجاز ابني ، ومنعه غيره .

قوله : [٢٧] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ﴾ قد تقدم القول فيه ؛ لأنه مثل : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ .

قوله : [٢٨] ﴿ وَلا تَذَرُ ﴾ إنما حذفت الواو ؛ لأنه حمل على نظيره في الاستعمال ، والمعنى : (وهو تدع) ؛ لأنه بمعناه ، ولأنهما جميعا لم يستعمل منهما ماض ، فحمل تذر على تدع ، فحذفت فاؤه كما حذفت في (تدع) ، وإنما حذفت في (تدع) لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأن فتحة الدال عارضة ، إنما انفتحت من أجل حرف الحلق ، والكسر أصلها ، فبني الكلام على أصله ، وقُدِّر ذلك فيه ، فحذفت واو تدع لذلك ، وحمل عليه تذر ؛ لأنه بمعناه ومشابه له في امتناع استعمال الماضي منهما .

قوله : [٢٩] ﴿ لَوَّاحَةٌ ﴾ رفع على إضمار : (هي لواحة) . ولم تنصرف [٢٦] ﴿ سَقَرُ ﴾ ؛ لأنها معرفة مؤنث .

قوله : [٣٠] ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ : ﴿ تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ : في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ عَلَيْهَا ﴾ الخبر ، وهما اسمان حذف بينهما حرف العطف ، وتضمناه ، فبُنيا لتضمنهما معنى الحرف ، وبُنيا على الفتح لخفته ، وقيل : بُنيا على الفتح الذي كان للواو المحذوفة ، وأجاز الفراء : إسكان العين في الكلام من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر .

وقوله تعالى : [٣١] ﴿ أَصْحَابَ ﴾ جمع (صاحب) ، على حذف الزائد من صاحب ، كأنه جمع لصحب ، مثل : كتف وأكتاف .

قوله : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلا ﴾ إن جعلت (ما) و(ذا) اسما واحدا كانت في موضع نصب بـ ﴿ أَرَادَ ﴾ ، وإن جعلت (ذا) بمعنى : (الذي) ، كانت (ما) استفهاما اسما تاما

رفعا بالابتداء ، و(ذا) الخبر ، و﴿ أَرَادَ ﴾ صلة (ذا) ، و(الهاء) محذوفة منه ؛ أي : ما الذي أراده الله بهذا على تقدير : (أي شيء الذي أراده الله بهذا مَثَلًا) ، و﴿ مَثَلًا ﴾ نصب على البيان .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف .

قوله : [٣٥] ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾[1] لا يجوز حذف الألف واللام من الكبر وما هو مثله إلا أُخَر ؛ فإنه قد حذفت منه الألف واللام ، وتضمن معناهما ، فتعرف بتضمنه معناهما ، فلذلك لم ينصرف في النكرة ، فهو معدول عن الألف واللام .

قوله : [٣٦] ﴿ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ قُمْ ﴾ من قوله : ﴿ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ هذا قول الكسائي ، وقيل : هو حال من المضمر في : (إنها) ، وقيل : من (إحدى) ، وقيل : من (هُوَ) ، وقيل : هو نصب على إضمار : فعل ؛ أي : صيرها الله نذيرا ؛ أي : ذات إنذار ، فذكر اللفظ على النسب ، وقيل : هو في موضع المصدر ؛ أي : إنذار للبشر ، كما قال : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ؛ أي : إنكاري لهم ، وقيل : هو نصب على إضمار أعني .

قوله : [٤٦] ﴿ وَكُنَّا نُكَذِّبُ ﴾ [٤٥] و﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ ﴾ : إنما ضُمَّت (الكاف) في هذا ، وفي أول ما كان مثله ، نحو : قُمنا وقُلنا ، وأصله كله الفتح لتدل الضمة على أنه نقل من فَعَل إلى فَعُل ، وقيل : إنما ضُمَّت لتدل على : أنه من ذوات الواو ، وقيل : لتدل على أن الساقط واو ، وكلا القولين يسقط لكسرهم الأول من خفت وهو من ذوات الواو في العين مثل كان ، والساقط منه واو في الاختيار ، كالساقط من قمت وقلت وكنت ، فكسرهم أول خفت يدل على : أنهم إنما كسروا ليدل على : أنه من فَعِل بكسر العين ، فأما كسرهم لأول بعت فليدل ذلك على : أنه نقل من فَعَل إلى فَعِل ، وليدل على : أنه من ذوات الياء ، وعلى أن الساقط ياء ، فلاجتماع هذه العلل وقع الضم والكسر في أول ذلك ، فاعلمه .

---

(١) قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ "فَإِحْدَى "مُؤَنَّثَةُ أَحَدٍ ، وَالْيَاءُ الَّتِي فِي آخِرِهَا أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ ، عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ﴿ لَاحْدَى الْكُبَرِ ﴾ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ ، حَدَّثَنَا بَذَلِكَ ابْنُ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ ، وَإِدْرِيسَ ، عَنْ خَلَفٍ ، عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، كَأَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ اخْتِصَارًا .

قوله : [٥٦] ﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ مفعول يذكرون محذوف ، أي : يذكرون شيئا ، و(أَنْ) في موضع نصب على الاستثناء ، أو في موضع خفض على إضمار الخافض ، ومفعول يشاء محذوف ؛ أي : إلا أن يشاءه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة القيامة

قوله تعالى :[١] ﴿ لا أُقْسِمُ ﴾[١] : (لا) زائدة ؛ لأنها في حكم المتوسطة ؛ لأن القرآن كله نزل مرة واحدة إلى سماء الدنيا ، ثم نزل على النبي عليه السلام بعد ذلك في نيف وعشرين سنة على ما شاء الله مما يريد أن ينزل شيئا بعد شيء ، ولو ابتداء متكلم بكلام لم يجز له أن يأتي بلا زائدة في أول كلامه ، وقيل : (لا) غير زائدة ، إنما هي رد لكلام متقدم في سورة أخرى ، و(لا) الثانية غير زائدة ، أخبرنا الله جل ذكره : أنه أقسم بيوم القيامة ، وأنه لم يقسم بالنفس اللوامة ، ومن قرأ : ﴿ لأقسم ﴾ ، بغير ألف ، جعل ذلك لام قسم دخلت على أقسم ، وفيه بُعْدٌ ، لحذف النون ، وإنما حقه : لأقسمن ، وإنما جاز ذلك بالحذف في هذا ؛ لأنه جعل أقسم حالا ، فإذا كان حالا لم تلزمه النون في القسم ؛ لأن النون إنما تلزم في أكثر الأحوال لتفرق بين الحال والاستقبال ، وقد قيل : إنه للاستقبال ، ولكن حذفت النون ، كما أجازوا حذف اللام من القسم ، وإثبات النون ، وأنشدوا[٢] [الكامل] :

وقتيل مُرَّةَ أثْـــــأَرَنَّ فإنه ... فِرْعٌ وإنَّ أَخاهُـــــمُ لم يثأرِ

وقد أجاز سيبويه حذف النون التي تصحب اللام في القسم .

قوله : [٤] ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ هو نصب على الحال من فاعل في فعل مضمر تقديره : (بلى نجمعها قادرين) ، وهو قول سيبويه ، وقيل : انتصب قادرين ؛ لأنه وقع في موضع

---

(١) قَرَأَ ابنُ كثيرٍ وحدَه فِيْ روايةِ قُنبل : ﴿ لُأقْسِمُ ﴾ بغير مدٍّ جعل اللَّامَ لامَ تأكيدٍ ، كما تقولُ : أقومُ ثُمَّ تدخل اللام ، فتقول : لأقُوم ، والاختيار من قَصَدَ هَذَا لأقسمن ولأقومن ، وَقَدْ روى ذَلِكَ عنْ الحَسَن أيضًا . قَالَ : لأنَّ اللهَ تَعَالى أقسم بالنَّفس اللَّوَّامَة هِيَ التي تَلومُ نفسها يومَ القيامة إن فعلت شرًّا ، وتلوم إن فعلت خيرًا لِمَ لم تَزْدَدْ ، وإنما ذهبَ من قَرَأَ "لُأقسم "بغيرِ مدٍّ إلى أَنَّهُ فِيْ المُصحف بغيرِ ألفٍ . وقال مُقاتل : لم يُقسم اللهُ تَعَالى فِيْ القُرآن بالكافِرِ إلَّا فِيْ هَذِهِ السُّورة فقط . وقرأ الباقون : "لا أُقسم "بالمَدّ ؛ لأنَّ بعد "لا "ألفًا فِيْ اللفظ .

واختلفَ النَّحويون فِيْ "لا "ها هُنا ، فَقَالَ الكِسَائِيّ ، وأبو عُبَيْدَةَ : "لا "صلةٌ زائدٌ ، والتقدير : أُقسم . وقال غيرهما : العربُ لا تزيد "لا "فِيْ أوّل الكلمةِ ، ولكن ها هنا ردٌّ لقومٍ أنكروا البعثَ وكفروا بالتَّنزيل ، فَقَالَ اللهُ تَعَالى : لا ، أي : ليس كما تقولون . ثُمَّ قَالَ : أُقسم بيومِ القيامة . و "لا "تَنقسم أربعينَ قسمًا قَدْ أفردت لَهُ كتابا . [إعراب القراءات :٢/ ٤١٥] .

(٢) البيت لعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري ، ت ١١هـ ، فارس قومه ، وأحد فتاك العرب وساداتهم في الجاهلية ، أدرك الإسلام شيخا ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم .

نقدِرُ ، التقدير : (بلى نقدِرُ) ، فلما وضع الاسم موضع الفعل نصب ، وهو قول بعيد من الصواب ، يلزم منه نصب قائم في قولك : مررت برجل قائم ؛ لأنه في موضع يقوم .

قوله : ﴿ بَنَانَهُ ﴾ هو جمع (بنانة) .

قوله : [٦] ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ : ﴿ أَيَّانَ ﴾ : ظرف زمان بمعنى : (متى) ، وهو مبني ، وكان حقه الإسكان ، لكن اجتمع ساكنان : (الألف والنون) ، ففتحت النون لالتقاء الساكنين كـ(كيف وأين) ، وإنما وجب لـ ﴿ أَيَّانَ ﴾ البناء ؛ لأنها بمعنى : (متى) ، ففيها معنى الاستفهام ، فأشبهت حرف الاستفهام ، فبنيت ؛ إذ الحروف أصلها البناء .

قوله : [٩] ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ إنما أتى جمع بلفظ التذكير ، والشمس مؤنثة ؛ لأنه حمل على المعنى ، كأنه قال : وجمع النوران ، أو الضياءان ، وهو قول الكسائي ، وقيل : لما كان التقدير : (وجمع بين الشمس والقمر) ذكر الفعل لتذكير بين ، وقيل : لما كان المعنى : (تجمعا) ؛ إذ لا يتم الكلام إلا بالقمر ، والقمر مذكر ، غلب المذكر على الأصل في تأخير الفعل بعدهما ، وقال المبرد : لما كان تأنيث الشمس غير حقيقي جاز فيه التذكير ؛ إذ لم يقع التأنيث في هذا النوع فرقا بين شيء وشيء آخر .

قوله : [١٠] ﴿ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴾ : ﴿ الْمَفَرُّ ﴾ : مصدر ، فهو بمعنى : (أين الفرار) .

قوله : [١٤] ﴿ بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ : ﴿ الإِنْسَانُ ﴾ : ابتداء ، و﴿ بَصِيرَةٌ ﴾ : ابتداء ثان ، و﴿ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ خبر ﴿ بَصِيرَةٌ ﴾ ، والجملة : خبر عن الإنسان وتحقيق ، تقديره : (بل على الإنسان رقباء من نفسه على نفسه يشهدون عليه) ، ويجوز أن تكون بصيرة خبرا عن الإنسان ، و(الهاء) في بصيرة للمبالغة ، وقيل : لما كان معناه حجة على نفسه دخلت لتأنيث الحجة .

قوله : [٢٢] ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ : ﴿ وُجُوهٌ ﴾ : ابتداء ، و﴿ نَاضِرَةٌ ﴾ : نعت لها ، و﴿ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ خبر الابتداء . ويجوز أن تكون : ﴿ نَاضِرَةٌ ﴾ خبرا ، و﴿ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ خبر ثان . ويجوز أن تكون : ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ نعتا لـ ﴿ نَاضِرَةٌ ﴾ ، أو لـ ﴿ وُجُوهٌ ﴾ ، و﴿ نَاضِرَةٌ ﴾ خبر عن الوجوه ، ودخول إلى مع النظر بدل على : أنه نظر العين ، وليس من الانتظار ، ولو كان من الانتظار لم تدخل معه إلى ، ألا ترى : أنك لا تقول : انتظرت إلى زيد ، وتقول : نظرت إلى زيد ، فإلى تصحب نظر العين ، ولا تصحب نظر الانتظار ، فمن قال : إن ناظرة بمعنى : (منتظرة) ، فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب ، ووضع الكلام في غير موضعه ، وقد ألحد بعض المعتزلة في هذا الموضع ، وبلغ به التعسف والخروج من الجماعة إلى أن قال : (إلى) ليست بحرف جر إنما هي اسم واحد آلاء ،

و﴿ رَبِّهَا ﴾ مخفوض بإضافة إلى إليه لا بحرف الجر ، والتقدير عنده : (نعمةُ ربها منتظرة) ، وهذا محال في المعنى ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ ؛ أي : ناعمة ، وقد أخبرنا : أنها ناعمة ، فدخل النعيم بها ، وظهرت دلائله عليها ، فكيف ينتظر ما أخبرنا الله أنه حال فيها ؟ إنما ينتظر الشيء الذي هو غير موجود ، فأما أمر موجود حال ، فكيف ينتظر ؟ وهل يجوز أن تقول : أنا انتظر زيدا ، وهو معك لم يفارقك ولا يؤمل مفارقتك ؟ هذا جهل عظيم من مُتأوِّله .

وذهب بعض المعتزلة إلى أن : ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ من نظر العين ، ولكن قال معناه : (إلى ثواب ربها ناظرة) ، وهو أيضا خروج عن الظاهر ، ولو جاز هذا لجاز : نظرت إلى زيد ، بمعنى : (نظرت إلى عطاء زيد) ، وهذا نقض لكلام العرب ، وفيه اختلاط المعاني ونقضها ، على أنَّا نقول : لو كان الأمر كذلك لكان أعظم الثواب المنتظر النظر إليه ، لا إله إلا هو .

قوله : [٣١] ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى ﴾ : (لا) الثانية نفي ، وليست بعاطفة ، فمعناه : (فلم يصدق ولم يُصَلِّ) .

قوله : [٣٣] ﴿ يَتَمَطَّى ﴾ في موضع الحال من المضمر في : ﴿ ذَهَبَ ﴾ ، وأصله : (يتمطَّطُ) ، من المُطَيْطَاء ، ولكن أبدلوا من الطاء الثانية ياء ، وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتمطط : التمدد .

قوله : [٣٦] ﴿ سُدًى ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يُتْرَكَ ﴾ ، و(أَنْ) سدت مسد المفعولين لـ (حسب) .

قوله : [٣٩] ﴿ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾ بدل من : ﴿ الزَّوْجَيْنِ ﴾ و﴿ فَجَعَلَ ﴾ بمعنى : (خلق) ، فلذلك تعدت إلى مفعول واحد .

قوله : [٤٠] ﴿ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾[1] لا يجوز الإدغام في الياءين عند النحويين ، كما لا يجوز إذا لم تنصب الفعل ؛ لأنك لو أدغمت لالتقى ساكنان ؛ إذ الثاني ساكن ، والأول لا

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ . بياءين الأولى مكسورة ، فلذلك صعب اللَّفظ بها ، والياء الثانيةُ مفتوحةٌ وهو اتفاق السَّبعة وغيرهم . وإنما ذكرتُهُ ؛ لأن البصريين زعموا أن إدغامه لحنٌ في العربية ، وليس لحنًا عندى وَقَدْ حكاه الفَرَّاءُ "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِي الْمَوْتَى "لأن كسرةَ الياءِ الأولى تُنقل إلى الحاء وتُدغم الياء في الياء ، وكان رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قرأ : "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى "قَالَ : - سُبْحَانَك - فَبَلَى . وكذلك "أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِين "سُبحانك فَبَلَى . وإنما

يدغم حتى يسكن ، وكذلك كل حرف أدغمته في حرف بعده لا بد من إسكان الأول ، وقد أجمعوا على منع الإدغام في حال الرفع ، فأما في حال النصب ، فقد أجازه الفراء لأجل تحرك الياء الثانية ، وهو لا يجوز عند البصريين ؛ لأن الحركة عارضة ، ليست بأصل .

=

استُحب للقارئ أن يفعل ذَلِكَ فِي الصَّلاةِ وغيرها ، وكذلك رأيتُ المَشْيَخَةَ مِمَّن أَثِقُ بهم يفعلون ذلك كذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ هَلْ أَتَى ﴾

قوله تعالى : [١] ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ قيل : (هل) بمعنى : (قد) ، والأحسن : أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه : التقرير ، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث ، فلا بد أن يقول : نَعَمْ قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال له : مَنْ أحدثه بعد أن لم يكن ، وكوَّنه بعد عدمه ، كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته ؟ وهو معنى قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الأُولَى فَلَوْلا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة :٨] ؛ أي : فهلا تذكَّرون ، فتعلمون : (أن من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن على غير مثال قادر على إعادته بعد عدمه وموته) .

قوله : [٣] ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ حالان من الهاء ، وسميع وبصير نعت لسميع ، وإما للتخيير على بابها ، ومعنى التخيير : (أن الله أخبرنا : أنه اختار قوما للسعادة وقوما للشقاوة) ، فالمعنى : (أن يخلقه إما سعيدا وإما شقيا) ، وهذا من أبين ما يدل على أن الله تعالى قدر الأشياء كلها ، وخلق قوما للسعادة وبعملها يعملون ، وقوما للشقاوة وبعملها يعملون ، فالتخيير : هو إعلام من الله تعالى : أنه يختار ما يشاء ويفعل ما يشاء ، بجعل من يشاء شاكرا ومن يشاء كافرا ، وليس التخيير للإنسان ، وقيل : هي حال مقدرة ، والتقدير ؛ (إما أن يحدث منه عند فهمه الشكر ، فهو علامة السعادة ، وإما أن يحدث منه الكفر ، وهو علامة الشقاوة) ، وذلك كله على ما سبق في علم الله تعالى فيهم ، وأجاز الكوفيون : أن تكون (ما) زائدة ، و(إنْ) للشرط ، ولا يجوز هذا عند البصريين ؛ لأن (إنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء ؛ إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد (إنْ) فعلا ، فيجوز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة :٦] ، فأضمر استجارك بعد (إنْ) ، ودل عليه : استجارك الثاني ، فحسن حذفه ، ولا يمكن إضمار فعل بعد (إنْ) هاهنا ؛ لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل ، وأيضا فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام ، وقيل : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه ، إما شاكرا وإما كفورا ، فجعلناه سميعا بصيرا) ، فيكونان حالين من الإنسان على هذا ، وهو قول حَسَنٌ ، فلا تخيير للإنسان في نفسه .

قوله : [٤] ﴿ سَلاسِلا ﴾[1] ، [١٥] و﴿ قَوَارِيرَا ﴾ أصله كله : أن لا ينصرف ؛ لأنه جمع ، والجمع ثقيل ، ولأنه لا يجمع ، فخالف سائر الجمع ، ولأنه لا نظير له في الواحد ، ولأنه غاية الجموع ؛ إذ لا يجمع ، فثقل ، فلم ينصرف . فأما من صرفه من القراء ، فإنها لغة لبعض العرب ، حكى الكسائي : أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك ، وقال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف ، وقيل : إنما صرفه ؛ لأنه وقع في المصحف بالألف ، فصرفه على الاتباع لخط المصحف ، وإنما كتب في المصحف بألف ؛ لأنها رؤوس الآي ، فأشبهت القوافي والفواصل التي تزاد فيها الألف للوقف ، وقيل : إنما صرفه ؛ لأنه جمع كسائر الجموع ، قد جمعه بعض العرب كالواحد فانصرف كم ينصرف الواحد ، ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم لحفصة : "إنَّكُن لأنتنّ صواحِباتُ يوسف "[2] ، فجمع (صواحب) بالألف والتاء ،كما يجمع الواحد ، فانصرف كما ينصرف الواحد ، وحكى الأخفش : مواليات فلان ، فجمع موالي ، فصار كالواحد ، وأنشد النحويون للفرزدق :

وَإِذا الرِجـــالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيتَهُم ... خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبصـــارِ

ورَوَوْه بكسر السين من نواكس ، جعلوه جمع نواكس بالياء والنون ، فحذفت النون للإضافة ، والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت السين مكسورة في اللفظ ، فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع ، والجموع كلها منصرفة ، فصرف هذا أيضا على ذلك .

قوله : ﴿ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿ ٥ ﴾ عَيْنًا ﴾ : انتصب ﴿ عَيْنًا ﴾ على البدل من : ﴿ كَافُورًا ﴾ ، وقيل : على البدل من : ﴿ كَأْسٍ ﴾ على الموضع ، وقيل : على الحال من المضمر في : ﴿ مِزَاجُهَا ﴾ ، وقيل : بإضمار فعل ؛ أي : يشربون عينا ؛ أي : ماء عين ، ثم حذف المضاف ، وقال المبرد : انتصب على إضمار أعني .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ سَلاسِلا وأَغْلالًا وسَعِيرًا ﴾ . قَرَأَ ابنُ كثيرٍ برواية : البَزيِّ ، وأبو عَمْرٍو ، وحمزةُ ، وابنُ عامرٍ بروايةِ ابنِ ذكوان ، وأبو عَمْرٍو ، وعاصم بروايةِ حفصٍ فِيْ الوَصل ، وأمَّا فِيْ الوقفِ فوقفَ ابْنُ ذكوان ، وحفصٌ ، والبزيُّ بالألفِ ، وروى عَنْهُمْ بغيرِ ألفٍ . وأمَّا حمزةُ ، وقنبلُ فوقفا بغيرِ ألفٍ .
والباقون بألف . "سلاسل "بغيرِ تنوين فِيْ وصلٍ ولا وقفٍ ، لأنَّ فعالل جمع بعد ألفه أكثرُ من حرفٍ فلا ينصرف فِيْ معرفةٍ ولا نكرةٍ . وقرأ الباقون : "سلاسلًا "بالتَّنوين اتباعًا للمصحف ؛ لأنَّها وإن لم تكن رأس آيةٍ فأنها تُشاكل رءوس الآي لأن بعدها "أغْلَالًا وسعيرًا "، ولأنَّ من العربِ من يقف عَلَى ما لا يَنصرف بالألفِ نحو رَأَيت عُمَرا ، وإذا أدرجت أسقَطَتِ الألفَ ، فكأنَّ من نوَّنَ وأثبت الألف بني الوصل عَلَى الوقف .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٧٢) ، والنسائي (٨٣٣) ، وابن ماجه (١٢٣٢) ، وأخرجه أحمد (١٩٢٠٠) .

قوله : [١١] ﴿ ذَلِكَ الْيَوْمِ ﴾ : ﴿ الْيَوْمِ ﴾ : نعت لـ (ذلك) ، أو بدل منه .

قوله : [١٢] ﴿ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ نصب بـ ﴿ وَجَزَاهُمْ ﴾ مفعول ثان ، والتقدير : (دخول جنة ولبس حرير) ، ثم حذف المضاف فيهما ، [١٣] و﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ : حال من الهاء والميم في : ﴿ وَجَزَاهُمْ ﴾ ، والعامل فيه : (جزى) ، ولا يعمل فيه : ﴿ صَبَرُوا ﴾ ؛ لأن الصبر في الدنيا كان ، والاتكاء والجزاء في الآخرة ، وكذلك موضع : ﴿ لا يَرَوْنَ ﴾ نصب على الحال أيضا مثل : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ ، أو على الحال من المضمر في : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ ، ولا يحسن أن يكون متكئين صفة لجنة ؛ لأنه يلزم إظهار المضمر الذي في : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ ؛ لأنه يجري صفة لغير من هو له .

قوله : [١٤] ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ﴾ : ﴿ وَدَانِيَةً ﴾ : نصب على العطف على جنة ، وهو نعت قام مقام منعوت تقديره : (وجنة دانية) ، وقيل : ﴿ وَدَانِيَةً ﴾ : حال عطف على : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ ، أو على موضع : ﴿ لا يَرَوْنَ ﴾ ، و(الظلال) رفع بدانية ؛ لأنه فاعل الدنو ، وقد قُرِئ : ودانيا بالتذكير ، ذُكِّر للتفرقة ، وقيل : لتذكير الجمع ، ويجوز رفع دانية على خبر الظلال ، فيكون الظلال مبتدأ ، والجملة في موضع الحال من الهاء والميم ، أو من المضمر في : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ إذا جعلت ﴿ لا يَرَوْنَ ﴾ حالا منه ، ويجوز دان بالرفع ، والتذكير على الابتداء والخبر ، ويذكر على ما تقدم .

قوله : ﴿ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلا ﴿ ١٧ ﴾ عَيْنًا ﴾ : انتصب عينا على البدل من : ﴿ كَأْسًا ﴾ ، أو على إضمار ﴿ وَيُسْقَوْنَ ﴾ ؛ أي : يسقون ماء عين ، ثم حذف المضاف ، أو على إضمار أعني .

قوله : ﴿ تُسَمَّى سَلْسَبِيلا ﴾ في : ﴿ تُسَمَّى ﴾ مفعول ما لم يسم فاعله مضمر يعود على (العين) ، و﴿ سَلْسَبِيلا ﴾ مفعول ثان ، وهو اسم أعجمي نكرة ، فلذلك انصرف .

قوله : [٢٠] ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ : ﴿ رَأَيْتَ ﴾ الأول : غير متعد إلى مفعول عند أكثر البصريين ، و﴿ ثَمَّ ﴾ ظرف مكان ، وقال الفراء ، والأخفش : ﴿ ثَمَّ ﴾ مفعول به لـ ﴿ رَأَيْتَ ﴾ قال الفراء تقديره : (وإذا رأيت ما ثم) ، فما المفعول ، فحذفت (ما) ، وقامت ﴿ ثَمَّ ﴾ مقامها ، ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول وقيام صلته مقامه .

قوله : [٢١] ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ ﴾ من نصبه فعلى الظرف ، بمعنى : (فوقهم) ، وقيل : هو نصب على الحال من المضمر في : [١١] ﴿ وَلَقَّاهُمْ ﴾ ، أو من المضمر في : [١٢] ﴿ وَجَزَاهُمْ ﴾ ، أعني الهاء والميم ، و﴿ ثِيَابُ ﴾ رفع بـ ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ إذا جعلته حالا ،

وإن جعلته ظرفا رفعت ثيابا بالابتداء ، و﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ الخبر ، وفي : ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾[1] ضمير مرفوع ، وإن شئت رفعته بالاستقرار ، ولا ضمير في عاليهم ؛ لأنه يصير بمنزلة فعل مقدم على فاعله ، وإذا رفعت ثياب بالابتداء فـ ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ بمنزلة فعل مؤخر عن فاعله ، ففيه ضمير ، ومن أسكن الياء في : ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ رفعه بالابتداء ، و﴿ ثِيَابُ ﴾ الخبر .

وعالي بمعنى : (الجماعة) ، كما قال تعالى : ﴿ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾[المؤمنون :٦٧] ، فأتى بلفظ الواحد ، يراد به : الجماعة ، وكذلك قال تعالى : ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ ﴾ [الأنعام :٤٥] ، إنما هو أدبار القوم ، فاكتفى بالواحد عن الجمع ، ويجوز أن يكون : ﴿ ثِيَابُ ﴾ رفعا بفعلهم ؛ لأن عاليا اسم فاعل ، فهو مبتدأ ، و﴿ ثِيَابُ ﴾ فاعل يسد مسد خبر : ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ ، فيكون عال على هذا مفردا ، لا يراد به الجمع ، كما تقول : قائم الزيدون ، فتوحد ؛ لأنه جرى مجرى حكم الفعل المتقدم فوحد ؛ إذ قد رفع ما بعده ، وهو مذهب الأخفش ، و﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ نكرة ؛ لأنه يراد به الانفصال ؛ إذ هو بمعنى : (الاستقبال) ، فلذلك جاز نصبه على الحال ، ومن أجل أنه نكرة منع غير الأخفش رفعه بالابتداء .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ ﴾ . قَرَأَ نافعٌ ، وحمزةُ : "عَالِيْهِمْ "بإسكانِ الياءِ جعلاه اسمًا لا ظرفًا ، كما تقولُ : فوقَك واسعٌ ، ومنزلك بابُ البَرَدَانِ تَجعل البابَ هُوَ المنزلَ ، وكذلك تَجعل الثِّياب هِيَ العالي . وقرأ الباقون : "عالِيَهُمْ "بالنَّصب عَلَى الظَّرف ؛ لأنَّه ظرفُ مكانٍ ، وهو الأحسنُ فِيْ العربيةِ ؛ لأنَّ الثَّاني غيرُ الأولِ ، وإنما رفع من هَذَا القبيل إِذَا كَانَ آخر الكلام هُوَ الأول ، كقولك : فوقك رأسك وأمامك صدرك ، فإن قلت : فوقك السَّقف ، وأمامك الأسد فالنَّصبُ لا غيرُ . وفيها قراءةٌ ثالثةٌ : قَرَأَ ابنُ مجاهدٍ : "عَالِيَهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ ".

وفيها قراءةٌ رابعةٌ : حَدَّثَنِي أَحْمَد ، عنْ عليٍّ ، عنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، قَالَ : قَالَ هارون : فِيْ حرفِ ابْنِ مَسْعُود : "عَالِيَتُهُم "بالتاء ، قَالَ : فوافق قولَ ابنِ عبَّاس الَّذِي حَدَّثَنَا حجَّاج ، عنْ هارون ، عنْ عَمْرو بن مالك ، عنْ أَبِي الجوزاء ، عنْ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : ما رَأَيت الرَّجُلَ يكون عَلَيْهِ الثِّياب يَعلوها أفضلَ منها .

قوله : ﴿ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾[1] : من خفض ﴿ خُضْرٌ ﴾ جعله نعتا لـ ﴿ سُنْدُسٍ ﴾ ، و﴿ سُنْدُسٍ ﴾ اسم للجمع ، وقيل : هو جمع ، واحده سندسه ، وهو ما رقّ من الديباج ، ومن رفعه جعله نعتا لـ ﴿ ثِيَابُ ﴾ ، ومن رفع : ﴿ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ عطفه على : ﴿ ثِيَابُ ﴾ ، ومَنْ خفضه عطفه على : ﴿ سُنْدُسٍ ﴾ ، والإستبرق ما غلظ من الديباج ، وإستبرق اسم أعجمي نكرة ، فلذلك انصرف ، وألفه ألف قطع في الأسماء الأعجمية ، وقد قرأه ابن مُحَيْصن بغير صرف ، وهو وهم إن جعله اسما ؛ لأنه نكرة منصرفة ، وقيل : بل جعله فعلا ماضيا من برق ، فهو جائز في اللفظ ، بعيد في المعنى ، وقيل : إنه في الأصل فعل ماض على استفعل ، من برق ، فهو عربي من البريق ، فلما سُمي به قطعت ألفه ؛ لأنه ليس من أصل الأسماء : أن يدخلها ألف الوصل ، وإنما دخلت في أسماء معتلة ، مُغَيَّرة عن أصلها معدودة ، لا يقاس عليها .

قوله : [٢٣] ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ﴾ : (نَحْنُ) : في موضع نصب على الصفة لاسم (إنَّ) ؛ لأن المضمر يوصف بالمضمر ؛ إذ هو بمعنى التأكيد لا بمعنى التحلية ، ولا يوصف بالمظهر ؛ لأنه بمعنى : (التحلية) ، والمضمر مستغن عن التحلية ؛ لأنه لم يضمر إلا بعد أن عُرِفت تحليته وعينه ، وهو محتاج إلى التأكيد ليتأكد الخبر عنه ، ولا يجوز أن يكون (نَحْنُ) فاصلة لا موضع لها من الإعراب ، و﴿ نَزَّلْنَا ﴾ الخبر ، ويجوز أن يكون : (نَحْنُ) رفعا الابتداء ، و﴿ نَزَّلْنَا ﴾ الخبر ، والجملة خبر إنَّ .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ ابن عبلة وأبو حيوة : عليهم ثياب سندس خضر وإستبرق ، برفع الثلاثة ، برفع سندس بالصفة لأنه جنس ، كما تقول : ثوب حرير ، تريد من حرير ؛ وبرفع خضر بالصفة أيضاً لأن الخضرة لونها ؛ ورفع استبرق بالعطف عليها ، وهو صفة أقيمت مقام الموصوف تقديره : وثياب استبرق ، أي من استبرق . وقرأ الحسن وعيسى ونافع وحفص : خضر برفعهما . وقرأ العربيان ونافع في رواية : خضر بالرفع صفة لثياب ، وإستبرق جر عطفاً على سندس . وقرأ ابن كثير وأبو بكر : بجر خضر صفة لسندس ، ورفع إستبرق عطفاً على ثياب .

وقال الزمخشري : هنا وقرئ ﴿ واستبرق ﴾ نصباً في موضع الجر على منع الصرف لأنه أعجمي ، وهو غلط لأنه نكرة يدخله حرف التعريف ، تقول : الاستبرق إلا أن يزعم ابن محيصن أنه قد يجعل علماً لهذا الضرب من الثياب .

﴿ خضرٍ ﴾ قال الزمخشري وما أحسن بالمعصم أن يكون فيه سواران ، سوار من ذهب وسوار من فضة . انتهى . فقوله بالمعصم إما أن يكون مفعول أحسن ، وإما أن يكون بدلاً منه ، وإمّا أن يكون مفعول أحسن ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور . فإن كان الأول ، فلا يجوز لأنه لم يعهد زيادة الباء في مفعول افعل للتعجب ، لا تقول : ما أحسن بزيد ، تريد : ما أحسن زيداً ، وإن كان الثاني ، ففي مثل هذا الفصل خلاف . والمنقول عن سيبويه أنه لا يجوز ، والمولد منا إذا تكلم ينبغي أن يتحرز في كلامه عما فيه الخلاف...

وقوله : [٢٧] ﴿ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ﴾ : (وراء) بمعنى : (قدام وأمام) ، وجاز ذلك في : وراء ؛ لأنها بمعنى : (التواري) ، فما توارى عنك مما هو أمامك وقدامك وخلفك يسمى : وراء ، لتواريه عنك ، و﴿ يَوْمًا ﴾ مفعول بـ ﴿ وَيَذَرُونَ ﴾ ، وقد ذكرنا أصل يذرون وعلته .

قوله : [٢٤] ﴿ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ : (أَوْ) : للإباحة ؛ أي : لا تطع هذا الضرب ، وقال الفراء : أو في هذا بمنزلة : (لا) ؛ أي : لا تطع من أثم ولا من كفر ، وهو بمعنى : (الإباحة) التي ذكرنا ، وقيل : (أو) بمعنى : (الواو) ، وفيه بُعْدٌ .

قوله : [٣٠] ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ : (أَنْ) : في موضع نصب على الاستثناء ، أو في موضع خفض على قول الخليل بإضمار الخافض ، وعلى قول غيره في موضع نصب ؛ إذ قد حذف الخافض ، تقديره : (إلا بأن يشاء الله) ، ولهذا نظائر كثيرة قد تقدمت ، ذكرنا إعرابها مرة على قول الخليل ، وسيبويه ، ومرة على قول غيرهما اختصارا ، ومرة ذكرنا القولين جميعا تنبيها .

قوله : [٣١] ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ نصب على إضمار فعل ؛ أي : ويعذب الظالمين أعد لهم عذابا ؛ لأن إعداد العذاب يؤول إلى العذاب ، فلذلك حسن إضمار (يعذب) ؛ إذ قد دل عليه سياق الكلام ، ولا يجوز إضمار (أعد) ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف ، فإنما يضمر في هذا وما شابهه فعل يتعدى بغير حرف مما يدل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب ، وفي حرف عبد الله :

﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾ بلام الجر في : (الظالمين) ، على تقدير : (وأعد للظالمين أعد لهم) ، وقال الكوفيون : إنما انتصب ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ ؛ لأن الواو التي معه ظرف للفعل وهو أعد ، وهذا كلام لا يتحصل معناه ، ويجوز رفع الظالمين على الابتداء وما بعده خبره ، وقد سمع الأصمعي من يقرأ بذلك ، وليس بمعمول به في القرآن ؛ لأنه مخالف لخط المصحف ولجماعة القراء ، وقد جعله الفراء في الرفع بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ [الشعراء :٢٢٤] ، وليس مثله ؛ لأن ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ قبله فعل عمل في مفعول ، فعطفت الجملة على الجملة ، فوجب أن يكون الخبر في الجملة الثانية منصوبا ، كما كان الخبر في الجملة الأولى في قوله : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ ﴾ قبله جملة من ابتداء وخبر ، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك ، فالرفع هو الوجه في : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ ﴾ ، ويجوز النصب في غير القرآن ، والنصب هو الوجه في : ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ ، ويجوز الرفع في غير القرآن ، فهذا أصل يعتمد عليه في هذا الباب .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المرسلات

قوله تعالى : [١] ﴿ عُرْفًا ﴾ نصب على الحال من : ﴿ وَالْمُرْسَلاتِ ﴾ ، وهي الرياح تُرسل متتابعة ، ومن جعل ﴿ وَالْمُرْسَلاتِ ﴾ : الملائكة نصب ﴿ عُرْفًا ﴾ على تقدير حذف حرف الجر ؛ أي : يرسلها الله بالعرف ؛ أي : بالمعروف .

قوله : [٢] ﴿ عَصْفًا ﴾ [٣] و﴿ نَشْرًا ﴾ : مصدران مؤكدان .

قوله : [٥] ﴿ ذِكْرًا ﴾ مفعول به .

قوله : [٦] ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾(١) نصب على المصدر ، فمن ضم الذال جعله جمع عذير ونذير ، بمعنى : (إعذار وإنذار) ، ومن أسكن الذال جاز أن يكون مخففا من الضم بمعنى : (إعذار وإنذار) ، كما قال : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ؛ أي : إنكاري لهم ؛ أي : عاقبة ذلك ، ويجوز أن يكون غير مخفف ، وسكونه أصل ، على أن يكون مصدرا بمنزلة شكر .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ . قَرَأَ أَبُو عَمْرو ، وحمزةُ ، والكِسَائِيُّ ، وحفصٌ ، عنْ عاصم مخففتين جعلوه مصدرًا بمعنى الإعذار والإنذار .وقرأ الباقون : "عُذْرًا "مثلهم "أَوْ نُذْرًا "مثقَّلًا عَلَى الجَمع ، كأنه نَذيرٌ ونُذُرٌ ، وجماعهم عَلَى تخفيف عُذر يوجب تخفيف نُذر والعُذرة والمَعذرة والعَذير بمعنى المصدر ، قَالَ سيبويه - فِي قولِه - :

عَذِيرُك مِنْ خَلِيلِك . . .

إنه مصدرٌ .

وحدَّثني أَبُو عَمْرو النَّيسَابُوريّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَلَمة ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْد الرزاق ، عنْ مَعمر ، عنْ أيوب ، عنْ ابْنُ سِيرين ، عنْ عُبَيْدَة ، قَالَ : كَانَ عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِذَا أعطى النَّاسَ فرأى ابنُ مُلْجِمٍ ، قَالَ :

أُرِيْدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيْدُ قَتْلِي عَذِيْرُكُ مِنْ خَلِيْلِكَ مِنْ مُرَادِ

فنصب قولُه : "عُذرًا أَوْ نذرًا "عَلَى تقدير : أرسلت الملائكة إعذارًا أَوْ إنذارًا ، وَيُقَال : عذَّر فلان أي : قصروا عذَّر أي : تعذر ، وأعذر المُزين الغُلام : إِذَا خَتَنَهُ . قَالَ الشَّاعِر :

تَلْوِيَةَ الخَاتِنِ رُبَّ المَعْذُوْر

وَيُقَال للرَّجُل إِذَا افتضَّ الجارية : "هُوَ أَبُو عُذرها وعُذرتها "، والعُذرة : جمع يكون فِي حلق الصبي عند اللهوات . والإعذار : طعامُ الخِتان كما أن الوَكيرة : طعامُ البِنَاء ، والخُرس : طعامُ النُّفساء ، والنَّقيعة : طعامُ القادِم من سفره ، والشَّدِيخَةُ : طعامُ الإملاك ، والوَضيمة : طعامُ المأتم ، والوَليمة : طعامُ العُرس [إعراب القراءات :٢/ ٤٢٨] .

قوله : [٧] ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ ﴾ : (ما) اسم (إنَّ) ، و﴿ لَوَاقِعٌ ﴾ الخبر ، و(الهاء) محذوفة من : ﴿ تُوعَدُونَ ﴾ ، وبها تتم صلة (ما) تقديره : (توعدونه) ، وحذفها من الصلة حسن لطول الاسم ، وقريب منه حذفها من الصفة ، ولا يجوز حذفها من الخبر إلا في شعر ، و(إنَّ) جواب القسم المتقدم .

قوله : [٨] ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾ : ﴿ النُّجُومُ ﴾ عند البصريين رفع بإضمار فعل ؛ لأن فيها معنى المجازاة ، فهي بالفعل أولى ، ومثله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير :١] و﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق :١] و﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار :١] ، وهو كثير في القرآن ، وقال الكوفيون : ما بعد إذا رفع بالابتداء ، وما بعده الخبر ، وجواب (إذا) في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ ﴾ محذوف تقديره : (وَقَعَ الفَصْلُ) ، وقيل : جوابها : [١٥] ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ .

قوله : [١٣] ﴿ لِيَوْمِ الْفَصْلِ ﴾ : (اللام) : تتعلق بفعل مضمر تقديره : (أُجِّلَت ليوم الفصل) ، وقيل : هو بدل من أي بإعادة الخافض ، وقيل : (اللام) بمعنى : (إلى) .

قوله : [١٤] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ قد تقدم ذكره في الحاقة وغيرها .

قوله : [١٥] ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ : ﴿ وَيْلٌ ﴾ : حيث وقع في هذه السورة وما شابهها ابتداء ، و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ظرف عمل فيه معنى ﴿ وَيْلٌ ﴾ ، و﴿ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ الخبر .

قوله : [٢٥] ﴿ كِفَاتًا ﴾ مفعول ثان لـ ﴿ نَجْعَلِ ﴾ ؛ لأنه بمعنى : (نُصَيِّر) .

قوله : [٢٦] ﴿ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾ حالان ؛ أي : تجمعهم الأرض في هاتين الحالتين ، و(الكفت) الجمع ، وقيل : هو نصب بـ (كفات) ؛ أي : تكفت الأحياء والأموات ؛ أي : تضمهم أحياء على ظهرها ، وأمواتا في بطنها .

قوله : [٣٥] ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴾ ابتداء وخبر ، والإشارة إلى اليوم ، وقرأه الأعمش ، وغيره : ﴿ يَوْمَ ﴾ ، بالفتح ، فيجوز أن يكون مبنيا عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل ، وهو مرفوع في المعنى ، ويجوز أن يكون في موضع نصب ، والإشارة إلى غير اليوم ، ويجوز أن تكون الفتحة إعرابا ، وهو مذهب البصريين ؛ لأن الفعل معرب ، وإنما يبنى عند البصريين إذا أضيف إلى مبني ، فتكون الإشارة إلى غير اليوم ، وهو خبر الابتداء على كل حال .

قوله : [٤٤] ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ؛ أي : جزاء كذلك نجزي .

قوله : [٤٦] ﴿ وَتَمَتَّعُوا قَلِيلا ﴾ : ﴿ قَلِيلا ﴾ : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، تقديره : (وتمتعوا تمتعا قليلا) ، أو وقتا قليلا ، وهو منصوب بـ ﴿ وَتَمَتَّعُوا ﴾ في الوجهين ، إلا أنه يكون مرة مفعولا فيه ، ومرة مفعولا مطلقا .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ عَمَّ يَتَسَاءلُونَ ﴾

قوله تعالى : [١] ﴿ عَمَّ ﴾[1] أصله : (عَنْ مَا) ، فحذفت الألف لدخول حرف الجر على : (ما) ، وهي استفهام للفرق بين الاستفهام والخبر ، والفتحة تدل على الألف ، ووقف عليه ابن كثير في رواية البزي عنه بالهاء ، لبيان الحركة ، لئلا تحذف الألف ويحذف ما يدل عليها ، ووقف جماعة القراء غيره بالإسكان ، وكذلك ما شابهه من ما التي للاستفهام إذا دخل عليها حرف جر ، فهذا حكمها ، ولا يجوز إثبات الألف إلا في شعر ، كما لا يجوز حذف الألف إذا كانت (ما) خبرا ، نحو : ﴿ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة :١٤٤] .

قوله : [٢] ﴿ عَنِ النَّبَإِ ﴾ بدل من (ما) بإعادة الخافض ، وقيل : التقدير : (يتساءلون عن النبأ) ، ثم حُذف الفعل لدلالة الأول عليه ، فعن الأولى متعلقة بـ ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ الظاهر ، والثانية بالمضمر .

قوله : [٦] ﴿ مِهَادًا ﴾ مفعولا ثانيا لجعل ، ومثله : [٧] ﴿ أَوْتَادًا ﴾ ومثله : [٩] ﴿ سُبَاتًا ﴾ ؛ لأن جعل بمعنى : (صير) ، ومثله : [١٠] ﴿ لِبَاسًا ﴾ [١١] و﴿ مَعَاشًا ﴾ .

قوله : [٨] ﴿ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ : ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ : نصب على الحال ؛ أي : ابتدعناكم مختلفين ذكورا وإناثا وقصارا وطوالا ، وخلق بمعنى : (ابتدع) ، فلذلك لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد .

قوله : [١٣] ﴿ سِرَاجًا ﴾ مفعول لـ ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ ، وهي بمعنى : (خلقنا) ، يتعدى إلى مفعول واحد أيضا ، وليست بمعنى : (صيرنا) مثل ما تقدم .

قوله : [١٦] ﴿ أَلْفَافًا ﴾ هو جمع لف ، يقال : نبات لفّ ولفيف إذا كان مجتمعا ، وقيل : هو جمع الجمع ، كأن الواحد لفاء وألف ، كحمراء وأحمر ، ثم يجمع لفاء على لف ، كما تقول حمراء وحُمر ، ثم تجمع لُفّ على ألفاف ، كما تقول : قُفْل وأقْفال .

---

(١) قال أبو حيان : قرأ الجمهور : عم ؛ وعبد الله وأبيّ وعكرمة وعيسى : عما بالألف ، وهو أصل عم ، والأكثر حذف الألف من ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر وأضيف إليها . ومن إثبات الألف قوله :

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في رماد

قوله : [١٨] ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ ﴾ بدل من : (يوم الأول) .

قوله : ﴿ أَفْوَاجًا ﴾ حال من المضمر في : ﴿ فَتَأْتُونَ ﴾ .

قوله : [٢٣] ﴿ لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾[1] : ﴿ أَحْقَابًا ﴾ : ظرف زمان ، ومن قرأه : ﴿ لِبِثِينَ ﴾ شبهه بما هو خلقة في الإنسان ، نحو : حَذِر ، وفَرِق ، وهو بعيد ؛ لأن اللبث ليس مما يكون خلقة في الإنسان ، وباب فَعِل إنما هو لما يكون خلقة في الشيء ، وليس اللبث بخلقة ، و(أحقاب) ظرف في الوجهين .

قوله : [٢٤] ﴿ لا يَذُوقُونَ ﴾ في موضع الحال من المضمر في : ﴿ لابِثِينَ ﴾ ، وقيل : هو نعت لـ (أحقاب) ، واحتمل الضمير ؛ لأنه فعل فلم يجب إظهاره ، وإن كان قد جرى صفة على غير من هو له ، وإنما جاز أن يكون نعتا لـ (أحقاب) ؛ لأجل الضمير العائد على : (الأحقاب) في : (فيها) ، ولو كان في موضع ﴿ يَذُوقُونَ ﴾ اسم فاعل لم يكن بد من إظهار الضمير إذا جعلته وصف لـ (أحقاب) .

قوله : [٢٥] ﴿ إِلا حَمِيمًا ﴾ بدل من : ﴿ بَرْدًا ﴾ إذا جعلت البرد من البرودة ، فإن جعلته النوم كان : ﴿ إِلا حَمِيمًا ﴾ استثناء ليس من الأول .

قوله : [٢٨] ﴿ كِذَّابًا ﴾ من شدد ، جعله مصدر كذَّب زيدت فيه الألف ، كما زيدت في إكراما ، وقولهم : تكذيبا ، جعلوا التاء عوضا من تشديد العين والياء بدلا من الألف ، غيروا أوله كما غيروا آخره .

وأصل مصدر الرباعي : أن يأتي على عدد حروف الماضي بزيادة ألف مع تغيير الحركات ، وقد قالوا : تكلما ، فأتى المصدر على عدد حروف الماضي بغير زيادة ألف ، وذلك لكثرة حروفه ، وضمت اللام ولم تكسر ؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تفعِّل ، ولم يفتحوا لئلا يشبه الماضي ، وقرأه الكسائي : ﴿ كِذَابًا ﴾ بالتخفيف ، جعله مصدر كاذب كذابا ، وقيل : هو مصدر كذب ، كقولك : كتبت كتابا .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ لابِثِينَ فِيهَا ﴾ . قَرَأ حمزة وحده : "لَبِثِينَ "بغيرِ ألفٍ مثل فرحين وفرهين . وقرأ الباقون : "لَابِثِينَ "بألفٍ ، وهو الاختيارُ ؛ لأنَّه اسمُ الفاعلِ من لَبِثَ يَلْبَثُ فهو لابثٌ . وحجَّةُ حمزة أن جعله كطَمِع وطامع . واللَّبثُ : البُطؤُ . وقولُه : "أَحْقَابًا "الأحقابُ : جمعُ حُقبٍ ، والحُقب ثمانونَ سنةً ، والسَّنةُ ثلاثمائة وستُّون يومًا واليوم "كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ "وهذا كنايةٌ عنْ الأبد ، كما تَقُولُ : العَرَب لا أُكلِّمه ما طارَ طائرٌ ، وما أنَّ السَّماءَ سماءٌ ، وما بلَّ بحرٌ صُوفة ، وما قامَ الأخشبان ، كلُّ ذَلِكَ يريدون : ما أكلمه أبدًا [إعراب القراءات :٢/ ٤٣٢] .

قوله : [٢٩] ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴾ : (كتاب) مصدر ؛ لأن ﴿ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ بمعنى : (كتبناه) ، ﴿ وَكُلَّ ﴾ نصب بإضمار فعل ؛ أي : وأحصينا كل شيء أحصيناه ، ويجوز الرفع على الابتداء .

قوله : [٣٦] ﴿ جَزَاءً ﴾ و﴿ عَطَاءً ﴾ : مصدران ، و﴿ حِسَابًا ﴾ نعت لـ (عطاء) .

قوله : [٣٧] ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ من رفعه وخفض ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ فعلى إضمار هو ، و﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ نعت لـ (ربك) ، ومن خفضه جعله بدلا من : ﴿ رَبِّكَ ﴾ ، ومن رفعه ، ورفع ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ جعله مبتدأ ، و(الرحمنُ) : خبره ، أو نعتا له ، و﴿ لا يَمْلِكُونَ ﴾ الخبر و ، من خفض ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ ورفع (ربًّا) جعله نعتا لـ (ربك) ، ومن خفض ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ وخفض (ربًّا) جعله نعتا لـ (رب) ، و﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ بدل من : ﴿ رَبِّكَ ﴾ ، ومن خفض (ربًّا) ، ورفع ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ رفعه على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو الرحمن ، وإن شئت على الابتداء ، و﴿ لا يَمْلِكُونَ ﴾ الخبر .

قوله : [٣٨] ﴿ صَفًّا لا يَتَكَلَّمُونَ ﴾ حالان .

قونه : ﴿ إِلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾ : (مَنْ) : في موضع رفع على البدل من المضمر في : ﴿ يَتَكَلَّمُونَ ﴾ ، أو في موضع نصب على الاستثناء .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النازعات

قوله تعالى : [١] ﴿ غَرْقًا ﴾ مصدر ، ومثله : [٢] ﴿ نَشْطًا ﴾ [٣] و﴿ سَبْحًا ﴾ [٤] و﴿ سَبْقًا ﴾ .

قوله : [٥] ﴿ أَمْرًا ﴾ مفعول به بـ ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ ﴾ ، وقيل : هو مصدر ، وقيل : نصب بإسقاط حرف الجر ؛ أي : بأمر ، وإنما بعد نصبه بـ ﴿ فَالْمُدَبِّرَاتِ ﴾ ؛ لأن التدبير ليس إلى الملائكة ، إنما هو إلى الله جل ذكره ، فهي مرسلة بما يدبره الله ويريده ، وليس التدبير لها إلا أن تحمله على معنى تدبره بأمر الله لها ، وجواب القسم محذوف تقديره : (ورب هذه المذكورات لتبعثن) ، ودل على ذلك إنكارهم البعث ، في قوله : [١٠] ﴿ يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ ، وقيل : الجواب : [٢٦] ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ، وقيل : جوابه : [٦] ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ﴾ على تقدير حذف اللام ؛ أي : ليوم ترجف .

قوله : ﴿ طُوًى ﴿ ١٦ ﴾ اذْهَبْ ﴾ : ﴿ طُوًى ﴾ : في موضع خفض على البدل من الوادي ، ومن كسر الطاء ، وهي قراءة الحسن ، فهو في موضع نصب على المصدر ، كـ (ثِنىً وعِدًى وسِوًى) ، تقديره : (بالوادي المقدس مرتين) ، ومن ترك صرفه جعله معدولا عن طاوٍ ، كـ (عُمَر وزُفَر) ، وهو معرفة ، ومن صرفه جعله : كـ (حُطَم) غير معدول ، وقيل : إنما ترك صرفه ؛ لأنه اسم لبقعة ، وهو معرفة .

قوله : [٢٥] ﴿ نَكَالَ الْآخِرَةِ ﴾ مصدر ، وقيل : مفعول من أجله .

قوله : [٣٠] ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ نصب الأرض بإضمار فعل يفسره : ﴿ دَحَاهَا ﴾ ، والرفع جائز على الابتداء ، والنصب عند البصريين الاختيار ، وقال الفراء : الرفع والنصب سواء فيه ، ومثله : [٣٢] ﴿ وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ﴾ .

قوله : [٣٣] ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ نصب على المصدر .

قوله : [٣٧] ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴾ : (مَنْ) ابتداء ، والخبر : [٣٩] ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ ﴾ ، وما بعده ، ومثله : [٤٠] ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ ﴾ لكن في الخبر حذف عائد به يتم الخبر تقديره : (فإن الجحيم هي المأوى له ، وفإن الجنة هي المأوى له) ، وقيل : تقديره : (هي مأواه) ، والألف واللام عوض من المحذوف .

قوله : [٤٢] ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [1] : ﴿ مُرْسَاهَا ﴾ : ابتداء ، و﴿ أَيَّانَ ﴾ الخبر ، وهو ظرف مبني بمعنى : (متى) ، وإنما بُني ؛ لتضمنه معنى الاستفهام الذي هو للحرف ، فلما قام مقام الحرف واستفهم به بُني كما يبنى الحرف ، وبُني على حركة ، لسكون ما قبل الآخر .

قوله : [٤٣] ﴿ فِيمَ أَنْتَ ﴾ حذفت ألف (ما) ، كما حذفت من : ﴿ عَمَّ ﴾ ، وشبهه ، فهو مثله في العلة والحكم ، وقد تقدم ذكره .

---

(١) قال أبو حيان : الرّسو ثبات الشيء الثقيل ومنه رسا الجبل وأرسيت السفينة والمرسا المكان الذي ترسو فيه ، وقال الزمخشري : ﴿ مرساها ﴾ إرساؤها أو وقت إرسائها أي إثباتها وإقرارها انتهى ، وتقديره أو وقت إرسائها ليس بجيد لأنّ ﴿ أيان ﴾ اسم استفهام عن الوقت فلا يصحّ أن يكون خبراً عن الوقت إلا بمجاز لأنه يكون التقدير في أي وقت وقت إرسائها ﴿ وأيان مرساها ﴾ مبتدأ وحكى ابن عطية عن المبرّد أن ﴿ مرساها ﴾ مرتفع بإضمار فعل ولا حاجة إلى هذا الإضمار ﴿ وأيان مرساها ﴾ جملة استفهامية في موضع البدل من ﴿ الساعة ﴾ والبدل على نية تكرار العامل وذلك العامل معلق عن العمل لأنّ الجملة فيها استفهام ولما علق الفعل وهو يتعدى بعن صارت الجملة في موضع نصب على إسقاط حرف الجر فهو بدل في الجملة على موضع عن الساعة لأنّ موضع المجرور نصب ونظيره في البدل قولهم عرفت زيداً أبو من هو على أحسن المذاهب في تخريج هذه المسألة أعني في كون الجملة الاستفهامية تكون في موضع البدل .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة عبس

قوله تعالى : [٢] ﴿ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ﴾ : (أَنْ) : مفعول من أجله ، وقيل : هي في موضع خفض على إضمار اللام ، وقيل : هي بمعنى : (إذ) .

قوله : [٤] ﴿ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ من نصبه جعله جواب لعل بالفاء ؛ لأنه غير موجب ، فأشبه التمني والاستفهام ، وهو غير معروف عند البصريين ، ومن رفعه عطفه على : ﴿ يَذَّكَّرُ ﴾ .

قوله : [٨] ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ﴾ : (مَنْ) ابتداء ، و﴿ يَسْعَى ﴾ حال ، وكذلك : ﴿ وَهُوَ يَخْشَى ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال أيضا .

قوله : [١٠] ﴿ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾ ابتداء وخبر في موضع خبر : (مَنْ) ، ومثله : ﴿ أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى ﴿ ٥ ﴾ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ .

قوله : [٢٠] ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾ : (الهاء) و﴿ السَّبِيلَ ﴾ مفعولان لـ ﴿ يَسَّرَهُ ﴾ على حذف اللام من : ﴿ السَّبِيلَ ﴾ ؛ أي : ثم للسبيل يسره .

قوله : [١٧] ﴿ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ : (ما) : استفهام ابتداء ، و﴿ أَكْفَرَهُ ﴾ الخبر على معنى : (أي شيء حمله على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد) ، ويجوز أن تكون : (ما) ابتداء تعجبا ؛ أي : هو ممن يتعجب منه ، فيقال فيه : ما أكفره ؟ و﴿ أَكْفَرَهُ ﴾ الخبر أيضا .

قوله : [٢٥] ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ﴾[1] من فتح (أنَّ) جعلها في موضع خفض على تقدير اللام ؛ أي : لأنا ، وقيل : في موضع نصب لعدم اللام ، وقيل : في موضع خفض على

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صَبًّا ﴾ . قَرَأَ أهل الكوفة : "أَنَّا "بفتح الهمزة ، فيكون موضعه جرًّا ، "فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ "إلى أَنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صبًّا . وقال آخرون : موضعه نصبٌ ، لأن الأصل : بأنا ولأنا ، فلما سقط الخافض نصب بتلخيص : فلينظر أَنَّا صببنا . وقرأ بعضهم : "أَنَّى صَبَبْنَا "بمعنى كيف صببنا ، كما قَالَ تَعَالى : "أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا "، "فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا "يعني : البُرُّ ، و "قَضْبًا "يعني : القَتّ ، و "حَدَائِقَ غُلْبًا "الحَدائِقُ : البَساتِين ، غُلْبًا : جمعُ غَلباء ، وهي ذاتُ الشَّجرِ المُلْتَفِّ ، و "فَاكِهَةً وأَبًّا "سَمِعْتُ ابْنُ دُرَيْد ، يَقُولُ الأَبُّ المَرْعَى ، وأنشدَ :

جَدُّنا قَيْسٌ ونَجْدٌ دَارُنَا ... وَلَنَا الأَبُّ بِهِ والمَكْرَعُ

وأنشدَ ابنُ عَرفة لشاعرٍ يمدحُ النَّبِيّ عَلَيْهِ السَّلام :

لَهُ دَعْوَةٌ مَيْمُونَةٌ رِيحُهَا الصَّبَا ... بِهَا يُنْبِتُ اللهُ الحَصِيدَةَ والأَبَّا

البدل من الطعام ؛ لأن هذه الأشياء مشتملة على الطعام ، منها يتكون ؛ لأن معنى [٢٤] ﴿ إِلَى طَعَامِهِ ﴾ : (إلى حدوث طعامه كيف يتأتى) ، فالاشتمال في هذا إنما هو من الثاني على الأول ؛ لأن الاعتبار إنما هو في الأشياء التي يتكون منها الطعام ، لا في الطعام بعينه .

قوله : [٣٢] ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾ نصب على المصدر .

= قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ أَبَّ الرَّجُلُ : إِذَا نَزَعَ إلى وطنه . وأَبَّ الرَّجُلُ : إذَا رَدَّ يَدَهُ إلى سَيْفِهِ لِيَسْتَلَّه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة التكوير

قوله تعالى : [١] ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ : قد تقدم الكلام في رفع ما بعد (إذا) في المرسلات وغيرها .

قوله : [٢١] ﴿ مُطَاعٍ ثَمَّ ﴾ : ﴿ ثَمَّ ﴾ ظرف مكان .

قوله : [٢٤] ﴿ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾[1] دخول (على) يدل على : أن (ضنينا) بالضاد بمعنى : (بخيل) ، يقال : بخلت عليه ، ولو كان بالظاء بمعنى : (متهم) ، لكان بالباء ، كما يقال : هو متهم بكذا ، ولا يقال : على كذا ، ويجوز أن تكون (على) في موضع الباء ، فتحسن القراءة بالظاء .

قوله : [٢٩] ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾ : (أنْ) : في موضع خفض بإضمار الباء ، أو في موضع نصب بحذف الخافض .

قوله : [٢٦] ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ حقه أن يكون بـ (إلى) ؛ لأن (ذهب) لا يتعدى ، وتقديره : (فإلى أين تذهبون ؟) لكن حذفت (إلى) ، كما قالوا : ذهبت الشام ؛ أي : إلى الشام ، وخرجت السوق ؛ أي : إلى السوق ، ولم يحك سيبويه من هذا غير : ذهبت الشام ؛ أي : إلى الشام ، ودخلت البيت ؛ أي : إلى البيت ، و(أين) ظرف مكان .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ . قَرَأَ ابنُ كثير ، وأبو عَمْرو ، والكِسَائِيُّ : "بِظَنِينٍ" بالظاء ، أي : بمتَّهم يُقال : بئرٌ ظَنِينٌ : إِذَا كَانَ لا يُوثَقُ بِهَا . قَرَأَ الباقون : "بِضَنِين" بالضَّاد أي : ببخيل أي : ليس بخيلٍ بالوحي بما أنزل اللهُ من القرآن فلا يكتمه أحدًا ، تَقُولُ العربُ : ضننت بالشَّيء أضنّ بِهِ : إِذَا بخلت بِهِ ، ويُنشد :

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... إِنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنُّوا .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الانفطار

قوله تعالى : [٢] ﴿ مَا غَرَّكَ ﴾ : (ما) : استفهام ابتداء ، و﴿ غَرَّكَ ﴾ الخبر .

قوله : [١٧] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ قد تقدم الكلام فيه وفي نظيره في : (الحاقة) ، وفي : (الواقعة) ، وغيرهما .

قوله : [١٩] ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ : من فتح ﴿ يَوْمَ ﴾ جعله في موضع رفع على البدل من : [١٨] ﴿ يَوْمَ ﴾ الذي قبله ، أو في موضع نصب على الظرف ، أو على البدل من : [١٥] ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ الأول ، وهو مبني عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل ، ومعرب عند البصريين ، نصب على البدل من : ﴿ يَوْمَ ﴾ الأول ، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء ، وهو الدين ، وإنما لم يكن مبنيا عندهم ؛ لأنه أضيف إلى معرب ، وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبني مثل : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، ومَنْ رفعه جعله بدلا من : ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ الذي قبله ، ويجوز أن يرفع على إضمار هو .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة المطففين

قوله تعالى : [١] ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾[1] ابتداء وخبر ، والمختار في : ﴿ وَيْلٌ ﴾ ، وشبهه إذا لم يكن مضافا الرفع ، ويجوز النصب ، فإن كان مضافا أو معرفا كان الاختيار فيه النصب ، نحو قوله : ﴿ وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا ﴾ [طه :٦١] ، و﴿ وَيْلٌ ﴾ أصله : مصدر من فعل لم يستعمل ، وقال المبرد في : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، وفي : [١٠] ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، وشبهه : لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ لأنه ليس بدعاء عليهم ، إنما هو إخبار : أن ذلك ثبت لهم ، ولو كان المصدر من فعل مستعمل كان الاختيار فيه إذا أُضِيف ، أو عُرِّف بالألف واللام والرفع ، ويجوز النصب ، فإن نُكِّر فالاختيار فيه النصب ، ويجوز الرفع ، نحو : الحمد لله ، والشكر لزيد ، الرفع الاختيار ، ونحو : حمدا لله وشكرا له ، الاختيار النصب إذا نُكِّر بضد الأول ، وقد ذكر ذلك كله .

قوله : [٣] ﴿ كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ يجوز أن يكون : (هم) ضمير مرفوع مؤكد للواو في : (كالوا ووزنوا) ، فيكتب بألف ، ويجوز أن يكون ضمير مفعول في موضع نصب بـ (كالوا أو وزنوا) ، فيكتب بغير ألف بعد الواو ، وهو في المصحف بغير ألف ، و(على) في قوله : [٢] ﴿ عَلَى النَّاسِ ﴾ في موضع (مِنْ) ، وكال ووزن يتعديان إلى مفعولين : أحدهما بحرف جر ، والآخر بغير حرف .

قوله : [٦] ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : نصب على الظرف ، والعامل فيه فعل دل عليه : [٤] ﴿ مَبْعُوثُونَ ﴾ ؛ أي : يبعثون يوم يقوم الناس ، ويجوز أن يكون بدلا من : [٥] ﴿ لِيَوْمٍ ﴾ على الموضع ، وهو مبني عند الكوفيين على الفتح ، وموضعه نصب على ما ذكرنا ، ومعرب منصوب عند البصريين .

قوله : [٧] ﴿ سِجِّينٍ ﴾ هو فِعِّيل من السجل ، والنون بدل من اللام ، وقيل : هو فِعِّيل من السجن .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ ﴾ ، قيل : ويل : وادٍ فِي جَهَنَّمَ قعرُه سبعون سنةً ، وقيل : دُعاءٌ عَلَيْهِ . وإنما نزلت هَذِهِ السُّورة حين خرج رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة . وكان بِسُوقِ الجاهِلِيَّة لهم كيلان وميزانان معلومة لا يُعاب عليهم ، فكان الرَّجلُ إذَا اشترى اشترى بالكيل الزَّائد ، وإذا باعَ باعه بالنَّاقص وكانوا يَرْبَحُوْنَ بين الكيلين والوَزنين فلمَّا قدم رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة ، قَالَ : ويلٌ لكم ما تصنعون فأنزل اللهُ تصديقًا لقوله : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِيْنَ ﴾ .[إعراب القراءات :٢/ ٤٥٠] .

قوله : [٨] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ ﴾ قد تقدم الكلام فيه ، وفي نظيره في : (الحاقة) وغيرها .

قوله : [٩] ﴿ كِتَابٌ ﴾ رفع على أنه خبر (إنَّ) ، والظرف مُلْغى ، أو يكون خبرا بعد خبر ، أو على إضمار هو .

قوله : [١٧] ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي ﴾ ابتداء وخبر في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله عند سيبويه ، وقال المبرد : المصدر مضمر يقوم مقام الفاعل ، ولا تقوم الجملة عنده مقام الفاعل .

قوله : [١٣] ﴿ قَالَ أَسَاطِيرُ ﴾ رفع على إضمار (هذه) .

قوله : [١٨] ﴿ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾[1] هو جمع لا واحد له من لفظه ، كعشرين ، فجرى مجراه ، وقد قيل : إن ﴿ عِلِّيِّينَ ﴾ صفة للملائكة ، فلذلك جمع بالواو والنون .

قوله : ﴿ مِنْ تَسْنِيمٍ ﴿ ٢٧ ﴾ عَيْنًا ﴾ : انتصب (عين) عند الأخفش بـ ﴿ يُسْقَوْنَ ﴾ ، وعند المبرد بإضمار أعني ، وعند الفراء بـ ﴿ تَسْنِيمٍ ﴾ ، وكان حقه عنده الإضافة ، فلما نون (تسنيمًا) نصب (عينًا) به ، وقيل : انتصب على الحال على أنها بمعنى : (جارية) ، فهي حال من : ﴿ تَسْنِيمٍ ﴾ ، على أن (تسنيما) اسم للماء الجاري من علو ، كأنه يجري من علو الجنة ، فهو معرفه تقديره : (ومزاجه من الماء العالي جاريا من علو) .

قوله : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ : نعت للعين ، وبها بمعنى منها .

---

(١) قال أبو حيان : عليون : جمع واحده عليّ ، مشتق من العلو ، وهو المبالغة ، قاله يونس وابن جني . قال أبو الفتح : وسبيله أن يقال علية ، كما قالوا للغرفة علية ، فلما حذفت التاء عوضوا منها الجمع بالواو والنون . وقيل : هو وصف للملائكة ، فلذلك جمع بالواو والنون . وقال الفراء : هو اسم موضوع على صفة الجمع ، ولا واحد له من لفظه ، كقوله : عشرين وثلاثين ؛ والعرب إذا جمعت جمعاً ، ولم يكن له بناء من واحده ولا تثنية ، قالوا في المذكر والمؤنث بالواو والنون . وقال الزجاج : أعرب هذا الاسم كإعراب الجمع ، هذه قنسرون ، ورأيت قنسرين .

وإعراب ﴿ لفي عليين ﴾ ، و﴿ كتاب مرقوم ﴾ كإعراب ﴿ لفي سجين ﴾ ، و﴿ كتاب مرقوم ﴾ . وقال ابن عطية : و﴿ كتاب مرقوم ﴾ في هذه الآية خبر إن والظرف ملغى . انتهى . هذا كما قال في ﴿ لفي سجين ﴾ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الانشقاق

قد تقدم القول فيما يرتفع بعد إذا ، نحو : [١] ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ، [٣] ﴿ وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ أنه على إضمار فعل عند البصريين ، وعلى الابتداء عند الكوفيين ، ابتداء وخبر ، والعامل في : (إذا) : (اذكر) ، وقيل : العامل : (انشقت) ، وقيل : العامل : [٦] ﴿ فَمُلاقِيهِ ﴾ ، وجواب (إذا) : [٢] ﴿ وَأَذِنَتْ ﴾ على تقدير زيادة الواو ، وقيل : الجواب محذوف ، ومثله إذا الثانية ، وقيل : جوابها : [٤] ﴿ وَأَلْقَتْ ﴾ على حذف الواو ، وإنما تحتاج (إذا) إلى جواب إذا كانت للشرط ، فإن عمل فيها ما قبلها لم تحتج إلى جواب ، ولم تكن للشرط .

قوله : [٦] ﴿ فَمُلاقِيهِ ﴾ رفع على إضمار ، فأنت ملاقيه ، ابتداء وخبر .

قوله : [٩] ﴿ مَسْرُورًا ﴾ حال من المضمر في : ﴿ وَيَنْقَلِبُ ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ : (أَنْ) : سدت مسد المفعولين لظن .

قوله : [٢٠] ﴿ فَمَا لَهُمْ ﴾ : (مَا) : استفهام ابتداء ، و(لهم) الخبر ، و﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ حال من الهاء والميم ، والعامل فيه معنى الاستفهام الذي تعلقت به اللام في : (لهم) .

قوله : [٢٥] ﴿ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : (الذين) : نصب على الاستثناء من : (الهاء) و(الميم) في : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ ﴾ ، وقيل : هو استثناء ليس من الأول .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة البروج

قوله تعالى : [١] ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ جوابه : [٤] ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ ؛ أي : لقتل ، وقيل : جوابه : [١٢] ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ ، وقيل : الجواب محذوف .

قوله : [٢] ﴿ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ﴾ : ﴿ الْمَوْعُودِ ﴾ : نعت لليوم ، وثم ضمير محذوف به تتم الصفة ، تقديره : (الموعود به) ، ولولا ذلك ما صحت الصفة ؛ إذ لا ضمير يعود على الموصوف من صفته .

قوله : [٥] ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ : ﴿ النَّارِ ﴾ : بدل من : ﴿ الْأُخْدُودِ ﴾ ، وهو بدل الاشتمال ، وقال الكوفيون : هو خفض على الجوار ، وقال بعض الكوفيين : هو بدل ، ولكن تقديره : (قتل أصحاب الأخدود نارها) ، ثم صارت الألف واللام بدلا من الضمير ، وقدره بعض البصريين : (قتل أصحاب النار التي فيها) .

قوله : [١٥] ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[1] من خفضه جعله نعتا للعرش ، وقيل : لا يجوز أن يكون نعتا للعرش ؛ لأنه من صفات الله جل ذكره ، وإنما هو نعت للرب في قوله : [١٢] ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ ، ومن رفعه جعله نعتا لذو ، أو خبرا بعد خبر .

قوله : [١٦] ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ رفع على إضمار هو ، أو على أنه خبر بعد خبر ، أو على البدل مما قبله ؛ أي : من : [١٥] ﴿ ذُو الْعَرْشِ ﴾ .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴾ . قرأ حمزةُ ، والكِسَائِيُّ بالخفض جعلاه نعتًا للعرش أي ذو العرش الرَّفيع .
وقرأ الباقون بالرَّفع نعتًا لـ "ذو "وهو اللهُ تَعَالى وهو أحقُّ بأن يُوصف بالمجادة والمَجد حيثُ وَصَفَ نفسه فِيْ قولِهِ : "إِنَّه حَمِيدٌ مَجِيدٌ "، والمَجيد - أيضًا - : المُصحف ، قَالَتْ عَائِشَة لبريرة : ائتيني بالمَجيد ، أي : المُصحف . وما خَلَقَ اللهُ تَعَالى أعظم من العَرش ؛ لأنَّ السَّماوات والأرضين تحتَ العَرش كالحَلَقَةِ فِيْ أرضٍ فلاةٍ ، وقال المُفسرون : ذو العرش المَجِيْدُ أي : الجَواد الكريم "فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ "، لأن المخلوق يفرق العبد من سيده ، والسيد من أميره ، والأمير من مالكه ، والملك من اللهَّ فليس فوقه أحد فهو فعال لما يشاء . والعرش : سرير الملك أيضًا خاصة . والعرش أيضًا : عرش القدم وهو ظاهره [إعراب القراءات :٢/ ٤٥٩] .

قوله : [١٨] ﴿ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴾ بدل من : [١٧] ﴿ الْجُنُودِ ﴾ في موضع خفض ، أو في موضع نصب على أعني ، ولا ينصرفان للتعريف والعجمة في فرعون ، والتأنيث والتعريف في ثمود ؛ إذ هو اسم للقبيلة .

قوله : [٢٢] ﴿ مَحْفُوظٍ ﴾ من رفعه جعله نعتا للقرآن ، ومن خفضه جعله نعتا للوح .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الطارق

قوله تعالى : [٤] ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا ﴾ من قرأ بتخفيف (لَّما) جعل (ما) زائدة ، و(إِنْ) مخففة من الثقيلة ، ارتفع ما بعدها لنقصها ، وهي جواب القسم ، كأنه قال : إن كل نفس لـ ﴿ عَلَيْهَا ﴾ حافظ ، وتصحيحه : (إنه لعلى كل نفس حافظ) ، فحافظ مبتدأ ولـ ﴿ عَلَيْهَا ﴾ الخبر ، والجملة خبر ﴿ كُلُّ ﴾ ، ودخلت (اللام) ولزمت للفرق بين (إِنْ) المخففة من الثقيلة ، وبين (إِنْ) بمعنى : (ما نافية) ، ومن شدد (لَّمَّا) جعل (لَّمَّا) بمعنى : (إلا) ، و(إِنْ) بمعنى : (ما) تقديره : (ما كل نفس إلا عليها حافظ) ، حكى سيبويه : نشدتك الله لما فعلت ؛ أي : إلا فعلت .

قوله : [٩] ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ : ﴿ يَوْمَ ﴾ : ظرف ، والعامل فيه : [٨] ﴿ لَقَادِرٌ ﴾ ، ولا يعمل فيه : ﴿ رَجْعِهِ ﴾ ؛ لأنك كنت تفرق بين الصلة والموصول بخبر (إِنَّ) ، وهذا على قول من قال : ﴿ رَجْعِهِ ﴾ بمعنى : (بعثه وإحيائه بعد موته) ، ومن قال : ﴿ رَجْعِهِ ﴾ بمعنى : (رد الماء في الإحليل) ، أو قال : رد الشيخ إلى أحواله من النطفة ، أو على حبس الماء ، فلا يخرج من الإحليل ، نصب يوما بفعل مضمر ؛ أي : اذكر يوم تبلى ، ولا يعمل فيه : ﴿ لَقَادِرٌ ﴾ ؛ لأنه لم يرد أنه يقدر على رد الماء في الإحليل ، وغير ذلك يوم القيامة ، وإنما أخبر بذلك : أنه يقدر عليه في الدنيا لو يشاء ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الأعلى

قوله تعالى : [٥] ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾[1] : (الهاء) ، و﴿ غُثَاءً ﴾ مفعولان لـ (جعل) ؛ لأنه بمعنى : (صيَّر) ، و﴿ أَحْوَى ﴾ نعت للغثاء بمعنى : (أسود) ، وقيل : ﴿ أَحْوَى ﴾ حال من : [٤] ﴿ الْمَرْعَى ﴾ ، و﴿ أَحْوَى ﴾ بمعنى : (أخضر) ؛ أي : أخرج خضرته ، فجعله غثاء ، والغثاء الهشيم ، كغثاء السيل .

قوله : [٦] ﴿ فَلا تَنْسَى ﴾ : (لا) بمعنى : (ليس) ، وهو خبر ، وليس بنهي ؛ إذ لا يجوز أن ينهى الإنسان عن النسيان ؛ لأنه ليس باختياره .

قوله : [٧] ﴿ إِلا مَا شَاءَ اللهُ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب على الاستثناء ؛ أي : لست تنسى إلا ما شاء الله أن يرفع تلاوته ، وينسخه بغير بدل ، وقيل : تنسى بمعنى : (تترك) ، فيكون المعنى : (إلا ما شاء الله أن يأمرك بتركه فتتركه) ، وقيل : معنى ذلك : (إلا ما شاء الله وليس بِشاء الله أن تنسى منه شيئا) ، فهو بمنزلة قوله في هود في الموضعين : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، قيل : معناه : (إلا ما شاء ربك ، وليس يشاء جل ذكره ترك شيء من الخلود لتقدم مشيئته لهم بالخلود) ، وفيه أقوال كثيرة غير هذا ، قد أفردناها وبيناها في كتاب مفرد ، وقيل : ﴿ إِلا مَا شَاءَ اللهُ ﴾ استثناء من : [٥] ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ .

---

(١) ﴿ غثاء أحوى ﴾ ، فيه قولان : أحدهما : والذي أخرج المرعى أحوى ، أي : أخضر غضا يضرب إلى السواد من شدة الخضرة والري فجعله بعد خضرته غثاء ، أي : يابسا والغثاء : ما يبس من النبت فحملته الأودية والمياه . والثاني : فجعله غثاء أي : يابسا ﴿ أحوى ﴾ أسود من قدمه واحتراقه ، أي : فكذلك يميتكم بعد الحياة .الأالتبيان في تفسير غريب القرآن :١/ ٣٤٣] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الغاشية

قوله تعالى : [٢] ﴿ خَاشِعَةٌ ﴾ خبر ﴿ وُجُوهٌ ﴾ ، وذلك في الآخرة .

قوله : ﴿ عَامِلَةٌ ﴾ رفع على إضمار هي ، وذلك في الدنيا ، فتقف على هذا التأويل على خاشعة ، ويجوز أن تكون عاملة خبرا بعد خبر عن وجوه ، فيكون العمل في النار ، لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، ولا تقف على هذا على : ﴿ خَاشِعَةٌ ﴾ .

قوله : [٨] ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ ابتداء وخبر ، [٩] و﴿ رَاضِيَةٌ ﴾ خبر ثان ، أو على إضمار هي .

قوله : [٢٣] ﴿ إِلا مَنْ تَوَلَّى ﴾ : (مَنْ) : في موضع رفع على الاستثناء المنقطع ، وقيل : هو استثناء من الجنس على إضمار بعد ﴿ فَذَكِّرْ ﴾ ؛ أي : فذكر عبادي إلا من تولى ، أو على إضمار بعد ﴿ مُذَكِّرٌ ﴾ ؛ أي : إنما أنت مذكر الناس إلا من تولى ، وقيل : (مَنْ) في موضع خفض على البدل من الهاء والميم في : [٢٢] ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ .

قوله : [٢٥] ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[1] قرأه أبو جعفر بتشديد الياء ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنه مصدر (آب يؤوب إيابا) ، وأصل الباء واو ، ولكن انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، وكان يلزم من شدد أن يقول : إوابهم ؛ لأنه من الواو ، أو يقول : إيوابهم ، فيبدل من الأول المشدد ياء ، كما قالوا : ديوان ، وأصله : (دِوّان) .

---

(١) قرأ النَّاس كلهم : ﴿ إِنَّا إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ مصدر آب يوب إيابًا ، والإيابُ : الرجوعُ ، إلّا ما حَدَّثَني أَحْمَد ، عَنْ عليّ ، عنْ أَبِي عُبَيْد ، أن أبا جَعفر المَدَنِيَّ قَرَأَ : "إِنَّ إِلَيْنا إِيَّابَهُمْ "بالتَّشديد . وأهلُ العربية يضعِّفون ذَلِكَ ، ولا وجهَ للتَّشديد عندهم وله عندي وَجْهٌ ، تجعله مصدر أَوَّبَ إِيَّابًا ، كما قَالُوا : أَرَّق إِرَّاقًا ، وأنشد :

يَا عِيدُ مَالَكَ مِنْ شَوقٍ وإِرَّاقِ وَمَرِّ طَيْفٍ عَلَى الأَهْوَالِ طَرَّاقِ

فقلبت الواوُ ياءً فِي المصدر .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الفجر

قوله تعالى : ﴿ بِعَادٍ ﴿ ٦ ﴾ إِرَمَ ﴾ : ﴿ إِرَمَ ﴾[1] : في موضع خفض على النعت لـ (عاد) ، أو على البدل ، ومعنى : ﴿ إِرَمَ ﴾ : (القديمة) ، ومن جعل ﴿ إِرَمَ ﴾ مدينة قدَّر في الكلام حذفا تقديره : (بمدينة عادٍ إرَمَ) ، وقيل : تقديره : (بعاد صَاحِبَة إرم) ، وإرم مؤنثة معرفة على هذا القول ، فلذلك لم تنصرف ، وانصرف (عاد) ؛ لأنه مذكر خفيف ، وقد قيل : إن إرم مدينة عظيمة موجودة في هذا الوقت ، وقيل : هي الإسكندرية ، وقيل : هي دمشق .

قوله : [٢٢] ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ حال .

قوله : [٩] ﴿ وَثَمُودَ الَّذِينَ ﴾ لم ينصرف ؛ لأنه اسم للقبيلة ، وهو معرفة ، وموضعه خفض على العطف على (عاد) ، و(الذين) في موضع خفض على النعت لـ (ثمود) ، أو في موضع نصب على أعني ، أو في موضع رفع على إضمارهم .

قوله : [١٨] ﴿ وَلا يَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ مفعول (يحضون) محذوف تقديره : (ولا يحضون الناس أو أنفسهم) ، ونحوه على طعام المسكين ، ومن قرأه : ﴿ تَحَاضُّونَ ﴾ : لم يقدر حذف مفعول ، إنما هو تتحاضون فيما بينكم على الخير ، لا يتعدى .

قوله : [٢٣] ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ : ﴿ بِجَهَنَّمَ ﴾ : في موضع رفع مفعول لما لم يسم فاعله ، وقيل : المصدر مضمر ، وهو المفعول لما لم يسم فاعله ، ويجوز أن يكون المفعول ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ .

قوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بدل من الأول ، وقيل : العامل فيه : ﴿ يَتَذَكَّرُ ﴾ .

قوله : ﴿ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ﴾ رفع بالابتداء ، ﴿ وَأَنَّى ﴾ الخبر .

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ إرم ﴾ بكسر الهمزة وفتح الراء والميم ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية لأنه اسم للقبيلة ، وعاد ، وإن كان اسم القبيلة ، فقد يلحظ فيه معنى الحي فيصرف أولاً يلحظ ، فجاء على لغة من صرف هنداً ، وإرم عطف بيان أو بدل . وقرأ الحسن : بعاد غير ممنوع الصرف مضافاً إلى إرم ، فجاز أن يكون إرم وجداً ومدينة .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة البلد

قوله تعالى : [١] ﴿ لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ : (لا) : زائدة ، وقيل : هي بمعنى : (ألاَ) ، وقيل : (لا) : غير زائدة ، وهي ردٌ لكلام قبله ، و﴿ الْبَلَدِ ﴾ نعت لـ (هذا) ، أو بدل ، أو عطف بيان .

قوله : [٥] ﴿ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ ﴾ : (أَنْ) : سدت مسد مفعولي حسب ، ومثله : ﴿ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ ، وأصل ﴿ يَرَهُ ﴾ : (يَرْآه) ، ثم خففت الهمزة ، وحذفت الألف للجزم .

قوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿ ١٢ ﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ : ﴿ فَكُّ ﴾ بدل من : ﴿ الْعَقَبَةُ ﴾ ، أو على إضمار : هي فك ، ابتداء وخبر ، وقد تقدم الكلام على نظير : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ ﴾ في : (الحاقة) وغيرها .

قوله : [١٥] ﴿ يَتِيمًا ﴾ نصب بـ ﴿ إِطْعَامٌ ﴾ ، [١٦] و﴿ أَوْ مِسْكِينًا ﴾ عطف عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الشمس

قوله تعالى : [٩] ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ في (زكى) ضمير (مَنْ) ، وبه تتم الصلة ؛ أي : من زكى نفسه بالعمل الصالح .

قوله : [١٠] ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾[1] أي : أخفى نفسه بالعمل السيىء ، وقيل : إنَّ في : ﴿ زَكَّاهَا ﴾ و﴿ دَسَّاهَا ﴾ ضميرا يعود على : (الله جل وعز) ؛ أي : قد أفلح من زكاه الله ، وقد خاب من خذله الله ، وهذا بعيد ؛ إذ لا ضمير يعود على (مَنْ) من صلته ، وإنما يعود الضمير على اسم الله جل ذكره ، ولكن إن جعلت (مَنْ) اسما للنفس وأنثت على المعنى ، فقلت : زكاها ، ودساها ، جاز ؛ لأن الهاء والألف تعودان على من حينئذ ، فيصلح الكلام ، كأنه في التقدير : (قد أفلحت النفس التي زكاها الله ، وقد خابت النفس التي خذلها الله وأخفاها) ، ومعنى دساها : (أخفاها بالعمل السيىء) ، أو تكون (مَنْ) بمعنى : (الفرقة) ، أو (الطائفة) ، أو (الجماعة) ، فتعود الهاء في زكاها ودساها على (مَنْ) ، ويحسن الكلام بأن يكن الضمير في : ﴿ زَكَّاهَا ﴾ ، و﴿ دَسَّاهَا ﴾ لله جل ذكره ، و﴿ دَسَّاهَا ﴾ أصله : (دَسَّسَها) ، من دسست الشيء إذا أخفيته ، لكن أبدلوا من السين الأخيرة ياء ، وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

قوله : [١٣] ﴿ نَاقَةَ الله ﴾ نصب على الإغراء ؛ أي : احذروا ناقة الله ، و﴿ وَسُقْيَاهَا ﴾ في موضع نصبَ عطف على : ﴿ نَاقَةَ ﴾ .

قوله : [١٤] ﴿ فَسَوَّاهَا ﴾ : (الهاء) : تعود على الدمدمة ، ودل على ذلك قوله : ﴿ فَدَمْدَمَ ﴾ ؛ أي : سوى بينهم في العقوبة .

قوله : [١٥] ﴿ فَلا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ من قرأه بـ (الفاء) ، فالفعل لله جل ذكره ، ومن قرأه بـ (الواو) ، فالفعل للعاقر ؛ أي : انبعث أشقاها ولا يخاف عقباها ، ويجوز أن يكون من قرأه بالواو جعل الفعل لله كالفاء .

---

(١) قوله : ﴿ وقد خاب من دساها ﴾ ، أي دسها بالفجور والمعاصي ، فأبدلت من اللام ياء ، فصار دساها ومنه قوله تعالى : ﴿ فدلاهما بغرور ﴾ ، أي دللهما ، لقوله : هل أدلك ويكون فعل ، هل يدلى ، الذي مطاوعه تدلى كقوله

هما دلتاني من ثمانين قامة

أي أوقعهما في المعصية بغروره وإلقائهما فيها وطرحهما .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الليل

قوله تعالى : [٣] ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ ﴾[1] : (ما) والفعل مصدر ؛ أي : وخلق الذكر والأنثى ، وقيل : (ما) بمعنى : (مَنْ) ، أقسم الله جل ذكره بنفسه ، وقيل : (ما) بمعنى : (الذي) ، وأجاز الفراء خفض الذكر والأنثى على البدل من : (ما) جعلها بمعنى : (الذي) .

قوله : [٥] ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى ﴾ : (مَنْ) : رفع بالابتداء ، [٧] و﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ ﴾ الخبر ، وهو شرط وجوابه ، ومثله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ ﴾ .

قوله : [١١] ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب بـ ﴿ يُغْنِي ﴾ ، وهي استفهام عمل فيه ما بعده ، ويجوز أن تكون (ما) نافية حرفا ، ويحذف مفعول يغني ؛ أي : وليس يغني عنه ماله شيئا إذا هلك .

قوله : [١٢] ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾ : ﴿ لَلْهُدَى ﴾ : اسم (إِنَّ) ، و﴿ عَلَيْنَا ﴾ الخبر ، ومثله : ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى ﴾ ، ولام التأكيد تدخل على الابتداء ، وعلى اسم (إِنَّ) إذا تأخر ، وعلى خبر (إِنَّ) إلا أن يكون ماضيا ، أو يكون ظرفا يلي (إِنَّ) ، وعلى الظرف إذا وقع موقع الخبر ، وإن لم يكن خبرا ، وكان الخبر بعده ، نحو : لزيد قائم ، وإنَّ في الدار لزيدا ، وإنَّ زيدا لقائم وليقوم ، ولفي الدار ولأبوه منطلق ، وإنَّ زيدا لفي الدار قائم ولقائم ، فإن قدمت (لقائم) على (في الدار) لم تدخل اللام في الظرف لمجيئك باللام في الخبر ، وإذا تأخر الخبر جاز دخول اللام فيهما ، لأن الظرف مُلغى .

قوله : [٢٠] ﴿ إِلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ﴾ : ﴿ ابْتِغَاءَ ﴾ : نصب على الاستثناء المنقطع ، وأجاز الفراء الرفع في : ﴿ ابْتِغَاءَ ﴾ على البدل من موضع : [١٩] ﴿ نِعْمَةٍ ﴾ ، وهو بعيد .

قوله : [٤] ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ ﴾ هو جواب القسم .

---

(١) في حرف عَبْدِ اللهِ : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنثى ﴾ لأنَّ "ما" بمعنى "الَّذِي" ، وقيل : "ما" بمعنى "مَنْ" ، وقيل : "ما" مَعَ الفعل مصدر . والتقدير : وخلقه الذَّكر والأُنثى .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الضحى

قوله تعالى : [٣] ﴿ مَا وَدَّعَكَ ﴾ : (مَا) جواب القسم .

قوله : [٦] ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ : (الكاف) ، و﴿ يَتِيمًا ﴾ مفعولان ليجد ، ومثله : [٧] ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالا ﴾ ، [٨] ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلا ﴾ .

قوله : [٣] ﴿ وَمَا قَلَى ﴾ المفعول محذوف ؛ أي : وما قلاك ؛ أي : وما أبغضك ، ولا يستعمل ودَّعَ إلا بالتشديد ، لا يقال : وَدَع ، قال سيبويه : استغنوا عنه بترك .

قوله : [٩] ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ : ﴿ الْيَتِيمَ ﴾ نصب بـ ﴿ تَقْهَرْ ﴾ ، وحقه التأخير بعد الفاء ، وتقديره : (مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم) ، ومثله : [١٠] ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾ ، ولو كان مع ﴿ تَقْهَرْ ﴾ و﴿ تَنْهَرْ ﴾ هاء ، لكان الاختيار في : ﴿ الْيَتِيمَ ﴾ ، وفي : ﴿ السَّائِلَ ﴾ الرفع ، ويجوز النصب ، ولا يجوز مع حذف الهاء إلا النصب ، و﴿ الْيَتِيمَ ﴾ و﴿ السَّائِلَ ﴾ اسمان يدلان على الجنس .

قوله : [١١] ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ : (الباء) متعلقة بـ ﴿ فَحَدِّثْ ﴾ ، وتقديرها : (أن تكون بعده) ، والتقدير : (مهما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك) .

قوله : [٥] ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ المفعول الثاني محذوف ، كما تقول : أعطيتك وتسكت ، فالتقدير : (يعطيك ما تريد فترضى) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ألم نشرح

قوله تعالى : [١] ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ : (الألف) نقلت الكلام من النفي ، فردته إيجابا .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة التين

قوله : [٢] ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ هذه لغة في سيناء ، وقد تقدم ذكره .

قوله : [٣] ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ ﴾ الاسم من (هذا) : (ذا) عند البصريين ، والذال وحدها عند الكوفيين هو الاسم ، وهو اسم مبهم مبني ، وإنما بُني ؛ لأنه لا يَخُصُّ مُسمّى بعينه ، بل ينتقل إلى كل مشار إليه ، فلا يستقر على شيء بعينه ، فخالف الأسماء ، فدخل لمخالفته الأسماء في مشابهة الحروف ؛ لأن الحروف مخالفه للأسماء ، فبُني كما تبنى الحروف ، وقال الفراء : إنما لم يعرب ؛ لأن آخره ألف ، والألف لا تتحرك ، وهذا قول ضعيف يلزم فيه بناء موسى ، وعصا ، ومثنى ، وشبهه ، وقد تقدم ذكر هذا بأشبع من هذا .

قوله : [٧] ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ ﴾ : (ما) : استفهام رفع بالابتداء ، و﴿ يُكَذِّبُكَ ﴾ الخبر .

قوله : [٨] ﴿ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ إنما انصرف (أحكم) ، وهو صفة على وزن الفعل ؛ لأنه أضيف ، فخرج عن شبه الأفعال ؛ لأنها لا تضاف ، فانصرف إلى الخفض .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة العلق

قوله تعالى : [١] ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ دخلت (الباء) في اسم لتدل على الملازمة والتكرير ، ومثله : أخذت بالخطام ؛ فإن قلت : اقرأ اسم ربك ، وأخذت الخطام لم يكن في الكلام ما يدل على لزوم الفعل وتكريره ، وأجاز النحويون : اقرأ يا هذا ؛ بحذف الهمزة على تقدير : إبدال الألف من الهمزة قبل الأمر ، كما قال : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة :٦١] ، فالألف في أدنى على قول جماعة بدل من همزة ، وهو من الدناءة ، فلما دخله الأمر حذفت اللف للبناء ، وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين .

قوله : [٣] ﴿ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ اقْرَأْ ﴾ .

قوله : [٧] ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾[1] : (أَنْ) : مفعول من أجله ، و(الهاء) و﴿ اسْتَغْنَى ﴾ مفعولان لرأى ، و(رأى) بمعنى : (العلم) ، يتعدى إلى مفعولين ، وقد قرأ قُنْبُل ، عن ابن كثير : ﴿ أَنْ رَأَهُ ﴾ بغير ألف بعد الهمزة ، كأنه حذف لام الفعل كما حذفت في : ﴿ حَاشَ لله ﴾ [يوسف :٣١] ، وحُكي حذفها عن العرب ، حُكي : أصاب الناسَ جَهْدٌ ولو تَرَ أهل مكة ، فحذفوا الألف لدلالة الفتحة عليها ، وقد قيل : إنما سُهِّلت الهمزة على البدل ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية ، لالتقاء الساكنين ، فلما نقصت الكلمة رُدَّت الهمزة إلى أصلها ، وقيل : إنما حذفت الألف لسكونها وسكون

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى ﴾ . فِيهِ أربعُ قراءات : قَرَأَ حمزةُ ، والكِسَائِيّ ، وأبو بكرٍ ، عن عاصم ، وابنُ عامرٍ برواية ابْنُ ذكوان بالخلف "أَنْ رِآهُ استَغْنَى "بكسر الراء .

وقرأ أَبُو عَمْرو برواية الدُّوري بفتح الراء وكسر الهمزة . وقرأ الباقون : "أَنْ رَآهُ "بالفتح ، والأصل : رأيه عَلَى وزن رعيه ، فصارت الياء التي هِيَ لام الفعل ألفًا ؛ لانفتاح ما قبلها ، فصارت "أن رآهُ استَغْنى "عَلَى وزن رعاه .

والقراءةُ الرابعةُ : قراءةُ ابنِ كثيرٍ فِيْ روايةِ قُنبل : "أنْ رَّاه "عَلَى وزن رَعَهُ .

قَالَ ابنُ مجاهدٍ : هُوَ غلطٌ ؛ لأنَّه حذف لام الفعل التي كانت ألفًا مبدلةٌ من الياء ، ويجوز أن الَّذِي سَمِعَ ابْنُ كَثِيْرٍ يقرأ هَذَا الحرف لم يضبط عَنْهُ ، ولا ترجم عَنْهُ باستواء ، وكانت قراءته : "أَنْ رَاءَهُ استَغْنَى "بتقديم الأَلِف عَلَى الهَمْزَةِ ثُمَّ يخفف الهمزة ويحذفها لالتقاء الساكنين . وهذه لغةٌ مشهورةٌ ، تَقُولُ العرب : راءني وشاءني ، وأنشد :

وَكُلُّ خَلِيْلٍ راءَنِي فهو قائِلٌ ... مِنَ أجلِكَ هَذَا هامةُ اليومِ أَو غَدِ .

السين بعدها ؛ لأن الهاء حرف خفي لا يعتد به ، وجرى الوقف على لفظ الوصل ، فحذفت في الوقف كما حذفت في الوصل لئلا يختلف ، وقيل : إنما حذفت الألف ؛ لأن مضارع (رأى) قد استعمل بحذف عينه بعد إلقاء حركته على ما قبله استعمالا صار فيه كالأصل لا يجوز غيره ، فقالوا : نرى ، وترى ، ويرى ، فجرى الماضي على ذلك ، فلم يمكن حذف العين ؛ إذ ليس قبلها ساكن تلقى عليه الحركة ، فحذفت اللام .

قوله : [٩] ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ : (الياء) ساكنة لا يجوز تحركها البتة لاتصال المضمر المرفوع بها ، ومن لم يهمز ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ جعل الهمزة بين الهمزة والألف ، وقيل : أبدل منها ألفا ، والأول هو الأصل .

قوله : [١٥] ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ هذه النون هي نون التأكيد الخفيفة ، دخلت مع لام القسم ، والوقف عليها إذا انفتح ما قبلها بالألف ، وتحذف في الوقف إذا انضم ما قبلها أو انكسر ، ويردُّ ما حذف من أجلها ، لو قلت : الزيدون هل يقومُنْ يا هذا ؟ بالنون الخفيفة ، ثم وقفت عليه ، رددت الواو التي هي علامة الضمير ، وتردُّ النون التي هي للرفع ، فتقول : هل يقومون ؟ وكذلك تقول للمؤنث : هل تَضْرِبِنْ زيدا ؟ فإن وقفت رددت الياء التي هي علامة التأنيث ، وتردّ النون التي هي علامة الرفع ، فتقول : هل تضربين ؟ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة القدر

قوله تعالى : [١] ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ : (الهاء) تعود على القرآن وإن لم يجر له ذكر ؛ إذ قد فهم المعنى .

قوله : [٢] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ : (مَا) الأولى استفهام ابتداء ، و﴿ أَدْرَاكَ ﴾ فعل فيه ضمير الفاعل يعود على ما ، و(الكاف) مفعول أول لـ ﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ، و(ما) الثانية استفهام ابتداء ثان ، و﴿ لَيْلَةُ ﴾ خبر عن الثاني ، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ

﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ، و﴿ أَدْرَاكَ ﴾ ، ومفعولاها خبر (مَا) الأولى ، ومثله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة :٣] ، وقد تقدم الكلام على هذا في الحاقة ، وفي غيرها .

قوله : [٥] ﴿ سَلامٌ هِيَ ﴾ ابتداء وخبر .

قوله : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ : الأصل في قياس ﴿ مَطْلَعِ ﴾ فتح اللام ؛ لأن اسم المكان والمصدر من فَعَل يَفْعُل المَفْعَل ، وقد شذت حروف ، فأتت فيها الكسرة لغة ، نحو : المسجِد ، والمجلِس ، وقرأ الكسائي : ﴿ مطلِع ﴾ ، بكسر اللام ، جعله مما خرج عن قياسه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة لم يكن

قوله تعالى : [١] ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ ﴾ كسرت النون لسكونها وسكون اللام بعدها ، وأصلها السكون للجزم ، وحذفت الواو قبلها لسكونها وسكون النون ، ولم تردّ الواو عند حركة النون ؛ لأن الحركة عارضة لا يعتدُّ بها ، ومثله : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾ ، وهو كثير في القرآن ، في كل فعل مجزوم ، أو مبني ، وعينه واو أو ياء أو ألف مبدلة من أحدهما ، ولا يحسن حذف النون من : ﴿ يَكُنِ ﴾ في هذا على لغة من قال : لم يَكُ زيدٌ قائمًا ؛ لأنها قد تحركت ، وإنما يجوز حذفها إذا كانت ساكنة في الوصل ، فتشبَّه بحروف المد واللين ، فتحذف للمشابهة ولكثرة الاستعمال ، وإذا تحركت زالت المشابهة ، وامتنع الحذف إلا في شعر ، فقد أتى حذفها بعد أن تحركت لالتقاء الساكنين .

قوله : ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ عطف على : ﴿ أَهْلِ ﴾ ، ولا يحسن عطف ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ على : (الذين) ؛ لأنه ينقلب المعنى ويصير : ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ من أهل الكتاب وليسوا منهم .

قوله : ﴿ مُنْفَكِّينَ ﴾ معناه : (مفارقين بعضهم بعضا) ؛ أي : متفرقين ، ودل على ذلك قوله : [٤] ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ فهو مأخوذ من قولهم : قد انفكَّ الشيء من الشيء إذا فارقه ، فلا يحتاج إلى خبر إذا كان بمعنى متفرقين ، ولو كان بمعنى زائلين لاحتاج إلى خبر ؛ لأنه من أخوات كان .

قوله : [٢] ﴿ رَسُولٌ ﴾ بدل من : [١] ﴿ الْبَيِّنَةُ ﴾ أو رفع على إضمار هي رسول ، و﴿ يَتْلُو ﴾ في موضع رفع على النعت لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾ ، وفي (حرف أُبَيٍّ) : رسولا ، بالنصب على الحال .

قوله : [٣] ﴿ فِيهَا كُتُبٌ ﴾ ابتداء وخبر في موضع النعت لصحف .

قوله : [٥] ﴿ مُخْلِصِينَ ﴾ و﴿ حُنَفَاءَ ﴾ : حالان من المضمر في : ﴿ لِيَعْبُدُوا ﴾ .

قوله : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ : (ذلك) : ابتداء ، و﴿ دِينُ ﴾ خبر (ذلك) ، و﴿ الْقَيِّمَةِ ﴾ صفة قامت مقام موصوف محذوف تقديره : (دين الملة القيمة) ؛ أي : المستقيمة ، وقيل : تقديره : (دين الجماعة القيمة) .

قوله : [٦] ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ الثاني : في موضع نصب عطف على : ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، وقيل : في موضع خفض عطف على : ﴿ أَهْلِ ﴾ ، كالأول في علته .

قوله : [٨] ﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ابتداء ، و﴿ جَنَّاتُ ﴾ خبره ؛ أي : جزاؤهم دخول جنات ، و﴿ تَجْرِي ﴾ نعت لـ ﴿ جَنَّاتُ ﴾ .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ حال من : (الهاء ، والميم) في : ﴿ جَزَاؤُهُمْ ﴾ ، وجاز ذلك ؛ لأن المصدر ليس بمعنى أن فعل وأن يفعل ، فيحتاج أن لا يفرق بينه وبين ما تعلق به ، إنما يمتنع أن يفرق بينه وبين ما تعلق به إذا كان بمعنى أن فعل وأن يفعل ، وليس هذا منه ، و﴿ أَبَدًا ﴾ ظرف زمان .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الزلزلة

قوله تعالى : [١] ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ : (إذا) : ظرف زمان مستقبل ، والعامل فيه : ﴿ زُلْزِلَتِ ﴾ ، وجاز ذلك ؛ لأنها بمعنى الشرط ما بعدها في تقدير مجزوم بها ، فكما جاز عمله فيما بعدها ، وهي في الحكم مضافة إلى الجملة بعدها ، جاز عمل ما بعدها فيها ، كما يعمل في : (من ، وما) اللتين للشرط ما بعدهما ، وتعملان هما فيما بعدهما تقول : مَنْ تُكْرِمْ أُكرِمْه ، وما تَفْعَلُ أَفْعَلُ ، فـ (ما ، ومَنْ) في موضع نصب بالفعل المجزوم الذي بعدهما ، وهما جزما ما بعدهما فجرت (إذا) ؛ إذ كان فيها معنى الشرط ، على (ما ، ومَنْ) ، وإن كانت في التقدير مضافة إلى الجملة بعدها .

قوله : ﴿ زِلْزَالَهَا ﴾[1] مصدر ، كما تقول : ضَرْبَتُكَ ، ضَرْبك ، وحَسُن إضافته إلى الضمير لتتفق رؤوس الآي على لفظ واحد ، والزلزال بالفتح الاسم ، والكسر مصدر ، وقيل : هما جميعا مصدر ، وقد قرأ عاصم الجحدري : ﴿ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالا ﴾ [الأحزاب : ١١] بالفتح ، وقرأ : ﴿ زِلْزَالَهَا ﴾ بالفتح .

قوله : [٣] ﴿ مَا لَهَا ﴾ ابتداء استفهام اسم تام ، و(لها) الخبر .

قوله : [٦] ﴿ أَشْتَاتًا ﴾ حال من الناس .

قوله : [٧] ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ﴾ : (مَنْ) : شرط ، وهو اسم مبتدأ تام ، و﴿ يَرَهُ ﴾ الخبر ، ومثله الثاني .

---

(١) زِلْزَالَهَا : يوم القِيَامة من شدَّة صوت إسرافيل فيضطربون حَتَّى ينكسر كُلُّ شيء من شدَّة الزَّلزلة . فقرأ : "زِلْزَالَهَا "لأنَّه مصدر فعلل وكلُّ فعلٍ رُباعي نحو هملج ، وقرطس ، وسرهف ، ووسوس ، ودحرج مصدره عَلَى وجعهين فَعْلَلَةٌ ، وفِعْلَالٌ لا ينكسر . وتقول : "إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضِ زَلْزَالَهَا ". وقرأ بذلك عاصمٌ الجَحْدَرِي بفتح الزَّاي جعله اسمًا لا مصدرًا ، وليس فِي كلام العرب فِعلال إِلَّا مُضَاعف نحو الزِّلزالُ ، وهي البلاءُ والبِلبالُ والكِلْكَالُ ، وهو المصدر إلّا قولهم : ناقة بها خِزْعَالٌ أي : ضَلَعٌ وغَمْزٌ فِي رجلها [إعراب القراءات : ٢/ ٥١٦] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة العاديات

قوله تعالى : [١] ﴿ ضَبْحًا ﴾ مصدر في موضع الحال ، مثل : ﴿ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ .

قوله : [٢] ﴿ قَدْحًا ﴾ مصدر محض ؛ لأن ﴿ فَالْمُورِيَاتِ ﴾ بمعنى : (فالقادحات) .

قوله : [٣] ﴿ صُبْحًا ﴾ ظرف زمان عمل فيه : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ ﴾ .

قوله : [٤] ﴿ نَقْعًا ﴾ مفعول به نصب بـ ﴿ فَأَثَرْنَ ﴾ .

قوله : [٥] ﴿ جَمْعًا ﴾ حال .

قوله : [٩] ﴿ إِذَا بُعْثِرَ ﴾[1] العامل في (إذا) عند المبرد : ﴿ بُعْثِرَ ﴾ ، ولا يعمل فيه : ﴿ يَعْلَمُ ﴾ ، ولا ﴿ لَخَبِيرٌ ﴾ ؛ لأن الإنسان لا يراد منه العلم والاعتبار ذلك الوقت ، إنما يعتبر في الدنيا ، ويعلم ولا يعمل ما بعد إن فيما قبلها ، لو قلت : يومَ الجمعةِ إنَّ زيداً قائمٌ ، لم يجز إلا على كلامين وإضمار عامل ليوم ، كأنك قلت : اذكر يوم الجمعة ، ثم قلت : إن زيدا قائم ، ولا يعمل فيه قائم البتة ، فأما : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ الثاني ، فالعامل فيه : ﴿ لَخَبِيرٌ ﴾ ، وجاز أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلها ؛ لأن التقدير في اللام : أن تكون في الابتداء ، وإنما دخلت في الخبر لدخول (إنَّ) على الابتداء ، فيعمل الخبر فيما قبله ، وإن كان فيه لام على أصل حكم اللام في التقدير قبل المبتدأ .

---

(١) قال الحوفي : إذا ظرف مضاف إلى بعثر والعامل فيه يعلم . انتهى ، وليس بمتضح لأن المعنى : أفلا يعلم الآن؟ وقرأ الجمهور : بعثر بالعين مبنياً للمفعول . وقرأ عبد الله : بالحاء . وقرأ الأسود بن زيد : بحث . وقرأ نصر بن عاصم : بحثر على بنائه للفاعل . وقرأ ابن يعمر ونصر بن عاصم ومحمد بن أبي سعدان : وحصل مبنياً للفاعل ؛ والجمهور : مبنياً للمفعول . وقرأ ابن يعمر أيضاً ونصر بن عاصم أيضاً : وحصل مبنياً للفاعل خفيف الصاد ، والمعنى جمع ما في المصحف ، أي أظهر محصلاً مجموعاً . وقيل : ميز وكشف ليقع الجزاء عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة القارعة

قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ : قد تقدم الكلام فيها ، وفيما كان مثلها ، مثل : [١٠] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴾[1] ، وشبهه : في (الحاقة) ، وفي (الواقعة) ، وفي (القدر) ، فأغنى ذلك عن تكريره .

قوله : [٤] ﴿ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ ﴾ العامل في : ﴿ يَوْمَ ﴾ ﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ ؛ أي : تقرع آذان الخلق يوم يكون ، وقيل : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ رفع بإضمار فعل ، وذلك الفعل عامل في : ﴿ يَوْمَ ﴾ تقديره : (ستأتي القارعة) ، والأول أحسن .

قوله : ﴿ كَالْفَرَاشِ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب خبر (كان) ، ومثله : [٥] ﴿ كَالْعِهْنِ ﴾ والعهن : جمع عِهْنَة .

قوله : [٦] ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ : (مَنْ) : شرط اسم تام في موضع رفع بالابتداء ، و(فهو) : الخبر ، ومثله : [٨] ﴿ مَنْ خَفَّتْ ﴾ .

قوله : [١٠] ﴿ هِيَهْ ﴾ : (الهاء) : دخلت للوقف ، لبيان حركة الياء .

قوله : [١١] ﴿ نَارٌ ﴾ رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هي نار .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ وَمَا أَدْراك ما هِيَهْ ﴾ . قَرَأَ حمزةُ وحده : ﴿ ما هِيَ ﴾ بحذف الهاء إذَا أدرج وبإثباتها إذَا وقَفَ ؛ لأنّ هَذِهِ الهاء هاء سكتٍ ، ولا يلحقها إعرابٌ ، وَقَدْ أنبأت عنْ علة ذَلِكَ فيما سلف ، وإنما أعدتُ ذكره ؛ لأن ابْنُ مُجاهد أخبرني ، قَالَ : قَالَ نصر بن عاصم : سَمِعْتُ أبا عَمْرو ، يَقُولُ : ﴿ ما هيه ﴾ يقف عندها ، وكل هاء للتأنيث تصير فِي الدَّرج تاءً إلا هَذِهِ . فأمَّا قولُ الشَّاعِرِ :

حاملةً دَلْوُكِ لا مَحْمُوْلَهْ ... مَلْأى مِنَ المَاءِ كَعَيْنِ المُوْلَهْ

فإنَّ الشَّاعِرَ بناه عنْ الوَقْفِ ، وهي هاءُ التأنيث ، ولو بناء عَلَى الإدراج ، لقال : محمولةٌ ، والمولهة : العنكبوت .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ أَلْهَاكُمُ ﴾

قوله تعالى : [٦] ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾[1] من قرأ بضم التاء ، جعله فعلا رباعيا منقولا من رأى ، من رؤية العين ، فتعدى بنقله إلى الرباعي إلى مفعولين ، قام أحدهما مقام الفاعل وهو المضمر في : ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾ ، مفعول لم يسم فاعله ، و﴿ الْجَحِيمَ ﴾ المفعول الثاني ، ومن فتح التاء جعله فعلا ثلاثيا غير منقول إلى الرباعي ، فعداه إلى مفعول واحد ؛ لأنه في الوجهين من رؤية العين ، أصله : (لترأيون) ، فألقيت حركة الهمزة على الراء ، كما فعل ذلك في يرى وترى على التسهيل تسهيلا مستمرا في هذا البناء حيث وقع مستقبلا ، فبقي لتريون ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، فبقي ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾ لانضمامها ، ثم دخلت النون المشددة ، فحذفت نون الإعراب للبناء ، وحركت الواو بالضم لسكونها وسكون أول النون المشددة ، ولا يجوز همز الواو من : ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾ ؛ لأن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين ، وهما الواو وأول المشدد ، ألا ترى : أنك لم ترد لام الفعل التي قد حذفت قبل الواو لسكونها وسكون واو الضمير ، وقد تحركت واو الضمير لسكونها وسكون أول النون المشددة التي للتأكيد ، فلما لم يعتد بحركتها لم ترد لام الفعل ، ولم يجز همزها ، ومثله : الثاني ، ولم يجز حذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد حذف لام الفعل قبلها ، ولأن قبلها فتحة ، والفتحة لا تدل على الواو ولو حذفت .

قوله : [٧] ﴿ عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾ نصب على المصدر ؛ لأن معناها : (لتعاينُنَّها عِيانًا يقينا) .

---

(١) قولُه تَعالى : ﴿ لَتَرَوُنَّ الجَحِيْمَ ﴾ . قَرَأ القراء : "لَتَرَوُنَّ "بفتح التاء إلا الكِسَائِيّ ، وابن عامر فإنهما ضما التاء ، وأجمعوا عَلَى ضم الواو من غير همزٍ لالتقاء الساكنين ، إلا ما روى العَبَّاس عنْ أَبِي عَمْرو "لَتَرَؤُنَّ "بالهمز ، وهو جائز عند الكِسَائِيّ ، خطأ عند المَازِنِي والبصريين ؛ لأن كلَّ حركة كانت غير لازمة لم يجز همزها ، وإنما يجوز قلب الواو همزة إذَا كانت الضمة والكسرة عليها لازمتين نحو "أُقِّتَتْ ""ووُقِّتَتْ "وإعا ووعا ، والأصل فِيْ "لَتَرَوُنَّ الجَحِيْمَ "لترئيون عَلَى وزن لتفعلون ، فنقلوا فتحة الهمزة إلى الراء ، وحذفوا الهمزة تخفيفًا ، ثُمَّ استثقلوا الضمة عَلَى الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان الواو والياء ، فأسقطوا الياء لالتقاء السَّاكنين ، ثُمَّ التقى ساكنان الواو والنون الشديدة فحركوا الواو بالضمة لالتقاء الساكنين ، ومثله : "اشْتَرُوا الضَّلالَةَ "ونحوه كَثِيْر [إعراب القراءات : ٢/ ٥٦٢] .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة العصر

قوله تعالى : [١] ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ هو قسم ، و(الواو) بدل من الباء ، وتقديره : (ورب العصر) ، وكذلك التقدير في كل قسم بغير الله ، والعصر : (الدهر) .

قوله : [٣] ﴿ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : (الذين) : في موضع نصب على الاستثناء من الإنسان ؛ لأنه بمعنى : (الجماعة) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الهمزة

قوله تعالى : [١] ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ : ﴿ وَيْلٌ ﴾ : رفع بالابتداء ، وهو الاختيار ، ويجوز نصبه على المصدر ، أو على الإغراء ، وقد مضى شرحه .

قوله : [٢] ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالا ﴾ : (الذي) : في موضع رفع على إضمار مبتدأ ؛ أي : هو الذي ، أو في موضع نصب على أعني ، أو في موضع خفض على البدل من كل .

قوله : [٣] ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ : (أَنَّ) : تسد مسد مفعولي حسب .

قوله : [٢] ﴿ وَعَدَّدَهُ ﴾ : (عَدَّدَ) : فعل ماض مبني على الفتح ، وقرأ الحسن بالتخفيف ، فهو منصوب على العطف على مال ؛ أي : وجمع عَدَدَه . ولا يحسن أن يكون بمعنى : (التشديد) فعلا ماضيا على إظهار التضعيف ؛ لأن إظهار التضعيف في مثل هذا لا يجوز إلا في شعر .

وكسر السين في : ﴿ يَحْسَبُ ﴾ وفتحها لغتان مشهورتان ، ويروى : أن الكسر لغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو جائز في كل فعل مستقبل من حسب .

قوله : [٤] ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ هذا الفعل ونظيره مبني على الفتح لأجل ملاصقة النون له ، وفيه ضمير يعود على الذي ، وقرأ الحسن : ﴿ لينبذَانِّ ﴾ ، على التثنية ، رده على المال وصاحبة ، ويروى عنه : ﴿ لينبذُنَّ ﴾ ، بضم الذال على الجمع ، رده على : (الهمزة واللمزة والمال) .

قوله : [٥] ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ﴾ قد تقدم ذكرها .

قوله : [٦] ﴿ نَارُ اللهِ ﴾ رفع على إضمار هي ، ابتداء وخبر .

قوله : [٨] ﴿ مُؤْصَدَةٌ ﴾[1] من : ﴿ هُمَزَةٍ ﴾ جعله من : آصَدْت الباب إذا أطبقته ، لغة معروفة ، ومن لم يهمز جعله مخففا من الهمزة ، ويجوز أن يكون جعله من أوصدت ، لغة مشهورة فيه ، وهو مثل قولهم : وكّدت وأكّدت ، والتأكيد والتوكيد بمعنًا ، ومثله : أرّخت الكتاب ، وورّخته لغتان ، وقوله : ﴿ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف :١٨] يدل على أوصدت بالواو ، ولو كان من : (آصدت) كان بالأصيد .

قوله : [٩] ﴿ فِي عَمَدٍ ﴾ مَنْ قرأه بفتحتين جعله اسما للجمع ؛ لأن باب فعول ، وفعيل ، وفعال أن يجمع على : (فُعُل) ، نحو : (كتاب وكُتُب) ، ورسول ورُسُل ، ورغيف ورُغُف ، وقد قالوا : أديمٍ وأدَمَ ، وأفِيق وأفَق ، فهذا بمنزلة : (عمود وعَمَد) بالفتح .

---

(١) قولُه تَعَالى : ﴿ نارٌ مُؤْصَدَةٌ ﴾ . قَرَأَ أَبُو عَمْرو ، وحمزة ، وحفص ، عنْ عاصم : "مُؤْصَدَةٌ" بالهمز مفعلة من أصدت الباب أي : أطبقته مثل آمنت ، فاء الفعل همزة . وقرأ الباقون الهمز جعلوه من أوصدت ، فاء الفعل واو مثل النار الموقده ، من أوقدت . فأمّا فتحةُ الدّال فِي "مُؤْصَدَةٌ" والميم في "المَشْئَمَة" فإجماع ، وإنما ذكرتُه لأنَّ ابْنُ مجاهد حَدَّثَنِي ، عنْ الخزاز ، عنْ القطعي ، عنْ أَبِي الربيع ، عنْ حَفْص ، "مُؤْصَدَةٌ" بإمالة الدال ، "والمَشْئَمَة" بكسر الميم .

وهذه لغة أعني إمالة الحرف الَّذِي يلي هاء التأنيث ، كقولهم : القيامة والآخرة ورحمة ، واللُّغة الأولى الاختيار ؛ لأنَّ هاء التأنيث يفتح ما قبلها فِي جميع كلام العربِ إلا فِي موضع واحدٍ ، وهو قولهم : هَـذِهِ ؛ لأن هَذِهِ بدلٌ من ياء والأصل هذي ، تَقُولُ : هَذِهِ المرأة ، وهذي المرأة .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الفيل

قوله تعالى : [١] ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ : (كيف) : ظرف ، والعامل فيه : ﴿ فَعَلَ ﴾ ، ولا يعمل فيه : ﴿ تَرَ ﴾ ؛ لأن فيه معنى الاستفهام ، ولا يعمل فيه ما قبله ، ولمشابهته الألف بُنَي ، وبُني على الفتح لسكون ما قبله ، ولأنه ياء الكسر بعد الياء ثقيلة .

قوله : [٣] ﴿ أَبَابِيلَ ﴾ واحدها : (إِبَّوْل) كعِجَّوْل ، وعجاجيل ، وقيل : واحدها : (إِبِّيل) كسكين ، وسكاكين ، وقيل : واحدها : (إِبَّال) كدينار ودنانير ، وأصل دينار : (دِنّار) ، دليله : تكرير النون في الجمع والتصغير ، وقيل : هو جمع لا واحد له ، وقيل : هو اسم للجمع .

قوله : [٤] ﴿ تَرْمِيهِمْ ﴾ في موضع نصب نعت لـ ﴿ طَيْرًا ﴾ ، وكذلك : ﴿ أَبَابِيلَ ﴾ نعت لـ ﴿ طَيْرًا ﴾ ، كأنه قال : جماعات متفرقة .

قوله : [٥] ﴿ كَعَصْفٍ ﴾ : (الكاف) : في موضع نصب مفعول ثان لجعل ؛ لأنه بمعنى : (صيّر) .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة قريش

قوله تعالى : [١] ﴿ لإِيلافِ ﴾[١] : (اللام) : متعلقة عند الأخفش بقوله : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ ﴾ [الفيل :٥] ؛ أي : فعل بهم ذلك لتأتلف قريش ، وفيه بعدٌ ؛ لإجماع الجميع على الجواز على الوقف على آخر : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ [الفيل :١] ، وقيل : (اللام) : متعلقة بفعل مضمر تقديره : (أعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف وتركهم عبادة رب هذا البيت) ؟ وهو مذهب الفراء ، وقال الخليل : (اللام) متعلقة بقوله : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا ﴾ كأنه قال : لأن ألف الله قريشا إيلافا ، فليعبدوا رب هذا البيت .

قوله : [٢] ﴿ إِيلافِهِمْ ﴾ بدل من الأول لزيادة البيان ، كما تقول : سمعت كلامَكَ (كلامَكَ) زيدا ، و(إيلاف) مصدر فعل رباعي ، ومَن قرأه : ﴿ إِلْفِهِم ﴾ جعله مصدر فعل ثلاثي ، وأجاز الفراء : إيلافَهم بالنصب على المصدر .

---

(١) قَرَأَ القراء السَّبعةُ إلا ابْنُ عامر : ﴿ لِإِيلَاف ﴾ بلام مكسورة وبعدها ياءٌ "إِيْلافِهِمْ "مثل الأول ، مثل إيمانهم ؛ لأنَّه مصدر ألف يؤلف إيلافًا فهو مؤلِفٌ ، وأصل الياء السَّاكنة همزةٌ غير أنها صارت ياء لانكسار ما قبلها ، وإنما ذكرته لأنَّ ابنَ مُجاهِدٍ حَدَّثَنِي ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَد بن مُحَمَّد ، عنْ عاصم ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بن حسن ، عنْ يُونس بن حبيب ، عنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ : "إِلْفِهِمْ "بإسكان اللام ، وكسر الهمزةِ والفاء جعله مصدرَ أَلِفَ يَأْلَفُ إِلْفًا ، فهو آلِفٌ .

وَقَدْ روى عنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ : "ويل أُمكم قريش إِلْفِهِمْ ". وقرأ أَبُو جَعْفَرٍ : "إِلَافِهِمْ "بفتح اللَّام ، وهو مصدر ألف أيضًا . وقرأ عاصمٌ فِي الشَّواذِ عَنْهُ "لِإِتلافِ قُرَيْشٍ "بهمزتين أتياء بعد اللَّام "إِءْلافِهِمْ "بهمزتين ، والمشهور عَنْهُ مثل قراءة أَبِي عَمْرو . وقرأ ابْنُ عامر : "لِإلافِ قُرَيْش "بقصرها بكسر الهمزة ولا يمدها "إِلافِهِمْ "مثل أَبِي عَمْرو . وكأنَّ ابنَ عامرٍ أراد "لِإيلاف "فترك المدَّ تخفيفًا .

واختلفَ أهلُ العَرَبِيَّةِ فِي هَذِهِ اللَّام ، فَقَالَ قومٌ : هِيَ لامُ التَّعجُّبِ ، ومعناه : أعجب يا مُحَمَّد لِإلاف الله قُرَيْشًا ، وذلك أن قريشًا كانوا ببلاد غير ذي زرع ، كانوا يرتحلون رحلتين ، رحلة الشتاء ورحلة فِي الصَّيف إلى اليمن والشام فيمتارون ما يحتاجون إِلَيْه ، فشقَّ ذَلِكَ عليهم فكفاهم اللهُ أمر الرِّحلتين . بل كانت تأتيهم العير والقوافل بما يحتاجون إِلَيْه ، فذكَّرهم اللهُ نعمتَه عَلَيْهِم ؛ صرف الفيل عَنْهُمْ ، وكفاهم أمر الرِّحلين ، ومع ذَلِكَ لا يؤمنون ، فقيل : اللام لام التعجب ، وقيل : اللام لام الإضافة ، وهي متصلة بـ "أَلَمْ تَرَ ". فعلى هَذَا القول : "ألم تر "و "لِإيلاف "سورةٌ واحدةٌ "فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ". وقال الخَلِيلُ وأصحابُهُ : اللَّامُ مُتَّصِلةٌ بـ "فَلْيَعْبُدُوا "وتلخيصه فليعبدوا ربَّ هَذَا البيت لإيلاف قُرَيْشٍ عَلَى التَّقديمِ والتَّأخيرِ .

قوله : ﴿ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ ﴾ نصب بـ ﴿ إِيلافِهِمْ ﴾ ، وفيه لغتان حكاهما أبو عبيد : أَلِفْتُهُ وآلَفْتُهُ ، وعلى ذلك قُرِىء : ﴿ لإِيلافِ ﴾ ، و﴿ لإِلْف ﴾ من : أَلِف ، ومن آلَفَ .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾

قوله تعالى : [١] ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي ﴾ من خفف الهمزة جعلها بين الهمزة والألف ، وقيل : أبدل منها ألفا ، وجاز ذلك ، وبعدها ساكن ؛ لأن الألف يقع بعدها الساكن والمشدد على مذهب جميع النحويين ، ويقع بعدها الساكن غير المشدد على مذهب يونس ، وأبي عمرو ، والكوفيين ، ومنعه سيبويه ، والمبرد ، ويجوز حذف الهمزة ، وبه قرأ الكسائي ، ويكون ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ من رؤية القلب ، والمفعول الثاني محذوف ، وفيه بُعْدٌ في الإعراب والحذف ، وهو أمكن في المعنى من رؤية العين ، ويكون من رؤية العين ، فلا يحتاج إلى حذف .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الكوثر

قوله تعالى : [١] ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ : أصل (إنَّا) : (إننا) ، فحذفت إحدى النونات لاجتماع الأمثال ، والمحذوفة : هي الثانية بدلالة جواز حذفها في (إنَّ) ، فتقول : إن زيدٌ لقائمٌ ، فتحذف الثانية وتبقى الأولى على سكونها ساكنة ، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة ؛ لأنها كذلك كانت قبل الحذف ، ولا يجوز حذف الثالثة ؛ لأنها من الاسم .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الكافرون

قوله تعالى : [١] ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ نعت لـ (أي) لا يجوز حذفه ؛ لأنه هو المنادى في المعنى ، ولا يجوز عند أكثر النحويين نصبه ، كما جاز : يا زيد ؛ الظريف ، بالنصب على النعت على موضع زيد ؛ لأنه في موضع نصب بالنداء ، وقد مضى شرحه ، و(مَا) في الأربعة المواضع : في موضع نصب بالفعل الذي قبل كل واحدة ، وهي بمعنى :

(الذي) ، و(الهاء) محذوفة من الفعل الذي بعد كل واحدة ؛ أي : تعبدونه وأعبده وعبدتموه ، وقيل : (مَا) ، والفعل مصدر ، فلا يحتاج على هذا إلى تقدير حذف

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة النصر

قوله تعالى : [١] ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ ﴾ العامل في (إذا) : ﴿ جَاءَ ﴾ ، وقد تقدم شرحه .

قوله : [٢] ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ حال من الناس ؛ لأن ﴿ وَرَأَيْتَ ﴾ من رؤية العين .

قوله : ﴿ أَفْوَاجًا ﴾ نصب على الحال من المضمر في : ﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ ، وهو العامل فيه ، وأفواج جمع : (فَوْج) ، وقياسه : (أَفْوُاج) ؛ لأن الضمة تستثقل في الواو ، فشبهوا فَعْلًا بفِعْل ، فجمعوه جمعه .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة ﴿ تَبَّتْ ﴾

قوله تعالى : [٢] ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ : (مَا) : في موضع نصب بـ ﴿ أَغْنَى ﴾ ، وهي استفهام اسم تام ، وقيل : (ما) نفي ، ومفعول ﴿ أَغْنَى ﴾ محذوف تقديره : (ما أغنى عنه ماله وكسبه شيئا) .

قوله : ﴿ وَمَا كَسَبَ ﴾ : (مَا) عطف على : ﴿ مَالُهُ ﴾ ، وهي بمعنى : (الذي) ، أو مع الفعل مصدر ؛ أي : كَسْبُه ، ولا بد من تقدير هاء محذوفة إذا جعلتها بمعنى : (الذي) ؛ أي : كَسَبَه .

قوله : [٤] ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ : ﴿ وَامْرَأَتُهُ ﴾ : عطف على المضمر في : ﴿ سَيَصْلَى ﴾ و﴿ حَمَّالَةَ ﴾ رفع على إضمار هي ابتداء وخبر ، وقيل : ﴿ وَامْرَأَتُهُ ﴾ رفع بالابتداء ، و﴿ حَمَّالَةَ ﴾ خبره ، وقيل : الخبر : [٥] ﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ ﴾ ابتداء وخبر في موضع الخبر ، وكذلك : رفع الحبل بالاستقرار ، والجملة : خبر ﴿ وَامْرَأَتُهُ ﴾ و﴿ حَمَّالَةَ ﴾ نعت للمرأة ، وإذا جعلت ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ الخبر كان قوله : ﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في : ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ ، وكذلك إذا جعلت : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ﴾ ابتداء وخبرا جاز أن تكون الجملة في موضع الحال من الهاء في : ﴿ أَغْنَى عَنْهُ ﴾ ، وقيل : إنَّ ﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ ﴾ خبر ثان لامرأته .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الإخلاص

قوله تعالى : [١] ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ هو ابتداء ، و(هو) إضمار الحديث أو الخبر أو الأمر ، و﴿ اللهُ ﴾ ابتداء ، و﴿ أَحَدٌ ﴾ خبره ، والجملة : خبر عن : (هو) تقديره : (قل يا محمد ؛ الحديث الحق الله أحد) ، وقد قرأ أبو عمرو بحذف التنوين من : ﴿ أَحَدٌ ﴾ لالتقاء الساكنين .

قوله : [٢] ﴿ اللهُ الصَّمَدُ ﴾[1] ابتداء وخبر ، وقيل : ﴿ الصَّمَدُ ﴾ نعته ، وما بعده خبر ، وقيل : ﴿ الصَّمَدُ ﴾ رفع على إضمار المبتدأ ، والجملة : خبر عن : ﴿ اللهُ ﴾ جل ذكره ، وقيل : هي جملة خبر بعد خبر عن : (هو) ، وقيل : إنه بدل من : ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، وقيل : هو بدل من اسم الله الأول ، وإنما وقع هذا التكرير في الصفات للتعظيم والتفخيم ، ولذلك أظهر الاسم بعد أن تقدم مظهرا ، وكان حقه : أن يكون الثاني مضمرا لتقدم ذكره مظهرا ، لكن إظهاره آكد في التعظيم والتفخيم ، كذلك قال : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿ ٨ ﴾ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ [الواقعة :٨-٩] و﴿ الْحَاقَّةُ ﴿ ١ ﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة :١-٢] و﴿ الْقَارِعَةُ ﴿ ١ ﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة :١-٢] ، فأعيد في جميعه الاسم مظهرا ، وقد تقدم مظهرا ، وذلك للتعظيم والتفخيم ولمعنى التعجب الذي فيه ، وكذلك قوله : ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ ﴾ [المزمل :٢٠] ، وكان حقه كله : أن يعاد مضمرا ، لكن أظهر لما ذكرنا ، وإنما وقعت (هو) كناية في أول الكلام ؛ لأنه كلام جرى على جواب سائل ؛ لأن اليهود

---

(١) قال أبو حيان : ﴿ الله الصمد ﴾ : مبتدأ وخبر ، والأفصح أن تكون هذه جملاً مستقلة بالأخبار على سبيل الاستئناف ، كما تقول : زيد العالم زيد الشجاع . وقيل : الصمد صفة ، والخبر في الجملة بعده .
وقال مكي سيبويه : يختار أن يكون الظرف خبراً إذا قدمه ، وقد خطأه المبرد بهذه اية ، لأنه قدم الظرف ولم يجعله خبراً ، والجواب أن سيبويه لم يمنع إلغاء الظرف إذا تقدم ، إنما أجاز أن يكون خبراً وأن لا يكون خبراً . ويجوز أن يكون حالاً من النكرة وهي أحد . لما تقدم نعتها عليها نصب على الحال ، فيكون له الخبر على مذهب سيبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول ، انتهى . وخرجه ابن عطية أيضاً على الحال .
وقال الزمخشري : فإن قلت : الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم ، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه ، فما باله مقدماً في أفصح الكلام وأعربه؟ قلت : هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وتعالى ، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف ، فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه ، انتهى .

سألت النبي عليه السلام : أن يصف لهم ربه وينسبه لهم ، فأنزل الله : قل يا محمد ؛ (هو الله أحد) ؛ أي : الحديث الذي سألتم عنه : (الله أحد) ، (الله الصمد) ، إلى آخرها ، وقال الأخفش ، والفراء : (هو) كناية عن مفرد ، و﴿ اللهُ ﴾ خبره ، و﴿ أَحَدٌ ﴾ بدل من الله ، وأصل أَحَد : (وَحَد) ، فأبدل من الواو همزة ، وهو قليل في الواو المفتوحة ، و﴿ أَحَدٌ ﴾ بمعنى : (واحد) ، قال ابن الأنباري : ﴿ أَحَدٌ ﴾ بمعنى : (واحد) سقطت الألف منه على لغة من يقول : وَحَد في الواحد ، وأبدلت الهمزة من الواو المفتوحة ، كما أبدلت في قولهم : امرأة أَنَاة ، أصلها : (وَنَاة) من ونى يني إذا فتر ، ولم يسمع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة إلا في أحد وأناة ، وقيل : أصل أحد : (واحد) ، فأبدلوا من الواو همزة ، فاجتمع همزتان ، فحذفت واحدة تخفيفا ، فهو واحد في الأصل ، وقد قيل : إن أحدا بمعنى أول ، لا إبدال فيه ولا تغيير ، بمنزلة : (اليوم الأحد) ، وكقولهم : لا أحد في الدار ، وفي أحد فائدة ليست في واحد ؛ لأنك إذا قلت : لا يقوم لزيد واحد جاز أن يقوم له اثنان وأكثر ، وإذا قلت : لا يقوم له احد نفيت الكل ، وهذا إنما يكون في النفي خاصة ، وأما في الإيجاب فلا يكون فيه ذلك المعنى ، وأحد إذا كان بمعنى واحد وقع في الإيجاب ، تقول : مرَّبنا أحد ؛ أي : واحد ، فكذا : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ ؛ أي : واحد .

قوله : [٣] ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ أصله : (لم يولد) ، فحذفت الواو ، كحذفها من : (يزن ويعد) ، وقد مضى ذكره مكررا .

قوله : [٤] ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ : ﴿ أَحَدٌ ﴾ : اسم (كان) ، و﴿ كُفُوًا ﴾ خبر (كان) ، و(له) ملغى ، وقيل : (له) الخبر ، وهو قياس قول سيبويه ؛ لأنه يقبح عنده إلغاء الظرف إذا تقدم ، وخالفه المبرد فأجازه على غير قبح ، واستشهد بالآية ، ولا شاهد للمبرد في الآية ؛ لأنه يمكن أن يكون : ﴿ كُفُوًا ﴾ حالا من : ﴿ أَحَدٌ ﴾ مقدما ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال ، كما قالوا : وقع أمر فجأة .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الفلق

قوله تعالى : [٢] ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ : (ما) بمعنى : (الذي) ، والضمير محذوف من الصلة ، ودل ذلك على أن الله جل ذكره خالق كل شيء ، وكذلك إنْ جعلت (ما) ، والفعل مصدرا دل على ذلك ، إلا أنه لا ضمير محذوف من الكلام ، ومن قرأه : (مِن شرٍّ) بالتنوين ، فقد أَلْحَد وغير اللفظ والمعنى ؛ لأنه يجعل (ما) نفيا ، ويقدِّم (مِنْ) وهي متعلقة عنده بـ ﴿ خَلَقَ ﴾ ، فيقدم ما بعد النفي عليه ، وذلك لا يجوز عند جميع النحويين ؛ لأن تقديره عنده : (ما خَلَقَ من شرٍّ) ، فيخرج الكلام عن حدِّه ، ويصير إلى النفي ، فبعد ما هو دعاء وتعوُّذ يصير خبرا نفيا معترضا بين تعويذين ، وذلك إلحاد ظاهر ، وخطأ بين .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشكل إعراب سورة الناس

قوله تعالى : [١] ﴿ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [1] أصل (الناس) عند سيبويه : (أناس) ، والألف وللام بدل من الهمزة ، قال ابن الأنباري : الناس جمع لا واحد له من لفظه ، بمنزلة : الإبل ، والخيل ، والنعم ، والبقر ، والغزاة ، والقضاة ، لا واحد لهذه الجموع من ألفاظها ، قال : والإنسان ليس بواحد الناس ، والقاضي ليس بواحد القضاة ، قال : ووزن الناس من الفعل فَعْل ، وأصله : (نَسْي) من نسيت ، فأخرت العين وقُدِّمت اللام ، فصار في الحكم نَيْسًا ، فصارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال : وقال بعض النحويين : الناس أصله : (الأناس) ، فسُهِّلت الهمزة ، وأبدل نون من لام التعريف الساكنة ، وأدغمت في النون التي بعدها فصارت نونا مشددة ، كما قال الله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾ [الكهف :٣٨] يريد : (لكنْ أنا) ، وقال : والفراء يُبطل هذا الجواب ، ويقول : وجدنا العرب تقول في تصغيره : (نُوَيْس) ، قال الفراء : ولو كان ما قالوا صحيحا لقيل في التصغير : (أُنَيْس) و(أُنَيِّس) .

قوله : [٢] ﴿ مَلِكِ ﴾ [٣] و﴿ إِلَهِ ﴾ : بدل من : (ربّ) ، أو نعت له .

---

(١) قَرَأَ الكِسَائِيّ وحده فِيْ رواية أبي عُمَر : ﴿ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ بالإمالة . وقرأ الباقون بالتَّفخيم ، فمَن أمال فمن أجلِ كسرةِ السّين مثل النار ، ومَنْ فَتَحَ فعلى الأصلِ ؛ لأنَّ الأصلَ فِيْ النَّاس النيس أَوْ النَّوس فصارت الواو والياء ألفًا لانفتاح ما قبلها . وقال آخرون : الأصلُ النسى فجعل لام الفعل ياء من نسيت ، قَالَ : ثُمَّ قدموا وأخروا كما قَالَ : عاث وعثا .[إعراب القراءات : ٢/ ٥٥٢] .

قوله : [٦] ﴿ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ : ﴿ وَالنَّاسِ ﴾ خفض عطف على : [٤] ﴿ الْوَسْوَاسِ ﴾ ؛ أي : من شر الوسواس والناس ، ولا يجوز عطفه على : ﴿ الْجِنَّةِ ﴾ ؛ لأن الناس لا يوسوسون في صدور الناس ، إنما يوسوس الجن ، فلما استحال المعنى حملته على العطف على الوسواس .

تم الكتاب بحمد الله ومنه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
ترجمة المصنف	٧
مصادر الترجمة :	٩
صور المخطوط	١١
مقدمة المصنف	١٥
مشكل إعراب الاستفتاح	١٧
مشكل إعراب سورة الحمد	٢٠
مشكل إعراب سورة البقرة	٢٥
مشكل إعراب سورة آل عمران	٨٦
مشكل إعراب سورة النساء	١١٤
مشكل إعراب سورة المائدة	١٣٧
مشكل إعراب سورة الأنعام	١٦٠
مشكل إعراب سورة الأعراف	١٨٤
مشكل إعراب سورة الأنفال	٢٠٥
مشكل إعراب سورة التوبة	٢١٤
مشكل إعراب سورة يونس عليه السلام	٢٢٦
مشكل إعراب سورة هود عليه السلام	٢٣٧
مشكل إعراب سورة يوسف عليه السلام	٢٥٢
مشكل إعراب سورة الرعد	٢٦٦
مشكل إعراب سورة إبراهيم عليه السلام	٢٦٩
مشكل إعراب سورة الحجر	٢٧٦
مشكل إعراب سورة النحل	٢٨١
مشكل إعراب سورة الإسراء	٢٨٨
مشكل إعراب سورة الكهف	٢٩٥
مشكل إعراب سورة مريم عليها السلام	٣٠٤
مشكل إعراب سورة طه	٣١٢
مشكل إعراب سورة الأنبياء عليهم السلام	٣٢٠

مشكل إعراب سورة الحج	٣٢٥
مشكل إعراب سورة المؤمنون	٣٣٢
مشكل إعراب سورة النور	٣٣٩
مشكل إعراب سورة الفرقان	٣٤٧
مشكل إعراب سورة الشعراء	٣٥٣
مشكل إعراب سورة النمل	٣٥٥
مشكل إعراب سورة القصص	٣٦٢
مشكل إعراب سورة العنكبوت	٣٦٧
مشكل إعراب سورة الروم	٣٧٢
مشكل إعراب سورة لقمان	٣٧٥
مشكل إعراب سورة السجدة	٣٧٧
مشكل إعراب سورة الأحزاب	٣٨٠
مشكل إعراب سورة سبأ	٣٨٧
مشكل إعراب سورة فاطر	٣٩٣
مشكل إعراب سورة يس	٣٩٧
مشكل إعراب سورة الصافات	٤٠٤
مشكل إعراب سورة ص	٤١١
مشكل إعراب سورة الزمر	٤١٦
مشكل إعراب سورة المؤمن	٤١٩
مشكل إعراب حم السجدة	٤٢٣
مشكل إعراب سورة حم عسق	٤٢٧
مشكل إعراب سورة الزخرف	٤٣٠
مشكل إعراب سورة الدخان	٤٣٣
مشكل إعراب سورة الجاثية	٤٣٦
مشكل إعراب سورة الأحقاف	٤٣٩
مشكل إعراب سورة محمد صلى الله عليه وسلم	٤٤٣
مشكل إعراب سورة الفتح	٤٤٦
مشكل إعراب سورة الحجرات	٤٤٩
مشكل إعراب سورة ق	٤٥١

مشكل إعراب سورة الذاريات ٤٥٤
مشكل إعراب سورة الطور ٤٥٧
مشكل إعراب سورة النجم ٤٥٩
مشكل إعراب سورة القمر ٤٦٣
مشكل إعراب سورة الرحمن جل ذكره ٤٦٧
مشكل إعراب سورة الواقعة ٤٧١
مشكل إعراب سورة الحديد ٤٧٥
مشكل إعراب سورة المجادلة ٤٧٨
مشكل إعراب سورة الحشر ٤٨٠
مشكل إعراب سورة الممتحنة ٤٨٢
مشكل إعراب سورة الصف ٤٨٤
مشكل إعراب سورة الجمعة ٤٨٦
مشكل إعراب سورة المنافقون ٤٨٨
مشكل إعراب سورة التغابن ٤٩٠
مشكل إعراب سورة الطلاق ٤٩١
مشكل إعراب سورة التحريم ٤٩٣
مشكل إعراب سورة الملك ٤٩٥
مشكل إعراب سورة نون والقلم ٤٩٧
مشكل إعراب سورة الحاقة ٥٠٠
مشكل إعراب سورة سأل سائل ٥٠٢
مشكل إعراب سورة نوح عليه السلام ٥٠٥
مشكل إعراب سورة { قُلْ أُوحِيَ } ٥٠٧
مشكل إعراب سورة المزمل ٥١٠
مشكل إعراب سورة المدثر ٥١٣
مشكل إعراب سورة القيامة ٥١٧
مشكل إعراب سورة { هَلْ أَتَى } ٥٢١
مشكل إعراب سورة المرسلات ٥٢٧
مشكل إعراب سورة { عَمَّ يَتَسَاءلُونَ } ٥٣٠
مشكل إعراب سورة النازعات ٥٣٣

مشكل إعراب سورة عبس	٥٣٥
مشكل إعراب سورة التكوير	٥٣٧
مشكل إعراب سورة الانفطار	٥٣٨
مشكل إعراب سورة المطففين	٥٣٩
مشكل إعراب سورة الانشقاق	٥٤١
مشكل إعراب سورة البروج	٥٤٢
مشكل إعراب سورة الطارق	٥٤٤
مشكل إعراب سورة الأعلى	٥٤٥
مشكل إعراب سورة الغاشية	٥٤٦
مشكل إعراب سورة الفجر	٨٤٧
مشكل إعراب سورة البلد	٥٤٨
مشكل إعراب سورة الشمس	٥٤٩
مشكل إعراب سورة الليل	٥٥٠
مشكل إعراب سورة الضحى	٥٥١
مشكل إعراب سورة ألم نشرح	٥٥٢
مشكل إعراب سورة التين	٥٥٢
مشكل إعراب سورة العلق	٥٥٣
مشكل إعراب سورة القدر	٥٥٥
مشكل إعراب سورة لم يكن	٥٥٦
مشكل إعراب سورة الزلزلة	٥٥٨
مشكل إعراب سورة العاديات	٥٥٩
مشكل إعراب سورة القارعة	٥٦٠
مشكل إعراب سورة { أَلْهَاكُمُ }	٥٦١
مشكل إعراب سورة العصر	٥٦٢
مشكل إعراب سورة الهمزة	٥٦٢
مشكل إعراب سورة الفيل	٥٦٤
مشكل إعراب سورة قريش	٥٦٥
مشكل إعراب سورة { أَرَأَيْتَ }	٥٦٦
مشكل إعراب سورة الكوثر	٥٦٦

مشكل إعراب سورة الكافرون ٥٦٦
مشكل إعراب سورة النصر ٥٦٧
مشكل إعراب سورة { تَبَّتْ } ٥٦٧
مشكل إعراب سورة الإخلاص ٥٦٨
مشكل إعراب سورة الفلق ٥٧٠
مشكل إعراب سورة الناس ٥٧٠
الفهرس ٥٧٢